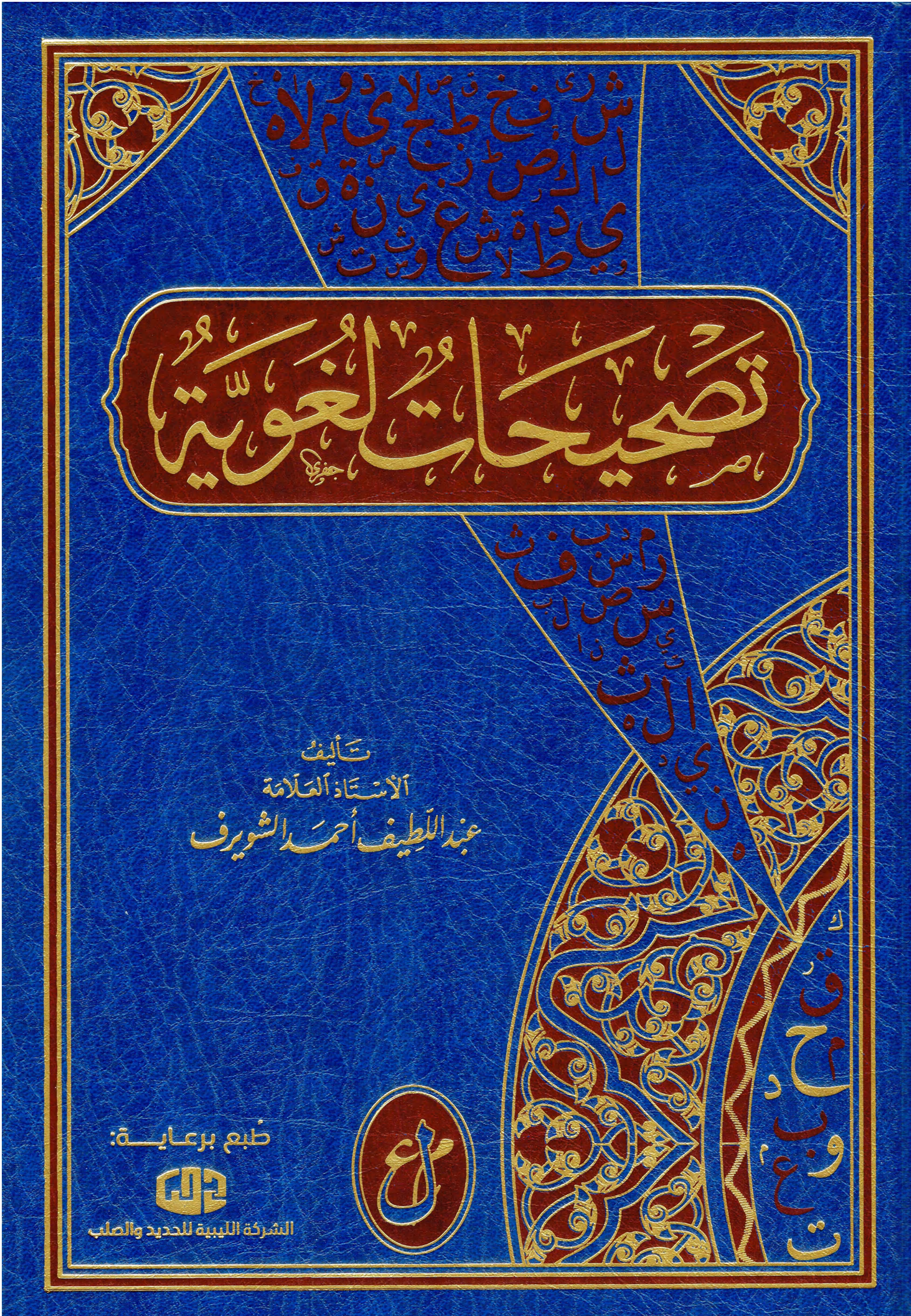
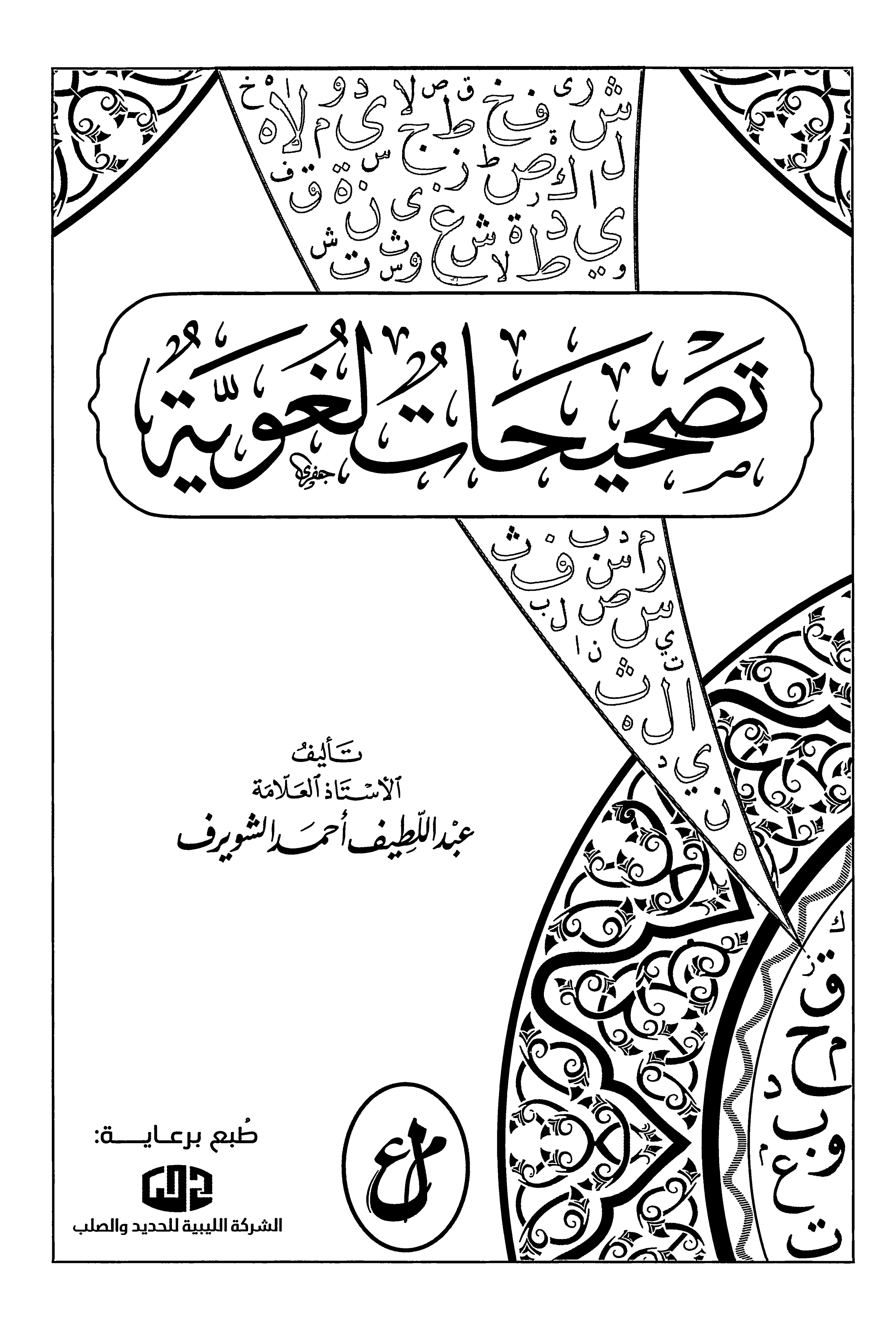
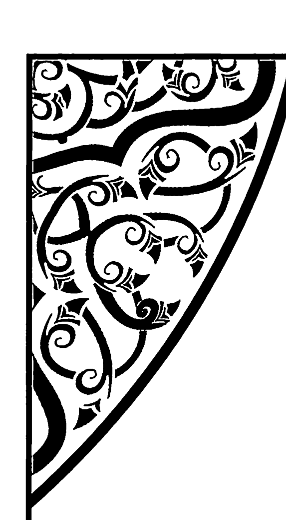

تصحيحات لغوية
تأليف
الأستاذ العلامة
عبد اللطيف أحمد الشويرف
طبع برعاية:
الشركة الليبية للحديد والصلب


تصحيحات لغوية
تأليف
الأستاذ العلامة
عبد اللطيف أحمد الشويرف
طبع برعاية:
الشركة الليبية للحديد والصلب



طُبع برعايـــة:



الشركة الليبية للحديد والصلب
LIBYAN IRON AND STEEL COMPANY

CONSTRUCTIONS
NEED
FOUNDATION للبنيان أساس

رقم الإيداع: 2023/423
ردمك: 9-11-904-9959-978

الطبعة الأولى
(1445هـ - 2023م)

مجمع اللغة العربية - شارع البلدية
551 بريد ميدان الجزائر - طرابلس
00218 -21 -4445704
00218 -21 -4440728
00218 -21 -4440126
lugha_arabiya@yahoo.com





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدِّمةُ المَجْمَع

ما كان لي أن أُقدِّم شيئاً بين يدي حديث شيخِنا الجليل الأستاذ العلامة عبد اللطيف أحمد الشويرف، أو أنْ أصْرِفَ عينَ القارئِ عمَّا أراده مِنْ لُقْيَا كلامِهِ الطيب عند اقتنائه هذا الكتاب، ولا أن يفصلَهُ بفاصلٍ يؤخرهُ عن نيلِ مطلوبهِ، وتمامِ مرغوبه، فهو المنهل العذب، ونهاية الأرب، لما يحتويه كلامُه من العلم النافع، والأسلوب الماتع، والحجة الساطعة، والفكرة النيرة. ولكنَّ دواعي التعريف بالطبعة الجديدة ألزمتني بتقديم شيءٍ عن الكتاب، ودوافع البحث فيه، ومنهجه، ودواعي الإقدام على هذه الطبعة.

فعنوانُ الكتابِ تصحيحاتٌ لغويةٌ دالٌ على مضمونه، وقد صدر في طبعته الأولى بالدار العربية للكتاب سنة 1997م، في اثنتين وسبعين وست مائة صفحة، وأما دوافع البحث فيه فقد أوضحها المؤلف بقوله: «تَسَرَّبَتْ إلى لغتِنا العربيةِ بعدَ انتشارها في الأمصار بانتشار الإسلام، واختلاطِها بأقوامٍ آخرين وثقافاتٍ شتَّى وألسُنٍ غريبة عنها، بعضُ الهِنات في أساليبها، واللحنِ في إعرابها، والخطأ في كلماتها ومبانيها» فأراد من هذا الكتاب أن «يعيد محاكمة طائفة كبيرة من كلماتٍ وصِيغٍ أُدينتْ ظلماً بالمخالفة والخطأ، ويفتح أمام لغتنا باباً للتطور والامتداد».

ولقد سار المؤلف في كتابه على خُطى العلماء الذين تعقَّبوا معوجَّ الألفاظ فقوَّموه، وما شاع من الأخطاء فصححوه، وردَّ علىَ أولئك الذين خطَّأوا ألفاظاً بالرجوع إلى المعاجم، وهي صحيحة في سياقات أخرى، أو

بدعوى ما اشتهرت به من الشذوذ، أو الخروج على القياس، فوجد أنَّ اللغةَ أرحبُ مِن أن يقيِّدَها القياسُ، أو تُتَّهمَ بأحكام الشذوذ العَجْلَى، أو أن تقتصرَ على الأخذِ عن المدرسة البصرية، ولا تعتدّ بسماعاتِ المدرسةِ الكوفية، إلى غير ذلك من أسباب التسرع في التخطئة.

وكان المؤلف في كلِّ ذلك يصطحبُ الحُجج القوية، حتى لا يكونَ كتابُه تصويباتٍ مختصرةً على غرار مساردِ (**قل ولا تقل**)، وهي التي يسعى أصحابُها إلى تدوين مقولات موجزة، تنشرُ ما يرونه صحيحاً، دون أن يُراعوا فيه غرضَ تعليم القارئ، أو بيانَ علةِ ما يقولون، أو تحقيقَ بغيةِ طالبِ الدليل والعلة، فهو يقول: «وقد التزمتُ في هذا الكتاب أن أَذْكُرَ حجَّةَ المخطِّئين ما أمكنني ذلك وَوَسِعَهُ علمي، مع كثرةِ الأمثلة، زيادةً في الإيضاح، كما التزمتُ فيه أن أشرح ما يتعلق بحجَّة المُخَطِّئ من قاعدة نحوية أو صرفية».

وبذلك تتابعتْ تصحيحاتُ الكتاب واحدةً بعد الأخرى، بدايةً بتصحيح جمع (بحثٍ) على (أبحاثٍ)، الذي يبدؤه بقوله: «يُخطِّئُ لغويون جمعَ بحث على أبحاث، ويقولون: إنَّ الصوابَ أن يُجمع بحثٌ على بحوث». ويأتي بحجة المخطِّيين، ومنهم سيبويه، ثم يقول: «والصحيحُ أنَّ جمع «فَعْلٍ» على أفعالٍ ليس شاذاً لم تردْ منه إلا ألفاظٌ قليلةٌ». واستدل على رأيه بكلام العلماء، ومنهم أبو حيان التوحيدي، وخالد الأزهري، ومصطفى جواد، وأنستاس الكرملي، ثم ما وجده من كلام الفصحاء، وما أقرَّه مجمعُ اللغة القاهري الذي يضع قراراتِه في محلٍّ كبيرٍ من التقدير والاعتبار.

ثم تتوالى التصحيحات على هذا المنهج العلمي الدقيق، حتى تصل في

آخرها إلى تصحيح كلمة (فنَّان) بالمعنى الشائع حديثاً، بالرغم من أنها وردت في الشعر الجاهلي بمعنى (حمار الوحش)، وجاء تصحيحُهُ كالعادة اعتماداً على تصحيح بعض العلماء وإقرار المجمع اللغوي، وأحسب أنه راعى الأهمية في ترتيبه لهذه التصحيحات أكثر من غيرها من الاعتبارات.

وأخيراً فإنَّ مجمع اللغة العربية الليبي ليسعد كثيراً بإصدار هذه الطبعة الجديدة من هذا السفر النفيس لشيخ اللغويين الليبيين، والعضو المؤسس للمجمع الأستاذ عبد اللطيف أحمد الشويرف، ويطيب لنا أن يكون هذا الإصدار مواكباً لحدث جليل، تمثل في ترشيحه لنيل جائزة الدولة التقديرية في اللغة العربية، اعترافًا بفضله، وبكونه قُدوةً من القُدَى السامقة في عصرنا الحاضر.

والتكريم لهذا العالم الجليل لا يهدف إلى التعريف به، فهو معرفةٌ ساطعةٌ قبل ذلك، ولكنه يسدُّ حاجةً ماسةً مِن حاجاتِ الشَّبابِ الصاعد إلى التأسي بقدوةٍ صالحة، وسيجدُ فيه المثالَ الأفضل، والنموذج الأمثل لأعلام العربية الأماجد، ثم هو يسدُّ حاجة أخرى لازدهار هذه اللغة التي تنتعش بوجود أمثاله من المخلصين الذي قَضَوْا زهرةَ حياتِهم في خدمتِها، فأعطتهم من سمتِها العالي ما جعلهم من مفاخرِ الأمة وأعلامِها الجديرين بالتقدير والإكبار.

أما دواعي الإقدام على هذه الطبعة الجديدة، فهي نفادُ الطبعة السابقة، وتزايدُ الطلبِ على الكتاب، والحاجةُ الماسة إليه في حياتنا الثقافية، وقد آثر المجمع أن يضيف بموافقة المؤلف الكريم أرقاماً مسلسلة إلى كل العناوين الفرعية للتصحيحات اللغوية، فأصبح لكل فقرة منها رقم مستقل، وهو

إجراء منهجي مفيد مضافٌ إلى هذه الطبعة سيمكن الباحثين من توظيفها في الإحالات البحثية، وفي الربط بينها لمن أراد الدراسة.

وأخيرًا فإننا بهذا الإصدار الجديد لكتاب تصحيحات لغوية قد لبَّينا رغبة ملحة في نفوسنا تتمثل في الشعور بوجوب نشر بعض مؤلفات الأستاذ الجليل عبد اللطيف الشويرف ضمن منشورات المجمع الذي أسهم في تأسيسه، ورفع من شأنه بانتمائه إليه.

نسأل الله تعالى له المزيد من العزة والسؤدد،
والعطاء لأمته ودينه ووطنه.

رئيس المجمع

المقدّمة

الحمد لله الّذي أنزل القرآن بلسان عربيّ مبين، وخلّد العربيّة بخلود كتابه الّذي تكفّل بحفظه إلى يوم الدّين، وأعلى منزلتها ورفع مقامها وخصّها بمناقب لم تحظ بها لغة أخرى في العالمين، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّد أفصح من نَطَق وأبْلغ من تكلّم من خلّق الله طُرّاً، من أوتيَ جوامع الكلم وفصل الخطاب وقال إنّ من البيان لسحراً، وعلى آله وصحبه الغُرّ المُحَجَّلين وفرسان الكلام الميامين، ومن تبعهم بإيمان وإحسان إلى يوم يُبْعثون.

أمّا بعد:

فقد تسرّبت إلى لغتنا العربيّة بعد انتشارها في الأمصار بانتشار الإسلام، واختلاطها بأقوام آخرين وثقافات شتَّى وألسُن غريبة عنها، بعضُ الهِنات في أساليبها، واللّحن في إعرابها، والخطأ في كلماتها ومبانيها.

وكان هذا أمراً طبيعيّاً بالنّسبة إلى لغة تخرج من محيطها الضّيّق في جزيرتها، لتتوسّع في آفاق رحبة بسرعة مذهلة لم تعهدها لغة من قبلها، وتتّصل بشعوب كثيرة على امتداد المشرق والمغرب يختلفون عنها في ألسنتهم ومشاربهم وتقاليدهم وأفكارهم، فكان لذلك أن بدأ اللّحن يغزو لغة التّخاطب، وأخذت العُجْمة تفرض نفسها مستعيرة أثواباً عربيّة غير منسجمة معها، وتكوّنت لهجات عامّيّة حاولت أنّ تزحف على اللّغة الأمّ، وتنمو على حساب الفصحى.

وفطِن للخطر الّذي يهدّد اللّغة علماء أفذاذ، هبّوا لإنقاذها من الطّوفان القادم، واندفعوا يعملون في ميادين مختلفة يجمعها غرض واحد؛ هو الحِفاظ على اللّغة العربيّة من موجات التّغيير العاتية، وسلامتها من اللّحن واللُّكْنة والعاميّة، وتنقيتها من الشّوائب الّتي داخلتها، والأغيار الّتي علقت بها، ووضع الأسس

العلميّة الّتي تحمي أصولها، وتثبّت جذورها، وتصون شخصيّتها من الذّوبان والفناء.

فمن هؤلاء من توجّه إلى النّبع الصّافي في البادية يسمع عن العرب الأقحاح الّذين لم تُفْسِد سليقتَهم عُجمة، ولم تتلوّث بيئتهم بما تلوّثت به المدن الزّاخرة بأنواع الألسن والثّقافات، فحفظوا ما سمعوا، ودوَّنوا ما جمعوا، وقدّموا للعربيّة كنوزاً ثرّة، وذخائر عامرة، كانت المادّة الأصليّة لأصحاب المعجمات والدّارسين والباحثين في مختلف فروع اللّغة.

فمنهم من اهتمّ بالنّحو يضبط قواعده، ويُقيم دعائمه، وينظّم أبوابه، ويُيَسّر تعلّمه، ويسخّره لسلامة النّطق ومقاومة اللّحن وإتقان الإعراب.

ومنهم من اعتنى بعلوم البلاغة والبيان، يكشف عن وجوه الإعجاز القرآنيّ، ويوضّح أسرار العربيّة وسموّ ذوقها، وجمال صورها، ودقّة أساليبها، وقدرتها الفائقة على إبراز المعاني والتّفنّن في التّعبير.

ومنهم من بَحَث في فقه اللّغة وترادفها وأضدادها وغريبها وتصيُّد شواردها وجمع نوادرها. ومنهم غير هؤلاء ممّن توزّعوا في شعاب اللّغة ينقّبون ويجمعون ويوثّقون ويبحثون ويستنبطون، ويستخلصون الأصول والقواعد، ويزوّدون العربيّة بعوامل قوّتها الذّاتيّة، وعناصر كفايتها الخاصّة الّتي تحميها من رياح التّغيير، وتصدّ عنها زحف الدّخيل.

والّذي يهمّنا في هذا المقام من الطّوائف الّذين جرّدوا همّتهم لخدمة اللّغة العربيّة، وسدّ ثغرات الخلل الّذي أصابها، وعلاج ما انتابها من ضعف قبل أن يستفحل الدّاء ويستشري الخطر، فئةٌ من العلماء تعقّبوا ما اعْوجّ من المفردات على الألسنة فقوَّموه، وتتبّعوا ما شاع من الأخطاء اللّغويّة فصحَّحوه، وفتّشوا عن الدّخيل الّذي اندسّ في غيبة الرّقيب فانتزعوه، واجتهدوا في البحث عن كلّ ما

خالف سَنَن العربيَّة، وبَعُد عن أصولها الثّابتة، وشذّ عن ذوقها وخصائصها، فنبّهوا عليه، وحذّروا منه، وأشاروا إلى الصّواب الصّحيح والاستعمال القويم. وأودعوا عصارة جهودهم كتباً ألّفوها في مختلف العصور، فأخذ خلَفُهم من سلَفهم، وزاد اللاحقُ ما استجدّ في عصره ولم يُنَبّه عليه السّابق، وكان من ذلك ثروةٌ لغويّة عظيمة ساهمت في تصفية اللّغة من كثير التّشويهات الّتي لابستها، وحاولت أن تُقَوِّم الألسنة ممّا أصابها من اللّحن وخطأ النّطق. نذكر من هذه الكتب:

- كتاب «التّنبيهات على أغلاط الرّواة» لابن حمزة البصريّ.
- كتاب «التّنبيه على حدوث التّصحيف» لحمزة الأصفهانيّ.
- كتاب «شرح ما يقع فيه التّصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكريّ.
- كتاب «درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ» لأبي محمّد الحريريّ.
- كتاب «لحن العوامّ» لأبي بكر محمّد الزّبيديّ.
- كتاب «إصلاح المنطق» لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السّكّيت.
- كتاب «تقويم اللّسان» لابن الجوزيّ.
- كتاب «تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان» لابن حفص عمر بن خلَف بن مكّي الصّقليّ.
- كتاب «تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة» للجواليقيّ.
- كتاب «تصحيح التّصحيف وتحرير التّحريف» للصّفديّ.

وفي العصر الحديث:

- كتاب «لغة الجرائد» للشّيخ إبراهيم اليازجيّ.
- كتاب «تذكرة الكاتب» لأسعد خليل داغر.
- كتاب «عثرات الأقلام» للشّيخ عبدالقادر المغربيّ.

- كتاب «قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد.
- كتاب «معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمّد العدنانيّ.
- كتاب «الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله.
- كتاب «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللّطيف الأرناؤوط.

كما جاء التّنبيه على لحن العامّة والأخطاء اللّغوية الشّائعة متفرّقاً في المعجمات وكتب النّحو والصّرف وكتب البلاغة والأدب، وكتب اللّغة والرّسائل، وشروح الدّواوين والقصائد، وغيرها.

وعلى الرّغم من الجهود الكبيرة المباركة الّتي بذلها العلماء في تصفية اللّغة ممّا ليس منها، وتقويم ما انحرف من مفرداتها وصيغها، والّتي تستحقّ منّا الإكبار والتّقدير والاعتراف بالفضل لأصحابها، وقع بعضهم في أخطاء بحسن قصد كشأن كلّ عمل بشريّ، وبالغوا - بدافع الْغَيْرَة على اللغة – في النّقد حتّى وسّعوا دائرة الخطأ اللّغويّ إلى أبعد من محيطها الطّبيعيّ، وتسرّعوا ـ ولكلّ جواد كبوة ـ فخطّأوا الصّحيح وما يمكن أن يكون له وجه من الصّحّة لو تأمّلوا.

وكان بعضهم ضحيّة النّقل ممّن سبقه بلا رويّة، والتّسليم بما قاله أئمّة اللّغة بلا مناقشة، ونظرة التّقديس إلى القديم كأنّه تنزيل من التّنزيل.

ويمكن أن يرجع ما وقع من تخطئة الصّحيح، أو ما يمكن أن يكون له وجه صحّة، والحكم بالمنع على ما لا يستحقّ المنع، إلى أسباب نذكر أهمّها:

1 - تعليل بعضهم الخطأ بأنّ المعجمات لم تورده، وعند البحث نجد أنّ معجماً أو أكثر قد ذكر ما نفاه ونصّ على ما ادّعى أنّه غير وارد.

خطّأ بعضهم - مثلا - «الهروب» مصدراً لـ «هرب»، بحجّة أنّ المعجمات لم تذكر هذا المصدر. لكن «المصباح المنير» ذكر هذا المصدر «الهروب»، فبطل

الادّعاء بأنّه غير وارد في المعجمات. وخطّأ بعضهم «استأهل» بمعنى «استحقّ واستوجب» بحجّة أنّه لم يرد في المعجمات بهذا المعنى، والّذي ورد فيها أنّ «استأهل» بمعنى «اتّخذ الإهالة» أي الشّحم المذاب، لكن «القاموس المحيط» ذكر «استأهل» بمعنى «استوجب» وقال: إنّها لغة جيّدة.

2 - تعليل بعضهم الخطأ بأنّ المعجمات لم تذكره، وهذا ـ وإن كان صحيحاً - تعليل غير منطقيّ، لأنّ المعجمات لم تَسْتَوْفِ كلّ كلام العرب، ولم تَسْتَقْرِ كلّ ما أُثِر عنهم، وإنّما سجّلت بعض ما وصَلَنا من كلام العرب، وبعض ما حفظه الرُّواة ونقلوه، على قدر ما تيسّر لجامع المعجم من علم وإطّلاع ومراجع وهمّة ووقت وذكاء. فقد تذكر المعجمات للكلمة جمعاً دون جمع، وقد تذكر المفرد ولا تذكر له جمعاً، وقد تترك النّصّ على الجمع لأنّه مقيس لا يحتاج إلى نصّ، وقد تذكر الفعل الثّلاثيّ ولا تذكر تعديته بالتّضعيف، وقد تذكر الفعل ولا تذكر مطاوعه، وهكذا. فلا يصحّ - والأمر كذلك ـ أن نخطّئ جَمْعاً لم تذكره المعجمات، أو نعتمد فقط على ما ورد في المعجم دون أن نكلّف أنفسنا جهداً في حمل النّظير على النّظير، أو استخدام القياس، أو الاشتقاق، أو القواعد والضّوابط الّتي وضعها علماء النّحو والصّرف لتيسير فهم اللّغة ومعرفة دلالة صيغها، فخطّأ بعضهم جمع «وَرْد» على «ورُود» و«زَهْر» على «زُهور» و«سَهْم» على «سُهوم»، بحجّة أنّ المعجمات لم تذكر هذه الجموع، وفاته أنّ من الجموع المقيسة المطَّرِدة جمع «فَعْل» - ساكن العين صحيحها ـ على «فُعول»، نحو: دهر ودهور، وقلْب وقلوب، وعصر وعصور، وشأن وشؤون .

3 ـ ادّعاء بعضهم في تعليل الخطأ بأنّه شاذّ لم يُؤثر عن العرب منه إلاّ ألفاظ قليلة جدّاً تُحْفظ ولا يُقاس عليها. وهي دعوى عريضة لا يجرؤ عليها بشر يعرف حدود علمه. فمن ذا الّذي يستطيع أن يحصيَ كلّ ما قاله العرب، ويحفظ

كلّ ما نُقِل عنهم من مفردات وصيغ وأساليب حتّى لا يسمح لكلمة بالدّخول في رحاب العربيّة بدعوى أنّها مقطوعة النّسب، محرومة من نعمة القياس، لم يُسمع منها إلّا ألفاظ شاذّة؟

قالوا: إنّ «فَعْلاً» ـ بفتح الفاء وسكون العين - لا يُجمع على «أفعال»، ولم يرد عن العرب من ذلك إلا ألفاظ شاذّة كفَرْخ وأفْراخ وزَنْد وأزْناد، ولذلك خطّأ بعضهم أن يُجمع «بَحْث» على «أبحاث» و«مَجْد» على «أمجاد».

واستمرّ النّحاة يردّدون شذوذ جمع «فَعْل» على «أفعال» الّذي نقلوه عن سيبويه، إلى أن جاء أبو حيّان التوحيديّ، فبحث ونقّب ووجد في العربيّة ثلاثين جَمْعاً لـ «فَعْل» على «أفعال»، ثمّ جاء بعده من زاد على ذلك، وتبيّن من كلام العرب أنفسهم أنّ ما قيل بشذوذه ليس شاذّاً، وما قبل بتخطئته صحيح سليم.

وقالوا: إنّ «مفعولاً» لا يُجمع على «مفاعيل»، وإنّما يُجمع على «مفعولين» للعاقل وعلى «مفعولات» لغير العاقل، وما جاء من جمع «مفعول» على «مفاعيل» شاذّ لا يقاس عليه، ثمّ تتبّع بعض الباحثين هذه المسألة، وأثبت من كلام العرب أنّ ما قيل بشذوذه من جمع «مفعول» على «مفاعيل» كثيرٌ كَثْرَةً تسمح بالقياس عليه.

4 - اعتماد بعضهم في التّخطئة على المعجمات فقط، والمعجمات بلا شكّ مصدر رئيس من مصادر اللّغة، ومرجع لا يستغني عنه باحث لغويّ، ولكنّها ليست نهاية المطاف في البحث، وليست كلّ شيء في اللّغة، فما لم نجده في المعجمات قد نجده في مصادر اللّغة الأخرى كالقرآن الكريم، والأحاديث النّبويّة الشّريفة، وأقوال الصّحابة والتّابعين، وخطبهم والشّعر والنّثر والأمثال، والأخبار والقصص، وآثار الفصحاء في كتبهم ورسائلهم.

إنّه ليس من الإنصاف أن نحكم على كلمة أو تركيب بالخطأ من خلال

المعجمات، ولا نحاول أن نستعين بمظانّ اللّغة الأخرى الّتي قد تحكم للكلمة أو التّركيب بالبراءة من الخطأ، وقد تُعطي لهما شهادة الصّحّة من آية أو حديث أو بيت شعر أو حكمة أو مَثَل أو كلام إمام من أئمّة اللّغة أو كاتب من كتّاب العربيّة وأدبائها المشهود لهم بالعلم والبلاغة.

خطّأ بعضهم أن يقال: «فلان كسول» بحجّة أنّ المعجمات لم تذكر «كسولاً» إلّا صفة لمؤنّث، ولم تذكرها صفة لمذكّر. لكنّ «كسولا» وردت صفة لمذكّر في شعر فصيح، وهذا يكفي في الشّهادة لها بالصّحّة وإن حَجَبَتْ هذه الشّهادة المعجمات.

قال الشّاعر الجاهليّ أُحَيْحَة بن الجُلاح:

فلا وأبيك ما يُغني من الفتيان زُمَّيْلٌ كسولُ

وقال الرّاعي في ملحمته:

طال التّقلّبُ والزّمانُ ورابَه كَسَلٌ ويكره أن يكون

ومنع بعضهم أن يُجمع «جواز» على «جوازات»، وقال: إنّ الصّحيح جمعه على «أجوزة» كما جاء في أساس البلاغة للزّمخشري. لكن الجاحظ - وهو من هو - جمع «جواباً» على «جوابات»، مع أنّ لجواب جمع تكسير هو «أجوبة»، فإذا استعمل الجاحظ الثّقة البليغ «جوابات»، فلماذا لا نستعمل نحن «جوازات» حملاً للنّظير على النّظير؟ يضاف إلى ذلك أنّ من أئمّة اللّغة من أجاز جمع المفرد المذكّر غير العاقل بالألف والتّاء، وفي هذا قرار مجمعيّ سيأتي ذكره في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

5 ـ اعتبر بعضهم أنّ ما يقابل الأفصح ممنوع غير جائز. وهذا حكم غير صحيح، ففرق كبير بين أن تكون الكلمة أقلّ فصاحة، وأن تكون ممنوعة لا تجوز.

خطّأ بعضهم أن يقال: «كلا الرّجلين مدرّسان»، وقال: إنّ الصّواب: «كلا الرّجلين مدرّس»، والحقّ أنّه يجوز مراعاة لفظ «كلا» و«كلتا» المفرد، ومراعاة معناهما المثنّى، والأفصح مراعاة اللّفظ كما في قوله تعالى: «كلتا الجنّتين آتت أكلها». لكنّ الوجه الآخر جائز، ولا يصحّ أن نصفه بالخطأ، وإن كان أقلّ فصاحة من الأوّل.

وخطّأ بعضُهم «تُهْمَة» ـ بسكون الهاء ـ وقال: إنّ الصّواب «تُهَمَة» - بفتح الهاء - على وزن «هُمَزَة»، والصّحيح أن «تُهْمة» - بسكون الهاء لغة حكاها الفارابيّ فهي جائزة، وإن كانت «تُهمَة» ـ بفتح الهاء ـ أفصح وأرْقى.

6 ـ اعتمد بعضهم في تخطئة بعض الصّيغ والأساليب على مذهب البصريّين النّحويّ، وهذا تضييق لا مُسوّغ له، فنحن لسنا متعبّدين بهذا المذهب حتّى لا نحيد عنه، وليس ما يمنعنا من الأخذ ببعض آراء الكوفيّين وغيرهم إذا كانت حجّتهم مقبولة، وفي الأخذ برأيهم تيسير وخدمة للّغة واستجابة لحاجتها إلى التّوسّع والتّطوّر.

إنّ مدرسة الكوفة النّحويّة مدرسة مرموقة لها أعلامها الكبار، وخدماتها الجليلة للعربيّة لا ينكرها منصف، ولها نظرات علميّة سديدة موفّقة، وتستند إلى السّماع الصّحيح من العرب، وتقيس ما لم يرد على ما ورد، وتركت تراثاً لغويّاً نعتزّ به كما نعتزّ بتراث البصريّين وغيرهم من علماء العربيّة بلا تعصّب لأحد، ولا تحيّز إلى مذهب.

خطّأ بعضهم أن يُنسب إلى جمع التّكسير، لأنّ البصريّين يوجبون النّسب إلى المفرد، لكنّ الكوفيّين يجيزون النّسب إلى جمع التكسير مطلقاً، وفي ذلك تيسير واستجابة لحاجتنا إلى التّفريق بين النّسبة إلى المفرد والنّسبة إلى الجمع.

والبصريّون يمنعون أن يقال: «هذا الثوب أبيض من ذاك»، والكوفيّون

يجيزون ذلك، ويستندون إلى السّماع الصّحيح، وفي رأيهم تيسير، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

7 – اعتمد بعضهم في التّخطئة على لغة الحجاز المشهورة فجعلها الأساس في حكمه، ولم يراع لغات العرب الأخرى (أي لهجاتها) الّتي قد تختلف عن لغة الحجاز.

خطّأ بعضهم أن يقال: «مديون» و«مبيوع»، وقال إنّ الصّواب : «مدين» و«مبيع»، لكنّ بني تميم يحقّقون الياء في نحو مديون ومبيوع ومكيول ومشيود.

وخطّأ بعضهم «سكرانة» و«غضبانة» و«عطشانة» ببناء التّأنيث، لكنّ بني أسد يقولون ذلك.

ولا بأس بأن نأخذ ببعض لغات القبائل العربيّة إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وفي قراءات القرآن الكريم السّبعيّة ما جاء موافقاً لبعض لغات العرب من غير لغة الحجاز.

8 – خطّأ بعضهم خروج كلمة عن حالة من الإعراب معيّنة إلى حالة أخرى، كما قالوا في «كافّة» من وجوب تنكيرها ونصبها على الحال دائماً وتخطئة من يضيفها أو يعرّفها بأل أو يستعملها في غير موضع الحال. وحجّتهم في ذلك أنّها لم ترد في القرآن الكريم إلاّ نكرة منصوبة على الحال، وهي حجّة يبدو عليها الضّعف، إذ ليس ورود كلمة على حالة من الإعراب في القرآن الكريم دليلاً على ضرورة ملازمتها هذه الحالة في غير القرآن وخطإ الخروج عنها.

إنّ كلمة «كافّة» وردت في القرآن الكريم نكرة منصوبة على الحال لأنّ السّياق في الآيات الّتي ذُكِرت فيها يفرض نصبها على الحال، وليس ما يمنع لغةً أن تكون في حالة إعراب أخرى في كلامنا إذا اقتضى المقام ذلك. ولو أخذنا بهذه الحجّة لمنعْنا استعمال كثير من الكلمات في غير الموضع الّذي وردت فيه في القرآن الكريم، ولقلنا: لا يجوز «العالمون» – بفتح اللّام – بالواو والنون لأنّ هذا

اللّفظ لم يرد في القرآن الكريم إلّا بالياء والنّون، ولخطّأنا ـ مثلاً ـ من يعطف بـ «ثمّ» مفرداً على مفرد بحجّة أنّ «ثمّ» لم تعطف في القرآن المفردات، وهذا ما لا يقوله عاقل.

وصدق الشّهاب الخفاجيّ في قوله: «لا يُلتزم استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه، ولو الْتُزم هذا لأخطأنا النّاس في أكثر كلامهم».

9 ـ خطّأ بعضهم أساليب حديثة متداوَلة بحجّة أنّها منقولة بالتّرجمة الحرفيّة من اللّغات الأجنبيّة، ولسنا نرى في ذلك عيباً ولا خطأً، لأنّ كلّ لغة حيّة تأخذ وتُعطي، وتؤثّر وتتأثّر، وينمو رصيدها التّعبيريّ باستمرار، ويتطوّر معجمها على مرّ العصور.

ولغتنا العربيّة لغة حضاريّة حيّة خالدة، وهي لذلك متفتّحة على كلّ الثّقافات والآداب، واسعة الصّدر لا تضيق بجديث، إنسانيّة النّزعة لا تتعصّب لقديم، تطعّم أساليبها بالجديد بدون أن يَحدُثَ لها عُسْرٌ في اللَّقْم أو سوءٌ في الهضم، وتُنَوِّعُ صورها وصيغها بالتّرجمة وغيرها بدون أن تذوب لها شخصيّة أو يتميّع لها كيان، وتسكُب على ما تأخذ من روحها وذوقها وأسرار جمالها حتّى لكأنّه مصبوب أصلاً في قالَبها، أو كأنّه مترجَم منها لا إليها، ويجد الوافد في أحضانها أُنْساً لا يجده في أحضان لغته الأمْ، ويستمتع بحلاوة لم يذق لذّتها في موطنه الأول. وفي هذا الخيرُ كلُّ الخير للغتنا العربيّة، ما دام يتمّ على وفق أصولها الثّابتة، وخصائصها المميّزة، وقواعدها الرّاسخة، ونظام أبنيتها وأقيستها، ولا يلحق بها أيّ ضرر أو خطرٍ.

وكان هذا شأن اللّغة العربيّة منذ تاريخها القديم، فقد فتحت أبوابها للمعرّب واثقةً بنفسها فأَذَابَتْهُ ولم يُذِبْها، وأخضعتْه لطبيعة لسانها ولم يُخضعْها للسانه، وأعادت صياغته على ذوقها فَلاَنَ وأطاع وشَرُف بالانتساب إلى أعظم لغة خلقها

الله.

وكما أخذت لغتنا المعرّب في المفردات، أخذتِ المعرّب في الأساليب، فتوسّعتْ تشبيهاتها واستعاراتها، وتطوّرت قوالب تعبيرها، وازدادت عذوبةً ورقّةً وسحراً، فأساليبها في العصر الجاهليّ غيرها في صدر الإسلام، وهي في العهد الأمويّ غيرها في العهد العباسيّ، بل إنّ أساليب العربيّة في نهاية القرن العشرين غيرها في أوائل القرن. وكلّ هذه التّوسّع في الصّيغ والصّور وأنماط التّعبير، بسبب تفاعل اللّغة مع الآداب الأخرى، واحتكاكها بثقافات الأمم والشّعوب، واتّصالها المستمرّ بالرّكب الحضاريّ أَخْذاً وعطاءً بالتّرجمة وغيرها.

ولو حبست العربيّة نفسها في ميراثها من العصر الجاهليّ والعصور القديمة الّتي تلته، ولم تتفتّح على ثقافات الآخرين وآدابهم في العصر الحديث، لجمدت وهمدت وتحنّطت، ولأصبحت الآن كالآثار العتيقة الّتي يعلوها غبار الزّمن، وتُعرض في رفوف المتاحف.

وقد أحسن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صنعاً عندما أقرّ كثيراً من الأساليب المشاعة المنقولة إلى العربيّة بطريق التّرجمة واستنكرها بعضهم، حيث وجد لها المجمع تخريجاً لغويّاً مقبولاً يسمح بانتسابها إلى العربيّة واعتبارها من الأساليب المعرّبة الّتي تُثْرِي اللّغة وتنمّيها، وسيجد القارئ طائفة منها في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

10 - من صِيَغ التّعبير الحديث ما يوجَّه إليه النّقد لأنّه غير وارد في المعجمات، وغير جار على القواعد النّحويّة أو الصّرفية المتعارَف عليها، وهو نقد وجيه لا يُلام عليه أصحابه، لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صحّح تلك الصّيغ، وأجازها باستخدام قواعد جديدة استحدثها وأباح بها ما لم يكن مباحاً من قبل.

من هذه القواعد: إقرار المجمع قياسيّة صيغ كثيرة لم تكن مقيسة عند

النّحاة القُدامى، وإقراره لاسم الآلة سبع صيغ وكانت ثلاثاً فقط، وتوسّعه في الاشتقاق من أسماء الأعيان وجعل ذلك قياسيّاً عند الحاجة، وتوسّعه في النّحت والتّضمين، وإقراره استكمال المادة اللّغويّة، ورفعه كثيراً من القيود الّتي وضعها الأقدمون على المعرّب، وإقراره الأخذ من المولّدين المحدثين الثّقات وقد منعه السّابقون، إلى غير ذلك من القرارات الّتي رآها المجمع ضروريّة لتوجيه اللّغة إلى التّوسّع، واستيعاب كلّ المصطلحات العلميّة والفنّيّة الحديثة، وملاحقة سرعة هذا العصر الّذي يأتي بالجديد في كلّ لحظة.

هذه في نظري أهمَ الأسباب الّتي تكمن وراء المبالغة في التّخطئة اللّغويّة، حتّى أصبحت الأخطاء عبئاً ثقيلاً ينوء به كاهل اللّغة، وقيْداً يحدّ من انطلاق الكتّاب والأدباء في مجالات التّعبير، ومزلقاً يعرّضهم للنّقد من قِبَل المتزمّتين المولعين بالتّخطئة لأدنى وأقلّ شبهة.

وهذا الكتاب أردت منه أن يعيد محاكمة طائفة كبيرة مِن كلمات وصِيَغ أُدينتْ ظلماً بالمخالفة والخطأ، ويفتح أمام لغتنا باباً للتّطوّر والامتداد، ويحرّر الكتّاب والأدباء من سيف سُلِّط عليهم بلا وجه حقّ، ويُفْرِج عن كلمات وصيغ ظلّت زمَناً حبيسة وراء قضبان التّخطئة، حتّى قيّض الله لها من يفكّ قيدها، ويُطلق سراحها، ويردّ إليها اعتبارها، من علماء أجلّاء، وأئمّة، فضلاء، ومؤسّسات لغويّة رسميّة يقف في مقدّمتها شامِخاً عملاقاً مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

وقد التزمت في هذا الكتاب أن أذكر حجّة المخطّئين ما أمكنني ذلك ووسعه علمي، مع الإكثار من الأمثلة زيادة في الإيضاح، كما التزمتُ فيه أن أشرح ما يتعلّق بحجّة المخطّئ من قاعدة نحويّة أو صرفيّة، تذكيراً بتلك القاعدة من يكون قد درسها ثمّ نسيها لتقادم العهد، وتعليماً لمن لم يسبق له تعلّمها، حتّى

تكون منافع الكتاب بذلك متعدّدة الجوانب. وقد أذكر بالمناسبة ما يتعلّق بمادّة البحث خارجاً عن نطاق التّصحيح إتماماً للفائدة.

والأمر نفسه التزمته في جانب المصحّحين للتّخطئة: أذكر حجّتهم، وأشرح ما يتعلّق بها من قاعدة نحويّة أو صرفيّة، ليكون القارئ على بيّنة من التّصحيح كما كان على بيّنة من التّخطئة.

ولا بدّ لي في هذا المقام من أن أشير إلى ثلاثة أمور لأهميّتها:

1 ـ أنّ هذا الكتاب ليس تسويغاً لأخطاء لغويّة شائعة، ولا إقراراً باللّحن وما انحرف عن أصول اللّغة، إذ لستُ مع المقولة: «خطأ شائع خير من صواب مهجور»، وأُومِن بأنّ الخطأ اللّغويّ الحقيقيّ آفة تجب مقاومتها، وعِلّة تصيب اللّغة بالضّعف، والتّهاونُ في علاج المرض نذيرٌ باستفحاله، وقد يهدّد المريضَ بالموت.

إنّ هذا الكتاب إزالة لصفة الخطأ عن بعض ما خُطّئ أو ما يمكن أن يُخَطَّأ، وذلك بتصحيح مقبول وتخريج معقول من أهل العلم والاختصاص، وهو دفاع عن مُدان بالخطأ وَجَدَت المحكمةُ العادلةُ أن لا وجه لإقامة دعوى الخطأ عليه أصلاً، أو أنّ إدانته كانت مبنيّة على شبهة لا تصلُح دليلاً يُعتمد عليه، وليس الكتاب بأيّ حال دفاعاً عن مُدان تتواطأ كلّ الأدلّة القويّة وشهود الإثبات على إدانته، ويصرخ خطؤه بأعلى صوته معلناً خرقه الواضح لأصول اللّغة وقواعدها.

2 ـ أنّ التّيسير في اللّغة الّذي هو من ضمن أهداف الكتاب، ليس التّيسير المطلق من الضّوابط والمنحلّ من الشّروط، وليس دعوة ينادي بها كلّ من هبّ ودبّ من أدعياء الثّقافة والأدب وأنصار الاغتراب، وليس شعاراً ترفعه الأمزجة وتمليه الأهواء ويحمل في طيّاته الهدم والتّدمير، وإنّما هو التّيسير القائم على الدّراسة المستنيرة والبحث الجادّ، والمستند إلى الحجّة القويّة والبرهان السّاطع،

والقائل به أهل الدّراية والخبرة والاختصاص من أئمّة اللّغة وعلمائها وأربابها قديماً وحديثاً، من يملكون المفاتيح الجيّدة لاقتحام باب الاجتهاد في اللّغة، ويتقنون استخدام أدوات البحث والدّراسة والاستنباط، ويصدُرون فيما يقرّرون عن علم غزير باللّغة، ومعرفة شاملة بكلام العرب، واطّلاع واسع على الأمّهات والمصادر، وحسن فهم ورهافة حسّ وسموّ ذوق، ويحملون بين جوانحهم العشق للّغة والغيرة عليها، والإخلاص لها والوفاء بعهدها، والحرص على سلامتها والأمانة على خصائصها، ويقظة الرّباط على ثغورها والحراسة لقلاعها، والاستعداد لصدّ أيّ اعتداء عليها وردّ كلّ سهم حاقد يُوجّه إليها.

وحتّى يكون التّيسير الّذي يهدف إليه الكتاب فيما يهدف، مُقَيَّداً بشرطه، مُوَسَّداً إلى أهله، كان معظم ما ورد فيه من تصحيحات صادراً عن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ممّا يُعطي تلك التّصحيحات مزيداً من الثّقة والاطمئنان إليها، لما يتمتّع به المجمع المذكور من مكانة علميّة عظيمة، وما يضمّه تحت قبّته من علماء وباحثين ذوي أقدام راسخة في علوم اللّغة، وإن لم يَقْدُره العرب حقّ قدره، ويحلّوه في نفوسهم المكانة اللاّئقة به.

3 ـ لا تعني إجازة بعض الكلمات والصّيغ الواردة في الكتاب التّشجيع على استعمالها والانحياز إليها في التعبير، وإنّما المقصود من إجازتها تبرئتُها من وصمة الخطأ الّتي لحقتْ بها، بحيث لا يُقْفَلُ باب اللّغة دونها بعد ذلك، ولا تُمْنَع من الحضور في الأسلوب العربيّ إن أرادت أن تحضر.

إنّ مجال التّعبير العربيّ مجال فسيح للإجادة والإتقان، والتّنافس في حلبة الإبداع والبيان، وانتقاءِ أجمل الألوان وأبهى الزّينة الّتي تظهر بها الجملة فاتنةً ساحرةً تجتذب النّفس، وتحرّك المشاعر، وتعبِّئ الوجدان، وتستثير العقل، وتهيّئ المُتَلقّي للتّأثّر والاقتناع.

وكلّ كاتب يحرص على أن يكون أسلوبه على أعلى درجة ممكنة من الحسن

والبلاغة والسّلاسة والجاذبيّة، فهو لذلك يتخيّر من الألفاظ أفصحها، ومن الصّيغ أبلغها، ومن الصّور أجملها، ومن طرق الصّناعة أسرعها نفاذاً إلى القلوب وأقربها وصولاً إلى العقول، ولا يرضى بالحدّ الأدنى من الصّحّة والقدر المتواضع من القبول.

فأنا لا أُخطّئ ـ مثلاً ـ من يقول: «أساتذة وطلبة الجامعة متعاونون»، لأنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أجاز هذا التّعبير وصحّحه، ولكنّي لا أستعمله، ولا أنصح باستعماله، ولا أعدل عن التّركيب الفصيح وهو أن يقال: «أساتذة الجامعة وطلّابها متعاونون».

ولا أُخطِّئ من يقول: «كلا الرّجلين مدرّسان»، لأنّ علماء النّحو الثّقات قالوا بجواز ذلك، ولكنّي لا أحيد عن الوجه الأفصح والأكثر، وهو أن يقال: «كلا الرّجلين مدرّس».

ولا أُخطِّئ «الغير» بالألف واللاّم بعد أن أجازها مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ومنحها شهادة الصّحّة، ولكنّ في نفسي منها شيئاً يصدّني عنها، فأنا لا أطيقها ولا يطاوعني قلمي على رسمها.

ولا أُخطّئ من يقول: «هذا الثوب أبيض من ذاك» حيث أجاز هذا التّعبير مجمع القاهرة اللّغويّ مستنداً إلى رأي الكوفيّين، ولكنّي لا أتجاوز الأسلوب الأفصح والأشهر وهو أن يقال: «هذا الثّوب أحسن بياضاً من ذاك».

وهكذا يكون شأننا في التعبير والكتابة كشأن الطّالب النّجيب المجتهد: لا يكتفي في النّجاح بدرجة «مقبول»، وتتطلّع همّته إلى أن يكون نجاحه بدرجة «ممتاز» أو «جيّد جداً».

هذه أمور ثلاثة أحببت أن أنبّه إليها لأهمّيّتها.

وإنّي لأرجو أن يكون هذا الكتاب قد شقّ مسلكاً متواضعاً في درب تطوّر

لغتنا الصّاعد الواعد، وخَفَّف ـ ولو قليلاً ـ من عبء ما دُوِّن من تخطئات لغويّة أرهقت اللّغة بلا داعٍ إلى الإرهاق، وفتح كُوة صغيرة ينفذ منها نور التّيسير الّذي يفتح القلوب لحبّ لغتنا العربيّة والتّعلّق بها وإتقانها، وَيجعلها دوماً حائزة قصب السّبق في ميدان التّنافس بين اللّغات.

فإن كنتُ قد وُفّقتُ إلى كلّ هذا أو شيء من هذا، فمن الله ذي الفضل والإحسان والمِنّة والإنعام، وما توفيقي إلاّ بالله، وإن كان غير ذلك فمن خطئي وسهوي ونسياني وجهلي، وكلّ ذلك عندي، وأستغفر الله من كلّ قصور وتقصير وإفراط وتفريط، وأسأله العفو والعافية في الدّنيا والآخرة وحسن الخاتمة، وأدعوه سبحانه أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يثقّل به ميزاني، وهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلّى الله وسلّم وبارك على أكرم خلقه سيّدنا محمّد إمام المتّقين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

عبداللطيف أحمد الشويرف

(1)

تصحيح جمع «بحث» على «أبحاث»

يخطّئ لغويّون جمع «بَحْث» على «أَبْحاث»، ويقولون: إنّ الصّواب أن يُجمع «بَحْث» على «بُحوث».

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ النّحاة القدامى قالوا: إنّ ما كان اسماً ثلاثيّاً على وزن «فَعْل» - بفتح الفاء وسكون العين -، وكان صحيح العين غير معتلّ الفاء أو اللّام وغير مضاعَفّ، لا يُجمع على «أفعال»، وإنّما يُجمع على «أفعُل» في القلّة، وعلى «فُعول» في الكثرة، فجمع القلّة كَفَلْس وأَفْلُس، وشَهْر وأشْهُر، وبَحْر وأَبْحُر. وجمع الكثرة كدرْب ودُروب، وسَهْل وسُهول، وعصْر وعصُور. وقالوا: يُجمع «فَعْل» أيضاً على «فِعال» كَكَعْب وكِعاب، وصَحْب وصِحاب، وسَهْم وسِهام.

أمّا «فَعْل»: معتلّ الفاء، أو معتلّ العين، أو معتلّ اللّام، أو المضاعف، فيقول النّحاة القدامى: إنّه يُجمع على «أفعال».

فالأوّل (معتلّ الفاء): كوَقْت وأوْقات، ووَقْف وأوْقاف، ووَصْف وأَوْصاف، ووَهْم وأوْهام، ووَغْد وأوْغاد، ووَكْر وأَوْكار.

والثّاني (معتلّ العين بالواو): كَثَوْب وأثْواب، ورَوْث وأرْواث، وشَوْط وأَشْواط، وحَوْض وأَحْواض، وصَوْت وأصْوَات. و(معتلّ العين بالياء) كسَيْف وأسْياف، وبَيْت وأبْيات، وضَيْف وأضْياف، وخَيْط وأخيْاط.

والثّالث (معتلّ اللّام): كَنْحو وأَنْحاء، وبَهْو وأبْهاء، وقَبْو وأَقْباء، وجوّ وأجواء، وحيّ وأحياء.

والرّابع (المضاعف): كعمّ وأعْمام، وجَدّ وأجْداد، وربّ وأرْباب، وفَذّ وأفذاذ، وبرّ وأبرار، وشتّ وأشتات. ونقلوا عن الفرّاء[1] أنّه يجوز قياس جمع «فَعْل» على

(1) هو أبو زكريّا يحي بن زياد بن مروان الديّلميّ الفرّاء، من أشهر أعمدة مدرسة الكوفة النّحويّة، ومن أعظم أئمّة اللّغة، تتلمذ على إمام الكوفيّين الكسائيّ، وخالفه في مسائل كثيرة. قال ابن الأنباريّ: «لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة إلاّ الكسائيّ والفرّاء، لكان لهم بهما الافتخار على جميع=

«أفعال» إذا كان مهموز الفاء، نحو: أنف وآناف، وألْف وآلاف، وأرض وآراض.

أمّا جمع «فَعْل» وهو صحيح العين غير مضاعف ولا معتلّ الفاء ولا اللّام، كجَفْن ورَمْس، فقد قالوا: لا يُجمع على «أفعال» وما سُمِع من جمعه على «أفعال» فشاذّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ومن الشّاذّ الّذي جُمع فيه «فَعْل» على «أفعال»، وهو صحيح العين غير مضاعف وغير معتلّ الفاء أو اللّام: زَنْد وأزْناد، كما في قول الأعشى[1]:

وَجِدْتَ إذا أصلحوا خيرَهم ... وزَنْدُك[2] أثْقبُ أَزْنادِها

وفَرْخ وأفراخ، كما في قول الحطيئة[3]:

=النّاس». وكان الفرّاء متديّناً على عجب بنفسه، وكان شديد التّعصّب على سيبويه إمام البصريّين، يتعقّب أخطاءه، ويتعمّد مخالفته، من مؤلّفاته: كتاب«معاني القرآن» و«ما تلحن فيه العامّة»، و«مشكل اللّغة»، و«المذكّر والمؤنّث»، توفّي سنة 207 هي وعمره سبع وستّون سنة.

(1) هو أبو بصير ميمون الأعشى بن قيس بن جندل، أحد فحول شعراء الجاهليّة. كان مُجيداً غزير الشّعر، واسع الخيال، رائع التّصوير، بديع الوصف وخاصّة وصف الخمر، وكان لشعره سرعة انتشار بين القبائل العربيّة، وقوّة تأثير في النّفوس، حتّى إنّهم سمّوه«صنّاجة العرب»، وعُمِّر الأعشى وعَمِيَ، وأدرك الإسلام لكنّه لم يسلم. ورُوِيَ أنّه أراد أن يقدم على رسول الله ﷺ، وأعدّ لذلك قصيدة يمدحه فيها، لكن كفّار قريش عرضوا عليه مئة ناقة حمراء على ألاّ يقصد محمّداً، لما يعرفونه من تأثير شعره في العرب، فأخذها، وتوجّه إلى بلدته في اليمامة، وفي الطّريق سقط عن ناقته فدُقّت عنقه ومات.

(2) الزَّنْد: العود الأعلى الّذي تُقدح به النّار.

(3) هو الشّاعر المخضرم المشهور أبو مليْكة جرول بن أوس العبسيّ. لم يثبت له نسبٌ، فأثّر ذلك في نفسه وأورثه عُقَداً، فنشأ مذموم الخلق سيئَ الطّبع، حاقدا على النّاس، خائضا في أعراضهم هجّاءً بذيئاً، لم يسلم من هجائه أمّه وأبوه وبنوه وذوو قرابته، وهجا نفسه أيضاً، كان - كما وصفه الأصمعيّ - جشعاً سؤولاً مُلْحفاً، دنئ النّفس، كثير الشّر، قليل الخير، بخيلاً دميماً، رثَّ الهيئة، مغمورَ النّسب، فاسد الدّين، وأسلم الحطيئة ثمّ ارتدّ ثمّ أسلم وأكرمه وأحسن جواره الزَّبْرَقان بن بدر أحد رؤوس=

مـاذا تقـول لأَفْـراخٍ بـذي مَـرَخٍ زُغْبِ الحواصلِ لا مـاءٌ ولا شَـجَرُ

وحَمْل وأحْمال، كما في قوله تعالى: ﴿وأُوْلاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَّضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[1] والنّحاة القدامى الّذين خطّأوا جمع «فَعْل» على «أفعال» بحجّة أنّ ما ورد منه الفاظ قليلة شاذّة لا يقاس عليها، اعتمدوا في حكمهم هذا على «سيبويه»[2] الّذي قال في «الكتاب»[3]: (إنّ جَمع فَعْل على أفعال ليس بالباب من كلام العرب،

=بني تميم وصاحب رسول الله ﷺ- وعامل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثمّ استماله بغيض بن عامر خصم الزّبرقان فأغراه وهجا الحطيئة الزّبرقان بقصيدة قال فيها:

دع الـمكـارم لا تـرحَلْ لِبُغْيتهـا واقعد فإنّك أنت الـطّاعم الـكاسي

ورفع الزّبرقان أمره إلى عمر وقال: والله يا أمير المؤمنين ما هُجِيتُ ببيت قطّ أشدّ عليّ منه، فحبس عمر الحطيئة وقال له: يا خبيث، لأَشْغَلَنَّك عن أعراض النّاس. وفي الحبس بعث الحطيئة بأبيات إلى عمر يستعطفه فيها ويستثير شفقته على أولاده الصّغار، وأوّلها البيت المذكور: ماذا تقول لأفراخ ... فرقّ له عمر وأطلق سراحه، واشترى أعراض المسلمين منه بثلاثة آلاف درهم. ولما تُوفّي عمر عاد الحطيئة إلى الهجاء وأوغل فيه حتّى هلك سنة تسع وخمسين.. والأفراخ: صغار الطّير، وزُغب: أي الّتي يكسوها زَغَب وهو أوّل ما ينبت من ريش ناعم خفيف، وهذا كناية عن ضعف أولاده وحاجتهم إلى من يعولهم: ومَرَخ: واد باليمامة.

(1) سورة الطلاق:4.

(2) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام مدرسة البصرة النّحويّة، أصله فارسيّ، ولقبه سيبويه، وهو مركّب من كلمتين: «سيب» و«ويه»، ومعناه بالفارسيّة «رائحة التّفّاح»، لُقّب بذلك لأنّه كان نظيفاً جميلاً، تتلمذ على الخليل بن أحمد ولازمه، وأخذ عن يونس بن حبيب والأخفش وغيرهما. وألّف كتابه المشهور، وذكر فيه ما أخذه عن الخليل وما نقله من علماء البصرة، وهو كتاب فريد جامع المسائل النّحو ظلّ مرجعاً للعلماء حتّى اليوم، وقال فيه المازنيّ: «من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستحِ». ناظر الكسائيّ إمام الكوفيّين ببغداد في حضرة يحيى بن خالد البرمكي، وكان في المجلس نحاة الكوفة ناصروا صاحبهم على سيبويه الّذي خرج مغموماً مهموماً، فتوجّه إلى فارس ولم يعد إلى البصرة، وتوفّي بشيراز سنة 177 هـ وقيل سنة 180 هـ. وعمره أربعون عاماً ونيّف.

(3) «الكتاب» لسيبويه، ج 3 ص 568 - عالم الكتب للطباعة والنّشر والتّوزيع بيروت.

وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ كفرد وأفراد وجَدّ وأجداد)..

والصّحيح أنّ جمع «فعل» على «أفعال» ليس شاذّاً لم ترد منه إلّا الفاظ قليلة، فقد ذكر الشّيخ خالد الأزهريّ في كتابه «شرح التّصريح على التّوضيح» عدّة ألفاظ ورد فيها جمع «فَعْل» على «أفعاله». قال رحمه الله:

«... وسُمِع أيضاً فَعْل وأفعال في شكْل وسَمْع ولَفْظ ولَحْظ ومَحْل ورَأي ورَاد (وهو أصل اللّحيين)، وسَطْل وجَفْن ولَحْن ونَجْد وفَرْد وجَلْد وأَلْف وأنْف وثَلْج. وليس منه «أفْنان» من قوله تعالى: (ذواتا أفنان)، إنّما هو جمع (فَنَن) وهو الغصن[1].

ورُوِي عن أبي حيّان التّوحيديّ[2] أنّ الصّاحب بن عبّاد[3] قال له يوماً: «فَعْل وأفعال» قليل، ويزعم النّحاة أنّه ما جاء منه إلّا زَنْد وأزناد وفَرْخ وأفراخ وفرْد وأفراد. قال أبو حيان: أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أي كلمة) كلّها فَعْل وأفْعال، فقال الصَاحب بن عبّاد: هات يا مدّعٍ، فسرد أبو حيّان الحروف، ودلّل على مواضعها من الكتب. قال أبو حيّان: قلت: ليس للنّحويّ أن يلزم هذا الحكم إلّا بعد

(1) شرح التّصريح على التّوضيح، للشّيخ خالد الأزهريّ، ج 2 ص 303 - دار إحياء الكتب العربيّة.

(2) هو عليّ بن محمد بن العبّاس، كنيته أبو حيّان، ولقبه التوحيديّ، أديب كبير ومفكّر عظيم، صاحب أسلوب رائع وعبارة ناصعة. عاش في القرن الرّابع قرن الازدهار العلميّ والعصر الذّهبيّ للفكر والأدب، من مؤلّفاته: «الإمُتاع والمؤانسة» والبصائر والذّخائر»، و«الهوامل والهوامش». توفّي على الأرجح سنة 414 هـ

(3) هو كافي الكُفاة أبو القاسم إسماعيل الصاحب بن عباد، لُقّب بالصاحب لأنه أخذ عن ابن العميد وصاحب كثيراً، كان وزير دولة بني بُوَيْه بالريّ، وكان أديباً مشغوفاً بجمع الكتب ومطالعتها، وكان يجمع في مجلس العلماء والأدباء يناقشهم ويناظرهم، فلا يخْلو مجلسه من أديب يحاضر أو متكلم يناظر أو راو يروي. وكان يجزل العطاء للعلماء والأدباء، فازدهر العلم والأدب بفصله ازدهاراً كبيراً، توفّي بأصبهَان سنة 385 هـ

التّبحّر والسّماع الواسع، وليس للتّقليد وجه إذا كانت الرّواية شائعة والقياس مطّرداً. وهذا كقولهم: (فعيل) على عشرة أوجه، وقد وجدته أنا يزيد على عشرين وجهاً وما انتهيت في التّتبع إلى أقصاه[1].

وذكر الدكتور مصطفى جواد عضو المجمع العلميّ العراقيّ وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جموعاً كثيرة لـ «فَعْل» على «أفْعال». منها: «حَلْق وأحْلاق، وفَرْط وأفراط، ونَسْل وأنسال، ونَجْل وأنجال، وشَطْر وأشطار، وقَلْد[2] وأقلاد، وكَبْش وأكباش، ولَطْع وألْطاع[3]، ومَرْن[4] وأمران، ونَبْذ[5] وأنْباذ، ورَمْش وأرماش، ونَبْض وأنباض، ونَجْم وأنجام، وهَجْل[6] وأهجال»[7].

وقدّم الأب أنساس الكرملي العالم اللّغويّ العراقيّ وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مذكّرة إلى المجمع اقترح فيها إقرار جواز جمع «فَعْل» على «أفْعال» جمعاً قياسيّاً مطّرِداً. وجاء في مذكّرته: «إنّ النّحاة لم يصيبوا في قولهم: إن (فَعْلا) لا يُجمع على (أفعال) إلّا في ثلاثة ألفاظ لا رابع لها، وهي فَرْخ وأفراخ، وحَمْل وأحمال، وزَنْد وأزناد، وأكّد ابن هشام[8] أن لا رابع لها .

(1)«معجم الأدباء» لياقوت، ج 15 ص 27.26 ـ«دار إحياء التراث العربيّ» .

(2) القَلْد: السَّوار المفتول من الفضّة.

(3) اللَّطْع: الحَنَك.

(4) المَرْن: الأديم اللّيّن.

(5) النّبْذ: الشّيء القليل.

(6) الهَجْل: المطمئنّ من الأرض، أو الفلاة الواسعة، (المعجم الوسيط).

(7) «دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم» للدّكتور مصطفى جواد ص 185 – مطبعة أسعد/ بغداد.

(8) هو أبو محمّد عبدالله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ المصريّ، إمام جليل في النّحو، وعلاّمة انفرد بالمباحث اللّغويّة الدّقيقة والاستنباطات السّديدة. قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنّه ظهر بمصر عالم بالعربيّة يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»، من كتبه: «قطر النّدى وبلّ الصدى» و«شذور الذّهب في معرفة كلام العرب»، و«مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب» و«أوضح المسالك» و«شرح قصيدتي البردة وبانت سعادة». وله شعر، توفّي بالقاهرة سنة 761هـ

والّذي وجدته أنّ ما سمُع عن الفصحاء من جموع «فَعْل» على «أفعال»، أكثر ممّا سُمِع من جموعه المطّردة على «أفعُل» أو «فِعال» أو «فُعول»، فعدد ما ورد على «أفْعُل» اثنان وأربعون ومئة اسم، وعلى «فِعال» واحد وعشرون ومئتا اسم، وعلى «فُعول» اثنان وأربعون اسماً، فأن يُسَلْموا بجمعه قياساً مطّرداً على «أفْعال»، أحقّ وأوْلى، لأنّ عدد ما ورد فيها هو أربعون وثلاث مئة لفظة، وكلّها منقولة عنهم لورودها في الأمّهات المعتمدة مثل القاموس واللّسان. وقال: يحقّ للمجمع ألاّ يعتمد على مجرّد الأقوال الّتي تداولها النّحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إمعان في التّحقيق بأنفسهم.

أمّا الّذي يؤيّده الاجتهاد، فمخالف لما أثبتوه. وقد حان الوقت أن ينادِيَ المجمع على رؤوس الملأ بهذه القاعدة الجديدة المبنيّة على أقوال الأئمّة الفصحاء»[1].

وأحال مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الاقتراح على لجنة الأصول فيه، فدرسته وقدّمت تقريرها الآتي بالموافقة على الاقتراح:

«قرّر المجمع من قبل أنّ قياس جمع «فَعْل» الاسم الصحيح العين، أن يكون على (أفْعُل) جمع قلة، أو (فُعُول) جمع كثرة[2].

واستناداً إلى نصّ عبارة أبي حيّان في استحسان الذّهاب إلى جمع «فَعْل» على «أفعال» مطلقاً، ترى اللّجنة جواز جمع «فَعْل» اسماً صحيح العين مثل (بَحْث) على (أفعال)، ولو كان صحيح الفاء أو اللّام. ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلّها والمضَعَّف».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

---

(1)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمد العدناني، الطّبعة الثّانية، ص 35 - مكتبة لبنان -

(2) ونصّ القرار: «يُجمع» «فَعْل» الصحيح العين مثل: (كَلْب) و(كعْب) على: (أفعُل) جمع قلة، و(فِعال) و(فُعول) جمع كثرة. (دورة المجمع الرّابعة، الجلسة السّابعة).

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والثّلاثين، الجلسة الثّالثة المعقودة في 3 من يناير 1970م. وللمجمع قرار آخر لاحق هذا نصه: =

(2)

تصحيح كلمة «المشبوه»

تُستعمل في لغة العصر كلمة «المشبوه» وجمعها «المشبوهون»، ويُقصَد بكلمة «المشبوه» من تحوم حوله شبهة الإجرام أو الانحراف أو الخروج عن القانون، فيقال مثلاً: «تُحَقِّقُ الشّرطة مع المشبوهين»، و«في العالَم حركات مشبوهة لتضليل الشّباب»، و«اجْتَنِبْ صحبة المشبوهين».

ويخطّئ بعضهم كلمة «المشبوه»، لأنّها على صيغة اسم المفعول، واسم المفعول على هذه الصّيغة لا يجيء إلّا من الفعل الثّلاثيّ المتعدّي، كمفهوم من «فهم»، ومعلوم من «علم»، ومقروء من «قرأ»، وليس في اللّغة الفعل الثّلاثيّ «شَبَه» لا لازماً ولا متعدّياً، والّذي ورد في اللّغة: «شَبَّه» المضعّف، و«أشبه» الرّباعيّ المزيد بالهمزة، و«شابه» و«اشتبه» و«تشابَهَ» و«تَشَبَّهَ»، ولم تسجّل المعجمات الثّلاثيّ: «شَبَه». وإذا لم يرد الثّلاثيّ المتعدّي لم يرد اسم المفعول.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، أجاز كلمة «المشبوه» صيغةً ومعنًى كما يستعملها المعاصرون، وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في الاستعمال التّعبير بكلمة (المشبوه) وجمعها (المشبوهون)، وذلك مثل كلمة: (حركات مشبوهة)، والمراد بالمشبوه من حامت حوله ظنون السّوء

=«يجوز أن يجيء جمع التكسير على (أفْعال) من الأسماء الثّلاثيّة، بناءً على ما قرّره جمهور النّحاة من أنّ (أفعالاً) يطّرد في اسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه (أَفْعُل)، وعلى ما قرّره المجمع من إباحة جمع (فَعْل) اسماً صحيح العين على (أفْعال)، وهو ما استثناه النحاة من اطّراد مجيء (أفعال)في الثّلاثيّ» ـ مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتّى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

والانحراف عن السّلوك المستقيم، ويراد ذلك أيضاً في دلالة (الحركات المشبوهة).
وليس في اللّغة فعل (شَبَه) الثّلاثيّ المتعدّي .

ويمكن تخريج صيغة اسم المفعول أخْذاً من (الشَّبَه) وهو اسم مصدر بمعنى (الاشتباه)، باعتبار ذلك من قبيل استكمال المادّة اللّغويّة، إعمالاً للقرار المجمعيّ في هذا الموضوع، على أنّ العربيّة تعرف فعل (اشتبه الشّيء) بمعنى (التبس) و(أشكل)، وكان مجالاً للظّنّ أو الظِّنّة، ومنه «الأمور المُشتَبهات» أي الّتي يقع فيها الاشتباه، فيقال: «المشتبهون» و«الحركات المشتبهة». وفي ذلك تسويغ للشّائع وتنبيه إلى الاستعمال الفصيح».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتّى 6 من رجب 1406 هـ، الموافق 17 من مارس 1986م.

(3)

تصحيح جمع «حفيد» على «أحفاد»

يشيع في الاستعمال «أحفاد» جمع «حفيد»، فيقال مثلاً: «نحن أحفاد شيخ الشّهداء عمر المختار» و«يفرح الجدّ بأحفاده كثيراً»، و«عاش فلان حتّى رأى أحفاد أبنائه». والأحفاد كما هو معلوم هم أبناء الأولاد.

ويخطّئ بعض اللّغويّين جمع «حفيد» على «أحفاد»، بحجّة أنّ الجمع الوارد هو «حَفَدَة»، فالصّواب أن يقال: «نحن حفدة شيخ الشّهداء عمر المختار»، و«يفرح الجدّ بحفدته»، و«عاش فلان حتّى رأى حَفَدة أبنائه»، قال الله تعالى: ﴿واللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً وجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم بَنِينَ وحَفَدَةً ورَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ﴾[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، أجاز جمع «حفيد» على «أحفاد»، وجاء في قرار لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب قولهم: (الأحفاد) بمعنى (أبناء الأولاد). وقد عرض بعض النّقّاد لذلك فأنكروا هذا الجمع، مستندين إلى أنّ (الحَفَدَة) هو الجمع المأثور.

وترى اللّجنة أنّ (الحَفَدَة) إنّما هو جمع لـ (حافد)، وأنّ الأحفاد جمع لـ(حفيد)، وكلا المفردين مأثور في اللّغة، وكذلك الجمع (حَفَدَة). فأمّا (الأحفاد) فهو جمع مألوف لـِ (حفيد)، استناداً إلى أنّ صيغة (فعيل) تُجمع على (أفعال)، أو أنّه جمع لـ (حَفْد) الْذي هو جمع (حافد).

---

(1) سورة النحل:72.

وبناءً على ذلك، تقرّر اللّجنة سلامة لفظ (أحفاد) جمعاً لـ (حفيد)، وتوضّح أنّ الجمع (حَفَدَة) هو لـ (حافد)».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983 م.

(4)

تصحيح كلمة «باهت» بمعنى «زاهي اللّون»

تشيع في لغة العصر كلمة «باهت»، ويعنون بها اللّون الزّاهي غير الدّاكن، أو ما تغيّر لونه وخفّ بعد أن كان ناصعاً، فيقولون مثلاً: «تعجبني الألوان الباهتة لأنّها تريح أعصابي» و«الثّوب باهت اللّون يناسب فصل الصّيف»، و«بَهَت لون الفستان بكثرة الغَسْل». وينكر بعضهم استعمال «بَهَت» و«باهت» في المعنى المذكور، لأنّها لم ترد بهذا المعنى في المعجمات.

قال صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة»:

«قولهم: (بَهَت لون سروالك) خَطأ، والصّواب أن يقال: (تغيّر لون سروالك)، أو (حال لونه). وحجّته في هذه التّخطئة أنّ معنى (بَهَته بَهْتاً): فاجأه، (وبُهِت): دُهِش، كما في قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾[1] و«بَهَتَ بَهَتاً وبُهتاناً» : كذب وافترى»[2].

وجاء في كتاب «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة»:

«لا تقل: باهت، وقل: شاحب ـ كامد. وجه المريض شاحب»[3]

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، أجاز كلمة «باهت» في استعمالها الحديث. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«أحال مجلس المجمع كلمة (باهت) على لجنة الأَلفاظ والأساليب لترى: هل

(1) سورة البقرة :258.

(2) «الكتابة الصّحيحة» الزهدي جار الله، ص 39 - مطبعة دار الكتب، بيروت -

(3) «الأخطاء الشّائعة» لخالد قوطرش وعبداللّطيف الأرناؤوط، ص 21 - مطابع ابن زيدون، بدمشق.

يصحّ استعمالها العصريّ على تغيّر اللّون وقلّة زُهُوّه؟

والكلمة لم تُذْكَر في المعجمات بهذه الدّلالة، ولكن ذُكِرَت فيها أفعال نُشاركها في المّادة اللغويّة ولا تُشاركها معناها. منها: (بَهَت الخصمَ) إذا أفْحَمه بالحجة القاطعة.

وترى اللجنة أنّه يمكن أن يُلْتَمَس من هذه الدّلالة وجه لصحة استعمال كلمة (باهت) بمعناها العصريّ، فإنّ المحتجّ المنتصر على خصمه في الجدال، يشعر بغير قليل من الاعتزاز والزّهُوّ، بينما المحجوج المهزوم يتجرّع مرارة الهزيمة، ويُحدث ذلك في نفسه بعض الابتئاس، كما يُحْدِث في وجهه بعض التغيّر وشيئاً من كسوف نفسه بعد إشراقه.

ومن هذه الدّلالة اللّازمة للكلمة المعجميّة، يجوز استخدام كلمة (باهت) بمعنى ما تغيّر لونه من الأشياء بعد زهوّه ونصاعته، وعلى طريق الاستعارة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982م.

(5)

تصحيح «قد لا أفعل» و«قد لا يكون»

يمنع لغويّون دخول الحرف «قد» على «لا» النّافية، فلا يجيزون أن يقال مثلاً: «قد لا يُقبل طلبك لعدم استيفائك كلّ الشّروط»، و«قد لا أسافر غداً» و«قد لا يكون ما قلتَه صحيحاً»، والصّواب عندهم أن يقال: «ربما لا يقبل طلبك لعدم استيفائك كلّ الشّروط»، و«ربّما لا أسافر غداً»، و«ربّما لا يكون ما قلتَه صحيحاً»، أو «قد يكون ما قلتَه غير صحيح».

قال الفيروزابادي[1] في «القاموس المحيط».

«وقد الحرفيّة مختصّة بالفعل المتصرّف الخبريّ المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس»[2].

وقال الرضي[3] في شرحه على الكافية:

«ولا تُفْصَل من الفعل (أي قد) إلّا بالقسم، نحو: قَدْ والله لَقُوا الله، وقد لعمري قال ذلك»[4].

وقال ابن هشام في «المغني»:

«وأمّا ـ قد ـ الحرفيّة فمختصّة بالفعل المتصرّف الخبريّ المثبت المجرّد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء، فلا تُفصل منه بشيء - اللّهُمَّ إلّا

---

(1) هو الإمام أبو طاهر محمّد بن يعقوب بن محمّد بن إبراهيم مجد الدّين الفيروزابادي الشّيرازي، مؤلّف «القاموس المحيط» من أشهر المعجمات العربيّة وأوفاها مادّة مع الاختصار، وعليه شروح. توفّي الفيروزاباذي سنة 817 هـ.

(2) «ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطّاهر الزّاوي، ج 3 ص 569 - الدار العربية للكتاب -

(3) هو العلاّمة رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباذي، نسبة إلى «استراباذ» إحدى قرى «طبرستان»، له شرح جليل على رسالة ابن الحاجب «الكافية»، كما لَه شرح آخر على رسالة ابن الحاجب «الشّافية». توفّي سنة 688 هـ.

(4) «شرح الرّضيّ على الكافية» ج 4 ص 445 - جامعة قاريونس.

بالقسم كقوله:

أخالِدُ قد واللهِ أَوْطأتَ عَشْوَةً ... وما قائلُ المعروف فينا

.... وسُمِع «قدْ لَعَمْرِي بتُّ ساهراً»، و«قَدْ واللهِ أحسنْتَ»[1].

لكن بعض المحقّقين صحّح دخول «قد» على الفعل المنفيّ. من هؤلاء الأستاذ عبّاس أبو السّعود الّذي قال:

«والحقّ أنّ التّعبير: «قد لا يكون» عربيّ صحيح، إذ ورد مثله في الآثار العربيّة القديمة. قال ابن منظور[2] صاحب لسان العرب في مادة (ذام) : يقول أنس بن نواس المحاربيّ:

وكنتَ مُسَوَّداً فينا حميداً ... وقد لا تعدَم الحسناء ذاما[3]

وأصل الشّطر الثّاني لهذا البيت مَثَلٌ قالته حُبَيّ بنت مالك بن عمر العدوانيّة بعد أن تزّوجها ملك غسّان لجمالها، وكانت أُعْجَلتْ عن التطيّب، فلما أصبح الملك قيل له: كيف وجدت أهلك؟ قال: ما رأيتُ كاللّيلة قطّ، لولا رُوَيْحَة كَرِهتُها، فقالت هي من خلف السّتر: (لا تعدم الحسناء ذاما) وقال النّمر بن تولَب:

وأحْبِبْ حبيبك حبّاً رُوَيْداً ... فقد لا يعولك أن تصرما

وقال صاحب القاموس في مادة (دغدغة): والدغدغة انفعال في نحو الإبط

(1) «مغني اللبّيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام، ج 1 ص 171.. دار الكتاب العربيّ.

(2) هو محمّد بن مكرم بن عليّ بن أحمد بن منظور الأنصاريّ الإفريقيّ المصريّ، صاحب المعجم«لسان العرب» الّذي هو من أكبر المعجمات العربيّة وأغزرها مادّة، جمع فيه بين التّهذيب والمحكم والصّحاح والجمهرة والنّهاية، توفّي سنة 711 هـ.

(3) الذّأْم والذّام (بالهمزة وبدونها، وترك الهمزة أكثر): العَيْب.

والبضع والأخمص، وقد لا يكون لبعض النّاس»[1].

وممّن صحّح وقوع «لا» النّافية بعد «قد» الأستاذ عباس حسن صاحب كتاب «النّحو الوافي»، حيث ذكر أنّ صاحب لسان العرب قد نقل مثلاً عربيّاً صحيحاً هو: «قد لا تعدم الحسناء ذاما»، كما نقل أبو هلال العسكريّ»[2] في كتابه «الأمثال» المطبوع على هامش كتاب «الأمثال» للميدانيّ[3] مثلاً آخر نصّه: «قد لا يُقادُ لي الجمل». وقال أيضاً: ورأيتُ الشّعر الجاهليّ المضارعَ المنفيّ بالحرف «لا» المسبوق بـ «قد»، فورود هذه النّصوص الصّحيحة الصّريحة كافٍ في الحكم بصحّة ما منعوه، وإن كان لا يبلغ في قوّته مبلغ الممنوع»[4].

وقد جاء دخول «قد» على «لا» النّافية في قول ابن مالك[5] في ألفيّته:

ولاضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذو المنع والمصروفُ قد لا ينصرِفْ

---

(1) أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السّعود، ص 30 - دار المعارف بمصر.

(2) هو الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد العسكريّ، أبو هلال، شاعر عالم باللّغة والأدب من مؤلّفاته: «كتاب الصّناعتين: النّظم والنّثر»، وهو من أهمّ كتبه، والفروق في اللّغة»، و«جمهرة الأمثال»، و«المحاسن في تفسير القرآن» و«ما تلحن فيه الخاصّة». لم تعرف من وفاته، وقال السّيوطّي: مات بعد الأربع مئة.

(3) هو أحمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل الميدانيّ، نسبة إلى الميدان من محالّ نيسابور الّتي سكن فيها، أديب نحويّ لغويّ، من مؤلّفاته: «مجمع الأمثال» وهو أشهرها، و«كتاب الأنموذج» في النّحو، و«نزهة الطّرف في علم الصّرف» و«كتاب شرح المفضّليّات». توفّي سنة 518 هـ.

(4) «النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 4 ص 207 - دار المعارف بمصر -.

(5) هو الإمام النّحويّ محمّد بن عبدالله بن مالك الطائيّ الجيانيّ نسبة إلى مدينة جيان بالأندلس. رحل إلى دمشق وأخذ عن علمائها، وكان بحراً في النّحو والصّرف وكان وقوراً متديّناً صادق اللّهجة فصيح الأسلوب. من أشهر كتبه ألفيّته الّتي ذاع صيتها وكثرت شروحها وظلت حتى الآن من أهم المراجع في النحو، ثم كتابه «التسهيل»، توفي بدمشق سنة 672هـ.

وفي قول «ابن جنّي»[1]:

«وذلك أنّ الاعتقاد لا يُفهم بغيره، وهو العبارة عنه، كما أنّ القول قد لا يتمّ معناه إلّا بغيره»[2].

هذا، وقد أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جواز دخول «قد» على الفعل المضارع المنفيّ بلا كقولهم: (قد لا يكون).[3]

(1) هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، أبوه روميّ يونانيّ، وينتسب إلى الأزد بالولاء، إمام لغويّ عظيم، وباحث عبقريّ فذّ، واسع الاطّلاع والرّواية، ذكيّ متّقد الذّهن، له دراسات عميقة في أصول اللّغة العربيّة ودقائق أسرارها ونظام أبنيتها، وفتح أبواباً في معرفة خصائص العربيّة لم يفتحها أحد قبله. له مؤلّفات كثيرة، منها كتابه العظيم «الخصائص» في ثلاثة مجلّدات، و«سرّ الصّناعة»، و«تفسير تصريف المازنيّ». توفّي سنة 392 هـ.

(2) «الخصائص» لابن جنيّ، ج 1 ص 20.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجّة 1390 هـ المرافق 15 من فبراير 1971 م، إلى 4 من المحرّم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971م.

(6)

تصحيح «الأمر الرّئيسيّ» و«القضايا الرّئيسيّة»

يخطّئ الدّكتور مصطفى جواد أن يقال: «هو الأمر الرّئيسيّ بين الأمور»، و«القضايا الرّئيسيّة بين القضايا»، ويقول: إنّ الصّواب أن يقال: «هو الأمر الرّئيس»، و«القضايا الرّئيسة» بلا ياء مشدّدة.

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ «الرّئيس» و«الرّئيسة» في هاتين العبارتين وأمثالهما هما من الصّفات المصّوغة على وزن «فعيل»، ومؤنّثه «فعيلة»، كالشّريف والشّريفة، والنّجيب والنّجيبة، والعظيم والعظيمة. واستشهد بقول ابن منظور في لسان العرب:

رأس القومَ يرأسهم - بفتح الهمزة - رآسة، وهو رئيسهم. ورأَس عليهم فرأسهم وفَضَلهم، ورأَس عليهم كأمر عليهم، يعني صار أميراً عليهم.

وقال الزّمخشريّ[1] في أساس البلاغة:

ومن المجاز: (رأست القوم رآسة). قال النّمر بن تولب[2]:

ويـوم الـكلاب رأسـنا الجمـوعَ ... ضِـــراراً وجَمْـعَ بَـني مِنْقَـرِ

وقد استعيرت الرِّآسة من الإنسان لغيره على سبيل المجاز أيضاً، فقيل: الأمر الرّئيس والقضيّة الرّئيسة.

---

(1) هو أبو القاسم محمود بن عمر حار الله الزّمخشريّ نسبة إلى «زمخشر» في «خوارزم». عالم كبير وأديب بليغ، فائق الذّكاء، قويّ القريحة، ولُقّب بجار الله لأنّه جاوَرَ مكّة المكرّمة، وكانت له رِجْلٌ من خشب لأنّ رِجْلَه مقطوعة. من أشهر كتبه«الكشّاف» في التّفسير، لم ينسج أحد على منواله، و«المفصَّل» و«أساس البلاغة» معجم، و«أطواق الذّهب». كان من أكابر المعتزلة. توفّي سنة 538هـ.

(2) هو النّمر بن تولب بن زهير بن أفيش العكليّ، شاعر مخضرم، لم يَمْدَحْ ولم يَهْجُ، وكان من ذوي النّعمة، أسلم وهو كبير السّنّ، توفّي في نحو سنة 14 هـ.

أمّا إضافة الياء المشدّدة إلى الصّفة كأن يقال: «الرّئيسيّ» و«الرّئيسيّة» فليست من الاستعمالات العربيّة، ثمّ إنّ إضافة الياء المشدّدة الّتي هي ياء النّسبة، ليست قياسيّة في غير النّسبة، وقول الرّاجز: «والدّهر بالإنسان دوّاريّ»، هو من قبيل الضّرائر، وإلّا فكيف يقال للشّريف: شريفيّ، وللعجيب: عجيبيّ، وللكبير: كبيريّ؟ فذلك عبث باللّغة فظيع.

قال الشّريف الرّضيّ[1] في كتابه «المجازات النّبويّة»: «لأنّ القلب سيّد الأعضاء الرّئيسة والأحناء الشّريفة». وقال أبو حيّان التّوحيديّ في «الإمتاع والمؤانسة»: «ولكلّ واحد من الحيوان ثلاثة أرواح في ثلاثة أعضاء رئيسة...»[2].

ولكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، أجاز مثل قولهم: «العُضو الرّئيسيّ» و«الشّخصيّات الرّئيسيّة». وجاء في قرار لجنة الأصول التّابعة له ما يأتي:

«يستعمل بعض الكتّاب «العضو الرّئيسيّ» و«الشّخصيّات الرّئيسيّة»، وينكر ذلك كثيرون. وترى اللّجنة تسويغ هذا الاستعمال، بشرط أن يكون المنسوب إليه أمراً من شأنه أن يندرج تحته أفراد متعدّدة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار [3].

(1) أبو الحسن محمّد بن الحسين المُوسويّ، شاعر جزل اللفظ فخم المعنى، عالي النّفس عفيف اليد واللّسان، من كتبه «المجازات النّبويّة» و«مجازات القرآن» و«نهج البلاغة»، وفيه جمع كلام عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه وهو مشرب بكلامه هو أيضاً، توفّي سنة 404هـ.

(2) «قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 150 ـ مطبعة أسعد، بغداد ...

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والثّلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة 1391 هـ، الموافق 7 من فبراير 1912 م، إلى 6 من المحرّم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972م.

(7)

تصحيح: «ما هي شهادات فلان؟» و«من هو مخترع البنسلين؟»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «ما هي الأمور الّتي تشغلك؟»، «ما هو السّبب الّذي جعلك تغيّر رأيك؟»، «من هو مخترع الهاتف؟»، «من هم الرّسل الّذين ذُكِروا في القرآن الكريم؟»، وأمثال ذلك ممّا يُذكر فيه ضمير الغائب بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميّتين.

والسّبب في هذه التّخطئة، أنّ هذا الضّمير يحتاج إلى اسم ظاهر يعود إليه، ولم يَسْبِق الضّميرَ في الجمل المذكورة ما يمكن أن يكون مرجعاً للضّمير، والصّواب أن يُحذف الضّمير في هذه الجمل وأمثالها فيقال: «ما الأمور الّتي تشغلك؟»، «ما السّبب الّذي جعلك تغيّر رأيك؟»، «من مخترع الهاتف؟» «من الرّسل الّذين ذُكِروا في القرآن الكريم؟».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «ما هو اقتراحك؟»، و«ما هي خطّتك؟»، و«من هو مثلك الأعلى؟»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يخطّئ بعض نقّاد اللّغة ما تجري به الأقلام في اللّغة المعاصرة من أمثال هذه التّعبيرات الّتي يُستعمل فيها الضّمير بعد «ما» أو «مَن» الاستفهاميّتين. وحجّتهم في ذلك أنّ الضّمير لا مرجع له هنا بحسب الظّاهر.

وقد انتهت اللّجنة بعد دراسة المسألة إلى أنّه يمكن تخريج هذه التّعبيرات ونحوها بأحد الأوجه الآتية:

١ ـ أن يكون الضّمير ضمير فصل ليدلّ على أنّ ما بعده خبر عمّا قبله.

2 ـ أن يكون الاسم الظّاهر بدلاً من الضّمير قبله.

3 ـ أن يكون الضّمير مبتدأ ثانياً، وما بعده خبر، والجملة خبر المبتدأ الأوّل.

ولهذا ترى اللّجنة أنّ هذه التّعبيرات المذكورة فيما يستعمله المعاصرون صحيحة.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، إلى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ، الموافق 31 من مارس 1980م.

(8)

تصحيح كلمة «الواسطة»

شاعت على ألسنة المتحدّثين وأقلام الكتّاب والمؤلّفين كلمة «الواسطة» بمعنى الوسيلة أو العلّة، فيقولون مثلاً: «لم يحصل فلان على المنصب إلاّ بواسطة»، و«علينا أن نحارب الواسطة لأنّها ظاهرة غير أخلاقيّة»، و«يُدار هذا الجهاز بواسطة الكهرباء»، و«قد يتغدّى الفعل بواسطة حرف الجرّ». ومن أقوال علماء علم الميراث المشهورة: «من أدلى بواسطة حجبته تلك الواسطة».

ويخطّئ لغويّون استعمال كلمة «الواسطة» بمعنى الوسيلة والعلّة، بحجّة أنّها لم ترد في المعجمات بهذا المعنى، وإنّما وردت بمعنى آخر.

من هؤلاء الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي استعرض ما جاء في بعض المعجمات من معنى «الواسطة» ليدلّل على أنّ معنى الوسيلة ليس وارداً. قال: «قال في المختار[1]: وواسطة القلادة الجوهر الذّي في وسطها وهو أجودها. قلت: قال الأزهريُّ[2]: هي الجوهرة الفاخرة الّتي تُجعل وسطها.

وفي الأساس: وهي واسطة القلادة ووسائط القلادة، وهو من واسطة قومه..

---

(1) "مختار الصّحاح" معجم مختصر من صحاح الجوهريّ، واضعه محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرّازيّ، من فقهاء الحنفيّة، من كتبه غير "مختار الصّحاح": " شرح المقامات الحريريّة»، و"روضة الفصاحة" في علم البيان، و"الذّهب الإبريز في تفسير الكتاب العزيز»، توفّي نحو سنة 666هـ.

(2) هو أبو منصور محمّد بن أحمد بن طلحة الأزهريّ، صاحب المعجم الضّخم«تهذيب اللّغة»، ومن كتبه الأخرى: «كتاب الأدوات»، و«تفسير ألفاظ مختصر المزنيّ»، و«التّقريب في التّفسير»، توفّي سنة 370هـ.

وهو أوسط قومه حسَباً، وفي القاموس وشرحه: وواسطة الكور وواسطه، الأولى عن اللّحيانيّ: مقَدَّمُه.

وقال الراغب[1] في المفردات: والوسط تارة يقال فيما له طَرَفان مذمومان، يقال: هذا أَوْسَطُهم حسباً، إذا كان واسطةَ قومه، وأرْفعَهم محلاًّ .... الخ.

فلم نر في هذه الأمّهات ولا رأينا في غيرها من الكتب الّتي يُحتَجّ بها أنّ «الواسطة» تأتي بمعنى «الوسيلة» أو «العلّة»، وإن كانت قد فشت كثيراً في الألسنة والأقلام بهذا المعنى في العصور الحديثة، وإنّك لتراها به كثيراً في كتب النّحو والصّرف والكلام والمنطق والتّصوّف وغيرها للمتأخّرين من المؤلّفين.

فليت شعري كيف نشأ هذا الاستعمال ومن أين جاء؟ والغريب أنّ بعض المحدّثين من أصحاب المعاجم أجازوه من غير سند؛ فقد قال «بطرس البستانيّ» في «محيط المحيط»: (وربّما أريد بالواسطة الوسيلة والعلّة، يقال: هو الواسطة بينهما، أي الوسيط، وهو واسطة لكذا أي علّة، وبواسطة كذا: أي بعلّة كذا) وجاء بعده (عبدالله البستانيّ) فنقل هذا الكلام في معجمه (البستان)[2].

ولكن الأستاذ عبدالله كانون قدّم مذكّرة إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والعشرين، يقترح فيها على المجمع أن يوافق على استعمال كلمة «الواسطة» بمعنى الوسيلة، وجاء في مذكّرته:

«.... إنّ ألفاظاً عربيّة لا تذكرها المعاجم، ولكن عدم ذكرها لا ينفي عربيّتها وأصالتها، فقد يكون لفظ «الواسطة» في دلالته على معنى «الوساطة» من هذا

(1) هو أبو القاسم حسين بن محمّد بن المفضّل المعروف بالرّاغب الأصفهانيّ، عالم باللّغة والتّفسير، من مؤلّفاته «المفردات في غريب القرآن» وهو أشهرها، و«الذّريعة إلى مكارم الشّريعة»، و«محاضرات الأدباء»، توفّي سنة 502هـ.

(2) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ج 2، صفر 1354 هـ/ مايو 1935م، ص 257.

القبيل».

ومن أقدم من وردت في كلامه «الواسطة» فيما أذكر، الشّيخ عبد السّلام بن مشيش في صلاته البليغة المشهورة بالمشيشيّة: (ولا شيء إلّا وهو مَنُوطٌ به، إذ لولا الواسطة لذهب – كما قيل- الموسوط) ويعني بالواسطة هنا النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم في كلّ ما وصل لأمّته من خير وبركة وعزّ وسؤدد.

وجميع الّذين شرحوا المشيشيّة قد تلقَّوْا عبارة الشّيخ بالقبول، ولم نر من بحث منهم في صحّة اشتقاق (الموسوط) فأحرى كلمة (الواسطة).

واستعمل الخطيب القزوينيّ[1] في القرن الثّامن (الواسطة) في كتابه (تلخيص المفتاح في علوم البلاغة)، وذلك عند كلامه على الكناية فقال: (فإن لم يكن الانتقال بواسطةٍ فقريبَة، وإن كان بواسطة فبعيدة).

وشرّاح التّلخيص كلّهم تابعوا القزوينيّ في التّعبير بالواسطة، وكذا المؤلّفون في علم البلاغة بعده كالسّيوطيّ [2] في شرحه «عقود الجمان»، والأخضريّ[3] في شرحه للجوهر المكنون وشرّاحه الآخرين.

وبعد القزوينيّ والعلماء في البلاغة، نرى الشّيخ محمّد البكريّ[4] – من أهل

---

(1) هو أبو محمّد بن عبدالرّحمن بن عمر، أو المعالي جلال الدّين القزوينيّ، من أدباء الفقهاء، تولّى القضاء، من كتبه «تلخيص المفتاح» في علوم البلاغة، و«الإيضاح» في شرح التّلخيص، كان أديباً بالتّركيّة والفارسيّة بجانب العربيّة، توفّي سنة 739هـ.

(2) هو عبدالرّحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدّين جلال الدّين السّيوطيّ، إمام جليل، ودائرة معارف واسعة، مبرّز في جميع العلوم، له نحو 600 كتاب، من كتبه «الإتقان في علوم القرآن» و«همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» و«الأشباه والنّظائر» و«الألفيّة في مصطلح الحديث» توفّي سنة 911هـ.

(3) هو عبدالرّحمن بن محمّد الأخضريّ، من«بسكرة» في الجزائر، من كتبه«السّلّم» في المنطق وشرحه، و«الجوهر المكنون وشرحه»، و«الدّرّة البيضاء في الفرائض»، و«مختصر الأخضريّ» في العبادات على مذهب مالك، توفّي سنة 983هـ.

(4) هو محمّد بن محمّد بن عبدالرّحمن بن أحمد، أبو الحسن البكريّ الصّدّيقيّ، مصريّ مفسّر متصوّف، كان يُقيم بمصر عاماً وبمكّة عاماً، من كتبه«تسهيل السّبيل» في التّفسير، و«شرح منهاج النّوويّ» و«عقد الجواهر البهيّة في الصّلاة على خير البريّة». توفّي بالقاهرة سنة 952هـ.

القرن العاشر- يقول في قصيدة يمدح بها النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم:

مـا أرسـل الـرّحمن أو يرسِـلُ ... مـن رحمـة تصعَـد أو تـنْزِلُ

في ملكـوت الله أو مُلْكـه ... مـن كلّ مـا يختصّ أو يشـمَلُ

إلّا وطـه المصـطفى عبـدُه ... نبيُّـه المخـتار والمرسَـلُ

واسطـةٌ فيـها واصـلٌ لهـا ... يعلـم هـذا كلّ مـن يعقِـلُ

.... فهل بعد هذا التّواطؤ من علماء سبعة القرون الماضية وأهل قرننا الحاليّ على استعمال «الواسطة» بمعنى «الوسيلة»، تبقى كلمةً منبوذة لا تُفتَح أبواب المعاجم اللّغويّة في وجهها؟».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على اقتراح عضوه الأستاذ عبدالله كانون بإجازة استعمال «الواسطة» بمعنى الوسيلة، وجاء في قراره:

«في ضوء قرارات المجمع السّابقة في اسم الآلة، وفي المولّد، وفي قبول السّماع من المحدّثين، يمكن تخريج استعمال «الواسطة» في قول الكتّاب: «بواسطة كذا» بدل «بوساطة كذا» على أنّه بمعنى «الوسيلة» ويُستأنس لذلك باستعمال ابن مالك في قوله:

التّابع المقصود بـالحكم بـلا ... واسـطةٍ هـو المسـمَّى بَـدَلاَ

وباستعمال «ابن مشيش» في قوله: «لولا الواسطة لذهب الموسوط» [1].

ومع اطمئناننا إلى صحّة استعمال «الواسطة» بمعنى الوسيلة بعد هذا القرار المجمعيّ، نرى أنّ استعمال «الواسطة» في بعض التّعبيرات حشو ينبو عنه الكلام الفصيح، كقولهم: «سافر فلان بواسطة الطّائرة»، و«كلّمت فلاناً بواسطة الهاتف»، و«كتبت بحثي بواسطة قلم الحبر»، إذ لا لزوم لكلمة «واسطة» في مثل هذه الجمل، ويمكن الاستغناء عنها والاكتفاء بالباء الّتي تفيد المعنى المقصود، فنقول: «سافر فلان بالطّائرة»، و«كلّمت فلاناً بالهاتف»، و«كتبت بحثي بقلم الحبر».

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّلاثين، المعقودة في 7 من مارس 1964م.

(9)
تصحيح كلمة «اسْتَقْطَبَ»

يُعبَّر في لغة العصر بالفعل «استقطب» ومصدره «الاستقطاب» كثيراَ، فيقال مثلاً: «استقطبتْ جمعيّةُ محاربة التّدخين أنصاراً لها»، و«تحاول الدّول الكبرى أن تستقْطِبَ الدّول الصّغرى»، و«سياسة الاستقطاب قد ولّى عهدها».

ويعترض بعضهم على استعمال «استقطب» ومصدره «الاستقطاب»، بحجّة أنّه لم يرد بهذه الصّيغة وهذا المعنى في معجمات اللّغة.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «استقطب» فيما يُستعمل به حديثاً، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«شاع استعمال اللّفظ (استقطب) كثيراً في لغة العصر، في مثل: (استقطب الاستاذ طلّابه)، بمعنى: اجتذبهم إليه.

وصيغة الفعل بهذه الصّورة وهذا المعنى لم ترد في معجمات اللّغة.

ولهذا درست اللّجنة، ثمّ انتهت إلى أنّ كلمة (استقطاب) – وهي صيغة المصدر الّذي أَخَذْنا منه صيغة الفعل (اسْتَقْطَبَ)- مأخوذة من اللّفظ العربيّ (قُطْب) لإفادة الطّلب.

ولا يقال: إنّ (الْقُطب) اسم ذات، لأنّ المجمع قد أجاز ذلك في إقراره الاشتقاق من أسماء الأعيان.

ولهذا ترى اللّجنة إجازة لفظ «اسْتَقْطَبَ» في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون فيه» [1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار [2].

---

(1) ويمكن أن يقال في إجازة«استقطب»: إنّه قد ورد الثّلاثيّ «قَطَب» بمعنى: جَمَع، فإذا أُدخلت عليه السّين والتاء للطّلب قيل: «اسْتَقْطَب» بمعنى: اسْتجمع، و«استجمع» بمعنى«اجتذب» أو قريب منه.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأوّل 1397هـ، الموافق 7 من مارس 1977م.

(10)

تصحيح المدّ عند التقاء السّاكنين لدفع اللّبس

من القواعد اللّغويّة المعروفة أنّه إذا التقى ساكنان في كلمتين، حُذف السّابق منهما لفظاً إذا كان حرف مدّ: ألفاً أو ياءً أو واواً، وإذا كان السّابق حرفاً صحيحاً حُرِّك بالكسرة غالباً.

ويُحذف الحرف السّاكن السّابق إذا كان حرف مدّ لفظاً وكتابة إن كان السّاكنان في كلمة واحدة، نحو: قُمْ، وصُم، وبع وجيء وخف ونَل.

وجوّز علماء اللّغة السّاكنين في ثلاثة مواضع:

الأوّل: إذا كان السّاكنان في كلمة واحدة، وكان الأوّل حرف مدّ، والآخر حرفاً مُدغَماً في مثله، نحو: الضّالّين، دابّة، الحاقّة، تتّبعانّ، أتحاجونّي، تأمرونّي (في قراءة من يشدّد النّون).

الثّاني: نُطق أسماء الحروف الهجائيّة، نحو: ميمْ، نونْ، قافْ، سِينْ، هَاءْ، وَاوْ....

الثّالث: في الوقف على الكلمات الّتي يسّبق حَرْفَها الأخيرَ حرفٌ ساكن، نحو: بَكْرْ، أَمْرْ، شَهْرْ، عَصْرْ، وَعْدْ، مؤمنون، قانتون، نستعين، المستقيم، الميزان، فان .....

هذا هي المواضع الثّلاثة الّتي جوّزوا التقاء السّاكنين فيها، ومنعوا التقاء السّاكنين فيما عداها، ولكن قد يوقع هذا المنع في اللّبس وعدم الفهم للكلام المراد في مثل قولنا: «حضر معلمو المدرسة»، بحذف المدّ بالواو لفظاً جرياً على القاعدة، وقولنا: «حضر معلّم المدرسة»، إذا أنّ نطق الجملة الأولى بصيغة الجمع في «معلّمو«مثل نطق الجملة الثّانية بصيغة الإفراد في «معلّم»، ولا يفهم السّامع: هل نريد الجمع أو المفرد؟ وعندما أقول: «سلّمت على مستشاري المحكمة»

بحذف الياء السّاكنة لفظاً في صيغة الجمع «مستشاري» كما هي القاعدة، يلتبس ذلك بقولي: «سلّمت على مستشار المحكمة» ولا يفهم السّامع: هل أريد الجمع أو المفرد؟ أمّا في الكتابة فلا إشكال ولا لبس.

ورفْعاً لهذا اللّبس، وتيسيراً للّغة، وتسهيلاً للتّفاهم بها، صحّح مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ما خطّأه الأقدمون في المسألة موضوع البحث، وجوّز إظهار المدّ عند التقاء السّاكنين في مثل قولهم: «التقى مندوبو الأقطار العربيّة بمندوبي الدّول الإفريقيّة» بمدّ الباء بالواو في «مندوبو«ومدّ الباء بالياء في «مندوبي» لفظاً ليفهم السّامع بوضوح ويسر أنّ المقصود الجمع في الأوّل والثّاني لا المفرد.

ونصّ قرار المجمع:

«لا حرج على من يدفع اللّبس بمدّ عند التقاء السّاكنين في مثل قولهم: «اجتمع مندوبو العراق بمندوبي الأردن» [1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة عشرة، الجلسة الثّانية عشرة المعقودة في 28 من يناير 1951م.

(11)

تصحيح جمع «مفعول» على «مفاعيل»

يخطّئ لغويّون جمع «مفعول «على «مفاعيل»، كمشهور ومشاهير، ومفهوم ومفاهيم، وموضوع ومواضيع ،ومكتوب ومكاتيب، ويقولون: إنّ هذا الوصف على وزن «مفعول» إنّ كان لعاقل وجب جمعه جمع مذكّر سالماً بالواو والنّون في حالة الرّفع، والياء والنّون في حالتي النّصب والجرّ، قال الله تعالى: «﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿171﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿172﴾ ﴾ [1]، المنصورون: جمع المنصور، وقال تعالى:﴿يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴿10﴾ ﴾[2]، مردودون: جمع مردود، وقال تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ ﴿212﴾ ﴾ [3] ، معزولون: جمع معزول، وقال تعالى: ﴿ قَالُوا لَئِن لَّمْ تَنتَهِ يَا نُوحُ لَتَكُونَنَّ مِنَ الْمَرْجُومِينَ ﴿116﴾ ﴾[4]، المرجومين: جمع المرجوم، وقال تعالى: ﴿قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴿29﴾ ﴾[5]، المسجونين: جمع المسجون، وقال تعالى: ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وقُتِّلُوا تَقْتِيـلاً ﴿61﴾ ﴾[6]، معلونين: جمع ملعون.

فكلّ ما جاء على وزن «مفعول» للعاقل في القرآن الكريم جُمع جمع مذكّر سالماً، ولم يُجمع جمع تكسير على «مفاعيل». أمّا إذا كان «مفعول» لغير العاقل،

---

(1) سورة الصّافات : 171-172.

(2) سورة النّازعات :10.

(3) سورة الشّعراء :212.

(4) سورة الشّعراء :116.

(5) سورة الشّعراء:29.

(6) سورة الأحزاب: 61.

فيُجمع بالألف والتّاء، كما في قوله تعالى: ﴿ واذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾[1] معدودات: جمع معدود، وقال تعالى: ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾[2] معلومات: جمع معلوم.

لذلك يقول الّذين يخطّئون جمع «مفعول» على «مفاعيل»، إنّ الصّواب جمع مشهور على مشهورين، ومحبوب على محبوبين، ومندوب على مندوبين، للعاقل، وجمع موضوع على موضوعات، ومشروع على مشروعات، ومكتوب على مكتوبات، لأنّها لغير العاقل.

ويقولون: قد وردت عن العرب ألفاظ قليلة جُمِع فيها «مفعول» على «مفاعيل» كمشؤوم ومشائيم، إلّا أنّ ذلك شاذّ يُحفَظ ولا يقاس عليه.

قال الصّبّان[3] في شرحه على الأشمونيّ[4]

«ولا يُجمع جمعَ تكسير نحوُ «مضروب» و«مُكْرِم» وشذّ «ملاعين» جمع «معلون»، ويُسْتَثْنَى مُفْعِل للمؤنّث نحو: مرضع ومراضع، ذكره ابن هشام في شرح بانت سعاد»[5].

وخطّأ الأستاذ سليم الجنديّ عضو المجمع العلميّ العربيّ بدمشق الشّيخ عبد القادر المغربيّ في قوله: «ومن مشاهير علماء الحديث....» قال الأستاذ سليم

(1) سورة البقرة:203.

(2) سورة البقرة:196.

(3) هو محمّد بن علي الصّبّان أبو العرفان، لغويّ أديب مصريّ، من كتبه: «حاشية على شرح الأشمونيّ على الألفيّة»، و«الكافية الشّافية في علمي العروض والقافية» و«إسعاف الرّاغبين» في السّيرة النّبويّة، و«حاشية على السّعد» في المعاني والبيان، و«حاشية على شرح الملوي على السلم»، توفّي سنة 1206هـ».

(4) هو علي بن محمّد عيسى أبو الحسن نور الدّين الأشمونيّ: من أشمون بمصر، لغويّ، من كتبه«شرح ألفيّة ابن مالك» وهو شرح مشهور، و«نظم المنهاج» في الفقه، و«نظم جمع الجوامع»، و«نظم إيساغوجي» في المنطق، توفّي سنة 900هـ

(5) «حاشية الصّبّان على الأشمونيّ» ج4 ص 151- دار إحياء الكتب العربيّة-.

الجنديّ: «ومشهور لا يُجمع قياساً على مشاهير، ولم نر من نقله من أئمّة اللّغة»[1].

وخطّأ الأستاذ عبدالرّحيم محمود جمع موضوع على مواضيع، وقال: «إنّ الصّواب «موضوعات»، لأنّ مفرده خماسيّ لم يُسمع له جمع تكسير، وما في المعاجم اللّغويّة مثل: ملاعين ومشائيم ميامين، جمع ملعون ومشؤوم وميمون، فمقصور على السّماع ولا يُقاس عليه....»

كما خطّأ قولهم: أحد المشاهير جمع مشهور، لأنّه لم يُسمع عن العرب، وليس يُقاس على ملاعين ومشائيم، إذ هو مقصور على السّماع، والصّواب جمعه جمع مذكّر سالماً، قال: وقد رأيته في كلام الشّنقيطيّ مجموعاً في رحلته الشّنقيطيّة على مشاهير، وليس قوله حجّة لأنّه كان في هذا العصر بمصر، وإن كان حجّة في النّقل عن المعاجم ودواوين الشّعر وكتب الأنساب[2].

وقال الأمير شكيب أرسلان [3]، في ترجمته للسّيّد الشّيخ محمّد رشيد رضا[4]:

---

(1) «مجلّة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق» المجلّد 7، ج8 ص 382.

(2) مجلّة «المقتطف»، المجلّد 73 ج4 ص 457.

(3) هو شكيب بن حمود بن حسن بن يونس أرسلان، عالم أديب وسياسيّ مؤرّخ، وكاتب كبير لُقّب بأمير البيان، مدافع عن القضايا الإسلاميّة والعربيّة، ومجاهد بقلمه في سبيل الحقّ، قام بسياحات كبيرة في أوربّا وأمريكا، وكان لا يدع فرصة إلّا كتب فيها، من كتبه: «لماذا تأخّر المسلمون»، و«الحلل السّندسيّة في الرحلة الأندلسيّة»، و«غزوات العرب في فرنسا وشمالي إيطاليا وسويسرا»، و«شوقي وصداقة أربعين سنة» و«السّيّد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة»، توفّي سنة 1366هـ- 1946.

(4) هو محمّد رشيد بن علي رضا بن محمّد شمس الدّين، من طرابلس الشّام، عالم باللّغة والتّفسير والحديث والتّاريخ، ومن أكبر رجال الإصلاح الإسلاميّ في القرن العشرين، كاتب بليغ وباحث جرئ، رحل إلى مصر وتتلمذ على الشّيخ محمّد عبده، وأنشأ مجلّة المنار، من آثاره:34 مجلّداً من مجلّة المنار، وتفسيره الّذي لم يكمله، و«تاريخ الإمام الشّيخ محمّد عبده»، و«نداء الجنس اللّطيف»، و«الوحي المحمّديّ»، توفّي سنة 1354هـ- 1935م.

«كان الأستاذ المترجَم يجمع مكتوباً على مكتوبات، بحجّة أنّ «مفعولاً» لا يُجْمَع على «مفاعيل» إلّا في ألفاظ معدودة، وقد خالف هذه القاعدة كثيرون من كتّاب العرب وتسامحوا في هذا الجمع، ولا تزال المسألة تحت البحث.

وقد سألتُ من أثق بعلمهم في العربيّة عن آرائهم في هذه المسألة، فأجابني منهم السّيّد تقيّ الدّين الهلاليّ المغربيّ بما يلي: الوصف المضاهي لمكتوب في الوزن، إن كان لعاقل وجب جمعه على «مفعولين» قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ﴾ وهو في القرآن كثير، فإن كان لما لا يعقل جُمع بالألف والتّاء، كقوله تعالى: ﴿واذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾، وقال تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾، وعلى هذا يتبيّن أنّ الصّواب ما قاله السّيّد رشيد من جمع مكتوب على مكتوبات»[1] .

وذكر مؤلّف «النّحو الوافي» أنّ سيبويه قد سبق ابن هشام في منع قياس جمع «مفعول» على «مفاعيل»، بالرّغم ممّا ساقه في كتابه من جموع متعدّدة تخالف رأيه، هي: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخ ومساليخ، ومغرود ومغاريد، ومصعود ومصاعيد، ومسلوب ومساليب»[2] .

وبالرّجوع إلى كلام سيبويه، لم نفهم منه أنّه منع جمع «مفعول» على «مفاعيل»، ونصّ عبارته: «.... والمفعول نحو: مضروب، تقول مضروبون، غير أنّهم قد قالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخة ومساليخ، شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن... فأمّا مجرى الكلام الأكثر فأن يُجمع بالواو والنّون، والمؤنّث بالتّاء» [3] .

---

(1)«السّيّد رشيد رضا أو إخاء أربعين سنة» لشكيب أرسلان، ص 119.

(2)«النّحو الوافي»، ج4ص499–دار المعارف بمصر–.

(3)«الكتاب» لسيبويه، تحقيق: عبدالسّلام محمّد هارون، ج3 ص 641.

وكون الجمع بالواو والنّون أكثر لا يعني أنّ جمع التكسير ممنوع، فالقلّة والكثرة هنا أمران نسبيّان، وسيبويه لم يخالف رأيه عندما أورد ألفاظاً متعدّدة جُمع فيها «مفعول» على «مفاعيل».

والحقّ أنّ جمع «مفعول» على «مفاعيل»، كثير بحيث يصحّ أن يكون جمعاً مقيساً، وليس جمعاً شاذّاً لم ترد منه إلّا ألفاظ نادرة كما زعموا.

فقد أورد «ابن قتيبة»[1] في كتاب «المعاني الكبير» أمثلة من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، نحو: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخ ومساليخ، ومغرور ومغارير، ومصعود ومصاعيد، ومسلوب ومساليب، وميسور ومياسير، ومستور ومساتير، وميمون وميامين، ومجنون ومجانين، ومملوك ومماليك، ومرجوع ومراجيع، ومتبوع ومتابيع، ومغزول ومغازيل»[2].

وذكر الأستاذ حبيب الزّيّات مجموعة كبيرة من جمع «مفعول» على «مفاعيل»، منها:

«محصول ومحاصيل، ومحبوب ومحابيب، ومجموع ومجاميع، ومجهول ومجاهيل، ومخدوم ومخاديم، ومرسوم ومراسيم، ومزمور ومزامير، ومستور ومساتير، ومسموح ومساميح، ومشروع ومشاريع، ومشغول ومشاغيل، ومطلوب ومطاليب، ومضمون ومضامين، ومطمور ومطامير، ومعجون ومعاجين، ومعروض ومعاريض، ومعلوم ومعاليم، ومفلوج ومفاليج، ومقطوع ومقاطيع، ومكتوب ومكاتيب، ومكفوف ومكافيف، وملبوس وملابيس، وملعوب

---

(1) هو أبو محمّد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدّينوريّ، من أصل فارسيّ، لغويّ وأديب وناقد كبير، كان ديّناً ثقة فاضلاً، من كتبه«أدب الكاتب» و«كتاب المعاني الكبير» و«مشكل القرآن»، توفّي سنة 286هـ.

(2)«مجلّة مجمع اللّغة العربيّة» ج26 ص 223.

وملاعيب، ومنسوب ومناسيب، ومنشور ومناشير، ومنكود ومناكيد، ومهزول ومهازيل، وموضوع ومواضيع، ومولود ومواليد...» [1].

وزاد بعضهم ألفاظاً أخرى، مثل: مثقوب ومثاقيب، ومخلوف ومخاليف، ومسحوق ومساحيق، ومصروع ومصاريع، ومصنوع ومصانيع، ومضروب ومضاريب، ومظرور[2] ومظارير، ومنخوب[3] ومناخيب، ومنكور ومناكير، وموعود ومواعيد...»

وقال الشّيخ مصطفى الغلاييني: «.... وقد جمع مشهوراً على مشاهير صاحب القاموس والفيّومي[4] في مصباحه والميدانيّ في شرح أمثاله، وقد عدّ النّحاة ما ورد من ذلك سماعيّاً، وأطلقوا المنع في تكسير غير ما سُمع، ولكنّ في هذا المنع تحجيراً على النّاس، ومن رجع إلى كلام متقدّمي النّحاة كسيبويه وغيره لا يجد هذا التّضيق»[5] .

وقد ورد جمع «مفعول» على «مفاعيل» في الشّعر، كما في قول كعب بن زهير[6]

---

(1) مجلّة«لغة العرب» ج10 من السّنة السّابعة، أكتوبر 1929م، ص770-771-772-773..

(2) المظرور: حجر له حدّ كحدّ السّكّين.

(3) المنخوب: الجبان، والمهزول.

(4) هو أحمد بن محمّد بن علي: أبو العباس الفيّوميّ نسبة إلى«الفيّوم«بمصر، عالم لغويّ من مؤلّفاته: «المصباح المنير» وهو من أشهر المعجمات وأدقّها، موجز، و«نثر الجمان في تراجم الأعيان»، و«ديوان خطب»، توفّي في نحو سنة 770هـ

(5)«جامع الدّروس العربيّة» للشّيخ مصطفى الغلاييني، ج2 ص 66-67-المكتبة العصريّة -

(6) هو كعب بن زهير بن أبي سلمى، شاعر مخضرم، وأبوه زهير بن أبي سلمى الشّاعر الجاهليّ المشهور، مدح النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بقصيدته الّتي مطلعها:

بانت سعاد فقلبي اليوم متبولُ ... مُتَيَّمٌ إثْرَها لم يُفْدَ مكبولُ

فخلع صلّى الله عليه وسلّم عليه بُردته، وبقيت في أهله حتىّ بيعت لمعاوية بعشرين ألف درهم ثمّ للمنصور العباسيّ بأربعين ألفاً.

في قصيدته «بانت سعاد»:

أمست سعاد بأرض ما يبلّغهـا　　إلّا العِتاقُ النّجيبات المراسـيلُ

وإن كان ابن هشام قد اعتبر «المراسيل» – وهي جمع المرسول- شذوذاً لا يقاس عليه في شرحه للقصيدة، ويمكن أن يكون «المراسيل» في البيت جمع «المِرْسال» وهي النّاقة السّريعة السّير.

وقال شاعر عباسيّ:

أضحى إمام الهُدى المأمونُ مُشْـتَغِلاً　　بالدّين والنّاسُ بالدّنيـا مشـاغيل

وقال المتنبيّ[1] يهجو كافوراً :

لا تشترِ العبد إلّا والعصا معـه　　إنّ العبيـد لأنجـاس مناكيـدُ

وانتهت المسألة إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي أجاز جمع «مفعول» على «مفاعيل» ونصّ قراره:

«يُجمع «مفعول» على «مفاعيل» مطلقاً، أي جمعاً قياسيّاً، سواء أكان «مفعول» للعاقل أم لغير العاقل، اسماً كان أم وصفاً»[2] .

---

(1) هو أبو الطّيب أحمد بن الحسين الجُعفيّ الكِنديّ الكوفيّ، أحد عمالقة الشّعر العربيّ، لم يبلغ منزلته في الشّعر أحد بعده، وهو صاحب الأمثال السّائرة والحكم البالغة والمعاني الرّاقية والصّياغة الجزلة، قتل هو وابنه وغلامه سنة 354هـ.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والثّلاثين المعقودة في يناير 1970م، ورأيت القرار في بعض المصادر بصيغة أخرى وهي: «قاس النّحاة جمع مفعول اسماً أو مصدراً على مفاعيل، وترى اللّجنة قياسيّة جمعه مطلقاً، والمعنى واحد في الصّيغتين.

(12)

تصحيح «أبعث إليكم طيّ كتابي بكذا»

يخطّئ الأستاذ محمد العدناني – رحمه الله – قولهم: «وجدتُ طيّ كتابي كذا»، ويرى أنّ الصّواب أن يقال: «وجدتُ في طيء كتابي كذا» وإذا جمعناها قلنا: «وجدنا في أطواء الكتب» أو «في مطاوي الكتب» أي في ضمن أوراقها»[1].

ولم يعلّل الأستاذ العدناني هذه التّخطئة، ونقول:

إنّها مبنيّة على أنّ أسماء المكان لا تُنصب على الظّرفيّة إلّا إذا كانت مُبهمَة، أي غير محدودة بزمن، وليس لها تقدير بابتداء معيَّن ونهاية معيّنة؛ مثل الجهات السّتّ، وأمام، وفوق، وتحت، فإذا كانت مختصّة – وهي عكس المبهمة- وجب جرّها بحرف الجرّ «في»، ولا يجوز نصبها على الظرفيّة.

ومن الظّروف المكانيّة المختصّة لفظ «طيّ» الّذي لا يجيز الأستاذ العدناني نصبه على الظّرفيّة، وأوجب جرّه بفي.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «وجدت طيّ كتابي كذا» وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة إيقاع كلمات موقع الظّرفيّة المكانيّة، على حين أنّها ظروف مختصّة غير مبهمة، وذلك مثل: طيء، ضمن، باطن، أدناه، رَفق (بفتح الرّاء)، وسَط (بفتح السّين)[2] فيقولون: «أرسلته طيّ كتابي»، و«قدّمْته ضمن

(1) «معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمّد العدناني، ص158- الطبعة الثّانية، مكتبة لبنان-.

(2) الفرق بين«وسَط» – بفتح السّين- و«وسط» – بسكون السين- أنّ«الوسَط» بفتح السّين – اسم يدلّ على ما بين طَرَفَي الشّيء، تقول : «امسكت وسَط العصا» أي أمسكتُ على موضع واقع بين طرفيها، و«جلست وسَط الحجرة» أي في موقع يقع بين أطرافها، أمّا«الوَسْط» – بسكون السّين- فمعناه «بين» تقول : «سرت وسْط النّاس» أي بينهم ، قال ثعلب : كلّ موضع صلح فيه«بين» فهو=

أوراقي»، و«رَفْقَ هذا مذكّرة»، و«جلس وسَطَ الدّار» .

ويرى بعض الباحثين أنّ هذه الاستعمالات لا توافق اللّغة، لأنّها ظروف مختصّة لا بدّ أن تُسْبَق بحرف الجرّ.

وقد بحثتها اللّجنة، وانتهت إلى إجازتها بناءً على أنّ النّحاة قد أجاوزا من قبل كلمات منها: جهة، ووجه، وناحية، وداخل، وخارج، على أساس أنّها شبيهة بالجهات في الشّيوع، وأنّها لا تخلو من الإبهام وعدم الاختصاص على الاتّساع، سواء أكانت أسماء مصادر أم كنّ غير مصادر».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار [1].

=«وسْط» – بسكون السّين–، فإن لم يصلح فيه«بين«فهو«وسَط» – بفتح – السّين، وهناك فرق آخر، وهو أنّ «وسَط الشّيء» – بفتح السّين- بعضُه، و«وَسْط الشّيء» – بسكون الشّين- ليس بعضه، تقول: «وسَط رأسي صلب» لأنّ المضاف إلى«وسَط» بعضه، وتقول : «وَسْط رأسي دُهن» لأنّ المضاف إلى وسْط» ليس بعضه.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتّى 14 من جمادى الأولى 1400هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(13)

تصحيح: «رأيته أكثر من مرّة»

يخطّئ الشيخ إبراهيم اليازجيّ[1] من يقول: «رأيته أكثر من مرّة»، قال: ويقولون: (رأيته أكثر من مرّة)، و(جاءني أكثر من واحد)، ومقتضاه إثبات الكثرة للمرّة وللواحد، لأنّ المفضَّل عليه في معنى من المعاني لابدّ أن يشارك المفضَّل في ذلك المعنى، فقولك: (بكر أشرف من خالد)، يتضمّن إثبات الشّرف لخالد مع زيادة بكر عليه فيه، والظّاهر أنّ هذا التّعبير منقول عن التّركيب الإفرنجيّ، والعرب يستعملون هنا لفظ «غير»، ويقولون: (رأيته غير مرّة) و(جاءني غير واحد)، لأنّ غير الواحد لابدّ أن يكون اثنين فما فوق»[2] .

ويخطّئ التّعبيرَ نفسه صاحبا كتاب «الأخطاء السّائرة»، وقالا: إنّ الصّواب: (رأيت صديقي غير مرّة في الطّريق) لا (رأيته أكثر من مرّة)[3] .

ودرست لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هذا التّعبير: «رأيته أكثر من مرّة»، وقدّمتْ بشأنه إلى مؤتمر المجمع القرار الآتي:

«ترى اللّجنة جواز قول الكتّاب: (فعل ذلك أكثر من واحد) وما أشبهه، لأنّ أفعل التفضيل قد يخرج عن الدّلالة على المشاركة بين أمرين في أصل المعنى، مع زيادة أحدهما على الآخر فيه، فيدلّ على مجرّد الوصف في أصل المعنى، وقد جاء

---

(1) هو الشّيخ إبراهيم بن ناصيف اليازجيّ، اللغويّ الأديب النّاقد، لبنانيّ من بيروت، هاجر إلى مصر وأنشأ بها مجلّة البيان ثمّ مجلّة الضّياء، من كتبه: «لغة الجرائد» و«نجمة الرّائد في المترادف والمتوارد»، وله شعر، توفّي سنة 1906م.

(2)«لغة الجرائد» لليازجيّ، ص 53- مطبعة التّقدّم بمصر-.

(3)«الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللّطيف الأرناؤوط، ص 93-مطابع ابن زيدون، دمشق.

أفعل التّفضيل على هذا الوجه في آيات من القرآن الكريم، كقولة تعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلَّا أَن يُهْدَى﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [2]، وكذلك ورد التّعبير بـ(أكثر من واحد) في فصيح الكلام، مثل ما جاء في كتاب الاشتقاق لابن دُرَيْد[3]: (جدع الله أنف رجل أخذ أكثر من شاة)، وما جاء في مادّة (حضر) من صحاح الجوهريّ[4] :

(كره بعضهم بيع الرّطاب [5] أكثر من جزّة واحدة)، وعليه قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾[6]، أي أكثر من أخ واحد أو أكثر من أخت واحدة... وعلى هذا كان الحكم الشّرعيّ في التّوريث».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[7].

(1) سورة يونس :35.

(2) سورة فصّلت: 40.

(3) هو أبوبكر محمّد بن حسن دريد، عالم في اللّغة والأدب، تتلمذ على أبي سعيد السّيرافيّ وابن خالويه وأبي عليّ القالي، من كتبه: «الجمهرة» و«الاشتقاق»، و«الملاحن»، و«الأمالي»، و«لغات القرآن»، توفّي ببغداد سنة 321هـ.

(4) هو أبو نصر: إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ، إمام لغويّ، من كتبه المعجم «الصّحاح» وهو مشهور، وكتاب في العروض، وكتاب في النّحو، وهو من الخطّاطين المشهورين، حاول الطّيران في نيسابور بأن صنع جناحين من خشب وربطهما بحبل ثمّ تأبّط الجناحين وقفز بهما من سطح داره، ولم تنجح محاولته فسقط قتيلاً سنة 393هـ.

(5) الرَّطاب: نضيج البُسر قبل أن يصير تمراً، وجزّه: قطعه.

(6) سورة النّساء :12.

(7) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والثّلاثين المعقودة من 9 من المحرّم الموافق 12 من فبراير، حتّى 22 من المحرّم 1393هـ الموافق 26 من فبراير 1973م.

(14)

تصحيح: «هل سعيد سافر؟»
و«هل هذا الأمر يعجبك؟»

لا يجيز النّحاة – في الاختيار – أن تدخل «هل» الاستفهاميّة على اسم يأتي بعده فعل في مثل قولهم: «هل سعيد سافر؟»، و«هل هذا الموعد يناسبك؟»، و«هل صراحتي ضايَقتْك؟»، و«هل الامتحان يبدأ غداً؟».

وتقييدهم منع دخول «هل» على اسم بعده فعل في مثل الجمل المذكورة بالاختيار، يدلّ على أنّ ذلك جائز عندهم في الشّعر للضّرورة.

قال ابن هشام – وهو يعدّد ما تفترق فيه «هل» عن همزة الاستفهام: [1]

« ... والرّابع والخامس والسّادس أنّها (أي هل) لا تدخل على الشّرط، ولا على «إنّ»، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، بخلاف الهمزة، بدليل: ﴿أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾[2]، ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[3] ﴿أَئِنَّكَ لأَنتَ يُوسُفُ﴾[4]، ﴿أَبَشَراً مِّنَّا واحِداً نَّتَّبِعُهُ﴾[5].

وقال السّيوطيّ:

«وتختصّ – أي هل- بعدم دخولها على اسم بعده فعل اختياراً، ولذلك وجب النّصب في نحو:(هل زيداً ضربته؟)، لأنّ (هل) إذا كان في حيّزها فعل وجب إيلاؤها إيّاه، فلا يقال: (هل زيد قام؟) إلّا في الضّرورة، قال: أم هل كبيرٌ بكى لم يقْضِ عبرته[6] .

(1) «مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام، ج2ص350 دار الكتاب العربيّ.
(2) سورة الأنبياء:34.
(3) سورة يس: 19.
(4) سورة يوسف :90.
(5) سورة القمر: 24.
(6) هذا صدر البيت، وعجزه: (إثْرَ الأحبّة يوم البيْن مشكومُ)، وهو لعلقمة الفحل :شاعر جاهليّ من الطّبقة الأولى، معاصر لا مرئ القيس، له ديوان شعر.

قال أبو حيّان[1]: ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأً وخبراً، بل يجب حمله على إضمار فعل، قال: وسبب ذلك أنّ (هل) في الجملة الفعليّة مثل (قد)، فكما أنّ (قد) لا تليها الجملة الابتدائيّة، فكذلك (هل)، بخلاف الهمزة، فتدخل على اسم بعده فعل اختياراً، نحو: (أبشراً منّا واحداً نتّبعه)، وتقول: (أزيد قام؟) على الابتداء والخبر، لأنّها أمّ أدوات الاستفهام فاتُّسع فيها» [2].

وقال الأستاذ محمّد العدنانيّ:

«ويقولون: (هل هذا البستان يروقك؟)، والصّواب: (هل يروقك هذا البستان؟) لأنّ (هل) إذا دخلت على جملة خبرها فعل وجب تقديم الفعل، أمّا إذا لزم تقديم الاسم لغرض بلاغيّ، جيء مكانها بهمزة الاستفهام، فيقال: أهذا البستان يروقك؟» [3].

وخطّأ الأستاذ «زهدي جار الله» أيضاً قولهم: «هل أبوك سافر؟»، وذكر أنّ الصّواب: «هل سافر أبوك؟» [4].

لكن الكسائيّ [5] جوّز دخول «هل» على اسم بعده فعل في الاختيار، فأجاز:

---

(1) هو محمّد بن يوسف بن علي أثير الدّين أبو حيّان الغرناطيّ الأندلسيّ، نحويّ كبير ولغويّ ومفسّر ومحدّث ومقرئ، ومؤرّخ وأديب، من مؤلّفاته: «التّذليل والتّكميل في شرح التّسهيل»، و«التّذكرة» في العربيّة، و«المبدع في التّصريف» و«غاية الإحسان» في النّحو: و«البحر المحيط» تفسير كبير، توفّي سنة 754هـ.

(2)«همع الهوامع في جمع الجوامع» للإمام السّيوطيّ، ج 4 ص393- دار البحوث العلميّة-

(3)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمّد العدنانيّ، ص 259-الطّبعة الثّانية، مكتبة لبنان.

(4)«الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 322-الطّبعة الأولى، مطبعة دار الكتب، بيروت-

(5) هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبدالله الكسائيّ، إمام مدرسة الكوفة النّحويّة، وأحد القرّاء السّبعة، تعلّم النّحو على كبر، وبلغ فيه الغاية، وكان يجوب البوادي يسمع عن الأعراب ويحفظ ما يسمع، وكان يسمع الشّاذّ فيجعله أصلاً يُقاس عليه، من مؤلّفاته: «معاني القرآن«و«مختصر في النّحو«و«القراءات النّوادر» و«المصادر»، توفّي سنة 189هـ

«هل زيد قام» جوازاً حسناً.

وانتقد الأستاذ عبد الحميد حسن النّحاة وغيرهم في منع دخول «هل» على اسم بعده فعل، وطلب مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي هو عضو فيه بإجازة ذلك، قال:

«... وإنّا في هذه التّعليلات الّتي يبديها النّحاة وغيرهم في منع دخول (هل) على الاسم إذا وُجد بعدها فعل، نلمح النّاحية الصّناعيّة والعِلَل المتكلّفة، ولا نعتقد أنّ شيئاً ممّا قالوه في هذا الصّدد قد جال بخاطر العرب حين استعملوا الهمزة أو (هل)، ولعلّ العرب أيضاً لا يعترفون لأداة من أدوات الاستفهام بأنّها (أُمّ الباب)، وأنّهم لهذا يجب أن يتوسّعوا في استعمالها، وهم أيضاً لا يوافقون على أنّ دلالة (هل) على الاستفهام دلالة طارئة بالتّطفّل على الهمزة.

ولو أنصف النّحاة بدل كلّ هذه التّعليلات، لقالوا في كلمة (هل) ما قاله الكسائيّ في كلمة (أيّ)؛ وهي أنّها كذا خُلِقت، وتركوا الفُرَص للبحث والتّحقيق على أساس من القواعد العامّة في صوغ العبارات، ومن تركيز التّعبير على المعنى ووضعه في الأسلوب الّذي لا يتجافى عن ذوق اللّغة وطبيعتها...

على أنّنا إذا اتّجهنا إلى علم المعاني، فإنّنا نجد أنّهم يقولون بصدد التّقديم والتّأخير في جزأي الجملة، أي المسند والمسند إليه: إنّ المسنَد إليه يُقدَّم للاهتمام به من المتكلّم أو السّامع ، ونحن لا نجادل في أنّ هذا الاهتمام غرض شائع يتّجه إليه المتكلّم عندما يستعمل كلمة(هل)، كما يتّجه إليه في غيرها، وليس لنا أن نحظر حرّيّة التّعبير، أو أن نضيّق على المتكلّم، ونقيّد الأساليب بقيود ليس لها سند قويّ لا من المعنى ولا من مرونة اللّغة العربيّة ورحابة صدرها»[1].

(1) «مجلّة مجمع اللّغة العربيّة» ، المجلّد 34ص 178.

ودرس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ما طالب به عضوه الأستاذ عبد الحميد حسن من تجويز دخول (هل) على اسم بعده فعل، وجاء في تقرير لجنة الأصول التّابعة له ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب مثل هذا التّعبير: (هل الكذوب يصدق؟)، بدخول (هل) على اسم مُخْبَر عنه بجملة فعليّة، وجمهور النّحاة على أنّ ذلك جائز في ضرورة الشّعر، على أنّه جاء في (الهمع) تجويز الكسائيّ دخول (هل) على الاسم الّذي يليه فعل في الاختيار، ولا مانع بهذا من إجازة ذلك التّعبير».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار [1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثّلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(15)

تصحيح «تَنَزَّه» بمعنى «خرج للنّزهة»

يخطّئ ابن السّكّيت[1] من يستعمل «تَنَزَّه» في معناه المعروف، وهو: خَرَجَ للنّزهة والاستمتاع بمناظر الطّبيعة والهواء العليل، قال:

«وممّا تضعه العامّة في غير موضعه قولهم: «خرجنا نتنزّه» إذا خرجوا إلى البساتين، وإنّما التّنزُّه التّباعد عن المياه والأرياف، ومنه قيل: «فلان يتنزّه عن الأقذار» أي يتباعد منها، ومنه قول الهُذليّ:

أقَبّ[2] صريد بنُزه الفلا … ة لا يرِد الماءَ إلّا ائتيابا[3]

بنزه الفلاة: يعني ما تباعد من الفلاة عن المياه والأرياف، وظَلِلنا متنزّهين: إذا تباعدوا عنه، وإنّ فلاناً لنزيه كريم: إذا كان بعيداً عن اللّؤم، وهو نزيه الخلق، ويقال: تنزّهوا بِحُرَمكم عن القوم، وهذا مكان نزيه، أي خَلا ليس فيه أحد فانزلوا فيه بحرمكم»[4].

وفي القاموس: «واستعمال التّنزّه في الخروج إلى البساتين والخُضَر والرّياض غلط قبيح»[5].

---

(1) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السّكّيت، عالم بالنّحو واللّغة، أخذ عن البصريّين والكوفيّين، أقام ببغداد وأدّب أولاد المتوكّل، قيل: سأله المتوكّل يوماً: من أحبّ إليك؟ ابناي المعتزّ والمؤيّد أم الحسن والحسين؟ فأثنى ابن السّكّيت على الحسن والحسين وغضّ من ابنيه، فغضب المتوكّل وأمر الأتراك فَدَاسُوا بطنه فمات سنة 244هـ من كتبه: «إصلاح المنطق» و«معاني القرآن» و«تفسير دواوين العرب».

(2) قبّ: قعقع أنيابه، وأقبّه: هزله.

(3) الائتياب: التّهيّؤ والاشتياق.

(4)«إصلاح المنطق» لابن السّكّيت ج 2ص 287- دار المعارف بمصر.

(5)«ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطاهر الزّاوي، ج4 ص 359- الدّار العربيّة للكتاب-

ولكنّ لغويّين ثقات استعملوا التّنزّه في معنى الخروج إلى البساتين والرّياض ولم يمنعوه في هذا المعنى كما منعه غيرهم.

قال في مختار الصّحاح:

«والنّزهة معروفة، ومكان (نَزِه)، وقد (نَزِهَت) الأرض بالكسر (أي كسر الزّاي) تَنْزَه نُزهة: أي تزَيّنت بالنّبات، وخرجنا (نتنزّه) في الرّياض، وأصله من البُعد» [1]

وقوله: (وأصله من البُعد) فيه إشارة واضحة إلى استعماله المجازيّ في معنى النّزهة والخروج إلى الرّياض.

ونُقل عن ابن قتيبة قوله:

«ذهب بعض أهل العلم في قول الناس:(خرجوا يتنزّهون إلى البساتين) أنّه غلط، وهو عندي ليس بغلط، لأنّ البساتين في كلّ بلد إنّما تكون خارج البلد، فإذا أراد أحد أن يأتيها فقد أراد البعد عن المنازل والبيوت، ثمّ كثر حتّى استُعمل في الخُضَر والجنان» [2] .

وقال الزّمخشريّ:

«خرجوا يتنزّهون أي يتطلّبون الأماكن النّزهة» [3].

وفي المعجم الوسيط:

«... وتنزّه فلان، خرج إلى الأرض للنّزهة.. والنُّزهة: التّنزّه» [4]

والخلاصة أنّ «تنزّه» بمعنى خرج إلى النّزهة والبساتين، صحيح، ومصدره

(1) «مختار الصّحاح» للرّازي، ص655-المطبعة الأميريّة.

(2) «مجلّة مجمع اللّغة العربيّة»ج 2 ص 286.

(3) «أقرب الموارد في فصِيح العربيّة والشّوارد» للشّرتوني ج 2 ص 1292.

(4) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 923-المكتبة العلميّة، طهران-

التّنزّه بمعنى الاسترواح والتّريّض.

وبهذه المناسبة نذكر أنّ صاحبي كتاب «الأخطاء السّائرة» قد خطّآ كلمة «مُنْتَزَه» بمعنى مكان النّزهة وقالا: إنّ الصّواب «مُتَنَزَّه»- بفتح التّاء وتشديد الزّاي المفتوحة – فيقال :مُتَنَزَّهُ الرِّبوة جميل[1].

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز كلمة «مُنُتَزَه» لمكان النّزهة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع ما يأتي:

«يعترض النّقّاد على استعمال كلمة «المُنْتَزَه» بحجّة أنّ الصّواب فيها «المُتَنَزَّه».

وترى اللّجنة صواب استعمال «المُنْتَزَه» أيضاً، استئناساً بوروده في شعر الفحول من مثل قول بشّار: وكل مُنْتَزَهٍ للّهو مُنْتَقد...».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[2].

---

(1)«الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش، وعبداللطّيف الأرناؤوط، ص 81-مطابع ابن زيدون، دمشق-

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 صفر الموافق 24 من فبراير، حتّى 27 من صفر 1395هـ الموافق 10 من مارس 1975م.

(16)

تصحيح «بالإضافة إلى الشّيء» بمعنى: زيادة عليه

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «فلان مهندس بالإضافة إلى أنّه أديب»، و«أنجزت عملي الّذي كُلّفتُه بالإضافة إلى عمل آخر»، و«نال فلان مكافأة بالإضافة إلى شهادة تقدير»، ويعنون بقولهم: «بالإضافة إلى ....» زيادة عليه...

ويخطّئ الدّكتور مصطفى جواد قولهم: «بالإضافة إلى الشّيء» بالمعنى المذكور، ويقول: إنّ معنى «بالإضافة إلى الشّيء»: بالنسبة إليه والقياس عليه، فالمعنيان مختلفان جدّاً، ولو لم يكن هذا التّعبير قد شاع وتعورف وثبت معناه في كتب اللّغة وكتب الأدب وكتب التّاريخ وكتب الدّين، لتكلّفنا مخرجاً إليه.

قال ابن مكرم الأنصاريّ في كتاب «لسان العرب»:

«وأمر لا يتعاظمه شيء: لا يعظم بالإضافة إليه..».

وقال أبو حيّان التّوحيدي: «وهذه كلّها غليظة بالإضافة إلينا، وفوق الدّقيقة بالإضافة إلى أعيانها».

وقال مسكويه[1]: «والطّبيعة – وإن كانت ضعيفة بالإضافة إلى العقل، منحطّة الرتبة– فإنها قويّة فينا...»[2].

وما ذكره الدّكتور مصطفى جواد من أنّ معنى «أضاف الشّيء إلى الشّيء»: نَسَبَه إليه، صحيح وارد في المعجمات، ولكنْ للتّعبير معان أخرى في اللغة، من

---

(1) هو أحمد بن محمد بن يعقوب مِسْكَوَيْه أبو علي، مؤرّخ وأديب ومنشئ، كان قيّماً على خزانة كتب ابن العميد، من كتبه: «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» و«تهذيب الأخلاق وتطهير الأعراق»، و«طهارة النّفس» و«آداب العرب والفرس»، و«ترتيب السّعادات»، عُمّر طويلاً، وتوفّي سنة 421هـ.

(2) «دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللّغة والرّسم» للدّكتور مصطفى جواد ص 156 – مطبعة أسعد/ بغداد–.

هذه المعاني: الضّمُّ والزيادة.

قال في المصباح المنير:

«وأضافَهُ إلى الشّيء إضافة: ضمّه إليه وأماله... (وهل يعني الضمّ والإمالة غير الزّيادة؟)، وقال: والإضافة في اصطلاح النّحاة من هذا، لأنّ الأوّل يُضمّ إلى الثّاني ليكتسب منه التّعريف»[1].

وفي مختار الصّحاح:

«وأضاف الشّيء إلى الشيء: أماله، والمضاف: المُلْزّقُ بالقوم»[2].

وفي المعجم الوسيط:

«وأضاف الشّيء إليه: ضمّه»[3].

وفي لسان العرب:

«قال ابن جنّي: همزة أُملود وإمليد مُلْحَقَة ببناء عُسلوج وقِطمير، بدليل ما انضاف إليها من زيادة الواو والياء معها»[4].

(1)«المصباح المنير» للفيوميّ ص 266- المكتبة العلمية، بيروت-

(2)«مختار الصّحاح» للرّازي، ص 386- المطبعة الأميريّة.

(3)«المعجم الوسيط» ج 1 ص 549- المكتبة العلميّة، طهران-

(4)«لسان العرب» لابن منظور، المجلّد 3 ص 523- دار لسان العرب-.

(17)

تصحيح: «عَيَّرَه بجهله»

يخطّئ لغويّون من يقول: «عيّره بجهله»، و«عَيَّره بالكذب»، ويقولون: إنّ الصّواب أن يقال: «عيّره جهله»، و«عيّره الكذب»، بتعدية الفعل «عيّر» إلى مفعولين، لا إلى مفعول وبالباء.

قال صاحب القاموس المحيط: «وعيّره الأمر، ولا تقل: عيّره بالأمر»[1].

وقال الرّازيّ في مختار الصّحاح: «وعيّره كذا، من التّعيير وهو التّوبيخ، والعامّة تقول: عيّره بكذا»[2]، وفي اللّسان: «وتعاير القوم: عيّر بعضهم بعضاً، والعامّة تقول: عيّره بكذا»[3].

وقال الحريريّ[4] في درّة الغوّاص: «ويقولون: عيّرتُه بالكذب، والأفصح أن يقال: عيّرتُه الكذب، بحذف الباء كما قال أبو ذؤيب[5]:

وعــيّرني الواشــون أنّي أحبّهــا   وتلك شَكَاةٌ ظاهِرٌ عنك عارُهــا

... ولم يُسمع في كلام بليغ ولا شعر فصيح تعدية «عيّرته» بالباء، فأمّا من

---

(1)«ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطّاهر الزّاوي، ج 3 ص 353- الدّار العربيّة للكتاب-

(2)«مختار الصّحاح» للرّازي، ص 465- المطبعة الأميريّة-.

(3)«لسان العرب»، المجلّد الثّاني، ص 941- دار لسان العرب-.

(4) هو أبو محمّد القاسم بن علي بن محمّد الحريريّ، إمام في اللّغة، وأديب كبير، حادّ الذّكاء والفطنة، وهو صاحب المقامات المشهورة، من مؤلّفاته غير المقامات: «درّة الغواص في أوهام الخواصّ»، و«ملحمة الإعراب» وشرحها في النّحو، وله ديوان شعر، توفّي بالبصرة سنة 516هـ

(5) هو خويلد بن خالد بن محرَّث، أبو ذُؤَيْب الهُذليّ، شاعر فحل أدرك الجاهليّة والإسلام، أسلم واشترك في الغزو والفتوح، وشهد فتح إفريقيا في جند عبدالله بن أبي سرح، وعاد مع جماعة يحملون بشرى الفتح إلى عثمان رضي الله عنه فتوفّي بمصر في نحو سنة 27هـ

روى بيت المقنَّع الكنديّ[1]:

يُعيّرني بالدَّيْن قومي وإنّما ... تديّنتُ في أشياءَ تُكسبهم حَمْداً

فهو تحريف من الرّاوي في الرّواية، والرّواية الصّحيحة: «يعاتبني في الدَّيْن قومي»[2].

وقال ابن فارس[3] : «وما يكون إلقاءُ الخافض فيه أفصحَ قولُهم: عيّرتُ فلانا كذا، ولا يقال: عيّرتُه بكذا، أنشدني أبي للنّابغة [4]:

وعيّرتْني بنو ذُبيانَ صَوْلَتَه ... وما عليّ بأن أخشاك من عارِ[5]

وتبع بعض المحدثين من سبقهم في تخطئة «عيّره بكذا»، فخطّأ صاحب كتاب «الأخطاء السّائرة»، من يقول : «عيّرتُ فلاناً ببخله»، وذكر أنّ الصّواب: «عيّرتُ فلاناً بُخْلَه» و«عيّرتُ الجنديَّ جُبْنَه»[6]، كما خطّأ التّعبيرَ نفسَه صاحبُ

(1) هو محمّد بن عميرة بن أبي شمر بن فرعان بن قيس بن الأسود الكنديّ، من حضر موت، شاعر في العصر الأمويّ، ولُقّب بالمقنَّع لأنّه كان مقنَّعاً طول حياته، قيل: كان يسْتُر وجهه لأنّه كان جميلاً، وكلُّ مُغَطّ رأسَه فهو مُقَنَّع، ومن شعره القصيدة المعروفة الّتي منها:

وإنّ الّذي بيني وبين بني أبي ... وبين بني عمّي لَمختلِفٌ جدّاً

فإن أكلوا لحمي وَفَرّتُ لحومَهم ... وإن هدموا مجدي بَنَيتُ لهم مَجْدا

توفّي في نحو سنة 70هـ.

(2)«درّة الغوّاص» ص 168- دار نهضة مصر.

(3) هو أحمد بن فارس بن تركيا القزوينيّ الرّازيّ أبو الحسن، إمام في اللّغة والأدب، من كتبه: «مقاييس اللّغة» و«الصّاحبيّ» و«جامع التّأويل» في التّفسير» و«تمام الفصيح» و«الإتباع والمزاوجة»، توفّي سنة 395هـ.

(4) هو أبو أمامة زياد بن معاوية النّابغة الذبيانيّ، أحد فحول شعراء الجاهليّة، وأحسنهم لفظاً ووضوح معنى، وكان حَكَماً بين الشّعراء في سوق عكاظ، مات قبل الإسلام.

(5) رسالة في كتاب«تمام فصيح الكلام» لابن فارس، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، ص 21- دار الجمهوريّة – بغداد-.

(6)«الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبد اللّطيف الأرناؤوط، ص59- دار ابن زيدان، بدمشق-.

كتاب «الكتابة الصّحيحة»، واستشهد ببيت النّابغة المذكور آنفاً[1].

والصّحيح أنّ تعدية الفعل «عيّر» بالمفعول وبالباء فصيح، ولا حرج على من يستعمله.

قال الفيوميّ في المصباح المنير: «وعيّرتُه كذا، وعيّرتُه به: قبّحتُه ونَسَبْتُه إليه، يتعدّى بنفسه وبالباء»[2] ، وقال محقّقا كتاب «تمام فصيح الكلام» لابن فارس تعليقاً على قوله السّابق في «عيّرتُه به» واستشهاده ببيت النّابغة:

«الصّحيح أنّ الّذي ورد فيه الفعل، شعرٌ يمثّل اضطرار الشّاعر، وعامّة النّاثرين العرب يعدّونه بالباء وهو الأصل»[3] .

وقال الدّكتور مصطفى جواد تعليقاً على قول الرّازيّ في «مختار الصّحاح»: (عيّره كذا، من التّعيير أي التّوبيخ، والعامّة تقول: عيّره بكذا):

«فأقول: ليس ذلك من كلام العامّة وحدهم، بل كلام الفصحاء أيضاً، ففي (25:1) من الكامل: (فقال خالد أطعموني ماءً وهو على المنبر، فعيّره بذلك)، وفي ص 117منه: (ولذا عُيِّرَتْ بنو تميم بحبّ الطّعام)، والّذي عندي أنّ (عيّره بكذا) أفصح من (عيّره كذا)، لأنّ معنى التّعيير هو التّوبيخ، ولا وجه لنصبه مفعوليْن، ولأنّ الفعل محتاج إلى باء السّببيّة، فنقول: وَبَّخَه بعجزه عن الكلام، وعيّره بحبّه للطّعام...)[4].

والعجيب أنّ ابن منظور الّذي ذكر أنّ العامّة تقول: عيّره بكذا، قال هو

(1) «الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله ص 225.

(2) «المصباح المنير» للفيّوميّ ص 439-المكتبة العلميّة، بيروت-.

(3) رسالة«تمام فصيح الكلام لابن فارس"ص21.

(4) مجلّة«لغة العرب"ج8 من السّنة السّابعة، أغسطس 1929م، ص 767.

نفسه قبل ذلك بقليل تعليقاً على قول الرّاعي[1]:

ونَبَـتَّ شرَّ بـني تمـيم مَنْصِـباً   دَنِسَ المـروءة ظـاهرَ الأغيـار

«كأنّه مما يُعَيَّرُ به» [2].

أمّا استشهاد الحريريّ بالبيتين اللّذين أوردهما لتأييد رأيه، فليس فيهما ما يريد صراحة، فبيت أبي ذؤيب:

وعَـيَّرَنِي الواشـون أنّي أحبّهـا   وتلك شَكاة ظاهرٌ عنك عارُها

يمكن أن يقال فيه بحذف الباء، لأنّ حذفها قبل «أنّ» في مثل هذا السّياق مطّرد.

وبيت المقنّع الكندي:

يعـيّرني بـالدّين قـومي وإنّمـا   تديّنت في أشياءَ تُكسبهم حمدا

لم يُثْبت الحريريّ دليل الطّعن في روايته، وعلى فرض عدم صحّته من حيث الرّواية، هو صحيح من حيث اللّغة، وقد استعمله الفصحاء كما قدّمنا.

والخلاصة أنّ لك أن تقول: «عيّرتُه بِكذا»، أو «عيّرتُه كذا»، فالتّعبيران صحيحان فصيحان.

---

(1) هو عُبيّد بن حُصَين بن معاوية بن جندل التّميريّ، أبو جنْدل، شاعر كبير من عِلْيَةِ قومه بني نمير، ولُقّب بالرّاعي لكثرة وصفه الإبل، وقيل: لأنّه كان راعي إبل، عاصر جريراً والفرزدق، وكان يفضّل الفرزدق فهجاه جرير، وهو من أصحاب الملحمات، توفّي سنة 90هـ.

(2)«لسان العرب»، المجلّد الثّاني، ص 941- دار بيروت-.

(18)

تصحيح: «تقرير عن مشكلة التعليم»

يشيع في اللّغة المعاصرة استعمال حرف الجرّ «عن» في غير معناه الأصليّ الّذي يفيد المجاوزة؛ فيقولون مثلاً: «تقرير عن مشكلات التّعليم»، «محاضرة عن علوم الفضاء»، «ندوة عن مضارّ التّدخين»، «حلقة دراسيّة عن جنوح الأحداث».

ونستطيع أن نطمئنّ إلى صحّة هذا التّعبير وأن نستعمله بلا حرج، بعد أن أجازه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

جاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة للمجمع ما يأتي:

«يجري في الاستعمال مثل قولهم: (تقرير عن مشكلة التّعليم الأساسيّ) و(محاضرة عن تربية الأسماك)، و(حلقة إذاعيّة عن النّقد الأدبيّ).

ويلاحظ أنّ (عن) في هذه التّعبيرات غير دالّة على المجاوزة الّتي هي المعني الأصليّ للحرف في ظاهره، وقد استبان للّجنة أنّ (عن) في هذه الاستعمالات ونحوها، تدلّ على معنى الاتّصال والتّعليق والارتباط، وقد نبّه فقهاء اللّغة إلى أنّ دلالة (عن) الأصليّة على المجاوزة، تتضمّن معنى (الإلصاق)[1] أو (السّببيّة)[2] أو (الظّرفيّة)[3] بمعنى (في)، وقد فُسّرت بذلك شواهد من المنثور والمنظوم في فصيح

---

(1) تكون(عن) بمعنى الباء كما في قوله تعالى في سورة النجم: ﴿وما ينطق عن الْهَوَى﴾، أي بالهوى (عند بعضهم)، والصّواب أنّها على أصلها.

(2) تكون (عن) للسّببيّة والتّعليل كما في قوله تعالى في سورة هود: ﴿وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك﴾، أي بسبب قولك، وقوله تعالى في سورة التّوبة: ﴿ وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلّا عن مّوعدة وعدها إيّاه﴾، أي بسبب موعدة.

(3) تكون (عن) دالّة على الظّرفية كما قوله الشّاعر:

وآسِ سراة الحيّ حيث لَقِيتَهم .. وَلاَ تَكُ عن حَمْل الرّباعة وانِيَا

أي لاتك وانيا في حمل الرّباعة، والرّباعة (بكسر الراء وفتحها): الدّية يَحْمِلُها قوم عن قوم.

الكلام.

فلهذا ترى اللّجنة إجازة أمثال تلك الاستعمالات».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتّى 14 من جمادى الأولى 1400هـ، الموافق 31 من مارس 1980م.

(19)

تصحيح «الغير»

يخطّي لغويّون دخول «أل» على لفظ «غير»، فيمنعون أن يقال مثلاً: «أنا مسؤول عن نفسي ولست مسؤولاً عن الغير»، و«نحن لانفعل ذلك ولو فعله الغير».

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ لفظ «غير» موغِلٌ في الإبهام، ولا تفيده «أل» تعريفاً، لأنّ مدلول الكلمة نفسها مدلول شائع عامّ غير محدّد، ولا تخرجه «أل» من شدّة إبهامه.

قال الصّبّان في حاشيته على الأشموني:

«... ينبغي أنّ هذه الكلمات (أي غير ومِثْل وشبْه) كما لا تتعرّف بالإضافة، إلّا فيما اسْتُثْنِيَ – لا تتعرّف بأل أيضاً، لأنّ المانع من تعريفها بالإضافة مانع من تعريفها بأل..... ونقل الشّنواني عن السّيّد أنّه صرّح في حواشي الكشّاف بأنّ (غيراً) لا تدخل عليها (أل) إلّا في كلام المولّدين»[1].

وقال أبو حيّان الأندلسيّ في البحر المحيط:

«ويُستثنَى به (أي لفظ غير)، ويلزم الإضافة لفظاً ومعنًى ، وإدخال (أل) عليه خطأ، ولا يتعرّف وإن أضيف إلى معرفة» [2] .

وقال الشّيخ الجمل[3] في حاشيته على الجلالين نقلاً عن السّمين:[4]

---

(1)«حاشية الصّبّان على الأشموني»، ج2 ص 244- دار إحياء الكتب العربية-.

(2)«البحر المحيط» ج1 ص 28- مكتبة ومطبعة النّصر الحديثة.

(3) هو سليمان بن عمر بن منصور العجيليّ الأزهريّ، عالم فاضل من مصر، من مؤلّفاته«الفتوحات الإلهيّة» وهو حاشية على تفسير الجلالين» و«المواهب المحمّدية بشرح الشّمائل التّرمذيّة»، توفّي سنة 1204هـ.

(4) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدّايم الحلبيّ أبو العبّاس، شهاب الدّين المعروف بالسّمين، عالم بالعربيّة والقراءات، ومفسّر من أهل حلب، واستقرّ في القاهرة، من كتبه: «تفسير القرآن» في 20=

«وهي (أي غير) من الألفاظ الملازمة للإضافة لفظاً وتقديراً، فإدخال الألف واللّام عليها خطأ» [1].

وقال الحريريّ في درّة الغوّاص:

«ويقولون: فعل الغير ذلك، فيُدخلون على (غير) آلة التّعريف، والمحقِّقون من النّحويين يمنعون من إدخال الألف واللّام عليه، لأنَّ المقصود من إدخال آلة التّعريف على الاسم النّكرة أن تخصّصه بشيء بعينه، فإذا قيل: الغير، اشتملت هذه اللّفظة على ما لا يُحصى كثرة، ولم يتعرّف بآلة التّعريف، كما أنّه لا يتعرّف بالإضافة، فلم يكن لإدخال الألف واللّام عليه فائدة»[2].

وتبع المحدّثون من سبقهم في تخطئة «الغير»، ففي «الأخطاء السَّائرة»: لا تقل: الغير حسن، وقل: غير الحسن[3]، وفي «الكتابة الصّحيحة»: (لا تبحثوا ذلك مع الغير) خطأ، والصّواب: (لا تبحثوا ذلك مع غيركم)[4] .

ولكن:

جاء في «المصباح المنير»: (غير) يكون وصفاً للنّكرة، تقول: جاء رجل غيرك، وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إنّما وُصِف بها المعرفة فعوملت معاملتها ووُصِف بها المعرفة، ومن هنا اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللّام، لأنّها لمّا شابهت المعرفة بإضافتها إلى المعرفة، جاز أن يدخلها ما يعاقب

=جزءاً، و«الدرّ المصون» في إعراب القرآن»، ينقل منه الشّيخ الجمل كثيراً في حاشيته، و«شرح الشّاطبيّة» في القراءات»، و«عمدة الحافظ في تفسير أشرف الألفاظ»، توفّي سنة 756هـ.

(1)«الفتوحات الإلهيّة» للشّيخ الجمل، ج4 ص 524- عيسى البابي الحلبي-.

(2)«درّة الغوّاص» للحريري ص 55- دار نهضة مصر للطّبع والنّشر-.

(3)«الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» ص 61- مطابع ابن زيدون، بدمشق.

(4)«الكتابة الصّحيحة» ص 232- مطبعة دار الكتب، بيروت-.

الإضافة وهو الألف واللّام...»[1].

وفي حاشية الصّبان على الأشمونيّ: «بقي شيء آخر، وهو أنّ في (غير) ثلاثة أقوال: قيل لا تتعرّف مطلقاً، وقيل تتعرّف مطلقاً، وقيل تتعرّف إذا وقعت بين ضدّين كما في ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾ ﴾[2].

وقال الزّبيديّ[3] في تاج العروس: «ونقل النّوويّ[4] في تهذيب الأسماء واللّغات عن أبي الحسين في شامله: منع قوم دخول الألف واللّام على (غير) و(كلّ) و(بعض)، لأنّها لا تتعرّف بالإضافة فلا تتعرّف باللّام، قال: وعندي لا مانع من ذلك، لأنّ اللّام ليست فيها للتّعريف، ولكنّها اللّام المعاقبة للإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[5] أي مأواه، على أنّ (غيراً) قد تتعرّف بالإضافة في بعض المواضع، وقد يُحمل (الغير) على الضّدّ، و(كلّ) على الجملة، و(البعض) على الجزء، فيصحّ دخول اللّام عليها بهذا المعنى... اهـ»[6].

---

(1)«المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 458- المكتبة العلميّة، بيروت -.

(2)«حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ" ج2 ص 155- دار إحياء الكتب العربيّة-.

(3) هو محمّد بن محمّد بن محمد بن الرّزّاق الحسينيّ الزّبيديّ أبو الفيض الملقّب بمرتضى، عالم لغويّ كبير، ومحدِّث نشأ في زبيد باليمن وإليها نُسب، من كتبه: «تاج العروس في شرح القاموس» وهو من أهمّ المعجمات المطوّلة، و«أسانيد الكتب السّتّة»، و«ألفيّة السّند» في الحديث، و«مختصر العين»، و«كشف اللثّام عن آداب الإيمان والإسلام»، وكان يتقن التّركيّة والفارسيّة، توفّي سنة 1193هـ.

(4) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحورانيّ النّوويّ أو زكريا، إمام جليل في الفقه والحديث واللغة، من كتبه: «تهذيب الأسماء واللّغات»، و«منهاج الطّالبين»، و«رياض الصّالحين»، و«الأربعون حديثاً النّوويّة»و«المقاصد»، توفّي سنة 676هـ.

(5) سورة النّازعات: 41.

(6) «تاج العروس من جواهر القاموس»لمحمّد مرتضى الزّبيدي، المجلّد 3 ص 460- منشورات دار مكتبة الحياة-.

ورجّح الدّكتور الشّيخ عبدالرّحمن تاج عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وأحد المشايخ الّذين تولّوا رئاسة الأزهر الشّريف، القول بجواز دخول (أل) على (غير) وإفادة (أل) التّعريف، وذلك لوجهين:

الأوّل: أنّ (أل) مساوقة للإضافة، فحكمها حكمها في المنع والجواز، حتّى إنّ من يرى أنّ (غيراً) لا تتعرّف بالإضافة يقول إنّها لا تتعرّف أيضاً بالألف واللّام.

الآخر: أنّه قد تصاحب (أل) قرينة تدلّ على العهد، فلا يكون مدلول (غير) معها حينئذ هو مطلق مغايرة، وإنّما يكون المراد مغايرة خاصّة معهوداً صاحبها، وإذاً يكون دخول (أل) عليها مُكْسِباً إيّاها تعريفاً من غير شكٍّ.

وقال:

ولنضرب لذلك مثلاً من الواقع: وقع خلاف في الرّأي بين شخصين في مسألة، وجرت بينهما فيها مناقشات ومحاورات شهدها وعلم بها ناس ممّن يعنيهم الأمر، كانوا يحسنون الاستماع لما يجري من حوار، وكان يهمّهم أن يقفوا على ما ينتهي إليه الأمر فيه، فإذا قال صاحب الحجّة القويّة في هذا الخلاف: هذا قولي، وهذه دعواي، وهذه حجّتي واضحة، أمّا ما يدّعيه (الغير) أو ما يدّعيه (البعض)، فليس شيئاً يُعَوّل عليه، وليس له سند صحيح...

إذا قال هذا فهل يشكّ أحد ممّن سمعوا بذلك الخلاف وشهدوا بعض وقائعه في أنّ المراد بذلك (الغير) أو ذلك (البعض) هو ذلك الّذي كان يعاند صاحب الحقّ القويّ الغالب، ويحاول بالباطل من غير أن يعتمد على حجّة أو بيّنة؟ إنّه هو ذلك الشّخص المعهود، وقد عيّنته القرائن الّتي صارت بها (أل) للعهد»[1].

وقال الجوهريّ في الصّحاح في مادّة (وس ل):

«الوسيلة ما يُتقَرَّب به إلى الغير، والجمع الوسيل والوسائل»[2].

(1) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج25 نوفمبر 1969م، ص 28و29.

(2) «مختار الصّحاح» ص 721- المطبعة الأميريّة-.

وقال أبو عثمان الجاحظ:

«وفي النّاس من يحرّك أذنيه من بين سائر جسده، وربّما يحرّك إحداهما قبل الأخرى، ومنهم من يحرّك شعر رأسه، كما أنَّ منهم من يبكي إذا شاء، ويضحك إذا شاء، وخبّرني بعضهم أنّه رأى من يبكي بإحدى عينيه، وبالّتي يقترحها عليه الغير»[1].

وقال مرفّق الدّين الموصليّ المُحدّث:

يا غافلاً عـن حـركات الفلـك	نبّهـك الدّهـرُ فمـا أغْفَلَـكْ!
مالـــك للغـــير إذا صُـــنتَه	وكلّ مـا أنفقْتَـه منـه فَلَـكْ[2]

وقال أبو الفرج ابن الجوزيّ في (صيد الخاطر):

«فينقل من فعله ما يقتدي الغير به»[3].

وقال قطب الدّين الرّاونديّ في (شرح نهج البلاغة):

«لأنّ ما يوصف به الغير إنّما هو الفعل أو معنى الفعل»[4].

وانتهت مسألة (الغير) إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي وافق عليها وأقرّ ما جاء في تقرير لجنة الأصول، ونصّه:

«تختار اللّجنة، وفاقاً لجماعة من العلماء- أنّ كلمة (غير) إذا وقعت بين

---

(1)«الحيوان» للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسّلام هارون، ج6 ص466- مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

(2) بحث للدّكتور مصطفى جواد، مجلّة المجمع العلميّ العراقي، الجزء الثّاني 1371هـ/1951م ص218 وما بعدها.

(3) بحث للدكتور مصطفى جواد، مجلّة المجمع العلميّ العراقي، الجزء الثّاني 1371هـ/1951م ص218 وما بعدها.

(4) بحث للدّكتور مصطفى جواد، مجلّة المجمع العلميّ العراقي، الجزء الثّاني 1371هـ/1951م ص218 وما بعدها.

ضدّين لا قسيم لهما تتعرّف بإضافتها إلى الثّاني منهما إذا كانت معرفة.

وإذا كانت (أل) تقع في الكلام معاقبة للإضافة، فإنّه يجوز دخول (أل) على (غير) فتفيدها التّعريف في مثل الحالة الّتي تعرّفت فيها بالإضافة إذا قامت قرينة على التّعيين»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثّلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(20)

تصحيح «الكافّة» بالألف واللّام

ينكر فريق من اللّغويّين إدخال «أل» على كلمة «كافّة» أو إضافتها، ويقولون: إنّها ملازمة للتّنكير والنّصب على الحال، ولا تُستعمل إلّا لمن يعقل، فلا يقال: «اجتمعت الكافّة على هذا الرّأي»، و«هذا الإعلان موجّه إلى الكافّة»، و«حضر كافّة المدعوّين»، و«وصل كافّة المسافرين»، والصّواب أن يقال: «اجتمعت النّاس كافّة على هذا الرّأي»، «وهذا الإعلان موجّه إلى المواطنين كافّة»، و«حضر المدعوّون كافّة»، و«وصل المسافرين كافّة»، بتنكير «كافّة» ونصبها على الحال.

ويستدلّون على ذلك بأنّ لفظ «كافّة» لم يرد في القرآن الكريم إلّا نكرة منصوباً على الحال، قال الله تعالى:﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾[1]، وقال تعالى:﴿وقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[4].

قال الحريريّ في «درّة الغوّاص»:

«ونظير هذا الوهم قولهم: حضرت الكافّة، فيوهمون فيه أيضاً على ما حكاه (ثعلب)[5] فيما فسّره من معاني القرآن، كما وهم القاضي أبوبكر بن قريعة حين

(1) سورة البقرة: 208.

(2) سورة التوبة:36.

(3) سورة التوبة:122.

(4) سورة سبأ:28.

(5) هو أبو العباس بن يحي بن زيد الشّيباني، المعروف بثعلب، كان إمام الكوفيّين والبصريّين في زمانه، وحفظ كتب الفرّاء والكسائيّ، وكان ثقة صدوقاً، وحدثت بينه وبين المبرّد منافرات، وعنه أخذ =

اسْتُثْبِتَ عن شيء حكاه، فقال: هذا ترويه الكافّة عن الكافّة والحافّة عن الحافّة، والصّافّة عن الصّافّة، والصّواب أن يُقال: (حضر النّاس كافّة)، كما قال سبحانه وتعالى:﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ لأنّ العرب لم تُلحِق لام التّعريف بكافّة، كما لم تُلْحِقْها بلفظة «معاً» ولا بلفظة «طُرّاً» [1].

وفي القاموس المحيط:

«وجاء النّاس كافّة: أي كلّهم، ولا يُقال: جاءت الكافّة، لأنّه لا يدخلها (أل)، وَوَهِم الجوهريّ، ولا تُضاف»[2].

وقال أبو البقاء[3]، في كلّيّاته:

«ولا يُتصرّف فيها (أي كافّة) بغير النّصب على الحاليّة من العقلاء دائماً، ولا تدخلها الألف واللّام، لأنّها في مذهب قولك: قاموا جميعاً وقاموا معاً، وإنَّها لا تُثنّى ولا تُجمع، وكذا (قاطبة) و(طُرّاً) [4].

وقال الطّبرسيّ [5]:

=الأخفش الصّغير ونفطويه وابن الأنباريّ، من كتبه: «معاني القرآن و«الفصيح» و«ما تلحن فيه العامّة» و«مجالس ثعلب» و«اختلاف النّحويين»، توفّي سنة 291هـ

(1)«درّة الغوّاص» للحريريّ ص 56- دار نهضة مصر للطّبع والنّشر-

(2)«القاموس المحيط» للفيروزابادي، ج3، ج3 ص 191- دار العلم للجميع، بيروت-.

(3) هو أيّوب بن موسى الحسينيّ القريميّ الكفويّ أبو البقاء، صاحب كتاب الكليّات، وهو من القضاة الأحناف، وآخر قضاء تولّاه في القدس، توفّي سنة 1095هـ1684م.

(4)«الكليّات«لأبي البقاء، القسم الرّابع، ص 132- منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القوميّ، دمشق 1982م.

(5) هو أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسيّ المشهديّ، من أكابر علماء الشّيعة الإمامية، مفسّر وفقيه ومحدّث ولغويّ، نسبته إلى طبرستان، والمشهديّ نسبة إلى المشد الرضويّ المدفون فيه، من مؤلّفاته«مجمع البيان في تفسير القرآن» فسّر فيه القرآن الكريم بما يتّفق مع مذهبه الشّيعيّ، وحاول بكلّ جهده أن يدعم مذهبه بالآيات القرآنيّة كالإمامة، وعصمة الأئمة، والتقيّة، ونكاح=

«و(كافّة) نصب على المصدر، ولا يدخل عليها الألف واللّام، لأنّه من المصادر الّتي لا تتصرَّف لوقوعه موقع معاً وجميعاً، بمعنى المصدر الّذي في موضع الحال المؤكّدة.. هذا قول الفرّاء، وقال الزّجّاج[1]: (كافّة) تُنصب على الحال.. ولا يُثنّى ولا يُجمع، فلا يقال: كافّات وكافّين، كما أنّك إذا قلت: (قاتلوهم عامّة) لم تُثَنّ ولم تَجْمعْ، وكذلك (خاصّة)، هذا مذهب النّحويّين» [2].

ولكن:

جاء في «مختار الصّحاح» للرّازيّ: «والكافّة: الجميع من النّاس» [3]. مثله في اللّسان.

وقال الشّهاب الخفاجيّ[4]:

«وقد رَدّ هذا (أي القول بخطأ الكافّة وكافّة النّاس) شارحُ (اللُّباب) بأنّه سُمِعَ في قول عمر بن الخطّاب رضي الله عنه في كتاب محفوظ مضبوط: (جعلتُ لآل

=المتعة، والمسح على الرجلين في الوضوء، لكنه كان معتدلاً غير مغال كغيره من غلاة الإماميّة، فلم يكفّر الصّحابة ولم يطعن فيهم بما يقدح في عدالتهم ودينهم، ومن كتبه: «جوامع الجامع» في التفسير، و«مختصر الكشّاف»، و«تاج المواليد»، و«غنية العابد»، توفّي سنة 538هـ

(1) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد السّرّي الزجّاج النّحويّ، عالم باللّغة والدّين والأدب، أخذ عن المبرّد وثعلب، سمّي بالزّجّاج لأنَّ صناعته قبل اشتغاله باللّغة والأدب كانت خرط الزُّجاج، من كتبه: «كتاب في معاني القرآن»، وكتاب«الاشتقاق»، وكتاب«العروض» وكتاب«الأنواء»، توفّي سنة 310هـ وقيل :316هـ

(2)«مجمع البيان في تفسير القرآن» للطّبرشيّ، ج10 ص 55- منشورات دار مكتبة الحياة.

(3)«مختار الصّحاح» للرّازيّ، ص 574- الهيئة المصريّة العامة للكتاب-

(4) هو أحمد بن محمّد بن عمر شهاب الدّين الخفاجي المصريّ، القاضي العالم اللّغويّ الأديب، من كتبه«حاشية على تفسير البيضاوي» و«شرح درَّة الغوّاص» للحريري، و«شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل» و«نسيم الرّياض في شرح شفاء القاضي عياض». وله ديوان شعر، توفّي سنة 1069هـ- 1659م.

بني كاكِلَةَ على كافّة بيت مال المسلمين لكلّ عام مئتي مثقال ذهباً): على أنّه لو سُلِّمَ فلا يُعَدّ مثله خطأً، لأنّه لا يلزم استعمال المفردات فيما استعملته العرب بعينه، ولو الْتُزِم هذا لأخطأ النّاس في أكثر كلامهم، وقد بسطناه في شرح درّة الغوّاص»[1].

وذكر صاحب «معجم الأخطاء الشائعة» أنّ الكتاب المذكور الّذي كتبه عمر لآل بني كاكِلَةَ قد أقرّه ونفّذه عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه لمّا وَلِيَ الخلافة، وهذا يعني أنّ عليّاً قد أقرّ عمر في قوله «على كافّة بيت مال المسلمين»، وفي هذا حجّة أخرى على صحّة إضافة (كافّة) وخروجها عن الحالية[2].

وانتهت مسألة «كافّة» و«كافّة النّاس» إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وجاء في قرار في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«ترى اللّجنة إجازة استعمال «كافّة» في الحال وغيرها، مُعَرَّفةً ومُنكَّرَة، ولغير العاقل، استئناساً إلى استعمالات فصيحة قديمة، وإلى استعمال أئمّة النّحو والأدباء لها مضافة ومسبوقة بحرف الجرّ».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار [3].

---

(1)«حاشية الشّهاب على تفسير البيضاوي»، ج2ص 296-دار صادر، بيروت.

(2)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمّد العدناني، ص 218- مطبعة لبنان-.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتىّ 9من رجب 1407هـ الموافق 9 من مارس 1987م.

(21)

تصحيح «الكلّ» و«البعض»

يمنع كثير من النّحاة إدخال «أل» على لفظ «كلّ» ولفظ «بعض»، ولا يجيزون أن يقال: «الكلّ» و«البعض»، وحجّتهم في ذلك أنّ هذين اللّفظين معرفتان بالإضافة، فلا يجوز تعريفها بأل، قال تعالى: ﴿ كُلُّ أمرِئِۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [1] وتقول: «بعض النّاس لا يقنع بكلامك»، وقد ينقطعان عن الإضافة فتكون كلّ مقدّرة كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾ [2]، والتّقدير: كلّ إنسان، وقوله تعالى: ﴿وكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَآءِ الرُّسُلِ﴾[3]، والتّقدير: وكلّ القصص نقصّ عليك، أو كلّ نبأ نقصّ عليك، ولذلك أجاز سيبويه مجيء الحال من «كلّ» و«بعض» عند انقطاعهما عن الإضافة لأنّهما معرفتان بنيّة الإضافة المقدَّرة، فيجوز عنده أن يقال: مررت بكلٍّ قائماً وببعضٍ جالساً.

وقيل للأصمعيّ [4]: في كتاب ابن المقفّع[5] «العلم كثير، ولكن أخْذ البعض

(1) سورة الطّور :21.

(2) سورة الإسراء:84.

(3) سورة هود:120.

(4) هو أبو سعيد عبدالملك بن قُرَيب الأصمعيّ، نسبة إلى جدّه أصمع، إمام في اللّغة والنّحو والغريب والأخبار والنّوادر، كان كثير الحفظ لكلام العرب، قال: حفظت ستّة عشر ألف أرجوزة عن دواوين العرب، وكان صدوقاً ثقة وقال فيه الشّافعيّ: ما عبّر أحد عن العرب بمثل عبارة الأصمعيّ، وكان يجيد الإلقاء حتّى قال فيه أبو نواس: إنّه بلبل يُطْرِبُ النّاس بنغماته، من كتبه: «كتاب الأصول»، و«النّوادر»، و«القلب والإبدال»، و«غريب القرآن»، توفّي سنة 215هـ عن 88 سنة.

(5) هو أبو محمّد عبدالله بن المقفّع، أحد البلغاء الكبار، ومن أعظم كتّاب العربيّة وأدبائها والمترجمين إليها، فارسي الأصل، وكان حادّ الذّكاء، عالماً باللّغة والحكمة وتاريخ الفرس، متعفّفاً، كثير الوفاء لأصحابه، يتميّز أسلوبه بالرّشاقة وجزالة اللّفظ وشرف المعاني والسّهولة مع سلامة التّعبير، من كتبه «كليلة ودمنة» مترجم من الفارسيّة وهو أشهرها، و«كتاب الأدب الصّغير»، و«كتاب الأدب الكبير»، و«كتاب الدّرّة اليتيمة»، قُتِل بالبصرة سنة 142هـ.

أوْلى من ترك الكلّ»، فأنكره أشدّ الإنكار، وقال: الألف واللّام لا تدخلان في بعض وكلّ، لأنّهما معرفة بغير ألف ولام.

ولم يرد في القرآن الكريم لفظ «كلّ» ولفظ «بعض» معرّفين بأل، وجاءا بالإضافة كما في قوله: ﴿ وكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلاً ﴾ [1]، وقوله تعالى:﴿ وكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً﴾ [2]، وقوله تعالى: ﴿ إنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إثْمٌ ﴾ [3]، وقوله تعالى:﴿ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ [4].

لكن:

أجاز ابن منظور في «لسان العرب» تعريف «كلّ» و«بعض» بأل، فقال: «و(كلّ) و(بعض) معرفتان، ولم تجئ عن العرب بالألف واللّام، وهو جائز، لأنّ فيهما معنى الإضافة أضفت أم لم تضف» [5].

وقال الخضريّ[6]، في حاشيته على ابن عقيل[7]:

«قيل: وإدخل (أل) على (كلّ) و(بعض) خطأ لملازمتهما الإضافة لفظاً أو نيّة

(1) سورة الإسراء:12.

(2) سورة مريم :95.

(3) سورة الحجرات :12.

(4) سورة التّوبة :71.

(5)«لسان العرب» لابن منظور، المجلّد الثّالث ص 287 – دار لسان العرب-.

(6) هو محمّد بن مصطفى بن حسن الخُضَريّ، عالم باللّغة والفقه الشّافعيّ، كان أصمّ، يخاطبه أصحابه بإشارات بالأصابع تعلّموها منه، من كتبه حاشية على شرح ابن عقيل»، و«شرح اللمعة» في الميقات، و«أصول الفقه»، و«حاشية على شرح الملوي على السمرقندية». توفّي سنة 1287هـ.

(7) هو عبدالله بهاء الدّين بن عبد الرّحمن بن عبدالله بن محمّد القرشيّ الهاشميّ ابن عقيل، من نسل عقيل بن أبي طالب، إمام في النّحو، قال فيه أبو حيّان: ما تحت أديم السّماء أنحى من ابن عقيل، وكان مهيباً كريماً، في لسانه لثغة، من كتبه» شرح ألفيّة ابن مالك» وهو شرح مشهور يمتاز بالتوسّط بين الإيجاز والإطناب وإنصاف النّاظم، عند نقده إياه، و«المساعد» في شرح التّسهيل، و«التّعليق الوجيز على الكتاب العزيز» تفسير لم يكمله، توفّي بالقاهرة سنة 769هـ.

كقبل وبعد وأيّ، لكن جوّزه بعضهم لعدم ملاحظة إضافة أصلاً»[1].

وقال الأستاذ عبّاس حسن في كتابه «النّحو الوافي»:

«وبناءً على رأي سيبويه والجمهور لا يصحّ إدخال (أل) على (كلّ) و(بعض)... ويصحّ عند الفارسيّ[2] ومن معه، وفي رأيه تيسير، وله أنصار من قدامى النّحويّين واللغويّين»[3].

وعُرضت مسألة جواز دخول «أل» على(كلّ) و«بعض» على مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، وجاء في قرار لجنة الأصول التّابعة له ما يأتي:

«يجري في الاستعمال دخول (أل) على (كلّ) و(بعض)، فيقال:(الكلّ موافق) و(البعض موافق)، وجمهرة النّحاة يمنعون ذلك، على أنّ منهم من أجازه...

وثمّة من المأثور أمثلة لورود ذلك في الشعر[4]، وقد جرى بذلك استعمال

---

(1)«حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل»، ج2 ص 69- مصطفى البابي الحلبي-.

(2) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار أبو عليّ الفارسيّ، فارسيّ الأصل، إمام جليل في علوم العربيّة، أخذ عن الزّجّاج وابن السّرّاج، ومن تلاميذه ابن جنّي الّذي كان يعتزّ بأستاذه ويُثني على علمه ويرجّح آراءه في كتبه، وقال فيه: «أحسب أنّ أبا عليّ قد خطر له وانتزع من علل هذا العلم (أي علم العربيّة) ثلث ما وقع لجميع أصحابنا» ، يقال: إنه كان معتزليّ النزعة، من كتبه: «التّذكرة في علوم العربيّة»، و«الحجّة في علل القراءات«و«تعليقات على كتاب سيبويه»، و«الإيضاح» في النّحو، و«التّكملة» في التّصريف، توفّي ببغداد سنة 377هـ.

(3)«النحو الوافي» لعباس حسن، ج3 ص 63- دار المعارف بمصر-.

(4) من ذلك قول سحيم:

رأيتُ الغنيَّ والفقيرَ كليهما إلى الموت يأتي الموتُ للكلِّ مُعْمَدا

وقال مجنون ليلى:

لا تُنكِر البعض من ديني فتجحدَه ولا تحدّثني أن سوف تقضيني

المولّدين، وترى اللجنة إجازة دخول (أل) على (كلّ) و(بعض).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتّى 19 من جمادى الآخرة 1405هالموافق 11 من مارس 1985م.

(22)

تصحيح كلمة: «تَصَحُّر»

تُستعمل في لغة العصر كلمة «تَصَحُّر» ويعنون بها زحف الرّمال على الأرض الخصبة، واستحالة الأرض الزّراعيّة الصّالحة للإنبات أرضاً صحراويّة غير صالحة للإنبات، وهي مشكلة عويصة من أخطر المشكلات الّتي تواجهها المناطق الزّراعيّة المتاخمة للصّحراء، وتُعقد من أجلها المؤتمرات والحلقات الدّراسيّة والنّدوات العلميّة للخروج بحلول تقف زحف الصّحراء وتقلّل من مشكلة التّصحّر.

و«التَّصحُّر» مصدر الفعل: «تَصَحَّر»، وليس في المعجمات «تَصَحَّر» على وزن «تَفَعَّل»، والوارد فيها الفعل الثّلاثي: «صَحَرَ»، والفعل الرّباعيّ المزيد بالهمزة: «أَصْحَرَ»، يقال: صَحَرَ الطّعامَ يَصْحَرُه صَحْراً: طبَخَه، وأَصْحَر القوم: برزوا إلى الصّحراء.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «تَصَحُّر»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

من الكلمات الّتي تتردّد في الصّحف هذه الأيّام كلمة «تصحّر الأرض الزّراعيّة»، بمعنى استحالة الأرض الّتي كانت تُزرع إلى أرض صحراويّة لا تُنبت شيئاً.

وليس في اللّغة فعل: «تَصَحَّرَ» بهذا المعنى، وإنّما يقال: «أَصْحَرَ»، وثلاثيّ هذا الفعل يأتي لازماً ومتعدّياً.

وترى اللّجنة أخْذاً بقرار المجمع القائل بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان،

أنّه يمكن أن ننحت من «صحراء» لفظ «صَحَّر»، فيقال: «صَحَّرت الأرض الزّراعيّة»، فتصحَّرَتْ تَصَحُّراً».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتّى 9 من رجب 1407هـ الموافق 9 من مارس 1987م.

(23)

تصحيح: «لم يكد الضّيف يدخل حتّى عانقه صاحب الدّار»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «لم أكد أفرغ من طعامي حتّى زارني صديقي فلان»، و«لم يكد المطر يكفّ عن النّزول حتّى خرج النّاس إلى الشّوارع»، ويُقصد بهذا التّعبير وقوع الحدثين في زمن واحد، فزيارة الصّديق وقعت في زمن فراغي من الطّعام، وخروج النّاس إلى الشّوارع تمّ في زمن كفّ المطر عن النّزول.

ويُؤخذ على هذا التّعبير أنّ نفي «كاد» – في صيغة الماضي أو المضارع- نفي للمقاربة، وهذا يتعارض مع اقتران الحدثين في المثالين السّابقين وأشباههما، فمعنى: «لم أكد أفرغ من طعامي»: لم يقرب فراغي من طعامي، ومعنى «لم يكد المطر يكفّ عن النّزول»: لم يقرب كفّ المطر عن النّزول.

ولكن يمكن أن يكون نفي «كاد» دالاّ على إثبات الخبر، في قول لبعض النّحاة- وعلى هذا فلا تعارض، وبه أخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في إجازته التّعبير المذكور، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في العصر الحديث مثل قولنا: (لم يكد الضّيف يدخل حتّى عانقه صاحب الدّار)، والمراد أنّ التّرحيب بالضّيف تمّ مع أشدّ الشّوق والتّلهّف، فكأنّ زمن الدّخول قد اقترن بزمن العناق، أو كأنّ الحدَثيْن قد وقعا في آن واحد.

درست اللّجنة هذا الأسلوب، ورجعت إلى أقوال أئمّة النّحو في (كاد) المنفيّة، ثمّ انتهت إلى أنّه يمكن قبوله على أساس القول بأنّ نفي (كاد) إثبات لخبرها[1]، فمعنى الأسلوب على هذا أنّه بمجرّد دخول الضّيف، عانقه صاحب الدّار، فالتّرتيب بين الحدثين، مع القصر الشّديد في الفرق الزّمنيّ بينهما – قد تمّ

(1) وهناك قول آخر بأنّ نفي«كاد» يفيد وقوع خبرها ببطء، كما في قوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾.

طبيعيّاً، أي دخل الضّيف فعانقه صاحب الدّار مباشرة بسرعة.

هذا إلى أنّ الأسلوب بصورته المعاصرة قد ورد فيما يُحْتَجّ به من مأثور الكلام، وهو ما جاء في حديث عمر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه قال يوم الخندق: (ما كدتُ أصلّي العصر حتّى كادت الشّمس تغرب).

ولهذا ترى اللّجنة أنّ هذا الأسلوب صحيح لا حرج في استعماله».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل الموافق 21 من فبراير، حتّى 17 من ربيع الأوّل 1397هـ، الموافق 7 من مارس 1977م.

(24)

تصحيح «ساهم» بمعنى «أسهم»

يرى بعض النّقّاد أنّ الفعل «ساهم» لا يجوز استعماله بمعنى «أسهم»، فلا يقال: «ساهم سعيد بجهود مباركة في محو الأمّيّة»، و«ساهمتُ في العمل التّطوّعيّ لتنظيف المدينة»، و«على كلّ مواطن المساهمة في خدمة بلاده»، والصّواب: «أسهم سعيد بجهود مباركة في محو الأمّيّة»، و«أسهمتُ في العمل التّطوّعيّ لتنظيف المدينة»، و«على كلّ مواطن الإسهام في خدمة بلاده».

ويقولون: إنّ الفعل «ساهم» عربيّ فصيح، ولكنّه استُعْمِل عند كثير من النّاس في غير موضعه.

قال الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة:

«برز هذا الفعل (ساهم) في أقلام الكتّاب، وعلى ألسنة الخطباء في هذه الأيّام، وتُنوقِل وذاع وملأ الصّحف والمجلّات، ولكنّه استُعْمِل في غير معناه، وفُهِم على غير وجهه، فيقولون مثلاً: (ساهم فلان في عمل كذا)، ويريدون (شارك) وكان له نصيب أو عمل أو نحو ذلك، اشتقّوه من (السَّهم)، وهو الحظّ والنّصيب، ووجه الخطأ أنّ (المساهمة) هي المقارعة، من (القُرعة).

وهناك خطأ آخر هو استعمالهم (ساهم) لازماً كما في المثال الّذي أوردناه ونحوه، وإنّما هو متعدٍّ كما سترى فيما نورده من أسانيد:

قال الإمام البيضاوي[1]، في تفسيره آية الصّافّات: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ

---

(1) هو قاضي القضاة ناصر الدّين أبو الخير، عبدالله بن عمر بن محمّد بن علي الشّيرازيّ البيضاويّ نسبة إلى البيضاء مدينة بفارس، إمام مفسّر وأصوليّ صالح، من كتبه«منهاج الوصول إلى علم الأصول»، وشرحه، و«طوالع الأنوار» في أصول الدّين، و«لُبّ اللّباب إلى علم الإعراب»، وتفسيره=

الْمُدْحَضِينَ﴾[1]: (... فساهم: فقارع أهله (أي أهل الفُلْك)، فكان من الْمُدْحَضين: من المغلوبين بالقُرعة..).

وفي اللّسان: وساهم القومَ فسهمهم سَهْما: قارَعَهم فَقَرَعَهم.. وساهمته: قارعتُه فَسَهْمتُه أسْهَمُه بالفتح.. وأَسْهَم بينهم: أي أقْرَع، وتساهموا: أي تقارعوا، وفي التّنزيل: ﴿فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿141﴾﴾، يقول: قارع أهل السّفينة فقُرِعَ.

فالصّواب: (أسْهَم فلان في عمل كذا..) ... فَلْيُتَّخَذْ (أَسْهَم) في نحو قولهم: (أسْهَمَتْ دارُ العلوم بشهداء)، تصحيحاً لـ(ساهم) بمعنى شارك بسهم أي نصيب»[2].

وفي «مختار الصّحاح»: وساهمه: أي قارَعَه، وأسْهَم بينهم: أَقْرَع، واستهموا: اقترعوا»[3].

وفي «المصباح المنير»: ساهَمْتُه مُساهَمة: قارعتُه مقارعة، واستهموا: اقترعوا»[4].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «ساهم» بمعنى «أسهم»، ونصّ قراره[5].

=المشهور: «أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل»، اختصر فيه تفسير الكشّاف للزّمخشريّ، وترك ما فيه من الاعتزال إلّا قليلاً، واستمدّ فيه من بعض التّفاسير الأخرى، ويعيبه أنّه يختم كلّ سورة بحديث موضوع في فضل السّورة وثواب قارئها، وقد تبع في ذلك صاحب الكشّاف، وتوفّي سنة 685هـ.

(1) سورة الصّافّات :141.

(2) مجلّة«مجمع اللّغة العربيّة«ج4- أكتوبر1937م ص 222.

(3)«مختار الصّحاح» للرّازي، ص 319- المطبعة الأميريّة-.

(4)«المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 293- المكتبة العلميّة، بيروت-.

(5) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ، الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتّى 22 من رجب 1367هـ، الموافق 31 من مايو 1948م.

«بعض الكتّاب يتجنّب كلمة (ساهم)، ويستعمل (أسهم)، والكلمتان بمعنى واحد، وهما في الأصل أخْذ سهم في الميسر بين آخرين، ثمّ انتقل المعنى إلى أخذ نصيب مع غيره من الآخذين، ثمّ اسْتُعْمِلتا أخيراً في المشاركة في شيء ما.

فالمجمع يرى أنّ كلتا الكلمتين صحيحة في معنى المشاركة، وأنّه لا مُسَوِّغ لتجنُّب الكتّاب كلمة (ساهم).

وقد استأنس المجمع بما ورد في لسان العرب حيث يقول: فاستخرْتُ الله سبحانه وتعالى في جمع هذا الكتاب المبارك الّذي لا يُساهَم في سَعَة فضله ولا يُشارَك».

وممن صحّحوا «ساهم» بمعنى شارك كأسْهَمَ، صاحب كتاب «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» الّذي ساق أدلّة على رأيه نلخّصها فيما يأتي:

1- من يُقارِع لا بدّ أن يكون له أسْهُمٌ يشترك بها في القُرعة.

2- قال في الأساس: وتساهموا الشّيء: تقاسموه...

3- قال إبراهيم بن العبّاس الصّولي [1] حينما قسم أخوه عبدالله ماله على ثلاثة أقسام، ووهب له ثُلُثاً، ولأخته ثلثاً، وأبقى لنفسه ثلثاً ليكون مساوياً لهما:

ولكنّ عبدَ الله لمّا حوى الغِنى ... وصار له من دون إخوته مالُ

رأى خَلَّةً منهم تُسَدّ بماله ... فساهمهم حتّى اسْتَوَتْ بهمُ الحالُ

4- قال ابن الأثير في مادّة (أسا): والمواساة المشاركة والمساهمة، وقال صاحب المصباح في مادّة (ناب): «وناوبته مناوبة: بمعنى ساهمته مساهمة».

غير أنّ «ساهم» فعل متعدٍّ، و«أسهم» و«سَهَّم» فعلان لازمان، فإذا قلت:

---

(1) هو إبراهيم بن العبّاس بن محمّد بن صول، خراسانيّ الأصل، كاتب المعتصم والواثق والمتوكّل، شاعر مُجيد ينتقي من شعره أحسنه ويُسقط ضعيفه، من كتبه: «كتاب الدّولة"«كتاب العطر» و«كتاب الطّبخ»، وله ديوان شعر، توفّي سنة 243هـ.

(ساهمتُ في إنشاء هذه المدرسة) كان الفعل متعدّياً محذوف المفعول – أي والتقدير: ساهمتُ النّاسَ ونحوه–، كما حُذف المفعول من «ساهم» في قوله تعالى: «فساهم فكان من المدحضين» – أي فساهم أهل الفلك – [1].

(1)«أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السّعود، ص 28-29 باختصار وتصرّف- دار المعارف بمصر-.

(25)

تصحيح: «سمعنا قصف المدافع»
و«قصفت المدافع مواقع العدو»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «كان قصف المدافع شديداً»، و«قصفت المدافع الثّقيلة مواقع العدو» و«القصف الجويّ مدمِّر»، ويعنون بالقصف الضّرب بالقنابل والقذائف، وهذا المعنى غير وارد في المعجمات لكلمة «القصف»، والوارد فيها أنّ «القصْف» معناه الكسر، يقال: قصَفْتُ العود قَصْفاً فانقصف، أي كسرتُه فانكسر، وقَصَفَ الرّعدُ قصيفاً: صوَّت، ورَعْدٌ قاصِف: شديد الصّوت، والقصف أيضاً: اللّهو واللّعب.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الاستعمال المعاصر لكلمة «القَصْف» والفعل «قَصَفَ»، وفيما يأتي قرار لجنة الألفاظ والأساليب الذي عُرض على مؤتمر المجمع:

1- سمعنا قَصْف المدافع.

2- قَصَفَتِ المدافعُ مَوَاقِعَ العدوِّ.

يشيع هذا الأسلوبان كثيراً في اللّغة المعاصرة، ويُقصد بالأوّل منهما مجرّد سماع صوت المدافع، أمّا الثّاني فإنّه يعني أنّ المدافع أطلقت قذائفها على المواقع.

وظاهر هذا يُعَدّ مخالِفاً لما أثبتته المعجمات من معاني مادّة (قَصَف) الّذي يعني شدّة الصّوت، أمّا الثّاني وهو (قصفت المدافع مواقع العدوّ) فيمكن قبوله على أحد وجهين:

الأوّل: أن إثبات القصف للمدافع نوع من المجاز، لأنّ إطلاق القذائف من شأنه في الغالب أن يُحْدِث الهدم والتّكسير.

الثّاني: أن يكون الكلام على تضمين (قَصَف) معنى (قَذَف) أو (رَمَى).

لهذا ترى اللّجنة أنّ قول المعاصرين: (قصفت المدافع مواقع العدوّ) جائز في المعنى الّذي يُسْتَعمل فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل الموافق 21 من فبراير، حتّى 17من ربيع الأوّل 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(26)

تصحيح: «قلتُ له أن يفعل»

يُخَطِّئ الشّيخ إبراهيم اليازجيّ من يقول: «قلتُ له أنّ يفعل كذا».

وحجّته في هذه التخطئة أنَّ «أنّ» لا تقع بعد لفظ القول، والصّواب عنده أن يقال: «قلتُ له لِيَفْعَلْ» بلام الأمر، وإن شئت حذفْتَ اللّام، وأبقيْتَ الفعل مجزوماً أو رفعتَه...»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أقرّ التّعبير «قلتُ له أن يفعل كذا»، ووافق على قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة له، وهو:

«يبدو أنّ تخطئة اليازجيّ بُنيَت على أساس قولهم كون (أنْ) مُفَسِّرة، وبالموازنة بين أقوال النّحاة في (أنْ) المفسِّرة، يتبيّن أنّ بينهم خلافاً في وقوعها بعد القول، فمنهم من أجازه، ومنهم من منعه.

ولكن (أنْ) في التعبير الذي توجّهَتْ إليه التّخطئة، ليست هي المفسِّرة، بدليل أنّ المستعمِل له ينصب ما بعدها، فلا يخطر له أن يقول: قلتُ لهما أن يفعلان، ولا قلتُ لهم أن يفعلون، بل هي مصدريّة ناصبة، والمصدر المؤوّل إمّا بدل من مَقول مُقدَّر، أو مجرور بالباء المحذوفة.

ولهذا ترى اللجنة أنّ التّعبير جائز، ولا حرج فيه على متحدّث أو كاتب»[2].

---

(1)«لغة الجرائد» للشّيخ إبراهيم اليازجيّ، ص 51- مطبعة التقدّم-.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير، حتّى 11 من مارس 1974م.

(27)

تصحيح جمع «ريح» على «أرياح»

يخطّئ لغويّون جمع «ريح» على «أرياح»، ويقولون: إنّ الصّواب أن يُجمع «ريح» على «أرواح»، من هؤلاء «الزّبِيديّ»[1] في كتابه «لحن العوام».

ويقولون: (هبَّتِ الأرياح) مقايَسةً على قولهم: (رياح)، وهو خطأ بيّن، والصّواب أن يقال: (هبَّتِ الأرواح)، كما قال ذو الرُّمّة [2]:

إذا هبّت الأرواح من نحو جانب   به أهل ميّ هاج قلبي هبُوبُها

والعلّة في ذلك أنّ أصل «ريح»: رِوْح - بكسر الرّاء وسكون الواو - لاشتقاقها من (الرَّوْح)، وإنّما أُبدِلت الواوُ ياءً في (ريح) و(رياح) للكسرة الّتي قبلها، فإذا جُمِعت على (أرواح) فقد سُكِّن ما قبل الواو وزالت العلّة، ومثله (ثوْب) و(حَوْض)، يقال في جمعه (ثياب) و(حياض)، وإذا جمعوها على (أفعال) قالوا: (أثواب) و(أحواض)[3].

وقال ابن مكّي[4] في «تثقيف اللّسان»:

---

(1) هو محمّد بن الحسن بن عبدالله بن مَذْحِج الزّبيديّ الأندلسيّ الأشبيليّ، إمام في اللّغة والأدب والسِّيَر والأخبار، قال فيه الثّعالبيّ: إنّه أحفظ أهل زمانه للإعراب والفقه واللّغة والمعاني والنّوادر، من كتبه«لحن العوامّ» و«الأبنية» و«طبقات النّحويّين واللّغويّين» و«مختصر كتاب العين» و«الواضح«في النّحو، توفّي حوالي 379هـ

(2) هو غيلان بن عقبة ذو الرُّمّة، شاعر من فحول الطّبقة الثّانية، يجيد التّشبيه، وكان قصيراً دميماً، توفّي سنة 177هـ

(3)«لحن العوام» للزبيدي، ص 253-مكتبة دار العروبة -.

(4) هو أبو حفص عمر بن خلَف بن مكّيّ الحميريّ المازريّ الصَّقَلّيّ، نحويّ لغويّ وفقيه ومحدِّث وخطيب وشاعر، ولي قضاء تونس حوالي 460هـ، وهو صاحب كتاب«تثقيف اللسّان وتنقيح الجنان» توفّي سنة 501 هـ

«ويقولون في جمع (ريح): أرياح، والصّواب: أرواح، قال الشّاعر:

تلوم ولو كان ابْنَهـا قَنِعَـتْ بـه إذا هبّ أرواحُ الشّتاء الزَّعازِعُ

فأمّا قولك: رياح، فالياء فيه مُبْدَلَة من واو، وكذلك هي في (ريح)، وإنّما أُبْدِلَت واوُه ياءً لانكسار ما قبلها كميزان وميقات»[1].

وفي «درّة الغوّاص»:

«ويقولون: (هبّت الأرياح) مُقايَسَةً على قولهم: رياح، وهو خطأ بيّنٌ وَوَهْمٌ مُسْتَهْجَن، والصّواب أن يقال: (هبّت الأرواح)، كما قال ذو الرُّمَّة:

إذا هبّت الأرواح من نحو جانـب بـه أهـلُ ميَّ هـاج قلـبي هبوبُهـا

هوَى تذرف العينـان منـه وإنّمـا هوَى كلِّ نفسٍ حيث كان حبيبُها

والعلّة في ذلك أنّ أصل (ريح): رَوْح، لاشتقاقها من الرَّوْح...»[2].

ولكن:

صحّح علماء آخرون جمع «ريح» على «أرياح»:

قال في «مختار الصّحاح»: وجمع الرّيح (رياح)و(أرياح)، وقد تُجمع على (أرواح)[3].

وفي «المصباح المنير»: و(الرّيح) الهواء المسخَّر بين السّماء والأرض، وأصلُها الواو، بدليل تصغيرها على (رُوَيْحَة)، لكن قُلِبت ياءً لانكسار ما قبلها، والجمع (أرواح) و(رياح)، وبعضهم يقول: (أرياح) بالياء على لفظ الواحد» [4].

(1)«تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان» لابن مكيّ الصّقليّ، ص 97- المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة بمصر-.

(2)«درّة الغوّاص» للحريريّ ص 51- دار نهضة مصر للطّبع والنّشر-.

(3)«مختار الصّحاح» للرّازي، ص 261- المطبعة الأميريّة -.

(4)«المصباح المنير» للفيّوميّ ص 244- المكتبة العلميّة، بيروت -.

وفي ترتيب القاموس المحيط: «والرّيح يُجمع على أرواح وأرياح ورياح ورِيَح (كعِنَب)، وجمع الجمع: أَرَاويح وَأَرَايِيح» [1].

وقال ابن هشام في شرح قصيدة «بانت سعاد»:

«من العرب من يقول (أرياح)، كراهية الاشتباه بجمع (رُوح)، كما قالوا في جمع عيد: أعياد، كراهية الاشتباه بجمع عود» [2] .

وفي المعجم الوسيط: «الريح: الهواء إذا تحرّك ... والجمع :رياح، وأرْواح، وأَرْياح» [3] .

فاجمع «ريحاً» إن شئت على «أرواح»، وإن شئت فاجمعها على «أرياح»، فكلاهما صحيح.

(1)«ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطّاهر الزاوي، ج2 ص 407-الدّار العربيّة للكتاب-.

(2)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمّد العدناني، ص 109- الطبعة الثانية-.

(3)«المعجم الوسيط»، ج1 ص 382- المكتبة العلميّة، طهران -.

(28)

تصحيح «تقييم» بالياء

يشيع في لغة العصر على ألسنة المتحدّثين وأقلام الكتّاب لفظ «تقييم» – بالياء- كقولهم: «تقييم أداء الموظّفين»، و«تقييم مستوى الطّلبة»، و«قام المهندسون بتقييم آخر مرحلة للمشروع»، و«تقييم الأعمال الأدبيّة يحتاج إلى علم وخبرة وتخصّص» ونحو ذلك.

ويخطّئ كثيرون استعمال كلمة «تقييم»، ويقولون: إنّ الصّواب «تقويم» – بالواو – فنقول: «تقويم أداء الموظّفين» و«تقويم مستوى الطّلبة»، و«قام المهندسون بتقويم آخر مرحلة للمشروع»، وتقويم الأعمال الأدبيّة يحتاج إلى علم وخبرة وتخصّص».

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ هذا المصدر واويّ، وما أُخِذ منه واويّ، سواء أكان التقويم بمعنى معرفة قيمة الشّيء وإدراك حقيقته، أم بمعنى التّعديل والتّسوية، فكلاهما واويّ، والمصدر فيهما «التّقويم» ليس غير، فعن الأوّل – أي تقدير قيمة الشّيء – قال ابن منظور في لسان العرب:

«وقوّم السّلعة واستقامها: قدّرها ... والقيمة واحدة القيم، وأصله الواو، لأنّه يقوم مقام الشّيء، والقيمة: ثمن الشّيء بالتّقويم ... وفي الحديث: يا رسول الله، لو قوّمتَ لنا، فقال: الله هو المُقَوّم، أي لو سعَّرْت لنا» [1].

وفي ترتيب القاموس المحيط: «وقوّمتُ السّلعة واستقمْتُها: ثمَّنْتُها»[2].

وفي تاج العروس: «والقيمة – بالكسر- واحدة القيم، وهو ثمن الشّيء

(1)«لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث، ص 193 – دار لسان العرب، بيروت –.

(2)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزواي، ج3 ص 719–الدار العربية للكتاب –.

بالتقّويم، وأصله الواو، لأنّه يقوم مقام الشّيء... وقوّمتُ السّلعة تقويماً، وأهل مكّة يقولون اسْتَقَمْتُها: ثمّنتُها»[1] .

وفي المصباح المنير: «قوّمتُ المتاع: جعلتُ له قيمة معلومة»[2].

وعن الثّاني – أي التّقويم بمعنى التّعديل – قال في أقرب الموارد:

«قَوَّم الشّيء: عَدَّله، ومنه تقويم البلدان لبيان طولها وعرضها، وربما سُمِّي حساب الأوقات بالتّقويم ... وقوّم دَرْأَه: أزال عِوَجه»[3] .

وفي المصباح المنير: «وقوّمتُه تقويماً فتقوَّم: بمعنى عدّلْتُه فتعدّل»[4].

وفي المعجم الوسيط: «وقَوَّم المُعْوَجّ: عَدَّله وأزال عِوَجَه... وتقوَّمَ الشّيءُ: تَعَدَّل واسْتَوى» [5].

ممّا تقدّم يتبيّن أنّ مصدر «قوّم» – وهو التّقويم – واويّ بمعنييه: بمعنى تقدير قيمة الشّيء، ومعنى التّعديل وإزالة العِوَج، وما جاء منه بالياء كقيام وقيمة وقيّم، فالأصل فيه الواو، فكلمة «قيام» أصلها: «قِوام» قُلِبَت الواوُ ياءً لكسر ما قبلها، وكلمة «قيمة» أصلها: «قِوْمَة» الواوُ ياءً لسكونها إثر كسرة، وكلمة «قَيِّم» أصلها: «قَيْوِم» – بفتح القاف وسكون الياء–، ويقال فيها: اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسّكون، فقُلِبت الواو ياءً وأُدغمت الياء في الياء.

ومثل ذلك «مقام»، أصله: «مَقْوَم» نُقِلت حركة الواو إلى الساكن الصّحيح قبلها فصار «مَقَوْم» – بفتح الميم والقاف وسكون الواو –، تحرّكت الواو فيه

(1)«تاج العروس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج9 ص 36 – دار مكتبة الحياة–.

(2)«المصباح المنير» للفيومي، ص 520–المكتبة العلمية، بيروت –.

(3)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج2 ص 1053.

(4)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 520.

(5)«المعجم الوسيط» ج2 ص 773– المكتبة العلمية، طهران –.

بحسب الأصل وانفتح ما قبلها، فقُلِبت الواو ألفاً فصار «مقام».

هذه هي حجّة الذين خطّأوا كلمة «تقييم» بالياء، وقالو: إنّ الصّواب «تقويم» بالواو.

ودخلت مسألة «التّقييم» رحاب مجمع الخالدين: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، وأحالها – كما هي عادته – على اللّجنة المختصّة، وهي لجنة الأصول، لدراستها وتقديم تقرير بشأنها إلى مؤتمر المجمع.

ودرست لجنة الأصول الموضوع، وقدّمت تقريرها إلى المجمع متضمّناً موافقتها على كلمة «التّقييم» بالياء، ونصّ التّقرير:

«الياء في كلمة «قيمة» أصلها واو ساكنة مكسور ما قبلها، وكذلك كلمة «دِيمَة» من الدّوام، و«عِيد» من الْعَوْد، والأصل في الاشتقاق من أمثال هذه الألفاظ أن يُنظَر إلى أصل الحرف، كما قال العرب في بعض الاستعمالات: «دَوَّمَتِ السّماء»، إلّا أنّ العرب ربّما قطعوا النّظر عن أصل حرف العلّة، ونظروا إلى حالته الرّاهنة، كما قالوا: «دَيَّمَتِ السّماء» في بعض الاستعمالات، وكما قالوا: «عَيَّد النّاس» إذا شهدوا العيد، ولم يقولوا في هذه الكلمة: «عَوَّد النّاس»، تحاشِياً عن توهّم أنّها من العادة، وعلى ذلك يجوز أن يقال: «قَيَّمَ الشّيءَ تقييماً»، بمعنى: حدَّد قيمتَه، للتّفرقة بينه وبين «قَوَّمَ الشّيء» بمعنى عَدَّله، وقد جاءت المعاقبة بين الواو والياء المشدّدتين للتّخفيف في أمثلة من كلام العرب يُستأنس بها في قبول ذلك»[1].

واستكمالاً للفائدة نورد ملخّصاً للمذكرة التي قدّمها الأستاذ عطيّة الصّوالحي عضو المجمع إلى لجنة الأصول، والّتي كانت الأساس الّذي اعتمدت

---

(1)«مجلة مجمع اللّغة العربيّة» ج34 ص 329.

عليه اللجنة في قرارها:

«العرب قد تجعل الحرف المُبْدَل في الكلمة لازماً في بعض تصرّفاتها لغرضَيْن:

أحدهما: خوف اشتباه صيغة بأخرى بسبب ما هو مشترَك من الحروف بينهما.

والآخر: التدرّج في اللّغة ممّا كثر وشاع من الألفاظ إلى غيرها كما سيأتي عن ابن جنيّ.

1- فمن الأوّل: قولهم في جمع «عيد»: أعياد، وفي تصغيره: «عيَيْد»، ولو لم يلزم البدل لَقيل في جمعه: «أعواد»، وفي تصغيره: «عُوَيْد» جَرْياً على القياس، وإنّما فعلوا ذلك خيفة الالتباس بجمع «عُود» – بضمّ العين- وتصغيره، ولهذا جزم بعض العلماء بعدم الرّد إلى القياس هنا (الصّبّان).

قال في اللّسان: العيد كلّ يوم فيه جمع، واشتقاقه من: (عاد يعود)، كأنّهم عادوا إليه، وقيل: اشتقاقه من العادة لأنّهم اعتادوه، والجمع (أعياد)، لزم البدل، ولو لم يلزم لقيل (أعواد)، كريح وأرواح، وعيّد المسلمون: شهدوا عيدهم... ثم قال: وتحوّلت الواو في العيد ياءً لسكونها، ولكسر العين، وتصغير عيد (عُيَيْد) تركوه على التّغيير، كما أنّهم جمعوه على (أعياد) ولم يقولوا (أعواد).

وقال الجوهريّ: إنّما جُمع على (أعياد) بالياء للزومها في الواحد، ويقال للفرق بينه وبين أعواد الخشب.

2- ومنه جمعهم ريحاً على «أرياح»:

قال ابن هشام في شرح «بانت سعاد» الرّياح جمع ريح، والياء فيه بدلٌ من الواو، وإنّما قُلِبَت في المفرد لكونها بعد كسرة ... ثمّ قال: ومن العرب من يقول (أرياح) كراهية الاشتباه بجمع (رُوح) كما قال الجميع: (أعياد) ، كراهية الاشتباه بجمع (عود)، وقول الحريريّ: إنّ الأرياحَ جَمْعَ ريح لحنٌ، مردود...

3- ومنه جمعهم (قِيلاً) على (أَقيال)، والْقِيل: الملِك، أو مخصوصٌ بملوك حِمْيَر، وهو من القول على ما اختاره السُّهَيْلي.. قال: ولم يُجْمَع على (أقوال) لئلاّ يلتبس بجمع (قَوْل).

4- ومنه جمع (نار) على (أنيار):

قال ابن الأثير[1] في النّهاية: وفي حديث جهنّم: فتعلوه نار، الأنيار... فإن صحّت الرِّواية فيحمل أن يكون معناه: نار النّيران، فجُمع النّار على أنيار، وأصلها (أنوار) لأنّها من الواو، كما جاء في ريح وعيد: أرياح وأعياد، وهما من الواو، والله أعلم.

ولعلّ (ناراً) لم تُجْمَع في الحديث على (أنوار) خشية الالتباس بجمع (نور) بضمّ النون.

5- في شرح الشّافية للرّضيّ:

وحكى بعض الكوفيّين أنّ من العرب من لا يردّها (أي الياء) في الجمع إلى الواو، قال:

حِمّى لا يُحَلُّ الدَّهْـرَ إلّا بإذننـا ولا نسأل الأقوامَ عقد الميـاثق

يريد المواثق ...

وهذه المسألة لها شَبَهٌ بالمسائل السّابقة من حيث لزوم المبدل في الجمع، وكلّ المسائل الخمس السّابقة تُعزّز ما سيُذْكَرُ في تدريج اللّغة:

قال ابن جنّيّ في الخصائص:

(1) هو أبو السّعادات مجد الدّين بن المبارك بن محمّد الجزريّ، محدّث لغويّ أصوليّ، قيل: إنّ كتبه كلّها أملاها على طلبته في زمن مرضه، من تصانيفه: «النّهاية» في«غريب الحديث» و«جامع الأصول في أحاديث الرّسول» و«الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشّاف». وهو أخو ابن الأثير المؤرّخ صاحب«الكامل» في التّاريخ، وأخو ابن الأثير الكاتب، توفّي سنة 606هـ

«باب» في تدريج اللّغة: وذلك أن يُشْبِه شيء شيئاً، فيمضي حكمه على حكم الأوّل، ثمّ يرقى منه إلى غيره، أ هـ[1].

ثم قال:

ومن التّدريج في اللّغة قولهم: دِيمَة ودِيمَ، واستمرار القلب في العين للكسرة قبلها، ثمّ تجاوزوا ذلك لمّا كَثُر وشاع إلى أن قالوا: ديّمت السماء ودوّمت، فأمّا دَوَّمَت فعلى القياس، وأمّا دَيَّمَت فلاستمرار القلب في ديمة ودِيمَ، وأنشد أبو زيد[2]:

هو الجواد ابن الجواد ابن سَبَل[3] إن دَيَّموا جادَ وإنْ جادوا وَبَل

ورواه أيضاً: دوّموا[4]... ثمّ قال: وجماع هذا الباب غلبة الياء على الواو لخفّتها، فهم لا يزالون تشَبُّثاً بها وبحثاً عنها، واستثارةً لها، وتقرُّباً ما استطاعوا منها[5].

ولمّا كانت «قيمة وقيم» تشبهان «ديمة وديم» في استمرار القلب في العين للكسرة قبلها وفيما ترتّب على ذلك، صحّ أن نقول: قَيَّمَ السّلعة أو الوظيفة وقوّمها، قياساً على ما قالوا في: ديّمت السّماء ودوّمت، لأنّ سُلّم التدرّج فيهما واحد»[6].

---

(1)«الخصائص» لابن جنّي، ج1 ص 347-دار الهدى للطباعة والنشر.

(2) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريّ، إمام في اللّغة والأدب، بصريّ، ثقة، قال ابن الأنباريّ: كان سيبويه إذا قال (سمعت الثقة) عَنَى أبا زيد، من كتبه: «النوادر»، و«الهمز» و«المطرّ» و«لغات القرآن» و«خلق الإنسان» و«غريب الأسماء»، توفي سنة 215هـ

(3) سبل: اسم فرس نجيبة في العرب.

(4)«الخصائص»ج 1 ص 355.

(5) المصدر السّابق ص 356.

(6)«مجلّة مجمع اللّغة العربيّة»، المجلد 34، ص 352، 353، 354.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على قرار لجنة الأصول [1] المذكور آنفاً، وعليه يجوز لنا أن نقول: تقييم الأعمال، وتقييم المشروع، وتقييم مستوى الطّلبة، وتقييم البضاعة، وأن نقول في معنى التّعديل وإزالة الاعوجاج: تقويم القضيب، وتقويم الانحراف، وتقويم الأحداث...

ومن أراد أن يتقيّد بالواو في المعنيين فيقول: «تقويم» فله ذلك، وهو الأصل الّذي لا خلاف فيه.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والثلاّثين المعقودة من 29 من شوّال الموافق 29 يناير، حتّى 9 من ذي القعدة سنة 1387هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(29)

تصحيح «تكاتفوا» بمعنى «تعاونوا»

خطّأ الأستاذ عبدالقادر المغربيّ عضو المجمع العلميّ العربيّ بدمشق وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ما شاع من التّعبير: «تكاتف القوم» و«علينا بالتّكاتف» و«المخلصون يتكاتفون من أجل نصرة الحقّ»، والصّواب عنده أن يقال: «تعاضد القوم أو تساعدوا»، و«علينا بالتّعاضُد» و«المخلصون يتعاضدون من أجل نصرة الحقّ».

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ الفعل «تكاتف» لم يرد في معجمات اللّغة[1]

لكنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «تكاتفوا» بمعنى «تعاونوا»، وجاء في قرار لجنة الأصول التّابعة للمجمع ما يأتي:

«نظر المجمع في استعمال «تكاتفوا» بمعنى «تعاونوا»، ولم ترد هذه الكلمة في كتب اللّغة، وكل ما جاء في (لسان العرب) ممّا يمكن أن يُنتَفَع به هو:

(الْكَتْف: شَدُّك اليدين من الخَلْف، وكَتَفَ الرّجلَ يَكْتِفُه كَتْفاً وكتَّفه: شدَّ يَدَيْه من خَلْفِه بالكِتاف، والكِتاف: ما شُدَّ به .... وجاء به في كِتاف: أي في وثاق).

ولكن اللّجنة رأت قبولها (أي تكاتفوا) استناداً إلى شيوعها في استعمال الكُتّاب المُحْدَثين، ولأنّ أقيسة اللّغة لا تأباها، كما اشتقّوا من العَضُد: (تعاضدوا)، ومن السّنَد: (تسانَدوا).

ففي القاموس في مادة (عضد): العَضُد بالفتح والضّمّ والكسر، وكَكَتِف

(1)«عثرات الأقلام» للأستاذ عبد القادر المغربيّ، مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ج 4-4 من شعبان 1340هـ/4 من أبريل 1922م.

ونَدُس وعُنُق (أي الْعَضِد والْعَضُد والْعُضُد): ما بين المرفق والكتف .... وتعاضدوا: تعاونوا..

وفي اللّسان: عاضده: أعانه، وعاضَدَني فلان على فلان: أي أعانني عليه، والمُعاضَدَة: المعاونة.

وفي المعيار: وتعاضدوا، على (تفاعلوا): تعاونوا...

وفي القاموس في مادة (سند): وتساند: استند، وساند فلانا: عاضده وكاتفه...

وفي التّاج: يقال: ساندتُه إلى الشّيء فهو يتساند إليه، أي أسندته إليه. وفي حديث أبي هريرة: خرج تُمامَةُ بن أثال وفلان متسانِدَيْن (أي متعاونين) كأنّ كلّ واحد منها يسند على الآخر ويستعين به.

وفي الأساس: ومن المجاز: أقبل عليه الذّئبان مُتسانِدَيْن، وغزا فلان وفلان مُتسانِدَيْن».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بإجازة «تكاتفوا» بمعنى «تعاونوا»[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتّى 22 من رجب 1367هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(30)

تصحيح جواز جمع «فَعْلَة» على «فَعْلات»

يمنع جمهرة النّحاة أن يُجمع الاسم المؤنّث الّذي على وزن «فَعْلَة»، وهو مفتوح الفاء سالم العين ساكنها، على «فَعْلات» بسكون العين، والصّواب: «فَعَلات» – بفتح العين– نحو: رَكْعَة ورَكَعات، وسَجْدَة، وسجَدَات، ودَمْعَة ودَمَعات، وشَمْعَة وشَمَعات، وصَخْرَة وصَخَرات، ونَخْلَة ونَخَلات، فإذا كان الاسم على وزن «فَعْلَة» ساكن العين، وكانت عينُه واواً أو ياءً، بَقِيَت عينُه الواوُ أو الياءُ ساكنةٌ عند جمعه جمع مؤنّث سالماً ولا تُفْتح، نحو: رَوْضَة ورَوْضات، وجَوْلَة وجَوْلات، ونَوْبَة ونَوْبات، وصَوْلَة وصَوْلات، وبَيْعَة وبَيْعات، وضَيْعَة وضَيْعات، وخَيْبَة وخَيْبات، وهَيْبَة وهَيْبات، وبَيضَة وبَيْضات، أمّا قول الشّاعر:

وحُمِّلْتُ زفْرات الضّحى فأَطَقْتُها ... وما لي بزَفْرَات الْعَشِيّ يدان

فضرورة ألجأت إليها المحافظة على وزن البيت – وهو من الطّويل –، حيث سكّن الشّاعر الفاء في «زفْرات»، والقاعدة أن تكون الفاء مفتوحة «زَفَرات»، ولو فتح الفاء على القاعدة لاختلّ وزن البيت.

وقبيلة «هُذَيْل» تجمع الاسم على وَزن «فَعْلَة» على «فعَلات» بفتح العين مطلقاً، سواء أكانت عينه صحيحة أم معتلة، فيقولون في رَوْضَة «رَوَضات»، وفي جمع بَيْضة «بَيَضات»، و«جَوْزة وجَوَزات»[1].

هذا إذا كان «فَعْلَة» اسماً، أمّا إذا كان صفة فتبقى عينه ساكنة عند جمعه بالألف والتّاء، نحو: ضَخْمة وضَخْمات، وسَهْلَة وسَهْلات، وشَهْمَة وشَهْمات، وسَمْحَة وسَمْحات.

---

(1)«النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج4 ص 460-دار المعارف بمصر-.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز أن يُجمع الاسم على وزن «فَعْلَة» – مفتوح الفاء ساكن العين سالمها – على «فَعْلات» بسكون العين، وجاء في قراراه:

«من المنتمي إلى بعض اللّغات جمع «فَعْلة» على فَعْلات» بإسكان الثّاني، نحو: ظَبْيَة وظَبْيات وأَهْلَة وأهْلات، ممّا هو صحيح الثّاني ساكنه، لاعتلال الثّاني في ظَبْية، ولشبه الصّفة من أهْلَة، كما نصّ على ذلك ابن مالك في التّسهيل، وأنّ من الضّرورة أو الشّذوذ تعميم قاعدة إسكان العين في الجمع، كما نصّ على ذلك ابن مالك في الألفيّة [1].

وعلى هذا يجوز جمع الاسم الثّلاثيّ المؤنّث الساكن العين الصّحيحها على «فَعْلات» – بفتح العين أو تسكينها – تعويلاً على ما ذكره ابن مالك في الألفيّة، وما ذكره ابن مكيّ في «تثقيف اللّسان» [2]، وعلى ما ورد من الشّواهد، غير أنّ الفتح أشهر» [3].

---

(1) وهو قوله:

ونادرٌ أوْ ذو اضَطِرارٍ غَيْرُ ما قـدّمْتُه أوْ لأنـاسٍ انْتَمَى

(2) جاء في «تثقيف اللسان»: «كذلك قولهم: ثَمْرات وقَمْحات وطَعْنات وشبه ذلك مما هو جمع«فَعْلَة» جائز إسكان عينه في الجمع المسلّم، إلاّ أنّ الفتح أعْرَف»، ص 235-المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(31)

تصحيح كلمة «معلول»

تُستعمل كلمة «معلول» بمعنى ذي علّة ومرض، فيقال مثلاً: «هذا الطّفل معلول»، و«لا يستطيع فلان العمل مادام معلولاً» كما تستعمل الكلمة مصطلحاً عند أهل الحديث، ويعنون بها نوعاً من أنواع الحديث الضّعيف.

وقد خطّأ بعضهم كلمة «معلول»، لأنّ اسم المفعول على هذا الوزن لا يكون إلاّ من الفعل الثّلاثيّ، والفعل الثّلاثيّ «عَلَّ» مذكور في المعجمات، ولكنّه ليس بمعنى أصابته العلّة، وإنّما ورد بمعنى آخر، والصّواب أن يقال: «مُعلّ» -بتشديد اللاّم- لأنّه من «أعلّ» الرّباعيّ.

قال الحريريّ في درّة الغوّاص:

«ويقولون للعيل: هو معلول، فيخطئون فيه، لأنّ المعلول الّذي سُقِيَ الْعَلَل وهو الشُّرْب الثّاني، والفعل منه: «عَلَلْتُه»، فأمّا المفعول من العلّة فهو «مُعَلّ»، وقد أعَلّه الله...»[1] .

وقال ابن مكّي في تثقيف اللّسان:

«ويقولون رجل معلول، وكلام معلول، والصّواب: مُعَلّ»[2] .

والحريريّ وابن مكّيّ خطّأ «معلولا» لأنّهما نظرا إلى معنى واحد من معاني «عَلَّ» وهو: «شَرِبَ شُرْباً ثانياً أو تِباعاً»، ولم ينظرا إلى المعنى الآخر الّذي ذكرته المعجمات، وهو «عَلَّ» بمعنى: مَرِض.

جاء في المعجم الوسيط:

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ» للحريريّ، ص224.

(2) «تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان» لابن مكيّ الصّقليّ، ص170.

«علَّ يعِلَ عَلاًّ وعَلَلاً: شرِب ثانية أو تِباعاً، وعلَّ فلان علاًّ: مرض، فهو عليل، والجمع أعِلاّء... وعلّ الله فلاناً: أمرضه، وعُلَّ الإنسان عِلّة: مرض، فهو معلول... وأعلّ الشيء: جعله ذا عِلَة»[1].

وفي المصباح المنير:

«عُلَّ الإنسان بالبناء للمفعول: مرض، ومنهم من يبْنيه للفاعل من باب «ضرب» (أي عَلَّ يَعِلَّ)، فيكون المتعدّي من باب «قتل»، فهو «عليل»، و(العلة): المرض الشاغل، والجمع (عِلَل)، مثل: سِدْرَة وسِدَر، و(أعلّه) الله فهو (معلول)، قيل من النوادر التي جاءت على غير قياس، وليس كذلك فإنه من تداخل اللغتين، والأصل (أعلَّه) الله (فَعْلّ) فهو (معلول)، أو من (عَلَّه) فيكون على القياس، وجاء (مُعَلَّ) على القياس، لكنه قليل الاستعمال»[2].

وفي أقرب الموارد:

«عُلّ الإنسان (مجهولاً) عِلَّة: مرض، فهو (معلول)، ومنهم من يبنيه للفاعل من باب «ضرب»، فيكون المتعدّي من باب – نَصَر–»[3].

وقال ابن هشام في شرح قصيدة «بانت سعاد»:

«زعم الحريريّ أنّ المعلول لا يُستعمل إلاّ بهذا المعنى (أي بمعنى: شرب الماء الشّرب الثّاني)، وأنّ إطلاق النّاس له على الّذي أصابته العلّة وَهْم، وإنّما يقال لذلك: (مْعَّلٌّ)، من (أعلّه الله)، وكذا قال ابن مكّيّ وغيره، ولحّنوا المحَدَّثين في قولهم: حديث معلول، وقالوا: الصّواب (مُعَلَ) أو مُعَلَّل، والصّواب أنّه يجوز أن

---

(1)«المعجم الوسيط» ج 2 ص 629.

(2)«المصباح المنير» للفّيوميّ، ص 426.

(3)«أقرب الموارد في فصح العربية والشّوارد» للشرتوني، ج2، 823.

يقال: عَلَّه فهو معلول، من العِلّة، إلاّ أنّه قليل، وممّن نقل ذلك الجوهريّ في صحاحه، وابن القوطيّة[1] في أفْعاله، وقُطْرُب [2] في كتاب «فعلتُ وأفعلت»[3].

وإذا كان ابن هشام جعل «معلولاً» قليلاً وصحّحه ولم يخطّئه، فإنّ الفيوميّ في «المصباح المنير» جعل «مُعَلًّا» قليلاً، وجعل «معلولا» هو الكثير الاستعمال، وعليه يمكننا أن نختار في الاستعمال معلولاً لخفّتها وشيوعها ونترك «مُعَلًّا» لثقلها.

---

(1) هو محمّد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم الأندلسيّ، أبوبكر ابن القوطيّة، عالم باللّغة والأدب والتّاريخ، من إشبيلية، من كتبه: «الأفعال الثّلاثيّة والرّباعيّة» و«المقصور والممدود»، و«تاريخ فتح الأندلس»، و«شرح رسالة أدب الكاتب» وله شعر جيّد، توفّي سنة 367هـ.

(2) هو أبو محمّد علي بن المستنير بن أحمد، نشأ بالبصرة، نحويّ، تتلمذ على سيبويه، وهو الّذي أطلق عليه لقب«قُطرْب»، ومعنى«قطرب» دَوَيْبَة لاتزال تدِبّ وتسعى ولا تستريح، وذلك أنّ أبا محمد كان يسبق كلّ الطلاّب إلى دروس سيبويه ويأتي مبكّراً، فقال له أستاذه سيبويه: «ما أنت إلاّ قطرب ليل»، من كتبه: «العلل«في النّحو، و«الأضداد»، و«المثلّثات»، و«الاشتقاق» و«المجاز في القرآن»، و«فعلت وأفعلت»، وكان معتزلياً نظامياً، وكان له شعر قليل، توفي سنة 206هـ.

(3)«خير الكرم في التّقصيّ عن أغلاط العوام» لعليّ بن بالي القسطنطينيّ، هامش ص 52-مؤسسة الرسالة.

(32)

تصحيح جمع «حاجة» على «حوائج»

يخطّئ فريق من اللّغويّين أن يُجمَع لفظ «حاجة» على «حوائج»، وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ زنة «فواعل» جمع «فاعِلة» كعاتكة وعواتك ونائبة ونوائب وجائحة وجوائح، ولم يسمع من العرب «حائجة» بمعنى «حاجة» حتّى يجوز جمعها على «حوائج».

ويقولون: إنّ الصّواب أن يُجمع لفظ «حاجة» على «حاجات» جمع قلّة، وعلى «حاج» جمع كثرة، كهامة وهام، وغابة وغاب، وساعة وساع، قال الشّاعِر:

وكنّا كالحريق أصاب غابا   فيخبو ساعةً ويَشبّ ساعا

وفي «المزهر» للسّيوطيّ ناقلاً عن المبرّد[1] في «الكامل»:

«جمع حاجة: حاج، وتقديره: فَعَلة وفَعَل، كما تقول: هامة وهام، وساعة وساع، فأمّا قولهم في جمع «حاجة»: حوائج ، فليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولّدين، ولا قياس له»[2].

وفي «درّة الغوّاص» للحريريّ:

«ويقولون في جمع (حاجة): حوائج، فيوهمون فيه كما وَهِم بعض المحدّثين في قوله:

---

(1) هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العبّاس المبرّد – الأكثرون على فتح الرّاء المشدّدة، وبعضهم يكسرها –، إمام من أئمّة اللّغة والأدب والأخبار، ولد بالبصرة، من كتبه: «الكامل» وهو أشهرها، و«المذكر والمؤنّث»، و«المقتضب»، و«شرح لامية العرب»، و«إعراب القرآن»، و«طبقات النحويين البصريين»، توفي سنة 286هـ.

(2) «المزهر» للسّيوطيّ، ج1 ص 307- دار إحياء الكتب العربيّة-.

إذا ما دخلتُ الدّار يوماً ورُفّعَتْ ستورُك لي فانظر بما أنا خارجُ

فسِيّان بيتُ العنكبوت وجَوْسَقٌ[1] رفيع إذا لم تُقض فيه الحوائجُ

والصّواب أن يُجمع في أقلّ العدد على «حاجات»، وأن يُجمع في أكثر العدد على «حاج» مثل هامة وهام، وعليه قول الرّاعي:

ومُرسِلٌ ورسولٌ غيرُ مُتَّهَم وحاجةٌ غيرُ مُزْجاة من الحاج

وقال الآخر:

وقالوا كيف أنت فقلتُ: خيرٌ تُقَضَّى حاجةٌ وتفوت حاجُ

إذا ازدحمت همومُ الصّدر قلنا عسى يوماً يكون لها انفراجُ

نديمي هِرّتي وسرورُ قلبي دفاترُ لي ومعشوقي السّراجُ[2]

لكنّ فريقاً من اللّغويين الآخرين صحّحُوا جمع «حاجة» على «حوائج»، من هؤلاء «ابن منظور» الذي قال في اللسان: «وجمع الحاجة: حاج وحاجات، وحوائج على غير قياس، كأنّهم جمعوا «حائجة»، وكان الأصمعيّ ينكره ويقول: إنّه مولّد، قال الجوهريّ: إنّما أنكره لخروجه عن القياس، وإلّا فهو كثير في كلام العرب، ويُنشد:

نهارُ المرء أمْثلُ حين تُقْضَى حوائجُه من الليّل الطّويل

قال ابن بريّ[3]: إنّما أنكره الأصمعيّ لخروجه عن قياس جمع «حاجة»، والنحويون يزعمون أنّه جمع لواحد لم يُنطَق به وهو «حائجة»، قال: وذكر بعضهم أنه سُمِع «حائجة» لغة في «الحاجة»، وأمّا قوله: إنّه مولّد فإنه خطأ منه، لأنّه قد

(1) الجَوْسَق: القصر.

(2) «درة الغوّاص» للحريريّ، ص70.

(3) هو أبو محمّد عبدالله بن برّيّ بن عبدالجبّار، المقدسيّ الأصل، وُلد ونشأ بالبصرة، من علماء اللّغة والأدب، من كتبه: «شرح شواهد الإيضاح»، و«حواش على درّة الغوّاص للحريريّ» و«غلط الضّعفاء من الفقهاء»، توفّي سنة 582هـ.

جاء ذلك في حديث سيدنا رسول الله ﷺ، وفي أشعار العرب الفصحاء، فمما جاء في الحديث ما رُوِيَ عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: إنّ لله عباداً خلقهم لحوائج النّاس، يفزع النّاس إليهم في حوائجهم، أولئك الآمنون يوم القيامة[1].

ومن الحديث أيضاً أنّ رسول الله ﷺ قال: اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه[2]، وقال ﷺ: استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان[3].

وممّا جاء في أشعار الفصحاء قول أبي سلمة المحاربيّ:

تَمَنْتُ حوائجي ووَذَأْتُ بِشــراً ... فبئس معرّس الرّكب السَّغاب

... وذكر الشمّاخ[4]:

تَقَطَّــعُ بيننــا الحاجــاتُ إلّا ... حوائجَ يُعْتَسَفْنَ مـن الجـريء

وقال الفرزدق [5]:

ولي ببلاد السّند عنـد أميرهـا ... حوائجُ جمّاتُ وعندي ثوابُهمـا

وأنشد ابن الأعرابيّ[6]:

---

(1) رواه الطبراني في الكبير.

(2) رأيته بصيغة: «اطلبوا الخير عند حسان الوجوه» وهو في البخاريّ والترّمذيّ.

(3) عن أنس ، وتمامه«فإنَّ كلّ ذي نعمة محسود» رواه الطّبرانيّ في الكبير وابن نعيم في الحلية والبيهقيّ في شعب الإيمان.

(4) هو الشّمّاخ بن ضرار بن حرملة بن سنان الذبياني، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم وشهد القادسية، وهو من طبقة لبيد والنابغة، وكان يُرْجِز على البديهمة، وفي أسلوبه صعوبة، توفي في غزوة موقان سنة 22هـ، وله ديوان.

(5) هو أبو فراس همام بن غالب الفرزدق، أحد فحول الشعراء الإسلاميين، نشأ في البصرة بين فصحاء آبائه فلم يلحن ولم تخالط عُجْمَة، كان مقذعاً في هجوه، وكان على خصومة ومنافسة شديدة مع جرير، توفّي سنة 110هـ

(6) هو محمّد بن زياد أبو عبدالله بن الأعرابيّ ، رواية وعالم باللّغة ، من تصانيفه: «أسماء الخيل وفرسانها» و«معاني الشّعر»، و«تفسير الأمثال»، توفّي سنة 231هـ

مَنْ عفّ خَفَّ على الوجوه لقاؤه　　　وأخو الحوائج وَجْهُه مبذول

وأنشد أيضاً:

فإن أُصْبِحُ تُخالِجْني همومٌ　　　ونفْسٌ في حوائجها انتشارُ

وذكر ابن السّكّيت في كتابه «الألفاظ»:

«يقال في جمع «حاجة»: حاجات، وحاج، وحِوَج، وحوائج...

وقال سيبويه في كتابه، فيما جاء فيه «تَفَعَّل» و«استفعل» بمعنى، يقال: تَنَجَّزَ فلان حوائجه، واسْتَنْجَز حوائجه»[1] .

ونضيف إلى الشّواهد التي أوردها ابن منظور على صحّة «حوائج» جمع «حاجة»، ما جاء في صحيح البخاريّ في باب «النّكاح».

«باب خروج النّساء لحوائجهنّ»، وذكر فيه قول ﷺ: «قد أَذِن الله لكنّ أن تَخْرُجْن لحوائجكنّ» [2].

وجاء في صحيح البخاريّ أيضاً في «باب الأشربة»:

«... سمعت النّزال بن سَبْرَة يحدّث عن عليّ رضي الله عنه أنّه صلّى الظّهر ثمّ قَعَد في حوائج النّاس في رَحَبَة الكوفة...»[3].

وقال أعشى قيس:

النّاسُ حول فنائه　　　أهلُ الحوائج والمسائل

ممّا تقدّم من الشّواهد يتبيّن أنّ جمع «حاجة» على «حوائج» صحيح، وأنّه – وإن كان على غير قياس– يعزّزه كلام الفصحاء.

ويرى بعضهم أنّ حوائج «جمع قياسيّ لحوجاء، والحُوجاء بمعنى الحاجة:

(1)«لسان العرب» لابن منظور– باختصار–، المجلّد الأوّل، ص 748–دار لسان العرب–.

(2)«متن البخاريّ بحاشية السّنديّ» ، ج 3 ص 266–دار إحياء الكتب العربيّة–.

(3) المصدر السّابق ص 324.

جُمِعت حوجاء على «حواجي» كصحراء و«صحاري»، ثمّ قُدّمت الياء على الجيم وقُلِبتْ همزة، فصارت «حوائج»، وممّا يدل على أنّ «حوْجاء» جمع «حاجة» قول قيس بن رفاعة:

من كان في نفسه حَوْجاءُ يطلُبها عندي فإنّ له رهْناً بإصحار[1]

(1) «أزاهير الفصحي في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السّعود، ص 54-دار المعارف بمصر-.

(33)

تصحيح: «حضر ما يقرب من ثلاثين مدرّساً»

يخطّئ بعضهم أن يقال مثلاً: «حضر الاجتماع ما يقرب من ثلاثين مدرّساً»، و«اشترك في السّباق ما يقرب من خمسين رياضيّاً»، والصّواب: «حضر الاجتماع من يقرب من ثلاثين مدرّساً»، و«اشترك في السّباق من يقرب من خمسين رياضيّاً».

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ «ما» الموصولة تُستعمل لغير العاقل، وإذا أردنا العاقل استعملْنا «مَن» الموصولة، لذلك يصحّ أن تقول: «قرأت في هذا الشّهر ما يقرب من عشرين كتاباً» و«أنفقت ما يزيد على مئة دينار».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «حضر ما يقرب من ثلاثين مدرّساً»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة للمجمع ما يأتي:

«يشيع هذا الأسلوب (أي أسلوب مثل قولهم: حضر ما يقرب من عشرين، وتخلّف ما يزيد على أربعين) في كتابات المعاصرين، وهو ما يُعترَض عليه بأنّ «ما» في الجملتين اللّتين تتصدّران هذا البحث هي للعاقل، على حين أنّ الشّائع في استعمال (ما) أن تكون لغير العاقل.

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى قبول الأسلوب بالأدلّة الآتية:

الأوّل: أنّ النّحاة يجيزون استعمال (ما) للعاقل على سبيل النّدرة[1].

الثاني: (وهو أفضل من الأوّل في رأي اللّجنة) أنّ (ما) في التّعبير نكرة موصوفة، معناها هنا: عدد، ويكون المعنى حينئذ: حضر عدد يقرب من كذا أو

(1) من ذلك حالة إبهام الأمر، كما في قوله تعالى على لسان أم مريم: (إنّي نذرت لك ما في بطني محرّراً فتقبّل مني) : آل عمران :35، ومن ذلك حالة تغليب غير العاقل لكثرته على العاقل، كما في قوله تعالى: (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض) سورة الجمعة: 1.

يزيد عليه، ومثله ما جاء في القرآن الكريم: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [1] ، إذ يرى جمهور المفسّرين أنّ (ما) في الآية نكرة موصوفة، أي مكّنّاهم تمكيناً لم نمكّنه لكم.

الثّالث: أن تكون (ما) الموصولة صفة لغير العاقل، والتّقدير: حضر العدد الّذي يقرب من كذا أو يزيد على كذا، ولهذا ترى اللّجنة إجازة هذا الأسلوب في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار [2]

(1) سورة الأنعام :6.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتّى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8من مارس 1976م.

(34)

تصحيح: «تعثّر المتسابق وبالكاد وصل إلى خطّ النّهاية»

يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» قولهم: «وبالكاد يتحرّك» ويذكر أنّ الصّواب: «لا يكاد يتحرّك» [1].

ويخطّئ قولهم (بالكاد) أيضاً مؤلّفا كتاب «الأخطاء السّائرة»[2].

والسبب في هذه التّخطئة أنّ العرب لا تعرف هذا التّعبير ولم يُؤْثَر عنها، وهو أقرب إلى العامّيّة.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «وبالكاد...»، ونصّ قراره: «نظر المجلس في قولهم: (جرى وراءه وبالكاد أدركه). ووافق على أنّه مادام في اللّغة كلمة (كؤود)، وهي (فَعُول) من الثّلاثيّ، فلا بدّ أن يكون هناك الفعل الثّلاثيّ وهو (كأَدَ) بمعنى شَقَّ وصَعُب، وهذا يستلزم وجود المصدر وهو (الكّأْد)، وإذا يصحّ هذا الأسلوب، على أنّ الألف مُسَهَّلة من الهمزة»[3].

(1) الكتابة الصّحيحة«لزهدي جار الله، ص 259- مطبعة دار الكتب، بيروت-.

(2)«الأخطاء السائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللّطيف الأرناؤوط، ص 67- مطابع ابن زيدون ، دمشق.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366هـ، الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتى 22 من رجب 1367هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(35)

تصحيح: «مُرْفقات»

يشيع في المكاتبات الإداريّة والطّلبات والعقود ونحوها كلمة» مرفوق» أو «مُرْفَق»، فيقولون مثلاً: «طلبي هذا مرفوق به الشّهادات والوثائق اللّازمة»، أو «طلبي هذا مُرْفق به ...»، و«تجدون مرفوقاً بهذه الرّسالة كذا وكذا»، أو «تجدون مرفقاً بهذه الرسالة...»، و«المرفقات بالمذكّرة كذا وكذا...»، و«أُرْفِقُ لكم نصّ اللّائحة الجديدة» و«المرفقات بالعقد كذا وكذا»...

ويخطّئ نُقّادٌ كلمة «مَرْفوق» أو «مُرْفَق» أو «أُرْفِق» أو«مُرْفقات» في مثل التّعبيرات المذكورة، ويقولون إنّ الصّواب أن يقال مثلاً: «طلبي هذا ملحق به الشّهادات والوثائق اللّازمة»، و«تجدون مصحوباً بهذه الرّسالة...» أو «تجدون مُلْحَقاً بهذه الرّسالة...»، و«المُلْحَقات بالعَقْد كذا وكذا»، و«أُلْحِقُ لكم نصّ اللاّئحة الجديدة»...

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ الفعل الثّلاثيّ: «رَفَق به يَرْفُق» من باب «نَصَر»، معناه: لانّ له جانِبُه ولَطَف به، ورَفَقَ في السَّيْر: اقتصدَ واعْتدل، و«رَفُق يرفُق» – بضمّ الفاء في الماضي والمضارع – من باب «شَرُفَ» معناه: صار رفيقاً...

أمّا الرّباعيّ «أَرْفَق» فمعناه: نفعه، أو رَفَق به.

فكلٌّ من الثّلاثيّ والرّباعيَّ لا يؤدّي المراد من مثل قولهم: «طلبي هذا مرفوق به أو مرفق به كذا»، وقولهم: «تَجدون مرفوقاً أو مُرْفَقاً بهذه الرّسالة...».

قال الشّيخ إبراهيم اليازجيّ:

«يقولون: أرفقه بكذا، وجاء مرفوقاً بفلان، وأرسلت الكتاب برفق فلان أي برُفقته، وكلّ ذلك بعيد عن استعمال العرب، لأنّ فعل الرّفقة لا يتجاوز

المفاعلة وما في معناها، يقال: رافقته وترافقنا وارتفقنا، ولا يقال: أرفقت فلاناً بفلان، ولا رفقتُه به ... فإن أريد مطلق الصّحبة قيل: أصحبتُه الشّيء، واسْتَصْحَبْتُه كتابي» [1]

وفي «الكتابة الصّحيحة»:

قولهم: «مُرْفَقات بالكتاب» خطأ، والصّواب «مُلْحَقات بالكتاب...»[2].

وفي «الأخطاء السّائرة»:

«لا تقل: مرفوق ومرفَق به، وقل: مُلْحَق به، وطلبي هذا مُلْحَق بالكتاب، ولا تقل: جاءه مرفوقاً بكتاب وصاية، وقل: جاءه مصحوباً بكتاب توصية»[3].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «مرفوق» أو «مُرْفَق» أو «مُرْفَقات» في مثل قولهم: «تجدون مرفوقاً أو مرفقاً كذا وكذا..»، و«المرفقات بالمذكّرة كذا وكذا»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«شاع في هذه الأيّام قول بعض الكتّاب: (ومع كتابي هذا كلّ المرْفَقات..» و«ترون أنّ المذكّرات مرفقة بكتابي هذا، أو مع كتابي هذا».

والملاحظ على هذين الاستعمالَيْن أنّ اللّفظ «مُرْفَقاً» مشترك بينهما، وهو في صورة اسم المفعول من (أرفق)، غير أنّه بالبحث في المعاجم لم نجد ذكراً لـ«أرْفق» بهذا المعنى، على حين وجدنا أنّ في قوله تعالى: «وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً»[4]، وصفاً للرّفاقة بمعنى المصاحبة.

---

(1)«لغة الجرائد» للشّيخ إبراهيم اليازجيّ، ص 9-مطبعة التقدّم بمصر-.

(2)«الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 117-مكتبة لبنان-بيروت-.

(3) «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللطّيف الأرناؤوط، ص 76- مطابع ابن زيدون بدمشق-.

(4) سورة النساء: 69.

وفي المعاجم القديمة: (رَفَاقَة) بمعنى (مُصاحَبَة)، وفيها أيضاً: (رافَقَه) بمعنى (صاحَبَه)، و(ترافقا) بمعنى (تصاحبا).

وهذه النّصوص تجعلنا نفترض فعلاً من هذه المادّة على وزن (أَفَعل) وهو: (أَرْفَق) بمعنى (صاحَب)، وعلى أساس هذا الفرض، يمكن إعمال قرار المجمع القائل بقياسيّة تعديّة الفعل الثّلاثيّ اللّازم بالهمزة، فنقول حينئذ: (أرْفقه) بمعنى (جَعَلَه رفيقاً) أي (مُصاحِباً).. ومن (أَرْفَق) نشتقّ (المُرْفَق) و(الإرفاق) و(المرفقات).

لهذا كلّه ترى اللّجنة جواز التّعبيرات المتقدّمة في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون فيه».

وبعد مناقشة هذا التّقرير أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قرار لجنة الألفاظ والأساليب بإجازة المُرْفَق والمُرْفَقات، في المعنى المراد بذلك حديثاً، بعد تعديل التّعليل الوارد فيه باستبدال جملة: «تسمح لنا بإجازة تكملة هذه المادّة بوزن أفْعَلَ»، بجملة «تجعلنا نفترض فعلاً من هذه المادّة على وزن أفعل»[1] .

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والأربعين المعقودة في 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(36)

تصحيح «المركَّز» و«التَّركيز»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «شراب الرُّمَان المُرَكَّز» أي المكثَّف، و«هذا دواءٌ مُرَكَّز» أي قويّ يجمع خصائص متعدّدة، كما يأتي كلمة «رَكّزَ» بالتّضعيف، والمصدر «التَّرْكيز» في مثل قولهم: «رَكَّزَ المحاضر على الأسباب الّتي تختفي وراء المشكلة»، أي اهتمّ بها اهتماماً كثيراً وألحّ عليها، و«رَكّزَ المدير على ضرورة احترام مواعيد العمل»، أي أكّدها، و«أنا مرهَق لا أستطيع التّركيز»، أي لا أستطيع المتابعة وفهم ما يجري كما ينبغي.

ويُؤخذ على الفعل «رَكَّز» بالتّضعيف أنّه لم يرد في اللّغة إلّا مُخَفَّفاً: «رَكَز»، ومتعدّياً بنفسه لا بحرف الجرّ «على»، وبمعنى مختلِف عن المعنى المراد من المضعّف «ركَّز» المستعمل حديثاً، يقال: (رَكَزَ الرُّمح) أي أثبته في الأرض (فَارْتَكَزَ)، و(المَرْكِز) وزان المسجد: موضع الثّبوت، وأرْكز الرّجلُ إركازاً: وجد رِكازاً، والرِّكاز: المال المدفون في الجاهليّة [1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل «رَكّزَ» بالتّضعيف، ومصدره «التَّرْكيز»، في المعاني الّتي تُسْتَعمل فيه حديثاً، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«ممّا يجري في الاستعمال المُحْدَث قولهم: (شراب مُرَكّز)، بمعنى أنّه مُكثَّف غليظ القوام وافر الحظّ من العنصر الأصليّ فيه، وكذلك يجري في الاستعمال قولهم: (رَكَّز على كذا) بمعنى: قوّاه وأكّده.

ولكن الّذي في اللّغة هو: (رَكَز الرُّمْح أو الوَتَد رَكْزاً) أي دقّه في الأرض

---

(1)«المصباح المنير» للفيوميّ ص 237- المكتبة العلميّة، بيروت-.

تثبيتاً له.

وترى اللّجنة أنّ التّثبيت يسوغ فيه مجازاً التّغليظ أو التّرديد أو التّجميع، وكذلك تعديةُ الفعل «ركّز» بالتّضعيف، وجَعْلُ مصدره «التّركيز»، مما لا تأباه أقيسة العربيّة.

وأمّا التّعدية بالحرف «على»، فَتُحْمَل على أن التّثبيت أو التّجميع واقع على الشّيء، وكذلك يُحْمَل التّعبير على تضمين الحرف «على» معنى الحرف «من»، كما حدث التّضمين العكسيّ في قوله تعالى: ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] أي عليها».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) سورة طه: 71.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(37)

تصحيح «مصداقيّة»

تشيع في لغة العصر كلمة «مِصْداقيّة»، فيقال مثلاً: «ليست لرئيس الدّولة الفلانيّة مصداقية»، أي إنّه غير صادق فيما يقول، ويعارض كلامُه بعضه بعضاً، و«لدّولة كذا مصداقيّة» أي تفعل ما تقول ولا تتعارض مواقفها، و«الدّليل على مصداقيّة فلان أنّه يُوفِي بما يتعهّد به».

وكلمة «مصداقيّة» بهذه الصّيغة كلمة جديدة للأسلوب العربيّ بها عهد قديم.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجازها بصيغتها ومعناها الحديث، وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب مثل قولهم: (مصداقيّة هذه الدولة صحيحة)، و(مصداقيّة تلك غير صحيحة)، بمعنى أنّ سياستها المعلنة تطابق سياستها غير المعلَنة، وأنّها صادقة في فعلها مثل قولها، أو غير صادقة.

وفي معجمات اللّغة – مثل لسان العرب- أنّه يقال: (هذا مِصْداق ذلك) أي ما يصدّقه، فأصل الكلمة صحيح لغوياً، وأُضيفت إليه ياء المصدر الصناعيّ المشدَّدة وتاؤه.

وعلى هذا ترى اللّجنة إجازة ما يجري على الألسنة والأقلام».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة [1]

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407هـ الموافق 9 من مارس 1987م.

(38)

تصحيح: «ذهبوا سويّة» بمعنى «ذهبوا معاً»

يخطّئ الدّكتور مصطفي جواد أن يقال: «ذهبا سويّة»، و«جَاءوا سَوِيّة»، بمعنى: «ذهبا معاً، و«جاءوا معاً».

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ للسّويّة معنيَيْن، أحدهما: كونها مؤنّث السّويّ، وهو الخالي من العيب، والآخر: كونها اسم مصدر، كالبليّة والقضيّة، وهي بمعنى المساواة والاستواء والتّساوي.

قال الجوهريّ في الصّحاح: وقَسَم الشّيء بينهما بالسّويّة، يعني بالمساواة بينهما في القسمة.

وقال الزمخشريّ في أساس البلاغة: وهما على سويّة من الأمر وسواء وفيه النَّصَفَة والسّويّة.

وقال ابن فارس في مقاييس اللّغة: السّين والواو والياء أصل يدلّ على استقامة واعتدال بين شيئين، يقال: هذا لا يساوي كذا أي لا يعادله، وفلان وفلان على سويّة من هذا الأمر أي سواء.

وورد في لسان العرب: يقال: هما على سويّة من الأمر، أي على سواء أي استواء، أمّا قولنا: (ذهبا معاً)، و(ذهبوا معاً)، فمعناه: (ذهبا مُصْطَحِبَيْن) و(ذهبوا مُصْطَحِبين)[1]

وقال الأستاذ عبد القادر المغربيّ:

«وقولهم: (طالما كنّا سويّة) يعنون به : (كنّا معاً)، ولا تصحّ السّويّة بهذا المعنى، لأنّها بمعنى السّواء، يقال: قسَموا المال بينهم بالسّويّة، وهذا حُكْم لا

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 123 – مطبعة أسعد، بغداد.

سويّة فيه، وهي النَّصَف والاعتدال»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «ذهبوا سويّة» أو «ذهبوا سويّاً» بمعنى «ذهبوا معاً»، وجاء في قرار لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«يشيع في لغة العصر نحو قول القائل: (خرجُنا سَوِيّاً)، أو (خرجوا سويّاً) بمعنى (معاً) أو (مصطحبين)، وهو في ظاهره خلاف ما نصّت عليه المعجمات في معاني (السَّوِيّ) الّتي تدور حول الصّحّة واستقامة الخلق ونحو ذلك.

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ التعبير العصريّ يمكن قبوله على أساس أنّ لفظ (السّويّ) فيه (فعيل) بمعنى (المُفاعِل)، أي الْمُساوِي، أو أنّه(فعيل) بمعنى (الْمُفْتَعِل) أي المستوي، والمعنى على الدّلالة الأولى أنّهم خرجوا مُساوين، أي على سواء، فبينهم مُساواةٌ في الخروج، وعلى الدّلالة الثّانية – وهي المستوى- يكون المعنى أنّهم ساروا باستواء، فلا تقدُّم لأحدهم ولا تأخّر للآخر في زمن الخروج.

والمعيّة الّتي يدلّ عليها التّعبير العصريّ، ملحوظةٌ في لفظ السّويّ بدلالتيه لأنّ المعيّة نوع من المساواة أو الاستواء، وعلى كلتا الحالتين يكون (سويّاً) مفعولاً مطلقاً إذا اعتبرناه وصفاً للمصدر، أي خرجوا خروجاً سويّاً.

قال أحمد شوقي[2] وهو من أكبر شعراء هذا العصر:

---

(1)«عثرات الأقلام» للأستاذ عبد القادر المغربيّ، مجلّة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، ج1 المجلد 2 بتاريخ 3 من جمادى الأولى 1340هـ- يناير 1922م.

(2) هو أحمد شوقي بن علي أحمد شوقي، أكبر شعراء هذا العصر بلا منازع، ولم يظهر شاعر مثله بعد المتنبي، شعره قويّ يصدر عن طبع أصيل وذوق سليم وجزالة وحسن سبك، فهو بحقّ أمير الشعراء، قال في مختلف أغراض الشعر، وعالج الشعر التمثيليّ، وله نثر مسجوع جمعه في كتابه (أسواق الذهب)، وله قصص كأميرة الأندلس وورقة الآس، ديوانه مطبوع في أربعة أجزاء، توفّي بالقاهرة سنة 1932م.

مَشـينا أمـس نلقاهـا سَـوِيًّا ونحـن اليـوم نلقاهـا فُـرَادَى

ومما يُنسب إلى الإمام الشّافعي[1] قوله:

أُحِبّ الصّالحين ولسـتُ مـنهم لعـلي أن أَنـال بهـم شـفاعَة

وأكْـرَهُ مَـنْ تجارَتُـه المعـاصي وإنْ كنـا سـويًّا في البضـاعَةْ

لهذا ترى اللّجنة أنّ قول القائل في لغة العصر: (خرجوا سويّاً) جائز لا بأس باستعماله».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية[2] .

---

(1) هو الإمام أبو عبد الله محمّد بن إدريس القرشيّ الشافعيّ نسبة إلى جدّ جدّه، إمام عظيم، كان من أفقه الناس في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وكان عالماً بأصول الفقه والرّاجح أنه واضعه وأوّل من صنف فيه، وكان عالماً باللغة والأنساب والأخبار، وهو أحد الأئمة الأربعة المشهورين، له كتاب«الأم» في الفقه وهو سبعة مجلدات، والرسالة في أصول الفقه، ومسند الشافعي في الحديث، وله شعر جيّد، توفّي بالقاهرة سنة 204هـ

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397 هو الموافق 7 من مارس 1977م.

(39)

تصحيح «الحياد» و«التّحييد»

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية شعار «الحياد الإيجابيّ»، ويُقْصَد به تجنُب الانحياز إلى أحد المعسكرين القويّيْن في ذلك الوقت، وهما المعسكر الغربيّ، والمعسكر الشرقيّ، وعدم الدخول في حِلْف مع أيّ منهما، ابتعاداً عن الصراع المدمّر بين القوّتين.

وسُمِّيَ بالإيجابيّ لأنه حياد يعمل للسلام ويقاوم الحروب، ويدعو إلى حسن التفاهم وحلّ المنازعات بين الدول بالمفاوضات، ولا يُؤْمِن بالعنف سبيلاً إلى السّيطرة والهيمنة وفرض السياسة والرأي، فهو إذاً ليس حياداً سلبياً يكتفي بمجرد الوقوف والابتعاد عن المعسكرين.

ثم أُخِذ من «الحياد» كلمة «تحييد» فيقال مثلاً: «تحييد دولة كذا» أي جعلها محايدة، في صف دول «الحياد»، حتى لا تتضرّر بالانحياز إلى أحد المعسكرين.

ونلاحظ أن هناك قرباً بين المصطلح السياسي الحديث لكلمة «حياد»، والمعنى اللغويّ الأصليّ لها، يقال: حاد يحيد عن الشيء حَيْدَة وحُيوداً: مال عنه وعَدَل وتَنَحَّى وبَعُد، وحايده مُحَايَدَة وحِياداً: مال عنه وكفّ عن خصومته.

لذلك أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة كلمة «الحياد» فيما تُستعمل فيه حديثاً، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب ما يأتي:

«من الاستعمال المحدَث قولهم: (الحياد السياسيّ)، و(الحياد الإيجابيّ)، وكذلك قولهم: (تحييد الدولة) بمعنى إلزامها الحِياد.

والمقصود بالحياد والتّحييد المُجانَبَةُ أو التّجنيب للدولة، بحيث لا تتحيّز لسياسة معيّنة، وقد نصّت اللغة على أنّ الحياد هو المجانبة للشيء والميل عن

الشيء، وكذلك جاء «التّحييد» بمعنى جَعْل «حُيود» أو عُقَد في السَّير أو القيْد، على أنّ الفعل (حاد) يجوز فيه التّضعيف للتّعدية كما أقرّ ذلك المجمع، فيقال: حاد عن الطريق، وحيّده: صَرَفَه عنه، بمعنى: جنَّبَه إياه وأماله عنه.

ومن ثَمَّ ترى اللجنة جواز ما يجري في الاستعمالات المُحْدَثَة من هذا القبيل».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخر الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11من مارس 1985م.

(40)

تصحيح: «ها أنا قادم» و«ها نحن مستعدّون»

يخطّئ فريق من اللغّويين أن يقال مثلاً: «ها أنت مستعدّ للامتحان»، و«ها أنا أقوم بواجبي» و«ها أنتم تَدْعُون إلى الخير وتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر»، ويقولون : إنّ الصّواب أنّ يقال: «ها أنت ذا مستعدّ للامتحان»، و«ها أنا[1] ذا أقوم بواجبي»، و«ها أنتم أولاء تدعون إلى الخير وتأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر».

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ «ها» التّنبيه الدّاخلة على ضمير الرّفع المنفصل، لا بدّ أن يليَ الضّميرَ الدّاخلةَ عليه اسمُ إشارةٍ مناسبٌ للضمير في التّذكير والتّأنيث والإفراد والتّثنية والجمع، قال الله تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللهَ عَنْهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿هَا أَنتُمْ أُوْلاءِ تُحِبُّونَهُمْ ولا يُحِبُّونَكُمْ وتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾[4] وتقول: «ها هو ذا مستغرق في التّفكير»، و«ها هي ذي تكتب بحثاً مُهِمًّا»، و«ها هما ذان يصطلحان بعد خصام».

قال الشّاعر:

إنّ الفتى من يقول ها أنا ذا ليس الفتى من يقول كان أبي

---

(1) يكتبها بعضهم: «هاأنذا»، وآخرون: «هأنذا»، وفريق ثالث: «ها أنا ذا» على الأصل بلا حذف، وأفضّل الثّالثة.

(2) سورة آل عمران :66.

(3) سورة النساء: 109.

(4) سورة آل عمران: 119.

قال الرّازيّ في مختار الصّحاح:

«و(ها) مقصور للتّقريب، يقال: من أنت؟ فتقول: ها أنذا، والمرأة تقول: ها أنذِه، ويقال: أين فلان؟ فتقول إن كان قريباً: ها هوذا ، وإن كان بعيداً: ها هو ذاك، وللمرأة إن كانت قريبة: ها هي ذه، وإن كانت بعيدة: ها هي تلك» [1].

والصحيح أنّه يجوز أن تدخل (ها) التّنبيه على ضمير الرّفع المنفصل بدون أن يليه اسم إشارة، لأنّ النّحاة لم يتفقوا على هذا الشّرط، ولأنّه ورد به كلام الفصحاء.

قال الشيخ الإمام محمّد الطّاهر بن عاشور:

«واختلف النحاة أيضاً في أنّ وقوع الضّمير بعد (ها) التّنبيه هل يتعيّن أن يعقبه اسم إشارة؟ فقال ابن مالك في التّسهيل: هو غالبٌ لا لازم، وقال ابن هشام: هو لازم» [2] .

وهناك شواهد كثيرة من كلام الفصحاء على دخول (ها) التّنبيه على ضمير الرّفع المنفصل بلا ذكر لاسم الإشارة بعده، من ذلك قول الشّاعر:

فها أنا للعُشّاق يا عـزُّ قائـدٌ وبي ... تُضْرَب الأمثالُ في الشّرق والغرب

وقال إبراهيم الصّوليّ:

وكنـــتُ أُعِـــدُّك للنّائبـــات ... فها أنا أطْلُب منك الأمانا

وقال مجنون ليلى [3] :

---

(1) «مختار الصحاح» للرازي، ص 688 المطبعة الأميرية-.

(2) «تفسير التحرير والتنوير» للشيخ الإمام محمّد الطّاهر بن عاشور، ج1 ص 588- الدار التونسية للنشر، الدار الجماهيرية للنشر والتّوزيع والإعلان».

(3) هو قيس بن الملوّح بن مزاحم العامريّ، من أهل نجد، شاعر الغزل المتيَّم المعروف، لُقب بالمجنون لشدّة هيامه في حبّ ليلى بنت سعد، وليس مجنوناً، جُمع بعض شعره في ديوان توفّي سنة 68هـ، وبعض=

وعــروة مــات موتــاً مُسْــتَريحاً وهـــا أنـــا ميّـــتٌ في كلّ يـــوم

وقال أبو فراس الحمدانيّ[1]:

وها أنا قد حَلَّى الزّمان مفـارِقي وَتَوَّجَني بالشّيْب تاجاً مُرَصَّعا

وقال سُحَيم[2] – من شعراء صدر الإسلام:

لـو كان يـبغي الفِـدا قلـتُ له ها أنـا دون الحبيـب يـا وَجَـعُ

وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه : «هذا رسول الله ﷺ ، وهذا أبو بكر، وها أنا عمر»، مُجيباً أبا سفيان عندما قال بعد انتهاء المعركة: أين فلان، وفلان...»[3].

وممّا قاله خالد بن الوليد رضي الله عنه وهو في مرض الموت:

«... ثمّ ها أنا أموت على فراشي».

وقال الفيروزاباذي في القاموس المحيط:

«وها هو عَرْضُ عَيْن، أي قريب»[4].

وقال الحريريّ في مقدّمة كتابه «درّة الغوّاص»:

=العلماء كالأصمعيّ ينكرون وجوده، وكان الجاحظ يقول: ما ترك النّاس شعراً مجهول القائل فيه ذكر ليلى إلّا نسبوه إلى المجنون.

(1) هو أبو الحارث بن أبي العلاء أبو فراس الحمدانيّ، ابن عمّ سيف الدّولة، وكان أثيراً لديه وقائد جيشه، أسره الروم في معركة معهم وهو جريح، وبقي أسيراً لديهم أربع سنين وأطلقوه بفدية، كان بطلاً شجاعاً، كثير الافتخار بأصله وقومه، كريم الأخلاق، عفيف النّفس، عزوفاً عن المجون والشّراب، جيّد الشّعر، بديع الوصف، رقيق الغزل، حلو الأسلوب، توفّي سنة 357هـ

(2) هو سُحَيْم بن الأعرف، من بني الهجيم بن عمرو بن تميم، ويُعرف بأبي سدرة، شاعر نجديّ، عاصر الفرزدق وجريراً، توفّي في نحو سنة 100هـ

(3)«النّحو الوافي» لعباس حسن، ج1 ص 203- دار المعارف بمصر-.

(4)«ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطّاهر الزاوي، ج ص 360- الدّار العربيّة للكتاب-.

«وها أنا قد أوْدَعْتُه من النُّخَب كلَّ لُباب، ومن النُّكَت ما لا يوجد منتظماً في كتاب»[1] .

وابن هشام الّذي نقل عنه الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور لزوم ذكر اسم الإشارة بعد ضمير الرّفع المنفصل المسبوق بـ«ها» التّنبيه، قد خالف هو نفسه هذا اللّزوم في مقدّمة كتابه» مغني اللّبيب»، حيث قال:

«... وها أنا بائحٌ بما أسْرَرْتُه، مُفيدٌ لما قرّرْتُه وحرَّرْتُه، مُقرّبٌ فوائدَه للأفهام»[2] .

وعليه يجوز دخول (ها) التَّنبيه على ضمير الرّفع المنفصل بلا ذكر اسم إشارة بعده، ولا نخطّئ من يقول: «ها أنا أفعل كذا» و«ها أنت تقول الحقّ»، و«ها أنتم تدافعون عن آرائكم»، و«ها هو يعترف بخطئه»، و«ها هي تحقّق أملها».

ولكن الأفصح أن يُذكر اسم الإشارة المناسب للضّمير في التّعبير المذكور، وهو ما ورد في القرآن الكريم: قمّة الفصاحة وذروة البلاغة.

(1)«درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ» للحريريّ، ص3- دار نهضة مصر للطبع والنشر-.

(2)«مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاريّ، ج1ص10، دار الكتاب العربيّ.

(41)

تصحيح كلمة «طَمَّن»

يشيع في لغة التّخاطب استعمال الفعل «طَمَّن» – بالتّضعيف–، فيقال مثلاً: «طَمَّنَني الشّرطيّ على أنّ الحادث خفيف»، و«أرجو أن تُطَمِّنَنِي على صحّة فلان»، كما يُستعمل المصدر «التّطمين» فيقال مثلاً: «تطمين الخواطر من أدب المجاملة وحسن المعاملة»، و«قام الطّبيب بتطمين الأسرة على أنّ مريضهم بخير».

ويخطّئ بعضهم الفعل، «طمَّن» ومصدر «التّطمين»، بحجّة أنَّ ذلك لم يرد في معجمات اللّغة، وأنّه لهجة عامّيّة لا يُعْتدّ بها، والوارد في اللّغة هو الفعل «طمْأَنَ» ومصدره «الطَّمْأَنَة»، فالصّواب أن يقال: «طَمْأَنَني الشّرطيّ على أنّ الحادث خفيف»، و«أرجو أن تُطَمْئِنَنِي على صحّة فلان»، و«طَمْأَنَة الخواطر من أدب المجاملة وحسن المعاملة»، و«قام الطّبيب بطَمْأَنَةِ الأسرة على أنّ مريضهم بخير».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل «طَمَّنَ» ومصدره «التَّطْمِين»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري في الاستعمال قولهم: (طَمَّنَه) أي أدخل عليه الطُّمَأْنينَة، ومنه قولهم: (تَطْمِينُ الخواطر) أي تسكينها وتهدئتها.

وقد يرد على هذا الاستعمال الشّائع أنّ الوارد في اللّغة إنما هو الفعل الرّباعيّ (طَمْأن)، وترى اللّجنة تخريج الاستعمال الشّائع (طمَّنَ) المضعَّف، استناداً إلى وجود الصّفة المشبهَّة وهي (الطَّمِن) السّاكن كالمطمئنَّ، ووجه التّرجيح أنّ المجمع أجاز استكمال مادّة لغويّة لم تُذكَرْ بقيّتها في المعجمات.

ولمّا كانت اللّغة قد سجّلت الصّفة المشبّهة فالفعل – كما قال أبو عليّ الفارسيّ– في الكفّ.

وعلى هذا يقال: (طَمَّنَه) أدخل عليه الطّمأنينة، وطمَّنَه تَطْمينا: أدخل عليه الطّمأنينة بمعنى (طَمْأنَه).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار بالأكثرية[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986م.

(42)

تصحيح: «وَهَبْتُك مالاً»

يخطّئ لغويّون تعدية الفعل «وَهَب» إلى مفعولين، فلا يجيزون أن يقال: «وَهَبْتُك مالاً» و«وَهَبَني صديقي كتاباً»، و«تَهَبُ المدرسة المتفوّقين جوائز»، والصّواب عندهم أن يقال: «وهبتُ لك مالاً، و«وَهَبَ لي صديقي كتاباً»، و«تَهَبُ المدرسة للمتفوّقين جوائز»، بتعدية الفعل «وَهَب» وما اشْتُقّ منه إلى الأوّل باللّام وإلى الثّاني بالمفعول به.

ويستدلوّن على رأيهم بما جاء في القرآن الكريم، قال لله تعالى: ﴿ووَهَبْنَا لِدَاوُودَ سُلَيْمَانَ﴾[1] وقال تعالى:﴿ ووَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ ويَعْقُوبَ﴾[2] وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا لا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾[3]، وقال تعالى: ﴿وكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ ولِيّاً﴾[4] وقال تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنَاثاً ويَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾[5] .

قال الزّبيديّ في «لحن العوام»:

«ويقولون : (وهبتُ فلاناً مالاً)، والصّواب: (وهبت لفلان مالاً)، ولا يتعدّى (وهبتُ) إلّا بحرف الجرّ، وإنّما هو في ذلك بمنزلة (مَرَرْت) لا يتعدّى إلّا بحرف الجرّ، هكذا ذكر سيبويه»[6].

(1) سورة ص:30.
(2) سورة الأنعام:84.
(3) سورة آل عمران:8.
(4) سورة مريم :5.
(5) سورة الشورى: 49.
(6)«لحن العوام» لزبيدي ص 201- مكتبة دار العروبة-.

وفي تاج العروس:

«و لا يقال : (وَهَبَكَهُ) متعدّياً إلى مفعولين، وهذا قول سيبويه» [1].

لكنّ لغويّين آخرين جوّزوا: «وهبتك مالاً» بتعديته إلى مفعولين.

قال ابن مكيّ في «تثقيف اللّسان»:

«ويقولون: (أوهبتك كذا)، و(أَحْرَمْتُك كذا)، والصّواب: وهبتُ وحَرَمْت، بغير ألف»[2] ، فابن مكيّ لم يخطّئْ تعدية الفعل «وهب» إلى مفعولين، وإنّما خطّأ زيادة الهمزة في أوّله فلا يقال: (أوهبتك)، بل إنّه صرّح في موضع آخر من كتابه بصحّة: «وهَبْتُكَ الشّيء»[3]

وقال المطرّزي[4] في «المغرب»:

«ويقال: (وهب له مالاً) وهْباً وهِبَة ومَوْهِبَة، وقد يقال: (وَهَبَه مالاً)[5].

وقال ابن هشام في «المغني»:

«زادوا اللّام في بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدّم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى: ﴿تبغُونَهَا عِوَجاً﴾، ﴿وَالقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾، ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ وقالوا: وهبتُك

(1)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمرتضى الزبيدي ج 1 ص 508- منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت -.

(2)«تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكيّ الصقلي ، ص 152- المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة بمصر-.

(3) المصدر السابق ص 326.

(4) هو أبو الفتح ناصر بن عبدالسيد بن علي المطرزي، فقيه حنفي، وعالم باللغة والنحو والأدب، من رؤوس المعتزلة الداعين إلى مذهبهم ، من مؤلفاته«المغرَّب في ترتيب المعرَّب» والإيضاح«في شرح مقامات الحريريّ»،و«الإفصاح»، ومختصر إصلاح المنطلق لابن السّكّيت»، توفي سنة 616هـ

(5)«المغرّب في ترتيب المعرّب» للمطرّزي ص 496- دار الكتاب العربي ، بيروت -.

ديناراً، وصِدْتُك ظبْياً، وجنَيْتُك ثمَرَة..»[1] .

وقال الفّيوميّ في «المصباح المنير»:

«وقد يُجعل له وجه (أي تعدّي «وَهَب» إلى مفعولين»، وهو أن يُضَمَّن (وَهَب) معنى (جَعَل) فيتعدّى بنفسه إلى مفعولين، ومن كلامهم: (وَهَبَني الله فِداك) أي جعلني، لكن لم يُسمع في كلام فصيح»[2] .

ويُلاحَظ على كلام الفّيوميّ أنَّ تضمين (وَهَبَ) معنى (جعل) لا يستقيم في جملة: (وهبتُ فلاناً مالاً)، إذ يفسُد المعنى إذا قلنا: (جعلتُ فلاناً مالاً).

وقال ابن منظور في لسان العرب:

«وحكى السّيرافيّ[3] عن أبي عمرة: أنّه سمع أعرابيّاً يقول لآخر: انطلق معي أَهَبْكَ نَبْلاً»[4].

يتبيّن مما تقدّم أنّه يجوز تعدية الفعل «وَهَبَ» وما اشتُقّ منه إلى مفعولين فيقال: «وهبتُك مالاً» و«هبني كتاباً» إلّا أنّ الأفصح تعديته إلى الأوّل بحرف الجرّ اللّام وإلى الثّاني بالمفعول به، وهو ما جاء به القرآن الكريم في كلّ ما ورد فيه من مادة «وَهَب».

(1) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لأبن هشام الأنصاريّ، ج1 ص 220- دار الكتاب العربيّ-.
(2) «المصباح المنير» للفيوميّ، ص 673- المكتبة العلمية، بيروت -.
(3) هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله ابن المرزّبان السّيرافي، نسبة إلى (سيراف) من بلاد فارس، كان إماماً في النحو واللغة والشعر والفقه، وكان معتزليّ المذهب، وكان ورعاً زاهداً متعفّفاً لا يأكل إلا من كسب يده، وكان ينسخ الكتب بالأجرة ويعيش على ذلك، وكان حسن الخطّ، تولّى القضاء، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسده عليه معاصروه كأبي علي الفارسيّ، وله كتب أخرى من غير شرح كتاب سيبويه، «أخبار النحويين البصريين»، و«صنعة الشعر» و«البلاغة» توفّي ببغداد سنة 368هـ.
(4) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث، ص 990- دار لسان العرب-.

(43)

تصحيح: «ماء مالح»

يخطّئ «ابن قتيبة»[1] من يقول: «هذا ماء مالح» ، ويرى أنّ الصّواب أن يقال «هذا ماء مِلْح» – بكسر الميم وسكون اللّام-. قال الله تعالى: ﴿ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[2].

وخطّأ «ابن السّكّيت» أيضاً من يقول: «هذا ماء مالح»، قال:

«ويقولون: «هذا ماء مالح»، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَهَذَا مِلحٌ أُجَاجٌ﴾، وهذا سمك مليح ومملوح، ولا تقل: مالح، ولم يجيء شيء في الشّعر إلّا في بيت العدافر:

بَصــْرِيّةٌ تَزوّجــت بــصريّاً ... يُطْعِمهــا المــالح والطّريّــا[3]

لكنّ الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد محقّق كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة، علّق على تخطئة ابن قتيبة: «هذا ماء مالح» فقال:

«قد أجاز قوم من نقلة اللّغة أن تقول: «ماء مالح»، وقال أبو منصور: وهذا – وإن كان قليلاً – لغة لا تُنكر. وقد أنشدوا على صحّة ذلك عدّة أبيات، وحمله قوم على أنّه صيغةُ نَسَب، مثل: تامِر ولابِن ودارِع، أي صاحب تمْر وصاحب لَبَن، وصاحب دِرْع.

---

(1)«أدب الكاتب» لابن قنيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ص 138- الدار التجارية الكبرى بمصر-.

(2) سورة فاطر:12.

(3)«إصلاح المنطق» لأبن السّكّيت، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، ج2 ص 288- دار المعارف بمصر -، وقبل هذا البيت:

لــو شــاء ربيّ لــم أكــن كَريّــا ... ولــم أشُــقّ بِسَــعْفَر المَطِيّــا

وكان عدافر يَكْرِي إبلة إلى مكّة.

وقال أبو رجاء غفر الله له: ولو خُصّ (مِلْح) بما كانت الملوحة أصلاً فيه كالبحر، و(مالح) بما تطرأ عليه، كالماء العذب تأخذه في قدح وتضع فيه الملح، لكان وجهاً، وعليه يكون الأول صفةً مُشَبَّهَة تدل على اللّزوم، والثّاني اسم فاعل يدل على الحدوث».

وممّن صحّحوا: «هذا ماء مالح» الأستاذ عبّاس أبو السّعود، قال:

«تقول معظم معاجم اللّغة: (مَلُح الماء)، من بابي (دَخَل) و(سَهُل)، فهو مِلْح بالكسر، ولا يقال: مالح إلّا في لغة رديئة، قال الله تعالى: ﴿وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾.

ولكن أهل الحجاز – وهم الّذين نزل القرآن بلغتهم – قالوا: (مَلَح الماءُ مُلْوحاً) من باب (قَعَد)، فهو مالح، وعلى هذا هو جارٍ على القياس، وقالوا أيضاً: (أَمْلح الماء إملاحاً)، واسم الفاعل (مالح) من النّوادر الّتي جاءت على غير قياس، مثل: (أَغْضَى اللّيل) إذا أظلم، فهو (غاض) على غير قياس، و(مُغْضٍ) على الأصل، ولكنّه قليل، و(أَبْقَل) الموضع أي أنبت البقل، فهو (باقِل) على غير قياس.

وأنشد ابن فارس:

وماء قوم مالح وناقع

أي شاف للغليل.

وأنشد بعضهم لعمر بن أبي ربيعة [1]:

ولو تَفَلت في البحر والماءُ مـالحٌ لأصبح ماء البحر من ريقها عَـذْباً

من هنا استبان أنّ يقال: (ماء مِلْح)، وأنّ يقال: (ماء مالح)، وأنّ القول الأخير ليس لغة ردئية كما قالت المعاجم، لأنّها لغة الحجازيين، بيد أنّ استعمالها قليل لورود القرآن بغيرها»[2].

(1) هو الشاعر المعروف أبو الخطّاب عمر بن أبي ربيعة القرشيّ المخزوميّ، كانت ولادته ليلة وفاة عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، كان غنيّاً وعاش مترفاً، شعره سهل الأسلوب، أنيق اللّفظ، حسن الوصف، توفّي سنة 93هـ.

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعباس أبو السّعود، ص 29- دار المعارف بمصر-.

(44)

تصحيح «مكائد» و«مغائر» بالهمزة

يخطّئ الدكتور مصطفى جواد من يقول: مصائر، ومكائد، ومكائن، ومصائد، بالهمزة، والصّواب عنده أن يقال: مصايد، ومكايد، ومكاين، ومصايد، بالياء.

وحجّته في هذه التخطئة أن الياء في المفرد، وهو: المصير: والمكيدة، والمكينة، والمصيدة، أصلية لا زائدة ولا مزيدة، فالمصير من الفعل: (صار يصير) وفيه الياء أصلية، والمكيدة مشتقّة من (كاد يكيد)، والمكينة ياؤها أصلية لأنها أعجميّة، والمصيدة من (صاد يصيد)، ومثلها: (مضايق) من (ضاق يضيق)، و(مسايل) من (سال يسيل).

وكذلك الألف المنقلبة عن الواو، نحو: المجاز والمدار والمعاد والمَراض، وتُجمع على المجاوز والمداور والمعاود والمراوض، بالمحافظة على الواو الأصليّة المنقلبة في المفرد ألفاً، فالمجاوز من (جاز يجوز)، والمداور من (دار يدور)، والمعاود من (عاد يعود)، و(المراوض) من (راض يروض)، ولم يشذّ من كلمات الواو إلّا (مصائب) لأنّها من (أصاب يصيب)، والثّلاثيّ (صاب يصوب)، وإعلال الواو في الرّباعيّ وإبدالها ياءً، هو الّذي سهّل أن يقال: (مصائب)، ومنهم من يقول أيضاً(مصاب) على القياس، وإلّا (منائر) جمع (المنارة)، ومنهم من يقول (المناور) على الأصل..

والياء الزّائدة تُقلب همزة كصحيفة وصحائف، وكذلك الألف الزّائدة كحمالة وحمائل، وكذلك الواو الزّائد كركوبة وركائب، وعجوز وعجائز.

فقل إذن مصاير الأمم، ومكايد السّياسة، ومشائخ العرب، ومكاين الزّراعة، بالياء، واترك الهمزة فإنّه غلط»[1].

---

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 68 – مطبعة أسعد/ بغداد.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قلب الياء همزة في نحو «مكائد» و«مصائر»، وقلب الواو همزة في نحو «مغاور»، وجاء في تقرير لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«من المسائل الّتي تُبدل فيها الواو والياء همزة عند الصّرفيّين أن تقع إحداهما بعد ألف (فعائل) وقد كانت مَدَّة زائدة في الواحد، نحو: عجوز وعجائز، وصحيفة وصحائف، وتشاركهما في ذلك الألف، نحو: قلادة وقلائد، ورسالة ورسائل.

والسّبب في ذلك – كما قال ابن جنّيّ – أنّك لما جمعت قلادة ورسالة على (فعائل)، وقَعَت ألف الجمع ثالثة، ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة، فاجتمع ألفان، فلم يكن بُدّ من حذف إحداهما أو تحريكها، ولو حذفوا الألف الأولى فاتت الدَّلالة على الجمع، ولو حذفوا الثّانية لتغيّر بناء الجمع، لأنّ هذا الجمع لا بدّ أن يكون بعد الألف حرف مكسور ما بينها وبين حرف الإعراب ليكون كمفاعل، فتعيّن تحريك الثّانية بالكسر لتكون كعين (مفاعل)، والأف إذ حُرِّكت قُلِبت همزة، ثمّ شُبِّهت واو عجوزة وياء صحيفة بألف قلادة لسكونها إثر حركة من جنسها كالألف.

وقال الخليل[1]: إنّما هُمِزت الألف والياء في رسائل وصحائف وعجائز، لأنّ حروف اللّين فيهنْ ليس أصلهنّ الحركة، وإنّما هي حروف ميّتة لا تدخلها

(1) هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، نسبة إلى فراهيد بن مالك الأزديّ البصريّ، آية في الذكاء، ونبغ في اللغة نبوغاً لم يعرف التاريخ مثله لغيره، وكان غاية في تصحيح القياس وعلل النحو واستنباط مسائله، وهو أستاذ سيبويه، وأكثر كتاب سيبويه منقول عن الخليل، وكان على علم بالموسيقى ووضع فيها كتاباً، وهو واضع علم العروض، وضابط أوزان الشعر الخمسة عشر، وهو أول من ابتكر المعجمات، واخترع النقط والشكل للحروف، ووضع الهمزة على شكل رأس العين، وكان زاهداً ديّناً عفيف النفس، قيل :كان يحج سنة ويغزو سنة، ويبتعد عن الأمراء والولاة، من كتبه«كتاب العين»، وهو أول معجم منظّم، و«كتاب الجمل» و«كتاب العروض» و«كتاب الشواهد» و«كتاب النقط والشكل». توفي سنة 174هـ

الحركة، فلمّا وَقَعْنَ بعد الألف هُمِزْن، ولم يَظْهَرْنَ إذ كنّ لا أصل لهنّ في الحركة، كذا في التّصريح.

قال: وشذّ مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر، بالإبدال، مع أنّ المَدَّة في الواحد أصلية لأنّها عين الكلمة، والّذي سهّل إبدالها بالهمزة شِبْه الأصليّ بالزّائد، وقال في (معيشة): معايش، لأنّ المدَّة في الواحد أصليّة فلا تُبْدَل، لأنّ أصلها الحركة لكونها عين الكلمة، فإذا وقعت بعد ألف (مفاعل) تحرّكت بحركتها فتعاصت عن الإبدال، وبعضهم جمع (معيشة) على (معائش) فعُدّ شذوذاً، وقرأ الأعرج[1]، وزيد بن عليّ[2]، والأعمش[3]، وخارجة[4]، عن نافع[5] وابن عامر[6] في رواية: (معائش)[7] بالهمزة، وليس بالقياس، ولكنهم رَوَوْه وهم ثقات، فوجب قبوله.

---

(1) هو عبدالرحمن بن هرمز، أبو داوود، عرف بالأعرج، تابعي حافظ قارئ من أهل المدينة، أدرك أبا هريرة وأخذ عنه، وهو أول من برز في القرآن والسنن، وأخذ عنه القراءة عَرْضاً نافع المدني أحد القراء السبعة، وكان خبيراً بأنساب العرب، وتوفي وهو مرابط بثغر الإسكندرية سنة 117هـ

(2) هو أبو القاسم زيد بن علي بن أبي بلال العجلي المتوفي سنة 358هـ

(3) هو سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي، الإمام الجليل، مقرئ الأئمة، قال هشام: «ما رأيت في الكوفة أقرأ لكتاب الله من الأعمش»، أخذ القراءة عن إبراهيم النّخعيّ وعاصم بن أبي النجود وغيرهما، توفي سنة 148هـ

(4) هو خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبُعي السرخسي، أخذ القراءة عن نافع وأبي عمرو، وله شذوذ كثير عنهما، توفي سنة 168هـ

(5) هو نافع المدني ابن عبدالرحمن بن أبي نعيم أبو رَيْم الليثي بالولاء، أحد القرء السبعة، ثقة صالح، أخذ القراءة عن سبعين تابعيّاً، وانتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، وتمسّك أهلها بقراءته، وكانت أحبّ القراءات إلى الإمام أحمد بن حنبل، أَقْرَأَ الناس سبعين سنة ونيّفاً، وصلى في مسجد الرسول ﷺ ستّين سنة، توفي سنة 169هـ

(6) هو ابن عامر عبدالله اليحصبي أبو نعيم أبو عمران تابعي جليل، أخذ القراءة عن المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان عن رسول الله ﷺ، وقيل: قَرأ على عثمان نفسه، وكان عالماً ثقة متقناً، وانتهت إليه مشيخة الإقراء في الشام، توفي سنة 118هـ

(7) في قوله تعالى: ﴿ وجعلنا لكم فيها معايش﴾، سورة الأعراف : 10.

وقال الزّجاج: جميع نحاة البصرة تزعم أنّ همْزها خطأ (أي معائش)، ولا أعلم لها وجهاً إلّا التّشبيه بصحيفة وصحائف، ولا ينبغي التّعويل على هذه القراءة.

وقال المازنيّ[1]: أصل هذه القراءة عن نافع، ولم يكن يدري ما العربيّة، وكلام العرب التصّحيح في هذا، وقال الفرّاء: ربما همزت العرب هذا وشِبْهَه، يتوهّمون أنّها (فعيلة) فيشبّهون (مَفْعَلَة) بفعيلة..

فهذا نقلٌ عن الفرّاء عن العرب أنّهم ربما يهمزون هذا وشبهه، وجاء به نقل القرّاء الثّقات: ابن عامر وهو عربيّ صراح، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللّحن، والأعرج: وهو من كبار القُرّاء التّابعين، وزيد بن علي: وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الّذي قلّ أن يدانيه فيه أحد، والأعمش: وهو من الضّبط والاتقان والحفظ بمكان، ونافع: وقد قرأ عن سبعين من التّابعين، وهم من الفصاحة والضّبط والثّقة بالمحلّ الّذي لا يُجْهل، فوجب قبول ما نقلوه إلينا، ولا مُبالاة بمخالفة البصرة في مثل هذا.

أمّا قول المازنيّ: أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح، لأنّها نُقِلت عن ابن عامر والأعرج وزيد بن عليّ والأعمش، أما قوله: إنّ نافعاً لم يكن يدري ما العربيّة، فشهادة على النّفي، ولو فرضنا أنّه لا يدري ما العربيّة – وهذه هي الصّناعة التي يُتَوصَّل بها إلى التّكلّم بلسان العرب – فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح، متكلّم بالعربيّة، ناقلٌ للقراءة عن العرب الفصحاء.

وكثير من النّحاة يسيئون الظّنّ بالقُرّاء، ولا يجوز لهم ذلك[2].

---

(1) هو أبو عثمان المازنيّ بكر بن محمد بن بقية، إمام في اللغة، ثقة واسع الرواية، بصري، قال فيه المبرد تلميذه: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان، من كتبه: تفسير كتاب سيبويه، وعلل النحو والتصريف، توفي سنة 249هـ

(2) من هؤلاء الزّمخشريّ الذي شنّع على ابن عامر في قراءته الآية: ﴿وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم﴾ ببناء «زيّن» للمجهول، ورفع المصدر «قتل» على أنّه نائب للفاعل،=

وبعد: فاستناداً إلى نقل الفرّاء عن العرب، وإلى قراءة القرّاء الثّقات (معائش) بالهمزة، وإلى ما بين (مفاعل) و(فعائل) من المشابهة اللّفظية، يجوز همز العين في (مفاعل)، فيقال في مصائد: (مصائد) وفي مصاير: (مصائر)، وفي مكايد: (مكائد) ونحوها»[1]

ووافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على تقرير لجنة الأصول المذكور، واتّخذ قراراً بجواز إلحاق المدّ الأصليّ في صيغة (مفاعل) بالمدّ الزّائد في صيغة (فعائل)، وعلى هذا يجوز في عين (مفاعل) قلْبُها همزة، سواء أكان أصلها واواً أم ياءً، فيقال: مكايد ومكائد، ومغاوِر ومغائر»[2].

=ونصب«أولادهم» على أنّه مفعول المصدر«قَتْل» وجرّ«شركائهم» على أنّه مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله، وطعن الزّمخشريّ في هذه القراءة السّبعيّة لأنّ فيها الفصل بين المضاف«قَتْل» والمضاف إليه«شركائهم» بالمفعول«أولادهم»، وهو عنده غير جائز بناء على القواعد التي وضعها النحاة، وفاته أنّ القراءة الصّحيحة حجّة على أقوال النّحاة وليست أقوال النحاة حجّة عليها، وأنّ القُرّاء تلقّت عنهم الأمة القراءات الصّحيحة بالتواتر جيلاً بعد جيل هم موضع ثقة لا يتطرق إليها شك، ولا تقبل فيهم الأمة أيّ طعن.

(1) بحث قدّمه الأستاذ عطية الصوالحي إلى لجنة الأصول، واستندت إليه في قرارها، وقد نشر في مجلة مجمع اللغة العربية، ج 34 ص 345.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(45)

تصحيح «رهيب» بمعنى «مرهوب» و«مزيج» بمعنى «ممزوج» و«عديم» بمعنى «معدوم» و«خطيبة» بمعنى «مخطوبة»

يخطّئ بعضهم أن تُسْتَعمل كلمة «رهيب» بمعنى «مرهوب» في مثل قولهم: «قام فلان بعمل رهيب»، و«يبذل الطّلبة مجهوداً رهيباً في الامتحانات»، لأنّ كلمة «رهيب» على وزن «فعيل» لم ترد في المعجمات، والّذي ورد فيها هو «مرهوب» على وزن «مفعول» من «رَهَبَ».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «رهيب» بمعنى «مرهوب»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«لفظ (رهيب) مما لم يرد في المعاجم، ولكنها جاءت في شعر أبي ذؤيب الهُذليّ:

(بِيضٌ رِهاب ريشُهُنّ مُفَزَّع)، بيض رِهاب: نِصال رِقاق مُرْهَفَة، ورِهاب؛ جمع رهيب بمعنى مرهوب، وجميع المعاجم لم تذكر هذا اللفظ المفرد.

وتخريج ذلك صرفيّاً أنها محوّلة عن مفعول، والتّحويل كثير قياسيّ».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

ونذكر بهذه المناسبة أن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أجاز كلمات أخرى على زنة «فعيل» بمعنى «مفعول» مما لم يرد في المعجمات، من ذلك:

«مزيج: بمعنى ممزوج، وعديم بمعنى معدوم، وخطيبة: بمعنى مخطوبة[2]، وعديد بمعنى معدود وملئ بمعنى مملوء».

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحد والخمسين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404هـ، الموافق 5 من مارس 1984م.

(46)

تصحيح: «كل عام وأنتم بخير»

التهنئة المشهورة المتداوَلة بين الناس بالعيد أو بمناسبة كريمة هي قولهم: «كل عام وأنتم بخير»، ويعترض بعضهم على هذه الصيغة، بحجة أن الواو في «وأنتم» مقحمة، وفاصلةٌ في رأيه بين المبتدأ وجملة خبره، ولا يجوز الفصل بين المبتدأ والخبر بمثل هذه الواو، والصواب عنده أن يقال: «كل عام أنتم بخير» بلا واو.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «كلّ عام وأنتم بخير» بالواو في «وأنتم» وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«درست اللّجنة قولهم: (كلّ عام وأنتم بخير)، وانتهت إلى أنّ التّعبير جائز من وجهين:

1- أن تكون (كلّ) فاعلاً حُذف فعله لكثرة الاستعمال، والتّقدير: (يُقْبِل كلّ عام وأنتم بخير).

2- أن تكون (كلّ) مبتدأً حُذف خبره، والتّقدير حينئذ: (كلَّ عام مقبل وأنتم بخير).

وفي كلتا الحالتين تكون الواو حاليّة، والجملة بعدها حالاً».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

ويقول بعضهم في التّهنئة المذكورة: «كلّ العام وأنتم بخير»، بتعريف (العام) بالألف واللّام، ومعناه الدّعوة بالخير كلّ العام المقبل، فـ«أل» في (العام) للعهد.

أما قولهم: (كلّ عام وأنتم بخير) بلا (أل) في (عام)، فمعناه الدّعوة بالخير في كلّ عام: المقبل وغير المقبل، فهي لذلك دعوة أعمّ وأشمل.

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ الموافق 10 من مارس 1975م.

(47)

تصحيح: «شتّان ما بينهما» و«شتّان بينهما»

يخطّئ الأصمعيّ: «شتّان ما بين سعيد وخالد»، ويقول: إنّ الصّواب: «شتّان سعيد وخالد»، ويجوز عنده إدخال «ما» الزّائدة بين اسم الفعل الماضي «شتّان» – بمعنى بَعُدَ- وفاعله.

فمن الأوّل قول الشّاعر:

شــتّان هــذا والعِنــاقُ والنّــوْمْ والمشرَبُ الباردُ في ظلّ الدَّوْمْ[1]

ومن الثّاني قول الشّاعر:

شتّان مـا يـومي على كُورهـا[2] ويـــومُ حيّـــانَ أخي جـــابرِ

وتَبع الأصمعيَّ في هذه التّخطئة بعضُ من جاء بعده.

قال السيوطيّ في «المزهر»،

«وممّا عُدّ من الخطأ قولهم: (شتّان ما بينهما)، والصّواب : (ما هما)[3] .

وقال ابن الجوزيّ[4]:

«العامّة تقول: (شتّان ما بينهما)، والصّواب: (ما هما)[5] .

والصّحيح أنّه يجوز أن يقال: «شتّان ما بينهما» و«شتّان بينهما» و«شتّان ما هما»، وقد تعقّب لغويّون تخطئة الأصمعيّ، وأثبتوا بالسّماع عدم صحّتها.

---

(1) العِناق: المعانقة، والدَّوْم: نوع من الشجر.

(2) الكُور: الرَّحْل فوق الناقة يُرْكب عليه.

(3)«المزهر» للسيوطيّ، ج1 ص 318- دار إحياء الكتب العربية-.

(4) هو أبو الفرج عبدالرحمن بن عليّ بن محمد الجوزيّ القرشيّ-علاّمة في الحديث والتفسير واللغة والتاريخ، له كتب كثيرة منها: «الأذكياء وأخبارهم» و«روح الأرواح» و«المدهش» و«تلبيس إبليس» و«تقويم اللسان» و«فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن». توفي سنة 597هـ.

(5)«خير الكلام في تقصّي أغلاط العوام» لعلي بن بالي القسطنطيني ص 38 مؤسسة الرسالة.

قال ابن منظور في «لسان العرب»:

«قال ابن برّي: وقول الأصمعيّ: (لا أقول: شتّان ما بينهما) ليس بشيء، لأنّ ذلك قد جاء في أشعار الفصحاء من العرب، من ذلك قول أبي الأسود الدُّؤليّ[1]:

فإن أعْفُ يوماً عن ذنوب وتعتدي ... فإنّ العصا كانت لغيرك تُقْرَعُ

وشتّان ما بيني وبينك إنّني ... على كلّ حالٍ أستقيم وتَظْلَعُ[2]

ومثله قول البعيث[2]:

وشتّان ما بيني وبين ابن خالدِ ... أُميَّةَ في الرّزق الّذي يتقسَّمُ

وقال آخر:

شتّان ما بيني وبين رُعاتها

إذا صَرْصَرَ الْعُصفورُ في الرُّطَب الثَّعْدِ[4]

قال: ويقال: (شتّان بينهما) من غير ذكر (ما)، قال حسان بن ثابت –رضي الله عنه– [5]:

---

(1) هو ظالم بن عمر بن سفيان بن جندل الدؤلي الكنانيّ، تابعيّ، واضع علم النّحو بأمر من الإمام عليّ كرّم الله وجهه، وقيل بأمر زياد بن أبيه والي العراقيْن لمّا سمع اللّحن من رجل دخل عليه وقال: «تُوُفِّي أبانا وتَرَك بنون... وضع أبو اسود باب التعجّب ثم باب الفاعل والمفعول، وفي صبح الأعشى أنه وضع الحركات والتنوين لاغير، ولآه عليّ إمارة البصرة، وشهد معه«صفّين»، له شعر جيّد مطبوع في ديوان، ويُنسب إليه البيت المشهور:

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتي مثله ... عارٌ عليك – إذا فعلتَ – عظيمُ

توفّي بالبصرة سنة 69هـ.

(2) تظلع: تعرج وتغمز في مِشيتك.

(3) هو خِداش بن بِشر بن خالد أبو زيد التميميّ المعروف بالبعيث، شاعر وخطيب، من أهل البصرة، كان على منافسة شديدة مع جرير، وتهاجيا مهاجاة دامت نحو أربعين سنة، توفي بالبصرة سنة 134هـ.

(4) الثّعد: الغَضّ الطّريّ.

(5) هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصاري، من بني النجار، شاعر الرسول ﷺ، وفحل الشعراء المخضرمين، كان في الجاهلية يمدح المناذرة والغساسنة وينال منهم جزيل العطايا، ولما هاجر=

وشــتّان بينكمـــا في النّـــدى وفي البـــأس والخُـــبْرِ والمنظَـــرِ

وقال آخر:

أُخاطب جَهْراً إِذْ لَهُـنَّ تخافُـتٌ وشتّانَ بين الجَهْر والمنطِقِ الخَفْتِ

وقال جميل [1] :

أُريــد صــلاحَها وتريــد قــتلي وشـــتّا بـــينَ قَـــتْلي والصَّـــلاحِ

فحذف نون (شتان) لضرورة الشعر»[2] .

وفي ترتيب القاموس المحيط:

«وشتّان بينهما».. و(ما هما)، و(ما بينهما)، وشتّان ما عمرٌو وأخوه: بَعُدَ ما بينهما»[3] .

وممّا ورد فيه «شتّان بين ..» قول الشّاعر:

شـــتّان بينهمـــا في كلّ منزلـــة هذا يُخاف وهذا يُرْتَجَى أبَدا

وقول الآخر:

سارتْ مُشـرّقَةً وسِرْتُ مُغَرِّبـا شـتّان بـينَ مُشَـــرّقٍ ومُغَـرّبِ

وإذا كانت الشّواهد الكثيرة من الفصحاء تثبت صحّة «شتّان ما بينهما»

=النبي ﷺ إلى المدينة أسلم مع من أسلم من الأنصار، وصار مدافعاً عن الرسول ﷺ وعن الإسلام فكان له في ذلك أحسن البلاء والأثر، عُمّرَ قريباً من 120 سنة، وكُفَّ بصره في آخر عمره، وتوفي سنة 54هـ.

(1) هو جميل بن عبدالله بن معمر العذريّ القضاعيّ أبو عمرو، سُمِيّ جميل بُثَيْنَة: اسم حبيبته التي افتتن بها، شاعر من عشّاق العرب، وشعره رقيق وأسلوبه عذب، كان قومه بنو عذرة يسكنون وادي القرى قرب المدينة المنوّرة، ثم رحلوا إلى جنوب الشام، ورحل جميل إلى مصر حيث أكرمه وإليها عبدالعزيز بن مروان، توفي سنة 82هـ.

(2)«لسان العرب» لابن منظور المجلد الثاني، ص 268- دار لسان العرب-.

(3)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاويّ، ج2ص 671-الدار العربية للكتاب-.

و«شتّان بينهما»، فإنّ الصّناعة الإعرابيّة لا تمنعهما، وتخرّجهما تخريجاً مقبولاً.

فقولك: «شتّان ما بين سعيد وخالد»، تُعْرَبُ فيه «شتّان» اسْمَ فعل ماض بمعنى «بَعُد»، و«ما» اسماً موصولاً فاعلاً لـ«شتّان»، و«بين» ظرف مكان متعلّقاً بمحذوف صلة «ما»، و«بين» مضافاً، و«سعيد» ومضافاً إليه، و«خالد» معطوفاً على سعيد.

والمعنى على ذلك أنّ المسافة بين سعيد وخالد بعيدة، أو: افترق سعيد وخالد في الأمر المتحدَّث عنه في السياق.

ونقول في إعراب: (شتّان بين سعيد وخالد): «شتّان» اسم فعل ماض، فاعله اسم موصول محذوف وهو (ما)، و(بين) ظرف مكان متعلّق بمحذوف: صلة الموصول، وبقيّة الإعراب كالجملة السّابقة.

وقلنا بحذف الموصول (ما) على قول الكوفيّين الّذين يجيزون حذفه، كما جوّزه بعض البصريّين[1] .

---

(1)«شذور الذهب في معرفة كلام العرب» لابن هشام الأنصاريّ، شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ص 404 و405- دار الثقافة، القاهرة-.

(48)

تصحيح «عديد» بمعنى «كثير» و«عديدة» بمعنى «كثيرة»

يخطّئ بعض اللّغويين استعمال «عديد» بمعنى «كثير»، و«عديدة» بمعنى «كثيرة» في مثل قولهم: «اجتمع في المسجد عديد من المصلّين» أي كثير، و«عندي دنانير عديدة» أي كثيرة، و«في مدينتنا مدارس عديدة».

جاء في «الأخطاء السّائرة»[1] :

«لا تقل: عديد، وعديدة، وقل: عِدّ، وعِدّة، قال الله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[2] .

والحجّة في هذه التخطئة أن المعجمات اللّغوية ذكرت «العديد» بمعنى «العدد» وليس بمعنى «الكثير»، فيقال: (هم كثير عديد الحصى)، أي عدد الحصى، و(هذه الدراهم عديد تلك) أي عددها، و(كّمْ عديد القوم؟) أي: كم عددهم؟

قال في القاموس المحيط:

«العِدُّ: الإحصاء، والاسم: العدد والعديد... والعديد: النِّدّ والقِرن... ومِن القوم: مَنْ يُعَدّ فيهم »[3].

وفي المصباح المنير:

«والعديد: الرّجلُ يُدْخِل نَفَسَه في قبيلة لِيُعَدَّ منها وليس له عشيرة، وهو

(1)«الأخطاء السائرة في اللغة العربية» لخالد قوطوش وعبداللطيف الأرناؤوط ص 56-مطابع ابن زيدون، دمشق -.

(2) سورة البقرة :183.

(3)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 3 ص 169-الدار العربية للكتاب.

(عديد) بني فلان، وفي (عِدادهم) بالكسر أي يُعَدُّ مِنهم»[1].

والحقّ أنّ «عديداً» بمعنى «كثير» صحيح، وكذلك «عديدة» بمعنى كثيرة.

في تقرير للجنة الألفاظ والأساليب التّابعة لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جاء ما يأتي:

«يشيع في الكتابات المعاصرة قولهم: (كتب عديدة) بمعنى (كثيرة). ويوحي هذا التّعبير أنّ «عديدة» هي مؤنّث «عديد»، غير أنّ المعجمات ذكرت لفظ (العِدّ) اسم مصدر بمعنى (الكثرة).

وبناءً على ما سبق للمجمع إقراره من جواز استعمال المادّة اللّغويّة، يمكن أن نشتقّ من (العدّ) وصفاً على صورة (عديد وعديدة) ، بمعنى كثير وكثيرة، على أنّ هذه الصّيغة الوصفيّة يمكن أن تكون مأخوذة من (عَدّ) الشّيء فهو (معدود)، وتحويل (مفعول) إلى (فعيل) قياسيّ عند بعض النّحاة، ولا يُعترض على هذا بأنّ التّاء لا تدخل على (فعيل) بمعنى (مفعول)، فقد سبق للمجمع أن أجاز ذلك في دورته الثّلاثين.

ومما يُسْتأنَس به للاستعمال المعاصر وروده في مقدّمة «المخصّص» لابن سيده[2] في قوله: (فإنّه إذا كانت للمسمّى أسماء كثيرة وأوصاف عديدة، انتقى الخطيب والشاعر منها ما شاء).

لهذا كلّه رأت لجنة الألفاظ والأساليب أنّ قول القائل: (كتب عديدة) هو

---

(1) «المصباح المنير» للفيومي ص 396- المكتبة العلمية، بيروت -.

(2) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده، إمام أندلسي في اللغة والأدب، من أهل (مرسية) في شرق الأندلس، كان ضريراً، وله شعر جيّد ، ألف كتابين من أعظم وأجلّ ما ألْف في اللغة العربية، الأول كتاب«المخصّص» في 17 جزاء، والآخر«المحُكَم والمحيط الأعظم» في 18 جزءاً، وله كذلك«شرح ما أشكل من شعر المتنبي» و«الأنيق» في شرح حماسة أبي تمام،، توفي سنة 458هـ.

قول صحيح لا حرج فيه على متحدّث أو كاتب».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

كما صحّح الأستاذ عبّاس أبو السّعود «عديداً بمعنى «كثير»، قال: «ينكر كثير من رجال اللّغة استعمال كلمة «عديد» بمعنى «كثير»، لأنّ معاجم اللّغة لم تذكر لها هذا المعنى صراحة، وقالت: إنّها اسم من العدّ وهو الإحصاء ومعناها: العدد .... ويرون أنّ يُستبدل بها كلمة «عِدّة»، تقول: هم رجال عِدّة، وهنّ فتيات عدّة.

والحقّ أنّ كلمة «عديد» تحمل معنى كثير، وأنّها قد وردت بهذا المعنى في الشعر العربيّ القديم، قال عنترة العبسيّ[2] :

فانهض لأخذ الثّأر غير مقصّر حتى نُبِيدَ من العداة عديدَها

أي حتى نُهْلِكَ من أعدائنا عدداً وفيراً، وإبادة العدد الكثير هو موضِع الفخر لا إبادة أيّ عدد، وقالت الخنساء[3] :

فأقسم لو بقِيتَ لكُنْتَ فينا عديداً لا يُكاثَرُ بالعديد

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977.

(2) هو عنترة بن عمرو بن شّداد العبسيّ، أحد فحول شعراء الجاهلية، وأحد فرسان العرب، أمّه حبشية اسمها زَبِيبَة، وأبوه من سادات عبس، كان شجاعاً شديد البأس في القتال، يمتاز شعره بالحماسة والفخر، وهو من أصحاب المعلّقات ،توفي قبل البعثة.

(3) هي تُماضِر الخنساء بنت عمرو بن الشريد السُلَميّة، أشعر شاعرات العرب، وأحزن من بكى في شعره، لما قُتِلَ أخوها معاويةُ ثم أخوها صَخْر، بَكَتْهُما في شعرها وجزعت عليهما جزعاً شديداً، وقالت فيهما المراثي التي لم يأت بمثلها الرجال والنساء، وعندما جاء الإسلام وفدت الخنساء مع قومها على النبي ﷺ فأسلمت وحسن إسلامها، وكان ﷺ يستنشدها ويقول : هيه يا خُناس ويومئ بيده، وبقيت حتى شهدت القادسية مع أبنائها الأربعة فاستشهدوا جميعاً، فقالت : الحمد الله الذي شرَفني بقتلهم، توفيت بالبادية سنة 24هـ

فالعديد الأوّل معناه القرن والنّد، والعديد الثّاني معناه الكثير الوافر.

وقال أبو تمّام[1] يمدح :

مطـرٌ أبـوك أبـو أهلّـة وائـل مَلأَ البسيطةَ عُدّةً وعديدا

فالعُدّة بالضمّ ما يُعَدّ من المال والسّلاح لحوادث الدّهر، والعديد الكثير من الجنود.

وقال أبو نواس [2]:

في أنـاس نَعُـدّهم مـن عديـد فـإذا فُتِّشُـوا فليسـوا بنـاسِ

أي نعدّهم من العديد الكثير من الناس»[3].

(1) هو أبو تمام حبيب بن أوْس الطائيّ، شاعر عظيم سارت بذكره الرّكبان، فصيح ذكيّ حاذ النظر رقيق الحسّ حصيف العقل، استكثر في شعره من الحِكَم والأمثال والكنايات الخفية، وأجاد في كل الأغراض التي تناولها، وخاصة الرثاء، توفي سنة 231هـ.

(2) هو أبو علي الحسن بن هانئ، الشاعر المشهور، الجادّ الماجن، رأس المحدّثين بعد بشّار، كان واسع الاطلاع على اللغة والشعر، كثير التفنّن في شعره، رصين القول، بديع الخيال، واشتهر بخمرياته، لكنه كان قدوة سيئة في المجون ووصف المؤنث بالمذكور والخروج عن الآداب المرعيّة، توفّي سنة 199هـ.

(3)«أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 58 – دار المعارف بمصر-.

(49)

تصحيح: «جاء فَوْراً» و«جاء تَوًّا»

1-يخطّئ بعضهم أن يقال: «جاء فلان فوراً»، و«دفع المشتري الثّمن فوراً»، و«خرج اللّاعب المطرود من الميدان فوراً»، بحجّة أنّ هذا التّعبير بـ«فوراً» لم يرد في العربيّة، وإنّما الذي ورد فيها «جاء من فوره»، ومنه قوله تعالى: ﴿بَلَى إِن تَصْبِرُوا وتَتَّقُوا ويَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ المَلائِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾[1] .

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «جاء فلان فوراً»، و«دفع الثّمن فوراً».

ونصّ قراره:

«... ونظر المجلس (أي مجلس المجمع) في قولهم: (جاء فوراً)، و(دفع الثّمن فوراً)، و(جاء فورَ الحين وفَوْرَ السّاعة)، ولا حظ أنّ التّعبير المألوف في العربيّة: (جاء من فوره) بمعنى: جاء ولم يُعرِّج، أو جاء من ساعته، و(جاء على الفور) أي عدم التّراخي.

ورأى المجلس أنّه يصحّ أنّ يقال: (جاء فوْراً)، و(دفع الثّمن فوراً) على الحاليّة، والفوْر من السّرعة وعدم التّراخي.

وأمّا قولهم: (فورَ الحين) و(فَوْرَ السّاعة) فلا وجه له»[2] .

2-كما أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قولهم: (جاء تَوًّا)، وجاء في قرار

---

(1) سورة آل عمران: 125.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366هـالموافق 6 من أكتوبر 1947هـحتى 22 من رجب 1367هـالموافق 31من مايو 1948م.

لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: (جاء تَوًّا)، يريدون به: (جاء الآن).

وقد يُعْتَرض على هذا بأنّ الوجه فيه أن يقال: (جاء التَّوَّةَ)، أي الآن، ففي اللّغة: (التَّوَّة) السّاعة، إلّا أنّ الاستعمال الشّائع يمكن أخذه من كلام العرب: (جاء توًّا) أي قاصِداً لم يتخلّف في الطّريق، إذ القصد أمر اعتباريّ يؤدّي إلى الحضور الفوريّ.

ولهذا ترى اللّجنة إجازة قول المعاصرين: (جاء تَوًّا) في معناه الّذي يستعملونه فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1] .

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

(50)

تصحيح «أنعشه» و«أغاظه»

1-يخطّئ ابن مكّيّ في «تثقيف اللّسان» من يقول: «أَنْعَشَه الله»، باستعمال الفعل الرّباعيّ المهموز: «أنْعَشَ»، ويقول: إنّ الصّواب «نَعَشَه الله»، باستعمال الفعل الثّلاثيّ المتعدّي بنفسه: «نَعَشَ»، ويستشهد بقول الشّاعر:

كم فقير نَعَشْتَه بَعْدَ عُدْمٍ ويتيم جَبَرْتَه بعد يُتْمِ[1]

ويقول بالتّخطئة نفسها صاحب «مختار الصّحاح»، جاء فيه:

«نَعَشَه الله: رَفَعَه، وبابه: قَطَع، ولا يُقال: أَنْعَشه الله»[2]

لكنّ فريقاً من اللّغويين صحّحوا «أنعش» الرّباعيّ.

جاء في المصباح المنير:

«نَعَشَه الله، وأنْعَشَه: أقامه»[3].

وفي أقرب الموارد:

«وأنْعَشَه الله: رفعه، وسدَّ فقره، وأنكره ابن السّكّيت والجوهريّ»[4].

وفي المعجم الوسيط:

«أَنْعَشَه الله: نَعَشَه، ويقال: أَنْعَشَه من كَبْوَته: أَنْهَضَه وقَوَّى جَأْشَه»[5].

2-ويخطّئ ابن مكيّ أيضاً أن يقال: «أغاظه» باستعمال الرباعيّ المهموز «أغاظ»، ويرى أنّ الصّواب «غاظه» باستعمال الفعل الثّلاثيّ «غاظ»، ويؤيّده أنّه لم

---

(1) «تثقيف اللسان» لابن مكي الصقلي، ص 152.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 667.

(3) «المصباح المنير» للفيومي، ص 613.

(4) «أقرب الموارد» للشرتوني، ج2 ص 319.

(5) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 942.

يرد في القرآن الكريم إلا الثّلاثيّ «غاظ» وما اشْتُقّ منه، قال تعالى: ﴿هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ولا يَطَئُونَ مَوْطِئاً يَغِيظُ الكُفَّارَ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿وإِنَّهُمْ لَنَا لَغَائِظُونَ ﴿55﴾ ﴾[3].

ويقول بالتخطئة نفسها صاحب «مختار الصّحاح» قال:

«تقول: (غاظه) من باب (باع)، فهو مَغيظ، ولا يقال: أغاظه»[4].

لكن صحح في المصباح المنير: (أَغاظه)، قال:

«غاظه يغيظه، و(أغاظه) بالألف، واسم المفعول من الثّلاثيّ (مَغيظ)»[5].

وفي المعجم الوسيط:

«أغاظه: غاظه»[6] .

وفي لسان العرب:

«وحكي الزّجَاج : أغاظه، وليست بالفاشية، قال ابن السّكّيت: ولا يقال: أغاظه، وقال ابن الأعرابيّ: غاظه وأغاظه، وغَيَّظه بمعنى واحد[7].

---

(1) سورة الحج :15.

(2) سورة التوبة : 120.

(3) سورة الشعراء: 55.

(4) «مختار الصحاح» ص 487.

(5) «المصباح المنير» ص 459.

(6) «المعجم الوسيط» ج 2 ص 675.

(7) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثاني ص 1037 –دار لسان العرب–.

(51)

تصحيح: «مُتْحف» – بضمّ الميم وفتح الحاء– و«مَتْحف» – بفتح الميم والحاء–

يشيع في الاستعمال الحديث كلمة «متحف»، ويُقصد بها المكان المخصّص لعرض الآثار القديمة أو الأشياء أو التّحف الفنّية ونحو ذلك، فيقال مثلاً: «متحف الآثار الرّومانيّة»، و«المتحف العسكريّ»، و«متحف الأحياء المائيّة».

وقد اختُلف في ضبط هذه الكلمة الحديثة:

فالدّكتور مصطفى جواد لا يجيز أن يقال: «مُتْحَف» – بضمّ الميم وسكون التّاء وفتح الحاء، والصَّواب عنده «مَتْحَفَة» – بفتح الميم والحاء والفاء، وفي آخرها تاء مُقفَلة، أي على وزن «مَفْعَلَة».

وحجّته في ذلك أنّ قياس الاسم يدلّ على مكان كثرة الشّيء واجتماعه هو «مَفْعَلَة»، كمَبْصَلَة (للمكان الكثير البصل)، ومَأْسَدَة (للمكان الكثير الأُسُود)، ومَقْثَأَة (للمكان الكثير القِثّاء)، وكذلك مَبْطَخَة (للمكان الكثير البطّيخ)، ومَسْلَحَة (للمكان الكثير السّلاح).

وهكذا يُشتَقّ اسمٌ لكلّ ثلاثيّ الأصل إن لم يكن مسموعاً كالْمَتْحَفَة للمكان الّذي تكثر فيه التُّحَف، أمّا الاحتجاج بأنّه «مُتْحف»، فهو مردود – عند الدّكتور مصطفى جواد – بأنّ «المُتْحَف» مشتقّ من «أَتْحَفَه فلان» أي أعطاه تُحْفَة أو أهدى إليه شيئاً، فلو كان كلّ زائر لِلْمَتْحَفَة يُعْطَى شيئاً، ما بقي فيها شيء يُرَى من العاديات العتيقة»[1].

ويرى الدّكتور محمّد كامل حسن – عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة– أنّ

---

(1) «قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 39–مطبعة أسعد، بغداد.

الصّواب في ضبط الكلمة هو: «مَتْحَف»- بفتح الميم وسكون التّاء وفتح الحاء-، ويخطّئ من يضبطها بضمّ الميم وفتح الحاء: «مُتْحَف»، يقول:

«وعندي أنّ أكبر ما يباعد بين علوم اللّغة والتّفكير الحديث، أنّ اللّغويّين يضعون المبنى فوق المعنى، وأنّهم يُعْنَوْن بالصيغة أكثر ممّا يُعْنَوْن بالدلالة، وهذا العيب واضح في صياغة الألفاظ وفي الإعراب والعبارات.

مقياس الصّحّة في هذه الأمور هو عند اللّغويّين صحّة المبنى، على حين أنّ المقياس يجب أن يكون وضوح المعنى وصدق الدلالة.

ومن أمثلة ذلك كلمة «مُتْحَف» – بضمّ الميم- عَدَل بها علماء اللّغة عن «الْمَتْحَف»- بفتح الميم-، وحجّتهم في ذلك أن الفعل «تَحَف» لم يرد، وإنما وردت كلمة «أَتْحَفَ».

ويخيّل إليّ أن اسم المكان حين يُشْتقّ من فعل بعينه، يجب أن يكون هذا الفعل يَحْدُث في المكان الذي يوضع له الاسم كالمنزل والمسجد المُصَلَّى، وكلمة «أَتْحَف» وَرَدَت حقاً، ولكن معناها: (أعطيْتُ الرجلَ تُحْفَة)، فالمُتحف هو المكان الذي يُعطى الناسُ فيه تُحَفاً، ولا أعلم أن هذا يحدُث في دُور الآثار.

مثل هذا الاعتراض لا يعني اللغويين ما دام المبنى صحيحاً، على أن مبنى «مُتْحَف» ليس صحيحاً إلا من حيث مطابقتُه لقواعد الصّرف، أمّا الذوق اللغوي فيأباه، والذّوق يدقّ عن القواعد، ذلك أن اشتقاق اسم المكان من «أَفْعَل» المتعدي نادر جداً، وأكثره من الأفعال اللازمة، فإذا كان الفعل يأتي لا زماً ومتعدّياً مثل: «أقام»، فإن اسم المكان يُشتق من معناه اللازم، «فَالْمُقام» من «أقام» بالمكان، ولا أعرف أن أحداً يسمّي مكان الصلاة «مُقام الصلاة»، وإن صحّ ذلك من جهة قواعد الصّرف.

... إن العربيّ الذي فرض اللغويون وجوده وسط الجزيرة العربية لا يختلط بالأعاجم، هو الذي قال بالْمَأْسَدَة، وهو في هذا بين أمرين:

إما أن سليقته التي تُحس بأدق القواعد خانَتْه فاشْتقَّ اسمَ المكان من الجامد، - وهذا يقضي على نظرية السماع كلها -، وما أن يكون وجد نفسّه في حاجة إلى هذا الشّذوذ، فوضع كلمة جديدة تدل على ما يريد، ولم يعبأ باشتقاقها.

والحاجة التي دفعت العربيّ إلى صياغة فاسدة أو شاذّة، ليست أشدّ من حاجتنا إلى صوغ كلمة تدل على مكان تكثر فيه التُحف، وعلى ذلك تكون كلمة «مَتْحَف»- فتح الميم – هي الكلمة العربيّة الصّحيحة»[1] .

وقد درست لجنة الأصول بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسألة ضبط كلمة «متحف»، وقدّمت إلى المجمع تقريرها الذي أقرت فيه الضَّبْطَيْن، ونصُّه.

«كلمة – مُتحف- (بضم الميم) صحيحة من حيث القياس، ومن حيث المعنى للدلالة على مستودّع التُّحَف.

وبناء على قرار المجمع جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وإقراره قواعد الاشتقاق من الجامد، وما تراه اللجنة من التوسّع في جواز الاشتقاق من اسم العين دون التقيّد بالضرورة العلمية، واستئناساً بأن وجود الثلاثي المزيد في الفعل يُشْعِر بالمجرّد منه:

تُقَرِّر اللّجنة أنّه يجوز أن يُؤْخَذَ من «تُحْفَة» بمعنى شيء يُقَدَّم للإلطاف، فعلٌ ثلاثي من باب (نَصَر)، ومن مصدره يُؤخذ اسمُ مكانٍ على وزن «مَفْعَل» – بفتح الميم والعين -، فتكون كلمة «مَتْحف»- بفتح الميم والحاء- صحيحة في هذا الاستعمال بالمعنى المتعارَف الآن لمكان إيداع التحَف وعَرْضها».

---

(1) مجلة مجمع اللغة العربية، ج 22 ص 106.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1]، الذي يُجيز الضّبْطَيْن في كلمة «متحف»:

أ- بضمّ الميم وسكون التّاء وفتح الحاء: مُتْحَف.

ب- بفتح الميم وسكون التّاء وفتح الحاء: مَتْحَف.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387 هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(52)

تصحيح: «يلعب فلان الكرة»

يقال في لغة الحديث والكتابة: «يلعب فلان الكرة مع فريق كذا»، و«يلعب سعيد الشطرنج» ونحو ذلك.

ويعترض بعضهم على هذا التّعبير، بحجّة أنّ الفعل «يَلْعَب» عُدِّي فيه بنفسه إلى المفعول به، وهو في اللّغة لازم، قال الله تعالى: ﴿ أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَداً يَرْتَعْ ويَلْعَبْ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إلاَّ اسْتَمَعُوهُ وهُمْ يَلْعَبُونَ ۝2 لاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾[2].

وقد يُعَدَّى الفعل «لَعِب» وما يُشتقّ منه بحرف الجرّ الباء إذا أُريد تحديد الأداة الّتي يلعب بها فيقال: «يلعب الطّفل بالكرة» و«يَلْعَب الرجالُ بالسّيوف»، و«يلعب المهرّج بالنار».

أما تعديته بنفسه إلى المفعول به فلم يرد في اللغة.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «يلعب فلان الكرة» بتعدية الفعل «يلعب» بنفسه إلى المفعول به، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة قولهم: (يلعب الكرة)، ويريدون ممارسة اللّعب بالكرة.

وربّما يسبق إلى الخاطر أنّ العبارة غير صحيحة، على أساس أنّ الفعل لازم، والكرة أداة، فيجب وصلها بالباء ليقال: (يلعب بالكرة)، كما هو وارد في اللّغة.

---

(1) سورة يوسف: 12.

(2) سورة الأنبياء3-2.

وبدراسة المسألة انتهت اللّجنة إلى أنّ قول المعاصرين: (يلعب الكرة) يمكن توجيهه بأحد وجهين:

الأوّل: أن تكون مفعولاً مطلقاً، إذ هي أداة الفعل، والأدوات تنوب عن المصدر في الانتصاب على المفعوليّة المطلَقة، على حدّ: (ضربتُه سَوْطاً أو عصا)، والأصل كما قال النّحاة: (ضربته بسوط أو عصا)، ثمّ حُذِف المصدر، وأُقيمت الآلة مُقامه.

الثّاني: أن يكون الكلام من قبيل الحذف والإيصال: حذف حرف الجرّ، ثمّ وصل الفعل بالأداة، فقيل: (يلعب الكرة).

ولهذا ترى اللّجنة أنّ قولهم: (يلعب الكرة) صحيح لا بأس في استعماله.

أمّا إذا كان المراد نوعاً مُعيَّناً من اللعب ككرة القدم أو كرة السلّة، فترى اللّجنة أنّ التّعبير صحيح أيضاً، على أنّه مفعول مُطْلّق».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس، حتى 27 من مارس 1978م.

(53)

تصحيح «التحوير» بمعنى التّغيير والتّعديل»

يخطّئ بعض اللّغويّين استعمال الفعل «حَوَّر» وما اشْتُقّ منه، بمعنى «غَيَّر وعَدَّل في الشّيء»، ومصدر «حَوَّر» هو «التّحوير»، فلا يقال: «حَوَّر المجلسُ لائحة الموظّفين»، و«هذا القانون يحتاج إلى تحوير»، و«من حقّ رئيس التّحرير أن يُحَوِّر المقال»، والصّواب أن يقال: «عدّل المجلس لائحة الموظّفين» أو نقّحها، و«هذا القانون يحتاج إلى تعديل أو تنقيح»، و«من حقّ رئيس التّحرير أن ينقّح المقال أو يعدّله».

قال الشّيخ إبراهيم اليازجيّ:

«فمن تلك الألفاظ (أي الألفاظ الشّاذّة عن منقول اللّغة، واسْتُعْمِلَت في غير معانيها في جرائدنا العربيّة) لفظة (التّحوير) الّتي لم يبق كاتب جريدة ولا مؤلّف كتاب إلا وردت في كلامه مئات المرّات، يريدون بها التّنقيح والتّعديل والتّهذيب وما جرى هذا المجرى، وذلك في الكلام على الشّروط والمعاهدات والأحكام وأشباهها، ولم ترد هذه اللّفظة في شيء من كتب اللّغة بمعنى من هذه المعاني، إنّما التّحوير في اللّغة بمعنى التّبييض، بقال: حوّر الثّوب إذا قصره وبيّضه، ومنه (الْحُوَّرَى) للدقيق الأبيض، وهو لُبّ الْبُرّ وأَخْلَصُه، وقد حوّر الدّقيق: إذا بَيَّضه، وغالب ألفاظ هذه المادّة يرجع إلى معنى البياض، فما ضَرَّ لو استعملوا في مكان هذه اللّفظة إحدى الكلمات التي ذكرناها في مرادفها»[1] .

وفي المصباح المنير:

«و(حوّرتُ) الثّياب (تحويراً): بَيَّضْتُها، وقيل لأصحاب عيسى عليه السّلام:

---

(1)«لغة الجرائد» للشيخ إبراهيم اليازجيّ، ص3-مطبعة التقدّم بمصر-.

(حواريّون) لأنّهم كانوا يُحَوِّرون الثّياب أي يُبَيِّضونها... واحْوَرّ الشّيء: ابْيَضّ وَزناً ومعنًى»[1].

وفي مختار الصّحاح:

«و(تحوير) الثّياب: تبييضها... و(الحُوَّارَى) – بالضّمّ وتشديد الواو مقصور – : ما حُوّر من الطعام، أي بُيّض، وهذا دقيق حُوَّارَى ،و(حَوَّره فاحْوَرّ) أي بَيَّضه فابْيضّ»[2] .

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز (حَوَّر) بمعنى غيّر وعدّل، و«التّحوير» بمعنى التّغيير في الشّيء والتّعديل فيه، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة للمجمع ما يأتي:

«درست اللّجنة كلمة» التّحوير» بمعنى التّغيير في الشّيء والتعديل فيه، وترى إجازتها بصيغتها، لما في لسان العرب من قولهم: (حار الشّيء) إذا تغيّر من حال إلى حال، على أساس تضعيف عين الفعل للتّعدية، فيقال: (حَوَّرَ الشيء تحويراً) إذا غيّر فيه وعدّل، وبذلك يكون استعمال كلمة (التّحوير) بمعنى التّغيير في الشّيء والتّعديل فيه استعمالاً سائغاً».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

---

(1) «المصباح المنير» للفيومي، ص 156- المكتبة العلمية، بيروت-.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 161- المطبعة الأميرية بالقاهرة-.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406هـ الموافق 17 من مارس 1986م.

(54)

تصحيح «بديهيّ» و«طبيعيّ» و«قبيليّ» و«عقيديّ»

يوجب النحاة حذف ياء «فَعِيلَة» – صحيح العين غير مضعّفها – عند النسّبة إليه، فيكون على وزن «فَعَلِيّ» – بفتح الفاء والعين وكسر اللّام وتشديد الياء –، فيقولون في النّسبة إلى «حنيفة»: حَنفِيّ، وفي النّسبة إلى «صحيفة»: صَحَفِيّ، وفي النّسبة إلى «فَهِيمة»: فَهَمِيّ، وفي النّسبة إلى «بَجِيلَة»: بَجَلِيّ، بحذف التّاء المقفلّة وحذف الياء وقلب كسرة العين فتحة.

أمّا «فَعِيلَة» معتلّ العين كطويلة، أو مضعّف العين كجليلة، فلا تُحذف ياؤه عند النّسبة إليه، فيقال في النّسبة إلى «طويلة»: طويليّ، وفي النّسبة إلى «جليلة»: جليلي، بإثبات الياء، ويقولون: إنّ ما سُمِع من «فعيلة» – صحيح العين غير مضعّفها – منسوباً إليه بإثبات الياء، نحو: سَلِيقيّ في النّسبة إلى «سَلِيقَة»، وسَلِيمِيّ في النّسبة إلى «سَلِيمَة» الأزْد، وعَمِيرِيّ في النّسبة إلى «عَمِيرَة» كلب، شاذٌّ لا يُقاس عليه.

قال الأشمونيّ في شرح قول ابن مالك: (وفَعَلِيَّ في فَعِيلَةَ الْتُزِمْ):

«أي الْتزِم في النّسبة إلى (فَعِيلَة) حذف التّاء والياء وفَتح العين، كقولهم في النّسبة إلى «حنيفة»: حَنَفِيّ، وإلى «بَجِيلَة»: بَجليّ، وإلى «صحيفة»: صَحَفِيّ، حذفوا تاء التأنيث أوّلاً، ثم حذفوا الياء، ثمّ قلبوا الكسر فتحاً، أمّا قولهم في «سليمة »: سَلِيميّ، وفي «عَمِيرَة» كلب: عَمِيرِيّ، وفي «السّليقة»: سَليقيّ، والسّليقيّ من يتكلّم بأصل طبيعته مُعْرِباً، قال الشّاعر:

ولستُ بنحـويّ يلـوك لسـانه ولكـنْ سليقيِّ أقول فأَعْرِبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذّة للتّنبيه على الأصل المرفوض...»[1] .

---

(1) «شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك»، ج3 ص 732 – دار الكتاب العربيّة–.

ويوجب النّحاة أيضاً حذف تاء «فُعَيْلَة»- بضمّ الفاء وفتح العين – وحذف ياءها عند النّسبة إليه، فيقولون في الّنسبة إلى «جُهَيْنَة»: جُهَنِيّ، وفي النّسبة إلى «قُرَيْظة»: قُرَظِيّ، وفي النّسبة إلى «عُيَيْنَة»: عُيَنِيّ، وفي النّسبة إلى «قُوَيْمَة»: قُوَمِيّ، على وزن «فُعَلِيّ» فيهنّ، وشذّ عندهم «رُدَيْنِيّ» في النّسبة إلى «رُدَيْنَة»، و«خُزَيْنِيّ» في النّسبة إلى «خُزَيْنَة»، بإثبات الياء في النّسبة.

وبناءً على ما تقدّم يحرص كثيرون على أن يقولوا: «بَدَهِيّ» في النّسبة إلى «بديهة»، و«طبّعِيّ» في النّسبة إلى «طبيعة»، و«قَبَلِيّ» في النّسبة إلى «قبيلة»، و«عَقَدِيّ» في النّسبة إلى «عقيدة» و«كنسيّ» في النّسبة إلى «كنيسة»، بحذف الياء فيهنَّ.

لكن عارض جماعة من علماء اللّغة رأي جمهرة النّحاة في وجوب حذف الياء من فعيلة» – صحيح العين غير مضعّفها – عند النّسبة إليه، وأثبتوا أنّ النّسبة إلى «فَعِيلة» هي: «فَعِيليّ» ببقاء الياء، وليس ذلك شاذّاً كما زعموا.

من هؤلاء الأب أنستاس الكرملي عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وعضو المجمع العلميّ العراقيّ، الّذي نشر بحثاً في مجلّة «المقتطف»[1]. المصريّة أوضح فيه أنّ العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى «فعيل» و«فعلية» بقولهم: «فَعَلِيّ» – بالتّحريك وحذف الياء بعد العين–، إذا كان هذا غير مشهور، عَلَماً كان أم نكِرَة، بل «فعيليّ» بإثبات الياء على أصلها.

واستند الأب أنستاس في رأيه إلى شواهد كثيرة ساقها زادت على مئة شاهد، كما استند إلى ما قاله ابن قتيبة في كتابه «أدب الكاتب» حيث قال:

(1)«مجلّة المقتطف المصريّة» ج2 من المجلّد 87، العدد الصّادر في 30 من ربيع الأوّل 1354هـ الموافق الأوّل من يوليه 1935م.

«... وإذا نسبتَ إلى اسم مُصَغَّر – كانت فيه الهاء أم لم تكن –، وكان مشهوراً، أَلْقيتَ الياء منه، تقول في «جُهَيْنَة» و«مُزَيْنَة»، جُهَنِيّ، ومُزَنِيّ، وفي «قُرَيْش»: قُرَشِيّ، وفي «هُذَيْل»: هُذَلِيّ، وفي «سُلَيْم»: سُلَمِيّ، هذا هو القياس إلاّ ما أشذّوا.

وكذلك إذا نسبتَ إلى «فعيل» و«فَعِيلَة» من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً، أَلْقيْتَ منه الياء، مثل: «رَبِيعَة» و«بَجِيلَة»، تقول: «رَبَعِيّ»، و«بَجَلِيّ» و«حنيفة»: حَنفِيّ، و«ثقيف»: ثَقَفِيّ، و«عَتيك»: عَتَكِيّ، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأوّل ولا الثّاني»[1] .

والنّتيجة الّتي انتهى إليها الأب أنستاس الكرمليّ في بحثه أنّ النّسبة إلى «فعيلة» و«فعيل» هي: «فَعِيلِيّ» بإثبات الياء قياساً مطّرداً.

وممّن عارضوا النّحاة في تعميمهم قاعدة حذف الياء من «فعلية» عند النّسبة إليه، الدّكتور مصطفى جواد، يقول:

«قل: الحقوق القبيليّة، والرّسوم الكنيسيّة، ولا تقل: الحقوق القَبَلِيّة، والرّسوم الكَنَسيّة، وذلك لأنّ القبيلة والكنيسة اسمان من أسماء الجنس، أعني أنّ القبائل كثيرة والكنائس كثيرة، فلا يجوز حذف الياء منهما عند النّسبة إليهما.

أمّا حذف الياء فيكون مقصوراً على الأعلام كقبيلة: (بجيلة) وجزيرة ابن عمر، وقبيلة «ثقيف» و«عتيك»، و«جُهَيْنة»، و«عُرَيْنَة» و«سُلَيْم»، و«هُذَيْل»، فيقال: بَجلِيّ، وجَزَرِيّ، وثَقفيّ، وعَتَكِيّ، وجُهَنِيّ، وعُرَنِيّ، وسُلَمِيّ، وهُذَلِيّ.

ومع وجود هذه القاعدة الخاصّة بالأعلام، شذّ منها: «تَميميّ» لأنّه مضعّف، فلم يقولوا: «تَمَمِيّ»، وشذّ منها في النّسب إلى البلدان والمواضع نوادر، كالحُدِيثيّ

(1) «أدب الكاتب«لابن قتيبة، ص 221- الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر-.

نسبة إلى «الحديثة»، والحَظِيرِيّ نسبة إلى «الحظيرة».. فإذا كانت هذه القاعدة لا يُبْنَى عليها إلّا في الأعلام، وكثر الشّذوذ منها في الأعلام بأعيانها، فكيف يُبْنَى عليها في أسماء الجنس كالبديهة والقبيلة والكنيسة؟... فإن جاز حذف الياء في الْعَلَم، فذلك لأنّ العَلم له من الشُّهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف، وله من قوّة المنسوب ما يميّزه عن غيره ويُبعده عن اللَّبس.

وبناء بعض الصّرفيّين القاعدة على الغلط، حَمَلَ غيره على أن يَعُدَّ الصواب غلطاً في قول الشّاعر:

ولستُ بنحويّ يلوك لسانه ... ولكن سليقيٌّ يقولُ فيُعْرِبُ

فالنّسبة إلى «سليقة»: سليقيّ، لأنّها من أسماء الأجناس، ولا يجوز حذف الياء»[1].

وممّن يرون إبقاء الياء في النسبة إلى «فَعِيلَة» الأستاذ عبدالحميد حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، يقول في بحث له بعد أن ذكر رأي ابن قتيبة في المسألة طالباً الأخذ به:

«... وهناك مانع آخر من تعميم القاعدة وتطبيقها على كل كلمة، وهو ما ينشأ عن ذلك من اللبس في بعض الأحيان، فإنا إذا قلنا في النسب إلى «غريزة»: غَرَزيّ، بحذف الياء، فإن ذلك يلتبس بالنسبة إلى «غَرَز»، وهو نبات كثير التفرّع، وإذا قلنا في النّسبة إلى «طبيعة»: طبَعِي، فإن ذلك يلتبس بالنسبة إلى كلمة «طَبَع» بالفتح، وهو الوسخ الشديد، واللغة العربية تحرص على تجنّب اللّبْس.

وينبغي بناءً على ذلك في النّسب إلى صيغة «فَعِيلَة»، أن تكون القاعدة هي إبقاء الصيغة على حالها من غير حذف، مع المحافظة على ما ورد عن العرب

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 148-مطبعة أسعد بغداد.

النّسب إليه بالحذف من أسماء القبائل والبلدان واعتبار ذلك مسموعاً»[1] .

ودرست لجنة الأصول بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسألة إثبات الياء في النّسبة إلى «فَعِيلَة»، وقدّمت على مؤتمر المجمع تقريرها الآتي الّذي أقرّت فيه جواز حذف الياء وإثباتها في النّسبة إلى «فَعِيلّة»:

«الأصلُ في النّسب عامّةً الإبقاءُ على صيغة الكلمة، ومراعاةُ هذا الأصل تقتضي أن يكون النّسب إلى «فعيل» و«فُعَيْل» مذكّرة ومؤنّثة، بغير حذف شيء إلّا تاء التأنيث في المؤنّث، ولكن العرب لم يَجْرُوا على هذا الأصل في المشهور من أعلام القبائل والبلدان، ومن طالب بحذف الياء من النّحاة استنبط القاعدة ممّا ورد من الأعلام المشهورة، يُضاف إلى ذلك أنّه لم يتبيّن من الأمثلة المسموعة أن العرب احتاجوا في هذه الصّيغة إلى النّسب إلى غير الأعلام من النّكرات وأسماء المعاني إلّا في النّدرة، على أنّ من النّادر ما ورد بالإبقاء على الياء، فقيل: «سليقيّ» في النّسبة إلى سليقة.

وتستظهر اللّجنة ممّا سبق بيانه ما يأتي:

«ورد السّماع بحذف الياء وإثباتها في النّسب إلى «فعيل» – بفتح الفاء وضمّها – مذكّرة ومؤنّثة، في الأعلام وغير الأعلام، ولهذا يجوز الحذف والإثبات».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، المجلّد 34 (البحوث والمحاضرات) ص 177.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثّلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(55)

تصحيح: «كلا الرّجلين مدرّسان»

يخطّئ صاحب «الكتابة الصّحيحة» من يقول : «كلاهما عارفان»، «كلاهما يعرفان»، ويذكر أنّ الصّواب أن يقالك (كلاهما عارف)، و(كلاهما يعرف)، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[1]، وقول الشّاعر:

كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه   ونحن إذا متنا أشدُّ تغانِيا[2]

وليس ما قاله صحيحا، فالوجهان جائزان، فلك أنّ تقول: (كلاهما عارف)، أو تقول: (كلاهما عارفان)، و«كلاهما يعرف»، و«كلاهما يعرفان». ومثل «كلا» في ذلك «كلتا».

قال ابن هشام الأنصاريّ في كتابه «المغني»:

«كلا وكلتا: مفردان لفظاً، مُثَنّيان معنًى، مضافان أبداً لفظاً ومعنًى إلى كلمة واحدة دالة على اثنين ... ويجوز مراعاة لفظ (كلا وكلتا) في الإفراد، نحو: ﴿كِلْتَا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾، ومراعاة معناهما وهو قليل، وقد اجتمعا في قوله:

كلاهما حين جَدَّ السَّيْرُ بينهما   قد أقلعا وكلا أنفيْهما رابي[3]

وقال الأستاذ عباس حسن في كتابه «النحو الوافي»:

«كلا: اسم مفرد في اللّفظ، مُثنًّى في المعنى، لأنّه يدلّ على اثنين مذكَّرَيْن، نحو: كِلاَ طَرَفَي الأمور ذميم، ونحو:

إنّ المعلّم والطّبيب كلاهما   لا ينصحان إذا هما لم يُكْرَما

(1) سورة الكهف: 33.

(2)«الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 268.

(3)«مغني اللبّيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاريّ، ج1 ص 204- دار الكتاب العربيّ-.

وكلتا: اسم مفرد في اللّفظ، مُثَنًّى في المعنى، لأنّه يدلّ على اثنتين، مؤنّثتين، نحو: كلتا الخصلتْين رذيلة: الضّعة والكِبْر، ونحو: الثّروة والشهرة كلتاهما من أسباب الحياة.

ولأنّ (كلا وكلتا) مفردان لفظاً مُثنَّيان معنًى، جاز في خبرهما – وفي كلّ ما يحتاج إلى المطابقة بينه وبينهما – مراعاة اللّفظ وهو الأفصح، ومراعاة المعنى وهو فصيح، كقولهم: (كلا الرّجلين عظيم: من دعا إلى الخير، ومن استجاب له)، و(كلا القائدين بَطَلان)، و(كلتا الزّعيمتين وَهَبَت نفسها لأعمال البِرّ..)، (كلتا المدينتين وقفتا في وجه العدوّ)[1].

ولو قال صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة»: إنّ مراعاة لفظ (كلا وكلتا) أفصح من مراعاة معناهما، لكان مُحِقًّا، لأنّ الأفصح لا يعني أنّ الوجه الآخر غلط غير جائز.

(1)«النّحو الوافي» لعباس حسن، ج3 ص 86- دار المعارف بمصر-.

(56)

تصحيح «فلان شَغوف بطلب العلم»

يخطّئ الأستاذ عباس أبو سعود قولهم: «فلان شغوف بطلب العلم»، والصّواب عنده أن يقال: «فلان مشغوف بطلب العلم»، بصيغة اسم المفعول في «مشغوف»، لأنّه من «شُغف بالشّيء» بالبناء للمجهول: إذا أُولِعَ به، أو يقال على سبيل المجاز: «هو شَغِفٌ بكذا» أي مشغوفٌ به ومُولَع به، على أنّه صفة مُشَبَّهَة من (شَغِفَ به) الّذي بمعنى «قَلِقَ»، لما بين الولوع بالشّيء والقلق من صلة»[1] .

وفي المصباح المنير:

«شغَفَ الهوى قلبه (شَغْفاً) من باب (نَفَع)، والاسم (الشَّغَف) بفتحتين، فهو مشغوف به»[2] .

وفي القاموس المحيط:

«الشَّغاف كسَحاب: غِلاف القلب أو حجابُه أو حبَّتُه.. والمشغوف المجنون»[3] .

وقد ورد الفعل «شَغَفَ» في القرآن الكريم عند قوله تعالى: ﴿ وقَالَ نِسْوَةٌ فِي المَدِينَةِ امْرَأَةُ العَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُباً ﴾[4] ، واسم المفعول من الثلاثيّ المتعدّي «شَغَف» هو «مشغوف».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة» شَغوف» الّتي خطّأها الأستاذ

---

(1)«أزاهير الفصحي في دقائق العربيّة» لعباس أبو السعود، ص 206-دار المعارف بمصر-.

(2)«المصباح المنير» للفيومي ص 316 المكتبة العلمية، بيروت -.

(3)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزّاوي، ج2 ص 727-الدار العربية للكتاب -.

(4) سورة يوسف : 30.

أبو السّعود، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يستعمل الكتّاب لفظ (شَغوف) بمعنى شديد الشَّغَف في مثل قولهم: (فلان شغوف بالقراءة)، ويتوقَّف بعض النّقاد في هذا التّعبير، تعْويلاً على أنَّ الشّائع في هذه المادّة هو: (شَغَفَهُ الله يشْغَفُه فهو مشغوف) – اللّسان- على أنّ في اللّغة: (شَغِف بالشّيء) كفَرِح: (عَلِق به)، فهو شَغِف.

واستناداً إلى هذا يُجاز قول الكتّاب: (شغوف بالشّيء)، على أنّ صيغة باب (فَعِل) اللّازم يكثر مجيء الصّفة منه على (فَعول)، هذا وقد أقرّ المجمع من قبل صوغ (فَعول) من أيّ فعل ثلاثيّ لثبوت الصّفة ودوامها واستمرارها».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار بالأكثريّة[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من مارس، حتى 22 من جمادى الأولى 1403هـ الموافق 7 من مارس 1983م.

(57)

تصحيح: «سواء كان كذا أو كذا»

يخطّئ ابن هشام الفقهاء في قولهم: «سواء كان كذا أو كذا»، والصواب عنده أن يقال: «سواء كان كذا أم كذا». قال:

«إذا عطفْتَ بعد الهمزة بأو، فإن كانت همزة التّسوية لم تجز قياساً، وقد أُولِع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا»، وهو نظير قولهم: «يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا»، والصواب العطف في الأوّل بأم، وفي الثّاني بالواو، وفي الصّحاح: تقول: «سواء عليّ قمتَ أو قَعَدْت»، ولم يذكر غير ذلك، وهو سهو، وفي كامل الهُذَليّ أنّ ابن مُحَيْصِن[1]، قرأ من طريق الزّعفراني ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2]، وهذا من الشذوذ بمكان، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياساً»[3].

ودرست لجنة الأصول بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة تخطئة ابن هشام لقولهم: «سواء كان كذا أو كذا» وقدّمت تقريرها الآتي المتضمّن تصحيحها للعبارة المذكورة:

«... يبدو أنّ ابن هشام توهّم – كما قال الدّماميني[4] – أنّ الهمزة لازمة بعد

---

(1) هو محمد بن عبدالرحمن السهمي، ابن محيصن، أحد أصحاب القراءات الأربع الشاذة بعد القراءات العشر، ومقرئ مكة مع ابن كثير، وأعلم قرّاء مكة بالعربية، أخذ القرآن عن مجاهد وسعيد بن جبير وغيرهما، ولولا ما في قراءته من مخالفة للمصحف لكانت قراءته مشهورة، فخرج بذلك عن إجماع أهل بلده، فترك الناس قراءته. توفي سنة 123هـ.

(2) سورة البقرة:6.

(3)«مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاريّ، ج1 ص 43- دار الكتاب العربيّ-.

(4) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي القرشي: بدر الدين، ابن الدماميني، عالم بالأدب والشريعة واللغة، لازم ابن خلدون في القاهرة، وأقرأ العربيّة بالأزهر، وتولّى قضاء المالكية بمصر. من كتبه: «تحفة الغريب» شرح مغنى اللَّبيب، و«شرح البخاريّ»، و«الفتح الربانيّ» في=

كلمة «سواء» في أوّل جملتها، فقدّرها إذا لم تكن مذكورة، وتوصّل بذلك إلى تخطئة الفقهاء وغيرهم، وإلى نسبة السهو إلى الجوهريّ، وإلى شذوذ قراءة ابن محيصن، لأنّه أورد ذلك في العطف بعد همزة الاستفهام، والفرض أنّ لا همزة في شيء من ذلك.

قال الدّمامينيّ في شرحه للمغني: «اعلم أنّ السّيرافي قال في شرح «الكتاب»: (سواء) إذا دخلت بعدها همزة الاستفهام (يريد همزة التّسوية) لزمت «أم»، كقولك: (سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ)، وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام، كان عطف أحدهما على الأخر بأو، كقولك: (سواء عليّ قمت أو قعدت).اهـ ثمّ قال الدّمامينيّ: فإن قلت: فما وجه العطف بأو والتّسوية تأباه؟ لأنّها تقتضي شيئين فصاعداً، و«أو»لأحد الشّيئين أو الأشياء؟ قلتُ: وجّهه السّيرافيّ بأنّ الكلام محمول على وجه المجازاة. قال: فإذا قلت (سواء عليّ قمتَ أو قَعَدْتَ) فتقدير: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، وعليه فلا تكون (سواء) خبراً مقدّماً ولا مبتدأً، فليس التّقدير: قيامُك أو قعودُك سواء، أو: سواءٌ عليّ قيامُك أو قعودُك، بل (سواء) خبر مبتدأ محذوف، أي الأمران سواء، وهذه الجملة دالّة على جواب الشّرط المقدّر.

وصرّح الرّضِيّ بمثل ذلك فقال: ويجوز بعد (سواء) و(لا أُبالي) أن تأتي بأو مجرَّداً من الهمزة، نحو: (سواءٌ عليّ قمت أو قعدت)، و(لا أبالي قمت أو قعدت)، بتقدير حرف الشّرط، وأنشد قول الشّاعر:

ولستُ أُبـالي بعـد آل مطـرّف حُتوفَ المنايا أَكْثَرتْ أو أقلَّـتِ

=الحديث، و«شمس المغرب في المرقص والمطرب» و«جواهر البحور في العروض». توفي بالهند سنة 827هـ.

... وممّا تقدّم يتّضح أنه لا وجه لتخطئة ابن هشام الفقهاء وغيرهم في قولهم: (سواء كان كذا أو كذا). ومثل ابن هشام في هذا المنع أبو علي الفارسيّ.

وإذن يجوز لضابط الشّرطة أن يستعمل إحدى الصّيغ الآتية، وكذا غيره:

1- أَتْبَعُ المجرمين سواء أكانوا في البلاد أم في غيرها، أي أم كانوا في غيرها.

2- سأتبعهم سواء كانوا في البلاد أم في غيرها.

3- سأتبعهم سواء كانوا في البلاد أو في غيرها، أي أو كانوا في غيرها.

4- سأتبعهم فسواء عندي اختفاؤهم في البلاد وفرارهم أو فراراهم إلى غيرها»[1] .

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على قرار لجنة الأصول هذا، على أن تزاد عليه العبارة الآتية:

«والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة و(أَمْ) في أسلوب «سواء»[2].

---

(1) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 34 ص 373.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ. الموافق 8 من فبراير 1968م.

(58)

تصحيح: «هَبْ أنِّي فعلت كذا»

يخطّئ الحريريّ مثل قولهم: «هَبْ أني فعلتُ كذا»، و«هَبْ أنّه فَعَل». قال: والصواب إلحاق الضمير المتّصل به فيقال: (هَبْني فعَلْتُ)، و(هَبْهُ فَعَل)، كما قال أبو دَهْبَل الجُمَحِيّ[1]:

هَبُوني امرأً منكم أضلّ بعيرَه   له ذِمَّةً، إن الذِّمام كثير

ومثله قول عُرْوة بن أُدَيّة[2] – وهي تصغير أداة-:

إذا وَجَدْتُ أُوارَ الحبّ في كبدي   أَقْبَلْتُ نحو سقاء الماء أَبْتَرِدُ

هَبْنِي بَرَدْتُ بِبرْد الماء ظاهره   فمَن لنارٍ على الأحشاء تتَقدُ

ومعنى (هَبْنِي) أي عُدَّني واحْسِبْني، فكأن فيه معنى الأمر من وَهَبَ»[3] .

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صَحَّح «هَبْ أني فَعَلْتُ»، ووافق على قرار لجنة الأصول، ونصه:

«رأت لجنة الأصول أن قولنا: (هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ كذا) صحيح للأسباب الآتية:

1-لما نقله الشهاب الخفاجيّ عن ابن بريّ من أنه غير ممتنع إذا جُعِل (هَبْ) بمعنى (احْسُبْ).

2-لما جاء في «المغني» من تصحيحه وروده في قول القائل في المسألة المعروفة

(1) هو وهب بن زَمْعَة بن أسد أبو دَهْبَل الجُمَحِيّ، قرشيّ من أهل مكة، أحد الشعراء العشّاق المشهورين، له قصة مشهورة في حب عاتكة بنت معاوية، شعره جيّد ورقيق، وله ديوان. توفي سنة 63هـ.

(2) هو عُروة بن حُدر التميميّ ابن أُدَيّة نسبة إلى أمه: أُدَيَّة. أوّل الخارجين عن عليّ ومعاوية في مسالة التحكيم وقال: لا حكم إلا الله. حضر حرب النَّهْران. قتله عبيدالله بن زياد سنة 58هـ.

(3)«درّة الغواص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 148 – دار نهضة مصر للطبع والنشر-.

بالحجرية أو المشتركة[1]. وقد ذُكرت أيضاً في اللسان في مادة (شوك).

3-ولأنّ (هَبْ) من الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين، ومن المقرَّر أن هذه الأفعال تَسُدّ فيها (أنّ) ومعمولاها مَسَدَّ المفعولين»[2] .

(1) هي المسألة المعروفة في علم الميراث بالعُمَريّة لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيها، وتُسَمَّى أيضاً بالحِماريّة والحَجَريّة والْيَمِّيَّة، وقصتها أن عمر عُرِضت عليه في المرّة الأولى فقضى بأن لا شيء للأخ الشقيق، ثم وقعت في العام التالي فأراد عمر أن يقضي فيها بقضائه الأول، فقال له أحد الورثة: يا أمير المؤمنين، هَبْ أنَّ أبانا كان حماراً أو حَجَراً مُلقًى في الْيَمّ ،ألسنا أولاد أمّ واحدة؟ فرأى عمر في كلامه الصواب فقضى بينهم بالتشريك.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393هـالموافق 26 من فبراير 1973م.

(59)

تصحيح: «سافر أوّل أمس» و«سافر أمس الأوّل»

يُنكر لغويّون أن يقال: «سافر سعيد أوَّلَ أمس»، أو «سافر أمُس الأوّل»، في التّعبير عن اليوم الّذي قبل أمس. ويقولون: إنّ المأثور عن العرب في هذا المعنى أن يقال: «سافر سعيد أوَّلَ من أمس»، و«ما رأيتُه مذ أوَّلَ من أمس». فإن قلت: «ما رأيتُه مُذْ أوَّلَ من أوَّلَ من أمس» كان معناه أنّك لم تره مذ يومين قبل أمس. ولا يقال إلا ليومين قبل أمس.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «سافر سعيد أوَّل أمس»، و«سافر أمس الأول»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

يخطّئ بعض النّقّاد ما تجري به أقلام المعاصرين من قولهم: (أوّل أمس)، و(أمس الأوّل)، في التّعبير عن اليوم الّذي قبل أمس، على أساس أنّ المأثور عن العرب في مثل ذلك أنّ يقال: أوّل من أمس.

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ التّعبيرين صحيحان، استناداً إلى أمرين:

الأمر الأوّل: شيوع الدّلالة وكثرة استعمالها في اللّغة المعاصرة للتّعبير عن اليوم السّابق لأمس.

الأمر الثّاني: دراسة مدلول (أوّل) ومدلول(أمس).

وقد وجدت اللّجنة أنّ (أوّل) قد وردت في الاستعمالات الصّحيحة بمعنى: سابق. وعلى ذلك يكون تخريج (أمس الأوّل) مَبْنِيًا على تفسيره بـ(سابِقِ أمس)، على حذف موصوف، أي يوم سابق أمس، وبذلك يصحّ التّعبير من النّاحية اللّغويّة.

كما وجدت اللّجنة أنّ (أمس) – مع كثرة استعمالها محدودةً باليوم السّابق – قد وردت في نصوص اللّغويّين من الثّقات[1] ما يجيز استعمالها على وجه المجاز دالّة عليه وعلى سابق أيضاً، كما يُسْتَنْتَج من حوار سيبويه مع الخليل في تخريج قول العرب: (لَقِيتُه أمسِ الأَحْدَث) بوصف (أمس) بالأحدث. ووصفه بالأحدث يدلّ على جواز وصفه بالأَقْدَم وبالأوّل أيضاً، وهو ما أُريد الوصول إليه من إجازة وصف (أمس) بالأوّل، ليدلّ على اليوم السّابق لأمس، إذ معنى الأوّل هنا هو السّابق. وقد سبقت الإشارة إلى أنّ (أوّل) تأتي بمعنى السّابق.

لذلك ترى اللّجنة إجازة هذين التّعبيرين بمدلولهما المعاصر، وهو اليوم الّذي يسبق اليوم السّابق».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2] .

وبهذه المناسبة نذكر شيئاً يتعلّق بأمس وبالأمس.

1-أمس (بلا ألف ولام): اليوم الّذي قبل يومك، أو ما في حكمه عند إرادة القرب.

والحجازيّون يبنون «أمس» على الكسر في كلّ حالات الإعراب، فيقولون: ذهبَ أمسِ – إنّ أمسِ كان يوماً جميلاً – ما رأيت خالداً من أمسِ. قال شاعرهم:

منـع البقـاءَ تقلُّـبُ الشّـمس وطلُوعُها من حيث لا تُـمْسِي

(1) يكتب بعضهم«الثقات» بتاء مُقْفَلة، وهو غلط، والصّواب بالتّاء المفتوحة لأنّها جمع مؤنّث سالم مفرده«ثقة»، نحو : صِلة وصِلات، وهِبة وهِبات وفِئة وفِئات، وهي غير التّاء المقفلة في نحو: قضاة، ورُعاة ومشاة.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هالموافق 8 من مارس 1976م.

وطلوعُهـا حمـراءُ صـافيةً وغروبُهـا صـفراء كالْـوَرْسِ

اليـوم أعلـم مـا يجـئ بـه ومضى بفضـل قضـائه أمـسِ

أمسِ: فاعل مضى، مبنيّ على الكسر في محلّ رفع.

وبنو تميم يعاملون «أمس» معاملة الممنوع من الصّرف، فيرفعونه بالضّمّة وينصبونه بالفتحة، ويجرّونه بالفتحة نيابة عن الكسرة، فيقولون: ذهبَ أمسُ (بالضّمّ)، وودّعْنا أمْسَ (بالفتح)، وما رأيتُ فلاناً مذ أمْسَ (بالفتح). قال الشّاعر:

لقـد رأيـت عجبـاً مـذ أمسـا عجائزاً مثل السّعالي خمساً

يـأكلن مـا في رَحْلِهـنَّ هَمْسـاً لا تـرك الله لهـنّ ضِرْسـاً

ولا لَقِـينَ الدّهـرَ إلاّ تَعْسـا

(مذ أمسا): مذ أمْسَ، وزيدت الألف للإطلاق موافقة للرّويّ. وهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة على لغة بني تميم[1].

2-الأمس (بالألف واللام): مطلق الماضي. تقول: كنا بالأمس سادة الدنيا. قال الله تعالى: ﴿ فَإِذَا الَّذِي اسْتَنصَرَهُ بِالأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُ﴾[2] . وقال تعالى: ﴿وأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالأَمْسِ يَقُولُونَ ويْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ويَقْدِرُ﴾[3] .

والأمس (بالألف واللاّم) يُعْرَب – في الغالب- بالحركات الظاهرة مصروفاً، فيقال: كان الأمسُ زاهراً- ليت الأمسَ يعود – كنتُ بالأمسِ رياضياً ماهراً.

(1)«قطر الندى وبلّ الصدى» لابن هشام الأنصاريّ، ص 11. مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

(2) سورة القصص: 18.

(3) سورة القصص: 82.

(60)

تصحيح: «امرأة غَضْبانَة» و«عَطْشانَة»

يخطّئ ابن مكّيّ في «تثقيف اللّسان» من يقول: «امرأة غَضْبانة، وشَبْعانة، ورَيّانة، وسَكْرانَة، وكَسْلانَة»، والصّواب عنده أن يقال: «امرأة غَضْبَى، وشَبْعَى، ورَيَّى، وسَكْرَى، وكَسْلَى»[1].

وقال الزبيديّ في «لحن العوام»:

«يقولون: سَكْرانَة، يبنونها على (سَكْران)، والصّواب: سَكْرَى وسَكْران، مثل: ريَّا وريّان»[2].

ويذكر النّحاة في باب الممنوع من الصّرف أنّ الاسم يُمْنَع من الصّرف للوصفيّة وزيادة الألف والنّون على ألاّ يكون مؤنّثه بتاء التّأنيث.

ففي شرح» ابن عقيل» لألفيّة ابن مالك:

«يُمْنَع الاسم من الصّرف للصّفة وزيادة الألف والنّون، بشرط ألاّ يكون المؤنّث في ذلك مختوماً بتاء التّأنيث، وذلك نحو: سكران، وعشان، وغضبان، فتقول: هذا سَكْرانُ، ورأيتُ سكرانَ، ومررْتُ بسكرانَ، فتمنعه من الصّرف للصّفة وزيادة الألف والنّون، والشّرط موجود فيهن لأنّك لا تقول للمؤنَّثة: سكرانّة، وإنّما تقول: سَكْرَى. وكذلك عطشان وغضبان، فتقول: امرأة عَطْشَى وغَضْبَى، ولا تقول: عطشانة ولا غضبانة»[3].

---

(1) «تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان» لابن مكّيّ الصّقليّ، ص 102. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر -.

(2) «لحن العوام» للزّبيديّ ص 162. الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبة-.

(3) «شرح ابن عقيل»، ج2 ص 323.

ولكن جاء في «إصلاح المنطق» لابن السِّكّيت:

«وما كان من النّعوت على (فَعْلان) فأنثاه على (فَعْلَى). هذا هو الأكثر، نحو: غَضْبان وغَضْبَى، وعَجْلان وَعْجَلى، وسَكْران وسَكْرَى، وغَرْثان[1] وغَرْثَى، وشَبْعان وشَبْعَى، وغَدْيان[2] وغَدْيَى، وصَبْحان[3] وصَبْحَى، ومَلآن ومَلأَى.

ولغة بني أسد: سكرانة، وملآنة، وأشباهما، وقالوا: رجل سَيْفان وامرأة سَيْفانة (السَّيْفان الطويل الضّامر الممشوق)، ورجل مَوْتان الفؤاد وامرأة مَوْتانة»[4].

وفي «النّحو الوافي»:

«يشترط أكثر النّحاة ألاّ يكون المؤنّث على (فَعْلانة) – أي في منع الاسم من الصّرف للوصفيّة وزيادة الألف والنّون –، ويمثّلون للمستوفي الشّروط بعطشان وغضبان وسكران... مع أنَّ كتب اللّغة تأتي للثّلاثة بمؤنّث مختوم بالتّاء، وبمؤنّث آخر ليس مختوماً بها. فلا مناص من حمل الشّرط النّحويّ على الأكثر الأغلب في (فَعْلان) بأن يتجرّد مؤنّثه من التّاء في المشهور إن تعدّدت مؤنّثاته»[5].

وبحث مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسألة «غضبانة» بتاء التّأنيث، فصحّحها وأجازها.

ونص قراره[6]:

«إنّ تأنيث (فَعْلانة) بالتّاء لغة بني أسد، وقياس هذه اللّغة صرفها في النّكرة

---

(1) غرْثان: جائع.

(2) غَدْيان: متغدّ.

(3) صبحان: شارب الصَّبوح، والصَّبوح: ما يُشرب أو يُؤكل في الصباح، وهو عندهم خلاف الغَبوق.

(4) «إصلاح المنطق» لابن السّكّيت، ج2 ص 358. دار المعارف بمصر-.

(5) «النحو الوافي» لعباس حسن، ج4، هامش ص 167. دار المعارف بمصر.

(6) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة في بغداد سنة 1965م.

كما جاء في شرح المفصّل، والنّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غيرُ ما جاء به خيراً (كما في قول ابن جنّيّ)، لذا يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثَمَّ يُصْرَف (فَعْلاَن) وَصْفاً، ويُجْمَع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) جمع تصحيح»[1].

(1) أي يُجمع (فعلان) للمذكر جمع مذكّر سالماً على (فَعْلانون) في حالة الرفع، و(فَعْلانِين) في حالتي النّصب والجرّ، وتُجمع (فَعْلانَة) جمع مؤنث سالماً على (فَعْلانات).

(61)

تصحيح «الأنانيّة»

يخطّئ صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» كلمة «الأنانيّة» قال[1]:

«شاعت كلمة «الأنانيّة» على ألسنة النّاس حتّى المثقّفين منهم، ووصفوا بها من يُؤثر نفسه ويفضّلها على غيره، فقالوا: (فلان أنانيّ)، و(فلان يتّسم بالأنانيّة).

والحقّ أنّ هذه الكلمة دخيلة لا أصل لها في العربيّة، على الرّغم من أنّ بعض المدرّسين يعلّلون لصحّتها بقولهم: إنّها نسبة لأنا أنا، إذا قالها من يفتخر بنفسه. وهذا التّعليل ظاهر البطلان، لأنّه لو صحّ النّسب لقلنا: أَنَوِيّ وكرّرناها، وذلك لأنّ ألف المقصور تُقْلَب واواً إن كانت ثالثة كقها وقَهوِيّ، وطحها وطَحَوِيّ، على أنّ النّسب إلى الضّمائر لم يرد عن العرب لا قياساً ولا شذوذاً.

والتّعبير السّليم عن هذا المعنى أن يقال: (عند فلان أَثَرَه) بفتحتين، وهو (أَثِر) بفتح فكسر، وضدّ الأَثَرَة: الإيثار. يقال: (آثَرَك فلانُ على نفسه)، ومنه قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا﴾[2]. وقوله: ﴿ ويُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ ولَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾[3]

ولكن جاء في «معجم الأخطاء الشائعة»:

«ويقولون: هذا رجل ذو أنانِيَة (بتخفيف الياء)، والصّواب: هذا رجل ذو أنانيّة(بتضعيف الياء)[4].. وواضح من كلامه أنّه لم يُخطّيء الكلمة في ذاتها، ولكنّه خطّأ تخفيف يائها.

(1)«أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 74.

(2) سورة يوسف:91.

(3) سورة الحشر:9.

(4)«معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدنانيّ ص 29. الطبعة الثانية، مكتبة لبنان-.

وفي «أقرب الموارد»:

«الأنانيّة»: الحقيقة بطريق الإضافة، والصَّلَف، والادّعاء»[1].

وفي تقرير للجنة الألفاظ والأساليب التّابعة لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة:

«يشيع في اللّغة المعاصرة استعمال الحساسيّة، والشّفافيّة، والفعاليّة، والأنانيّة، مع اختلاف في ضبط بعض حروفها تشديداً أو تخفيفاً.

وترى اللّجنة أنّ هذه الكلمات – فيما عدا الأنانيّة- يصحّ ضبطها بتشديد العين والياء أو بتخفيفها، تأسيساً على أنّها في حالة التّشديد مصوغة على وزن (فَعّال) دخلت عليها ياء النّسب والتّاء، وأنّها في حالة التّخفيف مصادر على وزن «الفعّاليّة».

أمّا كلمة الأنانيّة فهي إمّا نسبة إلى الأنا فتكون بتشديد الياء بزيادة ألف ونون كالمنظرانيّ والمخبرانيّ، وإمّا نسبة إلى الأنانيّ كالاشتراكيّ نسبة إلى الأشتراكيّة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1)«أقرب الموارد» للشرتوني ج1 ص 21.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983.

(62)

تصحيح: «أنت تستأهل الاحترام»

يخطّئ لغويّون أن يقال: «فلان أستاذ قدير يستأهل الاحترام»، و«أنت إنسان طيّب مستأهل المحبْة»، و«فاز خالد بالسباق فاستأهل الجائزة»، ويقولون: «إنّ الصّواب أن يقال: «فلان أستاذ قدير يستحقّ الاحترام»، و«أنت إنسان طيّب أهل للمحبّة»، و«فاز خالد بالسّباق فاستحقّ أو استوجب الجائزة». قال الله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وأَهْلُ المَغْفِرَةِ﴾[1].

وحجّتهم في هذه التّخطئة أن «استأهل» في اللّغة معناه: «أكل الإهالة» أو أَخَذَها، والإِهالَة هي الشّحم المذاب. قال الشّاعر:

لا، بل كُلي يامَيُّ واسْتَأْهِلي إنّ الّذي أنفقتِ من ماليَةْ

قال الرّازيّ في «مختار الصّحاح»:

«والمستأهِل: الّذي يأخذ الإهالة أو يأكلها. وتقول: فلانٌ أهلٌ لذلك، ولا تقل: فلان مُسْتَأْهِل، والعامّة تقوله»[2].

ولكن جوّز «استأهل» وما اشْتُقَّ منه، بمعنى «استحقّ»، علماء آخرون، منهم الزّمخشريّ الّذي قال في «أساس البلاغة»:

«وفلان أهلٌ لذلك، وقد اسْتَأْهَل لذلك، وهو مُسْتَأْهِلٌ له، سمعتُ أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً»[3].

وقد استعمل الزّمخشريّ: «استأهل» بمعنى «استحقّ» في تفسيره «الكشّاف»،

---

(1) سورة المدثر: 56.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 31 المطبعة الأميرية.

(3) «أساس البلاغة» للزمخشريّ، ص67. كتاب الشعب 100-.

فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطاً قَالُوا نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَن فِيهَا﴾[1]:

«يعنون: نحن أعلم منك وأخبر بحال لوط وحال قومه وامتيازه منهم الامتياز البيّن، وأنّه لا يستأهل ما يستأهلون، فخفَّض على نفسك وهَوّنْ عليك الخَطْب»[2].

وفي «القاموس المحيط»:

واستأهله: اسْتَوْجَبَه، لغة جيّدة، وإنكار الجوهريّ باطل»[3].

وفي «المصباح المنير»:

«ويقال (استأهل): بمعنى استحقّ»[4].

مما تقدّم يتبيّن أنّه يجوز لنا أن نقول: (أنت تستأهل الاحترام) أي تستحقّه، (وهو مستأهل المحبّة)، أي مستحقّها.

(1) سورة العنكبوت: 32.

(2)«الكشاف» للزمخشريّ، ج2 ص179. الطبعة الأولى، المطبعة البهيَّة بمصر-.

(3)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج1 ص 193. الدار العربية للكتاب-.

(4)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 28. المكتبة العلمية، بيروت-.

(63)

تصحيح: «زيد هنا» و«المؤتمر هنا»

ذكر جلال الدّين السّيوطيّ أنّ من مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ، أن يكون الخبر اسم إشارة ظرفاً، نحو: ثَمَّ زيد، وهنا عمرو، فكلٌّ من «ثَمَّ و«هنا» اسم إشارة ظرف مكان، ولا يجوز عنده أن يقال: زيدٌ ثَمَّ، وعمرٌو هنا، بتأخير الخبر: (ثَمَّ) و(هنا) عن المبتدأ. واستشهد بقراءة من قرأ بفتح الثّاء في قوله تعالى: ﴿ثَمَّ اللهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ﴾[1]. وعلّل وجوب تقديم الخبر: «ثَمَّ» و«هنا» بالقياس على سائر الإشارات، فإنّك تقول: «هذا زيد»، ولا تقول: «زيد هذا»[2].

وقد تعقّب تخطئة السّيوطيّ قولهم: «عمرو هنا» الأستاذ عطيّة الصّوالحيّ عضو المجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي صحّح قولهم: «عمرو هنا» أو «هنا عمرو«و«المؤتمر هنا» أو «هنا المؤتمر».

وذلك أنّ السّبب الّذي دعا السّيوطيّ إلى تخطئته «عَمْرٌو هنا» قياسه على: «هذا زيد»، لكن قُدّمت الإشارة في «هذا زيد» من أجل التّنبيه الّذي في اسم الإشارة لا لمجرّد الإشارة نفسها، وعليه لو استغلنا اسم الإشارة بلا (ها) التّنبيه، لكان لنا أن نقدّم الخبر أو نؤخّره، فنقول: ذا زيد، وزيد ذاك، لأن العرب تعتني بمكان التّنبيه مع الإشارة فتقدّمه، لذلك لا قياس في قوله «هنا عمرو«على «هذا عمرو«لعدم تقدّم التّنبيه في «هنا عمرو».

على أنّ الادّعاء بأن اسم الإشارة الظّرفيّ أو غير الظّرفيّ مع (ها) التّنبيه يجب

---

(1) سورة يونس :46.

(2) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطيّ، ج2 ص 34. مؤسسة الرسالة-.

تقديمه إن كان خبراً على مبتدئه، ادّعاء غير صحيح، فقد ذكر الرّضيّ أن لجميع أدوات التّنبيه صدر الكلام كما للاستفهام إلّا (ها) الدّاخلة على اسم الإشارة غير مفصولة فإنّها تكون في الأوّل أو في الوسط بحسب ما يقع اسم الإشارة.

وقد أعرب الزّجّاج «هذا» في قوله تعالى: ﴿هَذَا وإنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾[1] خبراً لمبتدأ محذوف، والتّقدير: والأمر هذا. وأعرب الكسائيّ قوله تعالى:﴿كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ لمبتدأ وخبراً في قوله تعالى : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[2] بالوقف على «بل فعله».

وقد استشهد الباحث على جواز تأخير الخبر إذا كان اسم إشارة ظرفاً مع وجود (ها) التّنبيه بقوله ﷺ: «الإسلام علانية، والإيمان في القلب، والتّقوى ها هنا – وأشار إلى صدره- ولا يستقيم إيمان عبد حتّى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتّى يستقيم لسانه».

وروى البخاريّ عن الزّهريّ عن سالم عن أبيه عبدالله بن عمر عن النّبيّ ﷺ أنّه قام إلى جنب المنبر فقال: الفتنة ها هنا، الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشّيطان أو قال: قرن الشّمس.

ممّا تقدّم يتبيّن أن لا وجه لتخطئة السّيوطيّ من يقول: عمرو هنا، والمؤتمر هنا، والصّواب صحّة التّقديم بأن نقول: هنا عمرو، وهنا المؤتمر، وصحّة التّأخير بأن نقول : عمرو هنا، والمؤتمر هنا[3] .

---

(1) سورة ص: 55.

(2) سورة الأنبياء: 63.

(3)«إنصاف وردّ إلى صواب» للأستاذ عطيّة الصوالحيّ. باختصار وتصرّف –«مجلة مجمع اللّغة العربيّة» ج18 ص 55 وما بعدها.

(64)

تصحيح: «قَبِلْت بالأمر»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «قَبِلتُ بالأمر الواقع»، و«قبِلَت اللّجنة باقتراحي»، و«لا أقبل برأيك إلّا بعد الاقتناع به».

ويخطّئ بعضهم هذا التّعبير، لأنّ الفعل «قَبِلَ» يتعدّى بنفسه إلى المفعول به، ولا يتعدّى بحرف الجرّ الباء، فالصّواب أن يقال: «قبلتُ الأمرَ الواقع»، و«قبلت اللّجنةُ اقتراحي»، و«لا أقْبَلُ رأيك إلّا بعد الاقتناع به». قال الله تعالى: ﴿ولا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «قَبِل فلان بالأمر».

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«درست اللّجنة القول الشّائع: (قَبِل بالرّأي) و(قَبِل بالأمر)، ورجعت إلى القرار الّذي سبق للمجمع أن اتّخذه بإباحة التّضمّن بشروط محدّدة، ثمّ انتهت إلى إجازة قولهم: (قَبِل بالأمر) إمّا على تضمين الفعل فِعْلاً يُناسِب، فيقال: إن (قَبِل) مُضَمَّن معنى (رَضِيَ)، وإمّا أن يُحْمَل هذا الفعل على نظائره الّتي تتعدّى بنفسها بالباء، وهي كثيرة فيما هو مسموع منصوص عليه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

وعلى ذكر التّضمين، نثبت قراراً بالتّضمين اتخذه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهر،

---

(1) سورة النور: 4.

(2) سورة آل عمران: 85.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير حتى 11 من مارس 1974م.

وذلك لأهمّيَته:

«التّضمين في رأي النّحاة البصريّين إشراب فعل معنى فعل آخر، فيأخذ حكمه في التّعدية واللّزوم، وله صورتان: صورة تضمين فعل متعدّ بحرف جرّ، معنَى فعل متعدّ بحرف آخر، مثل: (شَرِبْتُ بماء النيل) بدلاً من (شَرِبْتُ من ماء النّيل)، لتضمين (شَرِبْتُ) معنى (رَوِيتُ).

وصورة تضمين فعل متعدّ بنفسه، معنى فعل يتعدّى بحرف من حروف الجرّ، فيتعدّى مثله بحرف، مثل: (آمُل في النّجاح) بدلاً من (آمُل النجاح)، لتضمين (آمُل) معنى (أتطلّع)، فتعدّى بحرفه وهو (في).

وأوّل من بسط القول في أمثلة الصّورة الأولى (ابن قتيبة)، ولكن لا تحت عنوان التّضمين، وإنّما تحت عنوان (دخول بعض الصّفات مكان بعض)، ذاهِباً مع الكوفيّين إلى أنّ حروف الجرّ مع المفاعيل ينوب بعضها عن بعض بطريق الوضع نيابة مطّردة، بينما ذهب البصريّون إلى أنّ لكلّ حرف من حروف الجرّ معنًى وضعيّاً واحداً، وأنّه يخرج عن هذا المعنى إلى معان أخرى عن طريق التّضمين. وعدّ ابن جنّيّ هذا التّضمين أو هذا الخروج مجازياً. ويقول ابن جنّيّ: إنّ ذلك كثير ومستفيض في العربيّة، حتّى ليستطيع وضع كتاب في بعض أمثلته، فضلاً عن جميعها، ممّا يؤكّد اطّراد هذه الظّاهرة اللّغوية في العربيّة، وهو ما جعل اللّجنة- أي لجنة الأصول – تأخذ برأي الكوفيّين في هذه الصّورة من صور التّضمين.

وفتح ابن قتيبة فضلاً للصّورة الثّانية من صورتي التّضمين، ولكن لا بعنوانه، وإنّما بعنوان (زيادة الصّفات)، ذاهباً إلى أنّ مفاعيل الأفعال المتعدّية مباشرة قد تتعدّى بحرف زائد كما في مثل: (وهُزِّي إليك بجذع النّخلة) [1]،

(1) سورة مريم :25.

فالفعل (هُزّي) متعدّ بنفسه وزادت مع مفعوله الباء الجارّة[1].

وذهب بعض النّحاة إلى أنّ الفعل في مثل ذلك ضُمّن معنى فعل آخر هو(جُرّي)، فتعدّى مثله بالباء. وواضح ما في ذلك من تكلُّف، مما جعل اللّجنة ترجّح رأي ابن قتيبة في أنّ مثل ذلك إنّما يرجع إلى زيادة الحروف الجارّة أحياناً مع المفاعيل.

وبذلك كله انتهت اللجنة إلى ما يلي:

1- تنوب حروف الجرّ بعضها عن بعض مع المفاعيل نيابة مطّردة لغرض بلاغِيّ.

2- تزيد حروف الجرّ أحياناً مع مفاعيل الأفعال المتعدّية مباشرة لغرض بلاغيّ»[2].

وقد سبق لمجمع القاهرة أن اتّخذ قراراً آخر بشأن التّضمين هذا نصّه: «التضمين أن يُؤدَّى فعل أو ما في معناه في التّعبير مُؤَدَّى فعل آخر أو ما في معناه فيُعْطَى حُكْمَه في التّعدية واللّزوم.

ومجمع اللّغة العربيّة يرى أنّه قياسيّ لا سماعيّ بشروط ثلاثة:

الأوّل: تحقّق المناسبة بين الفعلين.

الثّاني: وجود قرينة تدلّ على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤْمَن معها اللَّبْس.

---

(1) ومن زيادة الباء مع المفعول قول تعالى: ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾. وقال تعالى: ﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾، وقوله تعالى: ﴿ومن يرد فيه بإلحاد بظلم﴾، وزِيدت في مفعول«كَفَى» المتعدّية لواح، كما في الحديث: «كفى بالمرء إثماً أن يحدّث بكل ما سمع» وقول المتنبي:

كفى بجسمي نُحولاً أنّني رجلٌ   لولا مُخاطَبتي إياكَ لم تَرَني

(ذكر ذلك ابن هشام في المغني، ج 1 ص 108 و109. دار الكتاب العربيّ- بيروت -).

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407هـ الموافق 9 من مارس 1987م.

الثّالث: ملاءمة التّضمين للذّوق العربيّ.

ويوصي المجمع ألاّ يُلجَأ إلى التضمين إلّا لغرض بلاغيّ[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأولى، الجلسة السابعة عشرة، (مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً. إصدار: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ص6- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية-).

(65)

تصحيح: «هذا طالب كسول»

يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة» أن يقال: «رسوبه في الصّفّ كان منتظراً لأنّه كسول»، وقال: إنّ الصّواب أن يقال: «رسوبه في الصّفّ كان منتظراً لأنّه كسلان»، وعَلّل تخطئته بأنّ (الكسول) والمِكْسال صفتان للمرأة المُتْرَفَة الّتي لا تكاد تبرح مجلسها، وهما مَدْحٌ [1] لها مثل نؤوم» [2].

ومثل ذلك جاء في كتاب «الأخطاء السائرة». قال: «لا تقل: رسب الكسول في صفّه، وقل: رسب الكسلان في صفّه»[3].

وفي «تاج العروس»[4] :

«وهي كسِلَة كفَرِحَة على القياس، وكَسْلانة: لغة أَسَدِيّة وهي قليلة... وكسول ومِكْسال، وهما أيضاً نعْت للجارية المنعَّمَة الّتي لا تكاد تبرح من مجلسها، وهو مدح لها مثل نؤوم الضّحَى. قال امرؤ القيس[5] :

وبيت عذارَى يوم دَجْنٍ[6] دخلتُه ... يَطُفْن بجمّاء[7] المرافق مِكْسالِ

---

(1) كان ذلك في الزمن القديم، أمّا الآن فهما ذمّ للمرأة.

(2)«الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، ص 264. مطبعة دار الكتب، بيروت-.

(3)«الأخطاء السائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللطيف الأرناؤوط ص68- مطابع ابن زيدون، دمشق-.

(4)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيديّ، ج8 ص 97- منشورات دار مكتبة الحياة، دار بيروت.

(5) هو الملك الضلّيل أبو الحارث حندُج بن حُجْر الكِنديّ، أشعر شعراء الجاهلية، والمقدّم عليهم في إجادة الكلام وبكاء الديار والغزل وتحسين الاستعارة والتشبيه. آباؤه من أشراف كِندة وملوكها، قُتِل أبوه فاستنجد القبائل لإدراك ثأره من بني أسد قَتَلَة أبيه، فنازَلَهم وقَتَل منهم كثيراً، واتّصل بقيصر الروم ورجع منه خائباً، ومات بأنقرة في نحو قرن قبل الهجرة.

(6) دَجَن اليوم: أظلم، ودَجَن السحاب: أمطر.

(7) الجماء: من ينحدر شعر رأسها على منكبيها.

وفي «لسان العرب»[1]:

«والأنثى كسِلَة وكَسْلَى وَكسْلانة وكسول ومِكْسال.. والكسول التي لا تكاد تبرح مجلسها وهو مدح لها مثل نؤوم الضّحى».

لكن مجمع اللّغة العربيّة القاهرة أجاز مثل قولهم: «هو كسول». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يخطّئ بعض الباحثين مثل التّعبير: (هذا عامل كسول)، ويقولون: إنّ الصّواب «هو عامل كَسِلٌ أو كَسْلان»، لأنّ المعجمات أثبت لفظ (الكسول) بين أوصاف المؤنّث دون المذكّر.

درست اللّجنة هذا، ثمّ انتهت إلى أنّ التعبير صحيح بدليلين:

1-أنّ صيغة (فعول) جاءت كثيراً مشتركة بين المذكّر والمؤنّث، مثل: غَيور، وكَنود، وغَضوب، ولا مانع أن يكون (الكسول) مثلها، إذ الكسل في أصله من المعاني المشتركة بين الجنسين.

2-أنّه قد ثبت ورود لفظ(الكسول) عينه وصْفاً للمذكّر في بيتين من الشّعر، وهما:

قولُ الشّاعر الجاهليّ أُحَيْحَةُ بن الجُلاح[2] (كما في الصّحاح[3]، مادة: زمل):

فلا وأبيك ما يُغْني غنائي   من الفتيان زُمَّيْلُ[4] كسولُ

وقول الرّاعي في ملحمته:

---

(1)«لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثالث، ص 259 – دار لسان العرب.

(2) هو أبو عمرو أُحَيْحَة بن الجُلاح بن الحريش الأوْسيّ، شاعر جاهلي، وداهية من دهاة العرب، وواحد من شجعانهم، كان سيّد الأوس في الجاهلية، وكان غنيًّا، له حِصْنان بيثرب: «المستَظِلّ» و«الضَّحْيان»، كما له بساتين ومال، وكان يتعامل في ماله بالربا، وذكر الميدانيّ في مجمع الأمثال (ج1 ص 19 – الطبعة الثانية-) أنّ أحيحة بن الجلاح هو أوّل من قال المثل: «إنّ البيعَ مُرْتَخَصٌ وغالٍ». وتوفي قبل الهجرة بنحوه 13 سنة.

(3) وكذلك في«لسان العرب» في مادة: زمل.

(4) الزُّمَّيْل: الضعيف الجبان.

طـال التّقَلُّـبُ والزّمـانُ ورابـه كسَلٌ ويَكْرَهُ أن يكون كسـولا

وعلى هذا يكون مثل قولهم: (عامل كسول) صحيّحاً لا مانع من استعماله».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1] .

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(66)

تصحيح: «لا معقول» و«اللا أخلاقي»

يشيع في استعمال المعاصرين اتّصال «لا» النّافية باسم، بحيث يتكوّن من «لا» والاسم بعدها كلمة جديدة واحدة تُعرب بالحركات الظّاهرة على آخرها، وذلك في مثل قولهم: «هذا عملٌ لا أخلاقي»، و«نقلنا المحاضِرُ إلى عالَمِ لا معقولٍ» و«يواجِهُ فلانٌ مشكلته بِلا مبالاةٍ»، و«تصرّف فلان لا شعوريًّا». وهذا التّعبير غير وارد في كلام العرب، وهو حديث انتقل إلى العربيّة من طريق الترجمة.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة هذا التعبير المحدَث. وجاء في قرار لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«يجري في الاستعمال المعاصر مثل قولهم: (اللامعقولُ مذهبٌ من مذاهب الأدب)، (كان عملاً لا أخلاقيًّا)، «تصّرف لا شعوريّاً».

ويجوز في هذه الأمثلة السّابقة وما يشبهها أحد وجهين:

أ-اعتبار «لا» النّافية غير عاملة، على أن يُعرب ما بعدها بحسب موقعه ممّا قبله.

ب-اعتبار «لا» مركَّبَة مع ما بعدها، ويُعرب المركّب بحسب موقعه في الجملة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

وسبق لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أن أقرّ دخول (أل) على حرف النّفي «لا» في مثل التّعبير السّابق. ونصّ قراره:

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

«يجوز دخول (أل) على حرف النّفي المتصّل بالاسم، واستعماله في لغـة العلـم، مثـل: (اللاَّهَـوَائِيّ)، وعلى هـذا يجـوز: «اللّانهـائيّ» و«اللّامحـدود» و«اللّامعقـول» و«اللّامركزيّـة»، و«اللّاإداريّـة» و«اللّاشـعور»، و«اللّافلـزات» و«النّباتـات اللّازهريّة»[1].

وللمجمع قرار آخر بشأن الموضوع نفسه، ونصّه:

«يجوز استعمال «لا» مركّبة مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذّوق ولم يَنْفِرْ منه السّمع»[2].

---

(1) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، المجلد 21 ص 359.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الحادية عشرة.

(67)

تصحيح: «الموسوعة»

يكثر في لغة العصر استعمال كلمة «الموسوعة»، كقولهم: «الموسوعة العربيّة الميسّرة»، و«موسوعة الفقه الإسلاميّ»، و«تُتَرْجَمُ الموسوعات الأجنبيّة إلى اللّغة العربيّة».

واستعمال «الموسوعة» بمعناها المراد حديثاً غير مأثور عن العرب، ولم تورده المعجمات.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجازها، وأزال ما يمكن أن يحوم حولها من شكّ في صحّتها.

وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في المعاصرة استعمال كلمة» الموسوعة»، مراداً بها الكتاب الّذي يحوي معارف موسوعة في موضوع واحد أو في موضوعات متعدّدة.

كما يُطْلَق على ما يُسمَّى الآن (دائرة المعارف)، فيقال: (الموسوعة الميسّرة)، و(قسم موسوعيّ للاعلام التاريخية والفقهيّة)، و(موسوعة الفقه الإسلاميّ).

وقد يتردّد النّاقد العربيّ في قبول هذه الكلمة، لأنّها ليست في مأثور اللّغة، أو لأنّ الموسوعة (مفعولة) أُطلِقت على الوعاء أو المحلّ وهو الكتاب، في حين أنّ الموسوع هو المحتوَى أو المادّة التي يشتمل عليها الكتاب، لأنّه يسعها أو يتّسع لها.

ولمّا كان في المعجمات قول العرب: (وَسَعَ الله عليه رزقه يَوْسَعُه وَسْعاً: بَسَطه، فالرزق مبسوط) فيمكن القياس عليه فيقال: (وَسَعَ المؤلّف الكتاب، فالكتاب موسوع)، وقولهم: (هذا الوعاء يسع عشرين كيلاً)، و(هذا الوعاء يسعه عشرون كيلاً)، فالوعاء في المثال الثّاني موسوع، بدلالة المفعوليّة.

واللّجنة تجيز استعمال (الموسوعة) بمعناها العصريّ في دلالتها على المحلّيّة الواسعة أو الموسوعة أو المتّسعة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار وأجاز كلمة «الموسوعة»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(68)

تصحيح: «العيد الخَمْسِينيّ»
و«الثّلاثِينيّات» و«الكتاب الثّلاثين»

1- يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «العيد الخمسينيّ[1] لتأسيس الدّولة»، و«الذكرى الخمسينيّة لاستشهاد عمر المختار».

ويتردّد بعضهم في قبول كلمة «الخمسينيّ»، لأنّها تركيب مستحدَث ليس للعرب عهد قديم به، وفيه اجتماع الإعراب بالحركة الأصليّة على الياء المشدّدة أو التّاء، والإعراب بالعلامة النّائبة في «الخمسين» لأنّه ملحق بجمع المذكّر السّالم.

لكن:

قال ابن سِيدَهْ في المخصّص:

«فإذا نسبتَ إلى عشرين فأنت تقول: هذا عِشرِيّ وثلاثِيّ، إلى آخر العدد، وذلك أنّهم أرادوا أن يفرّقوا بين المنسوب إلى ثلاثين وثلاثة فجعلوا الواو ياءً... قال أبو عليّ: فعلوا ذلك لئلا يجمعوا بين إعرابين»[2].

---

(1) شاع في الصّحافة وغيرها في العصر الحديث استعمال كلمة«اليوبيل»، فيقولون: «اليوبيل الفضّيّ» لمرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس الشيء المحتفَل به، و«اليوبيل الذهبيّ» لمرور خمسين عاماً، و«اليوبيل الألماسِيّ» لمرور خمسة وسبعين عاماً، ولا يقال«اليوبيل» لما بعد ذلك. و«اليوبيل» كلمة عبرِيّة تعني في أصل معناها«قرن الكبش» الذي كان اليهود يتخذون منه الأبواق، أو هو النفخ في البوق في أعيادهم. ثم انتهى لفظ«اليوبيل» إلى معنى العيد الذي يأتي عندهم في السنة الخمسين لاستغلال الأرض في الزراعة، وتسمّى سنة«اليوبيل» لأنهم كانوا ينفخون بالأبواق في هذه المناسبة، ويقال: إن كلمة«اليوبيل» عُرِفَتْ في العربية منذ أن ترجم سعيد بن يوسف الفيوميّ اليهودي التوارة إلى العربية سنة 330هـ.

(2)«المخصّص» لابن سيده، ج17 ص118- منشورات دار الآفاق، بيروت-.

وجاء في لسان العرب:

«وعشرون: اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع عشرة، لأنّه لا دليل على ذلك، فإذا أضفتَ أسقطتَ النّون فقلت: هذه عشروك وعِشْرِيّ بقلب الواو ياءً للّتي بعدها فتُدغم»[1].

وقال الأشمونيّ:

«وحكم ما ألحق بالمثنّى والمجموع تصحيحاً حكمهما، فتقول في النّسب إلى اثنين: اثْنِيّ وثَنَوِيّ، وإلى عشرين: عِشْرِيّ وإلى أُولات: أُولِيّ»[2].

قال الصّبّان في تعليقه على قول الأشمونيّ المذكور:

«قوله إلى عشرين: عِشْرِيّ: أي سواء كان المنسوب إليه الّذي هو عشرون غير مُسَمًّى به أو مُسَمًّى به، لكن على لغة حكاية ما قبل التّسمية، أمّا هو على غير لغة الحكاية فمن بقيّة الأوجه المتقدّمة في المسمَّى بالجمع الحقيقيّ، فيقال: عشرينيّ بلزوم الياء والنّون عند من يُجْري المسمَّى به مُجْرَى (غِسْلين)، وعشرونيّ بلزوم الواو والنون عند من يُجريه مُجْرَى (هارون) أو (عربون) أو يلزمه الواو وفتح النّون»[3].

2- ويشيع في لغة العصر أيضاً قولهم: العشرينيّات، الثّلاثينيّات، الأربعينيّات، الخمسينيّات، الستّينيّات... وبعضهم ينطقها ويكتبها بحذف ياء النّسبة المشدّدة فيقول: العشرينات، الثّلاثينات، الأربعينات، الخمسينات، السّتّينات..

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد 2 ص 782- دار لسان العرب-.

(2) شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك، ج3 ص 731- دار الكتاب العربيّة، بيروت.

(3) «حاشية الصّبّان» على الأشموني، ج4 ص 184- دار إحياء الكتب العربيّة-.

ويعنون بالثّلاثينيّات أو الثّلاثينات الواحد والثّلاثين إلى التسعة والثّلاثين وبالأربعينات أو الأربعينات الواحد والأربعين إلى التّسعة والأربعين، وبالخمسينيّات أو الخمسينات الواحد والخمسين إلى التّسعة والخمسين، وبالسّتّينيّات أو السّتّينات الواحد والسّتّين إلى التّسعة والسّتّين، وهكذا.

ويتوقّف بعضهم في إجازة هذا التّعبير لأنّه مستحدَث، ولم يستعمله العرب القدماء.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة اللفّظين: «الخمسينيّ» «الخمسينيّة» في مثل قولهم: «العيد الخمسينيّ» و«الذّكرى الخمسينيّة»، و«العشرينيّات والثّلاثينيّات والأربعينيّات»...

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

1-التزام الياء عند النّسب إلى ألفاظ العقود:

ترى اللّجنة صحّة إلحاق الياء في ألفاظ العقود عند النّسب إليها، وجعل الإعراب بحركات ظاهرة على ياء النّسب، فيقال: هذا هو العيد الخمسينيُّ.

2-جمع ألفاظ العقود بالألف والتّاء:

ترى اللّجنة أنّ ألفاظ العقود يجوز أن تجمع بالألف والتّاء إذا أُلْحِقَتْ بها ياء النّسب، فيقال: (ثلاثينيّات)، ويدلّ اللّفظ على الواحد والثّلاثين إلى التّسعة والثّلاثين. وفي هذا المعنى لا يقال: (ثلاثينات) بغير ياء النّسب».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

1-كما اتّخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قراراً[2] يقضي بأنّه:

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة القاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرّم هالموافق 25 من فبراير 1973م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة في دورته التاسعة والثلاثين السابقة.

«ليس ما يمنع من استعمال ألفاظ العقود بعد المفرد، فيقال: الكتاب العشرون، والباب الثّلاثون، ونحو ذلك»[1].

(1) نَقَلَ ابن سيدة في«المخصّص» عن سيبويه والفرّاء: «هذا الجزء العشرون»، على معنى: «تمام العشرين»، فتحذف التمام وتقيم العشرين مقامه... وقال المبرّد في كلام له عن كتاب سيبويه: «وممّا أصبناه في الجزء الخامس والسابع والعاشر والأحد والعشرين..»... (في أصول اللغة، إصدار مجمع اللغة العربية القاهريّ، الجزء الثالث، ص118، 119- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية).

(69)

تصحيح: «تقدّم إليه بكذا» بمعنى «الْتَمَسَه» و«قَدَّمَه إليه»

يخطّئ الشّيخ إبراهيم اليازجيّ قولهم: «تَقَدَّم إليه بكذا» بمعنى: «رَغِبَ إليه منه وسأَلَه قضاءه»، لأنّ معنى «تقدّم إليه»: أَوْعَزَ إليه وأمره. تقول: «تقدّم الأمير إلى عامله أن يفعل كذا وكذا»، وهو على عكس المعنى الّذي يريدونه[1].

لكن الأستاذ محمد كامل حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة اعترض على تخطئة اليازجيّ بحصره معنى «تقدّم إلى فلان بكذا» في الدّلالة على الأمر فقط.

ذلك أنّ الخليفة كان يتقدّم إلى عامله بكذا وكذا، وهذا منه أمر، لأنّ الأوامر كانت تصدر كلّها من وليّ الأمر، ثمّ تغيّر الحال، وأصبح العمّال هم الّذين يتقدّمون إلى وليّ الأمر يطلبون منه الإذن، وعلى هذا لا يكون التعبير خطأً[2].

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة التّعبير «تقدّم إلى فلان بكذا» وقدّمت بشأنه تقريرها الآتي إلى مؤتمر المجمع:

«إنّ الفعل (تقدّم) له معنيان: أحدهما حقيقيّ، والآخر مجازيّ.

أمّا الحقيقيّ فهو السَّبْق والتقرُّب. يقال: (تَقَدَّمَ فلانٌ أَقْرانَه) إذا سَبَقَهم في عمل أو فضل أو غيرهما.

ويقال: (قدّمْتُ فلاناً إلى كذا، فتَقَدَّمَ هو إليه).. وعلى هذا يكون قولهم: (تقدّم فلان إلى فلان بكذا) بمعنى طلب منه الإذن أو غيره صحيحاً، والتّقدُّم

(1) «لغة الجرائد» للشيخ إبراهيم اليازجيّ، ص3- مطبعة التقدّم بمصر-.

(2) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، المجلد 34 ص 243.

في هذا التّعبير مُسْتَعْمَلٌ في معناه الحقيقيّ وهو التّقريب.

وأمّا التّقدّم المجازيّ فهو المستعمل للدّلالة على الأمر في قولهم: (تقدَّم فلان إلى فلان بكذا) إذا أمره به، والتّقدّم بمعنى الأمر هنا معناه الحقيقيّ السَّبُق... وهذا التّعبير يدلّ ظاهره على بعد المناسبة بين التّقدّم والأمر..

ولبيانه نقول:

لمّا كان التّقدُّم بمعنى السَّبْق مُوصِلاً للمناصب ذات السّيادة، وكان من لوازم السّيادة إصدار الأوامر، جرى المجاز في هذا التّركيب على النمط الآتي: اسْتُعْمِل التّقدّم بمعنى السَّبْق للدّلالة على السّيادة لعلاقة السّببيّة، واشْتُقَّ من التّقدُّم الفعل (تَقَدَّمَ) بمعنى (سادَ) على سبيل المجاز المرسّل التّبعيّ، ثمّ أُطْلِق التّقدُّمُ بمعنى السّيادة على الأمر لعلاقة الملزوميّة، واشْتُقّ منه (تَقَدَّمَ) بمعنى (أَمَرَ) على طريق المجاز المرسَل التَّبعيّ، ففي التّعبير مجاز على مجاز. وكما أُطلق (التّقدّم والتّقديم) على (الأمر) مجازاً، أُطْلِق على (القول) مجازاً أيضاً»[1].

وانتهت اللّجنة إلى ما يأتي:

وترى اللّجنة أنّ أصل معنى (تقدّم إليه): دنا منه واقترب، وقد اسْتُعْمِل في معان، منها قولهم: (تقدّم فلان إلى فلان بكذا)، وهما متساويان، أو المتقدّم أدْنَى ويكون المعنى: (طَلَب منه والْتَمَسَ)، ومنها قولهم: (تقدّم إلى فلان بكذا) أيضاً والمتقدّم أعلى منزلة، ومعناه حينئذ: (أَمَرَه به)، وهذا كما يُفَرَّق في صيغة الأمر بين الأمر والدّعاء والالتماس، بالنّظر إلى حال المتكلّم مع المخاطَب. والتّعبير على هذا صحيح في المعنيين».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) المصدر السابق ص 344.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(70)

تصحيح: «دعاية بَحْتَة»

يخطّئ بعضهم أن يُقال: «هذه دعاية بَحْتَة»، «والمسألة الّتي نبحثها اقتصاديّة بَحْتَة»، والصّواب أن يقال: «هذه دعاية بَحْت»، و«المسألة الّتي نبحثها اقتصاديّة بَحْت».

والحجُة في هذه التّخطئة أنّ كلمة «بَحْت» مصدر في الأصل للفعل «بَحُتَ» والمصادر إذا وُصِف بها تبقى على صيغة المذكّر المفرد، ولا يجوز تأنيثُها ولا تثنيتُها ولا جَمْعُها، فيقال مثلاً: هو رجل عَدْل، وهي امرأة عَدْل، وهما امرأتان عدل، وهم رجال عَدُل، وهنّ نساء عَدْل، ولا يجوز: هذا امرأة عَدُلة، وكذلك لا يجوز: هي دعاية بَحْتَة.

ولكن أجاز تأنيث كلمة (بَحْت) وتثنيتها وجمعها كلّ من:

- «لسان العرب» الّذي جاء فيه:

«البَحْت: الخالص من كلّ شيء. يقال: عربيّ بَحْت، وأعرابيّ بَحْت، وعربيّة بَحْتة... وإن شئتَ قلت: امرأة عربيّة بَحْتَة، وثَنَّيْتَ وجَمَعْت. وقال بعضهم: لا يُثنَّى ولا يُجمع ولا يُحَقَّر(أي لا يُصَغَّر)»[1].

- «تاج العروس»، وجاء فيه:

«والبَحْت: الخالص من كلّ شيء. يقال: عربيّ بَحتْ، وأعرابيّ بَحْت، وهي بهاء (يقصد بَحْتَة بتاء التّأنيث الّتي يوقف عليها هاءً). وفي الصّحاح: عربيّ بَحْت أي مَحَض، وكذلك المؤنّث والاثنان والجمع، وإن شئت قلت: امرأة عربيّة بَحْتَة، وثنَّيْت وجمعت...»[2].

---

(1)«لسان العرب» لابن منظور، المجلد الأول، ص 163 – دار لسان العرب–.

(2)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيديّ، ج1 ص 525 – منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–.

- «المعجم الوسيط»، وجاء فيه:

«الْبَحْت: الصِّرْف الخالص الّذي لا يخالصه غيره، يقال: شراب بَحْت: غير ممزوج، وخُبْزٌ بَحْت: غيرُ مَأْدُوم، وعربيّ بَحْت: خالص النَّسَب، وظُلّمٌ بَحْت: صُراح، وبَرْد أو حَرٌّ بَحْت: شديد، وأَكَلَ اللَّحْمَ بَحْتاً: بغير خبز (يستوي في ذلك المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثنّى والجمع)، وقد يؤنّث ويُثنّى ويُجمع فيقال: عربيّة بَحْتة، وأعراب بُحوت»[1].

- «أقرب الموارد»، وفيه:

«الْبَحْتُ: الصِّرْف... بلفظ واحد في الجميع، وإن شئتَ أَنَّثْتَ وثَنَّيْتَ وجَمَعْتَ»[2].

(1)«المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللّغة العربيّة القاهريّ ج 1 ص 39-المكتبة العلمية، طهران.

(2)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني ج 1 ص 31.

(71)

تصحيح: «لا نَفِي فلاناً حَقَّه مَهْمَا قلنا فيه»

يخطّئ بعضهم أن يقال مثلاً: (لا نستطيع أن نَفِيَ الفقيدَ حَقَّه)، و(مهما فعلتُ فلن أَفِيَ أبي حقَّه عليَّ)، و(لم يفِ فلان المشروع ما يستحقّ من الدّارسة)، والصّواب أن يقال: (لا نستطيع أن نُوَفِّي الفقيدَ حقّه) – بتشديد الفاء من (وَفَّى)، أو بتخفيفها من الرّباعيّ المهموز «أوْفَى»، و«مهما فعلت فلن أُوْفِيَ أبي حقّه عليّ»، و«لم يُوَفِّ فلان المشروع ما يستحقّه من الدّراسة».

والسّبب في هذه التخطئة أنّ الفعل الثلاثيّ (وَفَى) لم يرد في اللّغة إلّا لازماً أو متعدّياً إلى مفعول واحد. مثال اللّازم قولك: «وَفَى الشّيءُ يَفِي وُفِيّاً» : تَمَّ وكَثُر. ومثال المتعدّي قولك: «وَفَى الدّرهمُ المثقالَ»: أي عَدَلَه.

أمّا الّذي يتعدّى إلى مفعولين فهو الرّباعيّ المهموز (أوْفَى)، والمضعّف «وَفَّى»، يقال: أوفاه حقَّه، ووفّاه حقَّه. قال الله تعالى : ﴿ووَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ﴾[1] وقال تعالى : ﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ولِيُوَفِّيَهُمْ أَعْمَالَهُمْ وهُمْ لا يُظْلَمُونَ ﴾[3] .

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز تعدية الفعل الثّلاثيّ (وَفى) إلى مفعولين في مثل قولهم : (لا نستطيع أن نفِيَ الفقيدَ حقَّه من الثّناء). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع ما يأتي:

«يخطّئ بعض اللغويّين ما تجري به أقلام المعاصرين من نحو قولهم:

---

(1) سورة النور: 39.

(2) سورة البقرة: 281.

(3) سورة الأحقاف :19

(مدحه مدحاً لا يَفِيهِ حقَّه)، على أساس أنّ الفعل (وَفَى) هذا تعدّى إلى مفعولين، على حين أنّه لم يرد في المعجمات إلا لازماً أو متعدّياً إلى مفعول واحد، مثل: (وَفَى الدّرهمُ المثقالَ): عَدَلَه، و(وَفَى فلان نَذْرَه): أَدّاه.

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ الأسلوب تمكن إجازته على أساس أنّ الأصل في قولهم: (لا يفيه حقّه): لا يفي حقّ فلان)، وعلى هذا تكون (حقّه) بدل اشتمال من الاسم السابق الواقع مفعولاً به في الأسلوب المعاصر».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(72)

تصحيح: «تَرْبَوِيّ» و«تَنْمَوِيّ» ، و«تَعْبَوِيّ» و«وَحْدَوِيّ» و«بِنْيَوِيّ»

يخطّئ بعضهم أن يقال في النّسبة إلى «تربية»: «تربويّ»، وفي النّسبة إلى «تنمية»: «تنموِيّ»، وفي النّسبة إلى «تعبئة»: «تعْبوِيّ»، وفي النّسبة إلى «وَحْدة»: «وَحْدَوِيّ»، والصّواب أنّ يقال: «تَربِيّ»، و«تَنْمِيّ» و«تَعْبَئِيّ»، و«وَحْدِيّ»، لأنّ ما في آخره تاء تُحْذَف تاؤه عند النّسبة إليه، ثمّ تزاد ياء النّسبة المشدّدة في آخره، فيقال في النسبة إلى مكّة: «مكّيّ»، وفي النّسبة إلى خليفة: «خلفيّ» ، وفي النّسبة إلى خَلْوة: «خَلْوِيْ».

أمّا المنقوص، فإن كانت ياؤه رابعة حُذِفت عند النّسبة إليه وزيدت ياء النّسبة المشدّدة، فنقول في النّسبة إلى القاضي: (القاضِيّ)، ويجوز أن تُقلب ياء المنقوص واواً ويُفتح ما قبلها، وتزاد ياء النّسبة المشدّدة فيقال: (القاضَوِيّ).

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز أن يقال: «تربويّ» و«تنمويّ»، و«تعبوي» و«وَحْدَوي» وذلك في ثلاثة قرارات له.

1-القرار الأوّل: وهو قرار لجنة الأصول الآتي:

«يشيع في لغة التّربية والاقتصاد مثل قولهم في النّسبة إلى «تربية» و«تنمية»: تربويّ وتنمويّ. ويؤخذ على هاتين النّسبتين وما شاكلهما أنّهما تخالفان المشهور من فصيح العربيّة. فالمقرّر في النّسبة إلى المنقوص الّذي رابعه ياء أحد وجهين:

الأوّل: أن تُحذف الياء فيقال: قاضِيّ.

الثّاني: ألاّ تحذف الياء بل يُفتح ما قبلها وتُقْلَب هي واواً ثمّ تُضاف ياء النّسبة فيقال: قاضَوِيّ.

ولمّا كان إعمال هذه القاعدة على (تربويّ) و(تنمويّ) يجعلها مشاكلة لما أقرّه سيبويه في نحو: عرقُوَة وقرنُوَة، وقد ضُمّ ما قبل الواو في المنسوب وفُتِح عند النّسب، ترى اللّجنة أنّ النّسبة إلى (تربية) و(تنمية) و(تزكية): ترْبَوِيّ، وتنْمَوِيّ، وتزكّوِيّ، صحيحة الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2-القرار الثّاني: وهو قرار لجنة الألفاظ والأساليب الآتي:

«لمّا كان من النّحاة من يُجيز قلب الياء واواً عند النّسب إلى الرّباعيّ الّذي ثانيه ساكن وآخره ياء، سواء أكانت الياء أصليّة أم منقلبة عن همزة، رأت اللّجنة – استناداً إلى هذا الرّأي- أنّ لفظتي (التّربويّ)، و(التّعبويّ) صحيحان لا حرج في استعمال كلتيهما».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

3-القرار الثّالث: ونصّه:

«يُجاز استعمال (الوحدوِيّ) و(الْوَحْدَويّة)، نسباً على غير قياس لشيوع استعمالهما»[3].

كما أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جواز لفظ «بِنْيَوِيّ» نسبةً إلى «بِنْيَة». ونصّ قراره:

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافقة 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 24 من فبراير، حتى 10 من مارس 1975م.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

«يرى المجمع أنّ النّسبة القياسيّة إلى «بِنْيّة» هي «بِنْيِيّ»، ويستعمل كثير من المحدثين في الميادين العلميّة كلمة «بِنْيَوي»، ويرى المجمع جواز قبولها على أساس أنّها منسوبة إلى «بِنْيَات» جَمْعاً»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين، الجلسة الثامنة المعقودة في 2 من مارس 1977م.

(73)

تصحيح: «اسْتَعْوَضَ اسْتِعْواضاً» و«اسْتَبْيَن اسْتِبْياناً»

لا يُجيز الصّرفيّون أن يقال: (اسْتَبْيَن استبياناً)، و(اسْتَعْوَض اسْتِعْواضاً)، و(اسْتَقْوَم اسْتِقْواماً)، وقد شاعت في هذا العصر كلمة «استبيان»، وخاصّة في مجال استطلاعات الآراء والبحوث الميدانيّة، والصّحيح أن يقال: استبان استبانة، واستعاض استعاضة، واستقام استقامة، ولا يجوز ظهور الياء في: اسْتَبْيَن اسْتِبْياناً، ولا الواو في: اسْتَقْوَم اسْتِقْوَاماً، والسّبب في ذلك أنّه يجب فيه الإعلال بالنّقل، فــ«استقام» – مثلاً- أصله «اسْتَقْوَم»، وأصل مصدره «اسْتِقْوَام»، تُنْقَل فتحة الواو إلى الحرف السّاكن قبلها، وتُقلب الواوُ ألفاً، فتجتمع ألفان يستحيل النّطق بهما معاً، فنتخلّص من إحداهما بالحذف. وهل المحذوف الألف[1] الأولى أو الثّانية؟ خلاف لا يعنينا الخوض فيه الآن، والتّحقيق أنّ المحذوف الثّانية، ثمّ تجيء التّاء في المصدر فيقال: استقامة.

ونقول مثل ذلك في «استبان»، أصله: «اسْتَبْيَن»، نُقِلَت حركة الياء إلى الحرف قبلها، وقُلِبَت الياء ألفاً، فصار: (استبان).

ومصدر «استبان»: «استبانة»، وأصله: «اسْتِبْيان»، ويُقال فيه: نُقِلَت حركة الياء إلى الحرف الّذي قبلها، وقُلِبَت الياء ألفاً، فاجتمع ألفان، تخلّصْنا من إحداهما بالحذف، والصّحيح حذف الثّانية، ثمّ زيدت التّاء عِوَضاً عن الألف المحذوفة، فصار: استبانة.

وشذّ عند الصّرفيّن عن هذه القاعدة ألفاظ قليلة وردت بالتّصحيح لا بإعلال النّقل، ومن ذلك: اسْتَحْوَذ اسْتِحْواذاً، كما في قوله تعالى: ﴿ اسْتَحْوَذَ

(1) أسماء الحروف الهجائية يجوز فيها التذكير والتأنيث؛ تقول: هذا ألف أو هذه ألف، وهذا باء وهذه باء...

عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[2]، وقالوا : إنّ ذلك سماعيّ يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ولكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز: «استعوض استعواضاً» و«اسْتَبْين اسْتِبْياناً». وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري على أقلام الكاتبين في هذه الأيّام مثل قولهم: (استعوض استعواضاً) و(استبين استبياناً)، وهذه الصورة ينكرها جمهور الصرفيين، إذ يرون نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله لتصير الصّيغة: استعاض استعاضة، واستبان استبانة.

ولكنّ فريقاً من اللّغويين والنّحاة- منهم الجوهريّ وابن مالك- قد نقلوا عن أبي زيد جواز مثل: (استعوض) دون إعلال، على أنّه لغة قوم يقاس عليها، وقد عُثِر على نحو عشرين مثالاً جاءت بالتّصحيح، ومنها: استجوب، واستحوذ، واسْتَرْوَض، واسْتَصْوَبَ.

ولهذا ترى اللّجنة جواز قول القائل: اسْتَعْوَضَ اسْتِعْواضاً، واسْتَبْيَنَ اسْتِبْياناً».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار [3].

---

(1) سورة المجادلة : 19.

(2) سورة النساء :141.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(74)

تصحيح: «هي غيورة» و«صبورة» و«هم غيورون» و«هم صبورون»

يمنع جمهور النّحاة أن تلحق تاء التّأنيث صيغة «فَعول» – بفتح الفاء- بمعنى «فاعل»، نحو: صَبور، وشَكور، وحَقود، وغَيور، ونَفور، وخَجول، وغَفور، بمعنى: صابر وشاكِر وحاقِد وغائِر ونافِر وخاجِل وغافِر.

ويقولون: إنّ هذه الصّفة يستوي فيها المذكّر والمؤنّث، فيقال: هذا رجل غيور، وهذه امرأة غيور، وهو فتى صبور، وهي فتاة صبور، والمؤمن شَكور والمؤمنة شَكور، ولا يقال: غَيورة وصبورة وشكورة بالتّاء..

ويقولون: شذّ من ذلك «عَدُوّة» مؤنّث «عَدُوّ»، وهو من السّماع الّذي يُحفَظ ولا يقاس عليه، وقد سوّغه الحمل على «صديقة».

وقد لخّص ابن مالك هذه القاعدة في ألفيّته بقوله:

ولا تـلي فارقـةٌ فَعـولا أصـلا ... ولا المِفْعـالَ والْمِفْعِـيلا

كذاك مِفْعَلٌ، وما تليه تالفرق فشذوذٌ فيهِ

ويقصد بتا الفرق التّاء الّتي تفرق بين المذكّر والمؤنّث في المشتقّ كعالم وعالمة وعابد وعابدة وعاقل وعاقلة، ومسموع ومسموعة، ومحبوب ومحبوبة.

وكما يمنعون دخول التّاء الفارقة على الصّفة «فعول» بمعنى «فاعل»، يمنعون أيضاً أن تُجمع تلك الصّفة جمع مذكّر سالماً بالنّسبة إلى الذّكور، ويقولون: إنّها تُجمع جمع تكسير على «فُعُل»- بضمّ الفاء والعين-، فيقال في جمع غيور: غُيُر، وفي جمع صبور: صُبُر، وفي جمع شكور: شُكُر، وفي جمع غَفور، غُفُر، ولا يجوز أن يقال: غيورون وصبورون وشكورون وغفورون.

قال طرفة[1]:

ثــمّ زادوا أنّهــم في غــيرهم غُفُــرٌ ذَنْبُهُمــو غــير فُخُــر

غُفُر: جمع غَفور، وفُخُر: جمع فخور.

وقال سعد بن معاذ رضي الله عنه لرسول الله ﷺ يوم بدر:

«... إنّا لصُبُرٌ في الحرب، صُدُقٌ في اللّقاء، لعلّ الله يريك منّا ما تَقَرُّ عينُك، فَسِرْ بنا على بركة الله».

صُبُر: جمع صبور، وصُدُق: جمع صَدُوق.

وجعل بعضهم أصْلَ «بَغِيًّا» في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِياً ﴾[2]، «بَغُوياً» – وهو فعول[3] بمعنى فاعل –، اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسّكون، فقُلِبَتْ الواو ياءً، ثمّ أُدْغِمَت الياء في الياء، وقُلِبَتْ ضمّة الغَين كسرة لتناسب الياء بعدها.

وهذا كلّه في «فَعول» بمعنى «فاعل»، أمّا «فَعول» بمعنى «مفعول» فتلحقه التّاء، نحو: جَمَل ركُوب (أي مركوب) وناقة رَكُوبة (أي مركوبة)، ونحو: أَكُولة وَحَلُوبة (أي مَأْكولة ومَحْلوبَة).

لكن نادى لغويّون بإجازة لحوق تاء التّأنيث بـ(فَعول) بمعنى (فاعل)،

(1) هو طَرَفة بن العبد بن سفيان البكريّ، من فحول شعراء الجاهلية واشتهر بمعلقته، يمتاز شعره بصدق الوصف مع الاعتدال وعدم الغلوّ، إلا أنه يميل إلى الغرابة في اللفظ والتعقيد في التركيب، وقد خصص لناقته خمسة وثلاثين بيتاً من معلقته وصفها فيها. قتل بالبحرين وعمره ست وعشرون سنة.

(2) سورة مريم :28.

(3) وقال بعضهم: «بغيًّا» أصله«فَعيل» بمعنى«فاعل» ولم تلحقه التاء لأنه لمبالغة أو النسب. وقيل: «بغيًّا» من الصفات الخاصة بالنساء ولذا لم تلحقها التاء، وقال الزمخشريّ: لم يقل«بغيّة» رعاية للفواصل.

فيقال: هي غَيورة وصَبورة وشكورة وفخورَة... ثمّ يُجمع «فعول» بمعنى «فاعل» للمذكرّ جمعاً مذكَّراً سالماً، ويُجمع «فعولة» جمع مؤنّث سالماً، فيقال: هم غيورون وشكورون وصبورون، وهنّ غيورات وشكورات وصبورات.

من هؤلاء الدّكتور مصطفى جواد الّذي اقتراح على مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة إباحة جمع «فعول» بمعنى «فاعل» للمذكور جمع مذكّر سالماً، وللمؤنث جمع مؤنّث سالماً، فيقال: رجل غيور ورجال غيورون، وامرأة غيورة ونساء غيورات. قال – رحمه الله -:

«قد شاع هذا الجمع في لغة العصر، وصار من الضّروريّات، لأنّه يصعب على العصريّين جمع الغَيور للّرجل والمرأة على (غُيُر)، وجمعه للمرأة (غيائر).. وقد أجازت العربيّة تأنيث أسماء الذّات البعيدة عن التّأنيث، فكيف لا تُؤَنّث المشتقّ؟ فقد جاء في الحديث النبويّ الشريف قوله ﷺ لأبيّ ابن كعب لمّا أخذ قوساً على تعليمه القرآن بعض الصحابة الكرام: «تقلَّدْها شِلّوَةً من جهنّم» أنّث الشّلْو المذكّر بالتاء تشبيهاً له بمُكافِئَه التي هي القوس وهي مؤنّثة. وقال ﷺ لأهل اليمن في الزّكاة: «أَنْطُوا الثَّبِيجَة»، وقد أنّث الثَّبَج وهو مذكّر تشبيهاً له بمُكافِئته وهي البهيّة....»[1].

وممّن دعا إلى إجازة لحوق التاء بــ«فَعول» بمعنى «فاعل» الأستاذ عطيّة الصوالحي عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الذي عزّز رأيه بما يأتي:

«من كلام الرضيّ: .... إنّ أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فَرْقاً بين مذكّرها ومؤنّثها، وإنما تدخل على الصّفات إذا دخلت في أفعالها، فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال.. نحو: قامتْ فهي قائمة، وضربت فهو ضاربة..

(1)«دراسات في فلسفة النّحو والصّرف واللغة والرّسم«للدكتور مصطفى جواد ص 184 و185 – مطبعة أسعد، بغداد-.

وصِيَغ المبالغات صفات قَطْعاً، داخلةٌ في مفهوم اسم الفاعل ومعدودةٌ من أفراده، فمن حقّها أن تلحق بأفعالها في التأنيث والدلالة على الحدوث. ثم هي في دلالتها تخصيص لمعنى اسم الفاعل الدال على مطلق الفعل كثيراً أو قليلاً..

قال الشاطبي[1] في شرح الألفيّة : «اسم الفاعل دالّ على الفعل كثيراً كان أم قليلاً، فيقال: «فاعل» لمن تكرّر منه الفعل كثيراً. ولمن وقع منه فعلٌ مّا، لكنّه من جهة وضعه لا إشعار له بخصوص فعل، فإذا أرادوا أن يُشعِروا بالكثرة، وضعوا لها مثالاً دالاً عليها، فـ«فَعول» في الحقيقة إنما هو بدل من «فاعل» المراد به الكثرة لا من مطلق «فاعل»...

ولما كان «فعول» دالاً على «فاعل» المراد به الكثرة، جاز أن يُحْمَل في التأنيث على فعله وإن جرى على موصوف، فيقال: امرأة ودودة وشكورة وقد نصّ على نظيره صاحب اللسان في مادة(ملل): والأنثى مَلُول ومَلُولَة، (فَمَلُول) على القياس، و(مَلُولَة) على الفعل..

ومما يُستأنَس به في تأنيث «فعول» الصفة المشبّهة، ما ذكره صاحب اللسان عن أبي بكر. قال: قول العرب (فلان عدوّ فلان) معناه: فلان يعدو على فلان بالمكروه ويظلمه، ويقال: فلان عدوّك، وهم عدوّك، وهما عدوّك، وفلانة عدوّة فلان وعدوّ فلان، فمن قال: فلانة عدوة فلان، قال: هو خبر المؤنّث، فعلامة التّأنيث لازمة له. ومن قال : فلانة عدوّ فلان، قال: ذُكِرت (عدوّ) لأنّه بمنزلة قولهم: امرأة ظلوم وغضوب وصبور. قال الأزهريّ: هذا إذا جعلت ذلك كله في

(1) هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ الغرناطيّ المعروف بالشاطبيّ، من أكابر الأئمة المحققين الثقات، الفقيه الأصولي المفسّر المحدث اللغويّ، الجدليّ البارع والمحقّق الثّبت. كان صالحاً ورعاً متّبعاً للسنة محارباً للبدعة. من كتبه: «الموافقات» في أصول الأحكام، و«شرح الألفيّة» في أربعة مجلدات و«الاعتصام» و«عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق». توفي سنة 790هـ.

مذهب الاسم والمصدر، فإذا جعلته نعتاً محضاً قلت: هو عدوّك، وهي عدوّتك، وهم أعداؤك، وهن عدوّاتك»[1].

وممّن دعوا إلى إجازة غيورة وصبورة وشكورة وأمثالها الأستاذ عبّاس حسن عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤلّف كتاب «النّحو الوافي». واستند في دعوته إلى ما يأتي:

1- الأصل في الأسماء المعْرَبة المشتقّة أن تلحقها علامة تأنيث للفرْق بين مذكّرها ومؤنّثها كالتّاء، مثل: راحم وراحمة ومشهور ومشهورة وفَرِح وفَرِحة.

2- عدل العرب عن ذلك الأصل عدولاً غالباً عند استعمالهم صيغة «فعيل» بمعنى «مفعول»، على أن يكون الموصوف مذكوراً أمْناً للبس، فقالوا: هذا عمل حميد، وهذه مهمة حميد.

3-لا مانع من الرّجوع إلى الأصل، لأنّ العدول لم يكن أمراً محتوماً مطّرداً وإنّما كان أمراً غالباً للتّخفيف، ويقابل هذا الغالب لغة الكثير... ولو أردنا بالغالب ما يقابل القليل- على فرض هذا – لكان المراد القلة النّسبيّة، وهذه لا تمنع القياس.

قال الرّضيّ (كما ورد في تاج العروس): «وممّا يستوى فيه المذكّر والمؤنّث ولا تلحقه التّاء: «فعيل» بمعنى «مفعول»، إلا أن يُحذف موصوفه، نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته. ولشبهه لفظاً بـ«فعيل» بمعنى «فاعل» قد يُحْمَل عليه فتلحقه التّاء مع ذكر الموصوف أيضاً، نحو: «امرأة قتيلة»، كما يُحْمَل «فعيل» بمعنى «فاعل» عليه فتُحذف منه التّاء نحو: «مِلْحَفَة جديد»».

كلّ ما سبق هو في صيغة «فعيل» بمعنى «مفعول»، وصرّح أئمّة النّحو الأقدمون بأنّ الأربعة الأخرى، وهي: «فَعول» بمعنى «فاعل»، و«مِفْعال»،

(1) مجلة مجمع اللغة العربيّة، ج34، ص 360 وما بعدها- باختصار-.

و«مِفْعيل»، و«مِفْعَل»، يُشترط لحذف التّاء فيها ما يُشترط في «فعيل»، ونصّوا على أن تقول: صبورة ومِعْطاءة، إذا لم يُعْرَف الموصوف...

ويُلاحَظ أنّ غير الغالب هنا ليس مَعيباً، وإن كان الغالب هو الأفصح والأقوى، وفرْقٌ بين الخطأ الصّريح وبين الصّحيح..»[1]

وقد درست لجنة الألفاظ والأساليب مسألة جواز لحوق التّاء بالصّفة «فَعول» بمعنى «فاعل»، وجمع «فعول» جمع تصحيح. وجاء في قرار اللّجنة ما يأتي:

«يجوز أن تلحق تاء التّأنيث صيغة «فعول» بمعنى «فاعل»، لما ذكره سيبويه من أنّ ذلك جاء في شيء منه، وما ذكره ابن مالك في (التّسهيل) من أنّ امتناع التّاء هو الغالب، وما ذكره السّيوطيّ في (الهمع) من أنّ الغالب ألّا تلحق التّاء هذه الصّفات، وما ذكره الرّضيّ من قوله: (وممّا لا يلحق تاء التّأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوي فيه المذكّر والمؤنّث: فَعول).

ويمكن الاستئناس في إجازة دخول التاء على «فعول» بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل، يمكن أن تتحوّل إلى صفات مُشَبَّهَة، وعلى ذلك – في حالة دلالتها على الصفة المشبّهة – يمكن أن نلمح المعنى الأصليّ لها وهو المبالغة، فتدخل عليها التّاء جَرْياً على قاعدة دخول التّاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتّأنيث.

وعلى هذا يجري على تلك الصّيغة – بعد جواز تأنيثها- ما يجري على غيرها من الصّفات الّتي يُفْرَق بينها وبين مذكّرها بالتّاء فتُجمع جمع تصحيح [2] للمذكر والمؤنّث».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

(1) مجلة مجمع اللّغة العربية، المجلد 34 ص 364و 365 باختصار.

(2) المقصود بجمع التّصحيح جمع المذكّر السالم وجمع المؤنّث السالم، ويقال له ايضاً: جمع السّلامة.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(75)

تصحيح: «هذه امرأة مِعْطاءة» و«مِعْطِيرَة» و«مِغْشامة»

– بتاء التأنيث في الصيغ الثلاث–

من الصّفات الّتي يقول النّحاة: إنّها لا تدخلها التّاء الفارقة ويستوي فيها المذكّر والمؤنّث:

أ-صيغة «مِفْعال» – بكسر الميم –، نحو: مِهْذار (لِكثير الهذر وكثيرته) ومِفتاح (لِكثير الفتح وكثيرته)، ومِفْراح (لكثير الفرح وكثيرته)، ومِعْطاء (لِكثير العطاء وكثيرته)، فيقال: هذا رجل مِهْذار، وهذه امرأة مِهْذار، ولا يقال: مِهْذارة، وفلان مِفتاح للخير، وفلانة مِفتاح للخير، ولا يقال: مِفْتاحة، وهو مِفراح وهي مِفراح، ولا يقال: مِفراحة، وهو كريم مِعْطاء وهي كريمة مِعْطاء، ولا يقال: مِعْطاءة.

وشذّ من ذلك: (ميقان وميقانَة) – لكثير اليقين وكثيرته.

ب-صيغة «مِفْعيل»- بكسر الميم- نحو: مِنْطِيق (للبليغ والبليغة)، ومِعْطير (لكثير العِطْر وكثيرته)، فيقال: هذا فتى مِنطيق، وهذه فتاة مِنطيق، ولا يقال: مِنطيقة. وهذا شاب مِعْطير وهذه شابّة مِعْطير، ولا يقال: مِعْطيرة.

وشذّ من ذلك مِسْكين ومِسْكينة بالتّاء في المؤنّث.

ج-صيغة «مِفْعَل»-بكسر الميم وفتح العين-، نحو: مِغْشَم (للجريء الشّجاع والجريئة الشّجاعة)، فيقال: رجل مِغْشَم، وامرأة مِغْشَم، ولا يقال: مِغْشَمَة، ومِطْعَن (لكثير الطعن وكثيرته) فيقال: رجل مِطْعَن وامرأة مِطْعَن، ولا يقال: مِطْعَنة.

هذا ما يقوله النّحاة، وقد ذكره ابن مالك في ألفيّته فقال:

ولا تـلي فارقـةٌ فَعـولا أصـلا ولا المِفْعـالَ والْمِفْعِـيلا

كـذاك مِفْعَـل ومـا تليـه تـا الفـرق فشُـذوذ فيـه

ولكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز إلحاق تاء التّأنيث بالصّفات على زنة: «مِفْعال»، و«مِفعيل» و«مِفْعل». وقد سبق أن ذكرنا إجازته إلحاق تاء التّأنيث بفعول بمعنى فاعل.

ونصّ قراره:

«يجوز أن تلحق تاء التّأنيث صفة: (مِفْعيل) و(مِفْعال) و(مِفْعَل)، سواء أَذْكر الموصوف أم لم يُذكر، مثل: مسكين ومسكينة، ومعطار ومعطارة... »[1].

(1) مؤتمر مجمع للّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(76)

تصحيح: «اسْتَعْرَضَ القائد الجند»

يُسْتعمل الفعل (اسْتَعْرَضَ) وما اشْتُقّ منه كثيراً في لغة العصر، فيقولون مثلاً: (استعرض قائد الجيش جنوده). و(استعرض الوافدين أوجه التّعاون بين بلديْهما)، و(سأستعرض في تقريري كلّ مراحل المشروع)، و(قام طلبة الجامعة باستعراض رياضيّ جميل).

ويخطّئ بعضهم الفعل (اسْتَعْرَضَ)، بحجّة أنّه لم يرد في المعجمات بهذا المعنى، والصّواب أن يقال: (عَرَضَ قائد الجيش جنوده)، و(عَرَضَ الوَفْدان أوجه التّعاون بين بلديْهما)، و(سأَعْرِض في تقريري كلّ مراحل المشروع)، و(قام طلبة الجامعة بَعرْضٍ رياضيّ جميل).

جاء في «مختار الصحاح»:

«وعَرَض الجندَ: إذا أَمَرَّهم عليه ونَظَر ما حالُهم ... واسْتَعْرَضه : قال له : اعْرِضْ عليّ ما عندك»[1].

وفي «المصباح المنير»:

«وعَرَضْتُ المتاع للبيع: أظهرتُه لذوي الرّغبة ليشتروه، وعرضْتَ الجند: أمْرَرْتَهم ونظرتَ إليهم لتعرفهم»[2].

وفي «القاموس المحيط»:

«وعَرَض الجندَ عَرْضَ عَيْن: أَمَرَّهم ونَظَر حالَهم... واسْتُعْرِضَتِ النَّاقةُ باللحم: قُذِفَت. واسْتَعْرَضهم: قَتَلَهم ولم يسأل عن حال أحد»[3].

---

(1)«مختار الصّحاح» للرازي، ص 426.

(2)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 402.

(3)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي ، ج 3 ص 193، 194، 195.

وفي «أساس البلاغة»:

«واسْتَعْرَض الخوارجُ الناس: إذا خرجوا لا يُبالون من قتلوا»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل «اسْتَعْرَضَ» بالمعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه، كقولهم: «استعرض القائد جنده». وجاء في تقرير لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في لغة العصر استعمال اللفظ «استعرض» كثيراً في مثل قولهم: (استعرض القائد جنده)، وهو معنًى لم تثبته المعجمات اللغوية.

درست اللّجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ الفعل «استعرض» مشتقّ على صيغة (اسْتَفْعَل) من الثّلاثيّ «عَرَضَ» لإفادة الطّلب المجازيّ، بناء على قياسيّة دلالة السّين والتّاء على الطّلب كما سبق للمجمع إقرار ذلك، وعلى أنّ الطّلب يكون غير حقيقيّ في كثير من أمثلة هذه الصّيغة كما جاء في أقوال الكثير من العلماء القُدامى.

ولهذا ترى اللّجنة أنّ استعمال هذا اللّفظ صحيح في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) «أساس البلاغة» للزمخشري، ص 622- كتاب الشعب 120-.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأوّل الموافق 21 من فبراير حتى 17 من ربيع الأوّل 1397هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(77)

تصحيح: «أَمْعَنَ فلان النَّظَر»

يخطّئ الشيخ إبراهيم اليازجيّ أن يقال: (أَمْعَن فلانٌ في الأمر)، أو (أَمْعَنَ فلانٌ النَّظرَ في الأمر). قال: (ويقولون: أَمْعَنَ في الأمر، وتمعّن فيه، أي تدَبَّره وتَقَصَّى النظر فيه، وربما قالوا: تَمعَّنه، وأمعن فيه النظر، وكل ذلك غلط، لأن الإمعان بمعنى الإبعاد في المذهب، وهو لا يُسْتَعْمل إلا لازماً، يقال: أَمْعَنتِ السفينةُ في البحر، أي أَوْغَلَتْ، وأَمْعَنَ الطائرُ في الطْيران إذا تباعد. وقد يُسْتعمل بمعنى المبالغة في الأمر مجازاً، يقال: أَمْعَنَ في الطّعام والشّراب وأمعن في الضّحك)[1].

وحذا حذو الشّيخ اليازجيّ في تخطئة الفعل «أَمْعَنَ» متعدّياً بنفسه إلى المفعول به الأستاذ عبّاس أبو السّعود. قال:

«ويقولون: أَمْعَنَ فلان النّظر، والصّواب: أَمْعَنَ في النّظر، وفي الصّحراء، وفي البحر، لأنّ الإمعان هو الإبعاد والمبالغة في الاستقصاء. ولك أن تعبّر عن هذا المعنى بقولك: أَنْعَمَ فلان النظر، أو: أَنْعَم فلان في النّظر إذا بالغ فيه»[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال الفعل «أَمْعَنَ» متعدّياً بنفسه إلى المفعول به. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع في استعمال المعاصرين مثل قولهم: (أَمْعَنَ النَّظر في الأمر) متعدّياً بنفسه. والْمُثْبَت في المعجمات أن (أَمْعَنَ) فعل لازم يتعدّى بالحرف.

واللّجنة تُجيز ذلك الاستعمال لوروده في نَصَّيْن من الشّعر الجاهليّ، إمّا على أنّ

(1)«لغة الجرائد»للشيخ إبراهيم اليازجيّ، ص 16-الطبعة الأولى، مطبعة التقدّم بمصر-.

(2)«أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 199-دار المعارف بمصر-.

الاسم مفعول به، وإمّا على أنّ الاسم منصوب على نَزْعِ الخافض.

يُضاف إلى ذلك أنّ من المثبت في المعجمات: (أَنْعَمَ النّظر) في معنى (أَمْعَنَ النّظر)، ومن المحتمل أن يكون بين الفعليْن قلب مكانيّ».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 مارس حتى 27 منه 1978م.

(78)

تصحيح: «لا غير»

يخطّئ ابن هشام أن يقال: «لا غير»، ويرى أنّ الصّواب أن يقال: «ليس غير» قال في المغني: «غير: اسم مُلازم للإضافة في المعنى، ويجوز ان يُقطع عنها لفظاً إن فُهِم المعنى، وتقدّمت عليها كلمة «ليس»، وقولهم : (لا غير) لَحْن»[1].

ويُستفاد من كلام السّيوطيّ في «همع الهوامع» أنّه يمنع: «لا غير». قال:

«ويجوز حذف ما بعد (إلاّ) وبعد (غير)، وذلك بعد (ليس) خاصّة. يقال: جاءني زيد ليس إلاّ، أو ليس غير، أي ليس الجائي إلّا هو أو غيره، وقبضت عشرة ليس إلاّ، أو ليس غير، أي ليس المقبوض غير ذلك، أو ليس غير ذلك مقبوضاً»[2].

فقوله: «وذلك ليس خاصّة «يشير إلى أنّه لا يجُيز الحذف بعد «لا».

لكن صاحب كتاب «النّحو الوافي» يصحّح «لا غير»، ويردّ على من منعه. قال:

«غير: في أكثر أحوالها ملازمة للإضافة إمّا لفظاً ومعنًى، وإمّا لفظاً فقط، بأن يُحذف المضاف إليه بشرط أن يكون معلوماً ملحوظاً لفظه في النّيّة والتّقدير، وأن تكون كلمة (غير) مسبوقة بإحدى أداتي النّفي: (ليس) أو (لا) دون غيرهما من ألفاظ النّفي، نحو: شبح الفقراء غادٍ ورائحٌ على ثلاثة ليس غير: مُسْرِف،

---

(1)«مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاريّ، ج1 ص 157- دار الكتاب العربيّة، بيروت-.

(2)«همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السيوطيّ، ج3 ص 280- دار البحوث العلمية-.

ومُقامِر، وعاطل، أي ليس غير الثّلاثة. ونحو: الصّبر صبران لا غير: صبر تَجَلُّدٍ يكون من القويّ المرهوب، وصبر تبَلُّدٍ يكون من العاجز المغلوب، أي: لا غير الصبرين..

ويُعارض بعض النّحاة في «لا» النّافية، ويرى الاقتصار على (ليس) دون سواها من أدوات النّفي، ولكن الثّقات يدفعون معارضته بالمنقول الصّحيح من كلام العرب، ويجيزون القياس عليه، سواء أكانت «لا «نافية للجنس أم لغيره»[1].

وقال صاحب كتاب «ضياء السّالك»:

«وإجمال القول أنّ (غير) تُعْرَب بالحركات كلّها بدون تنوين على حسب الجملة قبلها إذا أُضيفت لفظاً ومعنًى، وكذلك الشّأن إذا حُذف المضاف إليه ونُوِيَ لفظه وسبقتها (ليس) أو (لا) ... وإذا لم تُسْبَقْ (غير) بـــ(ليس) ولا (لا) النّافيتين، استعملت نعتاً أو نُصِبت على الاستثناء على حسب الحالة»[2].

والعجيب أن ابن هشام الذي اعتبر في كتابه «المغني» قولهم: (لاغير) لَحْناً، استعمل (لا غير) في الكتاب نفسه، فقال:

«الموضع الخامس: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللهُ الكِتَابَ والحُكْمَ والنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لِّي مِن دُونِ اللهِ ولَكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الكِتَابَ وبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿79﴾ ولا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا المَلائِكَةَ والنَّبِيِّينَ أَرْبَاباً﴾[3] . قرئ في السبعة برفع (يأمركم) ونصبه، فمن

---

(1) «النحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 112- دار المعارف بمصر-.

(2) «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» لمحمد عبدالعزيز النجار، ج 2 ص 331- الطبعة الأولى، مطبعة الفجالة الجديدة-.

(3) سورة آل عمران: 79-80.

رفعه قطعه عمّا قبله، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول، ويؤيّد الاستئناف قراءةُ بعضهم (ولن يأمركم). و(لا) على هذه القراءة نافية لا غير»[1].

وسبحان من لا ينسى ولا يسهو.

(1) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج1 ص 252، دار الكتاب العربيّ.

(79)

تصحيح: «نشاطات» و«أنشطة»

يتحرّج كثيرون من جمع كلمة «نشاط» لأنها مصدر: «نَشِط إليه وله»، والمصادر لا تُجمع. وعلى فَرْض انتقالها من المصدريّة إلى الاسمية لا يجوز جمعها لأن المعجمات اللغوية لم تذكر لها جمعاً. لذلك يقولون: «تقوم شركتنا بأنواع مختلفة من النّشاط» بدلاً من: «تقوم شركتنا بأنشطة مختلفة»، و«يزاول النادي أنواعاً من النشاط» بدلاً من: «يزاول النادي أنشطة».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز جمع (نشاط) على (نشاطات) و(أنشطة) في قرارين منفصليْن.

القرار الأوّل [1]: وافق فيه المجمع على قرار لجنة الأصول الآتي:

ترى لجنة الأصول إجازة جموع التّأنيث الشّائعة الآتية:

إطارات – بلاغات – جزاءات – جوازات– حسابات – خِطابات– خِلافات – خيالات– سَنَدات – شِعارات – صِراعات – صمّامات – ضمانات– طَلَبات– عَطاءات – غازات– فراغات– قرارات– قطارات– قِطاعات– مجالات – معاشات– معجمات– مفردات – نُتوءات– نِداءات– نِزاعات– نشاطات– نِطاقات..

وعلى أساس الخضوع لضابط عام من ضوابط اللّغة، كاعتبار التّاء في المفرد، أو لمح الصّفة فيه.

وما لا يندرج من هذه الجموع تحت ذلك يُجاز استئناساً بما ورد من كلمات

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393هـ الموافق 25 من فبراير 1973م.

فِصاح ثلاثيّة ورباعيّة مجموعة جمع تأنيث ، ومفردها مذكّر غير عاقل، وبما قاله سيبويه والزّمخشريّ وابن عُصْفور[1] وغيرهم من إجازة جمع التأنيث للمذكّر غير العاقل إذا لم يُسْمَعْ له جمع تكسير، وبما قاله ابن الأنباريّ[2] والفرّاء وابن جنيّ والكِنديّ[3] من إجازة جمع التأنيث فيما لا يَعْقِل، وأن القياس يعضده أو أنه القياس».

تضمّن هذا القرار إجازة «نشاطات» وهو جمع «نشاط»، كما تضمّن إجازة «قطارات» جمع« قطار» وهو ما يُخطّئه بعضهم بدعوى أن الصواب في جمع «قطار» هو «قُطُر» كحمار وحُمُر وحصان وحُصُن، وأجاز القرار أيضاً جمع «جواز» على «جوازات»، وقد خطّأه بعضهم بحجّة أن جمع «جواز» هو «أَجْوِزَة».

القرار الآخر[4]: وقد وافق فيه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على إجازة جمع «نشاط» على «أنشطة»، بناء على قرار لجنة الألفاظ والأساليب الآتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة استعمال «الأَنْشِطَة» مُراداً بها الدّلالة على جملة

(1) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، الحضرمي الأشبيلي، من كبار علماء العربية بالأندلس، وكان صبوراً على المطالعة، وكان أبو حيان لا يفارقه. لم يهتمّ بغير النّحو الذي نبغ فيه. من كتبه: الممتع في التصريف، والمقرب في النحو، توفي سنة 669هـ.

(2) هو الإمام أبوبكر محمد بن القاسم الأنباريّ، كان نحوياً كبيراً وعالماً بالأدب كثير الحفظ قيل: كان يحفظ ثلاث مئة ألف بيت شاهداً في القرآن، وكان يملي من حفظه، وكان زاهداً ثقة متديّناً من أهل السنة. وكان يقول بالقياس في النحو، ونُقل عنه: من أنكر القياس فقد أنكر النحو، وكان على سعة من رزق الدنيا. من كتبه التي أملاها: «كتاب الأضداد» و«أدب الكاتب» و«المقصور والممدود»، وشرح شعر الأعشى والنابغة وزهير. توفي ببغداد سنة 327هـ.

(3) هو أبو الْيُمْن زيد بن الحسن بن سعيد الحميري تاج الدين الكِندي، كاتب وشاعر وعالم. قصده الناس بدمشق يقرأون عليه كتاب سيبويه والإيضاح والحماسة وغيرها. من كتبه شرح ديوان المتنبي. وله ديوان شعر. توفي سنة 613هـ.

(4) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الأول الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400هـالموافق 31 من مارس 1980م.

الأعمال المتنوّعة الّتي يمارسها المرء أو الجماعة في الحياة العامّة من رياضيّة واجتماعيّة وثقافيّة.

وقد يُؤخذ على هذا الاستعمال أنّ (الأنشطة) جمع (نشاط)، وهو مصدر، والأصل في المصدر ألاّ يُثنَّى ولا يُجْمَع، لأنّه يدلّ على القليل والكثير، ثم إن جمعه في حالة جوازه على صيغة (أَفْعِلَة) غير مسموع.

واللّجنة ترى إجازة التّعبير على أساسين:

الأوّل: أنّ جمهرة علماء اللّغة يُجيزون جمع المصدر إذا تعدّدت أنواعه، والنّشاط متعدّد الأنواع.

والآخر: أنّ جمهرة علماء التّصريف يُجِيزون (فَعالاً) على (أفعِلَة) جمع قلّة. هذا وقد سبق للمجمع أن أصدر قراراً[1] يجوّز (فَعالاً) على (أَفْعِلة) جمع قلة».

وبناءً على هذين القرارين المَجْمَعِيَّيْن، لا حرج علينا في أن نجمع «نشاطاً» على «نشاطات» أو«أَنْشِطة».

---

(1) ونصّ القرار:

«يُجْمَعُ فَعَال كَزَمان، وفِعَال كَحِمار وإزار، وفَعِيل كقَضِيب ورَغِيف على (أفْعِلَة) جمع قلّة، و(فُعُل) جمع كثرة، و(فُعْلان) أيضاً في باب (فَعيل)، دورة المجمع الرابعة، الجلسة السابعة».

(80)

تصحيح: «ملابس جاهزة»

نقرأ ونسمع كثيراً في وقتنا الحاضر مثل قولهم: (هذا متجر يبيع الملابس الجاهزة)، و(عرضت شركة كذا بيع مساكن جاهزة بالتّقسيط)، و(المشروع جاهز للتّنفيذ)، و(نحن جاهزون لخوض معركة التّحرير).

وينكر بعضهم استعمال (جاهز) و(جاهزة) لأنّ هذه الصّيغة تنبئ أنّ الفعل المأخوذة منه ثلاثيّ، وهو «جَهَز»، إذ المعروف أنّ صيغة (فاعِل) لا تأتي إلّا من الثّلاثيّ، فعالِم من «عَلِم»، وكاتب من (كَتَبَ)، وجاهِل من «جَهِل»، وهكذا. والثّلاثيّ (جَهَزَ) لا وجود له في المعجمات بالمعنى المراد. وإنّما الموجود فيها بهذا المعنى هو الفعل (جَهَّز) بالتّضعيف، فيقال: (جَهّز) فلان العروس (تجهيزاً)، و(جَهَّزَه): هيّأ له جهاز سفره، و(جَهَّز عثمان بن عفان - رضي الله عنه- جيش المسلمين في غزوة العُسرة بألف مقاتل).

وبناء على ذلك نقول: (ملابس مجهَّزَة)، وليس جاهزة، و(مساكن مُجَهَّزَة)، و(المشروع مُجَهَّز للتنفيذ)...

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (ملابس جاهزة)، و(مساكن جاهزة). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

يشيع على ألسنة المعاصرين قولهم: (ملابس جاهزة) أو (مساكن جاهزة).

وقد يُؤخذ على استعمال اللّفظ أن معجمات اللّغة لم تثبت في هذا المعنى إلاّ (جَهَّزَ) المضعّف، فالملابس مُجَهَّزَة.

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ قولهم: (ملابس جاهزة)، يُجاز بأحد وجهين:

أولهما: أنه يمكن اشتقاق فعل ثلاثيّ من (الجهاز) باعتباره اسم ذات، ويكون (جاهز) حينئذ وصفاً من هذا الفعل.

والثّاني: أن وجود المضَعّف يُشْعِر أنّ للمادّة ثلاثيّاً مُهْمَلاً لم تُثْبِته المعجمات، ويكون (جاهز وجاهزة) وصفّا منه، وهو كثير في اللّغة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

(81)

تصحيح: «قياسيّة النَّحْت»

النَّحْت في اللّغة أن تُؤخذ كلمة من كلمتين فأكثر على سبيل الاختصار. قد نحَتَ العرب من «بسم الله الرّحمن الرحيم» فقالوا: «بَسْمَل يُبَسْمِلُ بَسْمَلَةً وهو مُبَسْمِل». وقد جاء ذلك في قول عمر بن أبي ربيعة:

لقــد بَسْــمَلَت ليــلى غــداة لَقِيتُهــا ... فيا حَبَّــذا ذاك الحبيــبُ الْمُبَسْــمِلُ

ونحتوا من (سُبْحانَ الله) فقالوا: (سَبْحَلَ يُسَبْحِلُ سَبْحَلَة)، ونحتوا من (الحمدُ لله) فقالوا: (حَمْدل يُحَمْدِلُ حَمْدَلَة)، ونحتوا من (لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله) فقالوا: (حَوْقَلَ يُحَوْقِلُ حَوْقَلَة)، ونحتوا من (لا إله إلا الله) فقالوا: (هَيْلَل يُهَيْلِل يُهَيْلَلَة)، ونحتوا من (حَيَّ على الصّلاة) فقالوا: (حَيْصِلُ يُحَيْصِلُ حَيْصَلةَ)، ونحتوا من (حيّ على الفلاح) فقالوا: (حَيْعَلَ يُحَيْعِل حَيْعَلَة)، ونحتوا من (أَدامَ اللهُ عِزَّك) فقالوا: (دَمْعَزَ يُدَمْعَزُ دَمْعَزَة)، ونحتوا من (أطال الله بقاءك) فقالوا: (طَلْبَقَ يُطَلْبِقُ طَلْبَقَة)، ونحتوا من (جُعِلْتُ فِداك) فقالوا: (جَعْفَلَ يُجَعْفِل جَعْفَلَة). وبعضهم يقول: (جَعْفَدَ...).

وذكر الفرّاء أن قولهم في الدّعاء: (اللّهُمّ) منحوت من: (يا الله أُمَّنَا بخير) أي اقْصِدنا، وأنّ بعض العرب يقولون: «معي عشرة فَأَحِدْهُنَّ» أي اجعلهنّ أحد عشر. ونُقِلَ عن الخليل أنّ (لَنْ) منحوتة من (لا) و(أن)[1].

وعلماء اللّغة الأقدمون على أنّ (النَّحْتَ) سماعِيّ، يُقْتَصَر فيه على ما ورد عن العرب، وليس لنا أن نتوسَّع فيه.

---

(1)«إعراب القرآن الكريم وبيانه» لمحيي الدين الدرويش، ص 11 ، ج1، دار الإرشاد، واليمامة للطباعة والنشر، ودار ابن كثير-.

ولكن نظراً إلى حاجتنا المُلِحَّة إلى النَّحت في تعريب المصطلحات العلميّة والفنيّة الحديثة، وحتّى لا تكون لغتنا عاجزة عن مواكبة العصر والتّطوّر السريع فيه، أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قياسيّة النّحت عندما تدعو الحاجة العلميّة إليه.

وقبل أن يُجيز المجمع قياسيّة النّحت، ألّف لجنة من كبار العلماء الأعضاء فيه لدراسة الموضوع. وقد قدّمت اللّجنة تقريرها إلى مؤتمر المجمع، وجاء فيه:

«النّحت ضَرْب من الاختصار، وهو أخْذ كلمة من كلمتين فأكثر. وقد نحتوا على منهاج الأفعال الرّباعية في الأفعال، والخماسيّة في الأسماء، فنحتوا من الجملة فقالوا: سَبْحَلَ سَبْحَلَة في النحت من (سبحان الله)، وحَمْدَلَ حَمْدَلَة من (الحمد لله)، وبَسْمَلَ من (بسم الله)، ومَشْكَن من (ما شاء الله كان)، وحَسْبَلَ من (حسبي الله)، ودَمْعَزَ من (أدام الله عِزّك)، وكَبْتَع من (كَبَتَ الله عدوّك)، وجَعْفَد من (جُعِلْت فداك)، وحَوْقَلَ من (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وطَلْبَقَ من (أطال الله بقاءك)، إلى آخر ما جاء عنهم.

ويُؤخذ من النّحت المتقدّم:

أوّلاً: أنّه لا يجب في النّحت الأخذ من كل كلمة من المنحوت، فإن الدَّمْعَزة والكَبْتَعَة لم يُؤْخَذ فيها حرف من حروف لفظ الجلالة.

ثانياً: أنّه لا يجب أن تؤخذ الكلمة الأولى بتمامها كما هو واضح.

ثالثاً: أنَّه لا تجب المحافظة على حركات الحروف وسكناتها في النّحت، فإنّ الشّين في (مَشْكَنة) ساكنة وهي في المنحوت منه متحرّكة...

.... وجاء عن المتأخّرين أنّهم قالوا: (الْفَذْلَكَة) من قولهم حين يجمل الحساب بعد تفصيله: (فَذَالِك كذا)، وقالوا: (الْحَزْرَمَة) من الحزْم والرّأي، وقال الزّمخشريّ: (الْبَلْكَفَة) من قولهم: بِلا كَيْف. ويقول المؤلفون: (الْفَنْقَلَة) من

قولهم: (فإن قيل).

ونحتوا من المركّب الإضافيّ، فقالوا في النّسب إلى (عبد القيس): عَبْقَسِيّ، وإلى (عبد شمس): عَبْشَمِيّ، وإلى (عبد الدّار): عَبْدَ رِيّ، وإلى (امرؤ القيس) الشّاعر: مَرْقَسِيّ...

وقال ابن فارس في باب النّحت من فقه اللّغة: العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، يقولون: رجل عَبْشَمِي منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل:

أقول لها ودَمْعُ العين جارٍ ألم يُحْزِنْكِ حَيْعَلةُ المنادي؟

حَيْعَلَة: من قولهم (حيّ علي...)..

... والمتقدّمون على أنّ النّحت سماعيّ فيوقف على ما سُمع وليس لنا أن ننحت. ولعلّ هذا لأنّ النّحت اختراعُ ألفاظٍ لم تعرفها العرب فلا تدخل في لغتهم.

وقد نُقل عن بعض المتأخّرين نسبة القول بقياسيّته إلى ابن فارس. قال الخضريّ في حاشيته على ابن عقيل:

(ونُقِل عن فقه اللّغة لابن فارس قياسيّته، ومثل هذا نُقِل عن الشُّمُونيّ)[1].

وقد نقلنا فيما تقدّم عبارة ابن فارس، وهي لا تفيد القياسيّة إلا إذا نُظِرَ إلى أنّ ابن فارس ادَّعَى أكثريّة النّحت فيما زاد على ثلاثة، ومع الكثرة تصحّ القياسيّة والاتّساع.

ونحن نقول بجواز النّحت في العلوم والفنون للحاجة الملحّة إلى التّعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة»[2].

(1) هو أحمد بن محمد بن حسين بن علي الشُمُنّي أبو العباس تقي الدين، محدّث ومفسّر ونحويّ. من كتبه شرح المغني لابن هشام و«مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا» توفي بالقاهرة سنة 872هـ.

(2) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج7 ص 201.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على جواز قياسيّة النّحت عندما تُلْجِئ إليه الضرورة العلمية[1].

وفي تاريخ لاحق وضع مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ضوابط للنّحت واتّخذ في ذلك قراراً هذا نصّه:

«النّحت ظاهرة لغويّة أُخِذ بها قديماً وحديثاً، وقد وردت منه كثرة تُجيز قياسيُته، فيُنْحَت عند الحاجة من كلمتين أو أكثر، على أن يُسْتعمل الحرف الأصليّ دون الزوائد، وأن يُلْتَزَمَ الوزن العربيّ إذا كان المنحوت اسماً، وأن تضاف إليه ياء النسب إن كان وصفاً، وأن يُقْتَصر على وزن (فَعْلَل) و(تَفَعْلَلَ) إن كان فعلاً، إلاّ إذا اقتضت الضرورة غير ذلك»[2].

وهذه أمثلة من كلمات منحوتة وضعتها لجنة الكيماء والطّبيعة في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة لمصطلحات كيماوية:

-حَلْمَأَ: فِعْلٌ منحوتٌ من (حَلَّلَ بالماء)، والاسم: الحَلْمَأَة.

-برمائيّ: نحْتٌ من (البرّ والماء).

-لَكْلَرَ: نحتٌ من (نَزَعَ الكلور).

-نَرْجَنَة: نحتٌ من (نَزَع الأيدروجين).

-شبزال، شِبْزالي: نحْتٌ من (شِبْه الزّلال).

-لَبْرَم: نحتٌ من (نَزَع البروم).

-لأْمَنَ: نحتٌ من (نَزَع الأمين).

-حَلْكَحَ- يُحَلْكِح حَلْكَحَة، أو: حَلْكَلَ يُحَلْكِل حَلْكَلَة: نَحْت من (حلّل الكحول).

-شَبْغِراء: نَحْت من (شِبْه غراء)، وهو: شَبْغَرِيّ.

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة سنة 1366هـالموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتى 22 من رجب 1367هـالموافق 31 من مايو 1948م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والثلاثين المعقودة في فبراير 1965م.

(82)

تصحيح: «قتيلة» و«جريحة»

من الصّفات التي يمنع النحاة أن تلحقها تاء التّأنيث الفارقة صيغة «فعيل» بمعنى «مفعول»، بشرط ألاّ يُستعمل استعمال الأسماء غير المشتقّة. ومثّلوا لذلك بـ«قتيل» و«جريح» يقال: رجل قتيل، وامرأة قتيل، ورجل جريح وامرأة جريح، يستوي في ذلك المذكّر والمؤنّث.

فإن كان «فعيل» بمعنى «فاعل» لحقته التاء، نحو: امرأة رحيمة، أي راحمة.

وكذلك تلحق التاء «فعيلاً» إن لم يتبع موصوفه واسْتُعمل استعمال الأسماء غير المشتقّة، نحو: «أُعْجِبْت بقتيلة أبدت شجاعة عظيمة قبل قتلها في المعركة».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز أن تلحق تاء التّأنيث الفارقة «فعيلاً» بمعنى» مفعول» مطلقاً، أي بلا قيد للشروط التي وضعها النحاة. ونصّ قراره:

«يجوز أن تلحق التّاء(فعيلاً) بمعنى (مفعول)، سواء ذُكِر معه الموصوف أم لم يُذْكر»[1].

ونذكر بهذه المناسبة أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز قياسيّة لحوق التاء بالمصدر الميميّ.

وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«سُمِع من المصدر الميميّ من الثلاثيّ ألفاظ كثيرة مختومة بالتاء، مثل: مَحْمَدَة، ومَذَمَّة، ومَبْخَلَة، ومَجْبَنَة، ومَحْزَنة، ومَوَدَّة، وغيرها كثير. ولهذه الكثرة ترى اللجنة

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثلاثين، الجلسة المعقودة بتاريخ 7 من مارس 1964م.

القياس عليها».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار[1].

وهذه مجموعة من المصادر الميميّة لحقت بها التاء وهي مستخرَجة من معاجم اللغة:

مَهْلَكَة - مَشارة - مَسَرَّة - موعظة - مخافة - مَشقَّة - مغفرة - محبّة - معرفة - مَرَمَّة - مسألة - مغضبة - مَهانَة - مَساءَة - مَهابَة - مَوْجِدَة - مَعاذَة - مَعْتَبَة - مَخْبَئَة - مَبْعَثَة - مقالة -مَنْصِبَة - مَتْعَبَة - مَفْخَرَة - مَخْلَفَة - مَرادَة - مَسْعَدَة - مَكْرُمَة -مَهَمَّة - مَخالَة - مَزَلّة - مَرْغَمَة - مَقْدِرَه - مَفْسَدَة - مَوْعِدَة - معصية - مَيْسَرَة -[2].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والثلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هالموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرّم 1391هالموافق 2 من مارس 1971م.

(2)«مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً»، إصدار مجمع اللغة العربية القاهريّ، ص 130، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

(83)

تصحيح قياسيّة جمع «فعيلة» بمعنى «مفعولة» على «فعائل»

يقول النّحاة: إن ما جاء على صيغة «فعيلة» من صفة أو اسم، يُجْمَع على «فعائل»، نحو: صحيفة وصحائف، وفريدة وفرائد، وجريدة وجرائد، ومدينة ومدائن، ووسيلة ووسائل، بشرط ألاّ تكون «فعيلة» الصفة بمعنى «مفعولة»، فلا تُجْمَع في هذه الحالة على «فعائل»، فلا يقال في جمع «جريحة» بمعنى «مجروحة»: جرائح، ولا يقال في جمع «قتيلة» بمعنى «مقتولة»: قتائل. وشذَّ عندهم «ذبيحة» بمعنى «مذبوحة» فقد سُمِع جمعها على «ذبائح» خلافاً للقاعدة.

قال الأشمونيّ:

«وشرط فعيلة ألاّ تكون بمعنى مفعولة، احترازاً من نحو: جريحة وقتيلة، فلا يقال: جرائح ولا قتائل، وشذّ قولهم: ذبيحة وذبائح»[1].

وقال صاحب «النّحو الوافي»:

«ومنها (أي مِمّا يُجْمَع على فعائل): فَعِيلة (بفتح فكسر)، نحو: صحيفة وصحائف، ويُشترط ألاّ تكون بمعنى (مفعولة)، كجريحة بمعنى: مجروحة، فلا يقال: جرائح»[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز جمع «فعيلة» على «فعائل» مطلقاً، ولو كانت «فعيلة» بمعنى «مفعولة». وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«أقرّ المجمع من قبلُ لحوقَ التّاء لفعيل بمعنى «مفعول»، سواء أذُكِر معه الموصوف أم لم يُذْكر.

---

(1) «شرح الأشموني لألفية ابن مالك»، ج3 ص 694، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

(2) «النّحو الوافي» لعباس حسن، ج4 ص 490، دار المعارف بمصر.

ولما كان من النّحاة من أطلق القول بإجازة جمع مثل هذه الصّيغة على (فعائل)، ومنهم من صرّح بإجازة ذلك، ولو كانت (فعيلة) بمعنى (مفعولة)، فالمجمع يقرّ قياسيّة جمعها وصفاً جمع تكسير على زنة (فعائل)، نحو: حبيبة وحبائب، وسلبية وسلائب».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(84)

تصحيح «الْمُواصَفات» و«التَّوْصِيف»

1-تشيع في لغة العصر كلمة «المواصَفات»، وخاصة في المشروعات الإنشائية، والإعلان عن العطاءات وما شابه ذلك، فيقولون مثلاً: «على الراغبين في التقدّم بالعطاء أن يطّلعوا على مواصفات المشروع مقابل خمسين ديناراً»، و«نُفِّذت المشروعات على حسب المواصفات الخاصّة بها»، يعنون بكلمة «المواصفات» البيانات والشروط الفنيّة والقياسات أو الصفات التي يجب أن تكون مكتملة في المشروع أو الشيء المطلوب.

ويعترض بعضهم على كلمة «المواصفات» بحجة أنها لم ترد في المعجمات، ولم يعرف العرب هذه اللفظة، وإنما الذي ورد من هذه المادة هو: «وَصَف»، و«اسْتَوْصف»، و«تواصَفوا الشيء»، وكلها بعيدة عن المعنى المراد بالمواصَفات كما تُستعمل في العصر الحديث.

ولكن جاء في اللسان:

«وبيع المواصَفَة: أن يبيعَ الشّيء من غير رؤية. وفي حديث الحسن أنّه كَرِه المواصَفَة في البيع.. لأنّه باع بالصّفة من غير نظر ولا حيازة مِلْك»[1].

فالمواصَفة إذن موجودة في اللّغة وإن كانت بمعنًى غيرِ مرادٍ حديثاً في قولهم «المواصَفات».

وقد أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمة «المواصَفات» بالمعنى الّذي تُسْتعمل فيه الآن، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«درست لجنة الألفاظ والأساليب هذا اللّفظ (أي لفظ المواصَفات في

---

(1)«لسان العرب» لابن منظور، ج 3 ص 936، دار لسان العرب.

استعمال المعاصرين)، وانتهت إلى أمرين:

الأوّل: أنّ اشتقاق صيغة «المواصَفَة» هو من مسموع اللّغة في عصر الرّواية والاستشهاد.

الثّاني: أنّ دلالة «المواصَفة» على معنى صفة الشّيء دلالة جرى بها الاستعمال في فصيح العربيّة الخالص.

ولهذا ترى إجازة استعمال «المواصَفات» في معناها الّذي يستعملها المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

1-كما يستعمل المعاصرون كلمة (التّوصيف)، فيقولون مثلاً: (توصيف وظائف الملاك)، و(توصيف مواد المخزن)، و(تحتاج أصناف البضائع إلى توصيف دقيق).

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمة (التّوصيف) في المعنى المستعملة به حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«ممّا يشيع في استعمال المعاصرين قولهم: (التّوصيف) بمعنى: تصنيف الأشياء وبيان أنواعها أو صفاتها. وهو استعمال لم تثبته معجمات اللّغة في القديم والحديث.

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ التّضعيف فيه مقصود به التّفصيل الدّقيق (الكثير).

ولهذا ترى اللّجنة أنه لا مانع من استعمال (التّوصيف) بمعناه العصريّ الّذي يُسْتَعْمل فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير حتى 7 من ربيع الأول 1396هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين السابقة.

(85)

تصحيح «التّصفية» بمعنى الحلّ والإنهاء

يكثر في هذا العصر استعمال كلمة «التّصفية»، بمعنى الإزالة أو الحلّ أو الانتهاء من شيء، فيقال مثلاً: «تعمل الدّولتان على تصفية الخلاف بينهما»، و«كلّفت المحكمة خبيراً لتّصفية الشّركة»، و«قام الموظّف بتصفية حساب العُهْدة».

ويُعارض بعضهم استعمال «التّصفية» في المعنى المذكور، لأنّ هذه الكلمة لم ترد في المعجمات بالمعنى الّذي يُستعمل فيه حديثاً.

ففي «القاموس المحيط»:

«أَصْفى من المال والأدب: خلا.. وأصْفى فلاناً بكذا: آثره. وأَصْفَى الشّاعر: لم يقل شعراً. وأَصْفَت الدّجاجة: انقطع بَيْضها»[1].

وفي «أقرب الموارد»:

«صَفَّى الماءَ تصفية: جعله صافياً.. وأَصْفَى له الوُدّ إصفاءً: صَدَقه»[2].

وفي «أساس البلاغة»:

«وصَفَّى عَزْمَتَهُ: ذَرَّاها.. وأصْفى الشّاعر: انقطع شعره»[3].

وفي «المصباح المنير»:

«وَصَفَيْتُه من القذى تصفية: أَزَلْتُه عنه، و(أَصْفَيْتُه) بالألف: آثَرْتُه، و(أَصْفيتُه) الود: أَخْلَصْتُه»[4].

(1)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 834- الدار العربية للكتاب-.

(2)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج1ص652.

(3)«أساس البلاغة» للزمخشريّ، ص 535- كتاب الشعب- 116-.

(4)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 344 – المكتبة العلمية، بيروت -.

فكلّ ما ورد في المعجمات من الفعل «صَفّى»، ومصدره «التّصفية» لا يمتّ بصلة لمعنى الإزالة أو الحلّ أو الإنهاء.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «التّصفية» فيما تُسْتَعمل فيه حديثاً من معنى الحلّ والإزالة. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة قولهم: (تصفية المشكلات)، و(تصفية الخلاف)، و(تصفية البضائع)، و(تصفية الحساب)، مُراداً بها الإنهاء والحلّ والإزالة.

وقد يبدو للناقد المتعجلّ أنّ استعمال هذا المصدر بهذا المعنى غير جارٍ على سنن العرب، لأن معنى الصفاء في اللّغة هو الخُلوص من الكُدْرَة، والخَلاءُ مما يشوب، فيقال: أَصْفَى الشاعر: انقطع شعره، وأصفت الدجاجة: انقطع بيضُها، وأصفى الأمير الدار: أخلاها.

ولما كان الإصفاء والتّصفية تجمعها مادة واحدة هي (صفا)، فإنّه يجوز قياس (صَفَّى) على (أَصْفَى)، بمعنى ما تؤول إليه التّصفية، وهو الإنهاء والإخلاء والإزالة.

ولهذا ترى اللّجنة أن التّصفية بمعناها العصريّ بمعنى الإزالة والحلّ والإنهاء صحيحة، ولا مانع من تداولها في أساليب الكلام».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(86)

تصحيح: «عزّة وقوة وكرامة العرب في وحدتهم» و«كلّيّة آداب القاهرة» و«إنك الرّجل بعيد النّظر»

1-يخطّئ لغويّون أن يقال مثلاً: «عزّة وقوةُ وكرامةُ العرب في وَحْدّتهم»، و«مباني وساحاتُ الجامعةِ جميلة»، و«آلاتُ وأدواتُ المصنع قديمة»، والصّواب أن يقال: «عزّةُ العربِ وقوّتُهم وكرامتُهم في وَحْدَتهم»، و«مباني الجامعةِ وساحاتُها جميلة»، و«آلاتُ المصنِع وأدواتهُ قديمة».

ذلك أنّ الأسلوب العربيّ الفصيح أن يضاف الاسم الأوّل إلى المضاف إليه، ثم يُعطف عليه بالاسم الآخر المضاف إلى ضمير المضاف إليه الأول، وهكذا، فتقول: «تُعْجِبُني أخلاقُ عليٍّ وعِلْمُه»، لا : «تعجبني أخلاقُ وعلمُ: عليّ»، وتقول : «يجب أن نهتمَّ بتلاوةِ القرآن وتجويده وفَهْمِه وتطبيقه»، لا: «يجب أن نهتمّ بتلاوةِ وتجويدِ وفهْمِ وتطبيقِ القرآن»، إذ لا يجوز أن يضاف اسمان فأكثر إلى مضاف إليه واحد. قال الله تعالى:﴿رَحْمَتُ اللهِ وبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ البَيْتِ﴾[1]، وقال تعالى : ﴿وصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وكُتُبِهِ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللهِ ولِقَائِهِ أُوْلَئِكَ يَئِسُوا مِن رَّحْمَتِي﴾[3]. وقال تعالى:﴿إِنَّمَا المَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللهِ وكَلِمَتُهُ﴾[4].

ويَسْتَثْني الفرّاءُ من هذه القاعدة أن يكون الاسمان المضافان مُتَصاحِبَيْن

(1) سورة هود:73.

(2) سورة التحريم: آخر آية.

(3) سورة العنكبوت:23.

(4) سورة النساء: 171.

في الاستعمال الكلاميّ الكثير كاليد والرّجل، وقَبْل وبعد، فيجوز عنده أن يضافا معاً إلى مضاف واحد، نحو: كُسِرَتْ يدُ ورِجْلُ الطّفل، ونمتُ قبلَ وبَعْدَ الظّهر.

ولكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز أن يضاف اسمان فأكثر إلى مضاف إليه واحد بلا قَيْد. وجاء في قرار لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«يجرى في الاستعمال الحديث قولهم: (مكانُ ومَوْعِدُ الحفل)، و(مديُر ومُحَرِّرُو المجمع)، وغير ذلك مما يجيء فيه الفصل بين المتضايِفَيْن بالعطف. وقد ورد من ذلك شواهد كثيرة من فصيح الكلام العربيّ[1].

وترى اللّجنة أن لا حرج من هذا الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية حيث عارضه بعض أعضائه بشدّة[2].

1- وقد اتّخذ مجمع اللّغة العربيّة قراراً آخر يقضي بإجازة إضافة المتضايفين في نحو قولهم: (دارُ إفتاءِ طرابلس).

وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يجري في الاستعمال المعاصر قولهم: (محكمةُ استئنافِ طَنْطا)، و(كليةُ آداب الزّقازيق)، وغير ذلك ممّا يجئ فيه اسمان منكّران متضايفان إلى مضاف إليه

---

(1) من ذلك قول الأعشى.

إلاّ بُدَاهَـــــــــة أو عُـــــــــــلا   لَـــــةَ قـــــارحٍ نَهْـــــد الجُـــــزَارة

وقال الفرزدق:

يــــــامن رأى عارضــــاً أرقــــتُ له   بــــين ذراعَيْ وجبهــــةِ الأســــد

وحكى الفراء عن العرب: «قطع الله الغداة يد ورِجْل من قاله»، و«هو خيرُ وأفضَلُ مَنْ ثَمَّ». (الخصائص، ج2ص407-دار الهدى للطباعة والنشر-).

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403هـ الموافق 7 من مارس 1983.

معرفة، بغية التّعريف والتّحديد.

وترى اللّجنة إجازة مثل هذه الإضافة على أنّها من إضافة الأوّل إلى الثّاني، والثّاني إلى الأخير، على معنى (في)أو (اللام)، ممّا له نظائر في العربيّة.

والإضافة بهذا المعنى لغة مقبولة، ولا حرج في استعمالها».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية[1].

2- وفي موضوع الإضافة أيضاً، جاء قرارٌ للجنة الأصول في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ونصّه:

«يشيع في العربيّة المعاصرة مثل قولهم: (إنّك الرجل بعيد النّظر، صادق الفِراسة، محمود السّيرة)، فتجيء (بعيد، صادق، محمود) صفات لِمُعَرَّفِ الألف واللّام، وهي مضافة إلى معرّف بالألف واللّام، ولكن إضافتها إليه إضافة لفظيّة لا تفيد تعريفاً. ولهذا اعْتُرِض على وقوعها صفاتٍ للمعرفة.

وترى اللّجنة قبول هذا الأسلوب من الإضافة بوجهين:

1-أنّ الخليل ويونس[2] وسيبويه يُجيزون في الصّفات المضافة إلى معرفة أن نَعُدَّها معرفة وأن نَعُدَّها نكرة باستثناء الصفة الْمُشَبَّهة.

وترى اللّجنة أن الصّفات المشبّهة أقرب إلى أن تكون إضافتها معنويّة، وذلك لما فيها من معنى الدّوام، مما سوّغ مجيئها صفة لمعرفة في المثال السّابق.

1-أنْ الوصف في اسم الفاعل واسم المفعول في المثال، يُقصد به الاستمرار، ومن ثَمَّ تكون إضافته معنوية فتفيده التّعريف إذا لوحظ فيها معنى الحال

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين السابقة.

(2) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب المصريّ، كان علاّمة في النحو، وهو من شيوخ سيبويه، وسمع منه الكسائيّ والفراء، وله قياس في النحو. مات عَزَباً في خلافة الرشيد سنة 182هـعن نحو تسعين عاماً.

والاستقبال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار[1].

وعُرِض على مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في الجلسة نفسها تقرير لجنة الأصول الّذي حاولت فيه إجازتها لمثل قولهم: «أَمينُ عامِّ الجامعة»، و«مديرُ عامِّ الشركة»، و«مفتّشُ عامِّ التّعليم». ونصّ تقرير اللّجنة:

«شاع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: (أمين عام الجامعة)، و(مجلس مَحَلّيّ بَنْها). والوجه الفصيح أن يقال: (الأمينُ العامُّ للجامعة)، و(المجلسُ المحلّيُّ لبنها).

وترى اللّجنة إجازة هذا التّعبير المعاصر بوجهين:

أ-أن يكون من قبيل إضافة الموصوف إلى صفته، وفي العربيّة أشباه له من نحو قولهم: مسجد الجامع، وصلاة الأولى.

ومع أنّ البصريّين يمنعون ذلك، ويؤوّلون ما جاء منه على أنّه صفة لموصوف محذوف، أي مسجد الوقت الجامع، فإنّ من الكوفيّين، وعلى رأسهم الفرّاء وابن الطّرّاوَة[2] والسُّهَيْلي[3]، من يُجيز الإضافة بلا تأويل، ووافقهم ابن مالك.

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين السابقة.

(2) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السبائيّ المالقيّ، أبو الحسن ابن الطّراوة، لغويّ بارع له آراء في النّحو، أديب من كتّاب الرّسائل المشهورين، من كتبه: «التّرشيح» في النّحو، و«المقدّمات، على كتاب سيبويه»، و«مقالة في الاسم والمسمّى». توفّي سنة 528هـ.

(3) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد الخثعمي السُّهيْلي الأندلسيّ المالقيّ، نحويّ كبير، وعالم بالعربيّة والقراءات، جامع بين الرّواية والدّراية، وعَمِيَ وهو ابن سبع عشرة سنة، وله شعر جيّد، ومن شعره الأبيات المشهورة:

يا مَنْ يَرَى ما في الضّمير ويَسْمَعُ	أنت الْمُعَدُّ لكل ما يُتَوَقَّعُ
يا مَنْ يُرَجّى للشّدائد كلّها	يا مَنْ إليه المُشْتَكَى والْمَفْزَعُ
يا مَنْ خزائنُ رِزْقه في قَوْلِ (كُنْ)	امْنُنْ فإنَّ الخيرَ عندك أجْمَعُ

ب-أن يكون من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنّعت، وله شواهد قديمة في العربيّة، ويتبع النّعت منعوته في الإعراب وفي الجنس وفي العدد، ويُحْذَف منه التنّوين تخفيفاً».

ولم يقتنع مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بقرار لجنة الأصول هذا، فرفضه، ورفض تَبَعاً لذلك أن يُجاز مثل قولهم: «أمين عامّ الجامعة»، و«مدير عامّ الشّركة»، و«مفتِّش عامّ التّعليم». والصّواب أن يقال: «الأمين العامّ للجامعة»، و«المدير العامّ للشركة»، و«المفتّش العامّ للتّعليم».

=من كتبه: الرّوض الأنُف» وهو من أحسن ما ألْف في السّيرة النّبويّة، و«التّعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، و«نتائج الفكر». توفّي في مراكش سنة 581هـ.

(87)

تصحيح «صدّق المجلس على القرار»

يخطّئ الشّيخ إبراهيم اليازجيّ مثل قولهم: (صَدَّقَ الرّئيسُ على القرار)، و(صَدَّقَت الدّولةُ على اتّفاقية كذا)، و(تمّ التّصديقُ على العَقْد أمام محرَّر العقود)، و(هذا القرار يحتاج إلى تصديق المدير العام)، ويعنون بالفعل «صَدَّق»: أقرْ وأيّد وأعطى الشيءَ المصَدّق عليه الصفة الرّسميّة.

قال الشّيخ اليازجيّ:

«ويقولون: صادَق المجلس على كذا، يعنون أقرّه ووافق عليه، وإنّما يقال: (صادقته) من الصّداقة.

وقد يكون بمعنى: صَدَقته (بالتّخفيف)، وصَدَقَني: خلاف كاذبَني.

ومنهم من يقول: (صَدَّق عليه تصديقاً)، والتّصديق في اللّغة خلاف التّكذيب، فكلاهما غير الصّواب»[1].

ولكن:

جاء في مفردات الرّاغب[2]:

«قوله: ﴿والَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وصَدَّقَ بِهِ ﴾[3]، أي: حقق ما أورده قولاً بما تحرَّاه فعلاً.. ويُسْتعمل التّصديق في كلِّ ما فيه تحقيق . قال الله تعالى: ﴿ ولَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ ﴾[4]، ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ

---

(1)«لغة الجرائد» للشّيخ إبراهيم اليازجي، ص 57 ، مطبعة التقدم بمصر.

(2)«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني، ص 277 - دار الباز للنشر والتوزيع ـ مكة المكرمة.

(3) سورة الزمر: 33

(4) سورة البقرة: 89 .

بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[1]﴿ وهَذَا كِتَابٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَاناً عَرَبِياً ﴾[2]

وفي «معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة»:

«ويذكر الزَّعْبَلَاوِيّ أن القُرْطُبيّ في تفسيره والزّمخشريّ في كشّافه، قد أَيّدا ذلك (أي التّصديق بمعنى الإقرار والتأييد) في مواضع مختلفة»[3] .

وفي «أقرب الموارد»:

«التّصديق: نسبة الصّدق بالقلب أو باللسان إلى القائل، وقيل: هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر»[4]. وقوله: «وأن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر» هو في معنى الإقرار والتأييد.

وفي «المعجم الوسيط»:

«صدّقه: حقّقه، وصدّق على الأمر: أقره.. والتّصديق (في القانون (الدّوليّ): موافقة رئيس الدّولة على المعاهدة النّهائية (مج)[5] .

والرّمز (مج) يدل في المعجم الوسيط على أنّ اللّفظ قد أقرّه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، وهذا ما يزيدنا اطمئناناً إلى صحة استعمال التّصديق بمعنى الإقرار والموافقة والتّأييد.

---

(1) سورة آل عمران:3.

(2) سورة الأحقاف : 12.

(3) «معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة» لمحمّد العدناني، ص 374، مكتبة لبنان.

(4) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد». للشرتونيّ ج1 ص 640.

(5) «المعجم الوسيط» إصدار: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج1ص 513، المكتبة العلمية، طهران.

(88)

تصحيح «شجب العدوان»

يُستعمل كثيراً في العصر الحديث مثلُ قولهم: «صَدَر بلاغٌ رسميٌّ شَجَبَ العدوان الإسرائيليّ على جنوب لبنان»، أي: استنكره وأبدى اعتراضه الشّديد عليه، و«على العالَم شَجْبُ العدوان من أيّ جهة كان»، أي على العالَم استنكار العدوانِ وإعلان السّخط والاحتجاج عليه.

وينكر بعضهم إطلاق الفعل «شَجَب» وما اشْتُقّ منه على المعنى الّذي يقصدونه من الاستنكار والاعتراض الشّديد والإلغاء وإعلان الرّفض، لأنّ هذا الفعل لم يرد في معجمات اللّغة بهذا المعنى.

جاء في «أساس البلاغة»:

«وَشَجِبَ فلان: هَلَك، شَجَباً، وهو شَجِب وشاجِب. قال عنترة:

فمن يك في قتله يمتري — فإن أبا نوْفَلٍ قد شَجِب[1]

قد شَجِب: أي قد هَلَك.

وفي «المصباح المنير»:

«شَجِب شَجَباً، فهو (شَجِب) من باب تَعِب: إذا هَلَك. وتشاجب الأمرُ: اخْتَلَط ودخل بعضُه في بعض. ومنه اشتقاق (المِشْجَب) بكسر الميم، قاله ابن فارس. وقال الأزهريّ: (المِشْجَب) خَشَبات مُوَثَّقَة تُنْصَب فَيُنْشَر عليها الثياب»[2].

وفي «لسان العرب»:

---

(1)«أساس البلاغة» للزمخشريّ، كتاب الشعب 112 ص 478.

(2)«المصباح المنير» للفيومي، ص 305، المكتبة العلمية، بيروت.

«شَجَبَ (بالفتح) يَشجُب (بالضّمّ) شُجوباً، وشَجِب (بالكسر) يَشْجَب (بالفتح) شَجَباً، فهو شاجِب وشَجِب: حَزِن وهَلَك. وشَجَبَه الله يشْجُبُه شَجْباً أي أهلكه. وشَجَبَه يَشْجُبُه شَجْباً: حَزَنه وشَغَلَه»[1]. وفي «أقرب الموارد»:

«شجَب الرّجل شُجوباً: هلك، وحَزِن، وأصابه عَنَتٌ من مرض أو قتال.. وشَجَبَه: أَحْزَنَه، وشَغَله، وجَذَبه.. وتشاجب الشّيء اختلط. والشَّجْب: الحاجةُ والْهَمّ، وعَمود من عُمَد البيت.» [2].

فلم يرد في هذه المعجمات أو في غيرها «شَجَب» بمعنى استنكر أو اعترض بشدة أو أَلْغَى.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «شَجَب» فيما يُسْتعمل فيه حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: (نحن نَشْجُبُ العدوان)، ويقصدون به أنهم يستنكرون الحرب أشدّ الاستنكار.

ويُؤخذ على هذا التّعبير أنّ (الشَّجْب) في اللّغة هو: (الإهلاك).

وترى اللّجنة أن المراد بالشجب في الاستعمال المعاصر، هو الرّفضُ للشيء والاستبعادُ له والرّغبةُ في محوه لاستنكاره. والمجاز يتّسع لحمل (الشَّجْب) على (الإهلاك)، لأنّه يلزم من الاستنكار الشّديد والرّغبة في زواله.

وعلى ذلك تُجيز اللّجنة استعمال الشَّجْب في دلالته المعاصرة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[3].

---

(1) «لسان العرب» لابن منظور، ج2، ص 270، دار لسان العرب.

(2) «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 1 ص 570.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هالموافق 9 من مارس 1981

(89)

تصحيح: «فوّضت فلاناً في الأمر»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «فوَّضْتُ فلاناً في الأمر»، أي أَنَبْتُه ليقوم مقامي فيه، و«فَوَّضَتِ الشّركةُ مديرها ليُوقِّع العَقْد»، أي وكّلت الشّركة مديرها في أن يوقّع العقد باسمها، و«فوّضت الدولة سفيرها في التصديق على المعاهدة».

والحجّة في هذه التّخطئة أنّ الفعل «فوَّض» لم يرد في معجمات اللّغة بمعنى «أناب» أو «وَكَّلَ»، وإنّما ورد بمعنى (أَسْلَمَ الشّيء) و(رَدَّه إلى كذا)، كما أنّ الفعل يتعدّى بنفسه إلى الأمر أو الشّأن، ويتعدّى إلى الشّخص بحرف الجرّ «إلى»، فيقال: «فوّضْتُ الأمر إلى فلان»، و«فوّضت الشّركة توقيع العقد إلى مديرها»، و«فوّضت الدّولة التّصديق على المعاهدة إلى سفيرها»، و«فوّضنا أمر القضيّة إلى المحامي». قال الله تعالى: ﴿وأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللهِ إِنَّ اللهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾[1].

جاء في «القاموس المحيط»:

«فوّض إليه الأمر : ردّه إليه. »[2]

وفي «المصباح المنير»:

«وفوّض أمره إليه: سَلَّم أمره إليه»[3]

وفي «مختار الصّحاح»:

«فوض إليه الأمر تفويضاً: ردّه إليه»[4].

---

(1) سورة غافر: 44.

(2)«ترتيب القاموس المحيط» الشيخ الطاهر الزاوي، ج 3 ص 534 ، الدار العربية للكتاب .

(3)«المصباح المنير» للفيومي، ص483، المكتبة العلمية، بيروت.

(4)«مختار الصحاح» للرازي ص 514، المطبعة الأميرية.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «فوَّضْتُ فلاناً في الأمر» بمعنى «أَنَبْتُه». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

- فوَّضْتُ فلاناً في الأمر:

يشيع هذا الأسلوب كثيراً في اللّغة المعاصرة، ومعناه: «أَنَبْتُ فلاناً» أو «وَكَّلْتُه» في أمر من الأمور.

وقد يبدو هذا الاستعمال مخالفاً لما ورد في اللّغة، إذ الفصيح فيها أن يقال: (فوَّضتُ أمري إلى فلان)، بمعنى: تركْتُه له وأَسْلَمْتُه إليه. ومنه قول تعالى: ﴿وأفوّض أمري إلى الله﴾.

درست اللجنة هذا، وانتهت إلى أنّ الأسلوب المعاصر يمكن أنّ يُجاز إمّا على أنّ الكلام فيه من قِبَلِ نَزْعِ الخافض، وهو كثير في اللّغة، منه قول الشّاعر:

(تمرّون الدّيار ولا تعوجوا) أي: تمرّون بها.

وإمّا على تضمين (فوّض) معنى (أناب) أو (وَكّل).

ولهذا ترى اللّجنة إجازة من يقول: (فوّضتُ فلاناً)، وما يُصاغ منه في لغة السّياسة من قولهم: (الوزير المفوّض) ونحو ذلك».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397هـالموافق 7 من مارس 1977م.

(90)

تصحيح قياسيّة الاشتقاق من أسماء الأعيان

يقسّم النحاة الاسم إلى (جامد) و(مُشْتَقّ):

فالجامد: ما لم يُؤْخَذ من غيره، ووُضِع ليدلّ على معناه من غير ملاحظة وَصْف، وبدون أن يكون له أصل يرجع إليه، مثل: ماء، حجر، أرض، قصدير، تراب.

والمشتقّ: ما أُخذ من غيره، ودلّ على حدث مع ملاحظة صفة، وكان له أصل يرجع إليه، مثل اسم الفاعل، واسم المفعول، والصّفة المشبَّهة.... إلخ.

والمصدر (في المشهور) هو أساس المشتقّات ومنه تُؤْخَذ، فالمصدر (عِلْم) - مثلاً - يُؤخذ منه الفعل الماضي: عَلِمَ، والفعل المضارع: (يَعْلَم)، وفعل الأمر: (اعْلَمْ)، واسم الفاعل: (عالِم)، واسم المفعول: معلوم، وصيغة المبالغة علاّم وعلاّمة ... إلخ.

ومن الجامد أسماء الأعيان، أي: الأسماء الدّالة على الأشياء المجسَّمَة المحسوسة مثل: حديد، خشب، جبل، جمل، شجرة.

وجمهور النّحاة على أنّ أسماء الأعيان غير قابلة للاشتقاق، وتبقى كما هي، فلا يُؤخذ منها فعل ولا صفة كاسم الفاعل أو اسم المفعول. وما ورد عن العرب من الاشتقاق من أسماء الأعيان فنادِرٌ يُسْمَع ولا يقاس عليه. ومن هذا النّادر: (أوْرَقَ الشّجر) من الْوَرَق، و(أَسْبَعَتِ الأرض) من السَّبُع، و(فَلْفَلْتُ الطّعام) من الفُلْفُل، و(نَرْجَسْتُ الدّواء) من النرجس[1].

(1)«شذا العرف في فنّ الصَّرْف» للشيخ أحمد الحملاوي، ص 70 ـ شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر.

لكم مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضّرورة العلميّة. ونصّ قراره:

«اشتقّ العرب كثيراً من أسماء الأعيان. والمجمع يُجيز هذا الاشتقاق للضّرورة في لغة العلوم. ويُراعَى عند الاشتقاق من أسماء الأعيان القواعد الّتي سار عليها العرب.

وعلى هذا يجوز أن يقال: (مُكَهْرَب) من الكهرباء، و(مُمَغْطَس) من المغنطيس، و(مُنَشًّى) من النّشأ، و(مُقَصْدَر) من القصدير، و(مُبَلَّر) و(مُبْتَلَر) من البِلَّوْر.

وقد سبق أن اشتقّ العرب من الذهب والفضّة والدّينار والدّرهم، فقالوا: مُذَهَّب، ومُفَضَّض، ومُدَنَّر، ومُدَرْهَم»[1].

واتّخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قراراً آخر يتضمّن قواعد للاشتقاق من الاسم الجامد. ونصّ القرار:

«أوّلاً - في الاسم الجامد العربيّ:

1 - إذا أُريد اشتقاق فعل ثلاثيّ لازم من الاسم العربيّ الثّلاثيّ: مُجَرَّده ومزيدِه، فالباب فيه (نَصَر)، ويُعَدَّى إذا أُريدت تَعْديته بإحدى وسائل التّعدية كالهمزة والتّضعيف.

2 - أمّا إذا أُريد اشتقاق فِعْلٍ ثلاثيّ مُتَعَدٍّ فالباب فيه (ضَرَب).

3 - وفي كلتا الحالتيْن يُسْتَأْنَس بما ورد في المعجمات من مشتقّات للأسماء العربية الجامدة لتحديد صيغة الفعل تَبَعاً لما ورد من هذه المشتقّات.

(1) من قرارات مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة التي ينشرها تفتيش اللّغة العربيّة التابع لوزارة التعليم بالجمهورية العربية المتحدة، مجلة اللّغة العربيّة، ج11، ص 358 وقد اتخذ المجمع القرار المذكور في دورته الأولى، الجلسة الرابعة والعشرين

4 - ويُشتَقّ الفعل من الاسم العربيّ الجامد غير الثّلاثيّ على وزن(فَعْلَلَ)، وعلى وزن (تَفَعْلَلَ) لازماً.

5 - وتُؤخذ المشتقّات الأخرى من هذه الأفعال على حسب القياس الصَّرْفيّ.

ثانياً - في الاسم الجامد المُعَرّب:

6 - ويُشتقّ الفعل من الاسم الجامد المُعرَّب على وزن (فَعَّلَ) بالتّشديد متعديّاً، ولازمه (تَفَعَّلَ).

7 - ويُشتقّ الفعل من الاسم الجامد المعرَّب غير الثّلاثيّ على وزن (فَعْلَلَ)، ولازمه (تَفَعْلَلَ).

8 ـ وفي جميع هذه المشتقّات يُقْتَصَر على الحاجة العلميّة، ويُعْرَض ما يوضع منه على المجمع للنّظر فيه»[1].

ثمّ تقدّم مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة خطوة أخرى في إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان، فأطلق هذه الإجازة من قَيْد الضّرورة العلميّة الذي كان قد فرضه في قرار سابق. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«في أثناء دراسة اللّجنة لكلمة (متحف)، وتعليل ضبط ميمها بالفتح على أنّها اسم مكان من (التّحفة)، استناداً إلى قرار مجمعيّ في الاشتقاق من أسماء الأعيان، لوحظ أنّ القرار مُقَيَّد بالضّرورة في لغة العلوم.

وتذاكرت اللّجنة في ذلك وأصدرت القرار التّالي:

«قرّر المجمع من قبلُ إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضّرورة في لغة العلوم، كما أَقَرّ قواعد للاشتقاق من الجامد.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والعشرين المعقودة من 11 من شعبان الموافق 7 من يناير، حتى 25 من شعبان 1382 هـ الموافق 21 من يناير 1963م

واللّجنة تأسيساً على أنّ ما اشتقّه العرب من أسماء الأعيان كثيرٌ كَثْرَةً ظاهرة، وأنّ ما ورد من أمثلته في البحث الّذي احْتَجَّ به المجمع لإجازة الاشتقاق يُرْبي على المئتين، ترى التوسّع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضّرورة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1] .

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387 هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(91)

تصحيح: «أخذت الكتاب مِنْ عَلَى الكُرْسيّ»

يخطّئ بعضهم أن يقال مثلاً: «أخذتُ الكتاب مِنْ عَلَى الكرسيّ»، و«اسمعتُ الخطيبَ مِنْ على المنبر»، لأنّ «مِنْ» حرف جرّ، و(على) حرف جرّ، ولا يدخل حرفُ جرّ على مثله، وإنّما هو مختصّ بالدّخول على الأسماء، والصّواب أن يقال: (أخذتُ الكتاب من فوقِ الكرسيّ)، و(اسمعتُ الخطيب من فوقِ المنبر).

لكن:

قال ابن هشام في «المغني»[1]:

«والثّاني من وجهي (على) أن تكون اسماً بمعنى (فوق)، وذلك إذا دخلت عليها (مِنْ) كقوله:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تّم ظِمْؤهـا[2] تصِلّ[3] وعن قَيْضٍ[4] بزيزاءَ[5] مَجْهَلِ

وفي «مختار الصّحاح»:

«و(على): حرف خافض، ويكون اسماً وفعلاً وحرفاً... وقال الشّاعر:

(غَدَتْ من عليه تنفُض الطّلّ بعدما) أي، غدت من فوقه، فهو هاهنا اسم، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر»[6].

وأجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مثل قولهم: «سمعنا الخطيب من على

(1)«مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 145 - دار الكتاب العربيّ.

(2) الظِّمْءُ: ما بين الشُرْبَيْن للإبل ونحوها .

(3) صَلَّ السِّقاء: ييس.

(4) القيص: التشقق .

(5) الزيزاء: الأرض الغليظة .

(6)«مختار الصحاح» للرازي، من 453 – المطبعة الأميرية .

المنبر»[1]، وعلّل قراره بأن «على» هنا هي اسم بمعنى (فوق)، كما ذهب إلى ذلك فريق من كبار النحاة، وفي مقّدمتهم سيبويه، وليس «على» هنا حرف جر. كما لا يرى الكوفيّون مانِعاً من دخول حرف جر على حرف جر»[2].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 24 من فبراير حتى 10 من مارس 1975م.

(2)«معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 641 ، مكتبة لبنان .

(92)

تصحيح كلمة «التّسَيُّب»

تُستعمل في لغة العصر كلمة «التَّسَيُّب» في مثل قولهم: «التّسيّب الإداريّ ظاهرة خطيرة»، و«علينا أن نعالج التّسيُّب في تطبيق قانون المرور»، ويعنون بالتّسيُّب الإهمال والتّقاعس وعدم أداء الواجب، ممّا يعطّل المصالح ويأتي بالضّرر ويخلق مشكلات مستعصية.

ويعترض بعضهم على استعمال كلمة «التّسيُّب»، بحجّة أنّ الفعل «تَسَيَّبَ»، ومصدره «التَّسَيُّب» لم يردا في معجمات اللّغة، وإنّما الّذي ورد فيها الفعل الثّلاثيّ «ساب»، والمضعّف «سَيَّب». يقال: ساب الفرسُ ونحوه يسيب سَيَباناً: ذهب على وجهه. وساب الماءُ: جرى، فهو سائب... وسَيَّبْتُه بالتّشديد فهو مُسَيّب[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «التّسيُّب» صيغةً ومعنًى كما تُسْتعمل في الوقت الحاضر.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة استعمال لفظ «التسيُّب» في التّعبير عن حالات الإهمال وانعدام الضّوابط أو ضعف الالتزام بالقوانين، على حين أنّ المعجمات لم تثبت الفعل «تَسَيَّب»، وإنما أثبتت (ساب) الثّلاثيّ، و(سَيَّب) المضعّف، بمعنى أطلقه وتركه.

ولكن القاعدة الصّرفيّة تقول: صيغة (تَفَعَّل) تأتي كثيراً مُطاوِعَة لصيغة

(1) تشيع في العاميّة الليبية الكلمات: «سَابَ»، و«سايِب»، و«سَيَّب» ونحوها، وهي عربيّة أصيلة فصيحة.

(فَعَّل)، مثل: (كَسَّرْتُه فتكسَّر)، و(عَلَّمْتُه فتعَلَّم). وعلى ذلك يكون (تَسَيَّبَ) مطاوعاً للفعل (سَيَّبَ)، والمصدر منه هو (التَّسَيُّب).

ولهذا ترى اللّجنة إجازة لفظ (التّسَيُّب) في المعاني والمواقف الّتي يستعملها فيها المعاصرون».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

(93)

تصحيح: «ثار ضدّ الاستعمار»

يرى الدكتور محمد عبد الرحمن مرحباً «أن التّرجمات التي تخرج إلى الأسواق - من اللغات الأجنبية إلى اللّغة العربيّة - ترجمات رخيصة تشفّ عن ضحالة أصحابها وفقرهم وعجزهم عن فهم ما يترجمون.

«وقد تأثرت اللّغة العربيّة بكثير من هذه الترجمات، فركّت وضَعُفت وغلبت عليها استعمالات تشعر وأنت تقرأها بالبعد عن الأسلوب العربيّ الرّصين، إذ ليس لها من العربية إلا الألفاظ والحروف.

من أمثلة ذلك قولهم: (ثار ضدّ العباسيين)، (شَنّ حرب إبادة ضدّ...)، (مؤامرة ضد...)، (غارة ضدّ)،(العداء ضدّ الاستعمار) . (معركة ضدّ الرّجعية) ـ (التّلقيح ضدّ...)، (التأمين ضدّ...) ـ (صدر حكم ضدّ.).

فكلمة (ضدّ) هنا لا مبرّر لها إلا أنها ترجمة حرفية عن الإنجليزية أو الفرنسيّة ... فالعربية السليمة أن يقال: (ثار على العباسيين)، (شنّ حرب إبادة على...)، (العداء للاستعمار)، (مؤامرة على...)، (التلقيح من الجدريّ) . (صدر حكم بحق فلان أو على فلان...)»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «ثار ضدّ الحكم». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يخطّئ بعض النقّاد ما تجري به أقلام المعاصرين من قولهم: (ثار ضدّ الحكم)، ويرى أن الصواب هو يقال: (ثار على الحكم)

---

(1)«تشويهات في اللّغة العربيّة أحدثتها الترجمة» للدكتور محمد عبد الرحمن مرحبا، مجلة اللسان العربيّ، بتاريخ ذي القعدة 1389 هـ يناير 1970 م، ج7، ص 158.

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أن الأسلوب صحيح، وأنّ كلمة (ضدّ) يمكن أن تكون نائب مصدر محذوف، أي ثار ثورة ضدّ الحكم»

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

وإذا كنا لا نخطّئ من يقول: «ثار ضدّ الحكم» بعد هذا القرار المجمعيّ، فإن الأفصح والأرقّ أن يقال: «ثار على الحكم» كما قال الدكتور مرحبا.

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبرابر، حتى 22 من المحرم 1393 هالموافق 25 من فبراير 1973م.

(94)

تصحيح: «أُمَّهات» لما لا يَعْقِل

يمنع فريق من اللغويين أن تُطلَق كلمة «أُمّهات» على ما لا يعقل، لأنّها خاصة بمن يعقل، فلا يقال: أمّهات الخيول، ولا: أمّهات الأبقار، ولا: أمّهات البهائم، والكلمة التي تقال في هذا المقام هي: «أُمّات» بلا هاء، فيقال: أُمّات الخيول، وأُمّات الأبقار، وأُمّات البهائم. وقد جاء لفظ «أمّهات» في القرآن الكريم في شأن العاقلات، كما في قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾[2]

قال الأزهريّ في «تهذيب اللغة»:

«... تُجْمَع الأمّ من غير الآدَمِيّات: (أُمّات) بغير هاء، وأمّا بنات آدم فهنّ أمّهات. ومنه قول الشاعر:

قول الشاعر:

لقد آلَيْتُ أَغْدِرُ في جَدَاعِ وإنْ مُنِّيتُ أُمّاتِ الرِّباعِ

والقرآن نزل بالأمّهات، كأن الواحدة: أُمَّهَة... وزيدت الهاء في الأُمَّهات لتكون فَرْقاً بين بنات آدم وسائر إناث الحيوان، وهذا أصحّ القولين»[3]

وقال ابن مكّيّ في «تثقيف اللّسان»:

«وكذلك قولهم أيضاً: عَزَلْتُ من الغنم أُمَّهات الأولاد، وذلك غلط إنّما يقال: أُمَّهات، لبنات آدم خاصّة. فأمّا البهائم فإنما يقال فيها: أُمّات بغير هاء. قال

---

(1) سورة النساء: 23.

(2) سورة الأحزاب: 6.

(3)«تهذيب اللغة» للأزهريّ، ج 6 ص 475 - الدار المصرية للتأليف والنشر.

الشّاعر:

كانــت هجــائنُ مالــك ومُحَــرِّقٍ　　　أُمّــاتِهنّ وطَــرْقُهنّ فَحــيلاً[1]

لكنّ فريقاً آخر من علماء اللغة أجاز إطلاق «أُمّهات» بالهاء على ما لا يعقل من البهائم.

قال الراغب في «مفرداته»:

«والأم: قيل أصْله (أُمَّهَة) لقولهم جمعاً أُمّهات وأُمَيْهَة، وقيل: أصله من المضاعف لقولهم» أُمّات وأُمَيْمَة. قال بعضهم: أكثر ما يُقال (أُمّات) في: البهائم و(أُمّهات) في الإنسان»[2].

وقوله: أكثر ما يقال أُمّات... لا يعني أن الأقلّ ممنوع غير جائز، فالقلة هنا نسبية، مع أن القائل به بعضهم.

وفي القاموس المحيط:

«ويُقال للأُمّ: الأُمّة والأُمَّهَة، ج: وأُمّات وأُمّهات، أو هذه لمن يعقل، أُمّات لمن لا يعقل»[3].

فقد قدّم الفيروزاباذي القول بأنّ الأُمّات والأُمّهات جمع الأمّ، ثم قال: أو ... الخ وفيه إشارة إلى قول آخر بالفرق بينهما.

وقال في تاج العروس:

«ويُقال للأُمّ الأمّة والأُمَّهَة، والجمع: أُمّات، ذكر ابن درستويه [4] وغيره أنّها

---

(1) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكيّ الصّقليّ، من 216، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

(2) «المفردات في غريب القرآن»، للراغب الأصفهانيّ، ص 23، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرّمة.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزّاوي، ج 1 ص 179، الدار العربية للكتاب..

(4) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه، نحويّ كبير وعالم باللغة، تتلمذ على المبرّد، وكان مدافعاً عن آراء البصريين في النحو واللغة، من كتبه: «شرح الفصيح»، و«الإرشاد» في النحو، و«المقصور والممدود»، و«أخبار النّحاة»، توفي ببغداد سنة 347 هـ

لغة ضعيفة، وإنّما الفصيح: أُمَّهات.. أو هذه لمن يعقل وأُمّات لمن لا يعقل.. قال ابن برِّي: وربما جاء بعكس ذلك (أي أُمّات لمن يعقل، وأُمّهات لما لا يعقل). قال جرير في الأُمّهات للآدميين:

لقد ولَدَ الأُخَيْطِلَ أُمّ سوء   مقلّدة من الأُمّات عارا

.. وأنشد أبو حنيفة في كتاب النّبات لبعض ملوك اليمن:

وأُمَّاتُنا أَكْرِمْ بهنّ عجائِزاً وَرِثْنَ   العُلاَ عن كابِرٍ بَعْدَ كابِرِ[1]

وفي المصباح المنير:

«... وكثُر في النّاس (أُمّهات)، وفي غير النّاس (أُمّات) للفرق، والوجهُ ما أورده في البارع أنّ فيه أربع لغات: (أُمّ) يضم الهمزة وكسرها، و(أُمَّة) و(أُمَّهَة)، فالأمّهات والأمّات لغتان ليست إحداهما أصلاً للأخرى، ولا حاجة إلى دعوى حذف ولا زيادة»[2].

وجاء الفيوّمي في «المصباح المنير» بالقول الفصل في المسألة؛ فالأمّهات والأمَات لغتان، ليست إحداهما أصلاً للأخرى، لذا فلا حرج علينا أن نقول: أُمّهات الخيول، وأمّهات البهائم..

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضي الزبيدي، ج 8 ص 190 ، منشورات دار مكتبة الحياة بيروت .

(2) المصباح المنيرة للفيومي، ص 23 - المكتبة العلمية، بيروت .

(95)

تصحيح: «صَمَد» بمعنى «ثَبَت» ومصدره «الصُّمود»

يكثر في لغة العصر التّعبير بالفعل «صَمَدَ» بمعنى «ثَبَت»، ومصدره «الصُّمود» بمعنى «الثّبات»، فيقولون، مثلاً: «صَمَد جنودُنا في المعركة» أي: ثبتوا، و«صَمَد فريقنا أمام خصمه في مباراة كرة القدم» أي ثبت وقاوم، و«يَصْمُد الرّجال أمام المحن والأزمات ولا ينهارون»، و«الصّمود في وجه التّحديات من أسباب النّصر».

ويخطّئ الدّكتور مصطفى جواد استعمال «صَمَدَ» بمعنى «ثَبَت»، ويرى أنّ معنى «صَمَدَ»: قَصَد، وأنّ مصدره: «الصَّمْد» لا الصُّمود.

ويبني الدّكتور مصطفى جواد هذه التّخطئة على ما يأتي:

1 ـ «أنّ «الصَّمْدَ» هو القصد، وهو تحرُّكٌ وسَيْرٌ ومشْيٌ إلى الأمام، ولا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة، ولا اسم من أسمائها على السّكون والوقوف واللُّبْث، لأنّ ذلك ضدّ المعنى المراد، فإذا أُريد الوقوف في الحرب على سبيل المقاومة والمناهضة قيل: ثَبَت في الحرب والقتال والمقاومة ثباتاً. قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا ﴾[1].

2 - قال الجوهريّ في الصّحاح: «وصَمَدَه يَصْمُد صَمْداً أي قَصَدَه، والصَّمَد بالتّحريك: الّذي يُصْمَد إليه في الحوائج».

وقال في مختار الصّحاح: «الصَّمَد السّيّد الذي يُصْمَدُ إليه في الحوائج أي يُقْصَده».

وقال ابن فارس في المقاييس: «الصّاد والميم والدّال أصلان: أحدهما القصد،

---

(1) سورة الأنفال : 45.

والآخر: الصّلابة في الشّيء».

3 - استشهد الدّكتور مصطفى جواد بآثار كثيرة ورد فيها لفظ «الصَّمْد». بمعنى القصد. من ذلك:

- ما نقله الزّمخشريّ في (الفائق) عن معاذ بن عمرو بن الجموح - رضي الله عنه - في قصّة «بدر»: نظرتُ إلى أبي جهل في مثل الحَرَجَة (أي الشّجر المُلْتفّ)، فَصَمَدْتُ له، حتّى إذا أمْكَنَتْني منه غِرَّةٌ حملت عليه. قال الزّمخشريّ: الصَّمْد القصد.

- حديث المقداد: ما رأيت رسول الله - ﷺ - صلّى إلى عود أو عَمود إلّا جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولا يصمد له صمداً، أي لا يقابله مستوياً مستقيماً.

- وقول عليّ بن أبي طالب -كرّم الله وجهه -: فَصَمْداً صَمْداً حتى ينجلِيَ لكم وجه الحقّ.

- قول عمرو بن كلثوم[1]:

إذا صمدت محيّاها أريباً ... من الفتيان خِلْتَ به جُنوناً

- وفي أقوال هاشم بن عتبة بن أبي وقّاص المرقال يحثّ على القتال: «وامشوا بنا إلى عدوّنا على تُؤَدَة رُوَيداً، واذكروا الله، ولا يُسْلِمَنّ رجل أخاه، ولا تُكثروا الالتفات، واصْمُدوا صَمْدهم وجالِدُوهم مُحْتسِبين».

وقال الدّكتور مصطفى جواد:

«وقد ذكرنا أنّ الفعل (صَمَد) معناه: قَصَد، ومصدره (الصَّمْد) لا الصُّمود

(1) هو عمرو بن كلثوم بن مالك التّغلبيّ، شاعر جاهلي من أصحاب المعلّقات، سلس الأسلوب، سهل العبارة، رقيق الشعر، غير أنه كان مُقِلاً.

الّذي ابتدعه ذوو الجمود، والسّبب في ذلك أنّ (الصَّمْد) هو حركة خط مستقيم نحو المصمود أي المقصود، والمصادر الّتي تعني المعنى تكون قصيرة لتمثّل السير في أقصر الخطوط وهو الخطّ المستقيم، ولذلك قالت العرب: (قَصَد قَصْداً)، (نحا نحْواً)، و(رام يروم رَوْماً)، و(عمد يعمد عَمْداً)، و(هَدَف هَدَفاً)، و(سَبَق سَبْقاً)، و(صَمَدَ صَمْداً).. وهذا من أسرار العربيّة ودقائقها التي لا تُحْصَى..

والظاهر أنّ من ابتدع (الصُّمود) حَسِبَه بمعنى (الثّبات) فأطال مصدره كالجلوس والقُعود والوُقوف والثُّبوت والثَّبات...»[1].

وردّ على الدّكتور مصطفى جواد تخطئتَه الأستاذُ محمّد العدناني في كتابة القيّم «معجم الأخطاء الشّائعة»، وبيّن أنّ ما ذهب إليه الدّكتور مصطفى جواد من أنّ معنى «الصَّمْد»: القَصْد، أمرٌ مُسَلَّم لا طَعْنَ فيه، وأنّ الشّواهد التي ساقها كافية لإثبات هذا المعنى، ولكن استعمال «الصَّمْد» بمعنى القصد، لا ينفي استعماله بمعنى الثّبات أيضاً.

وكون الفعل «صَمَد» فعل حركة ولا يجوز استعماله للسّكون، ينقضه قول ابن فارس الّذي استشهد به الدّكتور مصطفى جواد، حيث قال ابن فارس: «إنّ الأصل الثّاني للصّاد والميم والدّال: الصلابة في الشّيء، وأين الصّلابة من الحركة؟ وهل تعني الصلابة غير الثّبات؟

أمّا حديث معاذ بن عمرو بن الجموح: «فَصَمَدْتُ له حتّى أمْكَنَتْني منه غِرّة» فلا ينفي أن يكون معناه: ثَبَتُّ له وقَصَدْتُه وانتظرْتُ غفلته.

وجاء في التّاج:

«الصّمد المكان المرتفع الغليظ من الأرض لا يبلغ أن يكون جبلاً». وهذا

---

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1، ص 22 وما بعدها باختصار، مطبعة أسعد، بغداد.

ثابت في مكانه.

وقال الصّاغانيّ[1] :

«المصَمّد: الشّيء الصُّلب الّذي ليس فيه خَوَر». وهذا يدلّ على الثّبات والصّلابة في كلمة (الصَّمْد).

وجاء في المعجم الوسيط:

صَمَد يَصْمُد صَمْداً وصُموداً: ثبت واستمرّ. ومنه قول الإمام عليّ - رضي الله عنه -: (صَمْداً صَمْداً حتّى ينجلي لكم عمود الحقّ) أي ثباتاً ثباتاً»[2].

هذا، وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الفعل «صَمَدَ» بمعنى: ثَبَت، ومصدره «الصُّمود». وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يخطّئ بعض الباحثين استعمال (الصّمود) بمعنى الثّبات مصدراً لـ«صَمَد» بمعنى: ثَبَت، بناء على أنّ «صَمَد» مصدره «الصَّمْد»، ومعناه: لقصد أو الصلابة.

وقد درست اللّجنة ذلك، وراجعت ما في القاموس والمقاييس، وأيضاً ما ذكره ابن الأثير، فوقفت على أنّ معنى الثّبات غير بعيد من الصّلابة الّتي هي أحد أصْلَي الصّمد. كما أنّ (الصّمود) ليس من الخطأ جَعْلهُ مصدراً لـ (صَمَدَ)، لما ذكر ابن القطاع[3]، ولأنّ (الفُعول) مصدر قياسي لـ «فَعَل» هي اللّازم المفتوح العين

(1) هو الحسن بن حيدر العدويّ العمريّ الصّاغاني نسبة إلى صاغان قرية بمَرْو، عالم لغويّ كبير، وفقيه محدّث. من كتبه: «مجمع البحرين»، و«العُباب»، و«التكملة» لصحاح الجوهريّ، و«الشوارد في اللغات»، و«الأضداد»، و«مشارق الأنوار»، و«شرح صحيح البخاريّ». توفي في بغداد سنة 650 هـ.

(2)«معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدنانيّ، ص 143، 144 ـ باختصار ـ الطبعة الثانية ، مكتبة لبنان.

(3) هو أبو القاسم عليّ بن جعفر بن علي السّعدي المعروف بابن القطّاع، عالم باللغة والأدب. وُلِدَ بصقلية وانتقل إلى مصر بعد احتلال الفرنجة صقليّة، من كتبه: «كتاب الأفعال»، و«أبنية الأسماء»=

في بعض دلالاته»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

=و«الدرّة الخطيرة في المختار من شعر شعراء الجزيرة» يقصد جزيرة صقلّية، و«العروض البارع» و«الشافي في القوافي»، توفي بالقاهرة سنة 515 هـ.

(1) لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ قرار لاحِق أجاز فيه أن يكون«فَعْل» أو«فُعول» مصدراً لـ «فَعَل» اللاّزم ونصّ القرار: «المشهور في قواعد اللّغة أنّ (فَعَل) اللازم مصدره (الفُعُول) كسَجَد سُجوداً، وذلك لما ذهب إليه المجمع في قراره الخاص بتكملة فروع مادّة لغويّة لم تُذْكَرْ بقّيتها. ونظراً لما رواه الفرّاء من أنه (إذا جاء فَعَلَ لم يُسْمَعْ مصدره فاجْعَلْه فَعْلاً للحجاز وفُعولاً لنِجَدْ)، ونظراً لورود أفعال كثيرة لازمة مصدرها على فَعْل كهَمَسَ هَمْساً، يرى المجمع إجازة فَعْل وفُعول مصدراً لـ (فَعل) اللازم. مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والأربعين الجلسة المعقودة في 21 من مارس 1978 م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة 1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972م.

(96)

تصحيح: «التّصويب» بمعنى «تصحيح الخطأ»

يخطّئ بعضهم استعمال الفعل «صَوَّب» بمعنى «صَحَّح» ومصدره: «التَّصويب» بمعنى «التّصحيح»، فلا يقال: «صَوَّبْتُ الخطأ»، و«تصّويب بعض ما خطّأه العلماء»، والصّواب أن يقال: «صحّحت الخطأ»، و«تصحيح بعض ما خطّأه العلماء».

والحجّة في هذه التخطئة أن (صّوَّب) بمعنى: صحّح، و(التَّصويب) بمعنى: التّصحيح، لم يردا في مسموع اللّغة ولا في المعجمات بهذا المعنى، وإنّما الوارد هو أن التّصويب معناه الحكم على الشّيء بالصّواب، فيقال: «صَوَّبْتُ كلام المتحدّث» أي أقررت له بالصّواب، و«صَوَّب القاضي الحكم المستأنَف، أي حكم له بالصّواب، و«صَوَّبْتُ فلاناً» أي قلتُ له: أصَبْت.

ففي أساس البلاغة:

«وصَوَّبْتُ رأيه، واسْتَصْوَب قولَه واستصابه. ويقال: إنْ أخطأْتُ فخَطِّئْني، وإن أصَبْتُ فَصَوَّبْني»[1].

وفي مختار الصّحاح:

«وصَوّبه: قال له (أَصَبْتَ)، و(اسْتَصْوَب) فِعْلَه و(استصاب) فِعْلَه بمعنى»[2].

وفي المصّباح المنير:

«وصوّبْتُ قوله: قلتُ له إنّه صواب، واسْتَصْوَبْتُ فعله: رأيتُه صواباً.. »[3].

---

(1)«أساس البلاغة» للزمخشري، كتاب الشعب 116 ص 544.

(2)«مختار الصحاح» للرازيّ، ص 372 ، المطبعة الأميرية .

(3)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 350 ، المكتبة العلمية؛ بيروت.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال الفعل «صَوَّب» بمعنى «صَحّح» ومصدره «التصويب» بمعنى «التّصحيح». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«جاء في المعجم الوسيط: صَوَّب الشيء: صحّحه، على معنى أنّه عالجه ممّا يجعله صحيحاً.

وهناك من توقَّف في هذا، بدعْوَى أنّ تلك الدّلالة ليست مسموعة في اللّغة، وإنّما المسموع (صوّب الشّيء): رآه وعَدَّه صواباً.

وترى اللّجنة أن ما سجّله المعجم الوسيط في هذا الاستعمال له سند في فقه اللّغة، فإنّ الأفعال المتعدّية بالتّضعيف تحمل معنى الجعل والصيرورة، كما تقول: حقّقت الكتاب، وصحّحتُ الحديث، وذهَّبْتُ الإناء، وعلى هذا: تصّويب الكلمة جعلها صواباً، وذلك بإدخال عنصر تصحيح عليها، أو بدليل يجعلها جديرة بالحكم لها بالصّواب، وهذا تصرُّف مجازيّ سائغ».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الأول الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس1980م.

(97)

تصحيح كلمة: «الْمُرَابي»

يشيع في لغة العصر استعمال كلمة «المرابي» أي الشّخص الّذي يُقْرِض النّاس بالرّبا، أو يتعامل بالرّبا في تجارة وغيرها.

ويخطّئ بعضهم استعمال هذه الكلمة، لأنّ «المُرَابي» على وزن «الْمُفاعِل»، وهي صيغة اسم الفاعل من «فَاعَل»، نحو: خاصم فهو المُخاصِم، وقاتَل فهو المُقاتِل، وعادَي فهو المعادِي، ونادَي فهو المنادِي، وراءَى فهو المرائي، وساوَى فهو المُساوِي، ولم يرد في اللّغة «رابَى» بهذا المعنى حتّى يكون اسم الفاعل منه «المرابي»، وإنما ورد في اللّغة «أَرْبَى» على زنة الفعل الرّباعيّ المتعدّي بالهمزة: «أَفْعَل»، واسم فاعله على زنة «مُفْعِل»، فالصواب على ذلك أن يكون اسم الفاعل من «أَرْبَى» هو «الْمُرْبي».

جاء في تاج العروس:

«والْمُرْبي: من يأتيه (أي من يأتي الرّبا).. وأَرْبَيْتُه: نَمَّيْتُه، ومنه قوله تعالى: «ويُرْبي الصّدقات»»[1].

وفي لسان العرب:

«وأَرْبَيْتُه: نَمَّيْتُه.. وأَرْبَى الرجل في الرّبا يُرْبِي.. والْمُرّبِي: الّذي يأتي الرَّبا»[2]

وفي القاموس المحيط:

«والرّبا - بالكسر - الْعِينَة، وهما رِبَوَان ورِبَيان. والمرْبي: من يأتيه»[3].

---

(1) «تاج العروس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 10 ص 142، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت.

(2) «لسان العرب» لابن منظور، ج1 ص 1116، دار لسان العرب.

(3) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 298، الدار العربية للكتاب.

وفي القرآن الكريم: ﴿ يَمْحَقُ اللهُ الرِّبَا ويُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾[1] يُرْبِي: مضارع «أرْبَى»، أي يُنمّي الصدقات ويزكّيها ويبارك فيها. وقال تعالى: ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُوا عِندَ اللهِ﴾[2]. على قراءة ضمّ التّاء في «لتُربوا»، من الرّباعيّ «أُرْبَى»، والفعل على هذه القراءة منصوب بحذف النّون والواو فاعل.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المُرَابِي»، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«تشيع كلمة (المرابي) أي الّذي يتعامل بالرّبا. ويُعْترض على هذه الصيغة بأنّ المسموع في اللّغة: (أَرْبَى) فهو (مُرْب).

وترى اللّجنة قبول تلك الصّيغة إمّا على أنّ صيغة (فاعَلَ) تدلّ في اللّغة على الموالاة، وإمّا على أنّ صيغة (أَفْعَل) تُعاقِب صيغة (فاعَلَ)، كما في (دايَنَه) بمعنى (أَدَانَه). ويُسْتأْنَس لقبول الكلمة بورودها في شعر المعرّي.[3]:

أُرابيك في الـوُدّ الذي قـد بذلــته ... وأضْعُفُ إن أجدَى لديـك رِبـــاءُ

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[4].

---

(1) سورة البقرة : 276 .

(2) سورة الروم : 39.

(3) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي التّنوخيّ، الشاعر الكبير، والفيلسوف الزاهد. كُفَّ بصره وهو في الثالثة من عمره وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. وكان نَباتِيًّا، وعاش عزباً، من كتبه ديوانه«لزوم ما لا يلزم» و«رسالة الغفران». توفي سنة 449 هـ ببلدته المعرّة.

(4) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م .

(98)

تصحيح: «الْبَرْمَجَة» و«الْجَدْوَلَة» و«الْمَنْهَجَة»

شاع في لغة العصر استعمال الكلمات (الْبَرْمَجَة)، و(الْجَدْوَلَة)، و(الْمَنْهَجَة).

1- البرمجة:

مأخوذة من كلمة (بَرنامَج) - بفتح الميم -. وبرنامج: كلمة مُعَرَّبة عن الفارسيّة، وأصلها الفارسيّ: (بَرْنَامَة)، وطوَّعها العرب للسانهم فقالوا: (بَرْنامَج).

ومعنى (البرنامج) الخُطّة المرسومة أو النّظام الموضوع لعمل معيّن، كبرنامَج الإذاعة، وبرنامَج الدّروس، والبرنامج السّنويّ للشّركة، وبرنامَج التّدريبات الرّياضيّة للفريق.

واستعمل العرب كلمة (برنامج) اسماً جامداً، ولم يشتقّوا منها فِعْلاً ولا مصدراً ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول، ممّا جعل بعضهم يتوقّف في إجازة: بَرْمَجَ يُبَرْمِجُ بَرْمَجَة، فهو مُبَرْمِج والعمل مُبَرْمَج..

وقد اتّسع استعمال كلمة (الْبَرْمَجَة) وما اشْتُقَّ منها بعد انتشار الحاسوب، حيث أصبحت الكلمة من المصطلحات الرّئيسة في استعمالات هذا الجهاز.

ودرس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمة (البرمجة) الحديثة، فأجازها وأباح استعمالها في المعنى المراد.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في الاستعمال الحديث كلمة «الْبَرْمَجَة» مُراداً بها جَعْلُ الموضوعات في خُطّة.

وترى اللّجنة جواز استعمال هذه الكلمة في معناها المصدريّ الّذي تُستعمل فيه، طَوْعاً لقرار المجمع الّذي يجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان عند الحاجة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

ويُستفاد من قرار المجمع جواز «البرمجة» بمعناها المصدريّ، إجازتُه لمشتقّاتها نحو: بَرْمَجَ، ويُبَرْمج، واسم الفاعل الْمُبَرْمِج، واسم المفعول المبرمَج.

2-الجَدْوَلَة:

مأخوذة من كلمة (جَدْوَل) العربية الفصيحة، وتعني النّهر الصّغير أو مجرى الماء. لكن العرب لم يشتقّوا من كلمة (جَدْوَل)، فلم يقولوا: جَدْوَلَ يُجَدْوِل جَدْوَلَة، كما هو شائع في لغة العصر، حيث نسمع كثيراً مثل قولهم: (جَدْوَلة الدّيون)، ويعنون بذلك وضع جدول زمنيّ لسداد الدّيون على أقساط تسهيلاً على المدين وتمكيناً له من قضاء دَيْنه، وقولهم: (جدولة المحاضرات في الجامعة) أي جعل جدول ينظّم إلقاء المحاضرات ويحدّد مواعيدها وأماكنها وأسماء المحاضرين.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمة «الجَدْوَلَة» الحديثة، ونصّ قراره:

«تُجاز كلمة (الجَدْوَلَة) أخْذاً بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، ويُسْتَبْقَى الحرف الزّائد وهو الواو في الاشتقاق، أخْذاً بجواز اعتبار الزّيادة أصليّة»[2].

3- الْمَنْهَجَة:

مأخوذة من كلمة (مَنْهَج) العربيّة الفصيحة، لكن الّذي ورد في المعجمات هو الفعل: (نَهَجَ)، ومضارعه (يَنْهَج) ومصدره (نَهْج)، واسم المكان أو المصدر الميميّ (مَنْهَج)، ولم يرد من (مَنْهَج): (مَنْهَجَ يُمَنْهِجُ مَنْهَجَة)، مما جعل بعضهم يتردَّد في قبوله.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـالموافق 8 من مارس 1976م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة في دورته السابقة.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (الْمَنْهَجَة) الحديثة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يقال: (مَنْهَجَ الباحثُ بَحْثه): رَسَم له طريقاً مُعَيَّنة. ولفظ الفعل هنا يوحِي بأنّه رباعيّ على (فَعْلَلَ)، ويقتضي ذلك أن تكون الميم أصليّة. ولكن المادّة اللغويّة لهذه الكلمة هي (نَهَجَ)، فهي ثلاثيّة والميم زائدة.

وقد توقّف بعض اللّغويّين في قبول الفعل (مَنْهَجَ)، على أساس أنَّه غير جارٍ على قواعد التّصريف.

وقد درست اللّجنة هذا الفعل ومصدره (الْمَنْهَجَة)، وانْتَهَتْ إلى أنّ استعمالها جائز على مبدأ توهّم الحرف، تطبيقاً لما سبق للمجمع إقراره من قبول ما يشيع من الكلمات على هذا النّحو مثل: تَمَذْهَبَ وتَمَرْكَزَ»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) للمجمع قرار لاحق في ذلك، ونصّه: «تدعو الحاجة إلى اشتقاق صيغ على وزن (تَمَفْعَلَ) من كلمات مزيد فيها الميم على حسبان أنّ الميم أصلية مثل: تَمَحْوَرَ، تَمَرْكَز، تَمَفْصَلَ وعلى الرّغم من أنّ ذلك لا يجري على القواعد المرويّة عن علماء اللغة التي تلزم الرّجوع إلى الفعل للّصوغ منه، فقد ورد في مسموع اللغة العربيّة ما روعي فيه استبقاء الحرف الزّائد، وبخاصّة الميم عند الاشتقاق كما في: تَمَسْكَن، تَمَنْدَل، تَمَنْطَق. وقد علّل فقهاء اللغة ذلك بأنّ فيه استقاءَ للمعنى وصيانةً له من الاشتراك، باعتبار توهّم الحرف الزائد أصلياً. وطوعاً لذلك لا ترى اللجنة (أي لجنة الأصول) بأساً في إجازة ما يشيع في التعبير العلميّ من هذا القبيل» ـ مؤتمر مجمع القاهرة في دورته الثانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(99)

تصحيح كلمة: «الملاك»

انتشر استعمال كلمة (الملاك) في الوطن العربيّ، ويعنون بها الهيكل الوظيفيّ التّنظيميّ الّذي يحدّد الوظائف اللّازمة للمؤسّسة أو الشّركة أو الإدارة ونحو ذلك؛ بحيث يشمل (الملاك) كلّ الوظائف الّتي تحتاج إليها الإدارة أو المصلحة للقيام بأعمالها ومواجهة نشاطها وتوسّعها في المستقبل.

ويتمّ التعيين في الوظائف على وفق ما هو في (الملاك)، وفي حدود التوصيف لكلّ وظيفة وامتيازاتها الماليّة، وما إلى ذلك من الأمور الّتي يُراعيها المختصّون عند وضع «الملاك».

وحلّت كلمة (الملاك) محلّ كلمة (الكادر) الّتي أُهْمِلَتْ وتُرِكَتْ لأنّها كلمة دخيلة وافدة من الفرنسيّة التي أَخَذَتْها من الإيطاليّة. أمّا (الملاك) فكلمة عربيّة أصيلة.

ويَعْتَرِض بعضهم على استعمال كلمة (الملاك) بالمعنى الذي تُسْتَعْمَل فيه حديثاً، لأنّها لم ترد في المعجمات بهذا المعنى، والّذي ورد في المعجمات هو أنَّ مَلاكَ الأمر - بفتح الميم في (مَلاك) وكسرها -: قِوامُه. والقلبُ: مَلاكُ الجسد، وشَهِدْنا ملاك فلان: أي عَقْدَه وتزوُّجَه.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (الملاك) في المعنى المصطلح عليه حديثاً في لغة الإدارة، وخرّجها تخريجاً لغوياً مقبولاً.

جاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع استعمال كلمة (الملاك)، على الرّغم من إغفال المعاجم العربيّة له في القديم والحديث.

وقد بحثت اللّجنة هذه اللفظة، ورأت أنّه يمكن قبولها على واحد من الأسس الآتية:

أوّلاً: أنّ الأصل فيها (مَلْأَك)، كما ورد في معاجم اللّغة؛ نُقِلتْ حركة الهمزة إلى اللّام، ثمّ سُهّلَتْ بقلبها ألفاً، فصارت (ملاك)، ونظيره: كَمْأة، ومَرْأَة، نسمع فيهما: كَماة، ومَرَاة.

ثانياً: ورد (الملاك) على هذه الصّورة من قديم في اللّغة السّريانيّة، ومن الممكن أن يكون أوّل من استعملها في العربيّة قد نقلها من السّريانيّة.

ثالثاً: أنّ تكون هذه اللّفظة نتيجة اشتقاق من الفعل (لاَكَ) الّذي هو مُسَهَّلُ الفعل (لأَكَ)، كما يحدث في (سَأَلَ) و(رَأَفَ)، يُسَهَّلان إلى: (سَالَ) و(رافَ)، ومضارعهما المسموع: يَسال ويَراف.

وعلى هذا يكون (المْلاَك): مَفْعَلاً من (لاَكَ) على القياس، ويكون لفظ (الملاك) إذن صحيحاً جائز الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار، مع استبعاد التّعليلين: الثّاني والثّالث[1].

(1) مؤتمر اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هالموافق 10 من مارس 1975م.

(100)

تصحيح: «فَحَصَ الطّبيب المريض»

يخطّئ صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» أن يقال: (فَحَصَ الطّبيب المريض)، و(فَحَصَ الصَّيْدليّ تركيب الدّواء)، و(فَحَصَ الخبير البصمات)، والصّواب عنده أن يقال: (فَحَصَ الطّبيب عن المريض)، و(فحص الصّيدليّ عن تركيب الدّواء)، و(فحص الخبير عن البصمات). قال:

«ويقولون: فَحَص العالم المسألة، والصّواب أن يقال: فَحص عن المسألة، لأنّ الفحص هو البحث عن الشّيء. يقال: (فَحَص الطّبيب عن المرض) إذا اسْتَقْصَى في البحث عنه، ومثله: تفحّص، وافتحص. ويقال: عليك بالفحص عن سرّ هذا الحديث. وقد يكون هذا الفعل متعدّياً بنفسه إذا كان بمعنى: قَلَبَ، تقول: فَحَصَ المطرُ التّراب، أي: قَلَبَه. وفَحَص المطرُ الحصى: إذا قَلَبَه ونَحَّى بعضه عن بعض، وفَحَصَ القطا التّراب: إذا اتّخذ فيه أُفحوصاً بالضمّ، وهو مَجْثَم الطّائر»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «فحص الطّبيبُ المريض»، و«فحص الصّيدليّ تركيب الدّواء». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: (فحص الخبير الإنتاج العلميّ) مُراداً به بيان قيمة العمل العلميّ.

وقد يُؤخذ على هذا الاستعمال أنّ الفعل (فَحَص) تعدَّى بنفسه، مع أنّه في المعاجم مُتعدٍّ بحرف الجر (عن). فعن اللّسان: فَحَصَ عنه كَمَنَع: بَحَث. وتقول: فَحَصْتُ عن فلان، وفَحَصْتُ عن أمرِهِ لأَعْلَمَ كُنْهَ حاله.

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعباس أبو السّعود، ص 200 - دار المعارف بمصر -.

وترى اللّجنة أنّ قول العرب: (فَحَصَ المطرُ التّراب) كافٍ لإجازة التّعبير عنه محلّ النظر على سبيل المجاز، لأنّ فاحص الإنتاج العلميّ يُقلّبه ليردّد النَّظر فيه كما يُقلّب المطر التّراب».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(101)

تصحيح: «لم أَفْعَلْ هذا أبداً»

يخطّئ النّحاة أن يقال: (لم أفعلْ هذا أبدًا)، و(ما قلتُ شعراً في حياتي أبدًا)، و(لم أكذب أبداً)، و(ما رأيت مثل زيد أبداً)، ويقولون: إنّ الصّواب أن يقال: (لم أفعل هذا قطّ)، و(ما قلتُ شعراً في حياتي قطّ)، و(لم أكذب قطّ)، و(ما رأيتُ مثل زيد قطّ).

وحجّتهم في هذه التّخطئة أن تأكيد الزّمن الماضي المنفيّ، يكون بالظّرف الزّمانيّ (قطّ)[1] - بتشديد الطّاء-، فيقال: (ما رأيت مثله قطّ)، و(ما فعلت هذا قطّ)، أي: ما فعلتُه فيما انقطع من عمري.

وتُعرب (قطّ) ظرف زمان، وتُسْتَعْمَل لاستغراق الزّمن الماضي المنفيّ، ولا تُسْتَعْمَل في الجملة المثبتة في الأكثر، فلا يقال: (فعلتُ هذا قطّ) - على الإثبات - إلاّ في القليل، ومن هذا القليل ما ورد في سنن أبي داوود: (توضَّأَ ثلاثاً قطّ) [2].

ومثل (قطّ) في الاستعمال (ألْبَتَّة)، ويُؤتَى بها لتأكيد الزمن الماضي المنفيّ في الأكثر، فتقول: (ما فعلت هذا ألْبَتَّةَ)، و(لم أقل في حياتي شعراً أَلْبَتَّةَ) كما تقول: (ما فعلت هذا قطّ)، و(لم أقل في حياتي شعراً قطّ).

و (ألْبَتة) مصدر: (بتّ) أي قطَعَ، والتّاء فيه للمبالغة، والمسموع قَطْعُ الهمزة (أَلْبَتَّة) على غير قياس، ويُعْرب مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف[3].

---

(1) «قطّ» ظرف زمان مبنيّ على الضّمّ في محلّ نصب. وإذا خُففَتْ الطّاء أُعْرِب اسم فعل بمعنى يكفي، نحو: قَطني درهم.

(2) رواه وكيعٌ عن إسرائيل. (عون المعبود شرح سنن أبي داوود) ج 1 ص 188، الناشر: محمد عبد المحسن.

(3)«مفتاح الإعراب» لمحمد أحمد مرجان، بين 16، الطبعة الرابعة، مكتبة محمد علي صبيح.

أمّا أبداً فظرف زمان للتأكيد في الزّمن المستقبل ويفيد الاستمرار، وهو ظرف منكّر يكون في الجملة المثبتة وفي الجملة المنفيّة. مثاله في الجملة المثبتة قوله تعالى: ﴿جَزَاؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِم جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً﴾[1]. ومثاله في الجملة المنفيّة قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَداً مَّا دَامُوا فِيهَا﴾[2] .

ولا تكون (أبداً) ظرفاً لتأكيد النفي في الزمن الماضي، فلا يقال: (ما فعلتُ هذا أبداً)، والظرف المختص بالزمن الماضي المنفيّ هو (قطّ) أو (ألبتة) كما تقدّم.

لذلك خطّأوا الشاعر في قوله:

لك في المحاسن معجزات جَمّة أبداً ... لغـيرك في الـورى لـم تـُجْمَع

لأنه جعل (أبداً) ظرفاً لتأكيد الزمن الماضي المنفيّ بقوله: (لم تجمع)، والتقدير: (لم تُجْمَعْ لغيرك أبداً) وهو غير جائز.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (ما فعلتُ هذا أبداً) و(لم أفعله أبداً)، باستعمال (أبداً) في الجملة الماضيّة المنفيّة. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

يجري في الاستعمال العصريّ مثل قولهم: (لم أفعل هذا أبداً).

ويأخذ النّقاد والنّحاة على هذا الاستعمال أن (أبداً) تُسْتَعمل ظرفاً مُنَكَّراً لتأكيد الإثبات والنّفي في المستقبَل. والفصيح أن يقال: (لم أفعل هذا قطّ)، و(لا أفعله أو لن أفعله أبداً).

واللّجنة ترى جواز الاستعمال العصريّ، فقد أثبتت المعاجم من معاني

---

(1) سورة البيِّنة: 8.

(2) سورة المائدة: 24.

(الأبد): الدّهر مطلقاً، أو الدّهر القديم أو الطّويل. وورد (الأبد) في الشّعر المستشهدَ به بمعنى الزّمن الماضي، وورده بهذا المعنى في المثل السّائر:

(طال الأبد على لُبَد)، وكذلك ورد (الأبد)، طرفاً مُنَكَّراً لتأكيد الماضي المنفيّ في قول المتنبّي:

لـم يَـخْلُق الـرحمنُ مِثـلَ محمـد أبـداً وظـنّي أنّـه لا يَخْلُـقُ

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

هذا وقد ورد ظرف الزّمان (أبداً) لتأكيد الماضي المنفيّ في موضع من القرآن الكريم، ولتأكيد الماضي المثبت في موضع آخر، والمعنى فيهما على عموم الزّمن واستغراق كلّ الأوقات.

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿ولَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ ورَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَداً ولَكِنَّ اللهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ﴾[2].

قال في «صفوة التّفسير» عند تفسير هذه الآية الكريمة:

«أي لولا فضل الله عليكم أيها المؤمنون بالتّوفيق للتّوبة الماحية للذّنوب، وبشرع الحدود المكفّرة للخطايا، (ما زكى منكم من أحد أبداً) أي ما تطهّر أحد منكم من الأوزار أبد الدّهر»[3].

الموضع الآخر: قوله تعالى:﴿وبَدَا بَيْنَنَا وبَيْنَكُمُ العَدَاوَةُ والْبَغْضَاءُ أَبَداً حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللهِ وحْدَهُ﴾[4].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978 م.

(2) سورة النور:21.

(3)«صفوة التّفاسير» لمحمد علي الصابوني، ج 2 ص 332 - دار القرآن الكريم - بيروت .

(4) سورة الممتحنة: 4.

قال الألوسي في تفسير هذه الآية الكريمة:

«أي هذا دأبنا معكم لا نتركه»[1]

وفي حاشية (الجمل) على (الجلالَيْن) في تفسير الآية نفسها:

«والبغضاء وهي المباينة بالقلوب للبغض العظيم. ولما كان ذلك قد يكون سريع الزّوال قالوا: أبداً، أي على الدّوام»[2].

(1)«روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، لمحمود الألوسي البغدادي، ج28 ص 71- دار إحياء التراث العربي - بيروت .

(2)«الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة» لسليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، ج 4 ص 326 ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر -.

(102)

تصحيح: «المديونيّة»

تُسْتَعْمل في لغة العصر كلمة (المديونيّة)، فيقولون مثلاً: (مديونيّة الدّول الفقيرة ضخمة تعوق مشروعات التّنمية فيها)، و(أظهر الحساب الختاميّ للشّركة أنّ مديونيّتها قليلة)، و(سعيد مسؤول عن حسابات المديونيّة في المصرف).

ويخطّئ بعضهم كلمة (المديونيّة)، ويقول: إنّ الصّواب أن يقال: (المدينيّة).

والسّبب في هذه التّخطئة أن (المديونيّة) مصدر صناعيّ لكلمة (مديون)، ولا يقال: (مديون)، والصّحيح: (مَدِين)، لأنّه اسم مفعول مأخوذ من الفعل (دَانَ يَدِين)، فاسم المفعول منه (مَدِين).

وأصل (مَدِين): مَدْيُون، وقع فيه إعلال بالنّقل وإعلال بالحذف، ويقال فيه: نُقِلَت ضمّة الياء إلى السّاكن الصّحيح قبلها، فالتقى بذلك ساكنان: الياء والواو، وللتّخلّص من التقاء السّاكنين حذفنا أحدهما وهو الواو فصار: مَدُيْن، بضمّة على الدّال بعده ياء ساكنة، ثمّ قُلِبَت ضمّة الدّال كَسْرَةً لِتَسْلَمَ الياء وأصبحت الياء مَدّاً للدّال المكسورة، فصار: (مَدِين)، ثمّ نضيف ياء النّسبة المشدّدة والتّاء إلى (مدين) ليكون مصدراً صناعيًّا هو (مَدِينِيَّة).

قال الله تعالى: ﴿ أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَئِنَّا لَمَدِينُونَ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿86﴾ تَرْجِعُونَهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾[2].

ومثل (مَدِين): مَبيع ومَكيل ومَشِيد ومَغِيب، أصلها: مَبْيوع ومَكْيول ومَشْيود ومَغْيوب، دخلها الإعلال بالنقل، والإعلال بالحذف وقُلِبت الضمّة

---

(1) سورة الصّافات : 53

(2) سورة الواقعة : 86

كسرة، ويقال فيها ما قيل في المديون.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المديونيّة» على التّصحيح وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يشيع استعمال مصطلح (المديونيّة) في لغة القضاء المدنيّ، مُراداً بها حالة كون الإنسان مَدِيناً. وفي رأي بعض النّقاد أنه خطأ، على أساس أنّ القياس في اسم المفعول من (دان) هو: (مَدِين)، فيجب أن يكون (مَدِينِيَّة) لا (مَدْيُونِيَّة).

وبدراسة المسألة وجدت اللّجنة أن بعض قبائل العرب[1] تجري في لغتها على التصحيح في صيغة اسم المفعول من الثلاثيّ المعتل العين بالياء.

وقد نصّت المعجمات على صيغة (مديون) بالتصحيح، وعلى هذا تكون (المديونيّة) مصدراً صناعيًّا».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) بنو تميم يصحّحون الياء، فيقولون : مديون ومبيوع ومكيول ومشيود. وعليه قول الشاعر:

قد كان قومك يحسبونك سيّدًا ... وإخالُ أنّك سيّدٌ مَعْيُونُ

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978 م.

(103)

تصحيح: «رَصَد فلان مالاً» و«له رَصِيد»

يخطّئ بعضهم أن يقال: (رَصَدَ فلان مالاً) أي: أَعَدَّه وادَّخَره، فـ «له رصيد»، لأنّ الفعل الثّلاثيّ (رَصَدَ) معناه: قَعَدَ له على الطّريق، ومنه الرَّصَد – بفتحتين – وهو من يَرْصُد الطريق ليغتصب أموال النّاس ظلماً وعدواناً. والفعل المناسب للمعنى المراد هو الرباعيّ المهموز: (أرْصَدَ)، فيقال: (أَرْصَدَ فَلان مالاً)، أي ادّخره وأعدّه لوقت الحاجة.

قال في «مختار الصّحاح»:

«الرّاصد للشّيء: الرّاقب له، وبابه (نَصَر)... والتّرصُّد: التّرقُّب وأَرْصَدَه لكذا: أعدّه له، وفي الحديث: إلا أن أُرْصِدَه لِدَيْنٍ عليّ»[1]

وفي «المصباح المنير»:

«ورَصَدْتُه رَصْداً – من باب قَتَل -: قَعَدْتُ له على الطّريق، والفاعل راصد»[2].

وفي كتاب «قل ولا تقل»:

«قل: أَرْصَدَ مبلغاً للعُمران، يُرْصِدُهُ فالمبلغ مُرْصَد، ولا تقل: رَصَد مبلغاً له، فالمبلغ مرصود.

وذلك لأنّ «رَصَدَ الشّيء يرصُده رَصْداً» معناه: رَقَبَه يرُقبُه رقابة، والحيوان يَرْصُد غيره للوثوب عليه، ومنه (رَصْد النّجوم والكواكب) أي رَقَبانها في حركاتها وجريانها وسريانها. فهذا وما قاربه من معاني (رَصَد) الثّلاثيّ لا يؤدّي المعنى

---

(1)«مختار الصّحاح» للرازيّ، ص 244 ، المطبعة الأميرية.

(2)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 228 ، المكتبة العلمية، بيروت .

المراد، فينبغي استعمال (أَرْصَدَ يُرْصِد إرصاداً) للمعنى المشار إليه. جاء في لسان العرب: (أرْصَدَ له الأمر: أعدّه.. وأَرْصَدْتُ له شيئاً أُرْصِدُه: أعْدَدْتُه له.

وفي حديث أبي ذر- رضي الله عنه أن النبيّ - ﷺ - قال له: (ما أُحبّ أنّ عندي مثل أُحُد ذهَباً، فأنفقه في سبيل الله وتُمْسِي ثالثة وعندي منه دينار إلاّ ديناراً أُرْصِدُه لِدَيْن)، أي أُعدُّه لدين. ويقال: أَرْصَدْتُ له العقوبة: إذا أعددتها له، وحقيقتُه: جَعَلْتُها على طريقه كالمترقبة له...»[1] .

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: (رَصَدَ فلان مالاً) بمعنى: أعدّه وادّخره، باستعمال الفعل الثّلاثي: (رَصَدَ)، قّله رَصيد. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في هذه الأيام قولهم: (رَصَدَ مالاً) بمعنى: أعدّه لشيء بعينه، على حين أنّ الثّابت في معجمات اللّغة لهذا المعنى هو (أَرْصَد) الرّباعيّ.

درست اللّجنة هذا، ثمّ انتهت إلى أنّ في التّعبير المعاصر نوعاً من المجاز، ذلك أنّ (رَصَدَ) الثّلاثيّ في بعض دلالاته المعجميّة يعنى الحفظ والحراسة، وعلى هذا يكون معنى قولهم: (رَصَدَ مالاً) أنّه حفظه وخّصّصه الحفظ الغرض ما.

ويُستأنَس لذلك بما جاء في أساس البلاغة من قوله: (فلان يَرصُدُ الزّكاة في صلة إخوانه) أي يضعها فيها، وبما جاء في اللسان من قوله: (ورُوِيَ عن ابن سيرين أنّه قال: كانوا لا يَرْصُدون الثّمار في الدَّيْن، وينبغي أن يُرْصَدَ الْعَيْنُ في الدَّيْن).

ولهذا ترى اللّجنة إجازة قول القائل: (رَصَدَ مالاً)، وكذلك إجازة قولهم: (رَصيد فلان كبير) ونحو ذلك على أنّه (فَعِيل) بمعنى (مفعول).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1)«قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 159 و160 - مطبعة أسعده، بغداد.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397 هالموافق 7 من مارس 1977 م.

(104)

تصحيح: «أَنْجَبَ فلان ولداً»

نقرأ ونسمع مثل قولهم: (أنجب فلان بنتاً سَمّاها زينب)، و(لم يُنْجِبْ فلانٌ إلّا ابناً واحداً)، و(تعمل بعض الدّول النّامية على الحدّ من إنجاب الأولاد خشية الإملاق)، بتعدية الفعل الرّباعيّ (أَنْجَبَ) بنفسه إلى المفعول به.

ويخطّئ بعضهم هذا التّعبير، بحجّة أنّ الفعل (أَنْجَبَ) فعل لازم وليس فعلاً متعدّياً كما يستعملونه، يقال: (أَنْجَبَ الولد) أي نَجُبَ وصار نجيباً، و(أَنْجَبَ الرجل): وُلِدَ له أولادٌ نُجبَاء، ولم يرد في معجمات اللّغة، الفعل (أَنْجَبَ) متعدّياً.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال الفعل (أَنْجَبَ) متعدّياً بنفسه في مثل قولهم: (أنجب فلان بنتاً)، و(لم يُنْجِب فلان إلّا ابناً واحداً) وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يُخَطِّئ بعض الباحثين استعمال (أَنْجَبَ) متعدِّياً بنفسه بمعنى (وَلَدَ) في مثل: (أنْجَبَ فلان ولداً).

وترى اللّجنة جواز ذلك لما يأتي:

أوّلاً: وروده في الشعر العربيّ في قول حفص الأمويّ:

أَنْجَبَــه السّــوابِقُ الكــرامُ ... مــن مُنْجِبــاتٍ مــالهنّ ذامُ

وثانياً: ورد في اللّغة (نَجُبَ) - بضمّ الجيم - أي اتّصف بالكرم والحَسَب. فإذا قلنا: (أَنْجَبَ الرّجل) بإدخال الهمزة على هذا الفعل، صار متعدّياً، وصار معناه: وَلَدَ وَلَداً حسيباً كريماً.

ولا مانع بعد ذلك أن يكون المراد: وَلَد ولداً مطلقاً بات تعميم الخاصّ.

إذن، فالفعل (أَنْجَب) كما تستعمله صحيح فصيح».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والثّلاثين المعقودة من 22.من ذي الحجّة 1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972م.

(105)

تصحيح: «أَنْتَجَت النَّخلةُ بَلَحاً كثيراً»

«يشيع في لغة العصر استعمال الفعل الرّباعيّ المهموز (أَنْتَج) متعدّياً بنفسه، إلى المفعول به، وكذلك ما اشْتُقّ منه، فيقال مثلاً: (أَنْتَج المصنع نوعاً جديداً من الصّابون)، و(يُنتج هذا الحقل أربعين قنطاراً من القمح)، و(أنتج فلان ثلاثين كتاباً).

ويستعملون مشتقّات الفعل (أَنْتَج) فيأتون بالمصدر: (الإنتاج)، وباسم الفاعل: (الْمُنْتِج)، وباسم المفعول: (الْمُنْتج)، فيقولون مثلاً: (علينا بزيادة الإنتاج حتى نكتفِيَ ذاتيًا)، و(الفضل في جودة هذه البضاعة يعود إلى خبرة الْمنْتِجين وإخلاصهم)، (يجب فتح الأسواق أمام السَّلَع الْمُنْتَجَة).

ويخطّئ بعض الباحثين استعمال الفعل (أَنْتَجَ) وما اشْتُقَّ منه متعدّياً بنفسه إلى المفعول به، لأنه لم يرد في معجمات اللغة إلا لازماً.

جاء في «القاموس المحيط»:

«وأَنْتَجَتِ الفرس: حان وقتُ نِتاجها، فهو نَتوج، لا مُنْتِج»[1].

وقال الأزهريّ في «تهذيب اللّغة»:

«وروى أبو عبيد عن أبي زيد: أَنْتَجَتِ الفرسُ، فهو نتوج ومُنْتِج: إذا دنا وِلادُها وعَظُمَ بطْنُها.

قال: وإذا وّلَدَت النّاقة من تِلقاء نفسها، ولم يَلِ نِتاجَها أحد، قيل: قد أَنْتَجَتْ، وقد نَتَجْتُ النّاقةَ أَنْتِجُها: إذا وَلِيتُ نِتاجَها، فأنا ناتِج، وهي منتوجة»[2].

---

(1)«ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطاهر الزاوي، ج 4 ص 319 - الدار العربيّة للكتاب -

(2)«تهذيب اللّغة» للأزهريّ، ج 11 ص 6 ، الدار المصرية للتّأليف والنشر.

وفي «المصباح المنير»:

«وأَنْتَجَتِ الفرسُ وذو الحافر بالألف: استبان حَمْلُها فهي نَتوج»[1]. وخطّأ في «الكتابَة الصّحيحة»[2] من يقول: (إنتاج المصنع)، والصّواب عنده أن يقال: (نِتاج المصنع).

كما خطّأ قولهم: (الْمُنْتَجات البتروليّة)، وقولهم: (مُنْتَج...)، وذكر أنّ الصّواب أنّ يقال: (المنتوجات البتروليّة)، و(منتوج ...). وهذا واضح في أنّه لا يُجيز الفعل الرّباعيّ (أَنْتَجَ) كما يُسْتَعمل في الوقت الحاضر.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال الفعل الرّباعيّ (أَنْتَجَ) متعدّياً بنفسه إلى المفعول به، كما يُسْتَعْمل حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يجري على أقلام الكُتّاب مثل قولهم: (أَنْتَجَ الفدّان عشرة قناطير قطناً)، و(أَنْتَجَ المؤلّف عشرين كتاباً).

وقد يُلاحَظ على هذا الاستعمال أنّه غير موافق لما في أصول المعجمات.

واللّجنة ترى إجازته بناءً على ما ورد في (أساس البلاغة) من قوله: (وفي المثل أنّ التّواني والكسل تزاوجا فأَنْتَجا الفقر)، وما سجّله الفيّوميّ من قوله في (المصباح): (وقد يقال: أَنْتَجَت النّاقَة ولداً) على معنى (وَلَدَتْ)، ففي التّعبير تضمين».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

---

(1) «المصّباح المنير» للفيوميّ، من 592 ، المكتبة العلميّة، بيروت.

(2)«الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 302 ، مطبعة دار الكتب.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـالموافق 8 من مارس 1982م.

(106)

تصحيح: «فَعَلَه رَغمَ[1] أَنْفِه» أو «رَغْماً منه» أو «رغْماً عنه»

يخطّئ الدّكتور مصطفى جواد من يقول: (فَعَلَه رَغْمَ أَنْفِ فلان)، والصّواب عنده أن يقال: (فَعَلَه على الرَّغْم من أنف فلان)، أو (فَعَله برغم أنف فلان)، و(فَعَله على رغم فلان)، إذا فَعَله على كره منه أي من خَصْمِه مريداً إذلاله في الافتيات عليه.

. ويعلل الدّكتور مصطفى جواد هذه التخطئة بقوله:

«وذلك لأنّ نصب كلمة (رغم) ليس له وجه من النّحو مقبول عند إرادة هذا المعنى بالعبارة المذكورة، ذلك أنّه لم يَفْعَلِ الفِعْلَ لإرغامه خاصّة، بل فَعَلَه لمنفعةٍ يريدها، في حال عدم الرّضا من خصمه وأكثر من ذلك، أي في حال إجباره على السّكوت.

واللّغة العالية هي في استعمال (على) أي (على الرّغم من أنفه) و(على رغم أنفه)، ودونها لغة استعمال الباء أي (برغم). وغير الفصيح هو قولهم: (فعله رغم أنف فلان)، ولا يجوز إلّا في الشّعر. وللشّعر ضرورات لا تسوغ للنّاثر الحرّ المختار»[2].

ويقول بالتّخطئة نفسها الأستاذ عبّاس أبو السعود. قال:

«شاع هذا التّركيب (فعلتُ ذلك رغم فلان) على ألسنة كثير من النّاس حتى المتعلّمين منهم، مع أنّه لم يرد عن العرب، كما أنّه لا يؤدّي المعنى الّذي يقصدون

(1) يجوز في راء لفظ«رغم» الفتح والضمّ والكسر.

(2)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد ج 1 ص 131، مطبعة أسعد، بغداد.

إليه.

وذلك لأنّ (الرّغم) معناه الكُرْه والذُلّ، يقال: رَغِم أنفي لله تعالى رَغْماً أي ذلّ وإنقاد. كأنّه لَصِق بالرّغام هواناً، فعلى هذا يكون معنى التركيب الشّائع: فعلتُ ذلك كره فلان أو ذُلّه.

والصّواب أن يقال: (فعلته على رغم فلان) أو (على رغم أنفه)، (على الرّغُم منه). وقولهم: (على رغم أنفه) من الأمثال الّتي جرت في كلام العرب بأسماء الأعضاء ولا يريدون أعيانها، بل وضعوها لمعان غير معاني الأسماء الظّاهرة على سبيل الكناية. ومثله قولهم: (كلامه تحت قدمي) و(حاجته خلف ظهري) يكنون بذلك عن الإهمال وعدم الاحتفال.

ويجوز لك أن تقول: (فعلت ذلك برغم فلان) أو (برغم أنفه) كما في قول عمر بن أبي ربيعة:

قال ساروا فأمعنوا واستقلّوا ... وبرغمي لو أستطيع سبيلا

وقال مطيع بن إياس[1]، وهو من شعراء الدّولة الأمويّة:

وبرغمي أنْ أصبحتْ لا تراها الْ ... عَيْن منّي وأصبحتْ لا تراني

وقول أبي نواس:

رجعتُ إلى العراق برغم أنفي ... وفارقتُ الجزيرةَ والشّآما

وقول المتنبيّ:

برغم شبيب فارق السّيفُ كَفَّه ... وكانا على العِلات يصطحبان

ويجوز لك أيضاً أن تقول: (فعلت ذلك رغماً) أي كرهاً أو كارهاً أي فعلتُه

(1) هو أبو سلمي مطيع بن إياس الكناني، شاعر شهد الدولة الأموية والدولة العباسية، كان ماجناً مُتَّهماً بالزّنْدقة، وكان معروفاً بالمُلْحة والظرف. مدح الوليد في العصر الأموي، ثم مدح جعفر المنصور في العهد العباسيّ. توفي بالبصرة سنة 166 هـ

مُرْغَماً.

ممّا عرضنا من النّصوص العربيّة، يتّضح أنّ (الرّغم) إنّما يُسْتعمل مع (على) أو الباء، سواء أكان مضافاً أم مقروناً بأل، وبعده (مِنْ). فإذا كان بدون هذين الحرفَيْن، وجب أن يكون منصوباً على أنّه حال أو مفعول لأجله، ويمتنع أن يكون مضافاً دون أن يُجَرّ بأحد الحرفين السّابقين»[1].

ويعترض الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على من يُخَطِّئون: (فَعَلْتُه رغم أنفه)، ويرى أنّ التّركيب صحيح لا حرج على من يستعمله، يقول:

«يقولون: إنّ هذا التّعبير لم يُسْمع أي (فَعَلْتُه رَغْمَ أنفه)، والصّواب أن يقال: (فعلته على الرّغم منه) أو (بالرّغم منه). والحجّة في ذلك أنّ حذف حرف الجرّ ليس قياسيًّا، وأنّ التّعبير الّذي نحن بصدده وهو (فعلتُه رغماً عنه) لم يُسْمَع.

أمّا من ناحية حذف حرف الجرّ، فقد أشار العلاّمة ابن هشام في كتابه (مغني اللّبيب) إلى ذلك فقال: (يكثر ويطّرد مع (أَنْ وأَنَّ)... وجاء في غيرهما نحو قوله تعالى:﴿والْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾[2] أي قدَّرْنا له، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ﴾[3] أي يخوّفكم بأوليائه، وقوله: ﴿ ويَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ ويَبْغُونَهَا عِوَجاً ﴾[4] أي يبغون لها . . .

ولعلنا من خلال هذا نرى أن التّعبير المشار إليه وهو (رَغْماً منه) يجوز أن نخرّجه على أساس حذف حرف الجرّ، ولا يكون ذلك شاذّاً مع الأمثلة الكثيرة

(1)«أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة»، العباس أبو السعود ص 69، 70، دار المعارف بمصر.

(2) سورة يس :39.

(3) سورة آل عمران : 175.

(4) سورة إبراهيم: 3.

في هذا الموضوع.

وهناك تخريج آخر، وهو اعتبار كلمة (رغم) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، فإن الفعل: (رغم) تَذْكُر فيه المعاجم ما يأتي:

رَغَمَ يَرْغَم رَغْماً: - بالفتح في الماضي والمضارع - أي ذَلَّ. ويقال: رَغَم أَنْفَه، ورَغَمَ الشيء: أَلْصَقَه بالتّراب، ورَغَم فلاناً: أذلّه وقَشَرَه.

ورَغِم يَرْغَمُ رَغَماً: - بالكسر في الماضي والفتح في المضارع وتحريك المصدر (رَغَماً): لَصِق بالتراب، وذلَّ وأُكره على عمل.

وعلى هذا يمكن أن نخرّج هذا التّعبير على أنّ (رَغْمَ) مفعول مطلق. والقواعد النحويّة لهذا الباب تُجيز هذا»[1].

ودرس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مثل قولهم: (فعلت ذلك رغم أنف فلان) و(فعلته رغْماً عنه)، فأجاز التّعبيرين وصحّحهما. ونصّ قراره:

«يستعمل الكتّاب هذا التَّعبير: (فعلتُ كذا رغْمَ كذا) أو (رَغْماً عن كذا). والمسموع الفصيح في مثل هذا هو: (فعلتُ كذا على الرّغم من كذا أو برغم منه).

ويمكن أن يُعَلَّل استعمال: (فعلتُ كذا رَغْمَ كذا أو رغْماً من كذا) بأن (رَغْمَ) هنا حال مصدر بمعنى اسم الفاعل، أو منصوب على نزع الخافض (أي حذف حرف الجرّ). كذلك يمكن تعليل استعمال (عن) مكان (مِنْ)، بأن الأُولى تنوب منابَ الأخرى، فإنَّ (عن) تُوافِق (مِنْ) وتُرادِفُها وتكون بمعناها كما صرّح بذلك النُّحاة.

وعلى هذا يكون قولنا: فعلتُ كذا رغماً منه أو رغْماً عنه صحيحاً»[2]

(1) مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ج 34 ص 173، 174،

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثّلاثّين المعقودة في يناير 1969م.

(107)

تصحيح: «مُرْبِك» و«إشهار» و«يُضِيرُه»

1 - يستعمل الكتّاب والمتحدّثون كلمة «مُرْبك»، فيقولون مثلاً: (التّعقيد الإداري مُرْبِكٌ للعمل)، أي مسبّب له الاضطراب والتّعطّل، و(كثرة الأكل مُرْبكة للمعدة)، أي تسبّب لها اضطراب نظامها وإتعابها في وظيفتها.

ويخطّئ بعضهم كلمة (مُرْبك) لأنّها على وزن اسم الفاعل (مُفْعِل)، وهذه الصّيغة لاسم الفاعل لا تجيء إلّا من الرّباعيّ (أَفْعَلَ)، وليس في العربيّة الرّباعي (أَرْبَكَ)، وإنّما الوارد الثّلاثيّ المتعدّي بنفسه: (رَبَكَ)، يقال: رَبَكَه أي خَلَطَه فارْتَبَك. وربَك الثَّريدَ: أَصْلَحه. ورَبَك فلاناً : أَلْقاه في وَحَلٍ فارْتَبَك فيه[1].

وإذا لم يَجُز (مُرْبِك) لم يَجُزْ تبعاً لذلك (الإرْباك) لأنّه مصدر لا يكون إلّا من الرّباعيّ، وليس في اللّغة (أَرْبَك) حتّى يكون مصدره (الإرباك)، لذا يخطّئ بعضهم أن يقال: (أحدث الزّحام إرْباكاً في حركة المرور).

2 - كما يستعملون كلمة «إشهار» في مثل قولهم: (إشهار المزاد)، و(إشهار الشّركة) أي إظهارها، و(إشهار الزّواج) أي إعلانه.

ويخطّئ بعضهم استعمال كلمة (إشْهار) في هذا المعنى، لأنّه مصدرٌ فِعْلُه رُباعِيٌّ هو (أَشْهَر)، والوارد في اللّغة لأداء المعنى المراد هو الفعل الثّلاثيّ المتعدّي بنفسه: (شَهَرَ). ومصدره (الشَّهْر)، يقال: شَهَرَهُ أي أَظْهَرَه، وشَهَّرَه (بالتّضعيف) فاشْتَهَرَ، وشَهَرْتُ الحديث شَهْراً وشُهْرَةَ : أَفْشَيْتَه، فاشْتَهَرَ.

وورد الرّباعيّ (أَشْهَرَ)، لكنّه لازم وليس بمعنى (شَهَرَ) الثّلاثيّ المتعدّي يقال: أَشْهَرُوا: أي أتى عليهم شَهْر، وأَشْهَرَتِ المرأة: دَخَلَتْ في شهر وِلادتها.

---

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 769، الدار العربية للكتاب.

قال الفيّوميّ: «وأمّا أَشْهَرْتُه بالألف بمعنى شَهَرْتُه فغير منقول»[1].

3 - ويقولون: (هذا أمْرٌ لا يُضِيرُني) - بضمّ الياء - أي لا يَضُرّني ولا يُؤذيني.

ويخطئ بعضهم هذا الاستعمال، ويقول: إنّ الصّواب: (هذا أمر لا يَضيرني) - بفتح الياء، لأنه من الفعل الثّلاثيّ المتعدّي (ضار، وليس في المعجمات الرّباعيّ (أَضَارَ) حتّى يقال في مضارعه (يُضير) ـ بضمّ الياء -.

ودرس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هذه الكلمات الثّلاث المستعملَة حديثاً، وهي: «مُرْبِك» و«إِشْهار»، و«يُضير»، فأجازها، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يجري في استعمال الكتّاب قولهم: (عمل مُرْبِك)، وقولهم: (إِشْهار المزاد أو البيع)، وقولهم: (هذا التّصرّف يُضِيرُه) - بضم الياء-، و(قد أُضِير في هذا الحادث).

وللنّاقد أن يتوقّف في إجازة هذه الاستعمالات، لأنّ المسموع في أفعالها أنّها ثلاثيّة متعدّية بنفسها إلى المفعول به.

واللّجنة لا ترى مانعاً من إجازتها على أساس أنّ (أَفْعَلَه) بمَعنى (فَعَلَه) ورد منه في اللّغة عشرات من الكلمات[2]، وأنّ صيغة المزيد إنما عُدِل إليها لما فيها من الإسراع إلى إفادة التّعدية ومن قياسيّة مصادرها ويُسْر الضّبط لماضيها

---

(1) «المصباح المنير» للفيومي، ص 326، المكتبة العلميّة، بيروت.

(2) لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ قرار بجواز مجيء «أَفْعَلَه» مهموزاً بمعنى «فَعَلَه» هذا نصّه: «يرى المجمع أنّ الصرفيّين يقولون: إن (أَفْعَلَه) قد يكون بمعنى (فَعَلَه)، وقد علَّلَ الرضِيّ الزيادة بأنّها لمعنى وإن لم يكن إلاّ التأكيد، وفي اللغة عشرات من الأفعال المتعدّية بنفسها داخلة عليها الهمزة دون أن يتغيّر أصل المعنى في الفعل، لذلك يجيز المجمع ما يشيع استعماله من ذلك على أن تكون الهمزة لتقوية المعنى وإفادة التأكيد» - مؤتمر المجمع في دورته الثّانية والأربعين، الجلسة الخامسة والعشرين المعقودة في 4 من فبراير 1976م.

ومضارعها».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

ونذكر بهذه المناسبة بعض ما ورد من (أَفْعَلَه) بمعنى (فَعَلَه)، وكلاهما متعدٍّ إلى مفعول واحد:

- بَرْ الله قَسَمه، وأبَرَّه * رَجَعَ الشّيءَ وأَرْجَعَه * شَكَلَ الكتابَ وأشْكَلَه
- بَرَم الحبلَ وأَبْرَمه * رَتَجَ البابَ وأرْتَجَه *سقاه الشرابَ وأسْقاه
- بَدَعَ الشّيءَ وأبْدَعَه *رَعَى الماشيةَ وأَرْعاها * ضَرَّه الأمرُ وأَضَرَّه
- بَهَج فلاناً وأبْهَجَه * رَهَنَ الشّيءُ وأرْهَنَه * طاعَه وأَطاعَه
- حَبَّه وأَحَبَّه * رابَه الشّيءُ وأَرَابَه * غَمَضَ عَيْنَه وأَغْمَضَها
- جَبَرَه على الأمر وأَجْبَرَه * رَوَى الزّرْعَ وأَرْواه * نَكَرَ الشّيءَ وأَنْكَره
- سَعَر النارَ وأَسْعَرَها * شَجَنَه الأمْرُ وأَشْجَاه * نَشَرَ الشّيءَ وأنْشَرَه
- شَعَلَ النارَ وأشْعَلَها * شَجاه الأَمْرُ وأَشْجَاه * نَقَصَ الشّيء وأنْقَصَه
- نَقَعَ الشّيءَ وأنْقَعَه *شَرَكه من الأمر وأَشْرَكه • وَعَى الشّيء وأَوْعاه[2]

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الأوّل الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـالموافق 31 من مارس 1980م.

(2)«في أصول اللّغة». ج 3، إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة،«قياسيّة مجيء الهمزة مع الفعل المتعدّي بمعناه» بحث للأستاذ محمد شوقي أمين عضو المجمع، ص321-322.

(108)

تصحيح: «جَمَّدَ» ومصدره «التَّجْميد»

يكثر في الوقت الحاضر مثل قولهم: (تجميد المفاوضات بين الوفدين) بمعنى وَقْفِها، و(تجميد الأرصدة) بمعنى وَقْف التّصرف فيها، و(تجميد نشاط الشّركة حتّى تحكم المحكمة قضيّتها).

ويتوقّف بعضهم في إجازة الفعل (جَمَّدَ) ومصدره (التَّجْميد)، لأنّ الفعل (جَمَّد) - بالتّضعيف -ومصدره (التّجميد) لم يردا في معجمات اللّغة، والذي ورد في المعجمات هو: (جَمَدَ) الثلاثيّ بتخفيف الميم، ومصدره: جَمْد وجُمود. يقال: جَمَدَ الماءُ يَجْمُد جَمْداً وجُموداً (من باب نَصَرَ): خلاف (ذَابَ)، فهو جامد.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز (جَمَّد) بالتّضعيف، ومصدره (التّجميد). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: (تجميد الأرصدة)، (تجميد أموال الشّركة)، (تجميد الشّركة) بمعنى منع حقّ التّصرّف فيها. ومثل قولهم: (تَجَمُّد السّائل والماء) بمعنى صلابتهما بعد أن كانا سائلَيْن.

ويُؤخذ على هذا التّعبير أنّ الفعلين (جَمَّد) و(تَجَمَّدَ) غير موجودين في المعاجم.

وطَوْعاً لقرار المجمع في جواز إكمال الاشتقاقات من مادّة لم ترد في المعاجم، وجواز تضعيف الفعل للتّعدية، وقياسيّة المطاوعة، والمعروف أنّ تعدية الثّلاثيّ تفيد التّصيير إلى الشّيء مثل: قوّاه جعله قويًّا، عليه يقال: (جَمَّد الشّيء) جعله جامداً والمصدر (التّجميد).

وترى اللّجنة أنّ قول المعاصرين: (تجميد المفاوضات) بمعنى وقف إجرائها، و(تجميد الأنشّطة) ونحوها، جائز من طريق المجاز.

أمّا قولهم: (تجمّدَ السّائل والمائع) فجائر من باب المطاوعة، يقال: (جَمَّدَ الماء، فَتَجمَّد تَجَمُّداً).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 19 من مارس 1981م.

(109)

تصحيح: «كُبْرَى» و«صُغْرَى» و«عُلْيا» مجرّدة من «أل» والإضافة

يُخطِّئ الحريريّ أن يقال: (كُبْرَى) و(صُغْرَى) بالتّنكير، قال:

«ويقولون: هذه كُبْرَى، وتلك صُغْرَى، فيستعملونهما نكرتين، وهما من قبيل ما لم يُنكِّرْه العرب بحال، ولا نَطَقَتْ به إلاّ مُعَرَّفاً حيثما وقعا في الكلام. والصّواب أن يقال فيهما: هذه الكبرى، وتلك الصّغرى، أو: هذه كبرى اللّآلئ، وتلك صُغْرَى الجواري، كما ورد في الأثر: إذا اجتمعت الحرمتان طُرِحت الصُّغرى للكبرى»، أي إذا اجتمع أمران في أحدهما مصلحة تَخُصّ، وفي الآخر مصلحة تَعُمّ، قُدِّم الذي تَعُمّ مصلحته على الذي تَخُصّ.

وذكر شيخنا أبو القاسم بن الفضل النّحويّ - رحمه الله ـ أنّ (فُعْلَى)- بضمّ الفاء - تنقسم إلى خمسة أقسام:

أحدها: أن تأتي اسماً عَلَماً، نحو: حُزْوَى.

والثّاني: أن تأتي مصدراً نحو: الرُّجْعَى.

والثّالث: أن تأتي اسم جنس مثل: بُهْمَى، وهو نبت.

والرّابع: أن تأتي تأنيث «أَفْعَل» نحو: الكبرى والصّغرى.

والخامس: أن تأتي صفة مَحْضة لَيْست بتأنيث «أَفْعَل» نحو: حُبْلَى.

وإذا كانت لتأنيث (أَفْعل) تعاقب عليها لام التّعريف والإضافة، ولم يجز أن تُعَرَّى من أحدهما، وذلك نحو: الكبرى والصّغرى، وطُولَى القصائد وصغرى الأراجيز، ولم يشذّ من ذلك إلّا (دنيا) و(أخرى)، فإنّهما لكثرة مجالهما في الكلام ومدارهما فيه، اسْتُعْملنا نكرتين . . .. وقد عيب على أبي نواس قوله:

كأنّ صغرى وكبرى من فواقعها حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذّهب[1]

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز (كُبْرَى) و(صُغْرَى) وأمثالها على التّنكير. وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي: (يستعمل الكاتبون صيغة) فُعْلَى» مجرَّدةً من (آل) والإضافة، في نحو قولهم: (سياسة عليا) و(مكرمة جُلَّى)، و(يد طُولَى).

وترى اللّجنة جواز أمثال هذه التّعبيرات على أنّ الصّيغة فيها غير مراد بها التّفضيل، وأنّها مُؤَوَّلَة باسم الفاعل أو الصّفة المشبَّهَة.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1)«درّة الغواص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 57 ، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة 1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرّم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972م.

(110)

تصحيح: «زارني فلان بينما كنت أهمّ بالخروج من البيت»

يخطّئ فريق من اللّغويين أن يقال: (انقطع التّيّار الكهربيّ بينما كنت أشاهد تمثيليّة في الإذاعة المرئيّة)، و(زارني صديقي فلان بينما كنت أهمّ بالخروج من البيت)، و(أثار بعض الطّلبة الفوضى بينما كان الأستاذ يلقي محاضرته). ويقولون: إنّ الصّواب أن يقال: (بينما كنت أشاهد تمثيليّة في الإذاعة المرئيّة انقطع التّيّار الكهربيّ)، و(بينما كنت أهمّ بالخروج من البيت زارني صديقي فلان)، و(بينما كان الأستاذ يُلْقي محاضرته أثار بعض الطّلبة الفوضى).

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ (بينما) لها الصّدارة في الجملة، وهي ظرف. وأصل (بينما): (بَيْن) زيد عليها (ما) لتخرج بذلك عن الإضافة ولتقع الجملة بعدها.

قال الأستاذ عبّاس أبو السعود:

وبعض المتعلّمين يخطئون حين يقولون مثلا: (مات الولد بَيْنا أو بينما عاش أبوه)، وكان ينبغي لهم أنّ يقولوا: بينا أو بينما مات الولد عاش أبوه، والمعنى: عاش الأب بين أوقات موت الولد.

وذلك أنّ «بَيْنا» أو «بينما» تجب لهما الصّدارة، وهذا هو الفرق بينهما وبين «بين».

ويمكن تصحيح عبارتهم بأن يقال: (مات الولد على حين، أو في حين عاش أبوه).

وقد تأتي بعدهما (إذ) الفجائيّة أو (إذا). فمن الأوّل قول بعض بني عُذْرَة:

اسْتَقدِرِ الله خيراً وَارْضَيَنَّ به ... فبينما العُسْرُ إذْ دارت مياسيرُ

وبينما المرء في الأحياء مُغْتَبِطٌ إذْ صار في الرَّمْس تعفوه الأعاصيرُ

وفي الحديث: «بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل»[1].

ومن الثّانية قول الحُرْقة بنت النّعمان[2]:

بَيْنا نَسوسُ النّاسَ والأمْرُ بيننا إذا نحن فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ[3]

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (انقطع التّيّار الكهربيّ بينما كنت أشاهد تمثيليّة في الإذاعة المرئيّة). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يُخطّئ بعض الباحثين مثل قولهم: (دخل خالد بينما كان عليّ يتكلّم)، على أساس أنّه مخالف للمشهور من استعمال العرب، ولما نصّ عليه النّحاة من أنّ (بينما) من كلمات الابتداء.

درست اللّجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ التّعبير - كما شاع عند المعاصرين - يمكن أن يُجاز على أساس أن تكون (بينما) فيه ظرف زمان للاقتران فقط، ولهذا ساغ أن تكون مثل (بين) في جواز التّوسّط.

ويُسْتَأْنَس للأسلوب المعاصر بقول ابن منظور في كتابه (أخبار أبي نواس): (... وبَنَى لنفسه في نهر طابق الدُّور الّتي لم يَبْنِ مثلَها عظماءُ النّاس، بينما الأصمعيّ

---

(1) هذا الحديث معروف بحديث جبريل، وهو عن عبد الله بن عمر عن أبيه رضي الله عنهما قال: «بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثّبات شديد سواد الشعر...» الحديث. وقد رواه الخمسة إلا البخاري.

(2) هي حرقة بنت النعمان بن المنذر بن أمرئ القيس، شاعرة من بني لخم، وأهلها أهل ملك بالحيرة، وبعد البيت المذكور:

فأُفٍّ لدنيا لا يدوم نعيمها تُقَلّبُ تاراتٍ بنا وتُصَرِّفُ

لم أعثر على سنة وفاتها.

(3) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعباس أبو السعود، ص 126 ـ دار المعارف بمصر-.

يستقرض من أصحابه حاجته من المال).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1].

ونذكر بهذه المناسبة أن الحريريّ قد خطّأ في كتابه (درّة الغوّاص) أنّ يقال: (بينا زيد قام إذ جاء عمرو)، لأنّ (بينا) لا تأتي بعدها (إذ) الفُجائيّة، والصّواب عنده أن يقال: (بينا زيد قام جاء عمرو) بلا ذكر (إذ)، لأنّ المعنى فيه: (بين أثناء الزّمان جاء عمرو).

أمّا (بينما) فلا مانع من ورود (إذ) أو (إذا) الفُجائيَتَيْن بعدها، فلك أن تقول: (بينما أنا جالس جاء عمرو)، أو (بينما أنا جالس إذ جاء عمرو)، أو (بينما أنا جالس إذا عمرو قادم)[2].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

(2)«درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 84 ـ دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

(111)

تصحيح: «نوايا» جمع «نيّة»

يخطّئ الشّيخ إبراهيم اليازجيّ جمع نيّة على (نوايا)، ويرى أنّ الصّواب أن تُجْمَعَ (نيّة) على (نِيّات). قال: (ويقولون: فلان حميد النّوايا، يريدون (النّيّات) جمع (نيّة)، وإنّما (النّوايا) جمع (نَوْيّة) مثل (الطّوايا) جمع (طَوْيَة)، ولم ترد (النَّوْيَة) في كلامهم بهذا المعنى)[1].

وحذا حَذْوَ اليازجيّ صاحبُ كتاب «الكتابة الصّحيحة» الذي خطأ قولهم: (نواياه صحيحة) وذكر أنّ الصّواب: (نيّاته صحيحة)، واستشهد بالحديث المشهور وهو قوله ﷺ: (إنّما الأعمال بالنيّات وإنّما لكلّ أمرئ ما نَوَى)[2] .

وجاء في كتاب «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة»:

«لا تقل: نوايا، وقل نيّات، واستشهد بالحديث»[3].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز لفظ (النّوايا) جمعاً لـ (نِيّة). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

شاع في الاستعمال المعاصر لفظ (النّوايا) جمعاً لنيّة، على خلاف ما يسمح به الظّاهر من القواعد الصّرفيّة في جمع النّيّة، وهو أن يكون على (نِيّات).

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى إجازته على أحد الأسس الآتية: الأوّل: شاعت قديماً وحديثاً كلمة (الطَّوَايا) جمعاً لِطَويَّة التي ترتبط بكلمة النّيّة في الدّلالة. وقد أدّى هذا الارتباط الدّلاليّ إلى أنّ (النّوايا) في جمع النّيّة، حَمْلاً لها على

---

(1)«لغة الجرائد» للشّيخ إبراهيم البازجيّ، ص 11، مطبعة التقدم بمصر.

(2)«الكتّابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 318، مطبعة دار الكتب، بيروت.

(3)«الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبد اللطيف الأرناؤوط، ص 84 ، مطابع ابن زيدون، دمشق.

صيغة (طوايا) في جمع طَوِيّة.

الثّاني: أنّ السّماع هو الأساس الغالب في جمع التّكسير، وعلى هذا تكون (النّيّة) في جمعها على (نوايا) مثل كلمات أخرى كثيرة جُمِعَت على (فعائل)، ومن ذلك: الجْزَّة، والجْنّة، والْكَنّة، والضَّرَّة، والحُرَّة . . .الخ.

الثّالث: أن يكون استعمال اللّفظ جاء عن طريق الاشتقاق، بأن يُصاغ من (نَوَى) اسم مفعول تلحقه التّاء، ثمّ يحوّل إلى (فَعِيلَة)، فتخلص لنا (نَوِيَّة) بمعنى (مَنْوِيَّة)، والجمع (نَوَايا). والمحقّقون على صحّة هذا الجمع، مع أنّ (فعيلة) هنا بمعنى (مفعولة).

ولهذا ترى اللّجنة إجازة (النّوايا) في جمع (نِيّة)، وترجو إضافته إلى معجمنا العربيّ الحديث».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396هـالموافق 8 من مارس 1976 م.

(112)

تصحيح: «اسْتَهْدَفَتِ الخُطّة زيادة الإنتاج»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: (اسْتَهْدَفَ المدير بقراره دفْعَ عجلة العمل)، و(اسْتَهْدَفَ المتحدّثُ إقناعَ الحاضرين برأيه)، و(تسْتَهْدِفُ خُطةُ الشركة زيادةَ الإنتاج)، و(المسْتَهْدَفُ من البرنامج كذا وكذا)، باستعمال الفعل (اسْتَهْدَفَ) أو ما اشْتُقَّ منه متعدياً بنفسه إلى المفعول به.

ويخطّئ بعضهم أن يُسْتَعْمَل الفعل (اسْتَهْدَفَ) متعديّاً بنفسه، لأنّه لم يرد في معجمات اللّغة إلّا لازماً. يقال: اسْتَهْدَف الشّيءُ: أي انْتَصَبَ كالغرض الّذي يُرمَى، واسْتَهْدَفَ الشّيءُ: ارتفع.

«لكن القياس يعضد صيغة (اسْتَهْدَفَ) متعديّاً، لأنّ العرب قالوا: (اسْتَخْدَمَه) بمعنى: اتَّخَذَه خادماً، و(اسْتَعْمَلَه) بمعنى: اتّخَذَه عاملاً و(اسْتَكْتَبَه) بمعنى: اتَّخَذَهُ كاتباً، و(اسْتَوْزَرَه) بمعنى: اتَّخَذَه وزيراً، فلماذا لا يحقّ للعرب المعاصرين أن يقولوا: (اسْتَهْدَفَه) بمعنى: اتَّخَذَه هَدَفاً»[1] ؟

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قياسيّة السّين والتّاء للاتّخاذ أو الجَعْل. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«سبق للمجمع أن أقرّ قياسيّة دخول السّين والتّاء للطّلب والصّيرورة[2]، لكثرة ما ورد من أمثلته، وترى اللّجنة أنّ زيادة السّين والتّاء للاتّخاذ والجَعْل

---

(1)«تخطئة الصّواب» مقال للأستاذ عبد الحق فاصل مجلة اللسان العربيّ، ج 7، الجزء الأول، ذو القعدة 1989 هـ/ يناير 1970م.

(2)ونص هذا القرار: «يرى المجمع أن صيغة (اسْتَفْعَلَ) قياسيّة لإفادة الطلب أو الصيرورة»، الدورة الأولى للمجمع.

وردت في أمثلة كثيرة نحو: اسْتَعْبَدَ عبداً، واسْتَأْجَرَ أجيراً، واسْتَأْبَى أباً، واسْتَأْمَى أَمَة، واسْتَفْحَلَ فَحْلاً، واسْتَعَدَّ عدة، واسْتَخْلَفَ فلاناً، واسْتَعْمَرَه في أرضه، واسْتَشْعَرَ الرجلُ إذا لبس شِعاراً، واسْتَثْغَرَت المرأةُ إذا شدّت الثَّغْر.

وفي اعتبار هذه الصّيغة قياسيّة تيسيرٌ للاصطلاح العلميّ والاستعمال الكتابيّ لهذا ترى اللّجنة أنّ للمجمع قبول ما يصاغ من الكلمات على هذه الصّيغة للدّلالة على الجَعْل أو الاتّخاذ».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

كما أجاز المجمع قياسيّة السّين والتّاء لإفادة الدُّنُوّ والحَيْنُونَة، ونصّ قراره في ذلك:

«يُجاز استعمال (أَفْعَلَ واسْتَفْعَلَ) لمعنى الحينونة والدنوّ[2]، وهو داخل في معنى الطّلب ولو على سبيل المجاز»[3].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والثلاثين، الجلسة الثامنة المعقودة في سنة 1965م.

(2) من أمثلة«اسْتَفْعَل»، لإفادة الدنوّ والحينونة: (اسْتَحْصَدَ الزرع) أي دنا وحان وقت حصاده، و(اسْتَجَزَّ الصُّوف) أي حان وقت جزة، واسْتَرَمَّ الجدار، واسْتَحْطَبَ الكرم، واسْتَرْفَعَ الخوان، واسْتَهْدَمَ الحائط، واسْتَخْرَب السّقاء.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير حتى 11 من مارس 1974م.

(113)

تصحيح: «ما دمتَ مديراً للمؤسّسة فأنت مسؤول عنها»

يكثر في الكتابة والأحاديث مثل قولهم: (ما دُمْتَ مُنْفَعلاً فلن تستطيع التّفكير في المشكلة)، و(ما دمتَ بخيلاً فلن يُرْجَى منك خير)، و(ما دام الأعضاء غائبين فَلْنُؤَجِّل الاجتماع)، وذلك بتصدير الجملة بـ (ما دام).

ويخطّئ بعضهم هذا التّعبير، بحجّة أنّ النّحاة اشترطوا في (ما) المصدريّة الظرفيّة الّتي (دام) صلتها، أن تكون (ما) وصلتها معمولاً لفعل قبلها، فالصّواب في الجمل السّابقة أن يقال: (لن تستطيع التّفكير في المشكلة ما دمتَ منفعلاً)، و(لن يُرْجَى منك خير ما دمتَ بخيلاً)، و(فلنؤجّل الاجتماع ما دام الأعضاء غائبين).

قال الله تعالى: ﴿وكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[1]، وقال تعالى :﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَداً مَّا دَامُوا فِيهَا﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ والزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَياً﴾[3].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز أسلوب تَقَدُّمِ (ما دام) وتصَدُّرِها للجملة. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

(- ما دام -) في بعض تعبيرات العصر:

أ - ما دام عليّ مجتهداً في دروسه فسيُكتب له النجاح.

ب- ما دام صاحب الاقتراح قد حضر فَلْنُناقش الموضوع.

---

(1) سورة المائدة:117.

(2) سورة المائدة:24.

(3) سورة مريم :31.

رأت اللّجنة قبول التّعبيريْن وتخريجهما على أحد الوجهين الآتيين:

أ- أن تكون جملة «ما دام» مقدَّمَة من تأخير.

ب-أن تكون (ما) زمانيّة شرطيّة، كما في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

ونذكر أنّ تصَدُّر (ما) الظّرفيّة الشّرطيّة جملتها قد ورد في كلام الفصحاء، من ذلك:

- قول الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿واعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ اليَقِينُ﴾[3]: ودُمْ على عبادة ربّك حتّى يأتيك اليقين أي الموت، أي ما دمتَ حيًّا فلا تُخِلَّ بالعبادة[4].

-قول الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ﴾[5] شُبِّهوا في استنادهم وما هم إلاّ أجرام خالية عن الإيمان والخير، بالخُشُب المسنَّدة إلى الحائط، ولأنّ الخشب إذا انْتُفِع به، كان في سقف أو جدار أو غيرهما من مظان الانتفاع، وما دام متروكاً فارغاً غيرَ مُنتَفَعٍ أُسْنِد إلى الحائط، فشُبِّهوا به في عدم الانتفاع[6].

- قول عبد الرحمن الداخليّ:

ما دام من نسلي إمـامٌ قـائـم فالملك فيكم ثابت متواصل

(1) سورة التوبة:7.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397 هـالموافق 7 من مارس 1977م.

(3) سورة الحجر:99.

(4) «الكشّاف» لجار الله محمود الزّمخشريّ، ج 1 ص 518 - الطبعة الأولى، المطبعة البهيّة بمصر-.

(5) سورة المنافقون:4.

(6) «الكشّاف» للزّمخشريّ، ج 2 ص 460 ، الطبعة الأولى.

(114)

تصحيح: «اشْتَرِ أَيَّ كتاب»

يخطّئ باحثون لغويّون أن يُقال مثلاً: (اشْتَرِ أَيَّ كتاب)، و(زاوِلْ أيَّ رياضة)، و(لم يَصْدُرْ عنّي أيُّ تصريح)، ويقولون: إنّ الصّواب أن يقال: (اشْتَرِ كتاباً مّا)، و(زاوِلْ رياضةً ما)، و(لم يصدر عنّي تصريحٌ ما).

وحجّتهم في هذه التّخطئة أنّ النّحاة منعوا أن يُحْذف موصوف (أيّ) الوصفيّة، لأنّ (أيًّا) الوصفيّة تدلّ على الكمال، وإذا حُذِف موصوفها كان ذلك تناقُضاً مع الكمال الّذي تدلّ عليه، يقال: (فلان رجل أيّ رجل) أي بالغ الكمال في الرّجولة، و(عَلِمْتُ أنّ الوفاء خُلُق أيّ خُلُق)، أي هو في مصافّ الأخلاق العالية، ولا يجوز عندهم أن يقال: (فلان أيّ رجل)، و(علمت أنّ الوفاء أيّ خُلُق) بحذف موصوف (أيّ).

لكن العلاّمة الشّيخ عبد القادر المغربيّ عضو المجمع العربيّ بدمشق، وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، صحّح مثل قولهم: (لم يصدر عنّي أيّ تصريح)، وذلك بجعل (أيّ) شرطيّة حُذف جوابها لدلالة المقام عليه، وحُذِف فعلها الشّرطيّ أيضاً لدلالة قوله (لم يصدر) قبلها، ويكون أصل التّركيب على ذلك: (أيّ تصريح نسبوه إليّ لم يصدر عنّي)، أو (فهو باطل)، أو (مُخْتَلَق) ونحو ذلك، (فأيّ) شرطيّة جازمة و(نسبوه إليّ) فعل الشّرط حُذف لدلالة السّياق عليه، و(لم يصدر عنّي) جواب الشّرط حذف أيضاً لدلالة قوله قبله (لم يصدر عني) عليه. ومن هذا القبيل قول المتنبّي:

وأَصْرَعُ أيَّ الوحش قَفَّيْتُه بـه وأنزل عنه مثله حين أركب

أيّ الوحش: أيّ شرطيّة، و(قَفَّيْتُه به) أي أتبعته: فعل الشّرط، وجوابه

محذوف، والتّقدير: أيّ الوحش أتبعه به أصرعه، فحُذِفَ جواب الشّرط وهو «أصرعه»، وأقام دليلاً عليه قوله (أصرع) الواقعة قبل (أَيّ)، وبذلك أفقدها حقّها في الصّدارة، أو يقال: إن ضرورة الشّعر جوّزت ذلك.

وقوله تعالى: ﴿ أَيّاً مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[1]، تقديره: (أيّ اسم تُسَمّوا الله به فهو حَسَنَ)، فقولنا: (وهو حسن) هو جواب حُذِف ودلّ عليه قوله تعالى:﴿ تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾...

وانتهى الشّيخ عبد القادر المغربيّ إلى القول:

«هذا ما عندي في تأويل قولهم: (لم يصدر عنّي أيّ تصريح)، وهو اختزال عجيب، وليس في هذا الاختزال ما ينافي قواعد النّحاة سوى سلب (أيّ) حقّها في الصّدارة»[2].

أما الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، فقد صحّح أيضاً مثل قولهم: (اقرأ أي كتاب)، ولكن بتأويل آخر غير الذي ذهب إليه الشّيخ عبد القادر المغربيّ. قال الأستاذ عبد الحميد حسن:

«إنّ دلالة (أيّ) على الكمال، ترتكز - في رأي النّحاة - على ناحيتين: وهي الإبهام المحيط بها من تنكير موصوفها وتتكبر ما نصاف إليه، ودلالتها السّابقة على الاستفهام.

وإذا سلّمنا للنّحاة بأنّ (أيًّا) تدلّ على التّعظيم في بعض التّراكيب وفي بعض المواقف الّتي توحي بذلك طبقاً لمقتضى الحال، فإنّا لا نسلّم بأنّها لا تفيد في بعض التّراكيب الأخرى ذلك المعنى العامّ المصاحب للتّنكير وهو الإبهام والتّعميم،

---

(1) سورة الإسراء: 110.

(2) بحث للشّيخ عبد القادر المغربي حول التّعبير«لم يصدر عنيّ أيّ تصريح»، ألقاه في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بتاريخ 3 من يناير 1951م، ونُشِر في مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج8 ص 320.

طبقاً لما يقرّره علماء البلاغة من أنّ التّنكير كما يدلّ على التّعظيم يدلّ أيضاً على التّقليل أو على إرادة قرد غير معيّن.

أمّا حذف موصوف (أيّ) فنسوق الدّليل على جوازه من المراجع النّحويّة. ففي كتاب «همع الهوامع» للسّيوطيّ، نجد شاهداً للفرزدق من قصيدة يمدح بها الحجّاج، وهو:

إذا حارب الحجّاج أيّ منافق   علاه بسيف كلما هزّ يقطع

ويُساق هذا الشّاهد على أنّ (أيًّا) تقع صفة لنكرة محذوفة، والتّقدير: منافقاً أيّ منافق.

ثم يقول السّيوطيّ: قال أبو حيّان: هذا عند أصحابنا (أي المغاربة) في غاية النّدور، ويعلّلون رأيهم بأنّ الوصف بأيّ إنّما هو للتّعظيم والتّأكيد، والحذف يناقض ذلك.

ويقول السّيوطيّ قبل ذلك: تقع (أيّ) شرطاً واستفهاماً وصفةً نكرةً حَذْفُ موصوفها نادرٌ وقيل سائغ».

إنّ الحذف هو من سنن العربيّة وخصائصها، وإن حذف الموصوف جائز، وقد أوضح ابن هشام ذلك في «المغني»، وساق أمثلة من القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿وعِندَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[1] أي جوارٍ قاصرات الطّرف، ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الحَدِيدَ ⑩ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾[2] أي دروعاً سابغات، ﴿ وذَلِكَ دِينُ القَيِّمَةِ ﴾[3] أي دين الملّة القيّمة.

وليست العبارة الّتي نحن بصددها ببعيدة عن هذا المجال»[4]

(1) سورة ص :52.

(2) سورة سبأ:10-11.

(3) سورة البيّنة:5.

(4)«مسائل نحويّة ولغوية تطلّب النّظر»، بحث الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 34 ص 170، 171.

وانتهت مسألة (أيّ) في مثل قولهم: (اشتر أيّ كتاب)، (لم يصدر عنّي أيّ تصريح) إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي أحالها على لجنة الألفاظ والأساليب فيه لدراستها وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر المجمع. وقد قدّمت اللّجنة تقريرها الآتي الّذي أجازت فيه التّعبير المذكور:

نظرت اللّجنة في هذه المسألة، وكان فيما عُرِض من الآراء ما يأتي:

ا - أن ورود هذا التّعبير في بيت من الشّعر وفقرة من النّثر[1] كافٍ للاحتجاج به. ففي ص 345 من «الوساطة»: نتكلّم بما تكلّموا به، وواحدهم كالجميع، والنّفر كالقبيلة، فإذا سمعنا من أيّ كلمة اتَّبَعْناها».

2 ـ أنّ (أيّ) في قول الشّاعر[2]:

لعمرك مـا أدري وإنّي لأَوْجَـلُ ... على أيّنـا تعـدو المنيّـة أوّلُ

يمكن أن تكون إبهاميّة صفة لموصوف محذوف، أي: على أيّ واحد منّا، والقرينة تدلّ على المحذوف.

3 ـ أنّه لا مانع من أن نضيف إلى معاني (أيّ) الّتي ذكرها النّحاة معنًى سادساً وهو الإبهام.

---

(1) من ذلك قول الإمام عليّ -رضي الله عنه-: «اصْحَبِ النَّاسَ بأيّ خلُق».

(2) وهو معن بن أوْس بن نصر من زياد المُزَنِيّ، شاعر من فحول الشّعراء المخضرمين، أسلم وكُفّ بصره في أواخر عمره. كان معاوية يفضله ويقول: «أشعر أهل الجاهلية زهير بن أبي سُلْمَي، وأشعر أهل الإسلام ابنه كعب ومعن بن أوس»، له ديوان شعر، توفي سنة 64 هـ وهذا البيت أول بيت في قصيدته المعروفة بلامية العجم، ويأتي به النّحاة شاهداً على بناء«أولُ»، ونحوها كقبلُ وبعْدُ على الضّمّ، لحذف المضاف إليه ونيّة معناه.

وبعد هذا البيت:

وإنّي أخوكَ الـدّائـمُ العـهـدِ لـم أَحُـلْ ... إنِ أَبْزَاكَ خَـصْـمٌ أَوْ نَـبـا بـك مَنْـزِلُ

أَبْزاك: قهرك. وهمزته همزة قطع لأنه رباعيّ، ولكن الشاعر جعلها همزة وَصَل لضرورة الشعر، حيث لا يستقيم وزن البيت إلاّ بذلك.

وقد انتهى الرّأي إلى ما يأتي:

شاع بين الكتّاب مثل قولهم: (اشْتَرِ أيّ الكتب)، باستعمال (أيّ) مضافة إلى اسم نكرة، مثل قولهم: (اشتر أيّ الكُتب): بإضافتها إلى معرفة، ومثل قولهم (لا تُبال أيّ تهديد) بإضافتها إلى مصدر، والمقصود في كلّ هذه الاستعمالات الإبهامُ والتّعميمُ والإطلاق.

ولا بأس بتجويز ذلك كلّه، استناداً إلى أنّ (أيّ) تحمل في مختلف دلالاتها ـ ومنها الوصفيّة ـ معنى الإبهام، وأنّ حذف موصوفها ممّا قيل بجوازه، ويجوز أن تضاف إلى معرفة، وحينئذ يكون موصوفها معرفة ذُكِرَ أو حُذِف، وأنّها تدلّ على التّبعيض في استعمالها نائبة عن المصدر، ويمكن أن يقاس عليها أحوالها الأخرى...».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في يناير 1969م.

(115)

تصحيح: «حَبَّذَا لو تَأَنَّيْتَ»

يخطّئ بعضهم أن يقال مثلاً: (حَبَّذا لو فكَّرْتَ قبل اتّخاذك القرار)، و(حَبَّذَا لو زاولْتَ الرياضة ليخفَّ وزنك)، و(حبّذا لو ترك العرب خلافاتهم وتوحّدوا).

والحجّة في هذه التّخطئة أن (حبّذا)[1]، الّتي للمدح يأتي بعدها المخصوص بالمدح مرفوعاً، ولا تأتي بعدها (لو) المصدريّة، فيقال: (حبّذا المدرّسُ خالدٌ)، و(حبّذا الخصلةُ الصِّدْق). أمّا (لو) المصدريّة فتأتي بعد الفعل: (وَدَّ يَوَدّ)، أو ما يحمل معنى هذا الفعل، مثل: تمنّى، وأحبّ، ورغِب، ورجا، واخْتار، أي ما يفيد التّمنّي. وعليه فالصّواب أن يقال في الجمل السّابقة: (أَوَدُّ لو فكرتَ قبل اتّخاذك القرار)، و(أوَدّ لو زاولتَ الرياضة ليخفّ وزن جسمك)، و(نتمنّى لو ترك العرب خلافاتهم وتوحّدوا) ونحو ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ودُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[4].

ومعنى كون (لو) مصدريّة أنّها تَسْبِكُ ما بعدها بمصدر مُؤَوَّل، وتقدير المصدر المؤَوَّل في قوله تعالى:﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً﴾: ودّ كثير من أهل الكتاب ردّكم بعد إيمانكم كفاراً .

(1) «حبّذا» مثل«نِعْم» كلاهما الله للمدح، القول: «حَبَّذَا المجتهد سعيد» و«نعم المجتهد سعيد»، إلا أنّ «حبّذا» تفيد المبالغة في المدح، وتتضمّن قرب الممدوح من القلب، وليس ذلك في«نعم» ويقابل«نعم» للمدح«بئس» للذّمّ، ويقابل«حَبَّذا» للمدح«لا حَبَّذا» للذّمّ، و«لا حبّذا» أبلغ في معنى الذمّ من«بئس» وتفيد بُعْدَ المذموم من القلب.

(2) سورة البقرة: 109.

(3) سورة القلم:9.

(4) سورة البقرة: 96.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (حَبَّذا لو زُرْتَني)، (حَبَّذَا لو فكرتَ قبل استعجالك بالقرار). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يجري على ألسنة كثير من الكتّاب المعاصرين قولهم: (حبّذا لو رضيت). وهناك من يعترض عليها بمقولة أنّ (لو) المصدريّة إنما تأتي بعد فعل يفيد التّمنّي، و(حَبَّذا) لاتفيده، غير أن أمثلة قديمة متعدّدة في الشعر، وردت فيها (لو) مصدرية بعد أفعال لا تفيد التّمنّي».

يمكن أن تُعَدّ (لو) في الصّيغة ليست مصدريّة، وإنما للتّمنّي الخالص. وبذلك تكون صيغة (حبّذا لو رَضيتَ) وما يماثلها في الكتابات المعاصرة سائغة مقبولة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7 من مارس 1983م.

(116)

تصحيح: «فلان أحسن من ذي قَبْل»
و«كم ذا نَصَحْتُك»

1-يخطّئ الأستاذ عبّاس أبو السّعود مثل قولهم: (فلان أحسن من ذي قَبْل) - بفتح القاف وسكون الباء في (قبل) -. قال:

(قَبْل) - ساكن الباء - نقيض (بَعْد)، وهو ظرف مُبْهَم لا يُفْهَم معناه إلّا بإضافته إلى ما بعده لفظاً أو تقديراً. وقد ذاع خطأً بين المتكلّمين والكاتبين عدمُ إضافته إلى ما بعده، وجَعْلُه هو مضافاً إليه في قولهم: (صار فلان أحْسَنَ حالاً من ذي قَبْل) أي من قبل هذا الوقت.

أمّا ما يتّصل (بذي قَبَل) فهو مفتوح الباء مع فتح القاف وكسرها، تقول من الأوّل: (لا أكلّمك لِعَشْرٍ من ذي قَبَل) بفتحتين، أي إلى عشر تستقبلها. وتقول من الثّاني: (لا أكلّمك إلى عشر من ذي قِبَل) بكسر ففتح، أي إلى عشر مما تشاهده من الأيام.

والقَبَل - بفتحتين - أيضاً: هو ما استقبلك من نَشْزٍ أو جبل، تقول: رأيت بذلك الْقَبَلِ شخصاً. والقَبَل[1] كذلك : خلاف الْحَوَل.

والْقِبَل - بكسر ففتح - معناه: الجهة، أو الطّاقة، أو عند...»[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (فلان أحسن حالاً من ذي قَبْل).

وجاء في قراره أنّ هذا التّعبير جائز في الاستعمال على اعتبار أنّ (ذي) زائدة،

---

(1) القَبَل في العين: (بفتحتين) إقبال سوادها على الأنف أو الحاجب.

(2)«أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 77 ـ دار المعارف بمصر -.

إلّا أنّ الأصل الفصيح للجملة: (فلان أحسن من قبل)[1].

2 - خطأ بعضهم الشّاعر الكبير حافظ إبراهيم[2] في قوله:

كم ذا يُكابد عاشق ويُعاني　　في حُبّ مصر كثيرة العشّاق

حيث أتى بـ(ذا) بعد (كم)، وهو تعبير لا تعرفه العرب، ليس هناك ما يسوّغ حشر (ذا) بعد (كم).

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل هذا التّعبير، وجاء في قرار لجنة الأصول فيه ما يأتي:

«ترى اللّجنة أنّ ذكر (ذا) بعد (كم) في نحو: (كم ذا نصحتك) أنه تعبير صحيح يُوَجَّه على أن تكون (ذا) زائدة فيه، استناداً إلى ما جاء في اللّسان عن ابن الأعرابيّ من أنّ العرب تصل كلامها بـ (ذي) و(ذا) فيكون حشواً لا يُعْتدّ به).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ الموافق 10 من مارس 1975 م.

(2) هو محمد حافظ إبراهيم الشاعر المصريّ الكبير، أحد الخمسة الذين أحيوا نهضة الشعر العربيّ في العصر الحديث وهم البارودي وصبري وشوقي وحافظ ومطران، صادق التّعبير عن نفسه وعن هموم شعبه، جميل العبارة سلِس الأسلوب رائع الوصف. ترجم عن الفرنسيّة رواية فكتور هوجو «البؤساء». توفي سنة 1932م.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والثلاثين المعقودة من 22 من ذي الحجة 1391 هـ الموافق 7 من فبراير، حتى 6 من المحرم 1392 هـ الموافق 21 من فبراير 1972م.

(117)

تصحيح جمع «النادي» على «النّوادي»

يُخطّئ بعضهم جمع (نادٍ) على (نوادٍ) بحجّة أنّ المعجمات لم تورد هذا الجمع، وإنمّا أوردت (أندية) جمعاً لـ (ناد).

وقد صحّح الدّكتور ناصر الدّين الأسد جمع (النّادي) على (النّوادي)، وردّ تخطئة الّذين خطّأوا هذا الجمع بأنّ علماء النّحو أجمعوا على أنّ صيغة (فاعل) إذا أُجْرِيَت مُجْرَى الاسم ودلّت على غير العاقل، تُجْمَع على (فواعل) جمعاً قياسيّاً مطّرداً لا شذوذ فيه، مثل: خاتم وخواتم، وشارع وشوارع، وحاجب وحواجب، وساعد وسواعد، وجامع وجوامع، وحائط وحوائط، ورافد وروافد.

ولم يستثنوا من ذلك إلاّ لفظ (واد) فلم يُجْمَع على (فواعل)، وقالوا في جمعه (أَوْدِيَة). وإنّما لم يُجمع (واد) وهو على وزن (فاعل) على (فواعل) لأنّ أوّل الكلمة واو، وجمعها على (فواعل) يجعل في أوّلها واوين متعاقبتين، فكأنّهم استثقلوا اجتماع الواوين في أوّل الجمع.

أمّا إغفال أصحاب المعاجم النّصّ على أن (النّادي) هو (النّوادي)، فلا يدلّ على أنّ ما أغفلوه ليس صحيحاً وليس مسموعاً ولا مُسْتَعْمَلاً، وإنما كان إغفالهم إيّاه لأنّهم لا يُوردون عادة الجموع القياسيّة المطّردة، ولأنّه أَغْنَى عن النّصّ عليها أنّها مشمولة بحكم القاعدة القياسيّة المطّردة، ويكتفون بالنّصّ على غير القياسيّ من الجموع لأنّه نادر وشاذّ»[1].

وصحّح أيضاً جمع (نادٍ) على (نواد) الأستاذ عبّاس أبو السّعود، قال:

«والحقّ أنّ (النّوادي) جمع صحيح للنّادي، وإنما لم تذكره المعاجم اعتماداً على

(1) «نادٍ وأندية» بحث للدكتور ناصر الدين الأسد، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 27 ص 90.

أنّه قياس مطّرد، إذ أنّ (فواعل) يطّرد في كل اسم لغير العاقل على وزن (فاعل)، مثل: كاهِل وكواهِل، وحافر وحوافِر، وعاتِق وعواتِق، وشارب وشوارب، وعارض وعوارض، ومثل هذا: نادٍ ونواد. قال ابن مالك:

فواعِل لِـفَـوْعَــل وفـاعِــل ... وفــاعِلاء مــع نحــو كاهِــلِ

عليه يجوز أن يُجْمَع (النّادي) على (أندية) وعلى (أنداء) جَمْعَيْن سماعِيَّيْن، وأن يُجمع على (النّوادي) جمعاً قياسيّاً[1].

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 37 ، دار المعارف بمصر.

(118)

تصحيح وصف جمع غير العاقل بصيغة «فَعْلاء»

وقع اختلاف بين الأدباء في صحّة وصف الجمع غير العاقل بصيغة (فَعْلاَء)، فبعضهم يخطّئ قولهم: الأشجار الخضراء، والأوراق الصّفراء، والمياه الزّرقاء، والجبال الشّمّاء، والأعين العمياء، والقصائد الغرّاء، ويقول: إنّ الصّواب: الأشجار الخُضْر، والأوراق الصُّفر، والمياه الزُّرق، والجبال الشُّمّ، والأعين العُمْي، والقصائد الغُرّ.

وفي المقابل يصوّب آخرون وصف الجمع غير العاقل بصيغة «فَعْلاء» بجانب وصفه بالصّيغ الأخرى المسموعة. ومن هؤلاء الشّيخ الأستاذ محمّد الخضر الحسين عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وأحد شيوخ الأزهر الذيّن تولّوا رئاسته.

وقد تقدّم الشّيخ محمّد الخضر باقتراح إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة يدعوه فيه إلى إجازة وصف الجمع غير العاقل بصيغة «فَعْلاء»، وعزّز اقتراحه ببحث نقتطف منه ما يأتي:

«يقول علماء العربيّة: يجوز وصف الجمع المكسَّر لغير العاقل بالمفرد المؤنّث، غير أنّ وصفه بالمفرد المؤنّث بالتاء كثير شائع، ووصفه بالمفرد المؤنّث بالصيغة قليل. والمراد من المؤنّث بالصّيغة ما كانت علامة تأنيثه ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، فالحكم الّذي قرّروه عامّ، ولكنهم اقتصروا فيما رأينا على التّمثيل بما فيه ألف التّأنيث المقصورة.

قال أبو البقاء في الكلّيّات: (والجمع المكسّر لغير العاقل يجوز أن يوصف بما يوصّف به المؤنّث، نحو: ﴿ مَآرِبُ أُخْرَى ﴾[1] - وهو قليل-. ثمّ قال: (والجمع

(1) سورة طه :18.

يوصف بالمفرد المؤنّث بالتّاء وهو شائع، وقد يوصف بالمفرد المؤنّث بالصّيغة كما في قوله تعالى: ﴿ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِ الكُبْرَى ﴾[1]

وورد وصف الجمع بصفة (فَعْلاء) في أشعار هذا العصر. قال الأستاذ خليل مطران[2] في رثاء شوقي:

يجلو نبوغُك كلّ يوم آيةً ... عذراءَ من آياته الغَرّاءِ

فقد وصف الآيات وهي جمع بغرّاء..

... وورد وصف الجمع بفعلاء في كثير من أشعار المولّدين قبل هذا العصر كما قال القاضي الفاضل عبد الرحيم[3]:

مُتكفِّن بملابس حمـ ... ـراءَ وهي تعود خُضْرَا

وقال مِهيْار الدَّيْلَمِيّ[4]:

راكب العزّ في مفاوزها اليهـ ... ـماء[5] سارٍ لا يركب التّغريرا

فوصف المفاوز وهو جمع بالْيَهْماء..

وورد في شعر المولّدين (فَعْلاء) خبراً عن ضمير يعود على جمع، كما قال أبو تمّام:

---

(1) سورة النجم:18.

(2) هو خليل بن عبده بن يوسف مطران: شاعر القطرين، من كبار شعراء العصر الحديث وكتّابه، تولّى رئاسة جريدة الأهرام فترة، وأنشأ«المجلة المصرية»، وترجم عن الفرنسية والإنجليزية، توفي سنة 1949م.

(3) هو أبو علي عبد الرحيم البيسانيّ اللخميّ المعروف بالقاضي الفاضل، كاتب مجيد، كان وزيراً لصلاح الدين الأيّوبيّ، وكان متديّناً محسناً مغرماً بجمع الكتب. برع في الكتابة وغالى في استعمال التورية والجناس. توفي سنة 596 هـ.

(4) هو مهيار الدّيلميّ بن مَرْزَوَيْه أبو الحسن، شاعر كبير، فارسيّ الأصل، كان مجوسيّاً فأسلم على يد الشريف الرضيّ وتشيّع مثله. جمع في شعره بين فصاحة العربية ومعاني العجم، توفي سنة 428 هـ.

(5) فلاة يهماء: قاحلة لا ماء فيها.

هَيَا حُسنَ الرّسوم وما تَــمَشَّى إليها الدّهر مـن صـور البعـاد

وإذ طـير الحـوادث في رُباهــا سـواكن وهي غنّـاء المـراد

فقوله: غنّاء المراد، خبر عن الضّمير العائد إلى الرّسوم أو إلى رُباها. وقال أبو الطيّب المتنبيّ:

وعقاب لبنان وكيـف بقطعهـا وهي الشّـتاء وصـيفهنّ شـتاءُ

لَبَس الثّلوجُ بها عليّ مسـالكي فكأنّهـا ببياضـها سـوداءُ

... وورد «فَعْلاء» في أشعارهم حالاً من الجمع، كما قال ابن الخطيب[1]:

ولك الجواري المنشَآت وقد غدت تختـال في بُـرُد الشّـباب وتَرْفُـلُ

جَوْفَـاءَ يحملهـا ومـن حملـتْ بـه مَـن يعلـم الأنـثى ومـاذا تحمِـلُ

فقوله: جوفاء، حال من الجواري المنشآت، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي، أعني الجواري.

وخلاصة البحث أنّ علماء اللغة أطلقوا في صحّة وصف جمع غير العاقل بصفة المفردة المؤنّثة، فيدخل في إطلاقهم وصفه بـ (فَعْلاء)، ولم نر أحداً منهم خصّ هذا الحكم بصيغتي (فاعلة) و(فُعْلَى). ثم إنّ الوصف بها ورد في شعر أبي تمّام والمتنبّي بما يدلّ على صحّته . . . ثمّ إنّ قياس (فَعْلاء) على (فُعْلَى) و(فاعِلَة) في صحّة الوصف بهما، من الأقيسة الّتي تتلقّاها اللّغة العربيّة على الرّحب والسّعة.

وبناءً على هذا أقترح على مؤتمر المجمع الموقّر أن يصدر قراراً في صحّة

(1) هو ذو الوزارتين أبو عبد الله لسان الدين الخطيب، كاتب بارع، وشاعر رقيق، وعالم بالشريعة والفلسفة والتاريخ والأدب واللغة. قيل: إنّ مؤلفاته تبلغ ستين كتاباً، أشهرها كتاب«الإحاطة في تاريخ غرناطة»، وهو صاحب الموشّح المشهور الذي مطلعه:

جـادَك الغيـث إذ الـغيـث هَـمَى يـا زمـانَ الـوَصْـل بـالأنـدلـسِ

قتله بعض الأوباش خَنْقاً سنة 776 هـ.

التّركيب الّذي يوصف به جمع غير العاقل بصيغة (فَعْلاء) قطعاً للمناقشة الّتي تدور حول هذا الأسلوب»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على اقتراح عضوه الشّيخ محمّد الخضر حسين، وأصدر قراره الآتي:

«يجوز وصف غير العاقل بصيغة (فَعْلاء)، إلى جانب الصّيغ الأخرى الّتي يستسيغها الذّوق العربيّ»[2].

---

(1) بحث للشيخ محمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 7 ص 254.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947م، حتى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(119)

تصحيح: «يحب يأكل» و«يريد يضحك»

يكثر في لغة العصر مثل قولهم: (فلان يحب ينال الدكتوراة)، و(ابني يريد يلعب في كل وقت)، و(ذَكِّرْنِي بالموعد أخشى أنساه).

ويخطّئ بعضهم هذا الاستعمال، والصواب عنده أن يقال: (فلان يحب أن ينال الدكتوراة)، و(ابني يريد أن يلعب في كل وقت)، و(ذكّرني بالموعد أخشى أن أنساه)، بدخول الحرف الناصب المصدريّ (أَنْ) على الفعل المضارع الثاني. هذا هو الأسلوب العربيّ الصّحيح. قال الله تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (يحب ينال) و(يريد يلعب) و(أخشى أنساه)، أي توالي مضارعين مع حذف (أن) المصدريّة بينهما. وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يشيع في الاستعمالات المعاصرة مثل قولهم: (يحبّ يأكل) و(يريد يضحك)، ممّا يتوارد فيه فعلان مضارعان ثانيهما متّصل بالأول، ممّا عُهِد فيه ذكر «أنْ».

وترى اللّجنة أنّ حذف (أنْ) باب من أبواب العربيّة الواسع، وأنّ هذا الاستعمال له نظائر في مسموع اللّغة، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾[3]. وفي الحديث النّبويّ الشّريف: «لا يحلّ لامرأة تسأل طلاق أختها»[4]. وفي الشعر العباسيّ لابن الروميّ[5] : «كل حرّ يريد يُظْهِر حاله». وفي

---

(1) سورة النساء:28.

(2) سورة النور:22.

(3) سورة الزمر:64.

(4) الذي في البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي: «لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح فإنّما لها ما قُدّر لها».

(5) هو أبو الحسن عليّ بن العباس بن جرجيس مولى عبيد الله بن عليّ، شاعر كبير روميّ الأصل، وكان شَرِهاً للطعام والشّراب مُغالياً في الطَّيَرَة. يمتاز شعره بتوليد المعاني وخصب الخيال ودقّة التّصوير=

القرن الثّالثّ الهجريّ أمثلة متعدّدة في كتاب (أخبار القضاة) لوكيع[1]، منها (تُحْسِن تتوضّأ) و(أحبّ تقطُنُ عندي)، و(تَتَجرَّأُ تشهدُ عندي).

ومن ثَمَّ لا ترى اللّجنة مانعاً من قبول ذلك الاستعمال إذا شاع وقَبِلَه الذَّوق. وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار على أن يزاد عليه ما يأتي: «والأصل في التعبير هو إثبات (أَنْ) وذِكْرُها»[2]

=والبراعة في الوصف والتّشبيه، وكان كثير العتاب والهجاء لإِغْراض الحكام عنه وجَفاء الأصدقاء لحدّة طبعه. توفي سنة 284 هـ

(1) هو أبو بكر محمد بن خلف بن حيّان بن صدقة الضّبي المعروف بوكيع، قاض عالم بالتاريخ والبلدان، من كتبه: «أخبار القضاة وتواريخهم»، و«الطريق» في أخبار البلدان ومسالك الطرق، و«الأَنْواء» و«عدد آي القرآن والاختلاف فيه»، توفّي سنة 306هـ

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسين المعقودة من 23 من جمادي الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404 هـ الموافق 5 من مارس 1984م.

(120)

تصحيح كلمة «انْضِبَاط»

تُسْتَعمل كلمة «انضباط» كثيراً في لغة العصر، ويعنون بها الدّقّة في احترام المواعيد، والحرص على أداء الواجب بلا تقصير، والالتزام بالقانون والتّعليمات، واتّباع النّظام المتَّبع. فيقولون مثلاً: (الانضباط من أسس العسكريّة النّاجحة)، و(يحقّق انضباط الموظّفين حسن سير الإدارة)، و(خليل رجل مُنْضَبِط)، و(فلان ليس مُنْضَبطاً).

ويتوقّف بعضهم في قبول كلمة (انْضَبَط)، وما اشْتُقَّ منها، لأنّ معجمات اللّغة لم تورِد هذه الكلمة ولم تسجّل الفعل (انضبط)، وإنّما سجّلت الفعل الثّلاثيّ «ضَبَطَ»، يقال: (ضَبَطَ الشّيءَ) حَفِظَه، وبابه: ضَرَب. وضَبَطْتُ البلادَ وغيرَها : إذا قمت بأمرها قياماً ليس فيه نقص[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل (انضبط) ومصدره (الانضباط). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة استعمال (الانضباط) مُراداً به حدوث الضَّبْط والتزام القواعد والنّظام العامّ.

ويُؤخذ على هذا الاستعمال أنّ أمّهات المعجمات العربيّة لم تثبته، وإنّما أثبتت «ضَبَطَه ضَبْطاً وضَباطَة».

وإذا كان (الانضباط) يمكن أن يكون مصدراً للفعل (انْضَبَطَ) الّذي هو مطاوِع للفعل (ضَبَطَ) الثّلاثيّ المتعدّي، والمطاوعة هنا تنطبق عليها الضّوابط

(1) المصباح المنيرة للفيوميّ، ص 357 ، المكتبة العلمية، بيروت.

الّتي أقرّها المجمع في قياسيّة المطاوعة[1]، فإنّ اللّجنة تُجيز لفظ (الانضباط) في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) وهي: أ - قياس المطاوع «انْفَعَل» لكلّ فعل ثلاثيّ دالّ على معالجة حسّية، ما لم تكن فاء الفعل واواً أو لاماً أو نوباً، أو ميماً أو راءً، ويجمعها قولك «ولنمر». ب ـ قياس المطاوع «افْتَعَلَ» الكلّ فعل ثلاثيّ متعدّ إذا أريد به الدّلالة على أصل الفعل مثل: حبست الماء فاحْتَبَس، وكذلك لكل فعل ثلاثيّ دالّ على معالجة حسِيّة إذا كانت فاؤه أحد أحرف (ولنمر) ج - قياس المطاوع «تفَعّل» لكل فعل ثلاثيّ مضعّف العين مطلقاً، مثل: عَلَمْتُه فَتَعلّمَ. د ـ قياس المطاوع «تَفَعْلَلَ»، لكلّ فِعْل على «فَعْلَلَ، مثل: دَحْرَجْته فتَدَحْرَجَ، هـ - قياس المطاوع«تفاعل» لكل فعل على «فاعَلَ» أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره، مثل: باعَدْتُه فتباعَدَ. (مؤتمر مجمع القاهرة اللغويّ في دورتيه الأولى والثانية والخمسين).

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(121)

تصحيح جمع «باسل» على «بواسل»

ينكر فريق من اللّغويين جمع كلمة (باسِل) على (بَوَاسِل) - والباسِل البطل الشّجاع -، ويقولون: إن الصّواب أنّ يُجمع (باسل) صفةً للعاقل على (بُسُل)، أو (بُسَلاء)، أو (باسِلين)، ولا يُجْمَع على (بواسِل)، لأنّ الجمع على زنة (فواعِل) يكون لـ (فاعِل) غير العاقل، أو صفة المؤنّث على صيغة (فاعِلَة). فمثال الأوّل: شاهِق وشواهِق، وصاهِل وصَواهِل، ورافِد ورَوَافِد، وأسدٌ باسِل وأُسُود بواسِل. ومثال الثّاني: كاذِبة وكواذِب، وخاطِئة وخواطِئ، وقاعِدَة وقواعِد، وكامِنَة وكوامِن.

أمّا ما كان على زنة (فاعل) صفة للمذكّر العاقل، فلا يُجْمَع على (فواعِل). وشذّ من ذلك كلمات سُمِعَت عن العرب، وهي: فارس وفوارِس، وسابق وسوابق، وداجِن ودواجِن (بمعنى مقيمين)، وهالِك وهوالِك، وناكص ونواكِص، وخالِف أو خالِفَة وخوالِف. وفي القرآن الكريم: ﴿ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ ﴾ [1].

وبناء على ما تقدّم خطّأ الدّكتور مصطفى جواد الأستاذ الكبير عبّاس محمود العقّاد - رحمه الله ـ في قوله: «إنّ الفرسان البواسِل...»، وذلك في كتابه «عبقريّة خالد». قال الدّكتور مصطفى جواد: «وإنّما البواسِل جمع باسِلَة للمرأة، وباسِل للحيوان كالأسد، وللرّجال يقال: البُسَلاء والباسلون»[2].

وجاء في «المصباح المنير»:

«وجمع (الفارس): فرسان، وفوارِس، وهو شاذّ لأنَّ (فواعِل) إنّما هو (فاعِلَة) مثل: ضارِبة وضوارِب، وصاحِبة وصواحِب، أو جمع (فاعل) صفة لمؤنّث مثل:

---

(1) سورة التوبة:87.

(2)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 10 ـ مطبعة أسعد، بغداد -.

حائض وحوائِض، أو كان جمعَ ما لا يَعْقِل، نحو: بازِل وبَوازِل، وحائِط وحوائِط. أمّا مذكّر مَنْ يَعْقِل فقالوا: لم يأت فيه (فواعِل) إلاّ فوارس ونواكِس، جمع نَاكس الرأس، وهوالك، ونواكص، وسوابق، وخَوالف جمع خالِف وخالِفة، وهو القاعد المتخلّف، وقوم ناجعة ونواجع، وعن ابن القطّان: ويُجْمَع الصاحب على صواحب»[1].

ولكن:

صحّح باحثون لغويون جمع (فاعل) صفة للمذكَّر العاقل على (فواعل) لورود جموع كثيرة سُمِعَت عن العرب لـ (فاعل) صفة للمذكّر العاقل على (فواعل)، منها ما سبق ذكره نقلاً عن «المصباح المنير»، ومنها ألفاظ أخرى نحو: سابح وسوابح، وحاسِر وحواسِر، وقارئ وقوارِىء، وكاهِن وكواهِن، وغائب وغوائِب، وشاهِد وشواهِد، وحارس وحوارس، وحاجِب وحواجِب (من الحِجابة)، وعاجز وعواجز، ورافد ورافد، وحاجّ وحواجّ.

فهذه كلها جموع على زنة «فواعِل» لصفة المذكر العاقل على زنة (فاعل). قال الفرزدق:

وإذا الرّجالُ رَأَوْا يزيـدَ رأيْـتَهم   خُضُعَ الرقاب نواكسَ الأبصارِ

وذكر صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» أنّ «بواسِل» ورد جمعاً لـ «باسل»صفة للمذكّر العاقل في شعر قديم، وهو قول باعث بن صريم بن أسد اليشكُريّ:

سائل أُسَـيدَ هـل ثَـأَرْتُ بوائـلٍ   أم هل شَفَيْتُ النّفسَ من بَلْبالها

وكتيبــةٍ سَـفْحٍ الوجــوه بواســلٍ   كالأُسْد حين تذِبّ عن أشبالها[2]

(1)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 467 و468، المكتبة العلمية، بيروت.

(2)«أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، ص 26، دار المعارف بمصر.

وقال صاحب كتاب «النّحو الوافي»:

«والحقّ أنّ صيغة (فاعِل) تُجْمَع قياساً على (فواعل) سواء أكانت صفة للمذكّر العاقل أم غير العاقل، غير أنّ مراعاة الشّرط أفضل. أمّا مَنْ لا يُراعيه فلا يُحْكم عليه بالتّخطئة، وإنّما يُحْكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن كان دونه في القوّة»[1].

هذا، وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جمع «فاعل» صفة المذكّر العاقل على «فواعل»، ووافق على قرار لجنة الأصول وهو أنّه «لا مانع من جمع (فاعل) وصفاً لمذكر عاقل على (فواعل) نحو: باسل وبواسل، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة في فصيح الكلام»[2]

(1) «النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 4، ص 489 ، دار المعارف بمصر.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والثّلاثين المعقودة من 9 من المحرّم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هالموافق 25 من فبراير 1973م.

(122)

تصحيح كلمة: «التّهريج»

تُستعمل كلمة «التّهريج» في لغة العصر بمعنى الإضحاك أو التّهويش أو التّخليط أو الإثارة للفوضى ونحو ذلك، فيقال مثلاً: (يُضحك المهرّج النّاس في المسرح) و(يقوم المعارضون بالتّهريج حتّى لا يعطوا خصمهم فرصة للكلام)، و(لا يمكن التّفاهم في جو التّهريج)، و(يغطّي فلان ضعفه العلميّ بالتهريج).

وينكر بعضهم استعمال كلمة (التّهريج) فيما ذُكِر من المعاني، بحجّة أنّ المعجمات لم تذكر شيئاً منها.

قال الأزهريّ في «تهذيب اللّغة»:

«أبو عبيدة عن الأصمعي: هرّجتُ السَّبُع إذا صِحْتَ به قال رُؤبة[1]:

هرَّجْتُ فارتدّ ارتـداد الأكْمَـهِ ... في غائلات الحائر الْمُتَهْتِهِ

... وقال الأصمعيّ: يقال: هرَّج بعيرَه، إذا حَمَل عليه في السّيْر في الهاجرة»[2].

وفي «تاج العروس»:

«والتّهريج في البعير حَمْلُه على السَّير في الهاجِرَة حتّى يَسْدَر، أي يتحيّر... والتّهريج: زَجْرُ السَّبُع والصّياحُ به. يقال: هرّج بالسّبع إذا صاح به وزَجَرَه»[3].

وفي «اللّسان»:

---

(1) هو أبو الحجاف رؤبة بن عبدالله العجّاج بن رؤبة التّميميّ السّعديّ، شاعِر كبير راجز، وإمام في اللغة حضر الدولتين الأموية والعباسية، له ديوان رجز. لما توفّي قال الخليل: «دفنّا الشعر واللّغة والفصاحة». توفي سنة 145 هـ.

(2) «تهذيب اللّغة» لأبي منصور الأزهريّ، ج 6 ص 48 ، الدار المصرية للتأليف والنشر.

(3) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 2 ص 115، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

«الْهَرْج: الاختلاط... وهَرَّجْتُ البعير وأَهْرَجْتُه أيضاً: إذا حَمَلْتَ عليه في السَّيْر في الهاجِرَة حتّى سَدِرَ. وهَرَّج النّبيذُ فلاناً: إذا بلغ منه فانْهَرَجَ وَانْهَكَّ»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (التّهريج) كما تُسْتعمل في لغة العصر، ونصّ قراره:

«كلمة التّهريج عربيّة صحيحة، فقد ورد في اللّغة: هَرَج في الحديث: خَلَط فيه، وتضعيف المادّة صحيح استناداً إلى ما قرّره المجمع من جواز تضعيف الثّلاثيّ للتّعدية والتّكثير، على ألّا يقرَّ المجمع مثل هذه الكلمات إلّا بعد تمحيصها.

وتُسْتَعْمل هذه الكلمة في التّخليط، سواء أكان تخليطاً للإضحاك أو تخليطاً في المنطق والرّأي مثل التّهويش السياسيّ»[2].

---

(1) «لسان العرب» لابن منظور، ج3، ص 793، دار لسان العرب، بيروت .

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ، الموافق 6 من أكتوبر 1947 م، حتى 22 من رجب 1367 هـ، الموافق 31 من مايو 1948م.

(123)

تصحيح: «فلان كأديب له شهرة عالمية» و«قال ذلك كتعليق»

كَثُر في هذا العصر استعمال الكاف في مثل قولهم: (أنا كعربيّ أرى ضرورة وحدة العرب)، و(تكلَّم فلان في الجلسة كرئيس)، و(حضر فلان الاجتماع كممثّل للشّركة)، و(صرّح بذلك كدرٍّ للرّماد في العيون).

واستعمال الكاف في هذا التّعبير جديد، وكان أثراً من آثار التّرجمة من اللّغات الأجنبيّة إلى العربيّة. ويرى الدّكتور محمّد عبد الرّحمن مرحبا أنّ هذا الاستعمال للكاف من التّشويهات الّتي أحدثتها التّرجمة التّجاريّة الحرفيّة الرّخيصة في لغتنا العربيّة، وأنّ هذه الكاف أخذت تحلّ في لغتنا محلّ استعمال الحال والمفعول به الثّاني والمفعول لأجله.

ويقول: اقرأ هذه العبارات: (ما أحْسَنه كمتكلّم)، و(ما أحْسَنه ككاتب)، و(دخل عليهم كرئيس للبلاد)، و(فعل هذا كمناوَأةٍ له)، و(قال كتعليق على كلامه)، و(اعتبر العربيّة كلغة أساسيّة)، و(عامله كحيوان). والأصحّ أن يقال: (ما أحسنه متكلّماً)، و(ما أحسنه كاتباً)، و(دخل عليهم رئيساً للبلاد)، و(فعل هذا مناواة له)، و(قال تعليقاً على كلامه)، و(اعتبر العربيّة لغة أساسيّة)، و(عامله معاملة حيوان)[1].

لكن الأستاذ عبد الله كنون عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، اقترح على المجمع إقرار الاستعمال الحديث للكاف في مثل قولهم: (فلان كسفير يمثّل بلاده خير تمثيل)، مستنداً في ذلك إلى أنّ هذه الكاف للتّشبيه، ويراد بها ما يراد

(1) «تشويهات في اللّغة العربيّة أحدثتها الترجمة» للدّكتور محمد عبدالرحمن مرحبا. مجلة اللسان العربيّ، ج 1 ص 159.

بكلمة (مثل)، أي ذات الشّخص والشّخص نفسه. فإذا قلنا: (فلان كسفير يمثّل بلاده خير تمثيل)، فالمراد فلانٌ نفسه، وإنّما عدلنا إلى هذا التّعبير قصْد الكناية الّتي هي أبلغ من التّصريح، أو أن تكون الكاف بمعنى (مثل)، فقولنا: (فلان كأديب له شهرة عالميّة) معناه: فلان مِثْلَ أديب، بنصب كلمة (مِثْل)، على الحال، ولعلّه أن يكون أبلغ من قولنا: (فلان أديباً)[1].

وقد درست لجنة الأصول بمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة اقتراح الأستاذ عبد الله كنون، وأقرّت استعمال الكاف فيما تُسْتَعمل فيه حديثاً. ونصّ القرار:

«تجري أقلام الكتّاب المعاصرين بنحو قولهم: فلان كأديب، وهو كسفير، وأنا كعربيّ.. الخ. وترى اللّجنة أنّ مثل هذا التّعبير فصيح يجري على الضّوابط العامّة، وأنّ الكاف للتّشبيه أو للتّعليل أو زائدة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية»[2].

(1) «لغتنا الجميلة» لفاروق شوشة، ص 128، مكتبة مدبولي، القاهرة.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأول 1396 هـ، الموافق 8 من مارس 1976م.

(124)

تصحيح «الأُمْسِيَة» - بتخفيف الياء-

يخطّئ الدّكتور مصطفى جواد: (الأُمْسِيَة) - بتخفيف اليّاء - والصّواب عنده أن يقال: (أُمْسِيَّة) بتشديد اليّاء.

وحجّته في هذه التّخطئة أن (الأمسيّة) - بتشديد الياء - أَصْلُها: (أُمْسُويَة) على (أُفْعولَة)، ويقال فيها: أُبدلت الواو ياءً، وأُدغِمت اليّاء في اليّاء، فصارت (أُمْسيّة) بتشديد الياء، كالأُغْنِيَّة أصلها: (أُغْنُويَة)، والأُمنيّة أصلها: (أُمْنُويَة)، والأُحجيّة أصلها: (أُحْجُويَة)، والأُضْحيّة أصلها: (أُضْحُوية)، كالأُضْحُوكة والأُغلُوطَة والأُنْشُودَة والأُحْدُوثة.

فقولنا: (أُمْسِيَة) - بتخفيف اليّاء - على الخطأ هو نقلها إلى (أُفْعُلَة) بحذف الواو، وكُسِرت السّين لمكان اليّاء بعدها، وهذا مخالف للسّماع والقياس، وكلّ ما خالف السّماع والقياس يجب أن يُطرح ويُنْبَذ. وشذّت (الأُنْمُلَة) على لغة ضعيفة.

جمع (الأمسيّة): أماسِيّ بتشديد اليّاء، كأمانيّ: جمع الأُمنيّة، وأحاجِيّ: جمع الأُحجِيَّة، وأغانيّ: جمع أغنيّة. والتّخفيف جائز في الجمع دون المفرد»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز (الأمسيَة) - بتخفيف اليّاء -. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

يستعمل الكتّاب كلمة (الأمسيّة) بفتح اليّاء مخففَّة، والمنصوص عليه أنّها بالياء المشدّدة على وزن (أُفْعُولّة).

واللّجنة تُجيز ما تجري به الأقلام تنظيراً بين الأمسيّة والأغنية الّتي نصّت

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 152، مطبعة أسعد، بغداد.

المعجمات على ورودها باليّاء مفتوحة مخفَّفة مع أنّها على وزن (أُفْعُولَة). ومن سنن الكلام العربيّ تخفيف الياء المشدّدة في مقامات شتّى».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الأول الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982م.

(125)

تصحيح: «ما أَبْيَضَ هذا الثَّوْب!»
و«هذا الثَّوْب أَبْيَضُ من ذاك»

يخطّئ البصريّون أن يقال: (ما أبْيَضَ هذا الثّوب!) في صيغة التّعجّب، و(وجه فلان أبيض من اللّبن) في صيغة أفعل التّفضيل، لأنّهم يشترطون في صيغتي التّعجّب وأفعل التّفضيل شروطاً، منها ألاّ تكون الصّفة منهما للمذكّر على وزن (أَفْعَل) الّذي مؤنّثه على وزن (فَعْلاء)، من كلّ صفة تدلّ على لون أو عيْب أو حِلْيَة، نحو: أسود وسوداء، وأبيض وبيضاء، وأعور وعوراء، وأعرج وعرجاء، فلا يقال عندهم: (ما أسود ظلام اللّيل!)، ولا (فلان أعْرَجُ من فلان)، ولا (هذا الغلاف أبيض من ذاك)، ولا (ما أعْوَرَه!).

وقالوا: إذا أريد التّعجّب والتّفضيل ممّا صفته للمذكّر على (أَفْعَل) ومؤنّثه على (فَعْلاء)، أُتِيَ بـ(أفعل) مناسب للمعنى، نحو: أشدّ، وأكثر، وأكبر، وأحسن، وأقْبَح، وأسْوَأ... ثمّ أُتِيَ بعده بمصدر الصّفة، فيقال مثلاً: (ما أشدَّ ظلام اللّيل!)، و(فلانٌ أكثرُ عَرَجاً من فلان)، و(هذا الغلاف أحسن بياضاً من ذلك)، و(هذا الثّوب أكثر بياضاً من ذلك) و(ما أسْوَأَ عَوَرَه!) وهكذا.

وسار الحريريّ في «درّة الغوّاص» على مذهب البصريّين هذا، فقال:

«ويقولون في التّعجّب من الألوان والعاهات: (ما أبْيَضَ هذا الثّوبَ)، و(ما أعْوَرَ هذا الفرس!)، كما يقولون في التّرجيح بين اللّونين والْعَوَرَيْن: (زيد أبيض من عمرو)، و(هذا أعْوَرُ من ذاك)، وكلّ ذلك لحن مُجْمَع عليه وغلط مقطوع به، لأنّ العرب لم تَبْنِ فعل التّعجّب إلاّ من الفعل الثّلاثيّ الّذي خَصَّتْه بذلك لخفّته، والغالب على أفعال الألوان والعُيوب الّتي يدركها العيان أن تتجاوز الثّلاثيّ، نحو:

ابْيَضَّ وَاسْوَدَّ وَاحْوَرَّ وَاحْوَلَّ، ولهذا لم يَجُز أن يُبْنى منها فعل التّعجّب، فمن أراد أن يتعجّب من شيء منها بَنَى فعل التّعجّب من فعل ثّلاثيّ يُطابق مقصودة في المدح أو الذّمّ، ثمّ أتَى بما يريد أن يتعجّب منه، كقولهم: (ما أحسنَ بياض هذا الثّوب!)، و(ما أَقْبَحَ عَوَرَ هذا الفرس).

وحكم (أَفْعَل) الّذي للتّفضيل يساوِق حكم التّعجّب فيما يجوز فيه ويمتنع منه فكما لا يقال: (ما أبيض هذا الثّوب!) ولا (ما أعْوَرَ هذا الفرس!) لا يجوز أن يقال: (هذه أبيضُ من تلك) و(هذا أَعْوَرُ من ذاك)[1].

لكن من الكوفيّين - وعلى رأسهم إمامهم الكسائيّ - مَنْ يُجيزون مجيء التّعجّب و(أَفْعل) التّفضيل ممّا صفته في المذكّر على وزن (أَفْعَل) ومؤنّثه على (فَعْلاء)، فيصحّ عندهم أن يقال: (ما أَبْيَضَ هذا الثّوب!)، وهذا أبيضُ من ذاك، وما أعْرَجَ هذا الرّجل!، وهذا الرّجل أعْرَجُ من فلان، كما أجاز الأخفش[2] - وهو بصريّ - مجيء التعجّب و(أفعل) التفضيل في العاهات دون الألوان. ويؤيّد مذهب الكوفيين المسموع من الكلام الفصيح، فقد ورد عن العرب قولهم: (أَسْوَدُ من حَلَك الغُراب)، وقولهم: (أبيض من اللبن). وفي الحديث الشريف قوله ﷺ: «حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، وماؤه أبيض من اللّبن، وريحه أطيب من المسك، وكِيزَانُه كنجوم السماء، من يشرب منها فلا يظمأ أبداً»[3].

---

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 38.

(2) هو أبو الحسن سعيد بن مَسْعدة الأخفش البصريّ، إمام في النحو، قرأ على سيبويه وصحب الخليل وقرأ على الكسائي. قال عنه ثعلب: هو أوسع الناس علماً. وقال عنه المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه: الأخفش، ثم الناشئ، ثم قطرب. من كتبه: «المقاييس في النحو»، و«الأوسط» و«الاشتقاق». توفي سنة 215 هـ ومَنْ سُمّي الأخفش من النحاة أحد عشر أشهرهم هذا وهو الأخفش الأوسط، والأخفش الأكبر وهو أبو الخطاب عبدالحميد بن عبدالمجيد المتوفّى سنة 177 هـ وعنه أخذ سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وكان إماماً في العربية ورعاً ثقة.

(3)«متن صحيح البخاري» بحاشية السندي، ج 4 ص 141 ـ مطبعة إحياء الكتب العربية ، ورواه مسلم أيضاً.

وقال طرفة بن العبد:

إذا الرجال شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلُهُمُو   فأنت أبيضهم سِربال طبّاخِ

وقال آخر:

جاريَةٌ في دِرْعِها الْفَضْفاضِ   أبيضُ من أخت بني إباضِ

وقال المتنبي:

ابْعَدْ، بَعِدْتَ بياضاً لا بياض له   لأنت أَسْوَدُ في عيني من الظُّلَمِ

قال العُكْبَرِيّ[1] شارح ديوان المتنبي عند شرح هذا البيت:

«وأمّا قول أصحابنا الكوفيّين في جواز (ما أَفْعَلَه) في التعجّب من البياض والسواد خاصّة من سائر الألوان فالحجّة لهم في مجيئه نقلاً وقياساً، فأما النقل فقول طرفة..» ثم استشهد بالبيتين المذكورين»[2].

وقال الأستاذ عبّاس حسن في كتابه القيّم «النحو الوافي»:

«... إنّ منع التفضيل من كلّ ما يدلّ على لون، تضييق لا داعي له، ولا سيّما بعد ورود السّماع به. والحجّة التي يحتجون بها لمنعه، وهي أن صيغة (أَفْعَل) هي أيضاً صيغة الصفة المشبَّهة القياسيّة للألوان، فيلتبس الأمر. بين المعنيَيْن، حجّةٌ واهية، إذ لا لَبْس مع وجود القرائن التي تعيّن المراد وتوجّه إلى أحد المعنيين دون الآخر كما يحصل في غير هذا الباب، وبخاصّة بعد موافقتهم على قياسيّة المعنويّ منه.

---

(1) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العُكبَري نسبة إلى«عكبرا» قرية على دجلة. عالم باللغة العربية والأدب والفرائض والحساب. من كتبه: «شرح ديوان المتنبي» و«إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»، و«التبيان في إعراب القرآن» و«الترصيف في التصريف». توفي سنة 616 هـ.

(2)«معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، ص 45 ، مكتبة لبنان بيروت.

ومن ثَمَّ كان المذهب الكوفيّ الذي يُبيح الصياغة أقرب للسّداد والتّيسير»[1].

هذا، وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على قرار يقضي بأن يُصاغ أفعل التّفضيل مباشرة من كل وصف مذكّره على وزن (أَفْعَل) ومؤنّثه على وزن (فَعْلاء)[2].

ويشمل هذا القرار ضمناً إجازة أن يصاغ فعل التّعجّب أيضاً من كل وصّف مذكّره على وزن «أفعل» ومؤنّثه على وزن (فَعْلاء) لأنّ شروط البصريّين في أفعل التفضيل وصيغة التعجّب واحدة.

وبناءً على هذا القرار المجمعيّ يجوز لنا أن نقول: «هذا الثّوب أبْيَضُ من ذاك»، و«ما أَبْيَضَ هذا الثّوب!» و«ما أَعْوَرَ هذا الفرس!»، و«فلان أَعْرَجُ من فلان».

ومن أراد أنّ يتقيّد بمذهب البّصريّين - وهو الأكثر - فيقول: (هذا الثّوب أشدّ بياضاً، من ذاك)، (ما أحْسَنَ بياضَ هذا الثوب)، و(ما أَقْبَحَ عَوَرَ هذا الفرس)، و(فلان أكثر عَرَجاً من فلان)، فله ذلك وهو الأفضل، على ألاّ يخطّئ الوجه الآخر الذي أقره مجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، والّذي أخذ فيه بقول الكوفيّين والكسائيّ وهشام والأخفش[3].

---

(1) «النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 3 ص 325 ، دار المعارف بمصر.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثانية والثّلاثيّن المعقودة ببغداد عام 1965م.

(3) «مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً» لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ص 62.

(126)

تصحيح: «لَمْ ولَنْ أُوَافِقَ على هذا القرار»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: (لم ولَنْ أُوافِقَ على هذا القرار)، و(لم ولن أفْعَلَ ذلك)، بالجمع بين حرفي النّفيّ (لم) و(لن)، ومثل قولهم: (لا ولن أتساهل في هذا الأمر)، و(لا ولن أتخلّى عن مهمّتي)، بالجمع بين حرفي النّفي (لا) و(لن).

ويقصدون بمثل قولهم: (لم ولن أوافق على هذا القرار) نفي الموافقة في الزّمن الماضي ونفيها في الزّمن المستقبل، أي تأكيد النّفي، ويقصدون بمثل قولهم: (لا ولن أتساهل في هذا الأمر) نفي التّساهل في الحال وفي المستقبل، أي تأكيد النّفي أيضاً.

ويخطّئ بعضهم مثل هذا التّعبير، لأنّه لم يرد عن العرب، ولم يؤثر عنهم الجمع بين أداتي نفي متتالِيَتَيْن على النّحو المذكور، وإنّما المأثور عنهم استعمال (لم) الجازمة للفعل المضارع عند إرادة النّفي في الزّمن الماضي، واستعمال (لن) النّاصبة للفعل المضارع عند إرادة النّفي في الزّمن المستقبل، واستعمال (لا) للنّفي عامّة فتدخل على الماضي وعلى المضارِع، فكلّ أداة من أدوات النّفي هذه مستقلّة عن الأخرى.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «لم ولن أوافق على هذا القرار»، ومثل قولهم: (لا ولن أتساهل في هذا الأمر). وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يرد في التّعبير العصريّ مثل قولهم: (إنّ صورتها لم ولن تغيبَ عنّي)، ومثل قولهم: (إنّ موقفك لا ولن يغيّر رأيي)، ويرد على هذين التّعبيرين الجمع بين (لم) و(لن)، ولم يرد ذلك في المأثور.

وترى اللّجنة تسويغ الصّيغتين على أنّهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً أخْذاً برأي البصريّين الّذي يجعل العمل في المعمول الثّاني، مع السّعة في تطبيق تلك القاعدة على الحروف»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثرية[2].

(1) ويمكن توجيه قرار اللّجنة توجيهاً آخر، وهو أنّ إجازة التّعبير المذكور من باب الحذف، أي حذف الفعل المضارع بعد حرف النّفي الأول: «لم» أو«لا»، لدّلالة الفعل المضارع الواقع بعد حرف النّفي الثّاني: «لن» عليه، فيكون الأصل في الجملة الأولى الّتي مثلّتْ بها اللجنة: «إنّ صورتها لم تغِبْ ولن تغيبَ عنّي»، فحُذِف الفعل المجزوم بعد«لم» لدلالة الفعل المنصوب بعد«لن» عليه. والأصل في الجملة الثانية التي مثّلتْ بها اللجنة: «إن موقفك لا يغيّرُ ولن يغيِّر رأيي»، فحذف الفعل المرفوع بعد«لا» لدلالة الفعل المنصوب بعد«لن» عليه. وأرى أن هذا التوجيه أنسب.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـالموافق 9 من مارس 1981م.

(127)

تصحيح: «عَشْوَائيّ» و«عَشْوَائيّة»

يُعبّر المعاصرون كثيراً بكلمتي: (عشوائيّ) و(عشوائيّة)، فيصفون بكلمة (عشوائيّ) الفعل أو الأمر أو القرار أو التّفكير الّذي يصدر عن تخبّط وتسرّع ويكون على غير هداية وبصيرة، فيقولون مثلاً: (قام فلان بعمل عشوائيّ سبّب له متاعب كثيرة)، و(المدير الّذي يقدّر المسؤوليّة لا يتّخذ قراراً عَشْوائيّاً).

كما يستعملون (العشوائيّة) مصدراً صناعيّاً في مثل قولهم: (كم عانيْنا من عَشْوائيّة القرارات)، و(العشوائيّة كانت وراء انهيار الشّركة).

وكلمة (عشوائيّ) منسوبة إلى كلمة (عَشْواء)، ويزيدون التّاء عليها فتصبح (عشوائيّة) مصدراً صناعيّاً. والْعَشْوَاء: النّاقة الضّعيفة البصر، أو الّتي لا تُبْصِرُ ليلاً.

وتشبيه المتخبِّط الّذي يسير على غير هداية بالنّاقة العشواء تشبيه قديم عند العرب، فقد قالوا: (ركِبَ فلان الْعَشْواء): إذا سار في أمره على غير بصيرة. و(فلان خابِطٌ خَبْط عشواء). قال زهير بن أبي سُلْمَى:

رأيتُ المنايا خَبْطَ عَشواءَ من تُصِبْ ... تُمِتْهُ ومن تُخْطِئْ يُعَمَّرْ فَيَهْرَمِ

ويخطّئ بعضهم صيغة النّسبة إلى (عَشْواء)، فيقولون: إنّ النّسبة إلى هذه الكلمة تكون على (عَشْوَاوِيَ)، ولا يقال: (عشوائيّ)، لأَنّ الصّفة الّتي على وزن (فَعْلاء) للمؤنّث، ومذكّرُها على وزن (أفْعَل)، تُقْلَب همزتُها واواً عند النّسب، فيقال في النّسبة إلى: حمراء وصفراء وعمياء وبَكْماء: حمراوِيّ وصفراوِيّ وعمياوِيّ وبكماوِيّ، ومثلها: (عشواء) فهي صفة على وزن (فعلاء) ومذكّرها (أَعْشَى) على وزن (أفْعَل) فَيجب قلب همزتها واواً عند النّسب فيقال: (عشواوِيّ). ويتبع ذلك أن يقال في المصدر الصّناعيّ: (عَشْواويّة).

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (عشوائيّ) وكلمة (عشوائيّة) بالهمزة فيهما. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«تستخدم كلمة (عَشْوَائيّة) مصدراً صناعيّاً للعمل على غير بصيرة، فيقال: (عَشْوائيّة القرار أو العمل).

وترى اللّجنة إجازة اللّفظين على التّخريج التّالي:

1 - إجازة كلمة (عشّوائيّ) صفة أخْذاً من كلمة (عشواء) صفة للنّاقة الكَلِيلَة البصر منسوبة بإثبات همزتها دون قلبها واواً، استناداً إلى أنّ بعض العرب كان يُثْبِتُها في الصّفة الممدودة الهمزة المؤنّثَة، مثل: حمراء فيقولون: حمرائيّ.

ويُفْهَم من كلام الكوفيّين في إجازتهم (حَمْرَاءَان) في التّثْنية أنّهم يجيزون إثباتها في النّسبة. وقد أخذ المجمع بذلك في بعض قراراته السّابقة.

2 - إجازة كلمة «العشوائيّة» مصدراً صناعيًّا، أخْذاً كلمة (عَشْوَاء) السّالفة بإضافة ياء النّسبة وتاء التّأنيث إلى الكلمة.

وقد أجزنا في الكلمة السّابقة إثبات الهمزة مع ياء النّسبة، وقياساً عليها نُثْبت الهمزة في المصدر الصّناعيّ، فيقال: «الْعَشْوَائيّة».

وبذلك تكون الكلمتان: (عشوائيّ) و(العشوائيّة) سائغتَيْن مقبولَتَيْن في فصيح الكلام».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982م.

(128)

تصحيح: «سعر التَّكْلِفَة»

يشيع في لغة التّجارة والصّناعة والحسابات ونحوها في العصر الحديث، التّعبيرُ بسعر (التَّكْلِفَة)، فيقولون مثلاً: (بلغ سعر التّكلفة لقنطار الأسمنت كذا وكذا)، و(باعت الشّركة منتوجها بسعر التّكلفة لشدّة المنافسة في السّوق)، و(لم يزد المصنع على سعر التّكلفة إلّا ربحاً معقولاً). ويعنون بسعر التكّلفة مجموع النّفقات الّتي أُنْفِقَت على وحدة المنتوج، بحيث لا يمثّل سعر التّكلفة ربحاً ولا خسارة، فإذا كان مجموع ما أُنفق على عشرة آلاف قطعة -مثلاً - هو عشرة آلاف دينار، فإنّ سعر التّكلفة للقطعة الواحدة هو دينار، وهكذا.

ويعترض بعضهم على هذا الاصطلاح الحديث (سعر التّكلفة)، لأنّه لم يرد بهذا المعنى في معجمات اللّغة.

جاء في «المصباح المنير»:

«والكُلْفَة: ما تُكَلِّفُه على مشقّة، والجمع: (كُلَف) مثل: غُرْفَة وغُرَف. و(التَّكاليف): المشاقّ أيضاً، الواحدة: (تَكْلِفَة)[1].

وفي «مختار الصّحاح»:

«وتكَلَّفَ الشّيء: تَجَشَّمه. والكُلْفَة: ما يتكلَّفه الإنسان من نائبة وحقّ»[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال (سعر التّكلفة) في المعنى المستعمل حديثاً.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

(1) «المصباح المنير» للفيومي، ص 537، المكتبة العلمية، بيروت.

(2) «مختار الصحاح» للرازي، ص 576 ، المطبعة الأميرية.

«يشيع في اللّغة التّجاريّة المعاصرة قولهم: (هذا سعر التَّكْلِفَة)، يريدون الثّمن الّذي أُنْفِقَ في صنع السّلعة ونقلها.

وقد يرد على هذا الاستعمال المعاصر أنّ الكلمة لم تأت بهذا المعنى في معجمات اللّغة، غير أنّ هذه المعجمات ذكرت أنّ التّكليف هو الأمر بما يَشُقّ، وكَلَّفَه الأمْرَ فَتَكَلَّفَه: تجَشَّمه، وحمّلته تَكْلِفَة: إذا لم يُطِق إلا تَكَلّفاً.

وترى اللّجنة أنّ سعر التَّكْلِفَة مأخوذ من (حَمَّلْتُه تَكْلِفَة) بالمعنى المتقدّم، على أساس أنّ السّلعة كَلَّفَتْ صاحبها جهداً ومالاً وعناية. وعلى هذا يكون استعماله صحيحاً في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 فبراير حتى 12 مارس 1979م.

(129)

تصحيح إضافة «حَيْثُ» إلى المفرد

جمهور النّحاة على أنّ (حَيْثُ) ظرف مكان يُضاف إلى الجملة الفعليّة أو الاسميّة، وإضافتها إلى الجملة الفعليّة أكثر. تقول: (تكلَّمْ حيث يَحْسُن الكلام، واسْكُتْ حيث يحسُنُ السّكوت)، و(بدأ فلان دراسته الجامعيّة حيث اختار كليّة الهندسة)، و(قضيْتُ أيّاماً في الجبل الاخضر حيث الهواءُ عليل والمناظر جميلة)، بضمّ الاسم بعد (حيث) لأنّه مبتدأ. قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1]. وقال الله تعالى:﴿ومِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وجْهَكَ شَطْرَ المَسْجِدِ الحَرَامِ ﴾[2]. وقال تعالى:﴿واقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ﴾[3].

ويقول النّحاة: إن إضافة (حيث) إلى المفرد نادرة، ولا يقاس ذلك.

قال ابن هشام في «المغني»:

«وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة اسميّة أو فعليّة، وإضافتها إلى الفعليّة أكثر... ونَدَرت إضافتها إلى المفرد، كقوله:

وَنَطْعَنُهم تحت الكُلَى بعد ضَرْبِهم بِبِيض الْمَوَاضي حيث لَيِّ العمائِم

أنشده ابن مالك، والكسائيّ يقيسه، ويمكن أن يخرّج عليه قول الفقهاء (من حيث أنَّ كذا)[4].

---

(1) سورة الأنعام:124.

(2) سورة البقرة:149.

(3) سورة البقرة:191.

(4) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاريّ، ج 1 ص 132 ـ دار الكتاب العربي، بيروت - .

وقال ابن عقيل في شرحه قول ابن مالك:

وأَلْزَموا إضافةً إلى الجمل حيث   وإذْ وإنْ يُـنَـوَّنْ يُـحْـتَـمَـلْ

«ومن اللّازم للإضافة ما لا يُضاف إلاّ إلى جملة، وهو (حيث) و(إذْ)، و(إذا). فأمّا (حيث) فتضاف إلى الجملة الاسميّة نحو: (اجلس حيث زيدٌ جالس)، وإلى الجملة الفعليّة نحو: (اجلس حيث يجلس زيد)، وشذّ إضافتها إلى المفرد كقوله[1]: «أما ترى حيث سُهَيْلٍ طالعاً» [2].

ولكن:

أجاز علماء لغويّون إضافة (حيث) إلى المفرد، فيصحّ عندهم أن يقال: «جلست حيث الظّلّ» بكسر لفظ الظّلّ لأنه مضاف إليه، و«أحبّ أن أنام حيث الهدوءِ» بكسر الهدوء لجرّه بالإضافة.

وقد سبق قول ابن هشام: «إنّ الكسائيّ يقيسه، أي إضافة «حيث» إلى المفرد. قال الأستاذ عبّاس حسن في كتابه «النّحو الوافي»:

«ويُبيح فريق من النّحاة إضافتها (أي حيث) للمفرد مع بقائها مَبْنيّة، نحو: (أنا مقيمٌ حيث الهدوء وحيث الاطمئنانِ)، وحجّته أنّ الأمثلة المسموعة الدّالّة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة، ولا داعي عندي لتأويل تلك الأمثلة والحكم عليها بالشّذوذ.

ويؤيّده أنّ بعض النّحاة - بناءً على هذا المسموع - يُجيز فتح همزة (أنّ) بعدها، فتكون (حيث) مضافة داخلة على المفرد، وهو المصدر المنسبك من (أنَّ) مع معمولَيْها، كما يُجيز كسر همزة (إنّ) فتكون داخلة على جملة هي المضاف

---

(1) هذا صدر البيت، وعَجُزُه: «نَجْمٌ يُضيء كالشّهاب لامِعاً».

(2) شرح ابن عقيل بحاشية الخضريّ، ج 2 ص 9 ـ شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر-.

إليه[1].

وهذا رأي سديد، فيه تَسمَّح وتيسير، إذ يجري اليوم على مقتضاه كثرة المثقفين، وإنْ كان الأوْلَى والأفضل محاكاة الأسلوب الأفصح والأقْوَى»[2].

وقد أيّد الرأيَ القائلَ بجواز إضافة (حيث) إلى المفرد، مجمعُ اللّغة العربيّة بالقاهرة، حيث وافق على قرار لجنة الأصول فيه، ونصّه:

«يأنس بعض المتحدّثين بمثل قولهم: (الكتاب رخيص من حيث ثَمَنِه) - بجرّ ثمن -. والمعتمد من القواعد إضافة (حيث) إلى الجمل اسمية وفعليّة.

واللّجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجرّه بعدها، قيّاساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، أَخْذاً برأي الكسائيّ وما احتجّ به من الشّعر، فيجوز أن يقال: (بادِرْ إلى حيث العملِ)، و(لا تُمارِ الحكمَ من حيث العدلِ)، وعلى ذلك فإضافة (حيث) إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياساً واستعمالاً»[3].

---

(1) الأفصح كسر همزة«إنّ» بعد«حيث»، فتكون«حيث» بذلك مضافة إلى الجملة بعدها. تقول: (سأخرج من البيت حيث إنّ الجوّ جميل)، و(لا تدخّن، حيث إن للتدخين أضراراً فادحة).

(2) «النّحو الوافي» لعبّاس حسّن، ج 3 ص 69 ، دار المعارف بمصر.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والأربعيّن المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403هـالموافق 7 من مارس 1983م.

(130)

تصحيح: «أَدَانَتْه المحكمة» و«حَكَمَتْ بإدانته»

يُقال كثيراً في لغة العصر: (أدانت المحكمة المجرم)، أي أثبتت عليه الجريمة، و(المتَّهم بريء حتّى تثبت إدانته)، أي حتّى يثبت عليه حكم قضائيّ بارتكاب المخالفة أو الجريمة.

ويخطّئ بعضهم هذا التّعبير، لأنّ الفعل (أدان) ومصدره (الإدانة) لم يردا في المعجمات بهذا المعنى المستعمل حديثاً، والّذي ورد في المعجمات أنّ: (أدانَ فلانٌ) معناه: باع إلى أجل. وأدان: أعطى الدَّيْن، وأدان: أَقْرَض، ودَايَنْتُه مُدَايَنَة: أَقْرَضْتُه وأقْرَضَنِي.

فليس في المعجمات ما يفيد أنّ «أدانَ» بمعنى أثبت عليه الجريمة.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الاستعمال الحديث بمثل قولهم: «أَدانَتْه المحكمة»، و«حكم عليه القاضي بالإدانة». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في لغة القانون قولهم: (أدانت المحكمة فلاناً)، أو (حكمت المحكمة بإدانته) بمعنى: أثبتت الجريمة عليه، وهو معنًى يبدو في ظاهره مخالفاً لما نصّت عليه المعجمات في معاني (أدان) الّتي تأتي في الأصل بمعنى (أَقْرَضَ).

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ (دَانَ) الثّلاثيّ المتعدّي يشترك مع الرّباعيّ في معنى (الإقراض)، وينفرد بمعنى (المجازاة) كما جاء في اللّسان.

وليس ببعيد في رأي اللّغة أنّ يُحْمَل الرّباعيّ على الثّلاثيّ في دلالة المجازاة، ليكون (أدانه) بمعنى (جازاه)، وتكون (الإدانة) بمعنى (المجازاة).

وثَمَّة توجيه آخر؛ وهو أنّ قولهم: (دان شخصاً) معناه في اللّغة أيضاً: (حَمَلَه

على ما يَكْرَه)، ومن الممكن أنّ (أدانه) محمول على هذا المعنى، إذ الحكم بالإدانة أساسه الحمل على غير المحبوب».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار الّذي يُجيز مثل قولهم: (أدانته المحكمة) و(حكمت بإدانته)[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978م.

(131)

تصحيح: «يتراوح السعر بين عشرين وثلاثين ديناراً»

يكثر في لغة العصر التّعبير بالفعل (يتراوَح) في مثل قولهم: (تتراوح الحرارة بين أربعين وخمس وأربعين درجة)، و(يتراوح سعر الجهاز بين ألفين وثلاثة آلاف دينار).

وخطّأ هذا التّعبير الأستاذ عبّاس أبو السّعود. قال:

«ويقولون: (ثمن قنطار القطن يتراوح بين عشرين وخمسة وعشرين ديناراً).

وهذا التّعبير لا أصل له في العربيّة، لأنّ التّراوُح معناه: التّعاقُب. يقال: (هما يتراوحان العمل)، أي يتعاقبانه، فتارة يتناوله هذا، وتارة يتناوله ذاك.

والصّواب أن يُؤدَّى المعنى المراد لهم بأنْ يقال: (ثمن قنطار القطن يتردَّدُ أو يترجَّح أو يتَذَبْذَبُ بين عشرين وخمسة وعشرين ديناراً)، أي يبلغ خمسة وعشرين، ثمّ يعود إلى العشرين، وهكذا»[1].

ولكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: (يتراوح السّعر بين عشرين ديناراً وثّلاثين).

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يستعمل الكتّاب المعاصرون مثل قولهم: (السّعر يتراوح بين الارتفاع والانخفاض)، أو (الجوّ يتراوح بين الحرارة والبرودة).

وقد يُعْتَرَض على هذا التّعبير بأن الصّواب: (رَاوَحَ) بدلاً من (تراوَح) كما هو مأثور في اللّغة.

وترى اللّجنة إجازة التّعبير على أساس:

(1)«أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعبّاس أبو السّعود، ص 200 ، دار المعارف بمصر.

ا ـ أنّ (تراوَحَ) في معنى (رَاوَحَ)، تنظيراً بينه وبين ما ورد في اللّغة من صيغ الزّوائد المتعاقبة.

2 ـ أنّ (تراوَح) من باب المطاوعة، لأنّ قولهم: (رَاوَحَ بين الأمريْن)، وإن كان لازماً في الظّاهر، هو متعدُّ في المعنى».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين المعقودة من 13مارس حتى 27 سنة 1978م.

(132)

تصحيح: «فَعَلْتُ نَفْسَ الشّيء» و«ناقَشْتُ عَيْنَ الموضوع»

يُخطّئ صاحب «الكتابة الصّحيحة» قولهم: (سَأَفْعَل نفس الشيء)، ويرى أنّ الصّواب أنْ يقال: (سأفعل الشيء نفسه)[1].

وفي كتاب «الأخطاء السّائرة»:

«لا تقل: كي ينجح التّلميذ ينبغي أن يجتهد كثيراً، وفي نفس الوقت ينبغي أن ينام جيّداً ... وقل: كي ينجح التّلميذ ينبغي أن يجتهد كثيراً، وفي الوقت نفسه ينبغي أن ينام جيداً»[2].

وفي المعجم «الأخطاء الشّائعة»:

«ويقولون: جاء نفس الرّجل، والصّواب: جاء الرّجل نفسُه»[3].

وحجّة الّذين يخطّئون نحو: (فعلت نفس الشّيء) و(انتظرتُك في عين المكان)، أنّ كلمتي (نفس) و(عين) إذا كانتا للتّأكيد المعنويّ فلا بدّ من أنّ يسبقهما المؤكَّد، وأنّ يضافا إلى ضمير يطابق ذلك المؤكّد. ولا يجوز حذف هذا الضّمير ولا تقديره. وفي ذلك يقول ابن مالك في ألفيّته:

بالنّفس أو بالعين الاسْمُ أُكِّـدا   مَعَ ضميرٍ طـابَـقَ الـمـؤكَّدَا

قال الأشمونيّ:

«لا يلي العاملَ شيء من ألفاظ التّوكيد وهو على حاله في التّوكيد، إلاّ (جميعاً) و(عامّة) مطلقاً، فتقول: القوم جاء جميعُهم وعامَّتُهم ورأيت جميعَهم وعامّتَهم،

(1)«الكتّابة الصحيحة» لزهدي جار الله ص 313 ، مطبعة دار الكتب، بيروت.

(2)«الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللطيف الأرناؤوط ص 63 ، مطابع ابن زيدون، بدمشق.

(3)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمد العدناني، ص 252 ، الطبعة الثّانية، مكتبة لبيـان.

ومررت بجميعهم وعامّتِهم، وإلاّ (كُلاًّ وكِلاَ وكلتا) مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلّة»[1].

وقال الصّبّان في تعليقه على كلام الأشمونيّ المذكور آنفاً:

«قوله: (وهو على حاله في التّوكيد) أي من إفادة التّقوية ورفع الاحتمال، واحترز بذلك عن نحو: طابت نفس زيد، وفُقِئت عين عمرو، فإنّ المراد بالنفس الرُّوح، وبالعين الباصرة، فليسا على حالهما في التّوكيد»[2].

لكن الصّبّان قال عقب كلامه السّابق:

«ويرد عليه نحو: جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاتهما. وفي التّنزيل: (كتب على نفسه الرّحمة)[3] أي ذاته[4].

ويُفهم من تعليق (الصّبّان) جواز: جاء نفس الرّجل، وفعلت عين الشّيء.

ويؤيّد هذا الجواز استعمالُ بعض أئمّة اللّغة لهذا التّركيب، كسيبويه، وابن جنّيّ.

ورد في كتاب سيبويه «الكتاب» قوله:

«وإذا أضفتَ إلى شاة قلتَ: شاهي، ترُدّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء».

وحكى سيبويه عن العرب: نزلتُ بنفس الجبل، ونفسُ الجبل مُقابِلي[5].

وقال ابن جنّي في كتابه «الخصائص»:

---

(1)«شرح الأشمونيّ لألفية ابن مالك" ج2 ص412،دار الكتاب العربيّ.

(2)«حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ» ج 3 ص 84 ، دار إحياء الكتاب العربية.

(3) سورة الأنعام:13.

(4)«حاشية الصّبّان على شّرح الأشمونيّ» ج 3 ص 84 ،دار إحياء الكتاب العربية.

(5)«معجم الأغلاط اللذغوية المعاصرة» لمحمّد العدنانيّ، ص 675 ، مكتبة لبنان . وأُضيفُ أَنَّ الفيّوميّ قال في المصباح المنير: «و (ذات الشّيء) الّذي يُخْبَرُ عنه، فجَعَل نفسَ الشّيء وذاتَ الشّيء مُترادِفَيْن» ، ص 213 ، المكتبّة العلميّة، بيروت.

«وهي متعلّقة بنفس (تَبًّا)، يريد بـ (تبًّا نفسها)»[1].

وبحث مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسألة: (فعلتُ نفس الشّيء)، و(ناقشتُ عَيْنَ الموضوع).

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يتحرّج بعض الأدباء والكتّاب من استعمال كلمة (نفس) في غير التّوكيد المعنويّ، لما وردت به عبارات الأئمّة كما في شرح الأشمونيّ: (... لا يلي العامل شيء من ألفاظ التّوكيد وهو على حاله في التّوكيد إلا جميعاً وعامّة مطلقاً.. وإلا كُلاًّ وكِلا وكلتا...». وقد علّق الصّبّان على ذلك بقوله: (قوله: على حاله في التوكيد... - أثبتنا كلام الصّبان قبل سطور-.. ولكنّه مع ذلك لم يرض هذا الحَظْر، واعترض عليه بقوله: (جاءني نفس زيد وعين عمرو) أيّ ذاتهما.. وفي التنزيل: (كتب على نفسّه الرحمة) أيّ ذاته.

وعلى هذا ترى اللّجنة أنّ (نفس) و(عين) كلمتان تُسْتَعْمَلان في التّوكيد المعنويّ، وأنّ كلمة (نفس) تُسْتَعْمَل في العبارة بها عن التّراث في غير التّوكيد، وشاهد على هذا آيات القرآن الكريم والحديث ولسّان العرب، وتستعمل أيضاً في العبارة بها عن معنى التّوكيد دون أن تدخل في نطاق التّوكيد الاصطلاحيّ كما جاء في تعبير سيبويه والجاحظ: نفس الكلام، ونفس الترجمة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2]

(1)«معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة» لمحمد العدنانيّ، ص 675 ، مكتبة لبنان. وأُضيفُ أَنَّ الفيوميّ قال في المصباح المنير: «و (ذات الشّيء) الّذي يُخْبَرُ عنه، فجَعَل نفسَ الشّيء وذاتَ الشّيء مُترادِفَيْن»، ص 213 ، المكتبة العلميّة، بيروت .

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثّة والخمسّين المعقودة من 24من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هالموافق 9 من مارس 1987م. ولمجمع القاهرة قرار آخر بشأن هذه المسألة اتّخذه في الجلسّة الثّلاثين من دورته الأربعين، ونصّه: «يُجاز تقدّم لفظ النّفس والعين على المؤكّد في معنى التّوكيد ـ ولكنهما لا يُعْرَبان توكيداً، بل بحسب الموقع في الجملة، وذلك لورود مثل ذلك في المأثور عن خاصّة العلماء والكُتّاب، ولإجازة«الزمخشريّ» و«ابن يعيش» له، ولتعقيب«الصّبّان» في حاشية الأشموني «على مانعيه».

(133)

تصحيح كلمة «التّطْويع» بمعنى «الإخضاع»

يستعمل المحدَثون كلمة (تطويع) بمعنى (إخضاع)، فيقولون مثلاً: (يجب تطويع أجهزة الإعلام لخدمة الشّعب)، و(طوّع العلماءُ الحاسوبَ لأداء أغراض كثيرة) أي أخضعوه، و(علينا بتطويع لغتنا لحاجات العصر).

ويعترض بعضهم على استعمال كلمة (تطويع) او ما اشتُقّ منها في معنى الإخضاع، لأنها لم ترد في معجمات اللّغة بهذا المعنى، وإنّما ورد فيها الفعل (طوَّع) ومصدره (التّطويع) بمعنى: سَهَّل ورخّص. يقال: (طوَّعَتْ له نفسُه كذا) أي تابَعَتْه وطاوَعَتْه عليه وشجَّعَتْه وسَهَّلَتْه له. ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الخَاسِرِينَ ﴾[1].

وما ورد في المعجمات من معاني (طَوَّع) بعيدٌ عن معنى الإخضاع والتّذليل.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الاستعمال الحديث للفعل (طَوَّع) ومصدره (التّطويع) في مثل قولهم: (تطويع الحاسوب لخدمة أغراض العلوم)، و(تطويع اللّغة لمنطق العصر وروحه). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع بين المعاصرين استعمال (التّطويع) بمعنى (الإخضاع) والتّذليل في نحو قولهم: (تطويع التّلاميذ) أو (تطويع القاعدة) أو (تطويع اللّغة).

وقد يُؤخذ على هذا الاستعمال أنّ المعجمات لم تُثْبِتْ هذا المعنى لكلمة (تطويع)، وإنّما أثبتَتْ لها معاني أخرى كالتّزيين والمطاوعة، كما في قوله تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ﴾.

---

(1) سورة المائدة:30.

وفي اللّغة: (طاع يَطوع) و(طاع يَطاع) بمعنى: انْقادَ له، ويجوز أن يُضَعَف هذا الفعل الثّلاثيّ اللّازم للتّعدية فيصير (طَوَّعَ). بمعنى: أَخْضَع.

وإذن يكون المصدر وهو (التّطويع) من الفعل (طَوَّعَ) المتعدّي مؤدّياً لمعنى الإخضاع والتّذليل والتَّيْسير. ولا اعتراض على هذا، لأنّ الفعل الثّلاثيّ اللّازم مُتَعَدٍّ بتضعيف عينه.

ولهذا ترى اللّجنة أنّ لفظ (التّطويع) صحيح في المعنى الّذي يستعمله المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(134)

تصحيح: «أُحِبُّ الطَّفْل ولا سِيَّما وهو يَلْعَب»

يخطّئ بعضهم أن يقال:(أُقَدِّرُ الجنديّ ولا سيّما وهو في الميدان)، و(أحبّ الفاكهة ولا سيّما وهي ناضجة)، و(يُعجبني فلان ولا سيّما وهو يُلْقي الشّعر)، لأنّ (لا سيّما) لا بدّ أنْ يُذكّر اسم بعدها، سواء أكان هذا الاسم معرفة أم نكرة، وهي تفيد أنّ ما بعدها وما قبلها مشتركان في شيء، ولكن ما بعدها أكثر نصيباً في ذلك الشّيء مما قبلها، وعليه فلا استغناء عن الاسم الّذي يأتي بعدها حتّى تؤدّي وظيفتها.

تقول: (اشتريت كتباً قيّمة ولا سيّما كتابٌ في النّحو). جاء بعد (لا سيّما) في هذه الجملة اسم نكرة هو (كتاب)، ويجوز فيه الرّفع والنّصب والجرّ. وتقول: (زرت معالم القاهرة القديمة ولا سيّما الأزهر). جاء بعد (لا سيّما) في هذه الجملة اسم معرفة، ويجوز فيه أيضاً الرّفع والنّصب والجرّ.

أمّا قولك: (أقدّر الجنديّ ولا سيّما وهو في الميدان)، وقولك: (أحبّ الطّفل ولا سيّما وهو يلعب) فلم يأت فيه اسم بعد (لا سيّما)، وإنّما جاء بعد (لاسيّما) في المثالَيْن جملة مصدَّرة بواو الحال، وهذا لا يجوز عند بعضهم.

لكن الصّبّان أجاز في حاشيته على الأشمونيّ مثل قولهم: (أحبّ الفاكهة ولا سيّما وهي ناضجة). قال:

«اعلم أنّ (لا سيّما) تُسْتَعْمَل أيضاً بمعنى (خصوصاً)، فيُؤْتَى بعدها بالحال مُفْرَدَة أو جملة وبالجملة الشّرطيّة كما نصّ عليه (الرضيّ)، وتكون منصوبة المحلّ على أنّها مفعول مطلق، مع بقاء (سِيَّ) على كونه اسم (لا)، ويظهر أنه لا خبر لها كما في نحو: (ألاَ ماءَ) بمعنى: أتمنّى ماء... ونحو: (أُحِبُّ زيداً ولا سيّما

راكباً) فراكباً حال من مفعول الفعل المقدَّر وهو أخصّه، أيّ أخصّه بزيادة المحبّة في هذه الحال، ونحو: (أحبّه ولا سيّما وهو راكب) أو (ولا سيّما إن ركب)... فقول الْمُصَنّفين (ولا سيّما والأمر كذلك) تركيب عربيّ خلافاً للمرادي»[1].

وقال الأستاذ عبّاس حسّن في كتابه «النحو الوافي»:

«وقد تقع الحال المفردة أو الجملة بعد (ولا سيّما)، نحو: أخاف الأسد ولا سيّما غاضباً، أو: وهو غاضب»[2].

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مثل قولهم: (أقدّر الجنديّ ولا سيّما وهو في الميدان). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«تجري أقلام بعض الكتّاب بنحو قولهم: (أقدّر الجنديّ لا سيّما وهو في الميدان).

وقد درست اللّجنة هذا الأسلوب، وراجَعَتْ أقوال العلماء فيه، وانتهتْ إلى أنّه أسلوب عربيّ يجري على الأصول العربيّة، وأنّ الجملة المقرونة بالواو بعد (لا سيّما) قد تصح أن تكون حالاً فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

(1) «حاشية الصّبان على الأشموني» ج 2 ص 168 ، دار إحياء الكتب العربيّة.

(2) «النّحو الوافي» لعبّاس حسّن، ج 1 ص 366 ، دار المعارف بمصر.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والثّلاثين المعقودة من 9 من المحرّم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هالموافق 25 من فبراير 1973م.

(135)

تصحيح: «بَرَّرَ» ومصدره «التَّبْرِير»

يكثر في العصر الحديث استعمالُ الكتّاب والإداريّين وغيرهم الفعلَ (بَرَّرَ) ومَصْدَرَه (التَّبرير)، واسْمَ فاعلِه (الْمبرِّر) - بكسر الرّاء المشدّدة - واسْمَ مفعولِه (المُبَرَّر) - بفتح الرّاء المشدّدة -، فيقولون مثلاً: (بَرَّرَ فلان الإجراء الصّارم الّذي اتّخذه بكذا وكذا)، و(يُبَرِّرُ الكسولُ تهاوُنَه بأسباب واهية). و(غيابك عن العمل يحتاج إلى تَبْرير مقبول)، و(الموقف المتعنِّت الّذي تقفه دولة كذا لا مُبَرَّرَ له)، و(لا يُقْبَل منك عذر إلّا إذا كان مُبَرَّراً).

ويمنع فريق من علماء اللّغة المحدثين استعمال الفعل (بَرَّرَ) وما اشْتُقّ منه، وحجّتهم في ذلك أنّ الفعل (بَرَّرَ) بمعنى (سَوَّغَ) لم يرد في معجمات اللغة، ولم يرد - تبعاً لذلك - مصدره (التّبرير) بمعنى (التّسويغ) لا صيغة ولا معنًى.

من هؤلاء الدّكتور مصطفى جواد العالم اللّغويّ العراقيّ، عضو المجمع العلميّ العراقيّ وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، يقول -رحمه الله -:

«قال ابن فارس في مقاييس اللّغة: (الباء والرّاء في المضاعف أربعة أصول: الصّدق، وحكاية صوت، وخلاف البحر، ونَبْت. فأمّا الصّدق فقولهم: صَدَق فلان وبَرَّ، وبَرَّتْ يمينُه: صَدَقَتْ، وأبَرَّها: أمضاها على الصّدق. وتقول: بَرَّ الله حجَّك وأَبَرَّه، وحِجَّةٌ مبرورة أي قُبِلت قبولَ العمل الصّادق... وقولهم للجواد السّابق (الْمُبِرّ) هو من هذا، لأنّه إذا جرى صَدَق، وإذا حَمَلَ صَدَق... ومن هذا قولهم: يَبرُّ ذا قرابته، وأصْلُه الصّدقُ في المحبّة. يقال: رجلٌ بارٌّ وبَرّ، وبَرِرْتُ والدي: وبَرِرْتُ في يميني، وأبَرَّ الرّجلُ: ولد أولاداً أبراراً).

وفي كلّ ما ذكره ابن فارس لم نَرَ إلّا (بَرَّ) الثلاثيّ، و(أَبَرَّ) الرّباعيّ.

وفتّشنا الصّحاح للجوهريّ فلم نجد فيه: (بَرَّرَه تبريراً). وذكر الرّاغب الأصبهانيّ في «غريب مفردات القرآن» الفعل الثّلاثي حَسْبُ في قوله تعالى: ﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ ولَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ﴾[1] وقال: حجّ مبرور أي مقبول.

ولم يذكر الزمخشريّ في أساس البلاغة من الأفعال إلّا الثّلاثيّ والرّباعيّ: أبرّ إبراراً، وكذلك فَعَل المطرّزيّ في (المغرب) والفيّوميّ في (المصباح المنير) والمبارَك بن الأثير في (النّهاية) وابن مكرم الأنصاريّ في (لسان العرب) والفيروزاباذي في (القاموس) والطّريحي في (مجمع البحرين) وأحمد فارس الشّدياق في كتابه (سرّ اللّيال في القلب والإبدال).

وأنا أُجيز (بَرَّرَهُ يُبَرّرُه تبريراً) لغير ذلك المعنى، أُجيزه للبشر، فنقل الثّلاثيّ اللّازم إلى الرّباعيّ المضعّف العين لإفادة نسبة المفعول إلى أصل معنى قياسيٌّ عندي، نقول: بَخَّلَه أي نسبه إلى البخل، وبَدَّعَه نسبه إلى البِدْعَة، وجَرَّمَه أي نسبه إلى الجُرْم، وجَوَّرَه أي نسبه إلى الجور، وحَمَّقَه أي نسبه إلى الحمق، وخطّأه أي نسبه إلى الخطأ...

فالصّواب أن يقال: (أبَرّ الشيءَ يُبِرُّه إبراراً) أو (سَوَّغَه يُسَوَّغُه تسويغاً). جاء في مختار الصحاح: (وساغ له ما فعل) أي جاز، وسوّغه له غيره تسويغاً أي جَوَّزه... »[2].

وممّن لا يرون وجهاً لاستعمال الفعل (بَرَّر) وما اشتُقّ منه الأستاذ محمّد بهجة الأثريّ، قال: «أعتقد أنّه يُصار إلى الأوضاع الجديدة حينما تدعو الدّاعية الشّديدة إليها، وحينئذ يجوز أن نتأوّل من أجل تسويغ اللّفظ المحتاج إليه.

(1) سورة الممتحنة:8.

(2)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 64 ـ مطبعة أسعد، بغداد.

ولمّا كان هذا اللفظ (التّبرير) مما لم يستعمله العرب من أزلها إلى حاضرها، لاستغنائها عنه بألفاظ أخرى لا سيما لفظة (سَوَّغَ) الّتي دَرَجَتْ على كلّ لسان كاتب وأديب، لذا لا أرى ضرورة لمثل هذا التّخريج (يقصد تخريج: برّر تبريراً، استناداً إلى قرار سابق لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ بقياسيّة تضعيف الفعل الثّلاثيّ للتكثير والمبالغة)، وهو - فيما أرى - تخريج جدُّ بعيد، لأنّه صادر من مفاهيم بعيدة لِلّفظ، فـ (بَرَّ حجُّه) أي صار بارّاً أي مقبولا، ثمّ اسْتُعْمِل الفعل المضَعَّف الّذي لم تعرفه العرب لهذا اللّفظ، واشتُق منه (التّبرير)، وإن كان القياس لا يأبى هذا الاشتقاق، إلّا أنّه لا داعي لأن نتدرّج إلى جملة من التّأويلات دون أن تكون هناك ضرورة إلى مثل هذا»[1].

ولكن أيّد علماء آخرون استعمال (بَرَّرَ) بمعنى (سَوَّغ) و(التَّبرير) بمعنى و(التّسويغ).

من هؤلاء الدّكتور مهدي علاّم عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، قال:

«... شيوع كلمة على ألسنة الملايين في حقبة طويلة، ينبغي أن يكون ضرورة ملحّة في محاولة تبرير هذه الكلمة. ومحاولة مُحاربة مثل هذه الكلمة عَبَث، ونحن في غِنًى عن قيام مُعَسْكَرَيْن في اللّغة. وأضرب مثلاً: وهو كلمة (تَنَزَّه) فقد شاعت، وحاول اللّغويّون مطاردتها من اللّغة بالمعنى الشّائع، ومع ذلك وصلَتْنا في عصرنا هذا، وما زلنا نستعملها، واضْطُرِرْنا آخر الأمر إلى إقرارها. وليس في هذا أيّ ضرر باللّغة، فاللّغة تَثْرَى وتنمو بمثل هذا ما لم يكن في الكلمة الجديدة مخالفة صريحة لقاعدة، فإنّ كلّ اللّغات تنمو بمثل هذا الضّمّ الحميد»[2].

وقال الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة:

(1) مجلة اللّغة العربيّة ، ج 34 ، ص 369.

(2) المصدر السّابق، ص 370.

«كلمة (تبرير) جرت على ألسنة النّاس كثيراً وعلى ألسنة الأدباء، والمتأدّبين أيضاً. واستعمال (بَرَّ) بمعنى صار باراً لازم، أمّا المتعدّيّ فهو: برَ الله حَجَّه، وإذا كان التّضعيف قياساً فما الّذي يمنعنا؟»[1].

ومن المؤيّدين صحّة استعمال (بَرَّرَ) و(التّبرير) الدّكتور محمد كامل حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة. قال:

«لا يزال من اللّغويّين من ينكر كلمة (تبرير)، لأنّها لم ترد بهذا المعنى، ويفضّلون كلمة (تسويغ)، وعندي أنّ الْمُسَوِّغ، هو ما تقوله قبل أن تعمل عملاً، والمبرَّر هو ما تقوله بعد أن يقع الأمر، فكلّ حرب لها مُسوِّغات أدّت إلى قيامها، وقليلٌ مِنها ما له مُبَرَّر.

ويُسْتَحْسَن أن تكون هناك كلمتان مختلفتان تدلاّن على المعنيَيْن. (التَّبرير) كلمة عربيّة صحيحة في صيغتها واشتقاقها ودلالتها فبقاؤها واجب، وهي صحيحة بكلّ معاني الصّحّة»[2].

وبعد الجدال الطّويل حول الفعل (بَرَّرَ) ومصدره (التّبرير)، انتصرت الكلمة، وانتزعت الاعتراف الرسميّ بها من مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

وجاء في قرار لجنة الأصول ما يأتي:

«في المعجم: بَرَّ حجُّه: قُبِل، وتضعيفه: بَرَّرَه: جَعَلَه مقبولاً، ومن ثَمَّ ترى اللّجنة إجازة ما شاع من استعمال (التَّبرير) في معنى (التّسْوِيغ)، استناداً إلى قرار[3] المجمع في قياسيّة تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[4].

---

(1)«مجلة مجمع اللّغة العربيّة»، ج 34، ص 370

(2)«مجلة مجمع اللّغة العربيّة»، ج 22 ،ص 108 .

(3) ونص هذا القرار: « -فَعّل- المضعّف مقيس للتكثير والمبالغة»، وقد اتخذه المجمع في دورته العاشرة، الجلسة السابعة.

(4) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورتّه الرّابعة والثّلاثّين المعقودة من 29 من شوال الموافق 29 من يناير، حتى 9 من ذي القعدة 1387هـ الموافق 8 من فبراير 1968م.

(136)

تصحيح: «سِرْتُ سبعة كيلومترات» و«سِرْتُ عشرين كيلومتراً»

يعترض الاستاذ عبّاس حسّن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على أن يُجمع (كيلومتر) على (كيلومترات)، لأن لفظ (كيلومتر) عنده ليس كلمة واحدة، والعربيّة لا تعرف مثل هذا التّركيب - فإنّ كلاًّ من (كيلو) و(متر) كلمة مستقلة.

وعلى فرض اعتبارهما كلمة واحدة فإنّها لا تُجْمَعُ جمع تأنيث بالألف والتّاء، ولا يقال إنّ ذلك تركيب مزجيّ، فشرط التّركيب المزجيّ أن يتخلّى كلّ جزء فيه عن معناه، فيجب أن يُجمع (كيلو) على (كيلوات)، وفي تمييزه نتبع ما تقضي به قواعد التمييز»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز أنّ يعامل لفظ (كيلومتر) معاملة المركّب المزجيّ فيقال: (سرت سبعة كيلومترات)، و(سرت عشرين كيلومتراً). وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«العرب تنقل المركّبات قديماً على ضَربَيْن:

الأوّل: تَخْلِطُ فيه المركّباتِ خَلْطاً فتستعملها استعمالَ المفردات الْبَحْتَة، ومن ذلك: البستان[2]، والأبْزَن[3]، والفلسفة.

والآخر: تنقله وتجعله مركّباً وتخصُّه باسم خاصّ، وهو المركَّب المَزْجِيّ، وغالباً ما يكون ذلك في الأعلام[4].

(1) «مجلة مجمع اللّغة العربيّة»، ج 26 ص 227

(2) «البستان» قيل: إنّه معرّب عن الفارسية، وأصله كلمتان: «بو»و«ستان». وقال الفراء: إنه عربيّ.

(3) «الأبْزَن»: معرّب معناه حوض معدنيّ للاستحمام، جمعه: أبازن.

(4) كسيبويه ومعديكرب وحضرموت.

واعتماداً على هذا رأت اللّجنة أنّ (كيلومتراً) ممّا يصحّ نقله واعتباره كلمة واحدة، ومن ذلك يصحّ جمعه جمع مؤنّث سالماً على (كيلومترات)، كما يصحّ تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربيّة، فيقال: (سرت سبعة كيلومترات)، و(سرتُ عشرين كيلومتراً).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بعد أن عدّله على النّحو الآتي: «إنّ الكلمات المعرّبة تبقى كما هي، وتُجمع جمع مؤنّث سالماً، مثل: مارستان[1] ومارستانات .. وكيلومتر من هذا الباب، وعلى ذلك يصح جمعه جمع مؤنّث سالماً على (كيلومترات)، كما يصحّ تمييزه على نحو تمييز الكلمات العربية، فيقال: سرت سبعة كيلومترات، وسرت عشرين كيلومتراً»[2].

(1) المارستان: دار المرضى، معرّب عن الفارسية، وأصله مركب من كلمتين: «بيمار» أي مريض، و«ستان» أي محلّ.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسّة والثّلاثين المعقودة في يناير 1970م.

(137)

صحيح: «تفوّق فلان وبالتّالي يستحق الجائزة»

يشيع في كتابات المعاصرين وحديثهم مثل قولهم: (فلان متمسّك بفكرته، وبالتّالي يصرّ على تنفيذها)، و(غاب فلان عن الاجتماع وبالتّالي فاتته المناقشة)، و(أنا لم أوافق على هذا القرار وبالتّالي أرفض توقيعه).

وينكر بعضهم هذا التّعبير (بالتّالي) لأنّه غريب ليس للعربيّة عهد به، ويحتاج لقبوله إلى تأويل متكلّف. والتّعبير العربيّ الصحيح الفصيح أنّ يقال: (فلان متمسّك بفكرته، ومِنْ ثَمَّ يُصِرّ على تنفيذها)، (غاب فلان عن الاجتماع ففاتته المناقشة)، و(أنا لم أوافق على هذا القرار، ومن ثَمَّ أرفض توقيعه).

ففي استعمال الفاء، أو استعمال (مِنْ ثَمَّ) ما يُغْني فنّاً عن التّعبير بـ (التّالي) الثّقيل.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة لم يُخَطّئ (بالتّالي) الّذي شاع حديثاً، وفي الوقت نفسه لم ينصح باستعماله، واختار أن يُهْجرَ ويُنْبَذ. ونصّ قراره:

«نظر المجلس (أي مجلس المجمع) في قولهم: (فَعَل كذا وبالتّالي يستحقّ كذا). ورأى أنّه تعبير دخيل وإنّ لم يكن خاطئاً، واختار أن يُهْجرَ هذا الأسلوب، ويُسْتعمل مكانه: (فَعَل كذا، ومن ثَمَّ يستحقّ كذا)، أو يُسْتَغْنَى عنه بالفاء، أو يقال: (وبالتُّلُوِّ يستحق كذا)[1].

(1) مجلس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947 م. حتى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو 1948م.

(138)

تصحيح: «الإناء مليء بالماء، والبئر مليئة بالماء» و«الوعاء ممتلئ»

1- يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة» أن يقال: (الوعاء مليء)، والصّواب عنده أن يقال: (الوعاء مملوء)، أو (الوعاء ملآن).

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ (المليء) في اللّغة هو الغنيّ، يقال: مَلُؤَ الرّجل أيّ اغْتَنَى وصار مليئاً. والمَلاءَة الغني[1].

قال في «مختار الصّحاح»:

«ومَلُؤَ الرّجلُ: صار مليئاً أي ثقة، فهو (مَلِيء) بالمدّ بَيِّن (الْمَلاء والْمَلاءة): ممدودان وبابه ظَرُفَ»[2].

وفي «القاموس المحيط»:

«والْمُلآءُ: الأغنياء المتموّلون أو الحسنو القضاء منهم. الواحد: مليء»[3].

وفي «أقرب الموارد»:

«والمشهور (مَلُؤَ) يَمْلُؤُ مَلَاءَةً ومَلاءً: صار مليئاً. . هو مَلِيء بكذا: مضطلع به»[4].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صحّح مثل قولهم: «الإناء مليء بالماء» و«البئر ممتلئة بالماء». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

---

(1)«الكتّابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 294 ، مطبعة دار الكتب، بيروت.

(2)«مختار الصّحاح» للرّازي، ص 631 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة.

(3)«ترتيب القاموس المحيط» للشّيخ الطاهر الزاوي، ج 4 ص 274 ، الدّار العربيّة للكتاب.

(4)«أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 1233.

«ترى اللّجنة أنّ تُجيز استعمال (مَلِئ) و(مليئة)، إمّا على أنّ صيغة (فَعيل) مسموعة بوفرة في الصّفة المشبَّهة، وإمّا على أنّ تحويل (مفعول) إلى (فعيل) قياسيّ عند بعض النّحاة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2 ـ كما يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» مثل قولهم: (الوعاء ممتلئ)، والصّواب عنده أنّ يقال: (الوعاء مملوء أو مَلآن)، لأن (الممتلئ) في اللّغة هو السّمين الشّبعان[2].

وليس مُحِقًّا في هذه التّخطئة، فالصّحيح أنّ يقال: (الوعاء مملوء) أو (مَلآن) أو (ممتلئ).

قال في «مختار الصّحاح»:

«والْمِلء – بالكسر– ما يأخذه الإناء إذا امتلأ. وامْتَلأَ الشّيءُ وتَمَلأً بمعنى»[3].

وفي المعجم الوسيط:

«امتلأ الشّيء: أُفْعم. ويقال: امتلأ فلان غيظاً»[4].

وفي «لسّان العرب»:

«ملأ الشّيء يملَؤه مَلأً فهو مملوء، ومَلأَهُ فَامْتَلأَ... وقد امْتَلأَ الإناء امْتِلاءً، وامْتَلأَ وتَمَلأَ بمعنى»[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 24 من فبراير، حتى 10 من مارس 1975م.

(2)«الكتابة الصحّيحة» لزهدي جار الله، ص 295.

(3)«مختار الصّحاح» للرازي، ص 631 ، المطبعة الأميرية .

(4)«المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة القاهري، ج 2 من 889 ، المكتبة العلمية، طهران .

(5)«لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الثّالث، ص 518 ، دار لسان العرب .

وفي «التّاج»:

«وقد امتلأ الإناءُ امتلاء، وتَملّى، وتَملأ بمعنى.. والمُلاء كغُراب، والمُلأة كمُتْعَة بضمّهنّ: الزّكام يصيب من الامتلاء، أي امتلاء المعدة»[1].

وإذا صحّ: (امْتَلأ الإناء) صحّ: (الإناء مُمْتَلئ).

(1)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 1 ص 119 ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

(139)

تصحيح «سائر» بمعنى «جميع»

يخطّئ فريق من اللغويين استعمال لفظ (سائر) بمعنى (جميع) في مثل قول النّاس: (هذا منشور إلى سائر الموظفين) أي إلى جميعهم، و(أكلت سائر ما في الإناء) أي جميعه.

وحجّتهم في هذه التخّطئة أن لفظ (سائر) يعني في كلام العرب (الباقي). يقال: (شَربتُ سائر ما في الكوب) أيّ ما بقي فيه، و(فرغنا من دراسة سائر المنهج) أي ما بقي منه.

قال الحريريّ في «درّة الغوّاص»:

«فمن أوهامهم الفاضحة وأغلاطهم الواضحة، أنّهم يقولون: (قَدِمَ سائر الحاجّ) و(اسْتُوْفِيَ سائر الْخَراج)، فيستعملون (سائراً) بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى (الباقي)، ومنه قيل لِمَا يبقى في الإناء: سُؤْر. والدّليل على صحة ذلك أنّ النبي - ﷺ - قال لِغَيْلانَ حين أسْلَم وعنده عشر نسوة: (اخْتَرْ أربعاً منهن وفارِق سائرَهُنّ)، أي مَن بَقِيَ من الأربع اللاّئي تختارهنّ . . .

وممّا يدلّ على أن (سائراً) بمعنى (باق) ما أنشده سيبويه:

ترى الثّوْر فيها مُدْخِلَ الظّلِّ رأسَه   وسائره بـادٍ إلى الشـمس أجْمَـعُ

ويشهد بذلك أيضاً قول الشّنْفَرَى[1]:

لا تَقْبُروني إنّ قبري محرَّمٌ عليكم   ولكـن أبْشـرِي أُمّ عامـر

إذا احْتُمِلَت رأسي وفي الرّأس أكْثَري   وغـودر عنـد الملـتقى ثـم سـائري

---

(1) هو عمرو بن مالك الأزديّ القحطانيّ اليمانيّ، المعروف بالشّنفري، أحد فحول شعراء الجاهلية، وصاحب لامية العرب. خلعته عشيرته وتبرّأت منه. وكان من فُتاك العرب وعدّائيهم حتى ضُرب به المثل في الْعَدْو فقيل: «أعْدَى من الشّنْفَرَى». قتله بنو سلامان.

فَعَنَى كُلُّ شاعر بلفظ (سائر) ما بقي من جثمانه بعد إبانة رأسه»[1].

ونُقِل عن ابن هشام في شرح قصيدة (بانت سعاد) قوله:

«لا أعلم أحداً من أئمّة اللّغة ذكر أنّها (أي كلمة سائر) بمعنى الجميع إلّا صاحب الصّحاح وهو وَهْم»[2].

لكن:

ذكر صاحب «التّاج أنّ في لفظ (سائر) قولين: قولاً بمعنى (باق)، وقولاً بمعنى (جميع). قال: أو قد يُستعمل له: إشارة إلى أنّ في السّائر قولين: الأوّل وهو قول الجمهور من أئمّة اللّغة وأرباب الاشتقاق أنّه بمعنى الباقي، ولا نزاع فيه بينهم، واشتقاقه من (السُّؤْر) وهي البقيّة. والثّاني: أنّه بمعنى الجميع، وقد أَثْبَته جماعة وصوّبوه، وإليه ذهب الجوهريّ والجواليقي[3]، وحقّقه ابن برّيّ في حواشي الدّرّة، وأنشد عليه شواهد كثيرة وأدلّة ظاهرة، وانتصر له الشّيخ النّووِيّ في مواضع من مصنّفاته والفارسيّ ومن وافقهما.

ثمَّ ذكر صاحب «التّاج» للقول الثّاني (أي القول بأنّ سائراً بمعنى جميع) شاهِدَيْن من الشّعر ومَثَلَيْن كأنّه ينتصر له. أمّا الشّاهد الشّعريّ الأوّل فقول الأحوص[4]:

---

(1)«درة الغواص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 4، 5 .

(2)«خير الكلام في التقصّي عن أغلاط العوام» لعلي بن بالي القسطنطيني، ص 35 ، مؤسسة الرسالة.

(3) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور الجواليقيّ، عالم باللغة والأدب. من كتبه: «المعرَّب» و«تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة» و«شرح أدب الكاتب» و«العروض». كان كثير الصّمت متقناً محقّقاً لا يُجيبُ عن الأسئلة حتى يتيقّن ولو كانت أسئلة عن مسائل ظاهرة. توفي سنة 540 هـ

(4) هو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الأحوص، شاعر مجيد اشتهر بالهجاء، كان معاصراً لجرير والفرزدق. وسُمِّيَ بالأحوص لضيق مؤخر عينيه. توفي سنة 105 هـ.

فَجَلَتْهـا لنـا لُبابـةُ لمّـا وقَذَ النـومُ سـائـر الـحـرّاسِ

وأما الثّاني فقول الشّاعر:

أُلْـزِمَ العـالَمون حُـبَّـك طُـرَّا فهـو فـرضٌ في سـائر البـلدانِ

فالسّائر في البيتين بمعنى الجميع.

والمثلان هما:

الأوّل: ضاف أعرابيّ قوماً، فأمروا الجارية بتَطْيِيبِه، فقال: (بَطْني عَطِّرِي وسائِرِي ذَرِي). وهو من أمثالهم المشهورة، ومعنى سائري: جميعي.

الآخر: أُغيرَ على قوم فاسْتَصْرَخوا بني عمّهم، أي اسْتَنْصَرُوهم، فأَبْطَأُوا عنهم حتّى أُسِروا وأُخذوا وذُهِبَ بهم، ثمَّ جاء بنو العمّ يسألون عنهم فقال لهم المسؤول هذا القول الّذي ذهب مثلاً: (أسائِرَ اليوم وقد زال الظُّهْر). قال الزّمخشريّ: يُضْرَب لما يُرْجَى نَيْلُه وقد فات وقتُه»[1].

وفي «مختار الصّحاح»:

«وسائر النّاس: جميعهم»[2]

وفي «القاموس المحيط»:

«والسّائر: الباقي، لا الجميع كما توهَّم جماعات، أو قد يُسْتَعْمَل له. ثمَّ ذكر بيت الأحوص والمثَلَيْن المذكورَيْن في (التّاج).

ممّا تقدم يتبين أنّ لفظ (سائر) يأتي بمعنى (باق)، ويأتي بمعنى (جميع)، والسّياق هو الّذي يحدّد المعنى المراد من اللّفظ.

---

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزّبيدي، ج 3 ص 251 ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت .

(2) «مختار الصّحاح» للرّازي، ص 325 .-المطبعة الأميرية بالقاهرة .

(140)

تصحيح: «اسْتَجْمَعَ فلان قُواه»

يخطّئ بعضهم أنّ يقال: (اسْتَجْمَعَ فلان قواه)، و(اسْتَجْمَعَ كلَّ أفكاره)، بحجّة أنّ الفعل (استجمع) لم يرد في اللّغة إلّا لازِماً، ولم يرد متعدّياً بنفسه إلى المفعول به.

قال الزّمخشريّ في «أساس البلاغة»:

«واستجمع لفلان أمرُه، واستجمع السَّيلُ ... واسْتَجْمَعَ الوادي: إذا لم يبق منه موضعٌ إلاّ سال.. واستجمع القومُ: ذهبوا كلُّهم»[1].

وقال الأزهريّ في «تهذيب اللّغة»:

«وتقول: استجمع السّيل، واستجمعَتْ للمرء أمورُه، واستجمع الفرسُ جَرْياً»[2].

وقال الرّازي في «مختار الصّحاح»:

«واستجمع السّيلُ: اجتمع من كلّ موضع»[3].

فالوارد في المعجمات أنّ الفعل (استجمع) لازم وليس متعدّياً.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز تعدية الفعل (استجمع) بنفسه إلى المفعول به، وصحّح أنّ يقال: (استجمع فلان قواه، واستجمع أفكاره). وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع استعمال جملة (استجمع قواه) كثيراً في لغة المعاصرين، وفي مثل قولهم:

---

(1) «أساس البلاغة» للزّمخشريّ، ص 134 ، كتاب الشعب 103.

(2) «تهذيب اللّغة» للأزهريّ، ج 1 ص 401 ، المؤسّسة المصريّة العامة للتّأليف والنشر.

(3) «مختار الصّحاح» للرّازي ص 110 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة.

(استجمع فلان أفكاره)، وهو ما يُعترَض عليه بأنّ صيغة (استجمع) لم ترد في معجمات اللغة إلا لازمة، يقال: استجمع السَّيْلُ، أي تجمّع من كلّ صَوْب.

درست اللّجنة هذا، ثم انتهت إلى أنّ اللّفظ يمكن قبوله على أساس أنّ السّين والتّاء فيه للطّلب المجازيّ أو التّقديريّ، فكانّ فلاناً يستدعي أفكاره أو قواه لتتجمّع. وقد أثبت فريق من النّحاة أنّ الطلب يكون بهذا المعنى الّذي تستند اللّجنة إليه في توجيه اللّفظ، كما أنّ دلالة السّين والتّاء على الطّلب قياسيّة في قرارات المجمع.

هذا إلى أنّ صيغة (استفعل) تأتي بمعنى (فَعَلَ)، ومن أمثلة ذلك: عَلاَ واسْتَعْلَى، وفَتَحَ واسْتَفْتَحَ، ونَسَخ واسْتَنْسَخَ، ولهذا كلّه ترى اللّجنة أنّ استعمال هذا اللّفظ صحيح في المعنى الّذي يُسْتَعمل فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثّة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير ـ حتى 17 من ربيع الأول 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(141)

تصحيح: «مَنْطِقَة» - بفتح الميم وكسر الطاء - و«مِنْطَقَة» - بكسر الميم وفتح الطاء -

يكثر في هذا العصر استعمال كلمة (مَنطِقَة) وجمعها (مناطق)، فيقال: (منطقة طرابلس) و(المنطقة الشّرقيّة)، و(المناطق الآهلة بالسكّان)، و(المناطق الصّحراويّة).

لكن اخْتُلِفَ في ضبط هذه الكلمة؛ فبعضهم يرى أنّها (مَنْطِقة)- بفتح الميم كسر الطّاء-، وبعضهم الآخر يرى أنّها (مِنْطَقَة) - بكسر الميم وفتح الميم الطّاء -.

فمن يضبطها بفتح الميم وكسر الطّاء يرى «أنّها اسم مكان من (النُّطْق)، والأصل: (مَنْطِق) زيدت عليه تاء التّأنيث كما زيدت في كثير من صيغ المكان.

«وإذا كانت كلمة (مَنْطِق) تدلّ بوضعها الأصليّ على النُّطق والتّفكير، فإنّه يمكن أنّ تُستعمل بطريق المجاز في المكان الّذي يجري فيه نطق وتفكير وبحث ودرس بين مجموعة من النّاس.. فيقال في (مَنْطِق): مَنْطِقة، بمعنى الرّقعة الّتي يجمع أهلَها الْمَعْنِيِّين ببعض الشّؤون الخاصّة فيها نُطْقٌ واحدٌ واصطلاحاتٌ في التّخاطب والتّفاهم واحدة، وتفكيرٌ في أشياء معيَّنة».[1]

ومَنْ يضبطها بكسر الميم وفتح الطّاء (مِنْطَقَة) يرى أنّها من (النِّطاق)، أي الحِزام الّذي يشدّه الإنسان في وسطه، على وزن (مِئْذَنة)، ويستشهد بما جاء في المعجمات من هذه المادّة:

---

(1) من بحث للشّيخ عبد الرّحمن تاج عن«منطقة»، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، البّحوث والمحاضرات للدورة الثالثة والثلاثين ص 155، 157.

ففي اللسان:

«والمِنْطَق والْمِنْطَقَة والنَّطاق: كلّ ما شدّ به وسطه.. والمِنْطَقة معروفة اسم لها خاصة، تقول منه: نَطَّقْت الرّجل تنطيقاً فتنطَّق أي شدّها في وسطه.. وانتطق الرّجل أي لبس المِنْطَق، وهو كلّ ما شَدَدْتَ به وسطك.. والمناطق: جمع مِنْطَق، وهو النِّطاق، يقال: مِنْطَق ونِطاق بمعنى واحد...»[1]

وفي «المصباح المنير»:

«والْمِنْطَق بالكسر: ما شَدَدْتَ به وسطك، فعلى هذا: (النِّطاق) و(الْمِنْطَق) واحد.. و(الْمِنْطَقة): اسم لما يسميّه الناس الحِياصة»[2].

«وممّا يقوّي هذا العرض أنّ مادة التّمنطق تدور في استعمالنا الصّحيح في الدّلالة على الموقع أو المسّاحة المادّية والمعنويّة، فنقول: (إنّ هذا داخل في نِطاق عملي)، ونقول: (إنّ هذه منطقة نفوذ عربيّ أو إسلاميّ) وهكذا.

ثمّ إقرارُ المعجم الوسيط في طبعته الأوّلى في تفسّير المنطقة في استعمالها المحدث بكسر الميم بأنّها: «المنطق وجزء محدود من الأرض له خصائص مميّزة، وهو على الكرة الأرضيّة كالحزام، وذلك كالمِنْطَقَة الاستوائية ومِنْطَقة البحر الأبيض (محدثة)، والجمع: مناطق»[3].

وحسم مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الخلاف في ضبط «منطقة»، فأقرّ الضَّبْطَيْن: (مَنْطِقَة) - بفتح الميم وكسر الطّاء - و(مِنْطَقَة) - بكسر الميم وفتح

(1)«لسّان العرب» لابن منظور، ج 3 ص 662 ، دار لسّان العرب.

(2)«المصّباح المنير» للفيومي، ص 611-612 ، المكتبة العلميّة ، بيروت.

(3) من بحث للأستاذ محمّد خلف الله أحمد، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، البحوث والمحاضرات للدورة الثّالثة والثّلاثين ص 164-166 -.

الطاء.

وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«وردت الصّورة الأولى لكلمة (المِنْطَقة) - بكسر الميم وفتح الطاء - في معاجم اللّغة العربيّة بمعنى الحِزام، أي اسم آلة من الانتطاق. ولم تنصّ المعاجم على الفعل الثّلاثيّ من هذه المادّة بهذا المعنى. ثم اسْتَعْمَلَ بعض المتأخّرين هذه الصورة في مقابلة الكلمة الأجنبية (ZONE) على أساس أنّ هذه الكلمة الأجنبيّة قد عبَّرت في أصل استعمالها عن الحزام، ثمَّ نُقِلَت في بعض اللّغات الأوربيّة للتّعبير عن مكان محدّد أو رقعة محدّدة.

وعلى هذا سوّغوا استعمال هذه الصورة العربيّة المرْوِيّة في المعاجم للتّعبير أيضاً عن المكان المحدّد. وتمّ هذا عن طريق المجاز المرسل، وعليه وصورة (مِنْطَقَة) مَرْوِيَّة عن العرب بمعنى الحزام، ويمكن استعمالها عن طريق المجاز المرسل في المكان المحدّد بالمعنى الجغرافيّ.

أمّا الصّورة الثّانية (مَنْطِقَة) - بفتح الميم وكسر الطّاء - فيمكن أنّ تُعدّ اسم مكان مُشْتَقًّا من مادة الانتطاق، برغم أنّ الفعل الثّلاثيّ من هذه المادّة لم تنصّ عليه المعاجم، ولكن هذا الثّلاثيّ غير المستعمَل يسع أنّ نشتقّ منه اسم مكان، كما وَسِع أنّ اشْتُقَّ منه اسم آلة، مُفْتَرِضين أنّه من باب (ضَرَب). وقرارات المجمع الخاصّة باستكمال المادّة اللغويّة تتيح هذا.

وعلى هذا يكون اسم مكان الانتطاق: (مَنْطِق)، ثمَّ لحقته التاء فجاءت (مَنْطِقَة) بمعنى مكان الانتطاق، ثم تعمّم دلالته ليطلق على مكان محدّد بالمعنى الجغرافيّ.

أمّا لحوق التّاء فترى اللّجنة جوازه على أساس ما جاء في كتّاب (سيبويه) من أنّ العرب يلحقون التّاء باسم المكان المشتق من مصدر الثّلاثيّ وروايته أمثلة

لهذا. ولم يرد في كلام (سيبويه) أنّ لحوق التّاء في مثل هذا لغة رديئة أو مغمورة، بل يكاد يُسَوِّي بين اسم المكان مع التّاء ومِنْ دونها، وعلى أساس ما أحصاه فضيلة الشّيخ عبد الرحمن تاج من أمثلة اسم المكان المقرونة بالتّاء، وعِدَّتُها ستة وعشرون ومئة مثال[1].

ولم تأخذ اللّجنة برأي المتأخّرين من النّحاة من أنّ لحوق التاء باسم المكان سماعيّ.

ولهذا ترى اللّجنة جواز (مَنْطِقَة) - بفتح الميم وكسر الطّاء - بوصفها اسم مكان من الثّلاثيّ غير المستَعْمَل الّذي معناه (انْتَطَق)، مع الافتراض أنّه من باب (ضَرَب) للتّعبير عن المكان المحدّد أو الرّقعة المحدّدة بوساطة المجاز المرسل أيضاً، كما كان الشّأن في الصورة الأوّلى.

ويقوّي صورة (مَنْطِقَة) - بفتح الميم وكسّر الطّاء - أنّها صيغة اسم مكان، وللصّيغ دلالتها على معانيها.

من كلّ ما تقدّم ترى اللّجنة جواز استعمال كلّ من الصّورتين: (مِنْطَقَة) - بكسر الميم وفتح الطّاء -، و(مَنْطِقَة) ـ بفتح الميم وكسر الطّاء - للتّعبير عن المكان المحدّد».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) من هذه الأمثلة: المتجرة - المجزرة - المجلة - المحضنة - المدبغة - المدرسة - المرحلة - المزيلة - المزادة - المزرعة - المزلقة - المشربة - المسطبة - المخربة - المصبغة - المعصرة - المقبرة - المعركة - المهلكة ـ الميسرة - الميمنة.. (المصدر السابق من 158 - 162).

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والثّلاثين، الجلسة السّادسّة المعقودة في 24 من شوال 1386 هـ، الموافق 4 من فبراير 1967م.

(142)

تصحيح: «قدّمت التقرير بصفتي رئيساً» أو «بوصفي رئيساً»

ينكر بعضهم أن يقال مثلاً: (تكلّم فلان في الاجتماع بصفته مندوباً عن الشّركة)، و(أدافع عن حقوق إخواني في البوسنا والهرسك بوصفي مسلماً)، و(أحارب الرّشوة بصفتي مواطناً)، لأنّ هذا الأسلوب أثر من آثار التّرجمة الركيكة السّيّئة عن بعض اللّغات الأجنبيّة، وقولهم فيه (بصفتي) أو (بوصفي) حشو زائد تنبو عنه اللّغة العربيّة المبنيّة على الدّقّة وحسن الذّوق. والتّعبير العربيّ الصّحيح أن يقال في الجمل المذكورة: (تكلّم فلان في الاجتماع مندوباً عن الشّركة)، و(أدافع عن حقوق إخواني في البوسنا والهرسك لأنّي مسلم)، و(أحارب الرشوة لأنّي مواطن)، ولا لزوم لـ (بوصفي) أو (صفتي).

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز هذا التعبير المُحْدَث. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«- أُكْرِمُ ضيفي بوصفي عربيّاً، أو بصفتي عربيًّا -.

يشيع استعمال مثل هذا الأسلوب في اللّغة المعاصرة، وهو أسلوب مُحْدَث يبدو في توجيهه بعض الغموض، كما يُعترَض عليه بأنّه على غير المأثور عن العرب في التّعبير عن هذا المعنى من قولهم مثلاً: (أنا - عربياً - أكرم الضّيف) ونحو ذلك.

وقد درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّ كُلاًّ من (وصفي) و(صفتي) مصدر للفعل (وَصَفَ)، وهو فعل يتعدّى إلى مفعول واحد، ثمَّ أضيف هذا المصدر إلى فاعله وحُذِف مفعوله، والمعنى: بوصفي أو صفتي لنفسي عربيًّا.

ويمكن أن يكون كِلاَ المصْدَرَيْن مضافاً إلى المفعول، وأنّ يكون المحذوف

هو الفاعل، فيكون المعنى: بوصف غيري، أو بصفتي إيّاي، وتكون كلمة (عربيًّا) حالاً على كِلاَ الْفَرْضَيْن».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق23 من فبراير، حتّى 7 من ربيع الأوّل 1396 هـ، الموافق 8 من مارس 1976م.

(143)

تصحيح: «البداية» - بالياء -

يخطّئ فريق من اللّغويين لفظ (الْبِداية) باليّاء، ويقولون: إنّ الصّواب (الْبِداءة) بالهمزة.

قال ابن الحنبليّ في كتاب (سهم الألحاظ في وَهْم الألفاظ):

«ومن ذلك (البداية) باليّاء، خلاف النّهاية، على ما في مغرب المُطَّرِّزيّ من أنّها عاميّة، وأنّ الصّواب: البداءة. قال: وهي فِعالَة من (بدأ)، كالقراءة والْكَلاءَة من (قرأ) و(كَلأَ)[1].

وقال الفيّوميّ في «المصّباح المنّير»:

«و(البداية) باليّاء مكان الهمز عاميّ، نصّ عليه ابن برّي وجماعة»[2].

لكن: جاء في «تاج العروس»:

«وأمّا البّداية بالكسر والتّحتيَّة بدل الهمزة فقال المطّرّزيّ: لغة عامّيّة، وعدّها ابن برّيّ من الأغلاط، ولكن قال ابن القطّاع: هي لغة أنصاريّة: بدأتُ بالشّيء وبَدَيْتُ به: قدّمْتُه، وأنشد قول ابن رَواحة[3]:

باسم الإله وبه بَدِينا ... ولو عَبَدْنا غيره شَقِينا

وفي بعض النّسخ: بَدَيْنا»[4].

(1) «سهم الألحاظ في وَهْم الألفاظ» لابن الحنبليّ، ص 63 ، مؤسسة الرسالة.

(2) «المصباح المنير» للفيوميّ ص 40 ، المكتبة العلميّة، بيروت .

(3) هو أبو علي الحسين بن عبدالله بن رواحة الأنصاريّ الحمويّ، شاعر فقيه من حماة وعاش في دمشق. توفي شهيداً في معركة مرج عكّا سنة 585 هـ.

(4) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 1 ص 42 ، منشورات دار مكتبة الحياة.

ونقل صاحب كتاب «معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة» عن ابن جنّيّ في كتابه «سرّ الصّناعة»:

«العرب أبدلوا الهمزة لغير عِلَّة طلباً للتّخفيف كقولهم: قَرَيْتُ في (قرأت) وبَدَيْت في (بدأت)، وتوضَّيْتُ في (توضّأت). قال زهير بن أبي سُلْمى:

جَرِئ متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظلمه　　　سريعاً وإلاّ يُـبْـدَ بالظّلم يَظْلِمِ

قال: إنّ الشاعر أراد بكلمة (يُبْدَ): يُبْدَأ، فقُلِبَت الهمزة ألفاً، ثم حُذِفَت للجازم. فمن قال (بِدايَة) بناء على هذه. وظاهر كلام ابن جنّي اطّرادُه، فلا خطأ في قولنا: بِدَايَة، أو بِداءَة»[1].

(1) «معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة» لمحمد العدناني، ص 47، مكتبة لبنان.

(144)

تصحيح: «الْقِيَم الأخلاقيّة، والقيم الإنسانيّة»

يكثر في لغة المعاصرين مثل قولهم: (الْقِيَم الدّينيّة) و(القيم الإنسانيّة) و(القيم الأخلاقيّة)، ويعنون بلفظ (الْقِيَم) المبادئ السّامية والفضائل، وهو جمع مفرده (الْقِيمَة).

ويعترض بعضهم على إطلاق (القيم) بهذا المعنى، لأنّه معنًى لم يرد في معجمات اللّغة ولم يُؤثر عن العرب.

قال الأزهريّ في «تهذيب اللّغة»:

«والقيمة: ثمن الشّيء بالتقويم، يقال: تَقَاوَمُوه فيما بينهم.. وقال: والْقِيَمُ مصدر كالصِّغر والْكِبَر، والْقِيَم: الاستقامة. ديناً قِيَماً: مستقيماً»[1].

وفي «اللّسان»:

«والقيمة: واحدة الْقِيَم، وأصله الواو لأنّه يقوم مقام الشّيء، والقيمة: ثمن الشّيء بالتّقويم»[2].

وفي «أقْرب الموارد»:

«القيمة: النّوع، والثّمن الّذي يقاوِم المتاعَ أو يقوم مقامه، والجمع: قِيَم، و(ماله قيمة) أي ثبات ودوام على أمر»[3].

وفي «المعجم الوسيط»:

---

(1) «تهذيب اللّغة» للأزهريّ، ج 9 ص 359,358، الدار المصريّة للتأليف والنشر.

(2) «لسان العرب» لابن منظور المجلّد 3 ص 193 ، دار لسان العرب.

(3) «أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 1054.

«قيمة الشّيء: قَدْرُه، وقيمة المتاع: ثمنه، والجمع: قِيَم. ويقال: ما لفلان قيمة: ما له ثبات ودوام على الأمر»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز لفظ «القيمة» وجمعها «الْقِيَم» للدّلالة على الفضائل والمبادئ السّاميّة الدّينيّة وغيرها. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة استعمال (القيمة) و(الْقِيَم) للدّلالة على الفضائل الدينيّة والخلقية والاجتماعيّة الّتي تقوم عليها حياة المجتمع الإنسانيّ.

ويُؤخَذ على هذا الاستعمال أنّه لم يرد في المعجمات بهذا المعنى، وإنّما الذي ورد فيها لِلَفْظ القيمة معنيان:

أوّلهما: أنّ قيمة الشّيء ثمنه.

والثّاني: الثّبات والاستقرار.

قال الفيروزاباذي: ما له قيمة، إذا لم يدم على الشّيء.

ولمّا كان وزن المرء مرتبطاً بما فيه من فضيلة، ووزن الأمّة بما فيها من فضائل، صارت لها سجايا ثابتة لا تتغيّر، وكذلك الفنون، لمّا كانت تقوم بها فيها من سمات تتّفق مع حياة الجماعة الإنسانيّة، فإنّ العلاقة قائمة بين المعنيَيْن: القديم والحديث.

وقد استعمل الجاحظ[2] القيمة بهذا المعنى في موضعين من رسالته (كتمان

---

(1) المعجم الوسيط، لمجمع اللّغة العربيّة القاهري، ج 2 ص 774 ، المكتبة العلمية، طهران.

(2) هو أبو عثمان عمرو الجاحظ بن بحر بن محبوب الكِناني البصريّ، إمام الأدب في عصره بلا منازع، وراوية ومتكلّم وفيلسوف وشاعر وكاتب ومؤرّخ وعالم بالحيوان والنبات، من أبرع من وصف في كتاباته أحوال الناس وأخلاقهم وطبائعهم وحيلهم ودقائق حياتهم، وكان يمزج كتاباته بالفكاهة والملحة، وهو أول من ألّف الكتب الجامعة في كتاب الحيوان وكتاب البيان والتبيين وغيرهما. وكان معتزلياً مغالياً في الاعتزال ويبدو اعتزاله واضحاً في كل ما كتب. وكان سلس الأسلوب سهل العبارة=

السّرّ وحفظ اللّسان):

- «تدبَّرْت أعْراقَك، وتأمَّلْت شِيَمك، ووَزَنْتُك فعرَفتُ مِقدارَك، وقوَّمتُك فعلمتُ قيمتك، فوجدتُك قد ناهَزْتَ الكمال.
- اغتيابُ النّاس جميعاً خُطّةُ جَوْر في الحكم، وسقوطٌ في الهِمّة، وسخافةٌ في الرّأي، ودناءةٌ في القيمة.

ومن هنا ترى اللّجنة أنّ استعمال (القيمة) و(الْقِيَم) للدّلالة على هذا المعنى المحدَث، جائز من قبيل المجاز المرسَل».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

=بارع التأليف. ويقال: إن له أكثر من مئتي كتاب، من أشهرها«البيان والتبيين» و«البخلاء» و«كتاب الحيوان» و«كتاب التاج» في أخلاق الملوك. ومجموعة من رسائله. توفي ببغداد سنة 255 هـ.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(145)

تصحيح: «قَيِّم» بمعنى «جيّد وحَسَن»

يستعمل المعاصرون كلمة (قَيَّم) بمعنى جيّد وحسن، فيقولون مثلاً: (هذا كتاب قيّم) أي جيّد، و(ألقي فلان محاضرة قيّمة)، أي جيّدة، و(قرأت في المجلة بحثاً قَيِّماً).

ويعترض بعضهم على استعمال كلمة (قيّم) بمعنى جيّد وحسن، بحجّة أنّ هذه الكلمة لم ترد في المعجمات بهذا المعنى، وإنّما الذي ورد فيها أنّ القيّم هو المستقيم، كما في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ الدِّينُ القَيِّمُ ﴾[1] أي المستقيم، وقوله تعالى: ﴿ وذَلِكَ دِينُ القَيِّمَةِ ﴾[2] أي دين الملّة القيّمة، وقَيِّمُ المرأة: زوجُها، وقَيَّمُ القوم: من يسوسهم ويتولّى أمورهم. وقيّم الوقف: المسؤول عنه المتولّي شؤونه.

لكن مجمع اللّغة العربيّة أجاز لفظ (قَيِّم) بمعنى جيّد. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«تشيع كلمة (القيّم) بمعنى الجيّد أو ما له قيمة ممتازة. والمأثور في اللغة أنّ (القيّم) هو المستقيم، ومنه (الدّين القيّم) و(دين القيّمة) أي الملّة المستقيمة: الفارقة بين الحق والباطل.

وترى اللجنة إجازة الاستعمال العصريّ لكلمة (القيّم)، تعويلاً على ما جاء في مستدرك التاج من قوله: قيّم: حسن. والعلاقة واضحة بين الاستعمال والمأثور، باعتبار أنّ الجودةَ أو الحُسْنَ أو الامتياز ثَمَرَةُ الاستقامة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

---

(1) سورة التوبة :36.

(2) سورة البيّنة:5.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ. الموافق 9 من مارس 1981م.

(146)

صحيح: «أنت من؟» و«الامتحان متى؟» و«قرأتَ ماذا؟»

يكثر في هذا العصر مثل قولهم: (أنت من تكون؟) و(التّربية مسؤوليّة عظيمة، كيف؟) و(مكتبك أين؟) و(الامتحان متى؟).

ويعترض بعضهم على هذا الاستعمال، لأنّ فيه تأخير أداة الاستفهام عن موضعها، وقد أجمع النّحاة على أنّ للاستفهام الصّدارة في جملته، فالصّواب أن يقال: (من أنت؟)، (كيف تكون التّربية مسؤوليّة عظيمة؟)، (أين مكتبك؟)، (متى الامتحان؟).

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل هذا الأسلوب الّذي تُؤَخَّر فيه أداة الاستفهام عن موضعها في الصّدارة. وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يشيع قولهم: (محو الأمّيّة مسؤوليّة قوميّة، كيف؟) و(أنت مَنْ؟)، و(منزلك أين؟)، و(السَّفَرُ متى؟)، ممّا ظاهره خروج أداة الاستفهام عن صدارتها.

ولهذه الاستعمالات نظائر، منها قوله تعالى:﴿كَيْفَ وإن يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إلًّا ولا ذِمَّةً﴾[1]، وقول محمد بن كعب العنوي:

وحدّثتماني إنما الموت في القـرى ... فكيف وهاتـا روضـةٌ وقـلـيـبُ

وقول زياد الأعجم[2]:

---

(1) سورة التوبة: 8.

(2) هو أبو أمامة العبديّ زياد بن سليمان الأعجم، من شعراء الدّولة الأموية، سمّي بالأعجم لعُجْمة في لسانه، وكان هجّاءً يتحاشاه الفرزدق. عاصر المهلّب بن أبي صفرة فمدحه ورثاه لما مات. توفّي سنة 100 هـ.

ومن أنتـمو؟ إنا نسينا من أنتمـو ... وريحُكُمو من أيّ ريح الأعاصـير

وتُخَرَّج على أنّ أسماء الاستفهام وقَعَتْ صدراً في جملتها الّتي حُذِف ركنها أو حُذِفت بِرُمَّتِها.

وترى اللّجنة إجازة هذه الاستعمالات استشهاداً بالمأثور واستئناساً بهذا التّخريج».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

واتّخذ المجمع قراراً آخر شبيهاً بهذا، ويقضي بجواز خروج (ماذا) عن الصّدارة. وجاء في قرار لجنة الأصول في المجمع ما يأتي:

«يكاد النّحاة يُجمعون على أنّ أسماء الاستفهام لها الصّدارة في جملتها، ولكن البحث في آراء الأئمة وشواهد اللّغة العربيّة يجيز لنا في شأن (ماذا) أنّ يقال: (فعلتَ ماذا؟) و(قرأتَ ماذا؟) ونحوها».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسّين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405 هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسّين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405 هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(147)

تصحيح «الطّابق الأول» من العمارة

يخطّئ مؤلّف كتاب «أزاهير الفصحى» أن يقال: (إنّ هذا المنزل مؤلّف من أربعة طوابق) جمع طابق، لأن الطّابق - بفتح الباء وكسرها - معناه: الآجُرّ الكبير، أو ظَرْف يُطبخ فيه، مُعَرّب (تابّهْ)، جمعه طوابق وطوابيق، وهذان المعنيان لا صلة لهما بالمعنى المراد.

والصّواب عنده أنّ يقال: (إن هذا المنزل مؤلّف من أربع طبقات)، تشبيهاً لها بطبقات النّاس أي مراتبهم. قال صاحب الأساس: ومن المجاز: النّاس طبقات، أي منازل بعضها أرفع من بعض»[1].

وفي «مختار الصّحاح»:

«والطّابق: الأجُرّ الكبير، فارسيّ معرّب»[2]

وفي «لسّان العرب»:

«الطابَق والطابِق: العضو من أعضاء الإنسان كاليد والرِّجْل ونحوهما. وفي حديث عليّ: «إنّما أُمِر في السارق بقطع طابقه أي يده. وفي الحديث: فَخَبَزْت خُبْزاً وشوَيْت طابقاً من شاة، أي مقدار ما يأكل منه اثنان أو الثّلاثة»[3].

وفي «التّاج»:

«والطّابق كهاجَر وصاحِب - هكذا حكاه اللّحيانيّ عن الكسائيّ بكسر الباء وفتحها -: الآجُرّ الكبير، فارسيّ معرّب: تابه.. وقال ثعلب: الطّابق العضو

---

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السعود، ص 73 ، دار المعارف بمصر.

(2) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 388 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة .

(3) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الثّاني، ص 569 ، دار لسّان العرب.

من أعضاء الإنسان كاليد والرِّجل ونحوهما... وفي حديث عمر بن حصين أنّ غلاماً أَبَقَ فقال: لئن قدرت عليه لأقطعنّ منه طابقاً أي عضواً، أو الطّابق: نصف الشّاة أو مقدار ما يأكل منه اثنان أو ثلاثة. . . والطّابق - بفتح الباء - ظَرْف من حديد أو نحاس يُطبَخ فيه، فارسيّ معرّبُ: تابه، وجمعه طوابق وطوابيق»[1].

وفي «معجم الأخطاء الشّائعة»:

«ويقولون: سَكَن باهِرٌ داراً في الطّابق الثّالث، ويعنون بالطّابق الغرف والرّدهات الّتي يجمعها سقف واحد، ولها مستوّى واحد في أرضها، وقد تنقسم دارَيْن أو أكثر، وفوقها طبقة أو أكثر، وتحتها طبقة أو أكثر تماثلها أو تخالفها في شكلها وترتيبها، والصّواب: سَكَن باهرٌ داراً في الطبقة الثّالثة وجمع طبقة: طبقات وطباق. ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقاً﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقاً﴾[3] ، أي بعضها فوق بعض»[4].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة (الطّابق) بمعنى (الطّبقة) من المنزل والعمارة كما تُسْتَعمل حديثاً. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يستعمل المعاصرون كلمة (الطّابق) من المبنى ذي الطبقات، وهذا الاستعمال محدث في دلالته.

(1) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج6، ص 417 - منشورات دار مكتّبة الحياة، بيروت.

(2) سورة الملك:3.

(3) سورة نوح:15.

(4) «معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمد العدناني، ص 153، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان.

وترى اللّجنة إجازته على ما جاء في اللّغة العربيّة من قولهم: «هذا الشّيء فوق ذلك وطابقه، بمعنىً واحد، إذا كانت الطّبقة مطابقة لما فوقها وما تحتها».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1]

(5) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسّين المعقودة من 22 من جمادي الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986م.

(148)

تصحيح «الْمَشْوَرَة» - بفتح الميم والواو وسكون الشّين

يُخطّئ الحريريّ أنّ يقال: (الْمَشْوَرَة) - بفتح الميم والواو وسكون الشّين -. قال: ويقولون: (الْمَشْوَرَة مبارَكة)، فيبنونها على (مَفْعَلَة)، والصّواب أنّ يقال فيها: (مَشُورَة) - بفتح الميم وضمّ الشّين وفتح الرّاء - على وزن (مَثُوبَة) و(مَعُونَة)، كما قال بشّار:

إذا بلغ الرّأي المشّورة فاسْتَعِنْ ... برأي لبيب أو نصاحة حازمِ

ولا تحسب الشّورَى عليك غضاضَةً ... فإنّ الخوافي رافدات القوادمِ

وكان الأصل في (مَشُورَة): مَشْوُرَة، على وزن (مَفْعُلَة)، مثل: مَكْرُمَة، فنُقِلت حركة الواو إلى ما قبلها وسُكّنت هي فقيل: مَشُورَة»[1]

والحق أنّ «الْمَشْوَرَة» صحيحة كالمشُورَة.

جاء في «مختار الصّحاح»:

«الْمَشْوَرَة: الشّورى، وكذلك (المشُورَة) بضمّ الشّين»[2]. ونلاحظ أنّ الرازيّ قدّم (المَشْوَرة)- بفتح الميم والواو - على (المَشُورة) - بفتح الميم وضمّ الشّين.

وفي «لسّان العرب»:

«يقال: فلان جيّد الْمَشُورَة والْمَشْوَرَة، لغتان. وقال اللّيث: الْمَشْوَرَة (مَفْعَلَة): اشْتُقّ من الإشارة. ويقال: مَشُورَة»[3].

وفي «المصّباح المنير»:

---

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحرّيريّ، 27،28 ، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

(2) «مختار الصّحاح» للرازيّ، ص 350، المطبعة الأميريّة بالقاهرة.

(3) «لسّان العرب» لابن منظور، ج2، من 1137 ، دار لسّان العرب.

«والاسم المشُورَة. وفيها لغتان: سكون الشّين وفتح الواو، والثّانية ضمّ الشّين وسكون الواو وزان مَعُونَة»[1] .

وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ﴾[2]: «وقُرِئ: مَثُوبَة ومَثْوبَة، ومثالهما: مَشُورَة وَمَشْوَرَة»[3].

(1)«المصّباح المنّير» للفيّومي، ص 327 ، المكتبة العلميّة، بيروت .

(2) سورة المائدة:62.

(3)«تفسير الكشاف» للزّمخشريّ، ج 1 ص 263 ـ الطبعة الأولى، الطبعة البهيّة بمصر-

(149)

تصحيح: «إذا زُرْتَني أكرمك»

يخطّئ بعضهم مجيء الفعل المضارع في جواب (إذا) الشّرطيّة الّتي تُعرب ظرفاً لما يُسْتقبل من الزّمان، فلا يقال عنده: (إذا جئتني أكرمك)، ولا (إذا نزل الغيث يفرح المزارعون)، والصّواب أن يقال: (إذا جئتني أكرمتك)، و(إذا نزل الغيث فرح المزارعون).

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ جواب (إذا) لا يكون إلّا ماضياً إلّا في حالات نادرة لا يُعوّل عليها. قال الدّكتور محمّد عبدالرّحمن مرحبا:

«من خصائص اللّغة العربيّة أن يأتي جواب (إذا) في الزّمن الماضي إلّا في حالات نادرة قليلة ، فيقال مثلاً: (إذا جاء زيد جاء عمرو)، (إذا امتزج كذا بكذا حدث كذا)، لكن لا يقال: (إذا جاء زيد يجيء عمرو)، (إذا امتزج كذا بكذا يحدث كذا). غير أنّي لاحظت مع الأسف أنّ هذا الاستعمال الماضي الجميل المنساب لم يَعُدْ له وجود تقريباً عند طائفة المترجمين لا لشيء إلّا لأنّ الماضي لا يُسْتعمل في جواب (إذا) في اللّغات الأوربيّة الّتي يُترجَم منها»[1].

والاعتراض على مجيء المضارع في جواب (إذا) الشّرطيّة ليس صواباً، لأنّ المضارع في جواب (إذا) ورد في القرآن الكريم قمة الفصاحة وذروة البلاغة. قال الله تعالى ﴿وإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الحَقِّ﴾[2] وقال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا

(1) «تشويهات في اللّغة العربيّة أحدثتها الترجمة» للدّكتور محمّد عبدالرّحمن مرحبا، مجلة اللّسان العربي، ج7، الجزء الأوّل، ص 159. ذو القعدة 1389 هـ يناير 1970 م.

(2) سورة المائدة :83.

إنْ هَذَا إلاَّ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ وإذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخِرُونَ ﴾[2]. وقال تعالى:﴿ وإذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ وإذَا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾[4].

فكلّ هذه الآيات الكريمة جاء فيها جواب (إذا) مضارعاً، وفي القرآن غيرها، وبذلك لا يكون مجيء المضارع في جواب (إذا) شاذّاً لا يُعَوّل عليه كما ادَّعى بعضهم، أو نادراً كما قال الدّكتور مرحبا. لكن يمكن أن يقال: إن استعمال الماضي في جواب (إذا) أكثر من استعمال المضارع في جوابها. وكون الأوّل أكثر لا يعني أنّ المقابل شاذّ أو نادر، وإنما هو قليل بالنّسبة إلى الأوّل، فالقلّة هنا أمر نسبيّ لا يفيد النّدرة.

قال ابن هشام في «المغنى»:

«ويكون الفعل بعدها (أي بعد إذا) ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك.

وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:

والنّفس راغبة إذا رَغَّبْتَها ... وإذا تُرَدُّ إلى قليل تَقْنَعُ[5]

وقال عمرو بن كلثوم:

إذا بلغ الفطام لنا صبيّ ... تخرّ له الجبابر ساجدينا

فقد قال ابن هشام: «ومضارعاً دون ذلك» أي دونَ مجيئه ماضياً، ولم يقل إنه قليل في نفسه أو نادر.

---

(1) سورة الانعام:25.

(2) سورة الصافات :14.

(3) سورة المنافقون:4.

(4) سورة المطففين:30.

(5) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ج 1 ص 93 - دار الكتاب العربيّة، بيروت - .

وقال مؤلف كتاب «المعجم في النّحو والصرّف»:

«إذا ظرفٌ للمستقبل غالباً، يتضمّن معنى الشّرط غالباً، ويختصّ بالدخول على الجملة الفعليّة، ويكون الفعل بعدها ماضي اللّفظ مستقبل المعنى كثيراً، ومضارعاً دون ذلك»[1].

(3)«المعجم في النّحو والصرّف» لزين العابدين بن حسين، ص 16 - الدّار العربيّة للكتاب.

(150)

تصحيح: «طالقة» و«حائضة»

يقول النّحاة: إنّ الصّفات الخاصّة بالإناث على وزن (فاعل) نحو: حائِض وطالِق وعاقِر وناهِد وكاعِب وعانِس، لا تدخلها التاء الفارقة (وبعضهم يسمّي هذه التاء هاءَ لأنها تاء مقفلة يوقف عليها بالهاء)، والسّبب في ذلك أنّ هذه التّاء (أو الهاء كما يسمّيها بعضهم) يُؤتَى بها للتّفرقة بين المذكّر والمؤنّث في أكثر الصّفات كعابد وعابدة وعامل وعاملة وقارئ وقارئة ومفهوم ومفهومة ومجهول ومجهولة... وهذه الصّفات: حائض وطالق وناهِد وكاعب .... الخ خاصّة بالأنثى فلا حاجة إلى التّاء الفارقة لأن الذكر لا يشاركها فيها، إلاّ أنّ النّحاة يجيزون دخول التّاء على مثل حائض وطالق إذا كانت الصّفة طارئة وأُريد منها معنى الحدوث والتَّجَدُّد لا الثّبوت، كأن يقال: هي طالقة الآنّ وغداً، وهي حائضة اليوم أو غداً. وبهذا يُفْهم تذكير لفظ (ريح) في قوله تعالى ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[1] وتأنيثه في قوله تعالى : ﴿ ولِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾[2].

وجواز دخول التّاء (أو الهاء) بالقيد الّذي ذكره النّحاة، يشمل كل صفة خاصّة بالأنثى وإنّ لم تكن على وزن (فاعل). فمُرْضع - بلا تاه - خاصّ بالأنثى، أي إنّ الإرضاع وصف ثابت لها، وهو من طبيعتها الّتي خلقها الله فيها، ولو لم تكن عند إطلاق هذا اللّفظ عليها ترضع طفلاً.

فإذا أُريد معنى الحدوث والتّجدّد قيل: هي مُرْضِعة الآن أو غداً. ولذلك جاء لفظ (مرضعة) بالتّاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ

---

(1) سورة يونس:22.

(2) سورة الأنبياء:81.

وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ﴾[1].

قال الزّمخشريّ - رحمه الله ـ في تفسّيره «الكشّاف»:

«فإنّ قلت: لم قيل (مرضعة) دون (مرضع)؟ قلت: المرضعة هي الّتي في حال الإرْضَاع مُلْقِمَةٌ ثَدْيَها للصّبيّ، والمرضع الّتي من شأنها أنّ ترضع وإنّ لم تباشر الإرضاع في حال وصفها به، فقيل: (مرضعة) ليدّل على أنّ ذلك الهَوْل إذا فوجئت به وقد أُلْقمت الرّضيع ثَدْيَها، نَزَعَتْه عن فيه لما يلحقها من الدّهشة»[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز إدخال تاء التّأنيث على الصّفات الخاصّة بالنّساء على وزن (فاعل) كحائض وطالق وعانس وعاقر وكاعب، مطلقاً، أي سواء أريد منها الحدوث والتّجدّد أم لا، فيجوز بناء على هذا القرار أنّ نقول: هي حائضة وطالقة وعاقرة وعانسة وناهدة ولو لم نقصد شيئاً.

ونصّ قرار المجمع:

«يجوز تأنيث ما جاء على صيغة (فاعل) من الصّفات المختصّة بالمؤنّث بالتّاء وإنّ لم يُقْصَد الحدوث»[3]*

---

(1) سورة الحج:2.

(2)«تفسّير الكشّاف» للزّمخشريّ، ج2 ص 56، التزام عبدالرّحمن محمد.

* ذيّل المجمع قراره المذكور بمفردات واجبة التّأنيث، وهي: أ ـ من أعضاء الإنسان: العين - الأذن - السُّرّ - البنصر - اليد - اليمين - اليسار - الشمال - الكتف - الكرش، - الفخذ - الورك - الاست - الساق - الرِّجْل - العقب. ب ـ من المتنوّعات: الأرض- الشمس - ذُكاء - الصَّبا - الفَأس - القدوم - العصا - الكأس - الرَّحَى - النّعل - الطّست -البئر - لَظَى - النّوى - شَعوب. (مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 18 ص 91).

(151)

تصحيح: «مِنْضَدَة»

من الكلمات الأجنبيّة الّتي شاعت في جزء من الوطن العربيّ كلمة «طاولة»، على حين شاعت كلمة أجنبيّة أخرى هي كلمة «ترابيزة» في جزء آخر من الوطن العربيّ، ومعنى الكلمتين واحد، وهو نوع من الأثاث توضع فوقه الأشياء، ويكون على أشكال وأحجام مختلفة.

وقد وضع الأستاذ محمود تيمور عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مقابل «طاولة» و«ترابيزة» لفظاً عربياً هو «المِنْضَدَة» أو النَّضَد[1]. وهو اجتهاد محمود يُشكَر عليه.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة كلمة «المْنضدة». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة (مِنْضَدَة) و(مناضِد)، مُراداً بها نوع من أثاث البيت توضع فوقه الأواني والأدوات بنظام معيَّن.

ويُؤخذ على هذا الاستعمال أنّه لم يرد مُفْرَداً أو جمعاً في المعجمات. وقد ورد الجمع في قول مُزَرِّد بن ضِرار الغطفاني[2]:

وعهدي بكم تستنفعون مشافراً   من المحض بالأضياف فوق المناضِدِ

وربّما قصد بالمناضد هنا الأسرَّة التي يجلسون عليها.

وأمّا المعجمات فقد ذكرت الفعل من هذه المادّة، وهو: (نَضَد المتاع يَنْضِده نَضْداً، ونضّده تنضيضاً: جعل بعضه على بعض)، والنَّضَد، بالتحريك:

---

(1) «معجم الحضارة» لمحمود تيمور، ص 23 - مكتبة الآداب بالجماميز-.

(2) هو مُزَرِّد بن ضرار بن حرملة بن سنان الذبياني الغطفاني، شاعر جاهليّ وفارس، أدرك الإسلام كبيراً وأسلم. كان في الجاهلية هجّاءً، وحلف ألاّ ينزل به ضيف إلاّ هجاه: توفّي نحو سنة 10 هـ

ما نضد من متاع البيت، وكذلك السّرير ينضد عليه المتاع أو الثياب، والجمع: أنضاد.

من هذا العرض ترى اللجنة:

أوّلاً: إجازة استعمال «مَنْضَدَة» على «مَفْعَلَة» - بفتح الميم والعين- من وجهين:

أحدهما: أنّها اسم مكان من الفعل (نَضَد يَنْضِد) – بكسر المضارع – وإن كان القياس (مَنْضِد) على (مَفْعِل) - بكسر العين - تعديلا على أنّ في المسموع من أسماء المكان ما جاء على وزن (مَفْعَل) – بفتح العين- مع أن فعله من باب (ضَرَب).

والثّاني: أنّها صيغة على وزن (مَفْعَلَة) للمكان يكثر فيه النَّضَد وهو أثاث البيت ومتاعه. وقد سبق أن أقرّ المجمع هذه الصيغة للمكان يكثر فيه الشّيء قياساً.

ثانياً: إجازة «مِنْضَدة» على «مِفْعَلَة» اسماً للآلة من قِبَل أنّ الأواني والأدوات والمتاع توضع فوقها فتصير بذلك مُعَدَّةً للأكل عليها أو للعب أو للجلوس، فكأنّها مما يُعالج به الشّيء ويُنْقَل».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(152)

تصحيح: «تَساءَلْتُ» و«تساءل الرّجل»

يخطّئ لغويّون أن يقال: «تساءل الرّجُل عن الأمر»، و«تساءلتُ: كيف يحدث هذا بدون علم منّي»، و«عندي تساؤل عن هذا الموضوع»، والصّواب عندهم أن يقال: «سأل الرّجل عن الأمر»، و«سألت: كيف يحدث هذا بدون علم منّي»، و«عندي سؤال عن هذا الموضوع».

وحجّتهم في هذه التّخطئة أن الفعل «تساءَل» على وزن «تفاعَل» يفيد المشاركة، أي وقوع الفعل من اثنين فأكثر، ويكون كلّ واحد فاعلاً في اللفظ مفعولاً في المعنى، مثل: تخاصم، وتقاتل، وتعاونَ، وتسابق، فلا يصحّ أن يقال: «تقاتَل الجنديّ» لأنّه فعل لا يتأتّى من واحد لإفادته المشاركة، ويقال: «تقاتل الجنديّان»، و«تقاتل الجنود»، كذلك لا يقال: «تساءل الرّجل»، ويقال: «تساءل الرّجلان عن الأمر» أي سأل أحدهما الآخر، و«تساءل الرّجال عن الأمر» أي سأل بعضهم بعضاً.

ولإفادة الفعل «تساءل» المشاركة لم يرد في القرآن الكريم إلا مُسْنَداً إلى الجماعة. قال الله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١ عَنِ النَّبَإِ العَظِيمِ ۝٢﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ وكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ وأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ واتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ ﴾[4].

---

(1) سورة النبأ:1ـ 2 .

(2) سورة الكهف:19.

(3) سورة الصافات:27.

(4) «تسّاءلون» – بتشديد السّين-: أصله «تتساءلون» بتاءَيْن، أبدلت التّاء الثّانية سيناً وأُدغمت في سين الفعل فراراً من تكرير المِثْل، وسوَّغَ هذا الإدغامَ تقاربُ التّاء والسّين في المخرج من طرف=

أمّا الفعل «سأل» فقد ورد في القرآن الكريم مسنداً إلى المفرد، ومسنداً إلى الجماعة عندما لا تُراد المشاركة. قال الله تعالى: ﴿ولا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ﴾[2] وقال تعالى: ﴿واسْأَلُوا اللهَ مِن فَضْلِهِ﴾[3].

قال في «تاج العروس»:

«وتساءلوا: سأل بعضهم بعضاً، وهما يتساءلان ويتسايلان»[4].

وفي «اللسّان العرب»:

«وسألتُ أسْأل، وسَلْتُ أَسَل، والرّجلان يتساءلان.. وتساءلوا: سأل بعضهم بعضاً»[5].

وفي «القاموس المحيط» و«مختار الصحاح»:

«وتساءلوا: سأل بعضهم بعضاً»[6]

لكن:

صحّح الأستاذ العلاّمة عبدالقادر المغربيّ مثل قولهم: «تساءلتُ»، و«تساءل الرّجل» بتوجيه لطيف لم يُخرج الفعل «تساءل» عن إفادة المشاركة -قال - رحمه الله -:

=اللسان. وعلى قراءة «تساءلون» بناء واحدة والسين المخفّفة فأصلة أيضاً: «تساءلون» حذف منه التاء تخفيفاً سورة النساء:1.

(1) سورة البقرة:119.

(2) سورة المائدة:102.

(3) سورة النساء:32.

(4) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 7 ص 365 - منشورات دار الحياة، بيروت -.

(5) «اللسّان العرب» لابن منظور، المجلد 2 ص 76 ـ دار لسان العرب -

(6) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاوي، ج 2 ص 503 - الدار العربية للكتاب.

«التّساؤل في قوله: (تساءلت) وقع بين اثنين: بين الشّخص ونفسه، ولو لم يصحّ لما صحّ أن يقال؛ (قلتُ في نفسي) و(حدَّثَتْني نفسي)، وقول الحريريّ: (وناجتني القرونة بأن توجد عندكم المعونة)، ولما صحّ قوله:

وبتُّ ولي نفسان حولَ وِسادَتي فنفسٌ تُعَزّيني ونفسٌ تلومُني[1]

أمّا الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، فقد أجاز «تساءلتُ» و«تساءل الرّجل» من وجه آخر اعتمد فيه على النّقل من المفسّر الكبير الشّيخ البيضاويّ. قال الأستاذ العامريّ - رحمه الله -:

«... رجعت إلى تفسير البيضاويّ، فإذا به يُجيز صراحة أن يكون (التّفاعل) في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ① عَنِ النَّبَإِ العَظِيمِ ②﴾ بمعنى: يسألون، فاكتفيْتُ به، وناهيك به حجّة.

قال البيضاوي: والضّمير لأهل مكّة، كانوا يتساءلون عن البعث فيما بينهم، أو يسألون الرّسول ﷺ والمؤمنين عنه استهزاء، كقولهم: (يتداعونهم) و(يتراءونهم) أي: يدعونهم ويرونهم. اهـ-.

فقول البيضاويّ: كقولهم يتداعونهم ... إلخ) يعني أنّ (يتساءلون) في الآية الكريمة خرج عن معنى (التّفاعل) الحقيقيّ إلى معنى (يفعلون)، كما خرج (يتداعون ويتراءون) عن معنى (التّفاعل) الحقيقيّ إلى معنى (يفعلون) ...

فثبت بذلك أنّ قولهم: (إنّي أتساءل) صحيح، أي: إنّي أسأل غيري عن جواب هذا الاستفهام»[2]

(1) مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلد الرابع، الجزء السادس. ص 307.

(2) مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ج 4 ص 219، 220.

(153)

تصحيح: «الدَّعاوِي» و«الدّعاوَى» و«الحَصاد» و«الحِصاد»

١ - يخطّئ مؤلّف كتاب «خير الكلام في التّقصّي عن أغلاط العوام» من يقول: «الدّعاوِي» - بكسر الواو الممدودة بالياء - والصّواب عنده أن قال: «الدّعاوَى» - بفتح الواو الممدودة بالألف المقصورة -[1].

وليس ما ادّعاه من تخطئة كسر الواو في «الدَّعاوِي» صحيحاً، والحقّ أنّه يجوز فيها فتح الواو وكسرها.

قال الفيّومي في «المصباح المنير»:

«وجمع (الدَّعْوَى): (الدَّعاوِي) و(الدَّعاوَي) بكسر الواو وفتحها. قال بعضهم: الفتح أوْلَى، لأنّ العرب آثرت التّخفيف ففتحت وحافظت على ألف التّأنيث الّتي بُنِيَ عليها المفرد... وقال بعضهم: الكسر أوْلَى، وهو المفهوم من كلام سيبويه، لأنّه ثبت أنّ ما بعد ألف الجمع لا يكون إلاّ مكسوراً، وما فُتِح منه فمسموع لا يُقاس عليه لأنّه خارج عن القياس».

وبعد مناقشة الفيّوميّ القولين انتهى إلى القول:

«وعلى هذا فالفتح والكسر في (الدّعاوى) سواء، ومثله: الْفَتْوَى والفتاوِي والفتاوَى»[2].

وكما يجوز فتح الواو وكسرها في «الدّعاوَى» و«الفتاوَى»، يجوز كسر الراء وفتحها في «الصحاري» و«الصّحارَي» جمع «الصَحراء». وتجمع «صحراء» أيضاً

(1) «خير الكلام في التّقصّي عن أغلاط العوام» لعلي بن بالي القسطنطيني، ص 31 ـ مؤسسة الرسالة.
(2) «المصباح المنير» للفيومي، من 195 - المكتبة العلمية، بيروت -.

بالألف والتاء على «صحراوات».

2- ويخطّئ بعضهم «الحِصاد» - بكسر الحاء - ويدّعي أنّ الصّواب «الحَصاد» - بفتح الحاء -.

والحقّ أنّ الوجهين جائزان: الحَصاد والحِصاد.

ففي «القاموس المحيط»:

«حصد الزّرع والنّبات يَحْصِده ويحصُده حَصْداً وحَصاداً وحِصاداً: قطعه بالْمِنْجَل. والْحَصاد: أوانُه ويُكْسَر»[1].

وفي «مختار الصّحاح»:

«وأَحْصَدَ الزّرعُ واستحصد، أي آن له أن يُحْصَد، وهذا زمن (الحصاد) بفتح الحاء وكسرها»[2].

وقراءتنا في بلادنا - وهي قراءة قالون عن نافع - بكسر الحاء في قوله تعالى: ﴿وآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حِصَادِهِ ﴾[3]، تكفي وحدها للتّدليل على صحّة كسر الحاء في «الحِصاد».

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاري، ج 1 ص 652 - الدار العربية للكتاب-.
(2) «مختار الصّحاح» للرازيّ، ص 139 - المطبعة الأميرية بالقاهرة -.
(3) سورة الأنعام:141.

(154)

تصحيح: «ترسَّمْتُ طريقة فلان»

تُسْتعمل في لغة العصر كلمة «تَرَسَّم» بمعنى اقْتَفَى وانتهج وتتبّع، فيقال مثلاً: «ترسَّم الشّاعر الشّاب فلان أسلوب نزار قبّاني في الشّعر»، و«ترسّمتُ طريقة والدي في التّربية والتّعليم»، و«على العاقل تَرَسُّمُ سُبلِ الحقِّ والعدالة».

ويؤخذ على هذا الاستعمال أنّ الفعل «ترسَّم» لم يرد في المعجمات بمعنى اقْتَفَى وتتبَّع وانْتَهَج، وإنّما ورد بمعنى آخر.

جاء في «المعجم الوسيط»:

«ترسّم فلان: نظر أين يَحْفِرُ وأين يَبْنِي. وترسَّم الرّسم: نظر إليه. وترسَّم المنزل: تأمَّل رَسْمه وتفرّسه. ويقال: ترسَّم القصيدة: تبصَّرَها وتأمّل كيف هي. وترسّم الشّيء: تذكّره ولم يحقّقْه»[1].

وفي «القاموس المحيط»:

«ترسَّمْ هذه القصيدة: ادْرُسْها وتذكَّرْها»[2].

وفي «أقرب الموارد»:

«وترسّم الدّار: نظر إلى رسومها وتأمَّلها. وترسَّم الحافِرُ والْبَاني: نظر أين يحفر أو يَبْني»[3].

فلم يرد في هذه المعجمات ولا في غيرها أنّ من معاني «ترسّم»: انتهج واقتفى. لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «تَرَسَّم» بمعنى اتّبع واقتفى

---

(1)«المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، ج 1 ص 345- المكتبة العلمية، طهران-.

(2)«ترتيب القاموس المحيط» للطاهر الزاري، ج 2 ص 339 - الدار العربية للكتاب-.

(3)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني ج 1 ص 404.

كما تُسْتَعمل في الوقت الحاضر، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة قول الكتّاب: (ترسّم فلان خُطا فلان) بمعنى تتبّعها واقتفاها وسار عليها.

ويرد على هذا الاستعمال أنّه ليس وارداً بهذا المعنى في المعجمات، وإنّما الموجود فيها: (ترسّم الرّسم): نظر إليه، و(ترسّمْتُ المنزل): تأمّلت رسمه وتفرّسته. وفيها أيضاً: (رسمتُ له كذا فارتسمه): إذا امتثله، و(أنا أرتسم مراسمك): لا أتخطّاها.

ولما كان التّرسّم والتّأمّل كثيراً ما يؤدّي إلى المتابعة والمحاكاة، فإنّ اللّجنة تقرّ استعمال هذا التّعبير محلّ النّظر على أساس المجاز المرسل بإطلاق السّبب على المسبّب».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ، الموافق 9 من مارس 1981م.

(155)

تصحيح: «الأُقصُوصَة» و«الرَّتابة»

1- يَسْتعمِل النّقاد والأدباء كلمة «الأُقصوصة» - بضمّ الهمزة - ويعنون بها القصّة القصيرة، ويجمعونها على «أقاصيص»، فيقولون مثلاً: «تخصَّص الأديب فلان في كتابة الأقصوصة» و«صدر كتاب يشتمل على أقاصيص مختارة».

وكلمة «أقصوصة» حديثة، لم تذكرها معجمات اللّغة لا مفردةً ولا مجموعة، لا صيغةً ولا معنًى. لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجازها، وأوصى بأن تضاف إلى معجمنا الحديث. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«شاعت كلمة (الأقصوصة) مفرداً لأقاصيص في معنى القصّة القصيرة.

وترى اللّجنة بعد البحث والدّراسة أنّها كلمة مقبولة، وتوصي بأن تضاف إلى معجمنا الحديث بمعناها الذي يستعملها المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار على أنّ يشار إلى أنّ الكلمة مولّدة عند إضافتها إلى المعجم العربيّ الحديث[1].

2 - تُسْتَعمل كلمة «الرّوتين» كثيراً في هذا العصر، فيقال مثلاً: «الرّوتين الإداريّ يعطّل مصالح الجمهور»، و«هذا إجراء روتينيّ بحت»، و«تتْبَع بعض الدّول سياسات روتينيّة لا تغيير فيها». ويعنون بكلمة «روتين» النّظام الثّابت، والأسلوب المتّبع المستقرّ.

ويُؤخذ على كلمة «روتين» أنّها أجنبيّة دخيلة، ويجب أنّ نقاومها ضمن مقاومتنا لكلّ الكلمات الأجنبيّة الّتي شاعت بيننا، ولذلك وضع مجمع اللّغة

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير حتى 27 من صفر 1395 هـ، الموافق 10 من مارس 1975م.

العربيّة بالقاهرة مقابلاً لها عربيًّا هو لفظ «الرَّتابة»، وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«كان الأستاذ أنيس المقدسيّ عضو المجمع من لبنان، طلب إضافة(الرَّتابة) إلى المعجم بمعنى الثّبات والاستقرار والاستمرار، ممّا يقابل في التّعبير العصريّ كلمة (روتين).

وقد رأت لجنة الأصول جواز استعمال هذه الصّيغة، بناء على جواز تحويل كلّ فعل إلى (فَعُلَ) لإفادة المدح أو الذمّ أو الالتحاق بالغرائز.

وعلى هذا تكون الرّتابة مصدراً قياسيًّا لـ (فَعُلَ) طَوْعاً لقرار المجمع في تكملة مادّة لغويّة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر الموافق 24 من فبراير حتى 27 من صفر 1395 هـ، الموافق 10 من مارس 1975م.

(156)

تصحيح «سارت المفاوضاتُ خُطْوةً خُطْوة» أو «خُطْوَةً بِخُطْوة» و«نوقِشَت سياسة الخطوة بخطوة»

يُستعمل في لغة العصر مثل قولهم: سارت المفاوضات خُطوة خطوة» أي سارت متدرّجة نقطة نقطة، و«تَتْبَع دولة كذا سياسة الخطوة بخطوة»، أي تتبع سياسة المراحل غير متعجّلة، لتصل في النّهاية إلى غايتها.

وقد يتردّد بعضهم في قبول هذا التّعبير لأنّه حديث، لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجازه. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

- سارت المفاوضات خُطْوةً خطوَة.
- سارت المفاوضات خطوة بخطوة.
- نوقشت سياسة الخطوة خطوة.

تشيع هذه العبارات الثّلاث في اللّغة المعاصرة، وقد درستها اللّجنة، ثم انتهت إلى أنّ الأوّلى والثّانية منها صحيحتان، على أن تكون (خطوة خطوة) في العبارة الأولى حالاً مؤوَّلة بمشتقّ، أي مرتَّبةً أو متتابعة، مثلها كمثل قولهم: (دخلوا رجلاً رجلاً) أي مُتتابِعين.

وفي العبارة الثّانية تكون (خطوة) حالاً أيضاً، و(بخطوة) بعدها صفة لها، والمعنى: خطوة متبوعة بخطوة، أي خطوة بعد خطوة، فالباء بمعنى (بعد)، ويؤيّده قول أمرئ القيس:

فَلأْياً بِلأْيٍ ما حَمَلْنا غلامنا ... على ظهر محبوب السّراك مُحَنَّبِ

قال الأعلم الشَّنْتَمَرِي[1]: لَأياً بِلَأيٍ: أي جهداً بعد جهد.

---

(1) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّنْتَمَرِي الأندلسيّ نسبة إلى«شَنْتَمَرِيَّة» بالأندلس. عالم بالأدب واللغة، وسمّي الأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا، من كتبه: «شرح=

أمّا العبارة الثّالثة وهي (سياسة الخطوة خطوة) فإنّها لا تُقبل إلاّ بحملها على الأعداد المركّبة وهي: الأحد عشر وأخواتها، فتكون الخطوة خطوة بفتح الجزأيْن.. ولهذا تُفَضِّل اللّجنة أن يقال: (سياسة الخطوة بخطوة) بجرّ كلمة (الخطوة) بالإضافة، و(خطوة) بعدها حال منها، أي سياسة الخطوة متبوعة بخطوة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بعد تعديل التّعبير الثّالث فيقال فيه: «سياسة الخطوة بخطوة»، ووافق على التّعبيرين الأوَّلَيْن، ورفض تعليل التّعبير الثّالث بحمله على الأعداد المركّبة[1].

=الشعراء السّتّة» و«شرح ديوان زهير بن أبي سلمي» و«شرح ديوان طرفة» و«شرح ديوان علقمة الفحل» و«تحصيل عين الذهب» في شرح شواهد سيبويه، توفي بأشبيلية سنة 476هـ.

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1387 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(157)

تصحيح اقتران اسمَيْن في نحو: «اتّفاقيّة سايس – بيكو»

يشيع في لغة العصر اقتران اسمين في نحو: «اتّفاقيّة سايس – بيكو»، «مشروع بيفن – سفورزا»، «خطّ طرابلس – بيروت»، وهو تعبير حديث انتقل إلى اللّغة العربيّة عن طريق التّرجمة من اللّغات الأوربيّة.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هذا التّركيب. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

- اتفاقية سايس - بيكو.
- طيران مصر– السودان.
- قطار دمشق - عمان.

درست اللّجنة هذه التّعبيرات، ورأت أن النّمط الأوّل منها فيه (المفاعلة)، ولا يحتاج إلى تأويل، لأنّه مُكَوَّن من جملة فيها عامل ومعمولا ن.

أمّا النّمط الثّاني والثّالث ففي تخريجهما وجهان:

الوجه الأوّل: أنّها على تقدير حذف حرف العطف.

الوجه الثّاني: أنّ الاسمين المقترنين متضايفان.

وهي تعبيرات مستعارة من غير العربيّة.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار»[1]

وعقّب عليه الأستاذ علي النّجدي ناصف عضو المجمع وعضو لجنة الأصول بما يأتي[2]:

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هالموافق 31 من مارس 1980م.

(2) مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، العدد المزدوج 9-10 ص 173.

«ذهبت اللّجنة في تخريج اقتران اسمين في بعض هذه الأساليب ثلاثة مذاهب:

أحدها: إضافة الاسم الأوّل إلى الثّاني.

الثّاني: تسكين أواخر كلّ من الاسمين اعتماداً على قرار للمجمع في هذا.

الثّالث: جَعْل الاسمين معطوفَيْن بلا عاطف مذكور.

وألاحظ أنّ القول بإضافة الأوّل إلى الثّاني لا يمكن حين يكون الاسم الأوّل مقروناً بالألف واللّام.

وألاحظ على التّخريج الثّاني أنّ التّسكين يمكن أن يُؤخذ به حين تَكْثُرُ الأسماء فحسب، ويكون التّسكين حينئذ للتّخفيف.

أمّا القول بالعطف فهو الرّأي الأشبه باللّغة، وقد احتجّ له الدّكتور شوقي ضيف بنصوص تُجيز ذلك، وأزيد على احتجاجه بأسلوب واو الثّمانية[1].

---

(1) واو الثمانية هي الواو التي تدخل على العدد الثامن. وذكروا في تعليلها أنّ السّبعة عند العرب وحدة عدديّة كاملة يذكرون أعدادها على التّوالي بدون واو العطف، فيقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، سنة، سبعة، فإذا وصلوا إلى الثمانية استعملوا الواو فقالوا: وثمانية، لتدلّ الواو على بداية جديدة أو معنىً جديد في الكلام. قال ابن عباس رضي الله عنهما في آية الكهف: ﴿سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم...﴾: «حين ذُكِرت الواو انقطعت العدة»، أي لم يبق بعدها عدّة عادّ يُلْتَفَت إليه، وثبت أنّهم سبعة وثامنهم كلبهم على القطع والثبات (تفسير الكشاف للزمخشريّ).

وأول من قال بواو الثمانية ابن خالويه المتوفّى سنة 370 هـ ثم المفسّر الثّعلبي المتوفّى في سنة 427 هـ ثم الحريريّ المتوفّى سنة 516 هـ ثم أبو البقاء العبكريّ المتوفّى سنة 616 هـ ثم نظام الدّين النيسابوري المتوفّى سنة 727 هـ، ثم من جاء بعدهم (قضايا اللسان العربيّ، للدكتور السيد رزق الله الطويل، ص 327).

وقد أنكَرَ وَاوَ الثمانية مجموعة من النحاة، وفي مقدّمتهم العلاّمة ابن هشام في«المغني»، ووجّهوها توجيهاً نحوياً بأنها الواو العاطفة على تفصيل يُقْصَد في مظانّه، وقالوا: إنّ القائلين بها ليسوا مشتغلين بالصّناعة النحويّة كالذين ذكرناهم وكالصّفدي والقاضي الفاضل وغيرهم، ولذا لا يُقبل قولهم في هذه الواو.

ويمكن التوفيق بين الرّأيين بأنّ القول بواو الثمانية يعتمد على الذّوق البلاغيّ والحسّ الأدبي، وهي من حيث الصّناعة الإعرابيّة واو عطف، ولا تعارض بين الوجهين.

وهي واو يتقدّمها سبعة معطوفات، ويجيء الثّامن مقروناً بالواو، وله ثلاثة[1] أمثلة في القرآن الكريم:

- قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ العَابِدُونَ الحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ والنَّاهُونَ عَنِ المُنكَرِ والْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللهِ﴾[2]
- قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ويَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ ويَقُولُونَ سَبْعَةٌ وثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾[3]
- قوله تعالى: ﴿عَسَى رَبُّهُ إن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وأَبْكَاراً ﴾[4]

(1) زاد بعضهم مثالاً رابعاً هو قوله تعالى: ﴿وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنّة زمراً حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين﴾.(الزمر:73) قالوا: الواو في«وفتحت» واو الثمانية، زيدت لأن أبواب الجنة ثمانية. ولم تُزَد في الآية السابقة«حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها» لأنّها في حق مصير الكفّار وأبواب جهنم سبعة لا ثمانية.

(2) سورة التّوبة:112.

(3) سورة الكهف:22.

(4) سورة التحريم:5.

(158)

تصحيح: «الاستشعار من بعيد»

عندما ظهر التّعديل الجديد لمواقيت الصّلاة في بلادنا، كُتب في مقدّمة جداول المواقيت أنّ الّذي قام بها ووضعها هو «المركز الليبيّ للاستشعار عن بُعْد وعلوم الفضاء»، على وفق التّحديد الشرعيّ لوقت كلّ صلاة من الصّلوات الخمس.

ووقف كثيرون أمام المصطلح «الاستشعار عن بُعْد» إذ لم يفهموا المقصود منه لأنّه مصطلح علميّ جديد لا عهد لهم به من قبل، ولأنّ تركيبه اللّغوي يكتنفه شّيء من الغموض.

وها هو ذا مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة يوضّح المصطلح المذكور ويُجيزه لغويّاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في لغة العلميّين مثل قولهم: (الاستشعار من بعيد)، وهو مصطلح يعنون به علم ما على ظهر الأرض وما في بطنها من شيء بوسائل شتّى، منها ما يتمّ عن طريق الذّبْذبات التي تصْدُر عن الطّائرات ونحوها، فتصوّر ما على الأرض من زروع ومبان ومعدّات، أو تصوّر ما في جوفها من نفط وماء ومعادن.

هذا المصطلح لحداثة استعماله وحداثة عهده بالحياة، قد يُؤخذ عليه أنّه غير صحيح لغويًّا. في اللّغة: (شعرت بالشّيء شَعْراً): علمتُ به، و(أشعرتُه الأمرَ وأشعرتُه به): أعلمتُه إيّاه، و(اسْتَشْعِرْ خشية الله): اجْعَلْها شعارَ قلبك.

وترى اللّجنة أنّ مادة الشّعور تحمل معنى العلم، وأنّ صيغة (استشعر) واردة، ولذلك تُجيز اللّجنة استعمال (الاستشعار) في دلالته المعاصرة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادي الأولى 1401 هـ، الموافق 9 من مارس 1981م.

(159)

تصحيح «الْعُهْدَة» كما تُستعمل في العصر الحديث

تشيع في لغة العصر كلمة «الْعُهْدَة» - بضمّ العين وسكون الهاء-، وخاصّة في لغة المال والمحاسبة والمخازن وأشباه ذلك، ويعنون بها مبلغاً من المال يكون في ذمّة شخص، ويُعْطَى له للإنفاق منه على غرض معيَّن، ويُحاسَب على مبلغ العُهْدَة في الوقت المناسب بموجب الوثائق والمستندات الّتي تُثْبِت إنفاقه لكلّ مبلغ العُهْدة أو جزء منه.

كما يعنون بالعهدة موادّ أو أمتعة أو بضائع أو أشياء لها قيمة تكون في ذمّة من تُعْطَى له العُهْدة يتصرّف فيها على حسب النّظام المتّفق عليه أو على حسب القوانين واللوّائح المعمول بها، ويحاسَب على ما في ذمّته من عُهد بالوثائق والمستندات في «الجَرْد» الّتي يتمّ سنويّاً أو شهريّاً أو غير ذلك.

والملاحظ على كلمة «العُهْدَة» أنَّها لم ترد في المعجمات بالمعنى المستعملة فيه حديثاً، وإنما الّذي ورد فيها أنّ «العُهْدة» هي كتاب الشّراء ووثيقة المبايعة، كما يقال: (في الأمر عُهْدَة) أي مرجع للإصلاح، وقولهم: (عُهْدَتُه عليه) من ذلك، لأنّ المشتري يرجع على البائع بما يُدْرِكه، وتُسَمّى وثيقة المتبايعَيْن عُهْدَة، لأنّه يُرجع إليها عند الالتباس[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «العُهْدَة» في معناها الّذي تُستعمل فيه حديثاً.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يُراد بالعُهدة في العُرف مجموعة الأصناف القيّمة الّتي تكون في حَوْزَة

(1) «المصباح المنير» الفيوميّ، ص 435 - المكتبة العلمية، بيروت -

مالكها، ثمّ تنتقل بمقتضى نظام العُهدة إلى حوزة أمين يُختار لها. ويُراد بجرد العهدة فحصها لمعرفة كلّ ما يجب أن يُعرف عنها ضبطاً ومحافظة ونظاماً، أخْذاً من معناه اللّغويّ الّذي هو تقشير الخوص ونزعه من السَّعَف ليصير جريداً. أمّا في المعاجم فمن معاني العهدة: العهد، وهو الميثاق، ويقضي الأخذ بنظام العُهْدة أن يُعْقد بين المالك والأمين عَقْد ينظّم علاقتهما ويصون حقوق كلّ منهما.

ولمّا كان العمل بنظام العهدة إنّما يتحقّق بهذا العقد، ويقوم نتيجةً له، كان إطلاق العهدة بمعنى الميثاق، على العهدة بمعنى مجموعة الأصناف الّتي كانت في حوزة المالك وانتقلت إلى حوزة الأمين، كان هذا الإطلاق من قبيل المجاز المرسل الّذي علاقته السّببيّة.

وإذن يكون أسلوب (جَرْد العُهْدة) صحيحاً، ولا مانع من استعماله وتداوله».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982م.

(160)

تصحيح: «شباب واعد»

يشيع في أسلوب الكتّاب مثل قولهم: «إنّ للشّاعر فلان مستقبلاً واعداً»، و«شباب الجامعة شباب واعد»، و«يحمل الصّحفيّ فلان قلماً واعداً»، ويقصدون بالواعد ما يبشّر بخير او من يملك الاستعداد الّذي يؤهّله لمستقبل طيّب.

وهذا الأسلوب جديد، انتقل إلى العربيّة عن طريق التّرجمة من اللّغات الأوروبيّة، وهو صحيح أجازه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

جاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة للمجمع ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب والأدباء عبارة «شباب واعد» مُراداً بها أن الشّباب قد استوفى من الكفايّة ما يبشّر بمستقبل مشرق.

وهناك من يظنّ بأن لفظ «واعد» في دلالته على هذا التّعبير منقول بطريقة التّرجمة من الإنجليزيّة، حيث يقولون عن الرجل صاحب المؤهّلات: «figur promising وقد يكون هذا الظّنّ صحيحاً.

بيد أنّ معاجم اللّغة نصّت على لفظة «واعد» مشتقّة من الفعل: «وَعَدَه الأمر» أي منّاه به، مثل: «أرض واعدة» أي يُرجَى خيرها.

إذن فاستعمال عبارة «شباب واعد» بمعنى أنّه توفّر له من تمام الكفاية والخُلُق ما يُرْجَى معه الخير، استعمال صحيح».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ الموافق 7من مارس 1983م.

(161)

تصحيح: «اجتمع خالد مع أحمد» و«تخاصم سعيد مع زميله» و«اصطدم زيد بعمرو»

يخطّئ لغويّون أن يقال مثلاً: «اجتمع خالد مع أحمد»، و«اشترك سعيد مع فاضل في مشروع»، و«تخاصم الموظف مع زميله»، و«تعاون الطلبة مع الأساتذة»، و«اصطدم راشد بنزار». والصّواب أن يقال: «اجتمع خالدٌ وأحمدُ»، و«اشترك سعيدٌ وفاضلٌ في مشروع»، و«تخاصم الموظّفُ وزميلُه»، و«تعاون الطلبةُ والأساتذة»، و«اصطدم راشدٌ ونزارٌ»، وذلك باستعمال الواو في هذه الجمل وأمثالها، لأنّ صيغة «افْتَعَل»، وصيغة «تفاعل» تُفيدان هنا المشاركة، أي إنّ الفعل يقع من أكثر من واحد، ويُسْنَد إلى مرفوعين أو أكثر. قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى والْبَصِيرُ ﴿١٩﴾﴾[1] وقال تعالى: ﴿ومَا يَسْتَوِي البَحْرَانِ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإنسُ والْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا القُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ولَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً ﴿٨٨﴾﴾[3]. وقال تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[4].

قال الحريريّ في «درّة الغوّاص»:

«ويقولون: (اجتمع فلان مع فلان)، فَيَوْهَمُون فيه، والصّواب أنّ يقال: (اجتمع فلان وفلان) لأنّ لفظة (اجتمع) على وزن (افْتَعَلَ)، وهذا النّوع من وجوه (افتعل) مثل: (اخْتَصَم واقْتَتَل)، وما كان أيضاً على وزن (تفاعل) مثل: (تخاصَم وتجادَل)، يقتضي وقوعَ الفعل من أكثر من واحد، فمتى أُسْنِد الفعل منه

(1) سورة فاطر:19.

(2) سورة فاطر:12.

(3) سورة الإسراء:88.

(4) سورة الحج:19.

إلى أحد الفاعلين لَزِم أن يُعْطَف عليه الآخر بالواو لا غير. وإنّما اختصّت الواو بالدّخول في هذا الموطن لأنّ صيغة هذا الفعل تقتضي وقوع الفعل من اثنين فصاعِداً، ومعنى الواو يدلّ على الاشتراك في الفعل ايضاً، فلما تجانسا من هذا الوجه، وتناسب معناهما فيه، اسْتُعْمِلَت الواو خاصّة في هذا الموضع، ولم يجز استعمال لفظة (مع) فيه، لأنّ معناها المصاحبة، وخاصّيّتها أن تقع في المواطن الّتي يجوز ان يقع الفعل فيها من واحد، والمراد بذكرها الإبانة عن المصاحبة الّتي لو لم تُذْكَرْ لَمَا عُرِفَتْ...»[1].

لكن الدّكتور مصطفى جواد تقدّم إلى مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة باقتراح يدعو فيه المجمع إلى إجازة استعمال «مع» و«الباء» مع صيغتي: «افْتَعَلَ» و«تفاعل» الدّالتيْن على المشاركة.

وجاء في اقتراحه:

«الأصل في التّعبير بفعل الاشتراك أن يُسْنَد إلى مرفوعيْن أو أكثر منهما.. غير أنّنا اليوم بإزاء تطوّر في اللّغة والتّعبير، وقد شاع استعمالهم (تفاعل معه) للاشتراك، فهم يقولون: (تشارك معه) و(تفاعل معه في الكيمياء)، و(تجاوب معه) و(تعاون معه).

ومن المعلوم أنّ في الأفعال العربيّة وَزْنَيْن للاشتراك، هما: (تَفَاعَلا) (افْتَعَلا)، والثاني أخفّ من الأوّل وأرشق بنية، وقد سبق أخاه في التّطوّر، فقد قال المولّدون: (افْتعل معه) بمعنى (افتعلا)، والأصل في الاشتراك واو العطف، فقد قال الفصحاء القُدامى: (اشترك هذا وذاك)، ثمّ جاءت التّثنية والجمع فحلاّ محلّ الواو فقيل: (اشترك الرّجلان) و(اشتركت الرّجال)، وضميرهما ينوب عنهما بالبداهة

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 34 - دار نهضة مصر للطبع والنشر.

كاشتركا واشتركوا.

ولمّا كانت كلمة «مع» تؤدّي معنى واو العطف، وكانت الواو تفيد المعيّة، حلّت «مع» محلَّها، فقيل في التّعابير المولَّدة: (اشترك فلان مع فلان)، وقيل: (اجتمع معه) بدلاً من (اجتمعا)، وقيل: (الْتَقَى معه) بدلاً من (الْتَقَيا)... ثم جرى التّطوّر في مجراه، فحلّت «البّاء» محلّ «مع» لأنّها تفيد المصاحبة أيضاً...

ولتأدية الباء معنى المصاحبة والمعيّة حلّت محلّها في جملة (افْتَعَلَ) للاشتراك، فقال المولّدون: (اجتمع فلان بفلان) و(التقى به) و(اتّحد الشّيء بغيره) و(اشتبه به)..

وقد أصاب التّطوّر الفعل (اصْطَدَم)، فقد قالت العرب: (اصطدم الفارسان)، ثمّ قال المولّدون: (اصطدم معه).. ثمّ قال العصريّون: (اصطدم به)..

وقد نشاهد هذا الاستعمال في العصور الأخيرة وفي عصرنا خاصّة في الأدب والعلوم والفنون والسّياسة والاجتماع، وهو كما قلت مخالِف للأسلوب الفصيح ومُجانِب للتّركيب الصّحيح، فلا بدّ لإباحته من فتوى لغويّة مجمعيّة[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على اقتراح الدّكتور مصطفى جواد - رحمه الله - وقرّر المجمع أنّ صيغتي «افتعل» و«تَفاعل» الدّالّتين على اشتراك، يجوز إسنادهما إلى معموليهما باستعمال «مع» أو الباء في الصّيغة الأولى (أي افتعل)، واستعمال «مع» في الصّيغة الثّانية (أي تفاعل)، كقولهم: اتّفق معه، والْتَقَى به، واتّصل به، واجتمع معه، واجتمع به، وتجاوَب معه، وتخاصم معه، وتعاون معه. ونصُّ قراره:

«يجوز فيما يدلّ على الاشتراك من الأفْعال الّتي على صيغة «افْتَعَلَ» أن يُجاءَ بـ

(1)«مقترحات ضرورية في قواعد اللّغة العربيّة» للدّكتور مصطفى جواد، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، المجلد 33 ص32,31.

«مَعَ» أو بالباء بدل واو العطف. كما يجوز في الأفعال الّتي على صيغة «تفاعل» - مما يدلّ على الاشتراك - أن يُؤْتَى بـ«مَعَ» بدل العطف بالواو، بناءَ على أنّ «مع» والباء تُفيدان معنى المعيّة والمصاحبة والاشتراك في الحكم، ممّا يُدَلّ عليه بالحرف العاطف»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجّة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرّم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971م.

(162)

تصحيح: «صورة مُعَبِّرة» و«حركات تعبيريّة»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «عبّر الكاتب عن المشكلة تعبيراً صادقاً»، و«هذه صورة معبِّرة»، و«رَفْضُ فلانٍ للفكرة مُعَبِّرٌ عن موقف مبدَئِيّ»، و«قام الطّلبة بحركات تعبيريّة في الميدان»، يعنون بالفعل «عَبَّر»: أوضح وأظهر المعنى المطلوب، وبصيغة اسم الفاعل «معبّر»: الدّالّ على ما يحويه من معان، أو المشهود له ببيان المقصود. وكما يستعملون عبَّر، يستعملون مصدره «التّعبير»، وينسبون إليه فيقولون: «تعبيريّ».

ويُؤخذ على هذا الفعل المضعّف «عَبَّر» وما اشتُقّ منه، أنّه لم يرد في معجمات اللّغة بهذا المعنى، فالفعل «عَبَر» النّهر - بالتّخفيف - معناه اجتازه وقطعه من جانب إلى آخر، و«عَبَرْتُ» الرُّؤْيا عَبْراً وعبارة: أَوَّلْتُها وفَسَّرْتُها ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا المَلأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[1].

ويضعّف الثّلاثيّ «عَبَر» للمبالغة، فيقال: «عَبَّرْتُ الرّؤيا»، والمصدر التّعبير، فيقال مثلاً: هذا الكتاب في تعبير الرّؤيا.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل المضعَّف «عَبَّر» وما اشتُقّ منه في المعنى المستعمل الآن كقولهم: «تعبير صادق» و«صورة معبِّرة» و«عَبَّر عمَّا في نفسه». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب وعلى الألسن مثل قولهم: (صورة معبِّرة) و(سلوك معبِّر) و(رقص تعبيريّ)، و(عَبَّر بِصَمْته عن رضاه)، بمعنى الإبانة بالحركة أو العمل أو التَّصَرّف. وفي هذا إطلاق للتّعبير بصور مختلفة.

(1) سورة يوسف:43.

أمّا الّذي ورد في معجمات اللّغة أنّ التّعبير بمعنى التّفسير والإبانة بالقول، بيد أنّه ورد في بعضها: (عَبَّر عمّا في نفسه): أَعْرَب وأبان، ومن ثَمَّ توسَّعْنا في إطلاق التّعبير لمجرد الدّلالة، سواء أكانت بالحركة أم الإشارة أم السّكون، كما يجري في الاستعمال الحديث.

ويشهد بذلك ما نصّ عليه صاحب (المقاييس) في أصل معنى (عَبَّرَ عن) أنّه يحمل دلالة الانتقال والنّفوذ والتّفسير والإبانة.

وعلى هذا ترى اللّجنة إجازة ما يجري على الألسن والأقلام».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسّين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404 هـ الموافق 5 من مارس 1984م.

(163)

تصحيح: «مُلاحَظَة» و«مَلْحُوظَة»

تشيع في لغة العصر كلمة «ملاحظة» و«ملحوظة». ويُقصَد بالملاحظة أو الملحوظة الاستدراك على كلام أو رأي أو تصرّف أو تصحيح شيء، أو التّنبيه على شيء كالغلط، أو التّنبيه على خروج عن المألوف أو النّظام أو ما شابه ذلك. فيقال مثلاً: «أبديتُ ملاحظات على الكتاب»، و«أدوّن ملاحظاتي في مفكّرة»، و«ملاحظة فلان وجيهة»، و«بعد أن أتمّ الأستاذ محاضرته استدرك بملحوظة».

وقد يُعْترض على هذا المعنى للملاحظة والملحوظة بأنّه لم يرد في المعجمات، والّذي ورد فيها هو أنّ «لاحَظَه» بمعنى راعاه، و«لاحَظَه»: نظر إليه باللّحاظ - بفتح اللاّم- أي مُؤْخِرِ العين، والمصدر: «الملاحظة».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «الملاحظة» في المعنى المراد بها حديثاً، وكذلك «الملحوظة» و«الْمَلْحَظ».

وفيما يأتي قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة للمجمع:

يستعمل المعاصرون كلمة (مَلْحَظ) و(مَلْحوظة) و(مُلاحَظة)، بمعنى الاستدراك على رأي أُدْلِيَ به، أو على الشّيء المستدرك نفسه.

وقد يُؤخذ على هذا الاستعمال أنّ المعاجم جاءت خِلْواً من هذا المعنى حين تعرّضت لِلَفْظَيْ (ملحوظة) و(ملاحظة).

والاستعمال اللّغويّ الّذي نصّت عليه المعاجم هو إطلاق لفظتي (لَحَظَهُ) و(لاحَظَه) بمعنى النّظر إلى الشّيء باللّحاظ أي مؤخِر العين.. وفي الحديث النّبويّ: (كان ﷺ جلّ نظره الملاحظة).

ويزيد صاحب اللّسان على ذلك فينصّ على أنّ (لاحَظَه) تجيء أيضاً بمعنى

(راعاه) على المجاز.

وترى اللّجنة جواز استعمال الكلمات الثّلاث بمعنى الاستدراك على رأي أُدْلِيَ به، أو الشّيء المستدرك نفسه، على أساس من المشابهة بين الاستدراك على الشّيء، ومراعاته ومجرّد النّظر إليه، أي تشبيه الاستدراك على الرّأي بالنّظر إليه بلحاظ العين، لما في كلٍّ من النّظر والتّأمّل من رغبة في إدراك حقيقة الشّيء، أو تشبيه الاستدراك على الرّأي بالمراعاة، لما في كلّ من مزيد العناية.

هذا مع أنّ لفظ ملحوظة أدقُّ وآصَلُ لُغة، لِمَا في لفظ (ملاحظة) من حصول (المفاعلة) من جانب واحد، ممّا يخرج بها عن حقيقتها. وقد جاء استعمال (ملحوظة) كثيراً، ومنه قول النّحاة: (التّمييز إمّا ملفوظ وإمّا ملحوظ). وأمّا (مَلْحَظ) فوجهها أنّه مصدر ميميّ قياسيّ من (لَحَظَه)، أو اسم مكان بحسب مواقع الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسّين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404 هالموافق 5 من مارس 1984م.

(164)

تصحيح: «تُهْمَة» - بسكون الهاء- و«تُخْمَة» - بسكون الخاء - و«سِعَة» -بكسر السين -

ا - يخطّئ ابن مكّي في كتابه «تثقيف اللّسان» من يقول: «تُهْمَة» - بضمّ التّاء وسكون الهاء -، ويرى أنّ الصّواب: «تُهَمَة» ـ بضمّ التّاء وفتح الهاء -، ولا يجوز إسكان الهاء[1].

والحقّ أنّ «تُهْمَة» -بضمّ التّاء وسكون الهاء - صحيحة مثل «تُهَمَة» - بضمّ التّاء وفتح الهاء -.

قال في «المصباح المنير»:

«و (التُّهَمَة) وزان (رُطَبَة)، والسّكون لغة حكاها الفارابيّ[2]..»[3].

وفي مستدرك تاج العروس:

«والتُّهْمَة: - بضمّ فسكون - لغةٌ في (التُّهَمَة) كهُمَزة، وهكذا رُوِي في الحديث أنّه حُبس في تُهْمَة، وهي لغة صحيحة نقلها صاحب المصباح عن الفارابيّ، وتبعه ابن خطيب الدهشة[4] في التَّقريب، وحكاه الصّفدي[5] في شرح

---

(1) «تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان» لابن مكّيّ الصّقليّ، ص 267 - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر-.

(2) هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابيّ، أديب عالم باللغة، وهو خال الجوهريّ صاحب الصحاح. توفي سنة 350 هـ وله كتاب سماه«ديوان الأدب».

(3) «المصباح المنير» للفيوميّ، ص 674 - المكتبة العلمية، بيروت -.

(4) هو محمود بن أحمد بن محمد الهمذاني الفيوميّ أبو الثناء نور الدين المعروف بابن خطيب الدهشة، قاضي وعالم بالحديث، وهو ابن الفيوميّ صاحب المصباح المنير، من كتبه: «التقريب في علم الغريب» و«تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب» و«وسيلة الإصابة في صنعة الكتابة». توفي سنة 834 هـ

(5) هو صلاح الدين بن أيبك بن عبدالله الصّفديّ، أديب مؤرخ. له نحو مئتي مصنّف، منها: «الوافي بالوفيات» و«ألحان السّواجع» و«الغيث المسجم في شرح لامية العجم» و«جنان الجناس» و«ديوان الفصحاء». توفي سنة 764هـ

اللّامية، وفي شرح المفتاح لابن كمال[1] هي بالسّكون في المصدر، وبالتّحريك اسم، ونظر فيه الشّهاب، ونقل الوجهين في التّوشيح وهو الصّحيح»[2].

2 - نقل مؤلّف كتاب «خير الكلام في التّقصّي عن أغلاط العوامّ» عن ابن الجوزيّ في كتابه «تقويم اللّسان» تخطئة «نُخْبَة» - يضمّ النّون وسكون الخاء -، وذكر أنّ الصّواب: «نُخَبَة» - بضمّ النّون وفتح الخاء -[3].

والحقّ أنّ «نُخْبَة»- بضمّ النّون وسكون الخاء - صحيحة.

قال في القاموس المحيط:

«النُخْبَة» بالضّمّ، وكَهُمَزَة: المختار»[4].

وفي أقرب الموارد:

«(النُّخْبَة والنُّخَبَة) كَظُلْمَة وهُمَزَة، وهي اللّغة الجيّدة: المختار من كلّ شيء»[5].

3 - ويخطّئ بعضهم «سِعَة» - بكسر السّين -، لأنها «سَعَة» - بفتح السين - ليس غيره قال الله تعالى: ﴿ ولَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ المَالِ ﴾[6] وقال تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾[7].

---

(1) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا شمس الدين، قاضي وعالم بالحديث ورجاله، تركيّ الأصل، مؤلفاته كثيرة، منها «طبقات الفقهاء» ورسالة في«الكلمات العربيّة» و«طبقات المجتهدين». توفي سنة 940 هـ.

(2)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 9 ص 97، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت -.

(3)«خير الكلام في التّقصي عن أغلاط العوام» لعلي بن بالي القسطنطينيّ، ص 58 – مؤسسة الرسالة-.

(4)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاويّ، ج 4 ص 340 - الدار العربية للكتاب -.

(5)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتونيّ، ج 2 ص 1280.

(6) سورة البقرة:247.

(7) سورة الطلاق:7.

والحق أنّ «سِعة» - بكسر السّين - صحيحة، وإن كانت يفتح السّين أفصح وأوْلَى.

قال في المصباح المنير:

«وَسِع الإناء المتاع (يسعه) (سَعَةً) بفتح السّين، وقرأ بها السّبعة في قوله تعالى: «ولم يؤت سعة من المال»، وكسرها لغة، وقرأ بها بعض التّابعين»[1].

وفي القاموس المحيط:

«وسِعَه الشّيءُ بالكسر يَسَعه كيضَعه سَعَةً وسِعَةً كَدَعَةٍ وزِنَة»[2].

وفي أقرب الموارد:

«وسِع الإناء المتاع يَسَعُه ويَسِعُه سَعَةً وسِعَةً: ضّد ضاق عليه»[3].

(1)«المصباح المنير» للفيوميّ، من 659 - المكتبة العلمية، بيروت-.

(2)«ترتيب القاموس المحيط» للشيخ الطاهر الزاويّ، ج 4 ص 610 - الدار العربية للكتاب -.

(3)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتونيّ، ج 2 ص 1451.

(165)

تصحيح: «الشَّفْرَة»

تُستعمل كلمة «الشّفرة» كثيراً في لغة العصر، وخاصّة في الجهات والمؤسّسات السّياسية والدّوائر الّتي تعمل في مجالات العلاقات الدّوليّة، ويقصدون بالشّفرة التّعبير بالرّموز المصطلح عليها بين المرسِل والمرسَل إليه بغرض كتمان الكلام المرسَل وإحاطته بالسريّة. وتتغيّر هذه الرموز الخاصّة بالشّفرة المعيّنة بين حين وآخر مبالغة في سريّة ما يُكتب بها.

وتوسّعوا في استعمال كلمة «الشّفرة» فاشتقّوا منها صيغاً كقولهم: «بعث إلينا سفيرنا فلان ببرقيّة مُشفَّرَة» أي مكتوبة بالشّفرة، وقولهم: «شَفَّرَ هذه البرقيّة» أي اكْتُبها برموز الشّفرة.

وكلمة «الشّفرة» أجنبية صيغة ومعنًى، وهي من الكلمات الأجنبيّة التي شاعت بيننا مثل: الرّاديو، والتّلفزيون، والتّليفون، والتّرانزستور وغيرها.

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمة «الشّفرة» وأقرّها باعتبارها كلمة مُعَرَّبَة.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«تستخدم اللّغة المعاصرة كلمة (الشّفرة) للدّلالة على كتابة بالرّموز قصد الإخفاء، وبخاصّة في المراسلات الدّبلوماسيّة بين الأجهزة السّياسيّة للدّولة، وكذلك ترد (الشّفرة) في الموسيقى بمعنى الرّقوم.

بيد أنّ المصادر الحديثة من المعجمات الثّنائيّة أو غيرها، تستعمل الكلمة بصيغة (الجَفْر) تعويلاً على أنّ (الجَفْر) في قديم العربيّة هو الجِلْد، وقد كانت تُكتب فيه رموز للإنباء بالكوائن والدُّولات.

وترى اللّجنة نظراً لشّيوع كلمة (الشّفرة) أن تقبلها على أنّها معرّبة من: CYPHER (سايفر). وأمّا ضبطها فيعتمد على المشهور في الصّيغ المعرّبة وهو الفتح».

وكان مجلس المجمع قبل إحالة القرار على المؤتمر رأى تعديله إلى: (ويجوز فيها الكسر والفتح) - أي الشّفْرَة بكسر الشّين، والشَّفْرَة بفتح الشّين -.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على القرار بعد التّعديل المذكور»[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخمسّين المعقودة من 23 من جمادى الأولى الموافق 25 من فبراير، حتى 2 من جمادى الآخرة 1404 هـ الموافق 5 من مارس 1984م.

(166)

تصحيح: «سَدَّدَ فلان دَيْنَه» و«سداد الدَّيْن»

ممّا يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «حان موعد سداد الدَّيْن» أي موعد قضائه، و«سَدَّدَ فلان دَيْنه» أي أداه، و«عليك أنْ تُسَدِّدَ ديْنك».

ويخطّئ بعضهم استعمال «سدّد» و«سداد»، بحجّة أنّ هذه المادّة لم ترد في معجمات اللّغة بمعنى قضاء الدَّين وأدائه، وإنّما وردت لمعان أخرى.

يقال: سدَّ الثَّلْمَة: رَدَمها وأَصْلَحها. وسَدَّ الشّيءُ سَداداً: استقام. وسدَّدَ الرُّمْحَ ونحوه: قوّمه، وسدَّدَ فلاناً: أرْشَدَه إلى الصّواب، والسَّدَادُ: الصّواب، وأَسَدَّ في القول: أصاب السّداد أي القصد[1].

فليس في المادّة معنى قضاء الدّين وأدائه كما ترى.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز لفظ «السّداد» في معنى قضاء الدَّيْن وأدائه. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يستعمل كثير من النّاس لفظ «السّداد» في معنى قضاء الدَّيْن أو أدائه.

وترى اللّجنة هذا الاستعمال جائز:

إمّا على أنّه مصدر لـ «سَدَّ» كما في: (مَلَّ مَلالاً) و(جَلَّ جلالاً).

وإمّا أنه اسم مصدر لفعل «سَدَّد»، ومثله: كَلام، وطلاق، وسَراح، وسَلام، في: كَلَّم وطَلَّق وسَرَّح وسَلَّم».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) «أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد» للشّرتوني، ج 1 ص 504.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 صفر الموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ، الموافق 10 من مارس 1975 م.

(167)

تصحيح: «توفّرتِ السِّلَعُ في السّوق»

يخطّئ بعضهم استعمال الفعل «توفّر» في معنى: كَثُرَ أو تَمَّ أو اجْتَمع، فلا يجوز عنده أن يقال: «توفّرت السّلع في السّوق»، و«توفّرت للمشروع كلَّ أسباب النّجاح»، و«توفّر العدد القانونيّ لصحّة الاجتماع»، و«الصّواب أن يقال: «توافرت السّلع في السّوق»، و«توافرت للمشروع كلّ أسباب النّجاح»، و«توافر العدد القانونيّ لصحّة الاجتماع».

والحجّة في هذه التخطئة أنّ الفعل «توفّر» لم يرد في المعجمات بمعنى: كَثُر أو تمّ أو اجتمع، وإنّما الوارد فيها هو: «توفّر عليه» أي صرف هِمَّتَه إليه، و«توفّر عليه»: رَعَى حُرُماته. وهذا المعنى لا يعني الكثرة أو التّمام. والفعل الّذي يفيد معنى كثر أو تمّ هو: «توافر». يقال: «هم متوافِرون» أي فيهم كثرة.

لكن صحّح «توفّر» بمعنى: كثر أو تمّ أو اجتمع الأستاذ على حسن الهلاليّ بالمجمع اللّغوي القاهريّ.

قال:

«أنكر أحد الباحثين استعمال (توَفَّر) بمعنى: وَفَر وكَثُر وتمَّ وكمل واجتمع وكان وافِراً، مع أنّه صحيح مثل (توافَر)، فقد نصّ عليه اللغويون وغيرهم. على أنّه لا يحتاج إلى نصّ ودليل، لأنّه مطاوع (وَفَّرَه توفيراً) بمعنى: كَثَّره وأتمّه وجعله وافراً. فقولهم: (توفّرت فيه الشّروط) صحيح، وأيضاً (توفَّر على العمل) إذا صرف همّته إليه وبذل فيه مجهوده»[1].

وصحّح «توفّر» بمعنى كثر أو تمّ أو اجتمع أيضاً الدّكتور إبراهيم السّامرائي. قال:

---

(1)«الغويّات» لعلي حسن الهلاليّ، مجلة الرّسالة، العدد 1021 بتاريخ 26 من يناير 1953م ص 154.

«في التّهذيب للأزهريّ: والمستعمل في التعدّي: (وفّرْناه توفيراً). وجاء في اللّسان: وفَّر عليه حقّه توفيراً، واستوفره أي استوفاه. و(توفّر عليه): رَعَى حرماته. ويقال: (هم متوافرون) أي هم كثير. ووَفَر الشّيءَ وَفْراً ووفْرة: كَثَّره.

فليس من (توافَرَ) إلّا قولهم: (هم متوافرون) أي هم كثير، وقولهم: (توفّر عليه) شيء آخر ليس من قبيل استعمالنا في اللّغة المعاصرة لأنّه يفيد رعي الحرمات.

وليس لنا إلا أنّ نقول: إنّ استعمالنا الحديث: (توفَّر الشّيء) مُتَأَتٍّ من (وَفَّرْتُه فتوفَّر)، كما نقول: (عَلَّمْتُه فتعَلَّمَ).

إنّ المعجم لا يعرض لما هو واقع وجارٍ على سنن العرب. لقد خلت مادّة (حَزَب) من بناء (تحزَّب)، كما خلت مادّة (خَرَب) من مادّة (تخرَّب)، فهل يجوز لنا أنّ نقول: إنّ الفعليْن (تَحَزَّب) و(تخرَّب) غير صحيحين فصيحين؟ وإن استعمالهما خطأ؟. فإذا كان (تحزيب) كما في حديث أوْس بن حُذَيْفَة قال: سألت أصحاب رسول الله ﷺ: كيف تُحَزِّبون القرآن؟ أقول: إذا كان هذا فلِمَ لا يكون (تَحَزَّب)؟ وإذا اشتملت اللّغة العربيّة على الفعل (خَرَّب) والمصدر (التّخريب) فلم لا يكون (تَخَرَّبَ)؟.

ألم يقل اللّغويون بالمطاوعة، نحو: «قدّمْتُه فتقَدَّم؟ ثم ألم يستعمل الفصحاء طوال قرون الفعلين: (تحزَّب) و(تَخَرَّب) في نثرهم وشعرهم؟

وعلى هذا يكون استعمال (تَوَفَّرَ) هو الفصيح المليح، ولم يرد (توافر) إلاّ في قولهم: (هم مُتوافِرون) أي هم كثير، وهذا لا يعني ما نريد من (تَوَفَّر الشيء) إذا كان وافِراً[1].

(1) «لو أخذ القوس غيرُ باريها» بحث للدّكتور إبراهيم السّامرائيّ، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، العدد المزدوج 7-8 ص 49.48.

(168)

تصحيح: «كيميائيّ» و«صَفْرائيّ»

1- كلمة «كيمياء» معرّبة، أي إن أصلها أجنبيّ، ثمّ دخلت العربيّة وأخضعتها لبنائها واعترفت بها.

والمعرّب تجري عليه أحكام اللّفظ العربيّ الأصيل، ومن هنا خطَّأ بعضهم أن يقال: «كيميائيّ»، والصّواب عنده أن يقال: «كيمياويّ»، لأنّ الهمزة في «كيمياء» للتّأنيث، والقاعدة أنّ هذه الهمزة تُقْلَب عنْد النّسب واواً فيقال في النّسبة إلى صحراء: صحراويّ، وفي النّسبة إلى حمراء: حمراويّ، وفي النّسبة إلى كيمياء: كيمياويّ.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز لفظ «كيميائيّ»[1] بالهمزة. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يجوز إثبات الهمزة في النّسبة إلى (كيمياء)، على اعتبار أنّ الهمزة للإلحاق، أو اعتبار أنّ الهمزة للتّأنيث، استناداً إلى ما نقله الصّبّان من قوله: (من العرب من يقرّ هذه الهمزة). ولكن قلب همزة (كيمياء) واواً عند النّسب أَوْلى».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

2- كما أجاز مجمع القاهرة اللّغويّ أن يقال: «صفرائيّ» بالهمزة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يرى بعض الْعِلْميّين - إذا نسبْتَ إلى (الصَّفراء) اسْماً، وهي إحدى موادّ الجسم الأربعة: الدّم والبلغم والصّفراء والسّوداء - ضرورة النّسبة إلى (الصّفراء)

---

(1) يجوز في النّسبة إلى كيمياء: كيمياويّ وكيميائيّ وكيماويّ.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والثّلاثين المعقودة في يناير 1969م.

على لفظها لِمَا يترتّب على ذلك من فروق علميّة.

وقد يُؤخذ على ذلك أنّ القاعدة عند جمهرة علماء النّحو والتّصريف، إذا نسبوا إلى المختوم بألف التّأنيث الممدودة، فإنّه يجب قلب الهمزة واواً، فيقولون في حمراء وصفراء وزرقاء: حمراوِيّ وصفراوِيّ وزرقاوِيّ.

وقد نقل أبو حاتم السِّجْسَتانيّ[1] أنّ من العرب من يقول: حمرائيّ وصفرائيّ، فيقرّ الهمزة من غير قَلْب، تشبيهاً بألف (كساء).

لذلك ترى اللّجنة أنّه يجوز عند الحاجة كالتّمييز بين الاسم والصّفة أنْ يُنْسَبَ إلى هذا الضَّرْب المختوم بألف التّأنيث الممدودة ببقاء الهمزة كما هي دون أنْ تُقْلَب واواً.

ويُضاف إلى ذلك أنّ المجمع سبق له أن أجاز مثل هذا التّوجيه في النّسبة إلى (كيمياء) إذ يقال: كيميائيّ».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) هو سهل محمد بن عثمان الجشميّ أبو حاتم السِّجْسَتانيّ، من كبار علماء اللّغة البصريّين، من كتبه: «الأضداد» و«الوحوش» و«الحشرات» و«المختصر» في النّحو، و«ما تلحن فيه العامّة». وله شعر جيّد، توفّي سنة 248 هـ.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(169)

تصحيح: «سافر فلان في مُهِمَّة» - بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء - و«أمر هامّ»

1 - تشيع في لغة العصر كلمة «مُهِمَّة» - بضمّ الميم الأُولَى وكسر الهاء وفتح الميم المشدّدة -، فيقولون مثلاً: «كُلِّفْتُ مُهِمَّةً صعبة»، و«يقوم فلان بالمهمّة أحسن قيام»، و«سافر فلان في مُهِمّة رسميَّة». ويعنون بالمهمّة الشّيء ذا البال والأمر الّذي يتّسم بالجدّيّة والاهتمام.

ويخطّئ بعضهم ضبط «المهمّة» في المعنى المذكور بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء، ويقول: إنّ الصّواب «مَهَمَّة» - بفتح الميمين وفتح الهاء، لأنّها من الْهَمِّ أي الْعَزْم. و«المُهِمَّة» - بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء - معناها: الْمُحْزِنَة والْمُقْلِقَة، وليس ذلك مراداً. وعليه يقال: «سافر فلان في مَهَمَّة رسميّة» و«كُلِّفْتُ مَهَمَّةً صعبة»، و«يقوم فلان بالْمَهَمَّةِ أحسن قيام»، بفتح الميم الأولى وفتح الهاء وفتح الميم المشدّدة.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صحّح كلمة «مُهِمَّة» - بضمّ الميم الأولى وكسر الهاء وفتح الميم المشدّدة ـ وأجاز استعمالها في المعنى المرادة به في لغة العصر. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يذهب بعض المعاصرين إلى تخطئة الضّبط اللّغويّ لكلمة (المُهِمّة) بضمّ الميم، ويرون أنّ صوابها: (مَهَمّة) بفتح الميم، انطلاقاً منهم إلى أنّ الشّيء المُهِمّ - بضمّ الميم - هو الْمُحْزِن الْمُقْلِق، أو الشّديد المحرِق فقط، ولم ينتبهوا إلى معنى الإقلاق الّذي يراد به الحركة والتّحرّك رجوعاً إلى مادّة (قلق) الّتي تفسّر الإقلاق بمعنى التّحريك.

وترى اللّجنة أنّ ضبط (المُهِمَّة) - بضمّ الميم وكسر الهاء - ضبط سليم يُراد به ما يستثير العزم.

أمّا (الْمَهَمَّة) - بفتح الميم وفتح الهاء - فهي مصدر ميميّ من (الْهَمّ) أي العزم، وهي لا تؤدّي معنى (المُهِمَّة) - بضمّ الميم - الّتي يُقْصَد بها القضيّة أو الأمر الّذي يقتضي عناية وجهداً خاصّاً».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2 - ويخطّئ الدّكتور مصطفى جواد من يقول: (أمر هامّ)، و(قد هَمَّه الأمر)، وقال: إنّ الصّواب أن يقال: (أمر مُهِمّ) و(قد أهمّه الأمر)، و(أَهَمَّني كذا) أي حملني على أن أَهُمّ به. قال الله تعالى: ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾[2]، فالأنفس مُهِمّة لا هامّة، والشّيء المُهِمّ هو الذي يبعث الْهِمَّة في الإنسان ويجعله يُهِمّ ويقلقه أحياناً، ونُقِل اللّفظ من الوصفيّة إلى الاسميّة فقيل له: (المُهِمّ)، وجُمِع على المهامّ تكسيراً وعلى الْمُهِمَّات تصحيحاً.

والهامّ هو المحزِن، وهو من: هَمَّه أي أحزنه حزناً يُذيب الجسم، ولا محلّ له في تلك الجملة...

ولو صحّتْ دعوى أنّ (هَمَّه الأمر) بمعنى (أَهَمَّه الأمر) الّذي اشْتُقّ منه (المُهِمّ) وجمعه (المهامّ) و(المُهِمَّات)، لَسَمَّتِ العرب (المُهِمّ) باسم (الهامّ)، وَلَجَمَعَتْه على (هوامّ وهامّات)، ولكن هذا لم يكن، (فالهامّ) لم يرد في لغة العرب بمعنى (المُهِمّ).

ثم إنّ (هَمَّ) لو كان فصيحاً بهذا المعنى لاَسْتَعْمَلَه الفصحاء، ولَوَرَد في القرآن

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسّين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 الموافق 9 من مارس 1987م.

(2) سورة آل عمران :154.

الكريم، فالوارد هو الرباعيّ في قوله تعالى: ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾.

وجاء في نهج البلاغة: (ما أهمّني أمرٌ أُمْهِلْتُ بعده حتى أُصَلِّيَ ركعتين وأَسْأَلَ اللهَ العافية).

وقال عمر بن الخطّاب رضي الله عنه: (دُلّوني على رجل استعمله على أمر قد أهَمَّني).

وقال الشّاعر:

وداهيــة تُهِــمّ النّــاس قــبلي	شددتُ لها بـني بكـر ضـلوعي
هَـدَمْتُ بهـا بيـوت بـني كلاب	وأرضـعت المـواليَ بالضـروع[1]

لكن مؤلّف «معجم الأخطاء الشّائعة» صحّح قولهم: «أمرّ هام»، وقال: لا خطأ في ذلك، لأنّ هناك فعلَيْن: هَمَّه الأمرُ يَهُمُّه همًّا ومَهَمَّةً: أقلقه وَحَزَنَه، فهو هامّ، وهنالك أيضاً: أَهَمَّ الأمرُ فلاناً: أقْلَقَه وحَزَنَه، فهو مُهمّ، وكلتا الكلمتين صحيحة. جاء في المصباح: أهَمَّني الأمر: أقْلَقَني، و(هَمّني هَمًّا) من باب قتل: مِثْلُهُ»[2].

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 156 ـ باختصار وتصرّف – مطبعة أسعد، بغداد.

(2)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمد العدنانيّ، ص 259 ـ الطبعة الثّانية، مكتبة لبنان.

(170)

تصحيح: «أُحِبُّ الأدب وخاصّةً الشّعْر»

يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة» من يقول: «سأدعو أصدقائي وخاصّة زيداً»، ويقول إن الصواب «سأدعو أصدقائي وخصوصاً زيداً، أو على الخصوص زيداً». ويستشهد على رأيه بقول الحريريّ: «وخصوصاً أذّى يتعلّق بالأجسام ويُفْضِي إلى الأسقام»، «لن يصقل الخاطر وينشط الفاتر كقاتلة الهواجر، وخصوصاً في شهر ناجر».

قال: لكن نقول: «سأدعو أصدقائي وزيداً خاصة». قال الله تعالى: ﴿ واتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾[1]. وقال ابن المقفّع: فإنه يستحق ذلك منّا ومنك خاصّة». وقال الجاحظ: «ولِبَشّار خاصة في هذا الباب ما ليس لأحد»[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صحّح ما خطّأه صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة». وجاء في قرار لجنة الأصول عن هذه المسألة ما يأتي:

«خاصّة: اسم مصدر أو مصدر جاء على (فاعِلَة) كالباقية، وخُصوصاً مصدر. ولهما في الاستعمال الصّور الآتية:

1 ـ أُحِبّ الفاكهة وبخاصّة العنبُ (برفع لفظ العنب).

2 - أحبّ الفاكهة وخاصّة العنبَ (بنصب لفظ العنب).

3 ـ أحبّ الفاكهة خاصّةً العنبَ (بنصب لفظ العنب وبلا واو في خاصة).

4 ـ أحبّ الفاكهة وخصوصاً العنبَ (بنصب لفظ العنب).

---

(1) سورة الأنفال:25.

(2)«الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله ، ص 83 – مطبعة دار مكتبة لبنان–.

5 - أحبّ الفاكهة خصوصاً العنبَ (بنصب لفظ العنب وبلا واو في خصوصاً)».

ولها استعمال آخر مثل: أعجبني التّفاح واللّبنانيّ منه خاصّة.

يرفع[1] ما بعد (بخاصة)، ويُنْصب[2] ما بعد الباقي».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

(1) لأنه مبتدأ مؤخّر، وبخاصة خبر مقدّم.

(2) لأنّه منصوب بالمصدر أو اسم او المصدر.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجّة 1390 هالموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هالموافق 2 من مارس 1971م.

(171)

تصحيح: «المُثَلَّج» - بفتح اللّام المشدّدة - و«الْوَصْل» و«الإيصال»

1 - يخطّئ مؤلّف كتاب «أزاهير الفصحى» لفظ «مُثلَّج» - بتشديد اللّام المفتوحة -. قال: «يقول العامّة من النّاس: (هذا شراب مُثَلَّج) - بتشديد اللّام المفتوحة - والصّواب أن يقال: (مَثْلوج) من (ثَلَجَ) الثّلاثيّ، أو (مُثْلَج) من (أَثْلَج) المزيد بالهمزة. و(الْمَثْلَجَة)[1] مكان يوضع فيه الثّلج للبيع، و(الثلاّجة) أداة التّبريد، و(الثّلاّج) : بائع الثّلج»[2].

لكن العلاّمة الأب أنستاس الكرملي عضو المجمع العلميّ العراقيّ وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، صحّح لفظ «الْمُثَلَّج» - بتشديد اللّام المفتوحة - قال:

«الماء المثلّج: وردت في كلام فصحاء المولّدين، ونحن لا نقبّح ما استعملوه بل نرحّب به، ولا سيّما ما لا يمنعه القياس. فكما يُبالَغ في تعدية (الكَسْر)، فيقال: (كَسَّر)، كذلك يُبالَغ في تعدية اللّازم فيقال: (نَوَّمْتُه) فنام. وعليه يقال: ثَلَّجَه فَثَلج. ومنه في مقدّمة ابن خلدون: (عنبريّ مُثَلِّج). وفي كتاب الفلاحة لابن العوام: (وينبغي ألاّ يُزرِع العدس في الأرض المثلَّجة ولا الحارّة)[3].

2 - ويخطّئ صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» أيضاً كلمة «إيصال»، والفصيح عنده أن يقال: (صَكّ)، وجمعُه: صكاك وصكوك، أو يقال: (قِطّ) وهو الصّكّ

---

(1) «الْمَثْلَجَة» أطلقها مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على ما يقابل اللّفظ الأجنبيّ«الفريزر».

(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السّعود، ص 193 - دار المعارف بمصر -.

(3) مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلّد الرابع، ج 3 ص 134.

وكتاب المحاسبة، كما في قوله تعالى: ﴿ عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ الحِسَابِ ﴾[1].
والجمع: قطوط»[2]

كما يخطّئ كلمتي «إيصال» و«وَصْل» صاحبُ كتاب» الكتابة الصحيحة»، ويرى أن الصّواب هو وصول»[3].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وضع كلمتي «الوصل» و«الإيصال» للخطّ يُعطاه من أدّى مالاً ونحوه إلى آخر سَنَداً بتسلّمه»[4].

ولا حرج علينا بعد هذا القرار المجمعيّ أن نقول مثلاً: «تسلَّمْتُ وَصْلاً أو إيصالاً بالمبلغ الذي دفعته»، و«احتفِظْ بهذا الوصل (أو بهذا الإيصال) فهو وثيقة مهمّة».

---

(1) سورة ص:16.
(2) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السعود، ص 193.
(3) «الكتابة الصحيحة» الزهدي جار الله، ص 332.
(4) «معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة» لمحمد العدنانيّ، ص 724 - مكتبة لبنان -.

(172)

تصحيح «انْضَاف» و«انْفَسَد» و«انْعَدَم»

1 - يخطّئ الحريريّ أن يقال: «انضاف إليه»، و«انفسد عليه»، قال: «ويقولون: (انضاف الشّيء إليه) و(انفسد الأمر عليه)، وكلا اللّفظين مَعَرَّة لكاتبه والمتلفّظ به، إذ لا مساغ له في كلام العرب، ولا في مقاييس التّصريف. ووجه القول أنّ يقال: (أُضيف الشيء إليه، و(فسد الأمر عليه).

والعلّة في امتناع (انْفَعَل) منهما أنّ مَبْنَى فعل المطاوعة المصوغ على (انفعل) أن يأتي مطاوع الثّلاثيّة المتعدّية، كقولك: سَكَبْتُه فانْسَكب، وجَذَبْتُه فانْجَذَب، وقُدْتُه فانْقاد، وسقته فانساق ونظائر ذلك. و(ضاف) و(فَسَد) إذا عُدَّيا بهمزة النّقل فقيل: أضاف وأفْسد، صارا رُباعيّين، فلهذا امتنع بناء (انفعل) منهما.

فإن قيل: نُقِل عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة بنوها من (انفعل) فقالوا: انْزَعَج، وانْطَلَق وانْقَحَم، وانحجر، وأصولها: أزعج وأطلق وأقحم وأحجر، فالجواب عنه أنّ هذه شذّت عن القياس المطّرد والأصل المنعقد...»[1].

لكن:

جاء في لسان العرب في مادة «ملد»:

«همزه أُملود وإمليد ملحقة ببناء عُسْلوج وقِطمير بدليل ما انضاف إليها من زيادة الواو والياء معها»[2]. وذكر صاحب «معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة» أنّ الألوسيّ ردّ على الحريريّ تخطئته «انضاف» و«انفسد»، وذلك كتاب الألوسيّ: «كشف الطّرّة»[3].

---

(1) «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 49:48 - دار نهضة مصر للطبع والنشر -.

(2) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد 3 ص 523 - دار لسّان العرب -

(3) «معجم الأغلاط اللّغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، ص400- مكتبة لبنان-.

وجاء في «أقرب الموارد»:

«لا يقال: (انفسد)، وقد ورد في اللسان في مادة «نغل»[1].

وقال في «تاج العروس»:

«ولم يُسْمع عنهم (انفسد) في مطاوع (فسد)، وإلا فالقياس لا يأباه»[2].

فقوله: «وإلّا فالقياس لا يأباه» إشارة واضحة إلى أنّه يمكن تخريجه وإجازته.

2 - ويخطّئ صاحب كتاب «الأخطاء السّائرة» لفظ «انعدم»، فلا يقال: «انعدم الإخلاص بين الأصدقاء»، والصواب: عُدِم الإخلاص بين الأصدقاء»[3].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «انعدم». وجاء في قراره:

«مع أنه ليس ثمة نصّ صريح على صحّة (انعدم)، إنّه يمكن إجازتها نظراً لاستعمالها منذ قرون مضت، وللحاجة إليها في كثير من المجالات العصريّة»[4].

---

(1) «ذيل أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد» للشرتوني، ص 324.

(2) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد المرتضى الزبيدي، ج 2 ص 453 - منشورات الحياة، بيروت -.

(3) «الأخطاء السّائرة في اللغة العربية» لخالد قوطرش وعبداللطيف الأرناؤوط، ص 19 - مطبعة ابن زيدون، بدمشق -.

(4) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ، الموافق 2 من مارس 1971م.

(173)

تصحيح: «حضر حوالي عشرين عضواً»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «حضر حوالي عشرين عضواً»، و«أنفقتُ حوالي ألف دينار»، و«اشترك في المسابقة الأدبيّة حوالي تسعين طالباً».

ويخطّئ فريق من اللّغويين هذا التّعبير، ويقولون: إنّ الصّواب أن يقال: «حضر زهاءُ عشرين عضواً» أو «نحوُ عشرين عضواً»، و«اشترك في المسابقة الأدبيّة نحوُ تسعين طالباً» أو «زهاءُ تسعين طالباً» و«أنفقت نحوَ ألف دينار».

قال الأستاذ عبد القادر المغربيّ عضو المجمع العلميّ العربيّ بدمشق وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: «ومنها قولهم: (له في ذمّتي حوالي ألف قرش)، وصوابه: (نحوُ أو زُهاءُ ألف قرش). أمّا حول وحوالَ وحواليْ فهي ظروف مكان، وتُطْلَق على جهات الشّيء المحيطة به، فيقال: اضطربت الأمواج حول السّفينة وحوالها وحواليها»[1].

وحتّى يتّضح للقارئ الكريم سبب التّخطئة المذكورة، نمهّد لذلك بهذه المقدّمة:

الظَّرْف قسمان: مُتَصَّرف، وغير مُتصرَّف.

فالظّرف المتصرّف هو الّذي يخرج عن الظّرفيّة، فيكون مرفوعاً، أو منصوباً على غير الظّرفيّة، أو مجروراً، أي تعتريه حالات الإعراب المختلفة الّتي لا يكون فيها ظرفاً؛ كأن يكون فاعلاً، أو نائباً للفاعل، أو مبتدأً، أو مفعولاً به، أو اسماً لإنّ أو إحدى أخواتها، أو اسماً لكان أو إحدى أخواتها، أو مجروراً بحرف

(1) «عثرات الأقلام» للأستاذ عبدالقادر المغربيّ. مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلدّ 4 الجزء 5 ص 227.

جرّ، أو مجروراً بالإضافة... إلخ.

فكلمة «يوم» - مثلاً - تكون ظرف زمان في نحو: «سافرتُ يومَ الخميس»، وتكون فاعلاً في نحو: «أَقْبَل يومُ العيد»، وتكون نائبا للفاعل في نحو: «قُضِيَ يومٌ جميل»، وتكون مفعولا به في نحو: «استقبَلْنا يومَ العيد»، وتكون اسماً لأنّ في نحو: «إنّ يومَ العيد فرحٌ وسرور»، وتكون مجرورة بحرف الجرّ في نحو: «فَرِحْنا بيوم العيد»... وهكذا تكون كلمة «يوم» ظرفاً، وَتخرج عن الظّرفيّة إلى حالات الإعراب الأخرى المختلفة، فهي لذلك ظرف زمان متصرّف. وكلمة «يمين» - مثلاً - تكون ظرف مكان في نحو: «سِرْ يمينَك»، وتكون مبتدأً في نحو: يمينُك فسيح»، وتكون اسماً لإنّ في نحو: «إنّ يمينك متّسعةٌ طُرُقُه»، وتكون مجرورة بحرف الجرّ في نحو: «انتبه إلى يمينك»، وتكون مجرورة بالإضافة في نحو: «جهةُ يمينك مزدحمة»... وهكذا تقع كلمة «يمين» ظرف مكان، وتخرج عن الطّرفيّة إلى حالات أخرى كما مثَّلْنا، فهي لذلك ظرف مكان متصرّف.

أمّا الظّرْف غير المتصرّف فلا يكون إلّا ظرفاً أو شبه ظرف مجروراً بـ «مِنْ»، ولا يخرج عن الظّرفيّة إلى حالات الإعراب الأخرى كالمتصرّف مثال ظرف الزّمان غير المتصرّف: قطّ، عَوْض. ومثال ظرف المكان غير المتصرّف: فوق، تحت.

بعد هذا التمهيد نقول:

الّذين يخطّئون أن يقال: «حضر حوالي عشرين عضواً» يبنون تخطئتهم على أنّ «حوالي» ظرف مكان غير متصرّف، وهو هنا فاعل، والظّرف غير المتصرّف لا يكون فاعلاً ولا غيره من حالات الإعراب غير الظّرفيّة، فوجب لذلك أن نبحث عن ظرف مكان متصرّف مناسب ليكون فاعلاً للفعل «حضر»، وذلك مثل: نحو، وزُهاء، فنقول: «حضر نحوُ عشرين عضواً» أو «حضر زهاءُ عشرين عضواً»، «وأنفقتُ نحوَ عشرين ديناراً» أو «زُهاءَ عشرين ديناراً»، و«اعتمدتُ في

بحثي على نحوِ خمسين مرجعاً» أو «على زهاءِ خمسين مرجعاً».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «حضر حوالي عشرين عضواً». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب ما يأتي:

«يجري على أقلام بعض الكتّاب مثل قولهم: (حضر حوالي عشرين طالباً)، ويقول بعض النّقاد: إنّ من الخطأ استعمال لفظة (حوالي) في هذا الموطن وأمثاله، وإنّ الصّواب فيه استعمال كلمة (زهاء) أو (نحو)، لأنّ (حوالي) ظرف غير متصرّف، ولا يُسْتعمل إلّا في المكان.

وانتهت اللّجنة بعد دراسة المسألة ومناقشتها من مختلف جهاتها إلى إجازة استعمال (حوالي) في غير المكان».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1].

وقال مقرّر لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع مُوَضِّحاً القرار:

«إنّ اللّجنة توقّفت في تسويغ استعمال كلمة (حوالي) عند ثلاثة آراء هي:

الرّأي الأوّل: أن يكون الفاعل محذوفاً على الإطلاق. وهذا رأي الكسائيّ، وتابعه فيه السُّهَيْليّ وهشام الضّرير[2] وابن مَضَاء[3]. ويُسْتَدَلّ عليه بشواهد من القرآن والحديث والنّثر والشّعر.

الرّأي الثّاني: أن يكون الفاعل ضميراً، ولم يوافق عليه الكسائيّ، لأنّه يرى

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 فبراير، حتى 11 من مارس 1974م.

(2) هو هشّام بن معاوية أبو عبدالله، نحويّ ضرير من أهل الكوفة. كتب في النحو«الحدود» و«المختصر» و«القياس». توفّي سنة 209هـ

(3) هو أبو العبّاس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء القرطبيّ، عالم باللّغة، وله شعر. من كتبه: «تنزيه القرآن عما لا يليق من البيان» و«المشرق في إصلاح المنطق» في النّحو، والرد على النّحاة». توفّي سنة 592 هـ في أشبيليّة.

أنّ الإضمار لا يجوز قبل الذّكْر.

الرّأي الثّالث: أنّ الفاعل مستتر في الفعل استفاد منه، كما في الحديث: «لا يشرب الخمر ...» أي لا يشرب الخمرّ شاربُها»[1].

(1) مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلدّ 49 ج 2 ص 447.

(174)

تصحيح: «جاءوا واحداً واحداً»

يخطّئ الحريريّ في «درّة الغوّاص» أن يقال مثلاً: «جاء الطّلبة واحداً واحداً». قال:

«ويقولون: قَدِم الحاجّ واحداً واحداً، أو اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة»، والصّواب أن يقال في مثله: «جاءوا أُحادَ، وثُناءَ، وثُلاثَ ورُباع»، أو يقال: «جاءوا مَوْحِدَ، ومَثْنَى، ومَثْلَث، ومَرْبَع»، لأنّ العرب عَدَلَت بهذه الألفاظ إلى هذه الصّيغ لتستغني بها عن تكرير الاسم، ويدلّ معناها على ما يدلّ مجموع الاسمين عليه، ولهذا امتنع أن يقولوا للواحد: هذا أُحاد، ولاثنيْن: هما مَثْنَى، ولم يمتنعوا من ذلك إلاّ لزيادة معنى في أُحاد على واحد، وفي ثُناء على اثنين ..»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «جاءوا واحِداً واحِداً». وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يخطّئ فريق من النّقاد قول بعض الكتّاب: (جاءوا واحداً واحداً)، على أساس أنّ الصّواب: (جاءوا وُحادَ) أو (جاءوا مَوْحِد).

وقد درست اللّجنة هذا، وأقرّت أنّ (وُحاد ومَوْحِد) معدول بهما عن: (واحدٍ واحدٍ) وما يُشْبِهه. وهذا العُدول لا يمنع من الأصل، لأنّ استعمال المعدول والمعدول عنه جائز كما مرّ في (عامر وعمر).

ولهذا تُقَرّر اللّجنة أنّ التّعبير وما يُشْبِهه صحيح».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار[2].

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخراص» للحريريّ، من 200 ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر-.

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته التاسعة والثلاثين المعقودة من 9 من - الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرّم 1393هـ، الموافق 26 من فبراير 1973م.

(175)

تصحيح: «لَقِيتُ فلاناً صُدْفَةً» و«مُصَادَفة»

تشيع في لغة العصر كلمة «صُدْفة» وكلمة «مُصادَفة»، فيقال مثلاً: «كنت في السّوق فلقيت خالداً صُدفة» أي عرضاً بلا سابق موعد أو تدبير، و«رأيت سعيداً في الطّريق مصادفة».

وينكر بعضهم استعمال كلمة «صُدْفة» - بضمّ الصّاد وسكون الدّال وفتح الفاء - لأنّها لم ترد في معجمات اللّغة.

أمّا «المصادفة» فمصدر للفعل «صادَف»، وهو وارد في المعجمات، ولكن بمعنى: (وَجَدَ وقَابَل) من غير قيد بالعرض والاتّفاق.

وصحّح مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمتي «الصّدفة» و«المُصادفة» فيما تستعملان فيه حديثاً من معنى وقوع الشّيء عرضاً بلا سابق موعد. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في الاستعمال العصريّ لفظ (الصُّدْفة) و(المصادفة) لمعنى حدوث الشّيء والوقوع عليه عرضاً واتّفاقاً دون قصد أو عمد.

وقد يُؤخذ على هذا أنّ المعجمات لم تُثبت صيغة (الصُّدفة)، وأنّ المعنى الّذي ذكرتْه للمصادفة -وهو مطلق وجدان الشّيء وملاقاته -يختلف عن دلالتها العصريّة الّتي تقيّد الاستعمال بالعرض والاتّفاق.

غير أنّه يمكن القول بصحّة الاستعمال المعاصر للمصادفة، استناداً إلى أنّ كتب اللّغة تفسّر الموافقة بأنّها المصادفة. يقول الصّاغاني: (يقال: أَوْفَقَ لزيد لقاؤنا، أي كان مصادفة). ويزيد الزّبيديّ قوله: (ومصادفة).

ومن قول العرب: وافقت فلاناً بموضع كذا: أي صادفته.

هذا إلى أنّ كُلاًّ من الموافقة والاتّفاق قد استعملا منذ عصر أبي حيّان ومسكويه بمعنى حدوث الشّيء أو وقوعه بغير قصد أو تدبير.

على أنّ القول بأنّ (المصادفة) مطلق الوجود، لا يمنع استعمالها في معنى الوجود المقيّد بنفي العمد أو القصد أو التدبير، واللّغة تأنس بتخصيص العامّ وتقييد المطلق في بعض مقامات التّعبير.

أمّا (الصّدفة) فلا مانع من قبولها باعتبارها مصدراً مُسْتَحْدَثاً من الفعل: (صَدِف) بوزن: (فَرِح)، مثل: قَوِيَ قُوَّة، أو باعتبارها اسم مصدر من (صادف) مثل: الفُرْقَة والخُلْطَة: من المفارقة والمخالَطة.

ولهذا ترى اللّجنة إجازة استعمال (الصُّدْفة) و(المصادَقة) في المعنى الذي يستعمله المعاصرون فيه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير حتى 12 من مارس 1979م.

(176)

تصحيح: «حتّى أنت يا صديقي» و «لم يَقْرَأْ حتّى الصّحف»

1 - شاع على أقلام الكاتبين والأدباء مثل قولهم: «حتّى أنت يا صديقي!». وأظنّ أنّ هذا التّعبير انتقل إلى العربيّة منذ أن تُرْجمت مسرحيّة «شكسبير» المشهورة: «عُطَيْل» حيث جاء في حوارها: «حتّى أنت يا بروتس؟».

وينكر بعضهم هذا التّعبير لأنّه دخيل غريب عن تركيب الجملة العربيّة، إذ لم يرد في كلام العرب أن تكون «حتّى» في صدر الجملة، لأنّ ما بعدها غاية لما قبلها، ولم يسبقها هنا شيء حتّى يكون ما بعدها غاية له، كما لم يُعْهَد في كلام العرب دخول «حتّى» على ضمير رفع منفصل، وهو في المثال: «أنت».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز هذا التّعبير: «حتّى أنت يا صديقي!». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: (حتّى أنت يا صديقي!)، (حتّى أنت يا رفيق الجهاد!).

ويُؤخذ على هذا التّعبير أنّ «حتّى» لم يُؤثّر دخولها على ضمير رفع منفصل أو اسم مرفوع في المشهور من قواعد العربيّة، ولم يرد قبلها كلام فتكون غاية له.

وترى اللّجنة إجازة التّعبير، استناداً إلى ما قاله ابن هشام في تعليقه على بيت الفرزدق:

فواعَجَباً حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني ... كَأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ

فقدّر جملة ليكون ما بعد (حتّى) غاية لها: (فَوَاعَجَباً يَسُبُّني النّاس حتّى كليبٌ تَسُبُّني).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1]

2 - واتّخذ المجمع أيضاً قراراً آخر بشأن «حتّى» في مثل قول المعاصرين: «لم يقرأ حتّى الصّحف». وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«تجيء (حتّى) في بعض التعبيرات للمعاصرين غير مسبوقة بمذكور يصح أن يكون ما بعد (حتّى) غاية له. ومن أمثلة ذلك:

أ ـ الهزيمة اليوم تهدّد إسرائيل، يعترف بذلك حتّى المتعاطفون معها.

ب - مجلس الأمن ينعقد وينفضُّ دون أنّ يُعْرَض عليه حتّى مشروع قرار.

ج ـ لم يقرأ حتّى الصّحف.

د ـ تَركَ الخلافُ أثره حتّى على العلاقات بين البلديْن.

هـ ـ لم ينجح في أن يكون حتّى عضواً في مجلس القرية.

وقد رأت اللّجنة أنّ (حتّى) في الأمثلة السّابقة عاطفة، والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[2].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر الموافق 23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401 هـ الموافق 9 من مارس 1981م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة من دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتّى 17 من ربيع الأول 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

(177)

تصحيح «المأذون» و«المحجور»

1- يخطّئ بعضهم أن يقال: «المأذون»- وهو مُوَثِّق عقود الزّواج -، ويرى أنّ الصّواب أن يقال: «المأذون له». وقبل أن نبيّن حجّة هذه التّخطئة، نقدّم لذلك بتوضيح. اسم المفعول - في أي صيغة من صيغه - لا بدّ له من نائب فاعل، فهو كالفعل المبنيّ للمجهول لا يستغني عن نائب للفاعل. واسم المفعول المشتقّ من الفعل المتعدّي بنفسه إلى المفعول به قد يكون نائب فاعله ظاهراً كما في قولك: «إنّ خليلاً محمودة سيرتُه مَرْضِيٌّ عملُه»، و«يُعْجِبني خالد لأنّه مُنَظَّمٌ وقتُه مضبوطةٌ مواعيدُه». وقد يكون مضمراً كما في قولك: «سيرة خالد محمودة» أي محمودة هي، و«وقت خليل مُنَظَّم» أي منظّم هو.. أمّا الفعل الّذي لا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به، ويتعدّى بحرف الجرّ، فلا بدّ في اسم المفعول منه أن يُذْكَرَ بعده الجارّ والمجرور، لأنّ الجارّ والمجرور يقوم في هذه الحالة مقام نائب الفاعل لاسم المفعول. تقول مثلاً: «الكرسيّ مجلوس عليه»، بذكر الجارّ والمجرور «عليه» بعد اسم المفعول «مجلوس»، ولا يجوز أن يقال: «الكرسيّ مجلوس». وتقول: «هذا الأمر مختلَف فيه»- بفتح اللّام في مختلَف -بذكر الجارّ والمجرور «فيه» بعد اسم المفعول «مختلَف» -، ولا يقال: «هذا الأمر مختلَف» بلا ذكر للجارّ والمجرور، لأنّ الفعل «اخْتَلَفَ» الّذي اشتُقّ منه اسم المفعول «مختلَف» يتعدّى بحرف الجرّ «في» ولا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به... وهكذا تقول: «مسموح به»، و«مَعْفُوّ عنه»، و«مذهوب به»، و«محكوم له»، و«محكوم عليه» و«مُعْتَدًى عليه» . . . والّذي يخطّئ كلمة «المأذون» يقول: إنّها صيغة اسم المفعول من الفعل «أذِن» الّذي يتعدّى بحرف الجرّ اللّام ولا يتعدّى بنفسه إلى المفعول به. قال الله تعالى: ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لهم﴾[1]. وقال: ﴿ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ

(1) سورة التوبة: 43.

مِنْهُمْ ﴾[1] ، وقال تعالى: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ﴾[2]. وعليه يقال في اسم المفعول من «أذِن»: مأذون له، فنقول مثلاً: «أنت مأذون لك في الإجازة». و«فلان هو المأذون له في توثيق عقود الزّواج»، ولا يجوز حذف الجارّ والمجرور بعد كلمة «مأذون» - عند صاحب التّخطئة - لأنّ اسم المفعول يبقى في هذه الحالة بلا نائب للفاعل.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المأذون» بلا ذكر للجارّ والمجرور بعدها. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يخطّئ بعض النّقّاد استعمال المعاصرين لهاتين الصّيغتين في مثل قولهم: (القضيّة المشتركة) و(المأذون الشّرعيّ)، بناء على أنّ كُلاًّ منهما قد اشتُقّ من فعل يتعدّى بالحرف، فيجب اتّباع صيغة المفعول فيهما بالجارّ والمجرور ليقال: (المشترك فيها) و(المأذون له).

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى إجازة هاتين الصّيغتين وما يجري مجراهما، لأنّ الكلام فيهما على الحذف والإيصال، أي حذف حرف الجرّ واسْتِتار الضّمير في اسم المفعول، وهو ما أجازه «ابن جنّي» في خصائصه، واستشهد له بقول لبيد[3]:

(النّاطق المبروز والمختومُ)[4]، أي (المبروز به) كما قال ابن جنّي. ومثله قول

---

(1) سورة النور:62.

(2) سورة الحج:39.

(3) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامريّ، شاعر جاهليٌّ مُجيد، وقائد وفارس من أجواد العرب وحكمائهم وفُتّاكهم، وهو من شعراء المعلّقات، وشهد له النّابغة وهو غلام بأنّه أشعر هوازن. وأدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، وحفظ القرآن، وهجر الشعر، ولو يرو له في الإسلام غير بيت واحد: هو:

مـا عاتـب الحـرّ الكـريم كنفسـه والمـرء يصـلحه الجلـيس الصّـالحُ

وتوفيّ في الكوفة سنة 41 هـ عن منة وثلاثين سنة:

(4) هذا عجز البيت. وصدره: «أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحه».

بِشْر بن أبي حازم[1]:

(إلى غير موثوق من الأرض تذهب)[2] أي (موثوق به).

هذا إلى أنّ السّماع قد ورد نصًّا في استعمال (المشترك) كما استعمله المعاصرون، وذلك ما ذكره صاحب (الأساس) من قول زهير:

ما إن يكاد يُخَلّيهم لِوِجْهَتهم تخالُجُ الأمر، إنّ الأمر مُشْتَرَكُ

وأورد الميْدانيّ في أمثاله:

يا ذا البِجاد الْحَلَكهْ والزَّوجة المشتَرَكهْ

لهذا ترى اللّجنة إجازة استعمال (المشتركة) و(المأذون) في المعنى الّذي يُسْتعملان فيه لدى المعاصرين».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

2 - ومن قبيل تخطئة «المأذون»، تخطئة بعضهم كلمة «المحجور»، بحجة أنّ الصّواب: «المحجور عليه»، لأنّه من قولهم: «حَجَر القاضي على الصّغير أو السّفيه»، فالصّغير أو السّفيه: «محجور عليه»، بذكر الجارّ والمجرور.

ويقال في تصحيح كلمة «المحجور» بلا ذكر للجارّ والمجرور بعدها ما قيل في تصحيح «المأذون»، بأنّ الكلام فيه على الحذف والإيصال كما جاء في قرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة المذكور آنفاً. يضاف إلى ذلك أنّ من المعجمات ما صحّح

(1) هو أبو نوفل بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف الأسدي، شاعر جاهليّ شجاع. مات قتيلاً في غارة على بني صعصعة بن معاوية في نحو سنة 92 ق. هـ.

(2) هذا عَجُز البيت، وصدره: لتَحْتَمِلَنْ باللّيل منكم ظعينة». وقبله:

لئن شبّت الحربُ العَوانُ التي أرى وقد طال إبعادٌ بها وترهُّبُ

«الخصائص» لابن جنّي، ج 1 ص 193 ـ دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت -.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة القاهرة في دورته الثّالثة والأربعين المعقودة من 3 من ربيع الأول الموافق 21 من فبراير، حتى 17 من ربيع الأول 1397 هـ الموافق 7 من مارس 1977م.

«المحجور»:

ففي «المغرب على المعرب» للمطرّزيّ:

«الحجر: المنع، ومنه: حجر عليه القاضي في ماله، إذا منعه من أن يفسده، فهو محجور عليه، وقولهم: «المحجور يفعل كذا» على حذف الصلة كالمأذون، أو على اعتبار الأصل»[1].

وفي «المصباح المنير»:

«حَجَر عليه (حَجْراً) من باب قَتَل: منعه التّصرّف، فهو (محجورٌ عليه)، والفقهاء يحذفون الصّلة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ويقولون: (محجور)، وهو سائغ»[2].

وفي «أقرب الموارد»:

«حَجَر عليه القاضي في ماله: منعه من أن يتصرّف فيه ويُفسده، فهو (حاجر) وذاك (محجور عليه) و(محجور) على حذف الصّلة اختصاراً، ومثله: المأذون والمُشتَرَك، والأصل: المأذون له والمشتَرَك فيه»[3].

---

(1)«المغرَّب على المعرَّب» للمطرّزيّ، ص 103 - دار الكتاب العربيّ، بيروت-.

(2)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 121 - المكتبة العلمية، بيروت -

(3)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتونيّ، ج 1 ص 165

(178)

تصحيح «المحسوسات»

يخطّئ بعض اللّغويّين كلمة «المحسوسات»، ويقولون: إنّ الصّواب: «الْمُحَسّات»، لأنّه اسم مفعول من «أَحَسَّ» الرّباعيّ، فيجب أن يكون على وزن «مُفْعَل» أي «مُحَسّ» - بضمّ الميم وفتح الحاء - كما نقول في اسم المفعول من «أَعَدَّ»: مُعَدَ، ومن «أَسَرَّ»: مُسَرّ، ومن «أبرّ»: مُبَرّ. قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللهِ ﴾[1] وقال تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾[2].

أما الفعل الثلاثي «حَسَّ» فمعناه «قتل واسْتَأْصَل». ومنه قوله تعالى : ﴿ ولَقَدْ صَدَقَكُمُ اللهُ وعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ﴾ [3]، أي تستأصلونهم قتلاً، واسم المفعول منه: «محسوس».

ولكن:

جاء في «أقرب الموارد»:

«.... وحَسَّ الشّيء حَسّاً: عَلِمَه وشَعَر به وأَدْرَكه»[4]

وفي «المصباح المنير»:

«أَحَسَّ به: على معنى (شعر به)، و(حَسَسْتُ) به من باب (قتل) لغةٌ فيه... ويقال: حَسَسْتُ الخبر من باب (قتل) فهو محسوس، والجمع: (محسوسات)[5].

---

(1) سورة آل عمران :52.

(2) سورة الأنبياء: 12.

(3) سورة آل عمران:152.

(4)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 1 ص 190.

(5)«المصباح المنير» للفيوميّ، ص 135 ـ المكتبة العلمية، بيروت.

وفي «القاموس المحيط»:

«وحَسَسْتُ الشّيء: أحْسَسْتُهُ»[1].

وفي «المعجم الوسيط»:

«وحَسَّ الشيء، وحَسَّ بالشّيء: أدركه بإحدى حواسّه.. و(المحسوس): المُدْرَك بإحدى الحواسّ الخمس»[2].

يتبيّن ممّا سبق أنّه لا مانع من استعمال «المحسوسات» كالْمُحَسّات.

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للطاهر الزاوي، ج 1 ص 640 - الدار العربية للكتاب -

(2) «المعجم الوسيط» المجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، ج 1 ص 172- 173 - المكتبة العلمية، طهران.

(179)

تصحيح: «تَسْيِيس» و«تَحْجِيم»

1 - تُسْتَعمل في لغة العصر كلمة «تسييس» أي جعل الشّيء سياسيّاً، فيقال مثلاً: «تسييس الأمور الاقتصاديّة أصبح سِمَةً من سِمات العصر»، و«حاولتْ دولةُ كذا تسييس مسألة هجرة الأجانب إليها».

ويُؤخذ على كلمة «تسييس» أنّها بالياء، والقياس أنّها بالواو: «تسويس»، لأنّها من الفعل: «ساس يسوس»، فهو فعل معتلّ العين بالواو، ومصدره «السَّوْس» بالواو أيضاً.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «تسييس» بالياء كما تُسْتعمل في لغة العصر. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«تشيع كلمة (تسييس) من: ساس الرّعيّة يسوسها سياسة، إذا قام عليها ومَلَك أمرها، والمصدر: (السَّوْس) و(السّياسة)، فكان القياس يقتضي أن يقال: تسْويس لا تسييس.

وترى اللّجنة قبول هذه الصّيغة على أساس أنّ اللّغة كثيراً ما تَقْلِب الواوَ ياءً والياءَ واواً، كما في (دُنيا)، و(عُلْيا)، و(مُوقِن)، و(مُوسِر). وتلجأ لذلك حين يكون لها استعمالان كما هو الشّأن في (تسييس)، فإنّ كلمة (تسويس) توهم الاستعمال الشّائع في العامّيّة وهو وقوع السُّوس في الخشب أو الطّعام.

وفراراً من هذا اللَّبْس شاعت على الألسنة كلمة (تسييس) من السّياسة، وهو استعمال مقبول».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2 - وتُسْتَعمل في لغة العصر أيضاً كلمة «تحجيم» أي إعطاء الشّيء وزناً أو

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادي الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هـ، الموافق 9 من مارس1987م.

حَجْماً مُعَيَّناً فيقال مثلاً: «تحجيم المشكلات الاجتماعيّة يساعد على حصرها»، و«حاول مؤلّفُ الكتاب تحجيم دَوْرِ فلان في حركة الجهاد».

ويُؤخذ على كلمة «تحجيم» أنّها مصدر الفعل «حَجَّم» - بتشديد الجيم - وليس في العربيّة «حَجَّم» بالتّضعيف، والوارد فيها هو الفعل «حَجم» الثّلاثيّ المخفَّف، وهو بعيد في معناه عن المراد بالتّحجيم في الاستعمال المعاصر.

يقال حَجَم الشّيء: شَرَطه، وهو «حجّام»، وصناعته «الحجامة».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «التّحجيم» في المعنى الّذي تُسْتَعْمل به في الوقت الحاضر. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«تشيع كلمة (تحجيم) بمعنى إعطاء الفكرة حجماً صغيراً أو كبيراً، ولا توجد الكلمة في المعاجم، وإنّما الموجودة فيها: (حَجَمَ).

وترى اللّجنة قبولها على أساس أنّها نُحِتَتْ من الاسم الجامد (حَجْم)، أخذاً بتسويغ الاشتقاق من أسماء الأعيان».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين السّابقة.

(180)

تصحيح: «اعْتَذَر فُلانٌ عن الحضور» و«اعتذر من ذنبه» أو «عن ذنبه»

1 - يخطّئ بعضهم أنّ يقال: «اعتذر فلان عن الحضور»، والصّواب أن يقال: «اعتذر فلان عن عدم الحضور» أو «اعتذر فلان عن الغياب» أو «اعتذر فلان عن التّخلُّف»، لأنّ معنى «اعتذر»: طلب قبول عذره، والّذي يَعْتَذْر منه فلان هو عدم حضوره أي تخلّفه.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «اعتذر فلان عن الحضور». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يخطّئ بعض النّقّاد قول القائل: «اعتذر عن الحضور» على أساس أنّ الصّواب فيه أن يقال: «اعتذر عن التّخلّف» كما أثبتت المعجمات.

وترى اللّجنة أنّ الأسلوب المعاصر: «اعتذر عن الحضور» جائز أيضاً، وأنّه مُوَجَّه بأنّ الكلام فيه على حذف مضاف، أي عن عدم الحضور، أو على أنّ (عن) فيه للمجاوَزَة، والمعتذِر يعتذر لأنّه تجاوز الحضور الّذي كان ينبغي الاّ يتجاوزه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار على أن يُضاف إليه ما يأتي:

«على أنّه من الخير أن يعتذر المرء عن عدم الحضور»[1]

2 - ويخطّئ الدّكتور مصطفى جواد أن يقال: «اعتذر عن التّقصير»، والصّواب عنده أن يقال: «اعتذر من التّقصير» - باستعمال «مِنْ» لا «عن» -.

---

(1) مؤتمر اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير، حتى 11 من مارس 1974 م.

ويحتجّ الدّكتور مصطفى جواد بما جاء في «المختار الصحاح»: «اعتذر من الذّنب». وبما جاء في «لسان العرب»: «واعتذر من ذنبه: تَنَصَّلَ».

ويرى الدّكتور مصطفى جواد أنّ «عن» تُسْتَعْمل مع «اعتذر» ومصدره لإفادة معنى النّيابة، فيقال: «اعتذر زيدٌ عن عمرو من الذّنْب الّذي جناه»[1].

أي ناب زيد عن عمرو في الاعتذار -.

ولكن:

جاء في «المصباح المنير» : «اعتذر عن فعله»: أظهر عذره»[2].

وفي «المعجم الوسيط»: «اعتذر إليه: طلب قبول معذرته. ويقال: اعتذر من ذنبه واعتذر عن فعله: تنصَّل واحتجّ لنفسه»[3].

وفي «أقرب الموارد»: اعتذر عن فعله ومِنْ فعله: أبدي عذره واحتجّ لنفسه»[4].

فالوجهان إذن جائزان «اعتذر من ذنبه» و«اعتذر عن ذنبه»، ومجيء حرف جرّ بمعنى حرف جر آخر كثير في اللّغة، والسّياق هو الّذي يفيد أن «عن» مع «اعتذر» لمعنى النّيابة أوْ لا.

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 109 - مطبعة أسعد، بغداد

(2)«المصباح المنير» للفّيوميّ، ص 398 - المكتبة العلمي، بيروت -

(3)«المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، ج 2 ص 596 .

(4)«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» للشرتوني، ج 2 ص 756.

(181)

تصحيح: «وثائقيّ» و«كُتُبِيّ» و«أخلاقيّ» و«أُذَيْنانِيّ»

1 ـ تدعو الحاجة في هذا العصر إلى أن ننسب إلى جمع التّكسير الباقي على جمعيّته، تفريقاً بين النّسبة إلى الجمع والنّسبة إلى المفرد، فنقول مثلاً: «القانون الدُّوَليّ» نسبة إلى الدُّوَل، و«الشّريط الوثائقيّ» نسبة إلى الوثائق، و«التّشريعات العُمّاليّة» نسبة إلى العُمّال، و«المبادئ الأخلاقيّة»، نسبة إلى الأخلاق، و«الألعاب الصِّبيانيّة» نسبة إلى الصّبيان، و«النّشاط الشّبابيُّ» نسبة إلى الشّباب، و«التّجمّع الطّلابيّ» نسبة إلى الطّلاّب.. وهكذا.

ويمنع كثير من اللّغويّين أن يُنسَب إلى جمع التّكسير الباقي على دلالة الجمع، ويقولون: إنّ الصّواب أن يُنسَب إلى المفرد لا إلى الجمع، فنقول في النّسبة إلى «مدارس»: مدرسيّ لا: مدارسيّ، وفي النّسبة إلى «شوارع» شارعيّ لاشوارعيّ، وفي النّسبة إلى «طُلاّب»: طالِبِيّ لا: طُلابيّ، وفي النّسبة إلى «عُمّال»: عامليّ لا: عُمّاليّ، وهكذا نرجع بجمع التّكسير إلى مفرده فننسب إليه.

ويستثنون من ذلك صيغة جمع التّكسير الدّال على المفرد، فنسب إلى لفظه مَنْعاً لِلَّبْس، فكلمة «الجزائر» – مثلاً – على صيغة جمع التّكسير، ولكنّها دالة على مفرد وهو القطر العربيّ المعروف بهذا الاسم، فنقول في النّسبة إلى «الجزائر»: الجزائريّ، بلا تغيير، لأنّنا لو نسبنا إلى مفرده وقلنا «الجزيريّ» لالتبس الأمر بالنّسبة إلى «الجزيرة». وكذلك كلمة «الأهرام»، صيغتها صيغة جمع التّكسير، ومعناها مفرد، لأنّها عَلَم على الصّحيفة المصريّة المشهورة، فنقول في النّسبة إلى «الأهرام»، الأهراميّ، بلا تغيير، لأنّنا لو قلنا «الهرميّ» لالْتبس ذلك بالنّسبة إلى المفرد «الهرم»، وهو غير مقصود ... ومثل ذلك: «الأنصاريّ»، و«المدائنيّ»، و«السّواحليّ».

وهذا الرّأي في مسألة النّسبة إلى جمع التّكسير وضرورة النّسبة إلى مفرده، إنّما هو رأي أصحاب مدرسة البصرة النّحويّة، أمّا أصحاب مدرسة الكوفة النّحويّة فيُجيزون النّسبة إلى جمع التّكسير مطلقاً، أي سواء كان جمع التّكسير باقياً على جمعيّته، أم كان جمعاً في الصّيغة فقط ودالّاً على المفرد، فيصحّ عندهم أن يقال: طُلاّبيّ وشبابيّ وعُمَّاليّ وأخْلاقيّ ومدارسيّ وكُتبيّ وشوارعيّ... ويستدلّون على رأيهم بالسّماع عن العرب، حيث ورد جمع التّكسير الباقي على جمعيّته منسوباً.

وقد تمسّك الدّكتور مصطفى جواد برأي الكوفيّين هذا، وخطّأ من ينسب إلى المفرد عند إرادة النّسبة إلى الجمع كما هو مذهب البصريّين، وقال: إنّ الصّواب «القانون الدُّوَليّ» بالنّسبة إلى الجمع، وعلّل ذلك بأنّه منسوب إلى عدّة دُوَل، ويُراد بنسبته الدّلالة على اشتراك الدُّوَل فيه، وذلك كقول العرب: «رجل شُعوبيّ» للقائل بمقالة «الشُّعوبيّة»، و«أُصُوليّ» للعالم بالأصول، و«أخباريّ» للعالم بالأخبار كالمسعوديّ[1]، فهم لم يقولوا: «رجل شعْبيّ» بمعنى «شُعوبيّ»، ولا «أَصْلِيّ» بمعنى «أُصوليّ»، ولا «خَبَريّ» بمعنى «أخباريّ»، فالنّسبة إلى الجمع واجبة إذا أُريدت الدّلالة على الاشتراك الجمعيّ»[2].

ودرس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة مسألة النّسبة إلى الجمع. وجاء في أحد محاضر جلسات المجمع ما يأتي:

«أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النّسبة إلى الجمع بردّه إلى واحده، فيُجيزون أن يُنْسب إلى جمع التّكسير بلا ردّه إلى واحده فلا يغيّر الوضع.

---

(1) هو عليّ بن الحسين بن علي أبو الحسن المسعوديّ نسبة إلى عبدالله بن مسعود لأنه من ذرّيّته، مؤرخ رحالة عالم، من كتبه: «مروج الذهب»، و«أخبار الزمان ومن أباده الحدثان»، و«التنبيه والإشراف» و«أخبار الامم من العرب والعجم، و«المقالات في أصول الدّيانات»، توفي سنة 346 هـ.

(2)«قل ولا تقل» للدكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 61 - مطبعة أسعد، بغداد

وهذا هو الأصل العامّ، وفيه إبداءٌ لإرادة المتكلّم، فيتميّز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده، فيقال مثلاً في النّسبة إلى الملوك:

المُلوكيّ، وفي النّسبة إلى الدُّوَل: الدُّوَلِيّ، وفي النّسبة إلى الكُتّاب: الكُتّابيّ، فلا تستوي النّسبة إلى الجمع والنّسبة إلى واحده.

ولقد كثر النّسب إلى الجمع فيما مضى، وغلب حتّى جرى مجرى الأعلام، فمثلاً قيل: الدّوانيقيّ لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسيّ، وقيل لغيره: الكرابيسيّ، والأنماطيّ، والمحامليّ، والثّعالبيّ، والجواليقيّ، واستمرّ النّسب إلى الجمع على هذا النّحو إلى الآن»[1].

وانتهى المجمع إلى قراره الآتي:

«يرى المجمع أن يُنْسَب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التّمييز ونحو ذلك»[2]

2 - كما اتّخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قراراً بالأكثريّة يقضي بإجازة النّسبة إلى المثنّى في المصطلحات العلميّة. وجاء في قرار لجنة الأصول الّذي وافق عليه المجمع ما يأتي:

«يجوز في المصطلحات العلميّة ونحوها أن يُنسب إلى المثنّى على لفظه دون ردّه إلى مفرده كما تقتضي بذلك القواعد السّائدة، إيضاحاً للدّلالة كما في «أُذَيْنانِيّ»[3].

(1)«النّحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 559 -دار المعارف بمصر-

(2) مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والثلاثين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 7 من مارس 1966م.

(3) لم يرد عن العرب في النسبة إلى المثنّى سوى«بحرانيّ» نسبة إلى«البحرين» بجعل الياء ألفاً في النّسبة.

وترى اللّجنة إجازة ذلك تنظيراً بين المثنّى والجمع، إذ إنّ المجمع أقرّ من قبل أن يُنْسَب إلى الجمع بلفظه عند الحاجة كإرادة التّمييز، على أن يلزم المثنّى الألف في هذا التّركيب، لأنّ الإعراب عندئذ يكون على الياء، ذلك أنّ المثنّى العاديّ فيه لغة بإعرابه بالألف في جميع الأحوال»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والأربعين المعقودة من 8 من ربيع الآخر23 من فبراير، حتى 3 من جمادى الأولى 1401هـ الموافق مارس 1981م.

(182)

تصحيح: «ينبغي لك أن تفعل كذا»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «ينبغي لك أن تحسن إلى جارك»، و«ينبغي أن يكون الرّياضيّ ذا خلق قويم قبل أن يكون ماهراً في لعبه»، و«ينبغي لكلّ إنسان أن ينظّم وقته».

والحجّة في هذه التّخطئة أنّ الفعل «ينبغي»، لا يجيء مثبتاً، ولا بدّ أن يسبقه نفي، فالصّواب أن يقال: «ما ينبغي لك أن تسيء إلى جارك»، و«ما ينبغي للرّياضيّ أن يكون ذا خلق سيّئ»، و«ما ينبغي لأيّ إنسان أن يبدّد وقته»، أو ما شابه ذلك، قال الله تعالى: ﴿ ومَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ ومَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾[1]وقال تعالى: ﴿ ومَا يَنبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَن يَتَّخِذَ ولَداً ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ القَمَرَ ﴾[3]، وقال تعالى : ﴿ وهَبْ لِي مُلْكاً لاَّ يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي ﴾[4].

لكن الصّحيح أنّ الفعل «ينبغي» يجيء مثبتاً غير مسبوق بأداة نفي.

قال الرّاغب في مفرداته:

«وقولهم: (ينبغي) مطاوِع (بَغَى)، فإذا قيل: ينبغي أن يكون كذا فيُقال على وجهين:

أحدهما: ما يكون مُسَخَّراً للفعل، نحو: النّار ينبغي أن تحرق الثّوب.

والثّاني: على معنى الاسْتِئْهال، نحو: فلان ينبغي أن يُعطِيَ لكرمه»[5].

---

(1) سورة يس:69.

(2) سورة مريم :92.

(3) سورة يس:40.

(4) سورة ص:35.

(5)«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهانيّ، ص 56 - دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة -.

وفي مختار الصّحاح:

«وقولهم: (ينبغي لك أن تفعل كذا) هو من أفعال المطاوعة، يقال: (بغاه فانْبَغَى) كما يقال: كسره فانكسر»[1].

وفي لسان العرب:

«الزَّجَّاج: يقال: انبغَى لفلان أن يفعل كذا، أي صلح له أن يفعل كذا، وكأنّه قال: طَلَب فعل كذا، فانطلب له أي طاوعه»[2].

وفي المصباح المنير:

«(وينبغي أن يكون كذا) معناه: يُنْدب نَدْباً مؤكَّداً لا يَحْسُن تَرْكُه، واستعمال ماضيه مهجور، وقد عَدوْا (ينبغي) من الأفعال التّي لا تتصرّف، فلا يقال: (انْبَغَى)... وأجازه بعضهم، وحُكي عن الكسائيّ أنّه سمعه من العرب»[3].

يتبيّن مما سبق أنّ مثل قولهم: «ينبغي لك أن تفعل كذا» جائز، مما يجي فيه الفعل «ينبغي» مثبتاً غير مسبوق بنفي.

ونذكر بمناسبة الكلام على «ينبغي» ثلاث مسائل:

1 - الفعل «ينبغي» ليس بمعنى «يجب»، وإنّما هو - في الغالب ـ بمعنى «يَحْسُن ويُسْتَحَبّ»، أو - كما قال الفيّومِيّ في المصباح - «يُندب ندباً مؤكّداً لا يحسُن تركه».

2 - الماضي «انْبَغَى» نادر الاستعمال وإن كان مسموعاً كما رُوِي عن الكسائيّ. والفصيح - إذا أردنا الماضي - أن تستعمل الفعل النّاقص «كان» قبل

(1) «مختار الصحاح» للزازيّ، ص 59 - المطبعة الأميريّة-.

(2) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد الأول، ص 241 - دار لسان العرب-

(3) «المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 57 - المكتبة العلمية، بيروت-.

«ينبغي» فنقول مثلاً: «ما كان ينبغي لك أن تفعل كذا»، «ما كان ينبغي لك أن تكلّم أباك بهذا الأسلوب». قال الله تعالى: ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنبَغِي لَنَا أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾[1].

3 - يقولون: «ما ينبغي عليك أن تهمل صحتّك»، و«ما ينبغي على الموظّف أن يتأخّر عن موعد العمل»، و«ما ينبغي عليّ أن أرفع صوتي أمام أبي»، بتعدية الفعل «ينبغي» بحرف الجرّ «على»، وهو غلط، والصّواب أن يُعَدَّى بحرف الجرّ «اللّام»، فيقال: «ما ينبغي لك أن تهمل صحّتك»، و«ما ينبغي للموظّف أن يتأخّر عن موعد العمل»، و«ما ينبغي لي أن أرفع صوتي أمام أبي». قال الله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾. وقال تعالى: ﴿وَهَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَنْبَغِي لأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾.

(1) سورة الفرقان: 18.

(183)

تصحيح «مَشَى بصورة جيّدة» و«عاش الأحداث»

1 - قال الدكتور محمد عبد الرحمن مرحبا:

«لقد خفّ استعمال المفعول المطلق في التّرجمة، وحلّت محلّه - حرصاً على أمانة النّقل - كلمة «بصورة»، «بشكل»، «الدرجة»، «على نحو»، فيقال مثلاً: «مشيت بصورة جيّدة»، «سار بشكل حسن»، «إن قامته طويلة لدرجة أنها تسدّ الباب»، «ظهر على نحو واضح».

إن هذه الاستعمالات وأشباهها تنبو جميعاً عن الذّوق العربيّ الأصيل وتجفوه، إذ الأصل أن يقال: «مشيت مشياً جيّداً»، «سار سيراً حسناً»، «إن قامته طويلة طولاً يسدّ الباب» أو «بحيث تسدّ الباب»، «ظهر ظهوراً واضحاً»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «مشيت بصورة جيّدة». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يخطِّئ بعض النّقّاد قول بعض المعاصرين: «مشى بصورة جيّدة» أو «سار بشكل حسن»، ويرون أنّ الصّواب: «مشى مشياً جيّداً»، و«سار سيراً حسناً».

وترى اللّجنة أنّ الأسلوب الأوّل صحيح أيضاً، لأنّه يتضمّن بياناً لهيئة الحديث أو صاحبه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

2 - ويخطّئ بعضهم أن يقال: «عاش فلان الأحداث»، والصّواب أن يقال:

---

(1)«تشويهات في اللّغة العربيّة أحدثتها الترجمة» مجلة لسّان العرب، المجلد السّابع، الجزء الأول، ص 159.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والثّلاثين المعقودة من 9 من المحرّم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هـ الموافق 25 من فبراير 1973.

«عاصر الأحداث»، لكن مجمع اللّغة العربيّة أجاز قولهم: «عاش فلان الأحداث» وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي»

«درست لجنة الألفاظ والأساليب استعمال بعض المعاصرين من الكتّاب تعبير: «عاش الأحداث»، وانتهت إلى أنّه تعبير صحيح يقال لمن عاصر الأحداث، سواء شارك فيها أم لم يشارك، وأنّ توجيهه على تضمين «عاش» معنى «لابس»، أو أنّ الكلام على حذف مضاف، والمعنى: «عاش زمن الأحداث».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والثّلاثين المعقودة من 9 من المحرّم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393 هالموافق 25 من فبراير1973م.

(184)

تصحيح: «ثلاثة شهود»، «خمسة كلاب»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «ثلاثة شهور»، «أربعة شهور»... إلى «عشرة شهور». ويقول: إنّ الصّواب أنّ يقال: «ثلاثة أشهر»، «أربعة أشهر»... إلى «عشرة أشهر».

وحجّته في هذه التّخطئة أن العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة يضاف إلى معدودة جمْعِ الْقِلَّة لا إلى جمع الكثرة. و«أشْهُر» جمْعُ قِلّة، و«شهور» جمع كثرة، فلزم أن يقال: خمسة أشهر، ستّة أشهر، سبعة أشهر... إلى عشرة أشهر.

والسّبب في ذلك أنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة يدلّ على أدنى العدد وهو جمع القلّة، فناسب أن يكون معدودة جمعاً للقلّة ليطابق معناه، ولو كان معدودة جمع كثرة لاختلفتُ دلالة العدد عن دلالة المعدود. قال الله تعالى ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾[1] . وقال تعالى: ﴿ فَسِيحُوا فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾[2] وقال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللهِ ﴾[3]. فقد جاء «أشهر» في القرآن الكريم وهو جمع قلّة معدوداً لأدنى العدد كثلاثة وأربعة، وجاء «شهور» وهو جمع كثرة دالاً على عدّة شهور السّنة وهي اثنا عشر شهراً.

ومثل ذلك: «أكْلُب» و«كلاب»، فـ «أكلُب» جمع قلّة، و«كِلاب» جمع كثرة، عليه يقال: «خمسة أكلُب» لا خمسة «كلاب». وكذلك «أبْحُر وبحور»، فـ «أبْحُر» جمع قِلّة، و«بحور» جمع كثرة، ولذلك استعمل جمع القلّة مع أدنى العدد في قوله تعالى: ﴿ ولَوْ أَنَّمَا فِي الأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلامٌ والْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ

(1) سورة البقرة:197.

(2) سورة التوبة:2.

(3) سورة التوبة:36.

مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللهِ ﴾[1]

ويقال مثل ذلك في «آلاف» و«ألوف»، فالأول جمع قلّة، والآخر جمع كثرة، فنقول: ثلاثة آلاف وأربعة آلاف، ولا نقول ثلاثة ألوف، وأربعة ألوف قال الله تعالى ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلاثَةِ آلافٍ مِّنَ المَلائِكَةِ مُنزَلِينَ ﴿124﴾ بَلَى إن تَصْبِرُوا وتَتَّقُوا ويَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلافٍ مِّنَ المَلائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿125﴾ ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ المَوْتِ ﴾[3].

هذا إذا كان للكلمة جمعان: جمع قلّة وجمع كثرة، فنستعمل جمع قلّة مع العدد من ثلاثة إلى عشرة، أمّا إذا كان للكلمة جمع على صيغة من صيغ جموع الكثرة وليس لها جمع قلّة استعملنا جمع الكثرة مع أدنى العدد بلا تخطئة. نحو: ثلاثة دراهم، أربعة مساجد، خمسة قلوب، ستة مصابيح.. فـ «دراهم» و«مساجد» و«قلوب» و«مصابيح» جموع كثرة، وجاز استعمالها مع أدنى العدد لعدم وجود جمع القلّة.

ولكن:

ورد في الكلام الفصيح معدود العدد من ثلاثة إلى عشرة جمعاً للكثرة مع وجود جمع القلّة من ذلك:

أ - قوله تعالى: ﴿والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾[4]. فقد جاء معدود العدد «ثلاثة» في هذه الآية الكريمة جمعاً للكثرة وهو «قُروء»، ولم يُؤت

---

(1) سورة لقمان:27.

(2) سورة آل عمران : 124 - 125.

(3) سورة البقرة:243.

(4) سورة البقرة:226.

بجمع القلّة وهو «أقْراء»، فلم يُقَل: «ثلاثة أقراء».

وحاول النّحاة تأويل هذه الآية حتّى لا تخرج عن قاعدتهم الّتي رسموها. فقال الحريريّ: «ولسائل أن يعترض بقوله تعالى: ﴿والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾، فيقول: كيف أضاف الثّلاثة إلى «قروء» وهي جمع الكثرة، ولم يضفها إلى الأَقراء الّتي هي جمع القلّة؟

والجواب عنه أنّ المعنى في قوله تعالى: ﴿والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾، أي ليتربّص كل واحدة من المطلّقات ثلاثة أقراء، فلمّا أسند إلى جماعتهنّ ثلاثة، والواجب على كلّ واحدة منهنّ ثلاثة، أتى بلفظة «قروء» لتدلّ على الكثرة المرادة والمعنى الملموح»[1].

ومعظمهم أوَّلَ الآية الكريمة بأنّه اسْتُعْمِلَ فيها جمع الكثرة «قروء» إيثاراً له على جمع القلّة غير المشهور «أقراء».

ولا نرى حاجة إلى مثل هذا التّأويل المتكلَّف، والأَوْلَى أنْ نأخذ بظاهر الآية، وهو أنّ جمع الكثرة فيها اسْتُعْمِل مكان جمع القلّة.

ب - ما جاء في صحيح البخاريّ عن خالد بن مخلد قال: حدّثنا سليمان، قال: حدّثني عمرو بن يحي عن أبيه، قال: كان عمّي يكثر من الوضوء، قال لعبدالله بن زيد: أَخْبِرْني كيف رأيتَ النّبيَّ ﷺ يتوضّأ؟ فدعا بِتَوْرٍ من ماء فكَفَأَ على يديه فغسلهما ثلاث مرار...»[2] الحديث. فقد جاء في هذا الحديث الشّريف إضافة «ثلاث» إلى جمع الكثرة «مرار»، مع وجود جميع القلّة وهو «مرّات».

ج - ما جاء في صحيح البخاريّ أيضاً عن مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة زوج النّبيّ ﷺ أنّ النّبيّ ﷺ كان إذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثمّ

---

(1)«درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري، ص 223 ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر -

(2) صحيح البخاريّ بحاشية السندي،«باب الوضوء» ص 40 - دار إحياء الكتب العربية.

يتوضّأ كما يتوضّأ للصّلاة ثمّ يُدْخِل أصابعه في الماء فيخلّل بها أصول شَعَره ثم يصبّ على رأسه ثلاث غُرَف بيديه ثم يفيض الماء على جلده كلّه»[1]. «غُرف» جمع كثرة، وجاء في الحديث معدوداً للعدد «ثلاث» مجروراً بالإضافة، ولم يأت بصيغة جمع القلّة كما قال في حديث آخر:

«... فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غَرفات من ماء ...»[2]

د ـ قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مِجَنِّي[3] دون من كنـت أتّـقي ثلاث شخوص: كاعبان[4] ومُعْصِر[5]

فقال: «ثلاث شخوص»، وشُخوص: جمع كثرة، وجمع القلّة هو: أشخاص.

هـ- ما سُمِع عن العرب من قولهم: «ثلاثة كلاب»، فاستعملوا جمع الكثرة وهو «كلاب»، مع وجود جمع القلّة وهو «أكْلُب». وقد تأوّله النّحاة بأنّ الإضافة فيه بمعنى «مِنْ»، وهي من إضافة البعض إلى الجنس، والتّقدير: «ثلاثة من كلاب» كما تقول: «هذا ثوبُ خَزّ وبابُ ساج» أي ثوب من خزّ وباب من ساج، ولا نرى لزوماً لهذا التّأويل المتكلّف، فقد قال العرب: «ثلاثة كلاب»، فلنأخذ قولهم على ظاهره ولنحفظه كما سمعناه بلا إرغام له على الخضوع لقواعد النّحاة.

فهذه نصوص فصيحة ورد فيها جمع الكثرة معدوداً للعدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة، ولا سبيل إلى إنكارها، إلا أنّ جمهرة النّحاة يُؤَوّلونها كما ذكرنا ويعتبرونها نادرة لا يقاس عليها.

وبعض النّحاة يرى أن جمع الكثرة قد يُستعار لجمع القلّة، لأنّ جمع الكثرة

---

(1) المصدر السابق،«باب الغسل» ص 56.

(2) المصدر السابق «باب الوضوء»، ص 48.

(3) المجنّ: التّرس الذي يتّقي به المقاتل.

(4) الكاعب: التي كَعَبَ نَهْدُها وبَرَز.

(5) الْمُعْصِر: التي أدْرَكَتْ وبَلَغَتْ عصر شبابها وناهَزَت العشرين.

متضمّن جمع القلّة، إذ يبدأ الجمعان من ثلاثة، فينتهي جمع القلّة عند عشرة، ويستمرّ جمع الكثرة بعد ذلك إلى ما لا حدّ له.

وبهذا الرّأي أخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، إذ أجاز أن يكون العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى معدودة جمع الكثرة، فيصحّ لذلك أن نقول: «ثلاثة شهور»، و«خمسة كلاب»، و«سبع غُرف» وما شابه ذلك، ونصّ قرار المجمع:

«يرى المجمع قبول ما شاع استعماله جمع كثرة في تمييز أدنى العدد تيسيراً على الكتّاب، لِمَا صَرَّح به النّحاة من استعارة جمع الكثرة للقلّة، ودلالة جمع الكثرة على القليل والكثير، لما ورد من أمثلة في القرآن والحديث والشّعر وكلام العرب»[1].

وإذا كنا لا نخطّئ بعد هذا القرار المجمعيّ من يستعمل جمع الكثرة معدوداً لأدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة، فإنّ الأفضل والأَوْلَى في حقّ من يميز جمع الكثرة من جمع القلّة أن يستعمل في ذلك جمع القلّة، فيقال: «ثلاثة أشهر»، و«خمسة أفْلُس»، و«ستّ أذرع»، و«سبعة أبحر»، و«ثمانية أسقُف»، و«تسعة أقفال»، و«عشرة أجْفُن أو أجْفان»...

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين، الجلسة السابعة المعقودة في 6 من مارس 1979م.

(185)

تصحيح: «ثلاثةُ صالحين» و«ثلاث مسلمات» و«ثلاثة حكماء»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «ثلاثة محاضرين»، و«أربعة فائزين»، و«خمسة مرشَّحين»، و«ثلاث مسلمات»، و«ستّ ناجحات»، و«سبع ممتَحنات»، و«أربعة كرام»، و«ثمانية حكماء»، و«عشرة ظرفاء»، بإضافة العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى المعدود (أي التّمييز) المشتقّ المجموع جمع مذكّر سالماً، أو جمع مؤنّث سالماً، أو جمع تكسير.

ويتحرّج لغويون من هذا الاستعمال ويجتنبونه، لأنّ النّحاة منعوا أن يضاف العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى الوصف (أي المشتّق كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة) المجموعة جمع تصحيح[1] أو جمع تكسير، إلا في حالات نادرة، وقد وصف سيبويه والمبرّد هذه الإضافة بأنّها قبيحة.

جاء في النّحو الوافي:

«ومن النّادر الّذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التّصحيح المشتقّ تمييزاً للعدد في مثل: هنا ثلاثَةُ صالحين، وأربعةُ زاهِدين، بالإضافة... ومع أنّ مدلول جمع التكسير الّذي للقلّة هو مدلول جمعي التّصحيح عند سيبويه، نجد كثرة النّحاة لا ترتضي التّمييز بجمعي التّصحيح»[2].

وقال الأشمونيّ:

«والإضافة إلى الصّفة منه ضعيفة نحو: ثلاثة صالحين»[3].

---

(1) جمع التّصحيح هو جمع المذكّر السّالم وجمع المؤنّث السّالم.

(2)«النّحو الوافي» لعباس حسن، ج4 ص 396 – دار المعارف –بمصر.

(3)«شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك»، ج 3 ص 622- دار الكتاب العربيّ.

وقال «الرّضيّ»:

«وأمّا الجمع السّالم فلا يقع مميّزاً للعدد عند سيبويه إن كان وصْفاً إلاّ نادراً، فلا يقال: ثلاثة مسلمين، ولا: ثلاث مسلمات، إذ المطلوب من التّمييز تعيين الجنس، والصّفات قاصرة في هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم، فلذا لا نقول في الجمع المكسّر وَصْفاً: ثلاثة ظرفاء»[1].

وقال «الصّبّان»:

«وأمّا جمعا التّصحيح فحكمهما حكم جمع القلّة إلاّ في هذا الموضع فلا يميّز بهما العدد. قاله الفارضيّ وغيره»[2].

وإذا قيل للنّحاة الّذين لا يرتضون إضافة العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى التّمييز (المعدود) المشتقّ المجموع جمع تصحيح أو جمع تكسير: إنّنا نحتاج كثيراً في كتاباتنا وأحاديثنا وشؤوننا العامّة إلى التّعبير بالعدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة مع تمييزه المشتقّ المجموع جمع تصحيح أو جمع تكسير، وإذا منعتم ذلك، أو اعتبرتموه قبيحاً أو ضعيفاً نادراً لا يقاس عليه، فقد ضيّقتم علينا كلّ التَّضْييق، وحَجَّرْتُم ما نحن في حاجة ماسّة إليه، أجابوا: بأنّ الّذي نمنعه أو نقبّحه، هو أن يضاف العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة إلى تمييزه (المعدود) الوصف الجمع. ولكم أن تستعملوا بلا حرج ولا تضييق العدد المفرد مع تمييزه الوصف الجمع بإحدى طريقتين:

أ-أن تجعلوا الوصف الجمع نعتاً للعدد يتبع منعوته في حركاته، فيقال مثلاً في حالة الرّفع: «في حيّنا ثلاثةٌ صالحون»، و«انضمّ إلى أُسرة الجامعة أربعةٌ

---

(1)«شرح الرضيّ على الكافية»، ج 3 ص 290 – منشورات جامعة قاريوس.

(2)«حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ» ج 4 ص 65- دار إحياء الكتب العربية.

محاضرون»، و«فاز ستٌّ متسابقاتٌ»، و«نجح خمسٌ ناجحاتٌ»، و«زارنا سبعةٌ كرامٌ». ويقال مثلاً في حالة النّصب: «استقبلنا ثلاثةً صالحين»، و«عَيَّنّا أربعةً محاضِرين»، و«أكرمْنا ستًّا متسابقات»، و«استضفنا سبعةً كراماً».. وهكذا.

ب-أن يُذكّر تمييز جامد مناسب للعدد، ثم يوصف هذا التّمييز (المعدود) الجامد بالوصف المجموع جمع تصحيح أو جمع تكسير، فيقال مثلاً: ثلاثة رجال صالحين، ستّ نساء مسلمات، خمسة أساتذة محاضرين، سبع فتيات مُمْتَحَنات، ثمانية رجال كرام، تسعة أشخاص ظرفاء...

لكن: إذا أجازوا: «ثلاثة رجال صالحين» و«ثلاث نساء مسلمات»، فلماذا لا يجيزون «ثلاثة صالحين» على تقدير حذف الموصوف «رجال»، و«ثلاث مسلمات» على تقدير: «ثلاث نساء مسلمات»، وقد قالوا بحذف الموصوف كثيراً في الكلام الفصيح؟

قال أبو حيّان الأندلسيّ الغرناطيّ عند تفسير قوله تعالى: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها»[1]:

«وأنّث عشراً، وإن كان مضافاً إلى جمع مفرده (مثل) وهو مذكّر، رعْياً للموصوف المحذوف، إذ مفرده مؤنّث، والتّقدير: «فله عشر حسناتٍ أمثالها»، ونظيره في التّذكير: «مررت بثلاثة نسابات» راعى الموصوف المحذوف، أي بثلاثة رجال نسابات»[2].

وقد أحسن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة إذ أجاز أن يضاف أدنى العدد من ثلاثة إلى عشرة إلى جمع التّصحيح وجمع التّكسير، سواء أكان الجمع المضاف إليه

---

(1) سورة الأنعام :160.

(2)«التّفسير الكبير المسمّى البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسيّ الغرناطيّ، ج4 ص 261- مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض-.

وصفاً أم غير وصف، ونصّ قرار المجمع:

«يرى المجمع جواز إضافة أدنى العدد إلى جمع التّصحيح (مذكّراً أو مؤنّثاً) أو جمع تكسير وصفاً أو غير وصف، استناداً إلى إطلاق القول بذلك عن ابن يعيش وابن مالك»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسّة والأربعين، الجلسة السذابعة المعقودة في 6 من شهر مارس 1979م.

(186)

تصحيح استعمال «جمع الْقِلَّة» مكان «جمع الْكَثْرَة» واستعمال «جمع الكثرة» مكان «جمع القلّة»

يقسّم النّحاة الجمع على قسمين: جمع قلّة، وجمع كثرة، فجَمْع القلّة من ثلاثة إلى عشرة، وجمع الكثرة من أحد عشر فما فوق إلى ما لا نهاية له.

صيغ جمع القلّة أربع، هي:

1- أَفْعِلَة، نحو: أَطْعِمَة، أَغْذِية، أَرْغِفَة، أجْهِزَة، أَقْبِيَة، أَعْمِدَة...

2- أَفْعُل، نحو: أَشْهُر، أَنْهُر، أَسْقُف، أبْحُر، أذرُع، أَعْيُن...

3- أفْعال، نحو: أقفال، أقلام، أعضاد، أحمال، أعناق، أعناب...

4- فِعْلَة (بكسر الفاء وسكون العين)، نحو: فِتْيَة، صِبْيَة، وِلْدَة (جمع ولد)، غِلْمَة (جمع غلام)، غِزْلَة (جمع غزال)، شِيخَة (جمع شيخ).

أمّا صيغ جموع الكثرة فكثيرة، منها:

1- فُعْل، نحو: حُمْر، صُفْر، عُمْي، بُكْم، صُمّ، عُرْج...

2- فُعَل، نحو: غُرَف، حُجَج، جُمَل، فُرَج، كُبَر، صُغَر...

3- فَعَلَة، نحو: كَتَبَة، ظَلَمَة، بَرَرَة، قَتَلَة، هَلَكَة، مَرَدَة...

4- فَعْلَى، نحو: صَرْعَى، جَرْحَى، زَمْنَى، هَلْكَى، مَوْتَى، حَمْقَى...

5- فِعال، نحو: صِحاب، قصاع، جِبال، جِمال، ضِياع، وكِعاب...

6- فُعُول، نحو: شهور، فُهود، عُلُوم، عُيُون، جُنُود، ضُرُوس...

7- فِعْلان، نحو: صِبْيان، غِلْمن، جِرْذان، عيدان، تيجان، حيان...

8- فُعَلاء، نحو: كُرَماء، ظُرَفاء، شُعَراء، عُقَلاء، صُلَحاء، خُلَطاء...

9- أفْعِلاء، نحو: أصدقاء، أنبياء، أوْلياء، أقْوِياء، أشِدّاء، أعِزّاء...

10- فواعِل، نحو: زَوَابع، جَوَاهر، صوامِع، جوامِع، قوالِب، طَوَابع...

11- فعايل وفعاليل، نحو: براثن، وجعافِر، وسَفارج، وقناديل، وفراديس، وغرانيق ...

ومن أراد معرفة كلّ صيغ جموع الكثرة فعليه بمراجعة أمّهات كتب النّحو ففيها التّفصيل.

والأصل أن يُسْتعمل جمع القلّة في موضعه وجمع الكثرة في موضعه، ولكن قد يختلط الجمعان عند كثير من الكتّاب، ويصعب على بعضهم التّمييز بين صيغ هذا وذاك، فيستعملون جمع القلّة مكان جمع الكثرة، وجمع الكثرة مكان جمع القلّة، مراعين انسجام الجمع المستعمل مع جملته، أو خفّة وزنه، أو اشتهاره أو استساغته لدى المتلقِّين، غير ملاحظين دلالته على القلّة أو الكثرة.

وليس على كُتّابنا في ذلك حرج، ولا يُضيَّق عليهم بضرورة التزام الدّقّة في استعمال جموع القلّة والكثرة، وذلك للأسباب الآتية:

أ-وردت باستعمال جمع القلّة مكان جمع الكثرة والعكس نصوص فصيحة، وفي مقدّمتها القرآن الكريم. قال الله تعالى: ﴿اللهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾[1]. والأنفُس (أَفْعُل): جمع قلّة، كما قال الحطيئة:

ثلاثة أنفس وثلاث ذَوْد[2] لقد جار الزّمان على عيالي

وجمع الكثرة هو: نُفُوس (فُعول)، ولكن جاء في الآية الكريمة جمع القلّة مُراداً به جمع الكثرة، إذ أنّ ما يتوفّاه الله كثير كثرة لا تقع تحت حَصْر.

وَوَرَدَ لفظ «الأعين» في كلّ القرآن الكريم - وهو جمع قلّة - مراداً به جمع الكثرة، ومقصوداً به جمع العين الباصرة للإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿ ولَوْ نَشَاءُ

(1) سورة الزمر:42.

(2) الذوْد: القطيع من الإبل من الثلاثة إلى العشرة.

لَطَمَسْنَا عَلَى أَعْيُنِهِمْ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الأَنفُسُ وتَلَذُّ الأَعْيُنُ﴾[2]، في حين ورد لفظ العيون - وهو جمع كثرة -في القرآن الكريم مراداً به الينابيع، كما في قوله تعالى:﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُوناً ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ المُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وعُيُونٍ ﴾[4].

وورد الجمع المؤنَّث «معدودات» لمعنى القلة في قوله تعالى: ﴿ واذْكُرُوا اللهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾[5]، والمقصود أيّام التشّريق وهي ثلاثة، وورد الجمع نفسه دالّاً على الكثرة في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿183﴾ أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾[6]. والمقصود بالأيّام المعدودات هنا أيّام شهر الصّوم وهي كثيرة.

وجاء لفظ «حِجَج» ـ وهو جمع كثرة - لمعنى القلّة في قوله تعالى ﴿ عَلَى أَن تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ ﴾[7]، وورد كذلك لفظ «سُوَر» - وهو جمع كثرة - مراداً به القلّة في قوله: ﴿ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ﴾[8]، وقد مرّ بنا أنّ لفظ «قروء» - وهو جمع كثرة - جاء تمييزاً لأدنى العدد في قوله تعالى: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

وقال حسّان بن ثابت رضي الله عنه:

(1) سورة يس:66.
(2) سورة الزّخرف:71.
(3) سورة القمر:12.
(4) سورة الذاريات:15.
(5) سورة البقرة:203.
(6) سورة البقرة:183- 184.
(7) سورة القصص:27.
(7) سورة هود:13.

لنا الجفنات الغُرّ يلمعن في الضّحى وأسيافنا يقْطُرن من نَجْدَة دما

فقد استعمل حسّان لفظ «جفنات» ولفظ «أسياف»، وهما جمعان للقلّة، ولم يأت بجمعي الكثرة: جفان وسيوف، ولا يُعْقَل أن يَقْصِد حسّانٌ وهو في مقام قومه بالكرم قلّة جفناتهم، ويَقْصِد وهو يفتخر بشجاعتهم في القتال عندما يُسْتَنْجَدون قلّةَ سيوفهم، بل إنّه يقصِد حتْماً الكثرة مستعملاً جمع الْقِلَّة.

ومثله قول بشّار بن برد:

كأنّ مثار النّقع فوق رؤوسنا وأسيافنا ليل تهاوَى كواكِبُه

وقال دريد[1]:

كميش[2] الإزار ارج نصف ساقه بعيد من الآفات طلاّع أنْجدِ

فقد استعمل لفظ «أنجُد» - وهو جمع قلّة -، يريد به الكثرة كما يقتضيه مقام المدح. وجمع الكثرة هو: نِجاد (فِعال).

ب - وردت عن العرب جموع على صيغة جمع القلّة مستعملة في الجمعيْن، وجموعٌ على صيغة جمع الكثرة مستعملة في الجمعين أيضاً، فقد قالوا: «أرْجُل» في جمع «رِجْل» على صيغة جمع القلّة، واستعملوه في الكثرة أيضاً. قال تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ﴾[3]. وقالوا في جمع «رسن»: «أرسان» ولم يقولوا: رُسُون واستعملوا لفظ «أرسان» في القلة والكثرة، وقالوا في جمع «قلم»: «أقلام»، للقليل والكثير ولم يقولوا: «قُلُوم»، وقالوا في جمع «قلب»: «قُلوب» على صيغة جمع الكثرة،

(1) هو دريد بن الصِّمَّة بن الحارث بن معاوية الجشمي البكريُّ، من هوازن، فارس بني جشم وشجاعهم وقائدهم، شاعر حماسي، غزا نحو مئة غزوة، وعُمّر حتى سقط حاجياه، أدرك الإسلام ولم يسلم، خرجت به هوازن يوم حنين وهو أَعْمَى لقتال المسلمين تَيَمُّناً به، فقُتل بعد أن انْهَزَمت هوازن وولّت الأدبار، مات سنة 8 هـ.

(2) الكميش: الخفيف السّريع المعركة.

(3) سورة الأعراف:195.

ولكنّهم استعملوه في القلّة والكثرة، وقالوا: «ثلاثة شُسوع» ولم يقولوا: «ثلاثة أشساع»، فوضعوا جمع الكثرة مكان جمع القلّة، وقالوا: رجال ودراهم ومساجد وكُتُبُ وأسباب وأقْتاب للجمعَيْن، وهذا ممّا يفتح مجالاً للتّوسُّع في استعمال أحد الجمعَيْن مكان الآخر.

ج - صرّح نحاة ولغويّون بجواز استعارة جمع القلّة لجمع الكثرة، واستعارة جمع الكثرة لموضع لجمع القلّة.

قال الزّمخشريّ في «المفصّل»:

«وقد يستعار جمع الكثرة لموضع جمع القلّة كقوله تعالى:﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

قال شارحه «ابن يعيش»:

«وإذا جاز أن يُسْتَغْنَى بلفظ الجمع القليل عن الكثير نحو قولهم: رسن وأرسان ولم يقولوا: رُسون، وقلم وأقلام ولم يقولوا: قُلوم، فأَحْرَى وأَوْلَى أن يُسْتَغْنَى بجمع الكثير عن القليل لأنه داخل في معناه»[1].

وجاء في خاتمة «المصباح المثيرة»:

وقال ابن السّرّاج: من أبنية الجموع ما بُنِي للأقلّ من العدد وهو العشرة فما دونها، ومنها ما بُنِي للكثرة وهو ما جاوز العشرة، فمنها ما يُسْتعمل في غير بابه، ومنها ما يُقْتَصَر فيه على بناء القليل في القليل والكثير، ومنها ما يُسْتَغْنى فيه بالكثير عن القليل، فالّذي يُسْتَغْنَى فيه ببناء الأقلّ عن الأكثر نجده كثيراً، والاستغناء بالكثير عن القليل نحو: ثلاثة شُسوع وثلاثة قُروء»[2]. وقال صاحب النّحو الوافي:

«العرب قد يستعملون صيغة شائعة في نوع مكانَ صيغة وضعوها للنّوع

---

(1)«شرح المفصّل» لابن يعيش ج 6 ص 25 - عالم الكتب، بيروت -.

(2)«المصباح المنير، الخاتمة» للفيومي، ص 696 - المكتبة العلمية، بيروت-.

الآخر وشاعت فيه، فكلتا الصّيغتين موجودة فعلاً، وتشيع في أحدهما وحده، ولكنّهم يستعملونها في معنى الآخر بقرينة في الكلام خارجة عن الصّيغة وعن وزنها... كصيغة «أفعال» الّتي للقلّة، فقد أشاعوها في المعنيَيْن، وإن كانت للقلّة أوفر شيوعاً. ومن الجائز لنا في كلّ وقت أنّ نستعملها في المعنيين مثلهم، فيكون الاستعمال حقيقيّاً لا مجازيّاً بسبب شيوعه عندهم، أمّا غير الشّائع عندهم فنستعمله مجازاً، لأنّ استعمال القليل في موضع الكثير أو العكس جائز بلاغة، ويكون من قبيل المجاز المرسل الّذي علاقته الكليّة أو الجزئيّة، واستعماله مطّرد ما دامت شروط المجاز متحقّقة...»[1]

د- اختلف النّحاة في تحديد فئة بعض الصّيغ: هل هي جمع للقلّة أو للكثرة؟ فقد عدّ البصريّون صيغة «فُعَل» كَغُرَف وجُمَع وجُمَل، جمعاً للكثرة، وعدّها الكوفيّون جمعاً للقلّة. وجمع التّصحيح عند سيبويه ومن تابعه كابن مالك وابن يعيش، جمع قلّة، وذهب بعضهم إلى أنّه جمع كثرة، وقال آخرون إنّه مشترك بين القلة والكثرة، وبعضهم «يُسْقط «فِعْلَة» من جموع القلّة لأنّها لا تنقاس ولا توجد إلّا في ألفاظ قليلة نحو: غِلْمَة وصِبْيَة وفِتْيَة»[2].

وهذا الاختلاف يفتح أيضاً باباً للتوسّع في استعمال الجمعين.

هـ- أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة التعّاقب بين جمعي القلّة والكثرة. ونصّ قراره في هذا الشّأن:

«الجمع أيّا كان نوعه (جمع تكسير أو جمع تصحيح) يدلّ على القليل والكثير، وإنّما يتعيّن أحدهما بقرينة»[3]

---

(1) «النحو الوافي» ج 4 ص 470 - دار المعارف بمصر -.

(2) «المصباح المنير، الخاتمة» للفيوميّ، ص 695 -.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين الجلسة السّابعة المعقودة في 6 من مارس 1979 م.

(187)

تصحيح: «فُتِحَتْ مكّة سنة ثمان» و«حَدَثَ كذا سنةَ أربع وستين»

يشيع مثل قول الكتّاب: «فُتِحت مكّةُ سنةَ ثمان»، و«حَدَث كذا سنةَ أربع وستِين»، و«تُوفِّي فلانٌ سنةَ خمسٍ مئة وثلاثين»، و«صدر عددُ خمسةٍ وأربعين»، و«وقع خطأٌ في صفحةِ سبعٍ وتسعين»، بإضافة المعدود المفرد: سنة أو عدد أو صفحة وما شابه ذلك إلى مجموع العدد: «ثمان»، أو «أربع وستين»، أو «خمسة مئة وثلاثين»، أو«خمسة وأربعين»، أو «سبع وتسعين» . . . إلخ.

وليس المقصود من هذا التّعبير إضافة المعدود المفرد إلى كلّ مجموع العدد المضاف إليه، فقولك: «فُتحت مكّة سنه ثمان» يعني أنّها فتحت في السّنة الأخيرة من «ثمان»، وقولك: «حدث كذا سنة أربع وستّين» يفيد أنّه حدث في آخر وحدة من مجموع أربع وستّين، وقولك: «توفّي فلان سنة خمس مئة وثلاثين» مؤدّاه أنّه توفّي في آخر وحدة من العدد «خمس مئة وثلاثين»، وقولك: «صدر عددُ خمسة وأربعين» تريد به صدور العدد الأخير الّذي كان قبله أربعة وأربعون عدداً، وقولك: «وقع خطأ في صفحة سبعٍ وتسعين» يدلّ بالقصد على وقوع الخطأ في صفحة واحدة وهي آخر في صفحة من المجموع «سبع وتسعين» .

فتبيّن من ذلك أنّ المعنى المراد من إضافة المعدود المفرد هو إضافته إلى عدد مفرد، ولكن ظاهر التّعبير لا يفيد ذلك، وإنّما يفيد إضافة المعدود المفرد إلى مجموع العدد، ممّا يخالف المقصود.

وإذا أردنا الدّقّة في التّعبير بحيث يطابق الكلامُ المقصودَ منه قلنا: «فُتحت مكّة في السّنة الثّامنة»، و«حدث كذا في السّنة الرّابعة والسّتّين»، أو «حدث ذلك

في السّنة الْمُتِمَّة لأربعٍ وسّتين»، و«توفّي فلان في السّنة الْمُوفِيَة لخمس مئة وثلاثين»، و«صدر العدد المُكَمِّلُ لخمسةٍ وأربعين»، و«وقع خطأ في الصّفحة السّابعة والتّسعين»، أو ما شابه ذلك مما يؤدّي المعنى المقصود.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «فتحت مكّة سنة ثمان»، و«توفّي فلان سنة أربع وستّين ... في المعنى المراد بهذا التّعبير، وهو إضافة المعدود المفرد إلى الوحدة الأخيرة من مجموع إليه العدد المضاف إليه، ونصّ قرار المجمع:

«ليس هناك ما يمنع من قول الكتّاب: (سنة ثمان وسبعين) ونحو ذلك، من إضافة المعدود المفرد إلى عدد غير مفرد»[1].

«وقد اعتمد قرار المجمع في ذلك على ما نقله صاحب المخصّص عن سيبويه والفرّاء، يقول: هذا الجزء العشرون، على معنى تمام العشرين، فتحذف التّمام وتقيم العشرين مقامه، وعلى هذا يرى أنّ الاستعمال: «سنة ثمان وسبعين» ونحوه يجري مجرى ما سبق على تقدير مضاف محذوف، وتقدير الكلام: «سنة تمام ثمان وسبعين».

وقد استأنس في ذلك بما ورد عن المبرّد من قوله: «كرّاسة ست وثلاثين»، وهو يعني كرّاسة بعينها لا مجموع كرّاسات، وما ورد عن أبي حيّان التّوحيديّ من قوله: «سنة أربع وخمسّين»، وهو يعني السّنة الرّابعة والخمسين»[2].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسّة والأربعين، الجلسة السّابعة المعقودة في 6 مارس 1979م.

(2) «في أصول اللّغة» ج3 إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في عيده الخمسينيّ، ص117-طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة».

(188)

تصحيح: «أنفقت دنانير سبعاً» و«قرأت خمسة أو خمساً» و «اشتريت ثلاثة من الكتب وأربعة من القصص»

1 - يخطّئ بعضهم أن يقال: «أنفقت دنانير سبعاً»، و«في مزرعتي بقرات تسعة»، ويقول: إنّ الصّواب أنّ يقال: «أنفقت دنانير سبعة»، و«في مزرعتي بقرات تسع».

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة يجب أن يخالف معدودة في التّذكير والتّأنيث، أي يجب أن يُذكّر مع المؤنّث ويؤنّث مع المذكّر.

وهذا القول ليس صحيحاً على إطلاقه، لأنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة يجب أن يخالف معدوده في التّذكير والتّأنيث بشرط ذكر المعدود بعد العدد وإعراب المعدود (التّمييز) مجروراً بالإضافة.

تقول: «أنفقت سبعةَ دنانير»، بوجوب تأنيث العدد «سبعة» لتأخير المعدود عن العدد وإعرابه مجروراً بالإضافة، فخالف العدد معدودة لذلك. وتقول: «في مزرعتي تسع بقرات»، بتذكير العدد «تسع» لتأنيث المعدود «بقرات» لتوفّر الشّرطيْن.

أمّا إذا تقدّم المعدود على العدد وأصبح العدد صفة للمعدود، فالوجهان جائزان: المخالفة والموافقة، أي التّذكير والتّأنيث، فتقول: «أنفقتُ دنانيرَ سبعةً أو سبعاً»، و«في مزرعتي بقراتٌ تسعٌ أو تسعةٌ»، و«قرأتُ كتباً خمسةً أو خمساً»، و«أعددتُ بحثي في أشهرٍ ستّةٍ أو ستٍّ».

قال الخضريّ في حاشيته على ابن عقيل:

«ومحلّ وجوب هذه القاعدة (أي قاعدة مخالفة العدد لمعدودة في التّذكير

والتّأنيث) إذا ذُكر المعدود بعد اسم العدد.. فلو قُدِّم وجُعِل اسمُ العدد صفةً له، جاز إجراؤها وتَرْكُها كما لو حُذِف. تقول: «مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس»[1].

وجاء في النحو الوافي:

«ويُشْترط لتحقيق هذه المخالفة (أي مخالفة العدد لمعدودة في التّذكير والتّأنيث) شرطان: أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام، وأن يكون متأخّراً عن اسم العدد، نحو: ثلاث عيون، أربعة قلوب، خمس أصابع، ستّة رؤوس.. فإن لم يتحقّق الشّرطان معاً، بأن كان المعدود متقدّماً، أو كان غير مذكور في الكلام، ولكنه ملحوظ في المعنى، يتّجه الغرض إليه، جاز في اسم العدد التّذكير والتّأنيث، نحو: كتبت صحفاً ثلاثة أو ثلاثاً. .»[2]

وفي هذه المسألة اتّخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قراراً هذا نصه»:

«من أراد في الكتابة العلميّة أن يتلافى الصّعوبة في مراعاة قواعد العدد من ناحية مخالفة العدد لمعدودة تذكيراً وتأنيثاً، جاز له استعمال كلتا الصّورتين إذا قُدِّم المعدود على العدد وكان اسم العدد صفة»[3].

2 ـ ويجوز الوجهان التّذكير والتّأنيث أيضاً إذا ذكر العدد ولم يُذكر المعدود، بشرط ملاحظة المعدود المحذوف في الذّهن وقصده، لأنّ العدد وحده اسم مبهم غامض لا يتّضح معناه والغرض منه إلّا بالمعدود مذكورا أو ملحوظاً. تقول: «قرأت خمسة أو خمساً» تريد كتباً، و«سهرتُ ثلاثاً أو ثلاثة» تريد ليالي. قال الله

(1) حاشية الخضريّ على ابن عقيل، ج 2 ص 135 - مكتبة ومطبعة البابي الحلبي -.
(2) «النّحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 403 ـ دار المعارف بمصر.
(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والعشرين.

تعالى: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الحَجِّ وسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ويَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ ﴿17﴾ ﴾[2].

ومع جواز الوجهين التّذكير والتّأنيث في حالة تقدّم المعدود على العدد، وحالة حذف المعدود، فإن الوجه المقدّم والأَوْلى هو المخالفة أي مخالفة العدد للمعدود في التّذكير والتّأنيث. قال الله تعالى: ﴿ وكُنتُمْ أَزْوَاجاً ثَلاثَةً ﴾[3] وقال تعالى: ﴿ وَالْفَجْرِ ﴿1﴾ ولَيَالٍ عَشْرٍ ﴿2﴾ ﴾[4]، وقال تعالى:﴿ يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقاً مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلاثٍ﴾[5] وقال تعالى: ﴿ ولَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وازْدَادُوا تِسْعاً ﴾[6]

3 - ويجوز أن يكون العدد من ثلاثة إلى عشرة مؤنّثاً ولو كان المعدود مؤنّثاً بشرط أن يكون المعدود مجروراً بمن. تقول: «قرأت خمسة من الكتب وخمسة من القصص». وفي ذلك قرار من مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هذا نصّه:

«حكم لزوم العدد حالة التّأنيث وجرّ المعدود بـ «مِنْ» في أدنى العدد:

ليس في أقوال النّحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد (من ثلاثة إلى عشرة) وجواز جرّ المعدود بمن»[7].

---

(1) سورة البقرة:196.

(2) سورة الحاقة:17.

(3) سورة الواقعة:7.

(4) سورة الفجر:1 ـ 2 .

(5) سورة الزمر:6.

(6) سورة الكهف: 25.

(7) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين، الجلسة السّابعة المعقودة في 6 مارس 1979م.

(189)

تصحيح: «الخمسة الكتب» و«الخمسة كتب»، و «الأحد العشر طالباً»

1 - القاعدة المعروفة في تعريف العدد المفرد من ثلاثة إلى عشرة، هي أن ندخل «أل» أداة التّعريف على المعدود المضاف إليه، فنقول: ثلاثة المصانع، وأربعة الكتب، وخمس المدارس، وست القصص، وسبعة الايّام، وثماني الليّالي، وتسعة الدّنانير، وعشر البنات، مع مراعاة مخالفة العدد للمعدود في التّذكير والتّأنيث. وتشمل هذه القاعدة لفظ «مئة» ولفظ «ألف»، فنقول: مئة الدّينار، وألف الدّرهم، بتعريف المعدود المضاف إليه دون العدد المضاف.

وهذه القاعدة جارية على مذهب البصريّن. أمّا الكوفيّون فيجيزون دخول «أل» على العدد والمعدود معاً، أي على العدد المضاف والمعدود المضاف إليه، فيصحّ عندهم أن يقال: «الخمسة الكتب»، «الثّلاثة المصانع»، «الأربع النّوافذ»، «الخمس البنات»... وحجتهم في ذلك ما سُمِع عن العرب من أمثلة كافية للقياس عليها.

جاء في «النّحو الوافي»:

«والكوفيّون يجيزون في الإضافة المحضة دخول «أل» على المضاف، بشرط أن يكون اسم عدد، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود وفي أوّله «أل» أيضاً، فلا بدّ من وجودها فيهما معاً، نحو: قرأت الخمسة الكتب في السّبعة الأيام... والبصريّون لا يجيزون ذلك.

والحقّ أنّ حجّة الكوفيّين هي الأقوى لاعتمادها على السّماع الثّابت، وهو الأصل والأساس الّذي له الأولويّة والتّفضيل فلا مانع من الأخذ به لمن شاء»[1].

---

(1)«النّحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 13 - دار المعارف بمصر-.

وقال الرّضيّ في شرح الكافية:

«وقد يدخل حرف التّعريف على المضاف والمضاف إليه شذوذاً، نحو: «الثّلاثة الأثواب»، وعند الكوفيّين هو قياس»[1].

وهناك وجه آخر أجازه مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، وهو دخول «أل» على العدد المضاف دون المعدود المضاف إليه. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يجوز إدخال «أل» على العدد المضاف دون المضاف إليه، نحو: الخمسة كتب، والمئة صفحة، والثّلاث مئة دينار والألف كتاب، استئناساً بورود مثله في الحديث كما في صحيح البخاري[2]، وبإجازة بعض النّحاة ذلك كابن عصفور، وإن أجازه الشّهاب الخفاجيّ على قبحه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

نستخلص ممّا تقدّم أنه يجوز لنا أن نقول:

أ - ثلاثة الكتب، أربعة المصانع، خمس المدارس، ستّ المدن، مئة الدّينار، خمس مئة المتر - ألف الدّرهم.

ب- الثّلاثة الكتب، الأربعة المصانع، الخمس المدارس، السّتّ المدن، المئة الدّينار، الخمس مئة المتر، الألف الدّرهم.

ج- الثّلاثة كتب، الأربعة مصانع، الخمس مدارس، السّتّ مدن، المئة دينار،

---

(1) «شرح الرّضيّ على الكافية» ج3 ص 310- منشورات جامعة قاريونس-.

(2) جاء في صحيح البخاري، باب الكفالة في القرض والدّيون بالأبدان وغيرها، من حديث طويل: «... ثم قَدِمِ الذي كان أَسْلَفَه فأتى بالألف دينار فقال والله ما زلتُ جاهداً طلب مركب لآتيك بمالك...) - صحيح البخاري بحاشية السّندي - ج 2 ص 38، دار إحياء الكتب العربية.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والثّلاثين المعقودة من 9 من المحرم الموافق 12 من فبراير، حتى 22 من المحرم 1393هـ الموافق 25 من فبراير 1973م.

الخمس مئة متر، الألف درهم.

والأحسن والأفضل الاقتصار على الوجه الأوّل وهو دخول «أل» على المعدود المضاف إليه.

2 - أمّا العدد المركّب من أحد عشر إلى تسعة عشر، فالقاعدة المشهورة في تعريفه هي أن تدخل «أل» على جزئه الأوّل «الصّدر» دون جزئه الثّاني «العَجُز»، فنقول: الأحد عشر طالباً، الإحْدَى عشرة فتاة، الاثنا عشر يوماً الاثنتا عشرة ليلة، الثّلاثة عشر كتاباً، الثّلاث عشرة مجلّة، الأربعة عشر خروفاً، الأربع عشرة نعجة، الخمسة عشر مصنعاً، الخمس عشرة عمارة .... والكوفيّون والأخفش يُجيزون دخول «أل» على جزأي المركّب، ويعتبرون ذلك قياساً، فيصحّ عندهم أن يقال: الأحد العشر طالباً، الإحدى العشرة فتاة، الاثنا العشر رجلاً، الاثنتا العشرة امرأة، الخمسة العشر فصلاً، الخمس العشرة صفحة. والأحسن الاقتصار على الوجه الأوّل.

قال الأشمونيّ:

«وإذا كان العدد مركّباً أَلْحَقْتَ حرف التّعريف بالأوّل، تقول: الأحد عشر درهماً، والاثنتا عشرة جارية، ولم تلحقه بالثّاني لأنّه بمنزلة بعض الاسم. وأجاز ذلك الأخفش والكوفيّون، فقالوا: الأحد العشر درهماً والاثنتا العشرة جارية، لأنّهما في الحقيقة اسمان، والعطف مراد فيهما، ولذلك بُنِيا، ويدلّ عليه إجازتهم ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وتاء التّأنيث لا تقع حشواً، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك»[1].

ونذكر - إتماماً للفائدة - أن العقود تُعَرَّف بإدخال «أل» عليها، أو عليها وعلى النّيّف، فنقول: «وصل العشرون متسابقاً»، و«أنفقت السّتّين ديناراً»، و«درسنا الخمس والعشرين مادّة»، و«وافْتُتِح الأربعة والثّلاثون مصنعاً».

(1) «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ج 1ص 87 - دار الكتاب العربي، بيروت -.

(190)

تصحيح: «المطار»

يخطّئ بعضهم لفظ «المطار»، على أنّ الصّواب هو «المطير»، لأنّه اسم مكان من «طار يطير»، واسم المكان من الفعل الثّلاثيّ يأتي على وزن «مَفْعِل»، نُقِلت حركة الياء إلى الحرف الساكن الصّحيح قبلها، وهو هنا حرف الطّاء، وبقي الحرف المعتلّ «الياء» لأنّه جانس الحركة قبله وهي الكسرة، فقيل: «مَطِير».

ومثل ذلك اسم المكان «مَسِيل» من «سَالَ يسيل»، و«مَقِيل» من «قال يَقيل»، و«مَبيع» من «باع يبيع»، و«مَسِير» من «سار يسير».

لكن الأستاذ عبّاس أبو السّعود صحّح كلمة «مطار» اسم مكان. قال:

«يُنكر كثير من الأدباء استعمال كلمة «مطار» اسم مكان، اعتماداً على القاعدة المعروفة، ويقولون: إنّه لا بدّ أن يقال: مطير.

والحقّ أنّ كُلاًّ من اللّفظين اسم مكان مساير للقاعدة:

فـ «مطار» اسم مكان من: «طار الطّائر يطورُ طَوْراً وطَوَرَاناً» إذا حام حول الشّيء ودار. وفي الأساس: «وأنا لا أطور بفلان، أي لا أحوم ولا أدنو منه، ولا أَطُور كطَواره - بفتح الطّاء وكسرها - من «طَوار الدّار»، وهو ما يمتدّ معها من فنائها».

فالمطار إذن اسم للمكان المعروف الّذي تجتمع فيه الطّائرات تحوم حوله وتدور، ومنه تطير وإليه ترجع.

أمّا «المطير» فاسم مكان من «طار يطير طَيَراناً» إذا ارتفع في الهواء وحرّك جناحيه، وعلى هذا يكون الجوّ هو المطير لأنّه مكان الطّيران...

قال الفيّوميّ: إن كان الثّلاثيّ معتلّ العين بالياء فالمصدر مفتوح، والاسم

مكسور كالصّحيح، نحو: مال مَمَالاً، وهذا مَمِيله، هذا هو الأكثر، وقد يوضع كلّ منهما موضع الآخر، نحو: المعاش والمعيش، والمسار والمسير.

وقال ابن السّكّيت: ولو فُتِحا جميعاً في الاسم والمصدر أو كُسِرا معاً فيهما لَجَاز، كقول العرب: المعاش والمعيش، والمعاب والمعيب، يريدون بكل واحد المصدر واسم المكان»[1]

وأجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة كلمة «مطار». وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يجوز أن يجيء اسما الزمان والمكان كالمصدر الميميّ[2] من الفعل الثّلاثيّ الأجوف على «الْمَفْعَل» بالفتح، فيقال مثلاً: المسار بمعنى السّير أو زمانه أو مكانه، وكذلك يقال: طار مَطاراً، والآن مَطارُه، وهناك المطار».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

---

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة، لعباس أبو السّعود، ص 41 - دار المعارف بمصر -.

(2) صيغة المطار والمطير والمسار والمسير ونحوهما هي للمصدر الميميّ واسم الزمان واسم المكان، والقرينة هي التي تميز بينها.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعيّن المعقودة من 30 من ربيع الآخر، الموافق 27 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(191)

تصحيح: «دَعَّمَ» - بالتّضعيف - و «تَدْعَمُ الدّولةُ الدّواء»

1 - يُسْتَعمل في لغة العصر الفعلُ «دَعَّم» - بتشديد العين - ومصدره: «تدعيم»، فيقال مثلاً: «دَعَّمَتِ الدّولةُ الأُسَرَ الفقيرة» أي ساعدتْها وقوَّتْها، و«تقوم الشّركة بتدعيم مركزها الماليّ» أي بتقوية مركزها الماليّ.

ويخطّئ بعضهم الفعل «دَعَّم» بالتّضعيف، لأنّه لم يرد بهذه الصّيغة في معجمات اللّغة، وإنّما الّذي ورد فيها هو الفعل «دَعَم» مخفّف العين، ومصدره «الدَّعْم»، فالصّواب أن يقال: «دَعَمَت الدّولة الأسر الفقيرة» و«تقوم الشّركة بدعم مركزها الماليّ».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز الفعل «دَعَّم» بالتّضعيف. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة استعمال كلّ من الفعلين: «دَعَّمَ» المضعَّف، و«دَعَمَ» المجرّد بمعنى «قَوَّى».

لكن بعض اللّغويين وبعض النّقّاد ينكرون استعمال الفعل المضعّف لأنّه غير وارد في المعاجم. لكن صاحب المخصّص ينقل عن صاحب العين: (دَعَمْتُ الحائط ونحوه أَدْعَمُه دَعْماً، ودَعَّمْتُه: إذا مال فأقمته بخشبة ونحوها. واسم ما دعمته به: الدَّعْمَة، والجمع: دِعَم، والدِّعامة والجمع: دعائم).

ويُلاحظ أنّ كِلاًّ الفعلين في هذا النّصّ مضبوط بالشّكل ضَبْطاً تامًّا. وقد كرّر (دعم) مضبوطاً مرّتين، وعطف في أولاهما على (دَعَّم) المضعّف، وهذا مع ضبطه يدلّ على أنّه الدّعم المضعّف لا غير، وإلاّ كان عطفه على (دَعَم) المخفّف

لغواً وتكراراً لا معنى له.

إذن يكون (دَعَّمَ) المضعَّف ورد ذكره في معجميْن: في العين أصلاً، وفي المخصّص نقلاً. وإذن يكون استعماله صحيحاً، ولا مانع من تداوله في الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2 - ويشيع في لغة العصر مثل قولهم: «تَدْعَمُ الدّولة السّلع التّموينية» أو تَدْعَم الدّولة الدّواء»، أي تسهم الدّولة في نفقات السّلع التّموينيّة أو نفقات الدّواء، تخفيفاً لأعباء المعيشة عن كاهل مواطنيها، ومساعدةً لأصحاب الدّخل المحدود.

ويؤخذ على العبارة أنّ ظاهرها يفيد أنّ الدّولة تدعم السّلع التّموينيّة أو الدّواء، في حين أنّ المقصود هو دعم المستهلِكين للسّلع التّموينيّة والدّواء وهم جمهور الشّعب.

وقد صحّح مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة العبارة المذكورة وأجازها، واتّخذ بشأنها قراراً هذا نصّه:

«تدعم الدّولة بعض سلع التّموين:

يكثر تداول مثل هذه العبارة في لغة العصر مُراداً بها أنّ الدّولة تخفّف عن جمهور المستهلكين أعباء المعيشة، وتعينهم على مقاومة الغلاء، فجمهور المستهلكين هم المعنيّون بالدّعم، لكن العبارة لا تجعل الدّعم لهم بل للسّلع نفسها.

ويمكن توجيه العبارة من جهتين:

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ، الموافق 8 من مارس 1982م.

الأولى: تقدير مضاف محذوف فيها، ليكون أصلها: (تدعم الدّولة جمهور مستهلكي سلع التّموين). وحَذْف المضاف كثير في العربيّة، ومنه في القرآن الكريم: ﴿ رَبَّنَا وآتِنَا مَا وعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾[1]، أي على ألسنة رسلك، أو على تصديقهم.

الثانية: أن يكون في العبارة مجاز مرسل علاقته السّببيّة، وهو الّذي جعل الدَّعْم للسّلع لأنّها هي سبب العيش وقوامه. وإذن تكون العبارة صحيحة الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) سورة آل عمران :194.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة في تاريخها المذكور آنفاً.

(192)

تصحيح: «فلان أَنْصَفُ من فلان»

يخطّئ الحريريّ في «درّة الغوّاص» أن يقال: «فلان أنْصَفُ من فلان»، لأنّه إذا أُريد به التّفضيل في الإنصاف فلا يقال إلاّ «هو أحسن إنصافاً منه» أو «أكثر إنصافاً»، وما شابه ذلك.

«والعلّة فيه أنّ الفعل من الإنصاف هو «أنْصَفَ»، و«أَفْعَل» الّذي للتّفضيل لا يُبْنَى إلاّ من الفعل الثّلاثيّ لتنتظم حروفه فيه، إذ لو بُنِي مما جاوز الثّلاثيّ لاحتاج إلى حذف جزء منه، ولو فُعِل ذلك لاستحال البناءُ هَدْماً، والزّيادةُ الْمُجْتَلَبَةُ له ثَلْماً. فأمّا قول حسّان:

كلتاهما حَلَبُ العصير فعاطِني   بزجاجة أرْخاهما لِلْمَفْصِل

فإنّما قال: أرْخاهما، والقياس أن يقال: أشدّهما إرخاءً، لأنّ أصل هذا الفعل (رَخُوَ) فبناه منه، كما قالوا: (ما أَحْوَجَه إلى كذا)، فَبَنَوْهُ من (حَوِجَ)، وإن كان القياس أن يقال: ما أشدَّ حاجتَه»[1]

وما ذكر الحريريّ من منع مجيء «أفْعَلِ» التّفضيل من المزيد «أَفْعَلَ» ليس مُجْمَعاً عليه بين النّحاة، وينقضه السّماع الثّابت.

قال الرّضيّ في شرح الكافية:

«وهو عند سيبويه (أي صوغ أفعل التّفضيل) قياس من باب (أَفْعَلَ) مع كونه ذا زيادة، ويؤيّده كثرة السّماع كقولهم: هو أعطاهم للدّينار، وأوْلاهم للمعروف، وأنت أكرم من فلان، وهو كثير... ونُقِل عن المبرّد والأخفش جواز بناء (أفعل) التّفضيل من جميع الثّلاثيّ المزيد فيه..»[2].

---

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري، ص 159 - دار نهضة مصر للطبع والنشر-.

(2)«شرح الرضيّ على الكافية»، ج 3 ص 451 - منشورات جامعة قاريونس.

وممّا سُمع فيه «أفعل التّفضيل» من الثّلاثيّ المزيد قولهم في المَثَل: «أسْرَع من حداجة» وهو من «أَسْرَع»، وقولهم في المثَل أيضاً: «أفْلَسُ من ابن المذاق» وهو من: «أَفْلَس»، وقولهم: «أَوْلَمُ من الأشعث» وهو من: «أوْلَم»، وقولهم: «أنْصَفُ بيت قالته العرب» وهو من: «أَنْصَف». وكذلك جاء «أفعل» التّفضيل: «أقْسَط» كما في قوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللهِ وأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ ﴾[1] وهو من «أَقْسَط»[2].

وكلّ ذلك ينقض شرط جمهرة النّحاة في أن يكون «أفعل» التّفضيل من الثّلاثيّ المجرّد فقط.

وقد اتّخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قراراً تَضَمَّن عدمَ الاعتداد بشرط صوغ «أفعل» التّفضيل من الفعل الثّلاثيّ المجرّد وحده. وقد جاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«بين التعجّب والتّفضيل وحدة في المعنى واللّفظ، أَوْجَبَتْ اشتراكهما في شروط الصّوْغ، وليس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر...

...واختلاف النّحاة في بعض الشّروط لصوغ «أفعل» التّفضيل، يتيح للّجنة أن تقرر ما يأتي:

أ - التّخفّف من شرط تجرّد الفعل الثّلاثيّ، وفاقاً لسيبويه والأخفش... وتشترط اللّجنة أمن اللَّبس.

ب - التّخفّف من شرط البناء للمعلوم، أخْذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبنيّ للمجهول إذا أُمِنَ اللَّبْس.

ج - التّخفّف من شرط كون الفعل تامًّا، أخْذا بقول الكوفيّين في صوغ

(1) سورة البقرة:282.

(2) «تحرير أفعل التّفضيل من ربقة قياس نحويّ فاسد» للأستاذ محمد الفاضل بن عاشور، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، البحوث والمحاضرات للدورة الثلاثين، ص 65.

التّعجّب من النّاقص.

د - التّخفّف من شرط ألاّ يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وهو ما يكون في الألوان والعيوب، أَخْذاً بقول الكوفيّين والكسائيّ وهشام والأخفش.

هـ - التّخفّف من شرط عدم الاستغناء عنه بمصوغ من مرادفه[1]، لأنّ من النّحاة من تركه، ومن ذكره لم يورد له إلّا مثالاً واحداً.

وبذلك يتمّ التّخفّف من أكثر الشّروط، فلا يبقى إلّا ما اتّفق عليه النّحاة وهو:

أ - أن يكون فعلاً ثلاثيّ الأصول مجرَّداً أو مزيداً، سواء أكان الفعل مسموعاً، أم صيغ بمقتضى قرار المجمع في تكملة مادّة لغويّة وفي الاشتقاق من أسماء الأعيان.

ب - أن يقبل التّفاضل.

ج - أن يكون مُثْبَتاً.

د - أن يكون متصرّفاً».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) هذا الشّرط هو «ألاّ يُسْتَغْنَى عن الصّياغة منه بصيغة أخرى مسموعة، فلا يصح: ما أَقْيَلَه! في التّعجّب من قَيْلُولَته لأنّهم استغنوا عنها بقولهم: ما أكثر قائِلَه، ولا يصحّ ما أَسْكَرَه! ولا: ما أَقْعَدَه! ولا ما أَجْلَسه! لأنهم استغنوا عنه بقولهم: ما أَشَدَّ سُكْره، ما أَكْثَر قعوده وجلوسَه» ـ النحو الوافي ج 2 ص 285 - دار المعارف بمصر - لاحِظْ أن ما ينطبق على أحدهما أفعل التعجب ينطبق على أفعل التّفضيل، وما يمتنع في أحدهما يمتنع في الآخر.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والثّلاثين المعقودة سنة 1965 م، وهي دورة الاجتماع المعقودة في بغداد بالاشتراك مع المجمع العلمي العراقيّ.

(193)

تصحيح: «تَعالم فلان على زملائه»

يشيع بين النّاس مثل قولهم: «تَعالم فلان على زملائه» أي تباهَى عليهم بعلمه، و«يتعالم المغرور» أي يُظهر علمه افتخاراً.

ويخطّئ الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة استعمال الفعل «تعالم» في المعنى المذكور، بحجّة أنّه لم يرد في معجمات اللّغة بهذا المعنى. قال:

«يجعل كثير من الكتّاب معنى: (تَعالَم)، فيظنُّون أنّ معناه: (أظهر ما عنده من العلم والمعرفة للفخر والمباهاة)، فيقولون مثلاً: (فلان يتعالم)، وتارة يقولون: (فلان يتعالم علينا) أو (على أقرانه) مثلاً.

ولكن معناه بعيد كلّ البعد من ذلك، ففي القاموس وشرحه، واللسّان، والصّحاح، وغيرها: (وتعالم الجميع: علموه)، ولم تزد المعجمات على ذلك.

والّذي أفهمه منه أن يقال مثلاً: (تعالَم النّاسُ الخبر)، و(تعالَمَ التّلاميذُ الدّرس) و(تعالم الرّجلان المسألة)، ولا يقال: (تعالم الرّجل أو المرأة المسألة) بالإفراد.

وقال في أقرب الموارد: (المتعالَم: المعروف المشهور). وقال في التّاج: (قَرْصَع كجعفر: لئيم كان باليمن متعالَماً باللّؤم)»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز مثل قولهم: «تعالَم فلان على زملائه» بمعنى أظهر علمه مباهاة ومفاخرة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

---

(1)«بحوث وتحقيقات لغوية» للأستاذ أحمد العامريّ، مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة، ج4 ص 218.

«يجري على أقلام الكاتبين مثل قولهم: (تعالم عليه) بمعنى: تباهَى وتفاخَر بالعلم. وليس في مسموع اللّغة هذه الدّلالة، ولكن من ضوابط اللّغة دلالة صيغة (تفاعل) على التّظاهر بالفعل[1].

وعلى هذا يجاز استعمال الكاتبين (تعالم عليه).

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) تأتي صيغة«تفاعل» للدّلالة على التّظاهر والادّعاء الكاذب والتّمثيل، نحو: «تجاهل» إذا تظاهر بالجهل وليس بجاهل، و«تغافل» إذا ادّعى الغفلة تمثيلاً وخداعاً، و«تماوت» إذا تظاهر بالموت وليس بميّت، و«تمارض» إذا ادّعى المرضى كذباً، و«تناسَى» إذا تظاهر بالنّسيان وليس بناس، قال الشاعر:

ولما تعامي الدهر وهو أبو الورى عن الرُّشد في أنحائه ومقاصِدِهْ

تعامَيْتُ حتى قبل إنّي أخو عمّى ولا غرو أن يحذو الفتى حَذْوَ والدِهْ

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادى الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هالموافق 7 من مارس 1983م.

(194)

تصحيح: «وُرُود» و«زُهُور» و«سُهُوم»

يخطّئ بعضهم أن يقال في جمع «وَرْد»: «وُرُود»، وفي جمع «زَهْر»: «زهور»، وفي جمع «سَهْم»: «سُهوم»، بحجّة أن معجمات اللّغة لم تذكر هذه الجموع.

والحقّ أنّ هذه الجموع صحيحة، ذلك أنّ علماء النّحو قالوا: إنّ الجمع على صيغة «فُعُول» - بضمّ الفاء -هو جمع قياسيّ لكلّ اسم على وزن «فَعْل» - بفتح الفاء وسكون العين -، نحو: كَهْل وكُهول، وشَهْر وشُهور، ودَهْر ودُهور، وفَحْل وفُحول، وسيف وسُيوف، وخيط وخُيوط، وعَيْب وعُيوب، وغَيْب وغُيوب، وقَلْب وقُلوب. واستثنَوْا من ذلك صيغة «فَعْل» إذا كان واويّ العين فلا يُجْمَع على «فُعول»، نحو: «ثَوْب» فلا يُجْمَع على «ثُوُوب» بل على «أثواب»، ومثله «حَوْض» و«نَوْل» و«رَوْث» و«سَوْط».

وكون أصحاب المعجمات لم يذكروا جمع «وَرْد» على «وُرود»، و«زَهْر» على «زُهور»، و«سَهْم» على «سُهوم»، لا يعني أن هذه الجموع غير صحيحة، ما دام النّحاة قد نصّوا على القاعدة العامّة الّتي يندرج تحتها ورد وزهر وسهم. وقد يكون السّبب في عدم ذكر أصحاب المعجمات هذه الجموع أنّها قياسيّة تنطبق عليها القاعدة العامّة، ولم يروا حاجة إلى النّصّ عليها.

ويعترض بعضهم على جمع «زهر» على «زُهور» من وجه آخر، هو «زُهوراً» مصدر: «زَهَرَ السِّراجُ والقمر» أي تلألأ وأضاء، و«زَهَر الشّيءُ زُهوراً»: صَفَا لَوْنُه.

ويُرَدّ على هذا الاعتراض بأنّ صيغة المصدر في بعض الألفاظ هي صيغة الجمع. فمصدر «سَجَدَ»: السُّجود، والسُّجود أيضاً جمع «السّاجد». قال الله تعالى: ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾[1].

(1) سورة الحج :26.

ومصدر «رَكَع»: الرُّكوع، وهو أيضاً جمع «الراكع». تقول: «دخلت المسجد فوجدت المصلّين رُكوعاً».

فلا مانع إذن من أن يكون لفظ «زُهور» مصدر الفعل «زَهَرَ»، وهو في الوقت نفسه جمع «زَهْر»، وسياق الكلام هو الّذي يميز المصدر من الجمع.

(195)

تصحيح: «فلان ناكر الجميل»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «فلان ناكر الجميل» و«المجرم ناكرٌ ارتكاب جريمته»، بحجّة أنّ لفظ «ناكر» اسم فاعل، وهذه الصّيغة لاسم الفاعل تجيء من الفعل الثّلاثيّ المجرّد، والصّواب أن يقال: «فلان مُنْكِر الجميل» و«المجرم منكرٌ ارتكاب جريمته»، لأنّه من الفعل الرّباعيّ «أنكر»، واسم فاعله «مُنْكِر» - بكسر الكاف- على زنة «مُفْعِل»، واسم مفعوله «مُنكَر» - بفتح الكاف - على زنة «مُفْعَل». قال الله تعالى: ﴿ يَعْرِفُونَ نِعْمَتَ اللهِ ثُمَّ يُنكِرُونَهَا ﴾[1] وقال تعالى: ﴿وهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ أَفَأَنتُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴾[2]، وقال تعالى : ﴿وتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمُ المُنكَرَ﴾[3].

والصّحيح أنّه يجوز الثّلاثيّ «نَكَر» واسم فاعل «ناكِر».

قال الرّاغب في مفرداته:

«الإنكار ضدّ العِرفان، يقال: أنكرتُ كذا ونَكَرْتُ. ونَكَرْتُ على فلان وأنْكرتُ: إذا فعلت به فعلاً يردعه.. وقد نكَرَ نكارة»[4].

وصحّح لفظ «ناكر» الأستاذ عبد القادر المغربيّ عضو المجمع العلميّ العربيّ بدمشق وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، قال:

«وأنكر (أي صاحب كتاب تذكرة الكاتب): (ناكر الجميل)، وقال: إنّ

(1) سورة النحل :83.

(2) سورة الأنبياء:50.

(3) سورة العنكبوت :29.

(4)«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني، ص 105 - دار الباز للنشّر والتّوزيع، مكة المكرمة.

الصّواب (منكر)، مع أنّ (ناكر) من (نكر الشّيء): جهله كأنكره، ولا ريب أنّ من جحد الجميل من شدّة لؤمه، حالته حال من يجهل الجميل بالمرّة، فيكون في هذا الاستعمال شيء من المبالغة»[1].

وقد جمع الأعشى الفعل الثّلاثيّ «نَكَرَ» والفعل الرّباعيّ «أنكر» في بيت واحد فقال:

وأنكرتني وما كان الّذي نكَـرت   من الحوادث إلّا الشّـيْب والصَّـلَعا

وهناك غير الثّلاثيّ «نَكَر» - بفتح الكاف - الثّلاثي «نَكِر» - بكسر الكاف -. وقد ورد في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾[2].

قال الفيّوميّ: «إنّ (نَكِر) بمعنى (أنكر)، لكنّه لا يتصرّف»[3]. أي هي ملازم لصيغة الماضي، فلا يكون منه مضارع ولا أمر، ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول...

(1)«مجلّة المجمع العـلميّ العربيّ بدمشق»، المجلد 4 الجزء 6 ص 312.
(2) سورة هود:70.
(3) «المصباح المثير» للفيّوميّ، ص 625 - المكتبة العلميّة، بيروت-.

(196)

تصحيح: «عَسِيتُ» ـ بكسر السّين – و «الجِنَازة» – بفتح الجيم وكسرها –

جاء في (الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة) أنّ كسر السّين في مثل قولهم: «ما عَسِيت أن أصنع » لغة ضعيفة، وأنّ اللّغة الجيّدة الصّحيحة هي فتح السّين في «عَسَيْت»، فيقال :«ما عَسَيْتُ أن أصنع»[1].

وليس هذا صحيحاً، فقد ورد كسر السّين في قراءة نافع، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ هَلْ عَسِيتُمْ إن كُتِبَ عَلَيْكُمُ القِتَالُ أَلاَّ تُقَاتِلُوا ﴾[2] . وقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسِيتُمْ إن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ وتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾[3]. فكيف يكون كسر السّين في «عَسِيت» لغة ضعيفة وقد وردت به قراءة سبعيّة صحيحة متواترة؟

ثمّ إنّ النّحاة ذكروا أنّ الوجهين جائزان، وهذا ابن مالك يقول في ألفيّته:

والفتح والكسر أجِزْ في السّين من　نحو عسيت وانْـتِـقَـا الـفـتـح زُكِـن

فقد قدّم ابن مالك القول بإجازة الوجهين: الفتح والكسر، ثمّ قال: «وانْتِقَا الفتح زُكِن» أي إنّ فتح السّين هو المختار وأشهر من الكسر. وكون الفتح أشهر لا يعني أنّ الكسر لغة ضعيفة، فهناك فصيح وأفصح، وأشهر وأقلّ منه شهرة، ومختار وجائز، ومن غير الإنصاف أنّ نصف الجائز أو الأقلّ شهرة بأنّه ضعيف.

وجاء في كتاب «الأخطاء السّائرة» أيضاً أنّ «الجَنازة» – بفتح الجيم – خطأ،

(1)«الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» لخالد قوطرش وعبداللطيف الأرناؤوط، ص 106 ـ مطابع ابن زيدون بدمشق ..

(2) سورة البقرة: 246.

(3) سورة محمد:22.

وأنّ الصّواب: «الجِنازة» - بكسر الجيم -[1].

وليس هذا صحيحاً، فالوجهان جائزان: كسر الجيم وفتحها.

قال في المصباح المنير:

«جَنَزْت الشّيء أَجْنِزُه، من باب (ضرب): سترتُه، ومنه اشتقاق (الجنازة) وهي بالفتح والكسر، والكسر أفصح»[2]. وكون الكسر أفصح لا يعني أنّ الفتح غير جائز.

وفي «التّهذيب» للأزهريّ:

«قال أبو العبّاس: الجِنازة بالكسر: السّرير، والجَنازة بالفتح: الميّت... وقال أبو داود المصاحفيّ: قلت للنّضْر: الجنازة هو الرّجل أو السّرير؟ فقال: السّرير مع الرّجل.. وقال: شمر: يقال: جَنازة وجِنازة ودَجاجة ودِجاجة»[3].

وفي «المغرب»:

«الجنازة بالكسر: السّرير، وبالفتح : الميّت، وقيل: هما لغتان»[4].

(1) «الأخطاء السّائرة في اللّغة العربيّة» ص 30.

(2) «المصباح المنيرة للفيّوميّ، ص 111 - المكتبة العلميّة، بيروت -.

(3) «تهذيب اللّغة» للأزهريّ، ج 10 ص 622 - الدار المصريّة للتّأليف والنشر -.

(4) «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرّزيّ، ص 93 ـ دار الكتاب العربيّ بيروت-.

(197)

تصحيح: «إحدى وعشرون امرأة» و«أنت مُلام»

1 - يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة» أن يقال: «رأيت في الحفلة إحدى وعشرين امرأة»، والصّواب عنده أن يقال: «رأيت واحدة وعشرين امرأة»[1].

والحقّ أنّ الوجهين جائزان، فلك أن تقول: «غرستُ واحدة وعشرين شجرة» أو «غرستُ إحدى وعشرين شجرة»، و«في مكتبتي إحدى وخمسون قصّة» أو «في مكتبتي واحدة وخمسون قصّة».

قال صاحب «النّحو الوافي»:

«و(إحدى) تكون - في الأكثر - مركّبة مع العشرة، أو معطوفاً عليها في الأعداد المعطوفة. ومن النّادر أن تكون مفرَدَة بنفسها، نحو: «في البيت إحدى عشرة غرفة» أو «إحدى وعشرون غرفة»[2].

وفي «المصباح المنير»:

«وأمّا تأنيث (أحد) فلا يكون إلّا بالألف، لكن لا يقال (إحدى) إلّا مع غيرها، نحو: (إحدى عشرة)، و(إحدى وعشرون)[3].

2 - ويخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة» أن يقال: «أنت مُلام على ذلك»، والصّواب عنده أن يقال: «أنت ملوم على ذلك»، لأنّه من الثّلاثيّ «لام»،

(1) «الكتّابة الصّحية» لزهدي جار الله ، ص 6.

(2) «النّحو الوافي» لعباس حسّن، ج 4 ص 413 ـ دار المعارف بمصر-.

(3) «المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 650 - المكتبة العلميّة، بيروت -.

واسم المفعول منه «مَلُوم»، كمَصُون من «صان»، ومَرُوم من «رام»، ومَقُول من «قال». واستشهد بقول الشّاعر:

لعلّ له عذراً وأنت تلوم وكم لائم قد لام وهو مَلُومُ[1]

ولكن يجوز أن يقال: «أنت مُلام»، وهو اسم مفعول من الرّباعيّ «ألام»، ومنه قول الشّاعر:

حَمِدتُ الله أن أمْسَى ربيعٌ بدار الهُون مَلْحِيًّا مُلاَمَا

قال في «مختار الصّحاح»:

«لأَمَه على كذا: من باب (قال)، وَلوْمَةً أيضاً فهو مَلُوم... و(أَلاَمَ) الرّجلُ: أتى بما يُلام عليه.

وفي المثَل: رُبّ لائم مُليم. أبو عبيدة: (ألاَمَه) بمعنى (لاَمَه)[2].

وفي «المصباح المنير»:

«... و(ألاَمَه) بالألف لغة فهو مُلام، والفاعل (مُليم)، والاسم: الملاَمَة»[3]

(1) «الكتّابة الصّحيحة»، ص 276.

(2) «مختار الصّحاح» للرّازيّ، ص 608 – المطبعة الأميرية –.

(3) «المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 560.

(198)

تصحيح: «حضر فلان أثناء المحاضرة»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «حضر فلان أثناء المحاضرة»، و«زرت الأزهر أثناء وجودي في القاهرة»، و«أثناء إذاعة نشرة الأخبار انقطع التيّار الكهربيّ»، بحجّة أنّ لفظ «أثناء» لا يجوز أنّ يكون منصوباً على الظّرفيّة المكانيّة، لأنّ شرط نصب ظرف المكان على الظّرفيّة أن يكون الظّرف مُبْهَماً، أي ليس له حدود ولا صورة محصورة، و«أثناء» جمع «ثَنْي» أي طَيَّة، فهو لذلك غير مُبْهَم، وغير المبهم لا بدّ أن يُجَرّ بحرف الجرّ «في»، فالصّحيح أن يقال: «حضر فلان في أثناء المحاضرة» و«زرت الأزهر في أثناء وجودي بالقاهرة»، و«في أثناء إذاعة نشرة الأخبار انقطع التيّار الكهربيّ».

وردّ هذه التّخطئة غير واحد من العلماء، وصحّحوا مثل قولهم: «حضر فلان أثناء المحاضرة».

من هؤلاء الأستاذ عبد الحميد حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي قال:

«إذا رجعنا إلى الأمثلة الّتي يسوقها النّحاة للمكان الْمُبْهَم، وجدنا أنّهم يذكرون طائفة من الكلمات كالجهات وما أُلْحِق بها، مثل: عند ولَدَى ووسَط وبين وإزاء وحذاء. ويذكر بعضهم كلمات يرى أنّها لا تُنْصَب على الظّرفيّة، بل يجب جرّها بالحرف، مثل: داخل وخارج وظاهر وباطن وجانب وجهة ووجه وكَنَف، لأنّ فيها اختصاصاً. وبعض العلماء يتعقّب هذا الرّأي فيرى أنّ كلمة (جانب وناحية ومكان) يصحّ نصبها على الظّرفيّة.

ويبدو أنّ مدلول هذه الكلمات قابل للسّعة والضّيق تَبَعاً لوجهات النّظر ولما

نقصده منها في واقع الحياة...

وإذن لا يكون هنا مُسَوِّغ للمنع، ويكون النّصب على الظّرفيّة جائزاً تبعاً للتّقدير الواقعيّ. وعلى هذا نجد أن كلمة (أثناء) مفردها (ثَنْي) أي (طَيَّة)، وليست الطّيّة محدودة لا بحجم ولا بمكان خاصّ ولا بوضع محدود، لذلك مبهمة، وتكون العبارة صحيحة.

على أنّنا نستطيع أن ننظر إلى هذه المسألة من زاوية أخرى، وهي أنّ كلمة (أثناء) في العبارة الّتي نحن بصددها منصوبة على حذف حرف الجرّ، وهذا الحذف واسع المدى، وقد وردت منه أمثلة كثيرة»[1].

وممّن صحّح مثل: «حضر فلان أثناء المحاضرة» الأستاذ أحمد العامريّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة الّذي احتجّ في تصحيح التّعبير المذكور بما جاء في اللّسان من قوله: الثّنْي: واحد أثناء الشّيء، أي تضاعيفه، تقول «أنْفَذْتُ كذا ثِنْيَ كتابي»، أي في طيّه. وقد ضُبِطَت الياء في «ثِنْيَ» مفتوحة. ونقل شارح القاموس هذه العبارة الأخيرة عن الصّحاح، ونقلها الشّيرازيّ في «معيار اللّغة»، ثمّ قال الصّحاح: «وكان ذلك في أثناء كذا أي في غضونه».

قال: ورأيت نسخة من الصّحاح قديمة: «تقول: أَنْفَذْتُ هذا ثِنْيَ كتابي: في طيّه. فقد رأينا أنّ «ثنى» في قولهم: «أنفذت كذا ثِنْيَ كتابي» قد نُصِبَتْ على الظّرفيّة المكانيّة سماعاً، وإذا نُصب المفرد على الظّرفيّة فمن المعقول أن يُنصب جمعه أيضاً، فنقول: (جاء أثناء كلامه كذا) كما نقول (ثِنْيَ كلامه) قياساً على (ثِنْيَ كتابي)[2].

(1) «مسائل نحوية ولغويّة تتطلّب النّظر» للأستاذ عبد الحميد حسن، مجلة مجمع اللّغة العربيّة المجلد 34 ص 175.

(2)«مجلة مجمع فؤاد الأول للّغة العربيّة»، ج 2 ص 69.

وقال الأستاذ عبد القادر المغربيّ عضو المجمع العلميّ العربيّ بدمشق وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: «والّذي نعرفه أنّ (أثناء) و(أوساط) كلاهما ظرفان من ظروف المكان المبهمَة مثل: وسط، وخلال. وكلّ هذا الظّروف يجوز حذف (في) منها قياساً، فقولهم: (أثناء الكلام) و(أثناء الخطاب) بمنزلة قولنا: (خلال الكلام) و(بين الكلام) و(مطاوي الكلام و(غضون الكلام)، ويُراد بها كلّها الفترات القصيرة من الزّمن الّتي تتخلّل الكلام. وسُمع: (أنفذته ثني كتابي) أي طيّه»[1].

واستشهد الأستاذ عباس حسن عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على صحّة مثل قولهم: «حضر فلان أثناء المحاضرة»، بقول الشّاعر الجاهليّ:

لَعَمْرُكَ ما عَمْرُو بنُ عمرو بماجد ... ولكنّه كزّ اليدين بخيلُ
ينام على التّقوى ويُوقِظه الخَنَى ... فيخبط أثناء الظّلام فسولُ
مواعيد عمرو تُرَّهاتٌ ووجْهُه ... على كلّ ما قد قلتَ فيه دليلُ[2]

وانتهت مسألة «أثناء» إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة الّذي قرّر إجازة استعمال لفظة «أثناء» غير مجرورة بفي، فلنا أن نقول: «حضر فلان في أثناء المحاضرة»، أو «حضر فلان أثناء المحاضرة»[3].

---

(1) «مجلة المجمع العلمي العربيّ بدمشق» المجلّد 4 ج 6 ص 312.

(2) «مجلة مجمع اللّغة العربيّة» ج 34 ص 183.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسّة والثّلاثين المعقودة في يناير 1969 م.

(199)

تصحيح: «الْعَمَالة» بمعنى الْعَمَل والْعُمَّال

يشيع في لغة العصر لفظ «الْعَمَالة» بمعنى «العمل» أو «حركة العمل»، فيقال مثلاً: «يحتاج هذا المصنع إلى عمالة كبيرة»، و«تعمل الدّول على محاربة البطالة وزيادة نسبة العمالة فيها»، و«تكلفة العمالة في هذا المشروع مرتفعة».

ويخطّئ بعضهم استعمال كلمة «العمالة» بمعنى العمل والعمّال، لأنّها لم ترد في معجمات اللّغة بهذا المعنى، والصّواب عنده أن يقال مثلاً: «يحتاج هذا المصنع إلى عمّال كثيرين»، و«تعمل الدّول على محاربة البطالة وزياد نسبة العمل فيها» أو «نسبة العمّال فيها»، و«تكلفة العمل في هذا المشروع مرتفعة».

جاء في «المصباح المنير»:

«و (العُمالة) ـ بضمّ العين -: أُجرة العامل، والكسر لغة»[1].

وفي «مختار الصحاح»:

«والعُمالة - بالضمّ -: رِزْقُ العامل»[2]

وفي «تهذيب اللّغة»:

«وقال اللّحيانيّ: العُمْلة والعُمالة: أجر العمل... ويقال: عمّلتُ القوم عُمالَتَهم، إذا أعطيتهم إياها»[3].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال «العمالة» في المعنى الّذي تُستعمل به في لغة العصر، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

---

(1)«المصباح المثير» للفيّوميّ، ص 430 - المكتبة العلميّة، بيروت -.

(2) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 455 - المطبعة الأميرية -.

(3)«تهذيب اللّغة» للأزهريّ، ج 2 ص 422,421 - الدار المصريّة للتأليف والشر-.

«يستعمل الكتّاب كلمة (العمالة) للدّلالة على العمل والعمّال.

والمنصوص عليه في المعجمات أنّ العمالة - مثلّثة العين (أي بضمّ العين وفتحها وكسرها) هي أجر العمل. ويتسنّى تصويب كلمة (العمالة) في الاستعمال المتداوَل بأنّها مجاز علاقته السّببيّة، ولها نظير في استعمال كلمة (الوظيفة) الّتي تدلّ لغةً على الرّزق أو الأجر، جرى استعمالها بمعنى العمل الّذي يُؤْجَر عليه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس1982م.

(200)

تصحيح: «ودّعنا القافلة»، وجمع «أرض» على «أراض»

1 - يخطّئ الحريريّ أن يقال: «ودّعنا قافلة الحجّاج». وحجّته في هذه التّخطئة أنّ التّوديع يكون لمن يخرج إلى السّفر، والقافلة اسم للرُّفْقة الرّاجعة إلى الوطن، فكيف يُقْرَنُ بين اللّفظين مع تنافي المعنَيَيْن؟ ووجه الكلام أن يقال: «تلقّيْنا قافلة الحجّاج أو استقبلنا قافلة الحجّاج[1].

وليس ما ذكره الحريريّ من أنّ القافلة هي العائدة من السّفر فقط صحيحاً، فالقافلة تُطْلَق على الذّاهبة كما تطلق على الرّاجعة.

جاء في «المصباح المنير»:

« وتُطلق القافلة على الرُّفقة، واقتصر عليه الفارابيّ. قال في (مجمع البحرين): ومن قال: (القافلة الرّاجعة من السّفر فقط فقد غَلِط، بل يقال للمبتدئة بالسّفر أيضاً تفاؤلاً لها بالرّجوع، وقال الأزهريّ مثله. قال: والعرب تسمّي النّاهضين للغزو (قافلة) تفاؤلاً بقفولها، وهو سائغ»[2].

2 - ويخطّئ الحريريّ أن تُجمع «أرض» على «أراض». وحجّته في ذلك أنّ الأرض ثلاثيّة، والثّلاثيّ لا يُجمع على «أفاعل»، والصّواب عنده أن يقال في جمعها: «أرَضون» - بفتح الرّاء - وذلك أنّ الهاء مقدّرة في «أرض»، فكان أصلها «أَرْضَة» وإن لم يُنطَق بها، كما قيل في جمع «عِضة»: عِضون، وفي جمع «عِزَة»: عزون، وفُتِحت الرّاء في الجمع لتؤذن الفتحة بأنّ أصل جمعها «أرَضات»، كما يقال: نَخْلَة

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري، ص 159 - دار نهضة مصر للطبع والنشر

(2) «المصباح المنير» للفيّوميّ ص 511 - المكتبة العلمية، بيروت.

ونَخَلات...»[1].

والصّحيح أن «أرضاً» تُجمع على «أرضين» وعلى «أراض» و«أُروض».

جاء في «مختار الصّحاح»:

«وقد تُجمع (أرض) على (أُرُوض)، و(آراض) كـأهل وآهال، و(الأراضي) أيضاً على غير قياس كأنهم جمعوا آرُضاً»[2].

وفي «المصباح المنير»:

«والأرض مؤنّثة، والجمع (أرَضون) بفتح الرّاء، قال أبو زيد: سمعتُ العرب تقول في جمع (الأرض): (الأراضي) و(الأُروض) مثل: فُلوس. وجمع (فَعْل): فَعَالِي في (أرض) و(أراضي)، وأهل وأهالي وليل وليالي، بزيادة الزيادة على غير قياس»[3]

(1) «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 65

(2)«مختار الصّحاح» للرّازي ص 14.

(3) «المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 12.

(201)

تصحيح: «التّغطية» بمعنى الإحاطة والشّمول و «التّمشيط» بمعنى تفتيش المكان

1 - تشيع في لغة العصر كلمة «التّغطية» بمعنى الاستيعاب والإحاطة والشّمول، فيقال مثلاً: «قامت الصّحافة بتغطية جيّدة لأخبار المفاوضات». و«غطّت الإذاعة أنباء الاحتفالات الشّعبية»، و«التّغطية الإعلامية لم تكن في مستوى أهميّة الحدث».

ويأخذ بعضهم على استعمال كلمة «التّغطية» هنا بأنّه منقول نقلاً حرفيًّا من اللّغات الأوروبيّة عن طريق التّرجمة، وأنّ معجمات اللّغة لم تذكر هذا المعنى للفعل «غَطَّى» ومصدره «التّغطية». والذي ذكرته المعجمات أنّ «غطَّى الشيء تغطية» معناه: «سَتَرَه»، وهو مأخوذ من «غطا الليل يغطو: إذا سَتَرتْ ظُلْمتُه كلَّ شيء».

فالتّغطية في اللّغة تفيد السّتر وعدم الكشف عن الشّيء المُغَطَّى، وهي في التّعبير المعاصر تفيد عكس ذلك، وهو نشر الأخبار وبثّها واستيعابها والإحاطة بها.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال كلمة «التّغطية» بمعنى الإحاطة والشّمول. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يستعمل المعاصرون كلمة «التّغطية» بمعنى الإحاطة والشّمول والاحتواء في مثل قولهم: «غطّى الصّحفيون أنباء المؤتمر» بمعنى استوعبوها وأحاطوا بها.

واللّجنة - مع علمها بأنّه غير مسموع في اللّغة، وأنّه منقول بطريق التّرجمة من لغة أجنبيّة - فإنّها تجيزه على أساس أنّ التّغطية بهذه الدّلالة استعيرت

للاستيعاب على طريق الاستعارة التصريحيّة الأصليّة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2 - وتشيع في لغة العصر كلمة «تمشيط» بمعنى تفتيش المكان تفتيشاً دقيقاً، فيقال مثلاً: «قام العدوّ الصّهيونيّ بتمشيط المكان بعد أن نفّذ الفدائيّون عمليّتهم الجريئة»، و«مشّط الجيش المنطقة بعد أن احتلّها»:

ويؤخذ على كلمة «التّمشيط» أنّها لم ترد في معجمات اللّغة ولم تُؤثر عن العرب.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «التّمشيط» بالمعنى المستعمل حديثاً. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«ممّا اسْتُحدِث في التّعبيرات العصرية قولهم: (تمشيط المكان) بمعنى تفتيشه ومعرفة ما يخفى فيه.

ومع أنّ هذا التّعبير مُتَرْجم، فإنّه في صيغته وفي دلالته ليس عن العربيّة ببعيد، فهو من الفعل (مَشَطَ الشَّعر): خَلَّله وسوّاه. وتضعيف الثّلاثيّ للتّكثير قياسيّ، وعلى هذا يجوز التّمشيط».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ الموافق 8 من مارس 1982م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسّين المعقودة من 22 من جمادى الأولى الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986 م.

(202)

تصحيح: «أكّد الطّبيب على ضرورة الجراحة»

يشيع في لغة العصر التّعبير بمثل قولهم: «أكّد المدير على التّقيّد بمواعيد العمل»، و«أكّدت المدرسة على وجوب عناية أولياء الأمور بنظافة التّلاميذ»، و«أكّد المدرّب على أنّ الفريق مستعدّ لخوض المباراة الفاصلة»، و«أكّد الطّبيب على ضرورة إجراء عمليّة جراحيّة».

ويعترض بعضهم على هذا التّعبير، لأنّ الفعل «أكّد» قد عُدِّيَ فيه بحرف الجرّ «على»، وهو يتعدّى بنفسه إلى المفعول به، فالصّواب أنّ يقال: «أكّد المديرُ التّقيّد بمواعيد العمل»، و«أكّدت المدرسةُ وجوبَ عناية أولياء الأمور بنظافة التّلاميذ»، و«أكُد المدرّبُ أنّ الفريق مستعدّ لخوض المباراة الفاصلة»، و«أكّد الطّبيبُ ضرورة إجراء عمليّة جراحيّة».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز أنّ يقال مثلاً: «أكّد الطّبيب على ضرورة إجراء عمليّة جراحيّة» بتعدية «أكّد» بحرف الجرّ «على». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة للمجمع ما يأتي:

«تتردّد كثيراً أشباه هاتين العبارتين:

- أكّدت المدرسة على المواظبة.
- أكّد الخبير على أنّ التّوقيع مُفْتَعل.

وقد درستهما اللّجنة فلاحظت:

أوّلاً: أنّ الفعل (أكّد) فيهما لازم يتعدّى بـ (على)، وهو في المعاجم متعدٍّ بنفسه.

ثانياً: أنّ الفعل في العبارة الأولَى مُسَلَّط على المواظبة نفسها إذ كانت تالية

للحرف (على)، وهو الّذي أوصل الفعل إليها، وإذن تكون المواظبة في العبارة هي الأمر الّذي تؤكّده المدرسة أنّه محقّق، والواقع أنّها إنّما تريد أنّ تدعو إلى الاهتمام بها، لأنّها دون ما ينبغي أن تكون.

ويمكن تخريج هذه العبارة من وجهين:

أحدهما: أنّ يُقَدَّر لأكّد مفعول محذوف، وهو مصدر يدلّ عليه المقام ويصلُح مُتَعَلَّقاً لِعَلَى، مثل التَّنبيه والحثّ. وحذف المفعول به سائغ في العربيّة. وإذن يكون تأويل العبارة هو: أكّدت المدرسة التنبيه أو الحثّ على المواظبة، لتصل إلى غايتها المنشودة.

وأمّا العبارة الثّانية فليس يُؤخذ عليها إلا جعل (أكّد) لازماً يتعدّى بعلى، ولو حُذِف منها هذا الحرف لتصير (أكّد الخبير أنّ التّوقيع مُفْتَعل)، ما كان لهذا المأخذ عليها من سبيل. أمّا تخريجها مع الإبقاء على الحرف فبمثل ما تُخرَّج به الأُولى.

الوجه الثّاني من وجهي تخريج العبارتين: أنّ يُضَمَّن الفعل (أكّد) معنى (نَبَّهَ). يقال: نبّهه على الأمر، أي وقفه عليه وأعلمه به. وإذن يكون تأويل العبارتين: نبّهَتِ المدرسةُ على المواظبة، ونبّه الخبير على أنّ التّوقيع مُفتعَل.

ولهذا ترى اللّجنة أنّ العبارتين صحيحتان، ولا مانع لغةً من استعمالهما».

وقد وافق مجمع اللغة العربية بالقاهرة على هذا القرار[1].

ونذكر بمناسبة الكلام على الفعل «أكّد»، أنّ لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قراراً بشأن الفعل «تأكّد» والفعل «أكّد» نسجّله فيما يأتي إتماماً للفائدة:

«في اللّغة: أكّدْتُ الأمْرَ، فتأكّدَ الأمْرُ، والأَمْرُ مُؤكَّد. وأصل المادّة معناه الرَّبْط

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسّة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979م.

والشّدّ. وعلى هذا فالتّأكيد لا يقع حقيقة على الأشخاص، بل على الأشياء والأمور. تقول: تأكّد الأمر، ولا تقول: تأكّدتُ منه ولا تأكّدتُه.

هذا ما نصّت عليه كتب اللّغة وما يستقيم في الاستعمال من غير تأويل. لكن بعض الكتّاب يقولون: تأكّدتُ من الشّيء، وأنا متأكّد منه، ونحو ذلك. وهذه التّعبيرات لا تُصَحَّح إلّا بتأويل. فالصّواب أنّ يقال: «تأكّد لي كذا، أو تأكّد عندي كذا»[1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة 1366 هـالموافق 6 من أكتوبر 1947 م، حتى 22 من رجب 1367 هـ الموافق 31 من مايو1948م.

(203)

تصحيح قياس جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على «الأفاعل» وتأنيثه على «الفُعْلى»

يرى فريق من النّحاة أنّ جمع «أفعل» التّفضيل المقترن بالألف واللّام على زنة «الأفاعل» وتأنيثه على زنة «الفُعْلَى» سماعيّ يُقتصَر فيه على ما ورد عن العرب ولا يجوز القياس عليه.

فقد سُمِعَ تأنيث «الأفضل» على «الفُضْلَي» وجمعه على «الأفاضل»، ولكن لم يُسْمَع تأنيث «الأشرف» على «الشُّرْفَى» ولا جمعه على «الأشارف»، كما لم يُسْمَع تأنيث «الأظْرَف» على «الظُّرْفَي» ولا جمعه على «الأظارف». وسُمِع جمع «الأكرم» على «الأكارم» وجمع «الأمجد» على «الأماجد»، ولم يُسْمَع تأنيثهما على «الكُرْمَي» و«المُجْدَى»، في حين سُمِعَ جمع «الأصغر» على «الأصاغر» وتأنيثه على «الصُّغْرَى» وجمع «الأكبر» على «الأكابر» وتأنيثه على «الكُبْرَى»، ممّا يجعل جمع «الأفعل» على «الأفاعل» وتأنيثه على «الفُعْلَى» سماعيّاً غير مقيس.

لكن الأستاذ عطيّة الصّوالحيّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، اقترح على المجمع أن يُجيز جمع «أفعل» التّفضيل على «الأفاعل» وتأنيثه على «الفُعْلَى» ويجعل ذلك قياسيًّا، وقدّم مذكّرة يعزّز فيها اقتراحه ويحتجّ له. وممّا جاء في هذه المذكّرة:

«قال ابن يعيش: (أفعل) يكون اسماً ويكون صفة، فإنّ كان اسماً فجمعه على (أفاعِل) نحو: أفْكَل وأفاكل، وهو ضَرْبٌ من الصَّمغ أحمر، وأرنب وأرانب، وأجْدل وأجادل . . . و(أَفْعَل) يكون جمعاً (لأفعل) صفة أيضاً، وذلك أنّ (أفعل) قد يكون صفة فيلزمها (من)، ويراد بها التّفضيل كقولك: (زيد أفضل من عمرو).

فإذا أدخلت عليه الألف واللّام أسقطت (من)، كقولك: (مررت بالأكرم والأفضل)، ولا يُسْتعمل مع حذف (من) إلّا بالألف واللّام أو بالإضافة نحو: (الأفضل وأفضلهم).

وإذا كان معه الألف واللّام جري مجرى الاسم، فيؤنّث نحو: (الفُضْلَى والطُّولَى)، ويُثَنَّى نحو: (الأكرمان والأفضلان)، ويُجمع جمع السّلامة نحو: (الأفضلون والأكرمون)، ويُكسر تكسير الأسماء نحو: (الأكابر والأصاغر).

فكلام ابن يعيش السّابق صريح في أنّ جمع اسم التّفضيل المعرّف بالألف واللّام على (الأفاعل) قياس مطّرد.

ويؤيّد ابن يعيش ما جاء في التّوضيح وشرحه في جموع التّكسير:

قال: الثّالث والعشرون: (شبه فعائل)، وهو ما ماثله عدداً وهيئة وإنْ خالفه زنة كمفاعل وفياعل وفواعل (ويطّرد في مزيد الثّلاثيّ غير ما تقدّم) من نحو: أحمر، وسكران، وصائم، ورامٍ، وباب كُبْرى وسَكْرى، فإنّها تَقَدَّم لها جموع تكسير فلا يُجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته إنْ كانت واحدة) سواء كانت أوّلاً أو وسطاً أو آخِراً، لإلْحاقٍ أو غيره، وسواء كانت حرف علّة أوْ لا كأفضل وأفاضل...

وفي صوغ «الفُعْلَى» مؤنّث أفعل التّفضيل، قال الرّضيّ في شرح الكافيّة:

(والصّفة إمّا مؤنّث أفعل التّفضيل كالأفضل والفُضْلَي، وهو قياس).

وقال في الشّافية:

(من المقصور القياسيّ كل مؤنّث لأفعل التفضيل...).

ويضاف إلى هذا أنّ «المبرّد» مثّل في «المقتضَب» بالمُجْدَى مؤنّث الأمجد، وهي الّتي أنكرها أبو سعيد.

قال المبرّد:

«ومؤنّث (أفْعل) الّذي يلزمه (مِنْ) يكون على (فُعْلَى) نحو: الأصغر والصّغرى والأكبر والكبرى والأمجد والمجدَى»[1]

وقد أحيل اقتراح الأستاذ عطيّة الصّوالحيّ على لجنة الأصول الّتي درسته دراسة وافية، وخرجت بما يأتي:

أ - أنّ النّحاة يكادون يجمعون على أنّ جموع التّكسير ومصادر الثّلاثيّ ليس لها قياس مطّرد، وهم يفرّقون بين الاسم والصّفة، وأنّ جمع المذكّر السّالم يغني في جمع الأفعل للتّفضيل...

ب - أنّ تأنيث الأفعل على الفُعْلَى فيه تيسير مطابقة الصّفة للموصوف، ونحن مطالَبون بها في العربيّة.

ج - أنّ في حاشية التّصريح لياسين (باب النّعت): «قال ابن الحاجب: تقول هذه الكتب الأفاضل». وفي التّصريح (باب جمع التّكسير): «ويطّرد في مزيد الثّلاثيّ كأفضل وأفاضل».

د - أنّ المجمع في دورته الثّالثة (الجلسة الثّالثة) عَرَض لتأنيث أفْعَل على الفُعْلَى، فرأى بعض الأعضاء جوازه، ورأى بعضهم أنّه مقصور على السّماع، يضاف إلى ذلك أنّ قرارات المجمع في جمع التّكسير في الدّورة الرّابعة (في الجلسة الخامسة) تضمّنت أن يجمع الرّباعيّ هو والملحق به على صيغة منتهى الجموع (فعالل وشبهه).

هـ- أنّه كانت الأمثلة من جمع الأفعل على الأفاعل وتأنيثه على الفُعْلى تبلغ من الكثرة مبلغ القول بالقياسيّة في ذلك.

و- أنّ تنظير ابن يعيش بين الاسم والوصف المحلَّى بأل وإعطاء حكمه،

(1)«إحدى مسائل أفعل التّفضيل» للأستاذ عطيّة الصّوالحيّ، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، ج 21 ص 70و71.

يُسْتَنْبَط منه جواز الجمع على الأفاعل والتّأنيث على الفعلي.

وانتهت اللّجنة إلى القرار الآتي:

«يختلف النحاة في جمع أفعل التّفضيل المقترن بالألف واللّام على الأفاعل، وفي تأنيثه على الفُعْلَى، فمنهم من ذهب إلى أنّ جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفعلى مقصوران على السّماع، ومنهم من ذهب إلى أنّ ذلك قياسيّ مستندين إلى أنّ اقترانه بال يبعده عن الفعليّة من حيث إنّ الأفعال لا تدخلها الألف واللّام، وذلك يدنيه من الاسميّة.

ولمّا كان هذا الرّأي أقرب إلى التّيسير، فإنّ اللّجنة تقرّر أنّه يجوز جمع أفعل التّفضيل المقترن بالألف واللّام على الأفاعل، ويلحق به في ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنّه يجوز تأنيثهما على الفُعْلَى»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2]

(1)«مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً» إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ص 66.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والثّلاثين المعقودة من 19 من شوال الموافق 30 من يناير، حتى 29 من شوال 1386 هـ الموافق 9 من فبراير 1967م.

(204)

تصحيح: «أيّهما أفضل الوظيفة أم التّجارة؟»

يخطّئ الدّكتور مصطفى جواد أن يقال: «أيّهما أفضل العلم أم المال؟» وقال: إنّ الصّواب أن يقال: «أيّما أفضل العلم أم المال؟».

وحجّته في هذه التّخطئة «أنّ (هما) في قولك: (أيّهما) ضمير يعود إلى اسم ظاهر متأخّر عنه لفظاً ورتبة عَوْداً غير مُجاز، مضافاً إلى أنّ التّركيب مخالف للمنطق اللّغويّ، فأيّ للاستفهام، و(هما) إخبار، ويكون الاستفهام عن الظّاهر أوّل مّرة، فإذا كرّر الظاهر جاز لنا أن نستفهم عن ضميره، ولمّا لم يُذْكَر الظّاهر في هذه الجملة وضعنا مكانه (ما) فقلنا: أيّما أفضل اَلعلم أم المال؟»[1].

لكن الدّكتور إبراهيم السّامرائيّ نقل عن كتاب (الاستدراكات على «قل ولا تقل») للدّكتور صبحي البصّام شواهد من كلام الفصحاء تثبت صحّة ما خطّأه الدّكتور مصطفى جواد. من ذلك:

- ما جاء في أخبار أبي عمرو بن العلاء أنّه كان يخاف الحجّاج بن يوسف، فكان يتستَّر. قال: فخرجت أريد التّنقّل من الموضع الّذي كنت فيه إلى غيره، فسمعت منشداً ينشد:

ربما تكره النّفوس من الأمر   له فَرْجَــة كحــلّ العِقــال

وسمعتُ عجوزاً تقول: مات الحجّاج، فما أدري بأيّهما كنت أُسَرّ، أبقول المنشد «فَرْجَة» بالفتح أم بقول العجوز: «مات الحجّاج»؟.

- ما جاء في نهج البلاغة: وسئل عليه السّلام: أيّهما أفضل العدل أم الجور؟

- ما جاء في طبقات الشّعراء لابن سلام الجمحيّ من أنّ أبا العطاف قال:

---

(1) «قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ص 22، مطبعة أسعد/ بغداد.

إنّ شاباًّ لقي الفرزدق فقال له: أيّهما أحبّ إليك تسْبِق الخير أو يَسْبِقُك؟

– ما جاء في الأغاني من أنّ أمْ عمر بنت مروان قالت لطُوَيْس المغنّي: أيّهما أحبّ العاجل أم الآجل؟

وقال الدّكتور السّامرائي:

ثمّ ألم يذكر النّحاة حين رسموا القاعدة في عدم عود الضّمير على متأخّر لفظاً ورتبة أنّهم أشاروا في الوقت نفسه إلى شواهد ما جاء شاذّاً عن هذه القاعدة النّحويّة، كقول أبي الأسود الدّؤليّ يهجو عديّ بن حاتم الطّائيّ وقد نسبه ابن جنّي إلى النّابغة الذّبيانيّ:

جَزَى ربُّه عنّي عَدِيَّ بن حاتم   جزاءَ الكلاب العاديات وقد فَعَل

وكقول حسان يرثي مطعم بن عديّ أحد أجواد العرب:

ولو أنّ مجداً أخلد الدّهرَ واحداً   من النّاس أبقى مجدُه الدّهرَ مطعما[1]

(1)«لو أخذ القوس غير باريها» للدّكتور إبراهيم السامرائيّ، مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردني، العدد المزدوج7–8 ص 58.

(205)

تصحيح «المعلَن إليه»

يشيع استعمال التّعبير «المعلن إليه»، وخاصّة في لغة القضاء، كقول المُحْضِر: «لم أجد المعلَن إليه في محلّ إقامته» و«علمت أنّ المعلَن إليه مسافر».

ويُعْترض على هذا التّعبير بأنّ الفعل «أعلن» عُدِّيَ بحرف الجرّ «على»، وهو في اللّغة يتعدّى بنفسه إلى المفعول به، فالصّواب أن يقال: «المُعْلَن»- بصيغة اسم المفعول - فقط، لأنّ فيها ضميراً مستتراً يدلّ على الشّخص الواقع عليه الإعلان.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «المعلَن إليه». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«ممّا يشيع في لغة أهل القضاء قولهم: (المعلن إليه)، أي الشّخص الّذي يصل إليه إعلان بالحكم والقضيّة.

ويُؤخذ على هذا التّعبير أنّ لفظ (المعلن) مُعَدًّى بإلى مع أنّ فعله (أعلن) مُعدًّى بنفسه، يقال: (أعلن رأيه) و(أعلن أمره). ولكن تعدية (أعلن) بإلى أمر جرت به أقلام بعض اللّغويّين منذ وقت طويل، إذ فسّر صاحب القاموس واللّسان: (عالنه) بقولهما: (أعلن إليه).

هذا مع إمكان أن يكون الكلام من باب التّضمين، وإذن يكون (أَعْلَنَ) قد عُدِّي بإلى، لأنّه بمعنى (أوصل). وعلى ذلك يكون التّعبير القضائيّ صحيحاً يجري على سنن العرب وضوابطها».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار مع إضافة الجملة الآتية إلى التّعليل: «فضلاً عن إزالة الالتباس بين المعلِن والمعلَن»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980م.

(206)

تصحيح: «أوحى له» و«رضي عليه»

1 - يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصحيحة»[1] أن يقال: «وَحَي له»، يرى أنّ الصّواب: «أَوْحَى إليه»، ويستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾[3] وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ ﴾[4].

والحقّ أنّ «وَحَى له» صحيح كأَوْحَى إليه، وإنْ كان أغلب ما ورد في القرآن الكريم تعدية «أَوْحَى» بحرف الجرّ «إلى». ووردت تعديته بحرف الجر اللاّم في آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿4﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا ﴿5﴾ ﴾[5]، وهذه الآية الكريمة كافية وحدها للدّلالة على صحّة «وَحَى له».

جاء في «المصباح المنير»:

«وبعض العرب يقول: (وَحَيْت) إليه و(وَحَيْتُ) له، و(أوحيْتُ) إليه وله.. »[6].

وقال العجّاج:

أَوْحَى لها الـقـرار فاستقرّتِ وشدّها بالرّاسيات الـثُّبَّـتِ

قال في اللّسان:

أي وَحَى الله تعالى للأرض بأن تقِرّ قراراً ولا تميد بأهلها أي أشار إليها

---

(1) «الكتّابة الصحّيحة» لزهدي جار الله ، ص328.

(2) سورة النجم: 10.

(3) سورة الأنعام: 50.

(4) سورة الجنّ:1.

(5) «سورة الزلزلة: 4 - 5.

(6) «المصباح المنير"للفيّوميّ، ص 652.

بذلك. قال (أي أبو الهيثم): وَحَى لها القرار أي كتب لها القرار...

وروى الأزهريّ عن أبي زيد في قوله تعالى: «قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ »: من أَوْحَيْت، قال: وناس من العرب يقولون: وَحَيْت إليه ووَحَيْت له، وأوْحَيْت إليه وله..»[1]

وفي «المعجم الوسيط»:

«أوْحَى إليه وله: أشار وأَوْمَأَ..»[2] .

2 - ويخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة»: «رَضِيَ عليه»، والصّواب: «رضي عنه»، مستشهداً بقوله تعالى: «رضي الله عنهم ورضوا عنه»[3]، وبقول الشّاعر:

إذا ما لقِيتُ اللهَ عني راضياً فإنّ شفاء النّفس فيما هنالكَ

وقول الآخر:

رَضِيَتْ سيوفك عنك يوم لَقِيتَه وأجبت داعي الموت حين دعاك

وقال: الشّاعر الّذي يقول:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

لا ريب أنّه مخطئ، ولعلّه فعل ذلك حتّى يستقيم وزن البيت. وبعد فالشّعر سخيف»[4] .

ولكن أجاز لغويون «رضي عليه».

جاء في «مختار الصّحاح»:

«وربما قالوا: (رضي عليه) في معنى (رضي به وعنه)[5].

---

(1) «لسان العرب» لابن منظور، المجلد 3 من 892 - 893 - دار لسان العرب -

(2)«المعجم الوسيط» ج 2 ص 1029.

(3) سورة البينة: 8.

(4) «الكتابة الصحيحة، ص 114.

(5)«مختار الصحاح» للرازي، ص 246 ـ المطبعة الأميرية، القاهرة -

وفي «أقرب الموارد»:

«رضي عنه وعليه (من باب علم) رِضاً ورضواناً - ويُضمّان - ومَرْضاة: ضدّ (سخط)..»[1].

وفي «اللّسان»:

(ورضيت عنك وعليك رضًى، مقصور: مصدر محض، والاسم الرّضاء ممدود عن الأخفش. قال القُحَيْف العُقَيْلِي:

إذا رضيت عليّ بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

ولا تنبو سيوف بنى قُشير ... ولا تمضي الأسنّة في صفاها

عدّاه بعلى لأنَّه إذا رضيت عنه أحَبَّتهْ وأقبلت عليه، فلذلك استعمل على بمعنى عن. قال ابن جنّي: وكان أبو عليّ يستحسن قول الكسائيّ في هذا، لأنّه لما كان (رَضِيت) ضدّ (سَخِطت) عدّى (رضيت) بعلى، حملا للشّيء على نقيضه كما يُحْمل على نظيره..»[2].

وفي «المصباح المنير»:

«ورضيت عن زيد و(رضيت) عليه، لغة لأهل الحجاز..»[3].

وفي «القاموس المحيط»:

«رضي عنه وعليه يرضى رضا ورضواناً ـ ويُضمّان ـ ومَرْضاة: ضدّ سخط»[4].

ومع جواز: «رضي عليه» كما تبيّن مما سبق، فإنّ الأعلى والأفصح والأوْلى بالاتّباع هو: «رَضِيَ عنه» كما جاء في القرآن الكريم.

---

(1) «أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد» للشرتوني، ج 1 ص 410

(2)«لسان العرب» لابن منظور المجلد 1 ص 1178 1179 - دار لسان العرب -.

(3)«المصباح المنير» للفيومي، ص 229 - المكتبة العلمية بيروت -.

(4)«ترتيب القاموس المحيط» للطاهر للزاوي، ج 2 ص 349 ـ الدار العربية للكتاب -.

ويُعَدَّى الفعل «رضي» أيضاً بنفسه إلى المفعول به ويكون «رَضِيَهُ» بمعنى: «قَبِل به»، ومنه قوله تعالى:﴿ ورَضِيتُ لَكُمُ الإسْلامَ دِيناً ﴾[1] كما يُعَدَّى بحرف الجر الباء ويكون: «رضي به» بمعنى قبله واختاره، ومنه قوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ أَدْنَى أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ ولا يَحْزَنَّ ويَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾[3].

(1) سورة المائدة : 3.

(2) سورة التوبة:38.

(3) سورة الأحزاب: 51.

(207)

تصحيح: جمع «أَحْمَر» -للعاقل- على «أَحْمَرين»

يشترط النّحاة البصريّون في جمع الصّفة جمعاً مذكّراً سالماً شروطاً منها: ألاّ تكون الصّفة على وزن «أفعل» الّذي مؤنّثه على وزن «فعلاء»، مثل: أحمر وحمراء، وأسود وسوداء، وأعرج وعرجاء، وأبكم وبكماء، وأبله وبلهاء، وأعمى وعمياء، فلا يقال في جمع الصّفة «أفعل» هذه – للعاقل -: أحمرون وأسودون، وأعرجون، وأبكمون وأبلهون وأعميون، وإنّما يُجمع «أفعل» الّذي مؤنّثه على «فَعْلاء» على «فُعْل» المشترك في هذا الجمع المذكّر والمؤنّث، فيقال في جمع «أحمر» أو «حمراء»: حُمْر، وفي جمع «أسود» أو «سوداء»: سُود، وفي جمع «أعرج» أو «عرجاء»: عُرْج، وفي جمع «أبكم» أو «بكماء»: بُكْم، وفي جمع «أبله» أو «بلهاء»: بُلْه، وفي جمع «أعمى» أو «عمياء»: عُمْي. قال الله تعالى: ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَرْجِعُونَ ﴾[1]وقال تعالى: ﴿ ومِنَ الجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وإِسْتَبْرَقٌ ﴾[3].

لكنّ الكوفيّين لا يشترطون هذا الشّرط في جمع الصّفة جمع مذكّر سالماً، فهم يجيزون أن تُجمع الصّفة للمذكّر على وزن «أفعل» ومؤنّثه «فَعْلاء» جمع مذكّر سالماً، ولا يمنعون أن يقال: هؤلاء رجال أحمرون أو أسودون أو أبكمون أو أبلهون... ويستندون في ذلك إلى السّماع. ومن ذلك قول الشّاعر:

فما وجدتْ بناتُ بني نزارٍ حلائلَ أسودين وأحمرينا

(1) سورة البقرة:18.

(2) سورة فاطر:27.

(3) سورة الإنسان:21.

ووافقهم على ذلك ابن كَيْسَان[1]، كما وافقهم على جمع الصّفة على وزن «فعْلان» كسكران وعطشان جمع مذكّر سالماً، فيقال: سكرانون وعطشانون. وكان يقول: «لا أرى في الرّأي الكوفيّ بأساً»[2]. أمّا البصريّون فيرون أنّ الجمع «أحمرين» و«سكرانين» شاذّ لا يصلح للقياس عليه.

وقد أخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بمذهب الكوفيين فأجاز أن يُجمع «أفْعَل» الّذي مؤنّثه على «فعْلاء» جمع مذكّر سالماً، كما أجاز أن يُجمع مؤنّثه «فعلاء» جمع مؤنّث سالماً، لأنّ ما صحّ جمع مذكّره مذكّراً سالماً، يصحّ جمع مؤنثه جمع مؤنّث سالماً، والعكس صحيح.

ونصّ قرار المجمع:

«يُجاز جمع الصّفات من باب (أفعل فعلاء)، مثل: أسود وسوداء، وأبيض وبيضاء، بالواو والنّون في المذكّر، والألف والتّاء في المؤنّث، كما أنّه يجاز جمع «فعلاء» ممّا ليس مذكّره على «أفعل» مثل: «حسناء» و«عذراء» بالألف والتّاء»[3].

ونلاحظ أنّ قرار المجمع لم يشر إلى قلب الهمزة واواً عند جمع «فعلاء» بالألف والتّاء[4]، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيّين الذين يجيزون بقاء الهمزة بلا قلب عند النّسب والجمع في الصّفة «فَعْلاء».

---

(1) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كَيْسان، عالم نحويّ ولغويّ من أهل بغداد، تتلمذ على المبرّد وثعلب، من كتبه: «المهذّب» في النّحو، و«غلط أدب الكاتب» و«غريب الحديث» و«معاني القرآن» و«المختار في علل النّحو». توفي سنة 299 هـ.

(2) «شرح المفصل، لابن يعيش، ج 5، ص 60، 61 – عالم الكتب، بيروت –.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة من 19 من ذي الحجة 1390 هـ الموافق 15 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971 م.

(4) بخلاف نحو «كِساء» و«رداء» فيقال في النّسبة إليهما: «كسائيّ وردائيّ» بإثبات الهمزة، لأنّ الهمزة فيهما منقلبة عن حرف أصليّ، فأصل كساء: «كساو»، وأصل رداء: «رداي»، فالواو أو الياء في الأصل هي لام الكلمة، والهمزة منقلبة عن ذلك الأصل. ويجوز فيهما القلب فيقال: كساويّ، ورداويّ.

ومع تقديرنا لهذا القرار المجمعيّ، وعدم تخطئتنا من يريد التّقيّد به وتطبيقه في كتابته، نرى أنّه لا داعي للأخذ به في جمع «أسود» على «أسودين» وجمع «أبْكم» على «أبكمين» وأمثالهما، ولا ضرورة تضطرّنا إلى ذلك، والأفصح والأفضل اتّباع أسلوب القرآن الكريم، وهو جمع «أفعل وفعلاء» على «فُعْل»، كما قال عمر بن كلثوم:

بأنّا نورد الرّايات بيضاً ونُصْدِرُهنّ حُمْراً قد رَوِينا

ونشير هنا إلى أنّ الجمع على «فُعْل» يكون للصّفة المؤنّثة «فعْلاء». فإن كانت «فَعْلاء» اسماً غير صفة نحو: صحراء وورقاء وبطحاء جُمِعت بالألف والتّاء بعد قَلْب الهمزة واواً (في المشهور): فنقول في جمع «صحراء»: صحراوات (ويجوز جمعها جمع تكسير على صحارَى وصحارٍ)، وفي جمع (وَرْقاء) - حمامة -: وَرْقاوَات، وفي جمع «بَطْحَاء»: بَطْحاوَات.

ومن ذلك «خَضْرَاوَات» وهي البقول ونحوها، لأنّها اسم لا صفة، فجُمعت بالألف والتّاء كَوَرْقاوَات وبَطحاوَات، أمّا إذا أريدت الصّفة فالجمع «خُضْر» كما تقدّم.

(208)

تصحيح: «لا أدري إذا كان فلان حاضراً»
و «هو صادق بكلّ معنى الكلمة»
و «لم يعد فلان قادراً» و«قارن فلان بين كذا وكذا»

من الكتب الّتي أُلْفَت في الأخطاء اللّغوية الشّائعة، كتاب «تذكرة الكاتب» للأستاذ أسعدِ داغر.

وقد تعقّب هذا الكتاب الأستاذُ عبد القادر المغربيّ عضو المجمع العلميّ العربيّ بدمشق وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، فصحّح كثيراً ممّا خطّأه، ومن ذلك:

1 - قولهم: «لا أدري إذا كان فلان حاضراً». قال الأستاذ عبد القادر المغربيّ في تصحيح هذه العبارة:

«إذا قيل في جملة: (لا أدري هل حضر فلان) - وهي الّتي صحّحها الأستاذ داغر -: فأين مفعول «لا أدري»؟ قالوا: إنّ تقدير الكلام فيها هكذا: (لا أدري جواب هذا الاستفهامِ)، وهو ما يقوله النّحاة. فنقول: وكذلك الحال في الجملة الثّانية: (لا أدري إذا كان فلان حاضراً)، فيُجعل التّقدير هكذا: (لا أدري جواب هذا الشّرط) لأنّ المعنى: (إذا كان قد حضر فَشَأْني كذا، وإذا كان لم يحضر فلي شأْنٌ آخر).

فلمّا قال: (لا أدري إذا كان فلان قد حضر)، فهمنا منه أنّه لا يدري أيّ شأْنَيْه الحاصل والواقع، كما لا يدري في جملة الاستفهام بـ (هل) وقوع حضور فلان أو عدم حضوره»[1]. فالجملة إذن صحّيحة.

(1) مجلة المجمع العلميّ العربيّ بدمشق، المجلد الرّابع، الجزء السّادس، ص 311.

2 - قولهم: «هو صادق بكلّ معنى الكلمة» بحجّة أنّ التّعبير مُتَرْجَم ترجمة حرفية عن الإفرنجيّة. وقد صحّح الأستاذ المغربيّ هذا التّعبير بقوله:

«نعم، الجملة مترجمة عن الإفرنجيّة، ولكن ما كلّ ما تُرْجِم عنها واجبٌ اطِّراحُه، وهم يريدون بـ (كلّ معنى الكلمة) أنّ الرّجل صادق أنواع الصّدق، أي إنّه صادق بالمعنى المطابقيّ كما يقول المناطقة، لا بالمعنى التّضمينيّ أو الالتزاميّ»[1].

3 - قولهم: «لم يعد فلان قادراً»، صحّحه الأستاذ المغربيّ بقوله:

«قال (أي الأستاذ داغر): والصّواب (عاد فلان لا يقدر على العمل)، وقد اعترف بأنّ (عاد) هنا بمعنى (صار)، و(يعود) بمعنى (يصير)، و(صار) كما لا يخفى من أخوات (كان)، فإذا جاز أن يقال: (لم يكن فلان قادراً). جاز أن يقال: (لم يعد قادراً) أي (لم يصر قادراً)»[2].

4 - قولهم: «قارَن فلانٌ بين كذا وكذا». وقال الأستاذ المغربيّ في تصحّيحه:

«قال (أي الأستاذ داغر) لأنّ معنى (قارَن): صاحَبَ. نَعَمْ، ومن معانيها أيضاً أن يقرن الآكل بين طعامَيْن، أي يجمع بينهما، فمعنى (قارَنَ بين الشّيئين) إذن: جَمَعَ بينهما، ثمّ نظر أيّهما أمثل وأليق»[3].

(1) المصدر السابق، ص 308.

(2) المصدر السابق، ص 308.

(3) المصدر السابق، ص 310.

(209)

تصحيح: «جاء الرّجلان نفسُهما ونفساهما وأنْفُسُهما»

يقول جمهرة النّحاة في باب التّوكيد:

إذا كان المؤكّد مُثَنًّى، وأردنا توكيده بلفظ «نفس» أو لفظ «عين»، جاء توكيده بجمع «نفس» أو «عين» جمع» قلّة أي على وزن «أَفْعُل»: أَنفُس وأعين، مع إضافتهما إلى ضمير يطابق المؤكّد. فنقول مثلا: «سافر الأخوان أنفسُهما أو أعينُهما»، و«أكرَمْتُ الضَّيْفَيْن أنفسَهما أو أعْيُنَهما»، و«سُلِّمْت الجائزة إلى الفائزيْن أنفسهما أو أعْيُنِهما». وكذلك الحكم إذا كان المؤكّد جمعاً.

قال ابن عقيل في شرحه على ألفيّة ابن مالك عند قول ابن مالك:

واجمَعْهُمَا بأفعُلٍ إن تبعا ... ما ليس واحداً تكن مُتّبِعاً

«ثمّ إنّ كان المؤكّد بهما (أي بالنّفس أو العين) مثنّى أو مجموعاً، جمعْتَهما على مثال (أَفْعُل)، فتقول: جاء الزّيدان أنفسُهما أو أعينُهما، والهندان أنفسُهما أو أعينُهما، والزّيدون أنفسهم وأعينُهم، والهندات أنفسُهنّ أو أعْيُنهنّ»[1].

وسارت كتب النّحو التّعليميّة المدرسيّة الحديثة على هذه القاعدة، فجاء مثلاً في كتاب «القواعد الأساسيَّة في النّحو والصّرف والتّدريب عليهما» الّذي كان مقرّراً على طلبة دور المعلّمين والمعلّمات والمدارس الثّانويّة ما يأتي:

«لفظتا النّفس والعين تُفردان مع المؤكَّد المفرد، وتُجمعان مع المثنّى والجمع، مثل: جاء الرّجلان أنفسهما أو أعينُهما، جاء الرّجال أنفسُهم أو أعينُهم، جاءت المرأتان أنفسهما أو أعينُهما، جاء النّساء أنفسُهن أو أعينُهن»[2].

---

(1)«شرح ابن عقيل على الألفية»، ج 2 ص 56 - شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي -.

(2) «القواعد الأساسية في النّحو والصّرف والتدريب عليهما» تأليف لجنة من أساتذة اللّغة، هامش ص 25 - مؤسسة ناصر للثقافة - بيروت -.

والقياس في هذه المسألة أن يطابق المؤكِّد المؤكَّد في التّذكير والتّأنيث والأفراد والتّثنية والجمع، فنقول مثلاً: «جاء الرّجلان نفساهما أو عَيناهما» بالمطابقة. وقد قال بجواز هذا الوجه نحاة.

جاء في الأشمونيّ:

«تنبيه: ما أفهمه كلامه من منع مجيء النّفس والعين مؤكَّداً بهما غير واحد - وهو المثنّى والمجموع - غير مجموعيْن على (أفْعُل) هو كذلك في المجموع.

وأمّا المثنّى فقال الشّارح- بعد أن ذكر أنّ الجمع فيه هو المختار-: ويجوز فيه أيضاً الإفراد والتّثنية.

قال أبو حيّان: ووَهِمَ في ذلك إذ لم يقل أحد من النّحويّين به.

وفيما قاله أبو حيّان نظر، فقد قال ابن إياز في شرح الفصول: ولو قلت «نفساهما لجاز، فصرح بجواز التّثنية»[1].

وقال السّيوطيّ في «الهمع»:

«فإن أكَّدَ (أي نفس وعين) مثنّى فجمعهما أفصح من الإفراد، ويجوز: الزّيدان نفسُهما بالإفراد، وجوّز ابن مالك وولده تثنيتهما فيقال: نفساهما، ومنع ذلك أبو حيّان..»[2].

وقال الرّضيّ في شرح الكافيّة:

«.. وتغيّر الصّيغ مع الضّمير في مثنّى المذكّر والمؤنّث ومجموعهما نحو: الرّجلان أو المرأتان أنفسهما وأعينهما، وقد يقال: نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب، والأوّل أوْلَى..»[3]

---

(1) «شرح الأشموني» ج 2 ص 403 ـ دار الكتاب العربيّ -.

(2) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدّين السّيوطيّ، ج 5، ص 197 - دار البحوث العلمية -.

(3) «شرح الرضيّ على الكافيّة». ج 2 ص 369 - منشورات جامعة قاريونس -.

وفي النّحو الوافي:

«أمّا إذا كان المؤكَّد مُثَنّى فالأفصح جمعهما على وزن القلّة السّابق وهو أفْعُل، فيقال: أنفسُهما وأعينُهما، لكن يصحّ إفرادهما وتثنيتهما فيقال: نفْسُهما، عَيْنُهما، أو: نفساهما، عيناهما..»[1].

وبهذا الرّأي الأخير أي جواز الأوجه الثّلاثة أخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

ونصّ قراره في ذلك:

«يجوز الإفراد والمطابقة والجمع على (أفْعُل) في توكيد المثنّى بالنّفس والعين، فيقال: جاء الرّجلان نفسُهما ونفساهما وأنفسُهما»[2].

(1) «النّحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 408 ـ دار المعارف بمصر-

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ الموافق 31 من مارس 1980 م.

(210)

تصحيح: «المُنَاوَرَة»

تشيع في لغة العصر كلمة «المناورة»، ويعنون بها التّدريبات العسكريّة الّتي تُطبَّق فيها أساليب القتال من أجل رفع استعداد الجنود لخوض المعارك الحقيقيّة، فيقال مثلاً: «قام الجيش بمناورة الخريف»، و«المناورات ضرورية لتكوين الجنديّ وإعداد الجيش».

كما تُطلق «المناورة» في المجال السّياسيّ على أعمال التّمويه أو الخداع أو صرف النّظر عن أمر إلى أمر آخر، فيقال مثلاً: «قام مندوب دولة كذا بمناورة سياسيّة في مجلس الأمن»، و«أصبحت مناورات الدّول الكبرى السّياسيّة مفضوحة».

ويُؤخذ على كلمة «المناورة» أنّها لم تُؤْثَر عن العرب، ولم ترد في معجمات اللّغة، وذكرها «المعجم الوسيط» - وهو معجم حديث - على أنّها مولّدة، أي ليست عربيّة أصيلة، والمولّد عند الأقدمين لا يُعْتدّ به ولا تنهض به حجّة.

جاء في المعجم الوسيط (الطّبعة الأولى):

«ناوَرَ فلاناً: شتمه، وناور فلاناً: خدعه (مو). وناوَرَتْ فرق الجيش بعضها بعضاً: قاتل بعضها بعضاً على سبيل التّمثيل والتّدريب (مو)[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «المناورة» بمعناها العسكريّ ومعناها السّياسيّ.

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في لغة الجيش وغيره مثل قولهم: (قام الجنود بمناورة حربيّة)، ومثل ما

(1)«المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج 1 ص 970 - المطبعة العلمية طهران -.

يتردّد في لغة السّياسة من قولهم: (هذه مناورة سياسيّة).

وقد يُعْترض على اللّفظ واستعماله المعاصر بعدم وروده بالمعنى العسكريّ أو المعنى السّياسيّ في معجمات العربيّة.

ودرست اللّجنة هذا، ثمّ انتهت إلى إجازة لفظ «المناورة» بدلالتيه الحربيّة والسّياسيّة على أحد وجهين:

الأوّل: أنّ اللّفظ منقول من الكلمة الفرنسيّة MANOEVRE أو من الكلمة الإنجليزيّة MANEUVER وقد أشار المعجم الوسيط في طبعته الثانية إلى أنه معرّب.

الثاني: أنّ للمناورة معنى آخر هو الدّهاء، فهي من مادّة (نور) الّتي تحمل معنى الخداع والحيلة.

ومعلوم أنّ وزن (المفاعلة) شائع في العربيّة، مثل: المُدَاوَرَة والمُرَاوَغة والمشاورة والمحاورة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسّة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979 م.

(211)

تصحيح: «تقع منطقة (قرقارش) غرب مدينة طرابلس أو غربيّها»

يفرّق بعضهم بين أن تكون أسماء الجهات، وهي شرق، غرب شمال، جنوب، منسوبة (أي بصيغة: شرقيّ، غربيّ، شماليّ، جنوبيّ)، وأن تكون غير منسوبة.

فإذا كانت منسوبة دلّت على المكان الخارج عن الاسم الّذي أضيف إليه اسم الجهة.

وإذا كانت غير منسوبة دلّت على المكان الدّاخل في الاسم الّذي أضف إليه اسم الجهة، فالمكان في هذه الحالة جزء من ذلك الاسم المضاف إليه..

تقول: «تقع منطقة قرقارش غرب مدينة طرابلس». جاء اسم الجهة «غرب» في هذه الجملة غير منسوب، لأنّ المكان الّذي دلّ عليه وهو «منطقة قرقارش» داخل في الاسم الّذي أضيف إليه اسم الجهة وهو «مدينة طرابلس»، فالمعلوم أنّ «منطقة قرقارش» جزء من مدينة طرابلس وليست خارجة عنها.

وتقول: «تقع مدينة الزاوية غربيّ مدينة طرابلس»، جاء اسم الجهة «غربيّ» في هذه الجملة منسوباً، لأنّ المكان الّذي دلّ عليه وهو «مدينة الزّاوية» خارج عن الاسم الذي أضيف إليه اسم الجهة وهو «مدينة طرابلس»، إذ «الزاوية» ليست جزءاً من «طرابلس».

وتقول: «في شمال مزرعتي نخيل» إذا كان النّخيل داخل حدود مزرعتك واقعاً في جهتها الشّماليّة.

وتقول: «في شماليّ مزرعتي نخيل» إذا كان النّخيل خارجاً عن حدود مزرعتك واقعاً في شمالها.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة لم يقرّ هذه التّفرقة في أسماء الجهات بين أن تكون منسوبة أو غير منسوبة. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بهذا الشّأن ما يأتي:

«يرى بعض النّقّاد أنّ استعمال أسماء الجهات منسوبة يدلّ على المكان الخارج عمّا أضيف إليه اسم الجهة.

درست اللّجنة هذا، وانتهت إلى أنّه لا فرق في استعمال المنسوب من أسماء الجهات بين كونه جزءاً من المضاف إليه، وكونه خارجاً عنه، وأنّ المدار في تعيين ذلك إنّما هو على القرينة وسياق الكلام».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والأربعين المعقودة من 13 من صفر والموافق 24 من فبراير، حتى 27 من صفر 1395 هـ الموافق 10 من مارس 1975 م.

(212)

تصحيح: «هذا الثّوب قَسْطَلِيّ» أو «كَسْتَنِيّ»

يقول العامّة عندنا مثلا: «هذا الثّوب قَسْطَلِيّ»، وفي بعض البلاد العربيّة يقولون: «كَسْتَنِيّ»، ويعنون بذلك أنّ الثّوب بلون «القَسْطَل» أو «الكستناء».

و «القَسْطَل» أو «الْكَسْتَنَا» - وفي مصر يقولون: أبو فروة - اسم ثمرة وافدة من أوروبا، وليس لوطننا العربيّ عهد قديم بها. وهي ثمرة ذات قشرة تُشْوَى بطريقة .معيّنة ويُؤكل لُبُّها. وينسب العامّة إلى هذه الثّمرة ويقصدون لونها فيقولون: «قَسْطلِيّ» أو «كستنِيّ».

ولفظ «قَسْطل» أو «كستنا» بمعنى الثّمرة المعروفة مأخوذ من اسمها الإيطاليّ «كاستانيا»، وطوّعها العامّة للسانهم فقالوا «قسطل» أو «كستنا».

أمّا لفظ «قَسْطَل» بهذه الصيغة فهو عربيّ فصيح، ولكن بمعنى آخر، وهو الغبار أو غبار الحرب خاصّة.

قال الثّعالبيّ في فقه اللّغة:

«الْهَرَج والقَسْطَل: غبار الحرب»[1].

وقد تقدّم الأستاذ محمّد فريد أبو حديد عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة باقتراح إلى المجمع يدعوه فيه إلى إجازة كلمة «قسْطَلِيّ» أو «كسْتنِيّ» وصفاً للّون المعروف بين العامّة بهذا الاسم. وجاء في بحثه الّذي قدّم به الاقتراح:

«كستنا - كستنيّ اللوّن:

لا يوجد هذا اللّفظ في أي كتاب من كتب اللّغة العربيّة لا قديمها ولا حديثها . . . . واللّفظ كما يلوح تعريب للّفظ الطليانيّ «كستانيا Castagna»

(1)«فقه اللغة وسرّ العربيّة» لابي منصور الثعالبي، ص 268 - الطبعة الثّانية، شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر -.

وقد يكون أهل سواحل مصر وسواها من البلاد الّتي تتكلّم العربيّة قد سمعوا هذا اللّفظ ونقلوه نقلا، إذ لم يجدوا لفظاً يقوم مقامه في لغتهم... وقد يحرّف بعض أهل السّواحل هذا اللّفظ فيقولون: «قَسْطَنَة» أو «قَسْطَل»...

ونحن مخيّرون بين هذا اللّفظ وبين اللّفظ الفرنجيّ الإيطاليّ. و«أبو فروة» اسم ظريف مع أنّه عاميّ، ولا بأس باستعماله إذا أردنا تسمية الثّمرة، ولكن النّسبة إلى هذا اللّفظ تعرّضنا للّبس، كما أنّها عسيرة، فلا يمكن أن يقال: «لون فرويّ»، ولا أن يقال: «أبو فرويّ»، ولست أتصوّر نسبة من هذا اللّفظ يمكن للذّوق العربيّ أن يقبلها.

وأمّا لفظ «الكستنا» فإنّه – وإن كان أعجميّاً – خفيف على اللّسان، وإذا جُعِل آخِرَه تاء مربوطة كانت صورته قريبة من صور الكلمات العربيّة.

ولست أجد مانعاً يمنعنا من أخذ أسماء الفواكه والثّمار التّي لم يعرفها العرب ولم يتخّذوا لها أسماء من قبل. وأغلب الظّنّ أنّهم لو عرفوا تلك الثّمرة لَسمَّوْها بالاسم الّذي سمعوه من أصحابها.

وقد أخذ العرب كثيراً من أسماء الثّمار عن غيرهم كالجوز والبندق.

لهذا لستُ أرى مانعاً من استعمال لفظ «الكَسْتَنَة» أو «الكستنا» للدّلالة على واحدة ثمرة «أبو فروة»، وهو عندي أظرف وألطف، ويمكن جمعه على «كستنات»، والنّسبة إليه «كَسْتَنِيَ»، واللّون «الكسْتَنِيّ» لون لا يمكن التّعبير عنه ولا وصفه بما هو أدقّ من هذه النّسبة، فإضافة هذا اللّفظ إلى اللّغة العربيّة ضرورة لا غِنىً عنها»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على اقتراح عضوه الأستاذ محمد فريد أبو حديد، وقرّر صحّة كلمة «كسْتنيّ» وكلمة «قَسْطَلِيّ» وصفاً لِلَوْن»[2].

---

(1) مجلة مجمع اللّغة العربيّة، ج 7 ص 185، 186 -باختصار-.

(2) مجلس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة عشرة المعقودة من 21 من ذي القعدة1366هـ الموافق 6 من أكتوبر 1947 م، حتى 22 من رجب 1367 هـ، الموافق 31 من مايو 1948

(213)

تصحيح: «هذا منزل آيِلٌ للسُّقوط» و«فلان آيِبٌ من السّفر»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «هذا منزل آيِلٌ للسّقوط»، و«فلان آيِبٌ من السّفر»، بالياء في «آيل» و«آيب»، ويرى أنّ الصّواب أن يقال: «هذا منزل آئل للسّقوط»، و«فلان آئب من السّفر»، بالهمزة في «آئل»، و«آئب».

وحجّته في هذه التّخطئة أنّ القاعدة الصّرفيّة توجب في الفعل الأجوف (أي الّذي عين فعله حرف علّة منقلب عن واو أو ياء) ممّا دخله الإعلال، نحو: صام وباع، أن تُبْدَل الواو أو الياء في صيغة اسم الفاعل منه همزة. فالفعل «صام» معتلّ العين، وأصله: «صَوَمَ»، دخله الإعلال بأن تحرَّك حرف العلّة وانفتح ما قبله فانقلب حرف العلّة ألفاً فصار «صام». واسم الفاعل منه في الأصل هو: «صاوِم»، قُلِبت الواو همزة فقيل: صائم. والفعل «باع» معتلّ العين أيضاً، وأصله: «بَيَع»، دخله الإعلال ويقال فيه ما قيل في «صَوَم»، فانقلب حرف العلّة ألفاً فصار «باع». واسم الفاعل منه في الأصل: «بايع»، قُلبت الياء فيه همزة فصار «بائع». ومثل ذلك: «آل» هو معتلّ العين، وأصله «أَوَل»، دخله الإعلان فانقلب الواو ألفاً فصار: «آل». و«آبَ» كذلك، واسم الفاعل في الأصل «آوِل» و«آوِب»، قُلبت الواو همزة فصار: «آئل» و«آئب». وهكذا يقال في اسم الفاعل من «قال»: قائل، ومن «هام»: هائم، ومن «عال»: عائل، ومن «مال»: مائل، ومن «سال»: سائل، ومن «قاد»: قائد...

فإذا كان حرف العلّة العين غير مُعَلّ في الفعل لم يصحّ إبدال الواو أو الياء همزة في صيغة اسم الفاعل، بل تبقى في هذه الحالة الواو أو الياء عَيْناً لاسم

الفاعل، فيقال في «عَيِنَ»: عايِن، وفي «عَوِر»: عاوِر.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز لفظ «آيل» و«آيب» بالياء خلافاً للقاعدة الصّرفيّة، وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة قولهم: (هذا منزل آيِلٌ للسقوط)، كما يشيع قولهم: (فلان آيِبٌ من السّفر)، بتسهيل الهمزة في كلّ من (آيل) و(آيب).

وقد يبدو للنّاقد اللّغويّ في مثل ذلك خروجٌ عن القاعدة الصّرفيّة، إذ الأصل أن يقال: (آئل) و(آئب) بهمزتين محقّقتين.

واللّجنة ترى أنّ استعمال الكلمتين على هذه الصّورة صحيح، استناداً إلى:

أ- أهل الحجاز يستثقلون تحقيق الهمزة الواحدة.

ب – ورد تسهيل الهمزة في اسم الفاعل الأجوف في بعض القراءات القرآنيّة السّبع والعشر».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس، حتى 27 منه 1978م.

(214)

تصحيح نحو: «زَيْدُون» و«حَمْدُون» وإعرابه إعراب المفرد

بالحركات على النّون زعم «دوزي» المستشرق المعروف أنّ الأعلام المنتشرة في الأندلس والمغرب على صيغة «فَعْلون» مثل: زيْدُون وخَلْدُون وحَمْدون وعَبْدون وغَلْبون وسحْنون، متأثرّة باللّغة الإسبانيّة الّتي تجعل الواو والنّون في آخر العلم للتّعظيم.

وقد أثبت المحقّقون أنّ الصّيغة عربيّة أصيلة، ووردت في الشّعر القديم، وهي ليست خاصّة بأهل الأندلس والمغرب، وفي المشرق أيضاً أعلام مختومة بالواو والنّون.

واختلف النّحاة في إعرابها، ولهم في ذلك خمسة مذاهب:

الأوّل: إعرابها بالحروف إعراب جمع المذكّر السّالم، فيقال: سافر زيدون، واستقبلتُ زيدين، وسلّمتُ على زيدين. ومن ذلك «عليّون»، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾.

الثّاني: أنّ تكون دائماً باليّاء وتعرب بالحركات الظّاهرة على النّون المنوّنة إن كان العلَم لمذكّر، فإنْ كان لمؤنّث لم تُنَوَّن (ممنوعة من الصّرف). فنقول في رجل اسمه «خلدون»: «خَلْدِينٌ عالمٌ فاضل»، «إنّ خَلْديناً باحث عظيم»، «اقترضتُ من خلدينٍ مبلغاً من المال». ومنه ما ورد أنّ النّبيّ ﷺ قال: «رُفِعت لي ليلة أُسْرِيَ بي مدينة فأعجبتني، فقلت لجبريل: ما هذه المدينة؟ فقال: نصيبينٌ، فقلت: اللّٰهُمَّ عَجِّل فتحها واجعل فيها بركة للمسلمين».

وهذا المذهب يشبّه الأعلام المختومة بالواو والنّون بِغِسْلين في كونه ذا زيادتين كالجمع..

الثّالث: إعراب العلم إعراب الممنوع من الصّرف للعلميّة وشبه العجمة وزيادة الواو والنّون، فيقال على هذا المذهب: «زارنا حَمْدُونُ»، و«قابلتُ حَمْدونَ»، و«بعثتُ بهديّة إلى حَمْدُونَ». وعلى ذلك جرى الشّاعر الكبير أحمد شوقي في قصيدته الّتي مطلعها:

يا ابْنَ زيدونَ مرحباً قد أطَلْتَ التَّغَيُّبا

الرّابع: إبقاء العلم على حاله بالواو والنّون في كلّ حالات الإعراب، وإعرابه بالحركات الظّاهرة على النّون مصروفاً ومنوّناً، فيقال: «أَلْقَى غَلْبونٌ محاضرةً قيّمة»، «أكرمتِ الجامعةُ غَلْبوناً»، «وجَهتُ أسئلة إلى غَلْبونٍ».

الخامس: إبقاء العلم على حاله بالواو والنّون، مع فتح النّون على الحكاية في كلّ حالات الإعراب، فنقول على هذا المذهب: «في الدّار حمدونَ»، و«استقبلتُ حمدونَ»، و«تلقّيت رسالة من حمدونَ».

وعلى هذا المذهب يقدّر الإعراب على الواو في حالات الإعراب، كما قدّروه في قولهم: «عليّ ابن أبو طالب»، و«معاوية بن أبو سفيان»، و«حدث خلافة أبو بكر كذا وكذا»، وقراءة بعضهم: ﴿تبّت يدا أبو لهب﴾، وهذا المذهب أضعف المذاهب.. »[1].

وقد بحث مجمع اللّغة العربيّة مسألة الأعلام المنتهية بالواو والنّون، وجاء في قرارٍ للّجنة الأصول التّابعة للمجمع ما يأتي:

«ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتيْن، نحو: مَيْسون وحَمْدون وخَلْدُون، له أمثلته منذ أقدم العصور العربيّة، فصيغته عربيّة، وعليها صيغ ما

(1) «إعراب مثل (خلدون) أو إعراب أسماء الأعلام المنقولة من صيغة جمع المذكّر السّالم»، للأستاذ عطية الصوالحيّ عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، المجلد 33، البحوث والمحاضرات للدورة الثّالثة والثلاثين، ص 139 - 142، باختصار وتصرّف.

ورد من أعلام أهل المغرب.

وهو يُعْرَب إعراب المفرد بالحركات على النّون مع التّنوين ومع لزوم الواو. فإن كان عَلَماً لمؤنّث مُنِع من الصَّرف للعلمية والتّأنيث.

ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهياً بياء ونون زائدتيْن»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

(1) مثل الأعلام: نصيبين، عابدين، صالحين.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والثّلاثين المعقودة من 19 من شوال الموافق 30 من يناير، حتى 29 من شوال 1386 هـ الموافق 9 من فبراير 1967م.

(215)

تصحيح: «غَشَّ الطّالب في الامتحان»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «غشّ الطّالب في الامتحان»، و«ظاهرة الغشّ في الامتحانات خطيرة يجب أن تُعالج بسرعة»، و«أُلْغِي امتحان فلان لأنّ الرّقيب ضبطه غاشًّا». ويعنون بالغشّ في الامتحان تحايُل الممتَحَن في نقل الإجابة بطريقة غير مشروعة يمنعها قانون الامتحان، كأن ينقل من ورقة، أو من كتابة على يده أو ذراعه، أو بتلقين خفيّ من شخص آخر، أو غير ذلك من وسائل «الغشّ» في الامتحانات.

ويُؤخذ على هذا اللّفظ أنّه لم يرد في معجمات اللّغة بهذا المعنى، وإنّما ورد بمعان أُخَر. فـ «غَشَّه: لم يخلص له النّصيحة. وغشّه: أظهر له خلاف ما في باطنه. وغشّ الشّيء: خلطه بما ليس منه، كغشّ اللّبن بالماء، وغشّ زيت الزّيتون بزيت الذّرة، وغشّ التّمر الجيّد بتمر رديء... فهو غاشّ وغشّاش ولم يذكر «غشّ في الامتحان» إلّا المعجم الوسيط، لكنّه ذكر أنّها مُحْدَثة[1].

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة التّعبير الحديث: «غشّ الطّالب في الامتحان». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يجري على أقلام الكتّاب المعاصرين قولهم: (غشّ الطّالب في الامتحان)، أو (غشّ الإجابة عن الأسئلة)، أو (غشّ عن زميله)، أو (ورقته مغشوشة)، يُراد بذلك كلّه النّقل عن آخر، ونسبة المنقول إلى غير صاحبه في غفلة من الرّقيب.

وتجيز اللّجنة هذهِ الاستعمالات على أساس أنّ مدلول الغِشّ في اللّغة إظهار غير الصّحيح، ومجانبة الأمانة في الأداء، ومنه الغشّ بمعنى الخلط والشَّوْب. ولا

---

(1)«المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، ج 2 ص 659 - المكتبة العلمية، طهران.

بأس بالاتّساع في هذا المدلول بحيث يستوعب ما تحمله الاستعمالات العصريّة من معنى مجانبة الخلوص، وذلك في إظهار الممتَحَن خلاف ما هُوَ لَه».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس حتى 27 منه 1978 م.

(216)

تصحيح: «نُوَيْب» - تصغير ناب - و«شُوَيْخ» - تصغير شَيْخ - و«حَوَيّان» - تصغير حَيَوَان -

1 - القاعدة في تصغير الاسم الّذي ثانيه ألف منقلبة عن واو أو ياء، أنْ يُرَدَّ ثانيه إلى أصله الواو أو الياء عند التّصغير. فالألف في كلمة «باب» - مثلاً - منقلبة عن واو، بدليل الجمع: «أبواب»، وجمع التّكسير يَرُدُّ حرف اللّين إلى أصله. وأصل «باب»: بَوَب، ويقال فيه: تحرّكت الواو وانفتح ما قبلها فقُلِبت الواو ألفاً فصار: «باب». فإذا صغَّرناه قلنا: «بُوَيْب» بإرجاع الألف إلى أصلها الواو في التّصغير. وكذلك نقول في تصغير «مال»: مُوَيْل، لأنّ الألف في «مال» منقلبة عن واو، بدليل جمعه جمع تكسير على «أموال»، فأصله «مَوَل»، ويقال فيه ما قيل في «باب».

وكلمة «ناب» الألف فيها منقلبة عن ياء، بدليل جمعها على «أنياب»، وأصلها: «نَيْب»، تحرَّكَت الياء وانفتح ما قبلها فقُلِبَت الياء ألفاً فصارت: «ناب». ويقال في تصغير «ناب»: نُيَيْب بإرجاع الألف إلى أصلها في التّصغير.

ومثل «ناب» كلمة «عاب» أي عَيْب، أصل الألف في «عاب» ياء، أي «عَيَب» ويقال فيها ما قيل في «ناب»، فيكون تصغيرها على «عُيَيْب».

وشذّ من ذلك تصغير «عيد» على «عُيَيْد»، والقياس أن يُصَغَّر على «عُوَيْد» لأنّه من «عاد يعود»، فالأصل فيه واو.

وإذا كان ثاني الاسم الثّلاثي واواً أو ياءً، بقيت الواو أو الياء عند التّصغير، فنقول في تصغير «ثوب»: ثُوَيْب، وفي تصغير «شيخ»: شُيَيْخ.

وما ذكرناه هو على مذهب البصريّين الّذين يعدّون الخروج عنه شذوذاً لا يقاس عليه.

قال الأشمونيّ في شرحه قول ابن مالك في ألفيّته:

وارْدُد لأصلٍ ثانياً ليناً قُلِبْ فقيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

«... أجاز الكوفيّون في نحو (ناب) مما ألفه ياء: (نُوَيْب) بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في (شيخ) واواً، ووافقهم في التّسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً، ويؤيّده أنّه سُمِع في (بَيْضة): (بُوَيْضَة)، وهو عند البصريّين شاذّ»[1].

وجاء في «النّحو الوافي»:

«والكوفيّون يُجيزون في الألف المنقلبة عن ياء، في مثل: ناب، وفي الياء الّتي في مثل: شيخ، قلبهما عند التّصغير واواً، فيقولون: نُوَيْب وشُوَيْخ. ورأيهم ضعيف، إذ لا تؤيّده الشّواهد المتعدّدة. ومن الشّاذّ ما سُمِع من تصغير (بَيْضة) على (بُوَيْضَة) بالواو»[2].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أخذ برأي الكوفيّين في إجازة تصغير نحو «ناب» على «نُوَيْب»، وتصغير «شيخ» على «شُوَيْخ»، ورأى في ذلك تيسيراً. ونصّ قرار المجمع:

«ما ثانيه ألف أو واو أو ياء من الاسم الثّلاثيّ، يُرَدّ إلى أصله عند التّصغير، ويجوز فيما أصل ثانيه الياء أن يُقْلَب واواً عند التّصغير، أخْذاً بمذهب الكوفيّين فيه، وتجويز ابن مالك له، ولورود السّماع به.

وعلى هذا يجوز في تصغير (عَيْن) و(شَيخ) و(لِيفة) و(شَيْء) أن يقال: عُوَيْنَة، وشُوَيْخ، ولُوَيْفَة، وشُوَيْء»[3].

---

(1) «شرح الأشمونيّ على الألفيّة»، ج 3 ص 715 - دار الكتاب العربي - بيروت -.

(2) «النحو الوافي» لعباس حسن، ج 4 ص 532 ـ دار المعارف بمصر -.

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والثّلاثين، الجلسة السّادسة المعقودة في 24 من شوال 1386 هـ الموافق 4 من فبراير 1967م.

2 - كما أجاز المجمع تصغير لفظ «حيوان» على: «حُوَيّان». ونصّ قراره:

«بما أنّ (شريان) ألفها رابعة، واسمها مساوٍ في الوزن لاسمٍ آخرُه حرفٌ أصليٌّ قبله ألف زائدة، فتصغيرها بالقلب وجهاً واحداً، وعلى هذا يقال في تصغيرها: (شُرَيِّين) لا غير.

وبما أنّ (حيوان) ألفها رابعة، واسمها ليس مساوياً في الوزن لاسم آخره حرف أصليّ قبله ألف زائدة، فتصغيرها بلا قَلْب. وعلى هذا يقال في تصغيرها: (حُيَيّان).

وطَوْعاً لما أجازه الكوفيّون في تصغير ما ثانيه حرف علّة من قلب الياء واواً، يجوز أن يقال في تصغير (حيوان): حُوَيّان»[1].

(1) المصدر السابق.

(217)

تصحيح «جواز ظهور الكون العام»

نمهّد لهذه المسألة اللّغويّة بالتّوضيح الآتي:

لا بدّ للظّرف والجارّ والمجرور من مُتَعَلَّق يتعلّقان به، وهذا المتعلّق إمّا فِعْل، وإمّا شبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول.

ويقسّم النّحاة متعلَّق الظّرف والجارّ والمجرور على قسمين: كون عامّ، وكون خاص.

1 - الكون العامّ: هو متعلَّق الظّرف أو الجارّ والمجرور المحذوف المقدّر لدلالة الظّرف أو الجارّ والمجرور عليه، ويُفْهَم الكلام بحذفه بلا غموض ولا لَبْس، وهو عند جمهرة النّحاة واجب الحذف، إذ لا فائدة من ذكره.

مثال المتعلّق العامّ مع الظّرف قولك: «العصفور فَوْق الشّجرة». تقدير الكون العامّ المتعلَّق به الظّرف «فوق»: «استقرّ»، أو «مستقِرّ»، أو «كائن»، وهو واجب الحذف لا يجوز ذكره، إذ يُغْنِي عنه الظّرف «فوق»، والجملة بحذفه واضحة لا غموض فيها ولا لَبْس.

ومثال المتعلَّق العامّ مع الجارّ والمجرور قولك: «الطّلبة في السّاحة». تقدير الكون العامّ المتعلّق به الجارُّ والمجرور «في السّاحة»: «استقروا»، أو «مستقرّون»، أو «كائنون»، أو «موجودون»، وهو واجب الحذف، إذ ليس لوجوده تأثير في الجملة، والجملة واضحة بحذفه، حيث دلّ عليه الجارّ والمجرور «في السّاحة».

2 - الكون الخاصّ: هو المتعلّق الّذي لا يُفْهم الكلام بحذفه، لذلك يجب ذكره لعدم وجود ما يدلّ عليه إذا حُذِف، وقد يصحّ حذفه إذا وُجِدَت قرينة تدلّ عليه.

والظّرف أو الجارّ والمجرور مع الكون الخاصُ فَضْلةٌ أو لَغْوٌ تستقيم الجملة بحذفه.

مثال الكون الخاصّ مع الظّرف قولك: «غَرَّد العصفورُ فَوْقَ الشّجرة». لا تستغني الجملة عن المتعلّق «غرَّد»، لذلك يجب ذكره ولا يجوز حذفه، لأنّه إذا حُذِف تغيّر المعنى وفات المقصود، ولكن لو حُذِف الظّرف ما اختلّت الجملة، وصارت «غرّد العصفور»، وهي جملة مفيدة ذات معنًى يحسن السّكوت عليه.

ومثال الكون الخاصّ مع الجارّ والمجرور قولك: «أنا مُعْجَبٌ بك»، فالجارّ والمجرور «بك» متعلّقان بـ «مُعْجَب»، وهو متعلّق خاصّ لا يجوز حذفه، لأنّك لو حذفته فقلت: «أنا بك» لتغيّر المعنى وفات المقصود، إذ لا يدلّ الجارّ والمجرور على المتعلَّق كما هو الشّأن مع الكون العامّ.

بعد هذا التّمهيد نقول:

أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة ظهور الكون العامّ في الجملة الّذي قال النّحاة بوجوب حذفه فيها كما سبق بيانه. وجاء في قرار لجنة الأصول التّابعة للمجمع ما يأتي:

1 – ورد في بعض ما عُرِض على المجمع تعبيرات مثل: «هذه المادّة موجودة في أستراليا»، أو «هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط»، ممّا يظهر فيه الكون العامّ. وقد عارض في جواز مثل ذلك الأستاذ عبّاس حسن في الجلسة الثّالثة من الدّورة الخامسة والثّلاثين.

2 – وقد ناقشت اللّجنة فيه، وعرضت لاحتمال ظهور الكون العامّ في الآية القرآنيّة ﴿ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِراً عِندَهُ ﴾[1]، وإلى ما نُسِب إلى ابن جنّيّ من إجازته، ولما قاله ابن مالك من أنّه أغلبيّ، ولمثاله في شعر محتجّ به[2].

وكذلك عرضت اللّجنة لحاجة الاستعمالات العصريّة إلى ظهور الكون العامّ

(1) سورة النّمل :40.

(2) من ذلك قول الشّاعر:

لـك العـزُّ إن مـولاك عـزَّ وإن يهُـنْ فأنـت لدى بحْبُوحَـة الهُـون كائِـنُ

لأنّه يريح الجملة، ويُكْسِبها رخاوة وسعة، لأنّ حذفه يقتضبها اقتضاباً لا يُطْمَأنّ إليه في التّعبير العلميّ.

وفيما عُرِض على اللّجنة أنّ المشكلة في الاستعمالات العصرية تَنْحلّ بتقديم الكون العامّ أو تأخيره واستعمال الجملة الفعليّة.

3 - وفي أثناء دراسة اللّجنة، قدّم الأستاذ عطيّة الصّوالحيّ مذكّرة انتهى فيها إلى أنّ حذف الكون العامّ في مثل الاستعمالات العصريّة، غير مُجْمَع عليه، فقد قال ابن مالك: إنّه أغلبيّ، وصرّح ابن جنّيّ بجواز إظهاره، وصرّح ابن عطية[1] بظهوره في آية النّمل، وأجاز ابن يعيش ذكره قبل الظّرف، وعلى هذا يجوز ذكره ...

4 - وقد انتهت اللّجنة إلى القرار التّالي:

«يرى جمهرة النّحاة أنّ حذف الكون العامّ واجب، ونُقِل عن ابن جنّيّ جواز إظهاره، كما نُقِل عن ابن مالك أنّ حذفه أغلبيّ. ولمّا كانت التّعبيرات العصريّة، وبخاصّة ما يتّصل منها بالأداء العلميّ، يُذْكَر فيها الكون العامَ رفعاً لِلَّبْس وإيضاحاً للمعنى وإيثاراً للتّبسيط، مثل: (هذا حَمْض يوجد في عَسَل الشّمع)، أو «الكلمة موجودة في المعجم الوسيط»، أو «هذه الحاصلات موجودة في أستراليا»، رأت اللّجنة الأخذ برأي ابن جنّي وابن مالك، وإجازة ظهور الكون العامّ لإتمام المعنى أو إيضاحه أو تأكيده حين يقتضي ذلك مقام التّعبير».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على القرار بعد أن عدَّله وجعله بالصّيغة الآتية:

---

(1) هو أبو محمد عبد الحقّ بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ الغرناطيّ، صاحب التّفسير المسمّى «المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» وقد وصفه أبو حيان في مقدّمة تفسيره بأنّه «أجل من صنّف في علم التفسير، وأفضل من تعرّض فيه للتّنقيح والتّحرير». وكان بجانب علمه بالتفسير نحوياً لغوياً فقيهاً أديباً شاعراً. توفي سنة 546 هـ.

«يرى جمهرة النّحاة أنّ حذف الكون العامّ واجب، ونُقِل عن ابن جنّيّ جواز إظهاره، كما نُقِل عن ابن مالك أنّ حذفه أغلبيّ.

وترى اللّجنة أنّ ما ورد من تعبيرات علميّة مثل: «هذا حمض يوجد في عسل الشّمع»، و«هذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط» صحيح، وهو باب من الكون الخاصّ»[1].

ولكن يجب أن يكون استغلال هذا القرار المجمعيّ محصوراً في التّعبيرات العلمية الّتي تقتضي الحاجة إظهار الكون العامّ فيها، على أن يقرّر ذلك أحد المجامع اللّغويّة العربيّة حالةً بحالة، لأنّ التّوسّع في إطلاق جواز إظهار الكون العامّ، وتركه باباً مفتوحاً يقتحمه كلّ من يريد بلا قيود، من شأنه أنّ يُخِلَّ بأصل من أصول الجملة العربيّة، ويسيء إساءة بالغة إلى ذوق اللّغة ودقّتها ونبوّها عن الحشو.

لا يجوز - مثلاً - أن يقال: «الصّندوق موجود أو مستقرّ تحت السّرير»، و«يوجد في الدّار ضيف»، و«منزلي كائن في شارع كذا»، و«الطّلبة كائنون في السّاحة» وما أشبه ذلك، والصّحيح أن يقال: «الصّندوق تحت السّرير»، و«في الدّار ضيف»، و«منزلي في شارع كذا»، و«الطّلبة في السّاحة»، إذ ما الحاجة الّتي تدفعنا إلى إظهار الكون العامّ في مثل هذه الأمثلة؟ ولماذا نفسد الجملة العربيّة الجميلة الموجَزة بهذا الحشو الرّكيك الّذي لا فائدة منه؟.

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والثّلاثين المعقودة من 12 من يناير، حتى 2 من فبراير 1970 م.

(218)
تصحيح: «مهما حاوَلْتَ فلن تُغَيِّرَ رَأْيِي»

يشيع على الألسنة وأقلام الكتّاب مثل قولهم: «مهما حاولتَ فلن تغيّر رأيي»، و«مهما تحدّث فلان فحديثه شائق جذّاب»، و«مهما فَعَلْتَ فأنت جدير بالثّقة».

ويُنكر بعض النّقّاد هذا التّعبير، بحجّة أنّ «مهما» الشّرطيّة لا يكون فعل شرطها ماضياً، وإنّما يكون فعلاً مضارعاً، ويستشهدون بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿132﴾﴾[1]، وقول زهير ابن أبي سلمى:

ومهما تكنْ عند امرئ من خليقة   وإن خالها تخفى على النّاس تُعْلَم

ويقولون: إنّ الصّواب في الجمل المذكورة وأمثالها أن يقال: «مهما تحاولْ فلن تغيّر رأيي»، و«مهما يتحدّثْ فلان فحديثه شائق جذّاب»، و«مهما تفعلْ فأنت جدير بالثّقة».

لكن ورد في نصوص فصيحة من الشّعر والنّثر دخول «مهما» على فعل ماض. من ذلك:

قول الأسود بن يعفر[2]:

ألا هل لهذا الدّهر من متعلّل   عن النّاس مهما شاء بالنّاس يفعلِ

وقول البحتري[3]:

---

(1) سورة الأعراف :132.

(2) هو أبو الجرّاح الأسود بن يعفر النّهْشَليّ الداريّ التميميّ، شاعر جاهلي من سادات تميم، يسمّونه أعشى بني نهشل. كُفَّ بصره عند كبره. توفي في نحو سنة 22ق. هـ

(3) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الطائيّ، شاعر مطبوع، فصيح الكلام، بديع الخيال، حسن الدّيباجة، سلس الأسلوب، واعتبره كثيرون الشّاعر الحقيقيّ وقالوا: إنما الشّاعر البحتريّ وكان يفخَر بشعره.، لكنه كان بخيلاً وسخ الثياب سيّء الإنشاد، توفى سنة 284هـ.

فمهما رأوا من غبطة في اصطلاحهم　　　فمنك بها النُّعْمَى جَرَتْ ولك الفضلُ

وقول الجاحظ في رسالة القيامة:

«فمهما أَطْنَبْنا فيه فللشّرح والإفهام، ومهما أَدْمَجنا وطَوَيْنا فَلِيَخِفَّ حملُه».

وقول ابن هشّام في المغني:

«ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور ومهما أمكن..»[1].

وقول المتنخّل[2]:

إذا سـدته سـدت مطواعـة　　　ومهمـا وكلـت إليـه كفـان[3]

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة دخول «مهما» على فعل شرط ماض في مثل قولهم: «مهما فعلتَ فأنت جدير بالثّقة». وهذا نصّ قراره:

«يجري على أقلام الكتّاب مثل قولهم: «مهما تحدّثتَ فأنت مُجيد»، و«مهما فعلت فأنت موفَّق»، بدخول (مهما) على فعل شرط ماض.

ويتحرّج بعض نقّاد اللّغة من ذلك، لشهرة دخول (مهما) على الفعل المضارع، وظنًّا منهم أنّها لا تدخل على الماضي، ولكنّ نصوصاً فصيحة متعدّدة تشهد بجواز هذا الاستعمال، ومثلها في ذلك أخواتها من أدوات الشّرط »[4] .

---

(1) «مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً» إصدار: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، 154 ـ طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

(2) «مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً» إصدار: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، 154 ـ طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية

(3) هو أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذليّ، المتنخّل، شاعر من نوابع هذيل، قال فيه الأصمعيّ «هو صاحب أجود قصيدة قالتها العرب». لم يعرف تاريخ وفاته.

(4) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والأربعين المعقودة من 8 من جمادي الأولى الموافق 21 من فبراير، حتى 22 من جمادى الأولى 1403 هـ، الموافق 7 من مارس 1983م.

(219)

تصحيح: «حضَرَ سالمْ خالدْ إبراهيمْ»
- بسكون الأعلام المتتابعة -

المعروف عند العرب في أعلام الأشخاص المتتابعة، أن يُفْصل بين اسم العلم واسم أبيه بلفظ «ابن»، فيقال مثلاً: «حضر سالم بن خالد بن إبراهيم»، و«كان أحمد بن سعيد بن مصطفى بن عبد الله عالماً جليلاً».

ولكن شاع في لغة العصر، وعلى امتداد الوطن العربيّ كلّه بلا استثناء، حذف لفظ «ابن» بين الأعلام المتتابعة تقليداً للفرنجة في لغاتهم، فيقولون مثلاً: «حضر سالمْ خالدْ إبراهيمْ»، و«كان أحمدْ سعيدْ فاضلْ عالماً جليلاً».

ويمكن أن يُتجاوز هنا عن حذف لفظ «ابن»، بأن يقال: إنّ العلَم الثّاني عومِلَ معاملة اللّقَب أو الكُنية، وكذلك العلَم الثّالث، ولا يُفصل بين الاسم واللَّقب، أو الاسم والكنية، بلفظ «ابن»، أو يقال غير ذلك من طرق التّخريج الممكنة. ولكن الّذي يصعب تجاوزه وتخريجه هو نطق الأعلام المتتابعة كلها بالسّكون، فيقولون: «حضر سالمْ خالدْ إبراهيم»، و«كان أحمدْ سعيدْ فاضلْ عالماً جليلاً»، و«استقبل الحاضرون الأستاذ رجبْ مرادْ خليلْ بالتّرحاب»، و«استمعنا إلى قصيدة لشاعر النّيل حافظْ إبراهيم». وهذا مخالف لسنن العرب في وصل الكلمات عند النّطق، فهم يُظهرون الحركة الأخيرة للكلمة الموصولة بما بعدها، فإذا وقفوا عليها وقفوا بالسّكون، لأنّ العرب لا يقفون على متحرّك، ولا ينطقون المتحرّك بالسّكون عند وصله.

وقد انتشرت هذه الظّاهرة انتشاراً واسعاً حتّى على ألسنة العلماء والمثقّفين، مما يجعل وقفها أو تغييرها عسيراً.

وطال بحث هذه المسألة في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، وظلّت فيه نحو ربع قرن تتنقّل بين مؤتمر المجمع واللّجان المختصّة بلا وصول إلى قرار محدّد بشأنها.

وأوّل من أثارها هو الأستاذ أحمد حسن الزّيّات عضو المجمع، إذ قدّم إلى المجمع في دورته الواحدة والعشرين المعقودة في عام 1954م مذكّرة اقترح فيها على المجمع إجازة نطق الأعلام المتتابعة بالسّكون في نحو قولهم: «سافر محمد عليّ حسن» من باب التّخفيف.

وأُحيل الاقتراح على لجنة الأصول الّتي قدّمت تقريرها بعدم موافقتها على تسكين الأعلام المتتابعة، وانتهائها إلى قرار بجواز إعراب الاسم الأوّل على حسب موقعه في الجملة، ويُعْرَب ما يتلوه من الأَعلام مجروراً بالإضافة، بناءً على رأي النّحاة من جواز إضافة الاسم العلم إلى اللّقب في نحو «سعيد كُرْز».

وأرجأ مؤتمر المجمع البتّ في المسألة عدّة مرات، وقُدّمت مذكّرات من أعضاء المجمع عن رأيهم فيها، ولم يصل المجمع إلى قرار نهائيّ بشأنها إلّا في عام 1978م.

وهذا نصّ القرار:

«يُجيز المجمع ما يجري على الألسنة من حذف (ابن) في الأعلام المتتابعة في مثل: (سافر محمّد علي حسن).

وتُضْبَط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين:

1 - يُعْرَب العلَم الأوّل بحسب موقعه، ويُجَرّ ما يليه بالإضافة.

2 - تُسَكّن الأعلام كلّها إجراءً للوصل مجرى الوقف»[1].

وكان قرار لجنة الأصول الّذي عُرِض على مؤتمر المجمع متضمّناً وجهاً ثالثاً

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين، الجلسة السّابعة المعقودة في 21 من مارس 1978م.

وهو:

«يُسَكّن العلَمان الأوّلان، ويُعْرَب الأخير بما يستحقّه الأوّل من إعراب».

لكن المجمع لم يأخذ بهذا الوجه، واكتفى بالوجهين المذكورين في القرار.

ومن المهمّ أنْ نذكر أنّ لجنة الأصول استندت في قرارها بإجازة تسكين الأعلام المتتابعة كلّها، إلى تقرير لجنة اللّهجات بالمجمع التي درست المسألة دراسة وافية واستخلصت من دراستها ما يأتي:

1 - أنّ تسكين الكلمات في حالة الوصل ورد في قراءات القرآن السّبع وغيرها. من ذلك:

أ - قراءة ستّة من القرّاء السّبع: ﴿وأنفقوا ممّا رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخَّرتني إلى أجل قريب فأصّدّق وأكُنْ من الصّالحين﴾[1] - بالسّكون في «وأكنْ» -.

ب - ما قرئ في السّبع: ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤدّهْ إليك﴾[2] - بتسكين الهاء في «يُؤدِّهْ»-، و«من يشاقق الرسول من بعد ما تبّين له الهدى ويتّبع غير سبيل المؤمنين نولِّهْ ما تولّى»[3] - بتسكين الهاء في «نُوَلِّهْ» -.

ج - قراءة أبي عمرو بن العلاء[4]: ﴿إنّ الله يأمرْكم أن تذبحوا بقرة﴾[5]،

(1) سورة المنافقون:10.

(2) سورة آل عمران:75.

(3) سورة النّساء:115.

(4) هو أبو عمرو زبان بن العلاء التميميّ المازنيّ البصريّ، أحد القراء السّبعة، وإمام في العربيّة والإقراء، مع الثّقة والزّهد والأمانة، ليس في السّبعة أكثر شيوخاً منه. من أشهر أتباعه الضابطين لقراءته أبو محمد يحي الْيزيديّ. كان يونس بن حبيب يقول: «لو قسّم علم أبي عمرو وزهده على مئة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً، والله لو رآه رسول الله - لسَرّه ما هو عليه). توفي سنة 154ه.

(5) سورة البقرة:67.

و﴿أمْ تأمرْهم أحلامهم بهذا﴾[1]، و﴿الّذي يجدونه مكتوباً عندهم في التّوراة والإنجيل يأمرْهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر﴾[2]، و﴿إن يخذلكم فمن ذا الّذي ينصرْكم من بعده﴾[3]و ﴿وما يشعرْكم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾[4] - بتسكين الراء في أفعال هذه الآيات: يأمرْكم، تأمرْهم، يأمرْهم، ينصرْكم، يشعرْكم.

د - قراءة أبي عمرو بن العلاء أيضاً: ﴿فتوبوا إلى بارئْكم فاقتلوا أنفسكم ذلكم خير لكم عند بارئْكم﴾[5] - بسكون الهمزة في «بارئْكم» -، و﴿يُعلّمْهم الكتاب والحكمة﴾[6]- بسكون الميم في «يعلّمْهم»، و﴿يوم يَجْمَعْكم ليوم الجمع﴾[7] - بسّكون العين في «يجمَعْكم».

هـ- قراءة نافع: ﴿قل إنّ صلاتي ونسكي ومحيايْ ومماتي لله رب العالمين﴾[8] - بتسكين الياء في «محيايْ». و- ما ذُكر من قراءة حمزة[9] والكسائيّ: ﴿من يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم في طغيانهم يعمهون﴾[10]-بتسكين الراء في «يذرْهم»-.

(1) سورة الطّور:32.
(2) سورة الأعراف:157.
(3) سورة آل عمران :160.
(4) سورة الأنعام:109.
(5) سورة البقرة:54.
(6) سورة الجمعة:2.
(7) سورة التغابن:9.
(8) سورة الأنعام:162.
(9) أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيّات الكوفيّ التميميّ، أحد القراء السّبعة، عالم بالقرآن والعربيّة والفرائض، عابد زاهد، روى عنه القراءة كثيرون، منهم الكسائيّ واليزيديّ، توفي سنة 156هـ
(10) سورة الأعراف:186.

ز - ما ذُكِر من قراءة ابن كثير[1]: ﴿إنّه من يتّقي ويصبرْ﴾[2] بالياء في المضارع «يتقي» مرفوعاً بضمة مقدّرة، وبسّكون الرّاء في «يَصْبِرْ» -، وقراءته» ﴿وجئتك من سبأْ بنبإٍ يقين﴾[3]، و﴿لقد كان لسبأْ في مساكنهم آية﴾[4] - بتسكين لفظ «سبأ» في الآيتين.

2 ـ أن التّسكين لغة بني تميم وبني أسد وبعض نجد. قال صاحب كتاب «إتحاف فضلاء البشر»: «واخْتُلِف في همز (بارئكم) معاً، وراء (يأمركم) المتّصل بضمير جمع المخاطب، و(تأمرهم) و(يأمرهم) مخاطب أو غائب متّصل بضمير غائب، و(ينصركم) مطلقاً، و(يشعركم)، حيث وقع ذلك مرفوعاً، فأبو عمرو من أكثر الطّرق بإسكان الهمزة والرّاء كما ورد عنه وعن أصحابه منصوصاً، وعليه أكثر المؤلفين، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد، طَلَباً للتّخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد كيأمركم، أو نوعين كبارئكم. وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتّخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أوْلى»[5].

3 - أنّ التّسكين ورد في الشعر والنثر المحتجّ بهما. فمن ذلك:

أ - قول أمرئ القيس:

---

(1) هو ابن كثير المكيّ عبدالله أبو معبد المطار الداريّ الفارسيّ الأصل، إمام أهل مكة في القراءة، روى عن عدد من الصّحابة كعبدالله بن الزّبير وأبي أيّوب الأنصاريّ وأنس بن مالك. وكان فصيحاً بليغاً طويلاً جسيماً وقوراً. توفي سنة 120هـ.

(2) سورة يوسف:190.

(3) سورة النّمل:22.

(4) سورة سبأ:15.

(5)«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر» للعلامة الشّيخ أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي الشافعي المشهور بالبنّا المتوفّى سنة 1117 هـ ص 136 - ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي -.

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثْماً من الله ولا واغِلِ

فسكّن «أشربْ» وهو مرفوع لتجرّده من ناصب أو جازم.

ب- قول الآخر:

متي أنام لا يؤرقْني الكرى ليلاً ولا أسمع أجراس المطيّ

فقال: «لا يؤرّقْني» بسّكون القاف، بدلاً «لا يؤرّقُني» بضمّها.

ج - ما ذكره سيبويه من أنّ المضارع قد يُجْزَم في جواب الاستفهام والتّمنيّ والْعَرْض، نحو: «أين تكونُ أزُرْك»، و«لَيْتَ محمّداً عندنا يُحَدِّثْنا»، و«ألا تأتينا تُصِبْ خيراً» بسكون: أزُرْ، ويحدّثْ، وتُصِبْ. وقد يُجْزم المضارع بلا سَبْقه بشّيء من ذلك كقول بعض العرب: «اتّقى الله امرؤٌ وفَعَل خيراً يُثَبْ عليه» - بسكون الباء في «يُثَبْ».

4 ـ «أنّ سيبويه وأبا علي الفارسيّ وابن جنّيّ وغيرهم، وجّهوا ذلك بأنّه إجراء للمتّصل مجرى المنفصل، أي حمل إسكان لام الكلمة على إسكان عينها. ومن هذا التّعليل نستنبط أنّ الدّاعي إلى إسكان الكلمة هو تتابع ثلاثة مقاطع قصيرة، (أو بالأحرى ثلاثة متحرّكات) من كلمتين، فيجوز إسكان المتحرّك الأوسط وهو لام الكلمة الأولى موقع حركة الإعراب».

5 - «أنّ بعض أئمّة النّحاة وجّهوا ذلك بأنّه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف، أو الوصل بنيّة الوقف، إمّا على تقدير الإعراب كما يُقَدّر في المعتلّ، وإمّا على أنّ الإسكان للتّخفيف تأسيساً على تقدير الحركة، وإمّا على أنّ الحركة محذوفة».

6 - «وقد توارد في أقوال جمهرة النّحاة أنّ ذلك جائز في النّثر على الصّحيح أي المختار، ولا يختص بحال الضّرورة، كما في شرح ابن يعيش للمفضَّل وحاشية الصّبّان على الأشموني وغيرهما».

«وجوهر ما تقدّم أنّ إسكان الحركة الإعرابيّة ليس بمنكور في الفصحى، ومن ثمّ رأت لجنة الأصول الاستناد إلى ذلك في إجازة الوقف بالسّكون على الأعلام المتتابعة كما هو الجاري على الألسنة والأقلام في العصر الحديث»[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ قرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بجواز تسكين الأعلام المتتابعة، هو قرار خاصّ بهذه المسألة لا يتجاوزها إلى غيرها، ولا يصحّ التّوسّع فيه أو أخذه حكماً مطلقاً، ذلك أنّ تسكين الكلمات المعربة في حالة الوصل آفة لسانيّة عمّت بها البلوى في الوقت الحاضر، وأصبحت من أبرز السّمات على الضّعف اللّغويّ العام، وعلى خطر زحف العاميّة السّريع المدمّر للفصحى.

إننّا لا نكاد نسمع اليوم من المذيعين والمذيعات في كلّ الإذاعات العربيّة، وكذلك غيرهم من طبقات المثقّفين والمتعلّمين، من ينطق الكلمات بحركاتها الإعرابيّة موصولة بما بعدها. وهو أمر يجب أنّ يقاوم بكل شّدة، ويعالج معالجة علميّة فعّالة، ولا يجوز التّساهل فيه بأيّ حال من الأحوال. لأنّ هذا التّساهل معناه إلغاء الإعراب الّذي هو من خصائص اللّغة العربيّة، ومن أصولها الثابتة، ولا تكون اللّغة بدونه.

(1)«مجموعة القرارات العلميّة في خمسّين عاماً» إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، هامش ص 37,36 - طبع الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميريّة. و«ظاهرة الإسكان في الفصحى» للأستاذ محمد شوقي أمين، عضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، «في أصول اللّغة» الجزء الثالث، ص172- طبع الهيئة العامّة لشّؤون المطابع الأميرية – و«تسكين أواخر الأعلام في درج الكلام» للدّكتور شوقي ضيف عضو المجمع، المصدر السّابق، ص 176.

(220)

تصحيح إطلاق «زَوْج» على الواحد والاثنين

يخطّئ فريق من اللّغويّين إطلاق كلمة «زوج» على الاثنين، فلا يجيزون أنّ يقال: «عندي زوج من الحمام» أي اثنان، و«هما زوج»، والصّواب أن يقال: «عندي زوجان من الحمام»، و«هما زوجان»، ولا يطلق لفظ «زوج» إلّا على المفرد الملازم لصاحبه. قال الله تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾[2]. وقال تعالى: ﴿ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ والأُنثَى ﴿39﴾ ﴾[3].

قال ابن مكّي في «تثقيف اللّسان»:

ويقولون: عندي زوج من البقر، يعنون اثنين، وليس كذلك، إنّما الزّوج واحد، ولا يقال للاثنين من شيء من الأشياء: زوج إذا كان أحدهما لا يستغني عن صاحبه، وإنّما يقال لهما: زوجان. والزّوجان والفردان سواء، تقول: أخذت زَوْجَيْ نعال وزَوْجَيْ خِفاف، تريد اثنين، وكذلك الحمام، ومن كلّ شيء لا يقال للاثنين: زوج، وإذا قلت: فلان يحرث بزوجين من البقر، فهما اثنان من البقر. وكذلك لا يقال: قطعتُ بالمِقصّ والجَلَمَ، وإنّما يقال: بالْمِقَصَّيْن والجْلَمَيْن»[4].

وقال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»:

«يقال: اشتريْتُ زَوْجَيْ نِعال، ولا يقال: زوج نعال، لأنّ الزّوج ها هنا الفرد،

---

(1) سورة الأعراف:19.

(2) سورة الأحزاب:37.

(3) سورة القيامة:39.

(4) «تثقيف اللسان وتنقيح الجنان» لابن مكيّ الصقليّ، من 204 - المجلس الأولى للشؤون الإسلامية بمصر-.

ويقال: اشتريتُ مِقْراضيْن ومِقَصّيْن وجَلَمَيْن، ولا يقال: مِقراض ولا مِقصّ ولا جَلَم، ويقال: هما أخوان تَوْأمان، و«جاءت المرأة بتوأمَيْن»، ولا يقال: توأم، وإنّما التَّوْأَم أحدهما»[1].

لكن صحّح لغويّون آخرون إطلاق لفظ «زوج» على الاثنين كما يُطلق على الواحد.

قال الرّاغب في مفرداته:

«يقال لكلّ واحد من القرينين من الذكّر والانثى في الحيوانات المتزاوجة: زوج، ولكلّ قرينيْن فيها وفي غيرها: زَوْج..»[2].

وفي «القاموس المحيط»:

«ويقال للاثنين: هما زوجان، وهما زوج»[3].

وفي «مختار الصّحاح»:

«والزّوج: ضدّ الفرد، وكلّ واحد منهما يسمَّى زوجاً أيضاً، يقال للاثنين: هما زوجان وهما زوج، كما يقال: هما سِيّان وهما سواء»[4].

وفي «اللّسان»:

«.. ويقال: هما زوجان للاثنين، وهما زوج، كما يقال: هما سيّان وهما سواء. ابن سيده: الزوّج الفرد الّذي له قرين، والزّوج: الاثنان...»[5].

---

(1)«أدب الكاتب» لابن قتيبة، ص 324 - الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر -

(2) «المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، ص 215 - دار الباز للنشر والتوزيع ـ مكة المكرمة-.

(3)«ترتيب القاموس المحيط» للطاهر الزاوي. ج 2 ص 489 - الدّار العربية للكتاب-.

(4) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 278 ـ المطبعة الأميرية -.

(5)«لسّان العرب» لابن منظور، المجلد 2 ص 60 - دار لسّان العرب -

وصحّح الأستاذ «وهيب دياب» في مجلة «اللّسان العربيّ» استعمال لفظ «زوج» للدّلالة على الاثنين، واستشهد بقول أحمد شهاب الخفاجيّ في شرح «درّة الغوّاص»: ذكر أهل اللّغة كالرّاغب وغيره أنّ الزّوج يُطلق على كلّ واحد من القرينيْن وعلى مجموعهما، وقد سُمِع كلّ منهما من العرب. ونقل عن الإسكافيّ في كتابه «مبادئ اللّغة» قوله في ذكر الباب: (ويُقال له إذا كان واحداً: فرد، فإنّ كان زوجاً فهما مصراعان، وهي أبواب أفراد وأبواب مصاريع).

وينقل عن أبي الطيّب اللغويّ في كتابه «شجر الدّر»: الأزواج من كل شيء ما كان اثنين اثنين.

وفي الأمالي لأبي عليّ القالي:

وكنّا كزوج من قَطَا في قفـازة لدى ... خَفْض عَيْش معجـب مونـق رغْـدِ

أصـابهما ريـب الزّمـان فـأفردا ... ولم نر شيئاً قـطّ أوْحَـشَ مـن فـرْدِ

... وفي الفاضل للمبرّد: (ولم يُرَ أزواج أحسن من ثلاثة: عائشة بنت طلحة ومصعب بن الزّبير، ولبابة بنت عبد الله، والوليد بن عُتْبة، وجعفر بن أبي طالب وأسماء بنت عمين)...

وقال البيضاويّ تفسير قوله تعالى: ﴿ وَالْفَجْرِ ﴿1﴾ ولَيَالٍ عَشْرٍ ﴿2﴾ والشَّفْعِ والْوَتْرِ ﴿3﴾ ﴾: الشّفع الزّوج والوتر الفرد»[1].

ممّا تقدم يتبيّن لنا أنّه يصحّ أن نقول: هما زوج، كما نقول: هما زوجان.

(1) مجلة«اللسان العربيّ»، المجلد السّابع، ج2يناير 1970م ص 25.

(221)

تصحيح: «زوجة» - بالتّاء-

يستعمل العرب قاطبة منذ قرون لفظ «زوجة» - بالتّاء - فيقولون مثلاً: «عاشِرْ زوجتك معاشرة حسنة»، و«زوجة جاري امرأة فاضلة»، و«عليكم أن تحترموا زوجاتكم».

وأنكر الأصمعيّ أن يقال: «زوجة» - بالتّاء-، وقال: إنّ الصّواب أن يقال: «زوج» بلا تاء، محتجًّا بقوله تعالى: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ وإِنْ أَرَدْتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً﴾[2].

لكن صحّح كثير من علماء اللّغة لفظ «زوجة» - بالتّاء-، وورد اللفظ في كلام الفصحاء.

قال ابن منظور في لسّان العرب:

«.. ويقال أيضاً: هي زوجته، قال الشّاعر:

يا صاح بَلّـغ ذوي الزّوجـات كلّهـم   أنْ ليس وصْلٌ إذا انحلّتْ عُرَى الذَّنَب

وبنو تميم يقولون: هي زوجته. وأبى الأصمعي وقال: زوج لا غير، واحتجّ بقول الله عزّ وجلّ: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ﴾، فقيل له: نعم، كذلك قال الله تعالى، فهل قال عزّ وجلّ: لا يُقال زوجة؟. وكانت من الأصمعيّ في هذا شدّة وعُسْر...

وقال الفرزدق:

---

(1) سورة الأعراف:19.

(2) سورة النّساء:20.

وإنّ الّذي يسعى يحَرِّش زوجتي كساعٍ إلى أُسْدِ الشَّرَى يَسْتَبيلُها

وقال الجوهريّ أيضاً: هي زوجته، واحتجّ ببيت الفرزدق»[1].

وفي «مختار الصّحاح»:

«الزّوج: البعل، والزّوج أيضاً المرأة... ويقال لها زوجة أيضاً»[2]

وفي «أقرب الموارد»:

«الزّوجة (بالفتح): امرأة الرّجل، والجمع: زوجات»[3].

وفي «تاج العروس»:

«.. قال أبو حاتم: وأهل نجد يقولون في المرأة (زوجة) بالهاء، وأهل الحرم يتكلّمون بها، وعكس ابن السّكّيت فقال: وأهل الحجاز يقولون للمرأة (زوج) بغيرها، وسائر العرب (زوجة) بالهاء، وجمعها زوجات، والفقهاء يقتصرون في الاستعمال عليها للإيضاح وخوف لبس الذّكر بالأنثى، إذ لو قيل: فريضة فيها زوج وابن لم يعلم أذَكَرٌ أم أُنْثى»[4].

وقال عبدة بن الطبيب[5]:

فبكى بناتي شجوهنّ وزوجتي والأقربون إليّ ثمّ تصدّعوا

---

(1) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد 2 ص 61 ـ دار لسّان العرب.

(2) «مختار الصّحاح» للرازي، ص 278 - المطبعة الأميرية -

(3) «أقرب الموارد في فصح العربيّة والشوارد» للشرتونيّ ج 1 ص 480.

(4)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 2 ص 54 - منشورات مكتبة الحياة، بيروت -.

(5) هو عبدة بن يزيد الطبيب بن عمرو بن علي التميميّ، شاعر فحل مخضرم، كان أسود شجاعاً. أدرك الإسلام فأسلم وشهد الفتوح وكان له فيها بلاء حسن، قيل: إنّه صاحب أرْثَى بيت قالته العرب وهو قوله:

وما كان قيسُ هَلْكُه هَلْكُ واحد ولكنّه بنيان قوم تهدّما

توفي سنة 25 هـ

وفي «المعجم الوسيط»:

«الزّوجة: امرأة الرّجل، وأنثى غيره من الحيوان»[1].

يتبيّن مما تقدم أنّ لفظ «زوجة» صحيح، وأنّ إنكار الأصمعيّ لها مردود عليه.

(5)«المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج 1 ص 407 - المكتبة العلمية، طهران.

(222)

تصحيح: «أنا أمام خيارين: إمّا كذا وإمّا كذا»

يشيع في الاستعمال مثل قولهم: «أنا أمام خياريْن..»، و«ليس لنا إلّا خيارات ثلاثة لا رابع لها». ويُؤخذ على هذا التّعبير تعدّد الخيار، والواقع أنّ الخيار واحد لا يتعدّد، لأنّك تختار وتصطفي من بين البدائل واحداً فقط هو اختيارك، والصّحيح أن يقال: «أنا أمام خيارٍ بين أمريْن»، و«ليس لنا إلّا خيار بين ثلاثة أمور». يصحّ ذلك لأنّ ما يقع تحت الخيار يتعدّد ويَتنوّع، فأمامك أمران أو أمور تختار من بينها واحداً تراه أنسبها وأوفقها، فالأنواع متعدّد والخيار واحد.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز «الخياريْن» و«الخيارات». وجاء قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يجري في الاستعمال مثل قولهم: «إمّا كذا وإمّا كذا وإمّا كذا». وقد يرد على هذا التّعبير أنّ الخيار لا يتعدّد، لكن الّذي يتعدّد ما يدخل تحت الخيار من أمرين أو أمور، ففصيح التّعبير أن يقال: «العرب أمام خيار بين أمريْن، أو خيارٍ بين أمور. هذا إلّا إذا تعدّد موضوع الخيار فيكون في كلّ منها خيار.

ولكن توجيه التّعبير الشّائع بأنّ كلاًّ من الأمرين أو الأمور كان مظنّة الاختيار، ففي الكلام مجاز مرسل باعتبار المحلّيّة، أو ما كان، لأنّ كلّ أمر كان محلاًّ للاختيار، وكان في نفسه داخلاً في الخيار قبل أن يسقط عنه الاختيار».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورتهّ الواحدة والخمسّين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405هـ الموافق 11 من مارس 1985م.

(223)

تصحيح جمع المصدر

يقول النّحاة: إنّ المصدر لا يُثنّى ولا يُجمع، ولا دلالة له على تذكير أو تأنيث، لأنّه يراد منه جنس الفعل من حيث هو، أي مجرّد الحدث، وهو أمر معنويّ محض لا صلة له بزمان ولا بمكان ولا بذات ولا عَلَميّة ولا بتذكير أو تأنيث ولا بإفراد أو تثنية أو جمع أو غير ذلك.

وهذا في المصادر الّتي لا يُقصد منها بيان العدد أو بيان النّوع. أمّا إذا قُصِد من المصدر بيان العدد فالنّحاة متّفقون على جواز تثنيته وجمعه، نحو: رَمَيْتُ رميتيْن، ورمَيْت رَمَيات. ومنع بعضهم جمع المصدر وتثنيته إذا أُريد به النّوع، والصّحيح جواز ذلك إذا اختلفت الأنواع، نحو: «ذهبتُ في فهم الدّين مذاهبَ السّلف»، و«أُربّي أولادي ترْبِيَتي اللّين والحَزْم».

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جمع المصدر مطلقاً عندما تختلف أنواعه. ونصّ قراره: «يجوز جمع المصدر، عندما تختلف أنواعه»[1].

واستند المجمع في قراره إلى أنّ طائفة من النّحاة يجيزون جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه. قال أبو البقاء في كلّيّاته: «وإذا قُصِد به – أي المصدر – الأنواع، جاز تثنيته وجمعه». ثمّ قال: «ويجوز جمع المصادر وتثنيتها إذا كان آخرها تاء التّأنيث كالتّلاوات والتّلاوتين».

ومن شواهدهم على جواز جمع المصدر قوله تعالى: ﴿ وتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[2]، فالظُّنون: جمع ظَنّ مصدر: «ظَنّ يظُنّ»، فجمع لاختلاف نوعه. وقول

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورتّه العاشرة، الجلسّة الرّابعة.

(2) سورة الأحزاب:10.

الشاعر:

ثلاثـة أحبـاب فحُـبٌّ علاقـة وحبٌّ تِمِلَّاقٍ وحبٌّ هو القتـلُ

فجمع حبا على أحباب لاختلاف النّوع حيث جعلها ثلاثة.

(224)

تصحيح إلحاق تاء الْوَحْدَة بمصدر الثّلاثيّ المزيد

يقول النّحاة: إذا أردنا الدّلالة على الْوَحَدة أو المرّة الواحدة من مصدر الفعل الثّلاثيّ، جعلنا المصدر على وزن «فَعْل» - بفتح الفاء وسكون العين - مهما كانت صيغة المصدر، ثمّ أضفنا إلى «فَعْل» تاء التّأنيث فيكون «فَعْلَة»، وهي الصّيغة الدّالة على المرّة. فالمصادر: أَخْذ، أَكْل، ضَرْب، قَتْل، عَوْد، بَيْع، على وزن «فَعْل»، نزيد التّاء في آخرها فتصير دالّة على المرّة، فنقول: أخْذَة، أَكْلَة، ضَرْبَة، قَتْلَة، عَوْدَة، بَيْعَة، والمعنى: أخْذة واحدة، أَكْلَة واحدة، ضَرْبَة واحدة..

وإذا كان المصدر على غير وزن «فَعْل» مثل: فَرَح، حَوَّلْناه إلى «فَعْل» ثم أضفنا إليه التّاء فيصير دالاً على المرّة فنقول: فَرْحَة.

وإذا كان مصدر الفعل الثّلاثيّ مزيداً، بأنّ زاد على أحرف فعله، وأردنا منه الدّلالة على المرّة، جرّدناه من زيادته، وجعلناه على وزن «فَعْل»، ثم أضفنا إليه التّاء. فمصدر الثّلاثيّ «جَلَس»: جلوس، زاد على أصل فعله بالواو، فنجرّده من هذه الزيادة ونجعله على وزن «فَعْل» أي جَلْس ثم نزيد التّاء فيصير «جَلْسَة» على صيغة اسم المرّة «فَعْلة». ومصدر الثّلاثيّ «قَعد»: قُعُود نجرّده من الزّائد ونحوّله إلى «فَعْل» ونزيد في آخره تاء التّأنيث، فيكون «قَعْدَة» دالاً على الوحدة أو المرّة. وهكذا نقول في المرّة من «إياب» ـ وهو مصدر آب:- أَوْبَة، ولا نقول: إيابة، ونقول في المرّة من «جَوَلان» - وهو مصدر الثّلاثيّ جال:- جَوْلَة، ولا نقول: جولانة.

ولكن سُمِع من العرب - بخلاف هذه القاعدة -: «أتيته إِتْيانَة»، و«لقيته لِقاءَة»، حيث لم يُجرَّد المصدر «إتيان» وهو مصدر الثّلاثيّ «أَتَى» من أحرفه

الزّائدة، ولم يُحَوَّل إلى «فَعْل»، بل أضيفت تاء التّأنيث إلى صيغة المصدر المستعمل، ودلّ على المرّة. ويقال مثل ذلك في المصدر: «القاءة».

وللنّحاة إزاء هذا المسموع الخارج عن قاعدتهم ثلاثة مواقف:

1- وَصَفَه بعضهم بأنّه شاذّ، والشّاذّ عندهم يُحْفَظ ولا يُقاس عليه.

2- وَصَفَه بعضهم بالقلّة، والقلّة لا تعني الشّاذّ، وهي أكثر من النّادر.

3- أورده بعضهم ولم يصفه بشذوذ ولا ندرة ولا قلّة ولا كثرة.

وقد استأنست لجنة الأصول في مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بالموقفيْن الأخيرين في إجازتها إلحاق تاء الوحدة أو المرّة بمصدر الثّلاثيّ المزيد، أي بلا تجريده من الزّوائد، فتضاف تاء التّأنيث إلى المصدر المزيد المستعمل بصيغته.

وقد جاء في قرار لجنة الأصول الّذي عرضته على مؤتمر المجمع ما يأتي:

«بناء على قول الزّمخشريّ: (إنّ بناء المرّة قد جاء على المصدر المستعمل)، وقول ابن يعيش: (قد يزيدون التّاء على المصدر المزيد)، وقول سيبويه: (وقالوا: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة، جاءوا به على المصدر المستعمَل في الكلام، ونحو إتيانة قليل):

يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرّة بالمصادر الثّلاثيّة المزيدة»[1].

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بعد أن اختصره إلى الصّياغة الآتية:

«يجوز إلحاق تاء الوحدة أو المرّة بالمصادر الثلاثيّة المزيدة»[2].

---

(1)«في أصول اللّغة» إصدار: مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، الجزء الثّالث، ص 20 - الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية -.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسّة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979 م.

أمّا إذا كان الفعل الماضي غير ثلاثيّ، وأردنا الدّلالة على الوحدة أو المرّة من مصدره، فإنّنا نضيف تاء التّأنيث إلى آخر المصدر بلا تغيير تحويل. فالفعل «أَطْلَقَ» رباعيّ، ومصدره «إطلاق»، فنقول في المرّة منه: «إطْلاَقَة» بإضافة التّاء فقط. والفعل «اسْتَغْفَرَ» سداسيّ، ومصدره «اسْتِغْفَار» فنقول في المرّة منه» اسْتِغْفَارَة».

(225)

تصحيح: «سَلاَمي العاطر» و«ثَوْب داكِن»

يتردّد بعضهم في صحّة مثل قولنا: «أبلّغكم سلامي العاطر»، و«أبعث إليكم بتحيّاتي العاطرة»، و«هذا ثوب لونه داكن»، ويرى أنّ القياس أن يقال: «أبلّغكم سلامي العَطِر»، و«أبعث إليكم بتحيّاتي العطرة»، و«هذا ثوب أدكن».

وحجّته في ذلك أنّ وصف الفاعل يأتي من الفعل الماضي المجرّد الثّلاثيّ على صيغة «فاعل» إذا كان الماضي مفتوح العين متعدّياً أو لازماً، أو مكسور العين متعدّياً.

مثال «فَعَل» مفتوح العين المتعدّي: قَرَأَ فهو قارئ، كتَب فهو كاتِب، دَخَلَ فهو داخِل، شَكَرَ فهو شاكِر. ومثال: «فَعَلَ» - مفتوح العين - اللاّزم: ذهَب فهو ذاهِب، وقَعَد فهو قاعِد، وفَتَر فهو فاتر، ونَجَحَ فهو ناجِح. ومثال «فعل» - مكسور العين - المتعدّي: شرِب فهو شارِب، وركِب فهو راكِب، وعلِم فهو عالم. أمّا إذا كان الماضي الثّلاثيّ مكسور العين «فَعِل» لازماً، فوصْفُ الفاعل منه في الأعراض[1] يأتي على وزن «فَعِل» - بفتح الفاء وكسْر العين-، وفي الألوان وما هو خِلْقة كعَيْب وحِلْيَة يأتي على وزن «أَفْعَل»، ومؤنّثة على «فَعلاء».

مثال الأوّل: فَرِحَ فهو فَرِحٌ، وأَشِرَ فهو أشِرٌ[2]، وبَطِرَ فهو بَطِر، وتَعِبَ فهو تَعِبٌ، وحَذِرَ فهو حَذِرٌ، ولا يقال: فارِح، وآشِر، وباطِر، وتاعِب، وحاذِر . قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الفَرِحِينَ ﴾[3]. وقال تعالى: ﴿ وإِنَّا لَجَمِيعٌ حَذِرُونَ ﴾[4].

---

(1) المقصود بالأعراض المعاني غير الثّابتة، فتجيء وتذهب سريعاً وتتجدّد، نحو الفرح والألم والتّعب والحزن.

(2) الأشِر: الذي لا يحمد النعمة. وفي سورة القمر: «سيعلمون غداً من الكذّاب الأشِر».

(3) سورة القصص:76.

(4) سورة الشّعراء:56.

ومثال الثّاني: حَمِرَ فهو أحْمَر، وكَحِلَ فهو أَكْحَل، وعَمِيّ فهو أَعْمَى، ولَمِيَ فهو أَلْمَي[1].

وإذا كان الماضي المجرّد مضموم العين- ولا يكون إلاّ لازماً - جاء وَصْف الفاعل منه على عِدَّة صِيَغ، نحو: ظَرُف فهو ظريف، وشَرُف فهو شريف، وضَخُم فهو ضَخْم، وبَطُلَ فهو بَطَل، وجَبُنَ فهو جَبان، وشَجُع فهو شُجاع، وجَنُبَ فهو جُنُب، ولا يقال: ظارِف، وشارِف، وضاخِم، وباطِل، وجابِن، وشاجِع، وجانِب...

هذا هو القياس، وما ورد عن العرب بخلاف ذلك فهو قليل لا يقاس عليه، نحو: سَلِمَ (مكسور العين لازم) فهو سالِم، وطَهُر فهو طاهر، وفَرُهَ فهو فارِه، ونَعُمَ فهو ناعِم.

قال ابن مالك:

كفاعلٍ صيغ اسْمُ فَاعِلٍ إذا	من ذي ثُلاثيٍّ يكونُ كغَذَا
وهو قليلٌ في «فَعُلْتُ» و«فَعِلْ»	غير مُعَدَّى بل قياسُه «فَعِلْ»
و«أَفْعلٌ»، «فَعْلانُ»، نحو أشِرِ	ونحوُ «صَدْيانَ»، ونحوُ «الأَجْهَرِ»[2]

قال الصّبان تعليقاً على قول ابن مالك «وهو قليل»:

«أي صوغ فاعل قليل أي شاذ»[3].

لذا كان قولهم: «عاطر»، و«عاطرة»، و«داكن»، خارجاً عن القياس، لأنّ الفعل من «عَاطِر» هو «عَطِرَ» الثلاثيّ اللاّزم مكسور العين، فالقياس في وصف

(1) الْمَي: أسمر الشَفتين، والأُنْثى: لمْياء.

(2) الصّديان: العطشّان، والأجهر: الذي لا يبصر في الشّمس... وتسمية ابن مالك نحو: فَرِح، وأشِر: وأجْهَر، وظريف وشجاع، اسم فاعل، فيه تجوّز، والحقّ أنّها صفات مُشَبَّهَة. ولعل مراده أنها دالّة على معان ثابتة أو شبيهة بالثّابتة فالمناسب أن تأتي منها صيغ الصّفة المشّبهة لا اسم الفاعل..

(3)«حاشية الصّبّان على الأشموني»، ج 2 ص 313- دار إحياء الكتب العربية -.

الفاعل منه أن يكون على وزن «فَعِل»، أي «عَطِر» للمذكّر، و«عَطِرَة» للمؤنّث.

أمّا الفعل من قولهم: «داكن» فهو الثّلاثيّ مكسور العين: «دَكِن». ولمّا كان دالاً على لون فالقياس في وصف الفاعل منه أن يكون على وزن «أفْعَل» أي «أدْكن».

لكن:

جاء في «النّحو الوافي»:

«إنّ صيغة (فاعل) المراد بها: (اسم الفاعل)، لا تُشْتقَ إلا من مصدر فعل ماض ثلاثيّ متصرّف. ويتساوى الثّلاثيّ المتعديّ واللاّزم، مفتوح العين ومضمومها ومكسورها، فلا مكان للتوهّم بأنّ بعض أنواع الثلاثيّ المتصرّف لا يُصاغ من مصدره اسم الفاعل على صيغة (فاعِل) للدّلالة على الحدوث، إذ من أين يجيء التّوهّم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العامّ السّابق، وبقياسيّة: كَرُمَ الرجل فهو كارِم، وبَخِلَ فهو باخِل، وشَرُفَ فهو شارف (أي صار صاحب شَرَف)، وحَسُنَ فهو حاسن، وغَنِيَ فهو غانٍ... وأمثال هذا مما فِعْلُه ثلاثيّ يدلّ على معنى طارئ غير ثابت ولا شبيه بالثّابت»[1].

وأجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة صوغ اسم الفاعل على وزن «فاعِل» من الثّلاثيّ اللازم المضموم العين أو المكسورها. ونصّ قراره:

«يُجاز صوغ اسم فاعل على وزن (فاعِل) من كلّ فعل ثلاثيّ متصرّف من أبوابه عامّة بقصد الحدوث، فيقال مثلاً: «ثوب داكن» و«تحيّة عاطرة»، وإن لم يُقْصَد الحدوث فلا يجوز، مثل: ثوب أدكن»[2].

(1) «النّحو الوافي» لعباس حسن، ج 3 ص 197 - دار المعارف بمصر -.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورتّه الأربعين المعقودة من 25 من فبراير، حتى 11من مارس 1974م.

(226)

تصحيح «عرفاتيّ» و«السّاعاتيّ»

يشيع في لغة العصر في الاعلام الّتي على صيغة جمع المؤنّث السّالم، أي المختومة بألف وتاء زائدتين، أن تبقى الألف والتّاء فيها عند النّسب إليها، فيقولون مثلاً في النّسبة إلى الأعلام: عرفات، السّادات، فرحات، حمادات، جمالات، زينات: عرفاتيّ، السّاداتيّ، فرحاتيّ، حماداتيّ، جمالاتيّ، زيناتيّ، بإبقاء العلم على حاله بالألف والتّاء وزيادة ياء النّسبة المشدّدة إليه.

وكذلك يفعلون في النّسبة إلى الْحِرَف المنتهية بالألف والتّاء، ينسبون إليها بغير تغيير، فيقولون مثلاً: السّاعاتيّ، نسبة إلى السّاعات، والآلاتيّ، نسبة إلى الآلات.

وهذا بخلاف ما نصّ عليه النّحاة، فقد قالوا: إذا كان جمع المؤنّث السّالم مُسَمًّى به وصار علماً، وأردنا النّسبة إليه، حذفنا منه الألف والتّاء، ثم نسبنا إليه على لفظه بعد الحذف، وعلى ذلك نقول: في النّسبة إلى الأعلام المذكورة: عرفيّ، السّاديّ، فرحيّ، حماديّ، جماليّ، زَينيّ.

أما إذا كان جمع المؤنّث السّالم باقياً على جمعيّته ولم يصر عّلَماً وليس وصفاً ونحوه، وأردنا أن ننسب إليه، وجب النّسب إلى مفرده في جميع الحالات، فنقول في النّسبة إلى: وَرْدَات، زَيْنَبات، عائشات، سُرادِقات: وَرِديّ، زَيْنَبِيّ، عائشِيّ، سُرَادِقِيّ[1]. ومثل ذلك: السّاعات، الآلات، نقول في النّسبة إليهما: السّاعيّ، الآليّ، نسبة إلى المفرد: السّاعة، الآلة.

مجمع لـكن اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز النّسب إلى جمع المؤنّث السّالم في

(1)«النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 4 ص 545 – دار المعارف بمصر –.

الأعلام والحِرَف بدون حذف الألف والتّاء. ونصّ قراره:

«يُقْبَل من الكلمات ما شاع منسوباً إليه على لفظه من الأعلام المجموعة جمع مؤنّث سالماً دون حذف الألف والتّاء، مثل السّاداتيّ في النّسبة إلى من اسمه السّادات، وعطيّاتيّ في النّسبة إلى من اسمها عطيّات. وكذلك ما يجري مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحِرَف والمصطلحات مما يدلّ على مُعَيَّن، مثل: السّاعاتيّ والآلاتيّ، وذلك فراراً من اللَّبْس إذا حُذِفت الألف والتّاء عند النّسب، واستئناساً بما في «الهمع» من قوله: «إنّ حروف الْعَلَم صارت بالعلميّة لازمة للكلمة، لأنّ العلميّة تسجّل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص»[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 من فبراير حتى 11من مارس 1974 م.

(227)

تصحيح جمع «مشكلة» على «مشاكل»

يخطّئ بعضهم أن تُجْمَع «مشكلة» جمع تكسير على «مشاكل»، ويقولون إنّ الصّواب أن تُجمع «مشكلة» جمع تصحيح على «مشكلات»، بحجّة أنّ جمهرة النّحاة نصوا على أنّ ما فيه ميم زائدة من نحو: «مُكْرِم» -بكسر الرّاء - أو «مُكْرَم» - بفتح الرّاء -، يُجمع جمع تصحيح للمذكّر والمؤنّث لا جمع تكسير، وأنّ معجمات اللّغة لم تذكر لكلمة «مشّكلة» جمع تكسير، وإنّما جمعتها بالألف والتّاء على «مشكلات». ومثل ذلك نقول في جمع «مُعْضِلة»: مُعْضِلات، وفي جمع «مُنْكَر»: مُنْكَرَات، وفي جمع «مُحْدَثَة» على: مُحْدَثات.

ولكن: صحّح صاحب كتاب «أزاهير الفصحى» جمع «مشكلة» على «مشاكل». قال:

«يحرّم بعض الأدباء جمع «مشكلة» على «مشاكل»، مستندين إلى أنّ معاجم اللّغة لم تذكر لها جمع تكسير، ويكتفون بجمعها جمع مؤنّث سالماً لأنّها مختومة بالهاء. والصّحيح أنّ أصحاب المعاجم لم يتعرّضوا غالباً في معاجمهم للنّصّ على الجموع القياسيّة، اكتفاء بأقيسة النّحو والصّرف. قال ابن مالك في ألفيّته:

وبفعالــل وشــبهه انْطِقــا ... في جَمْع ما فوق الثّلاثـة ارتـقَى

والمراد بشبه فعالل ما شابهه عدداً وهيئة وإن خالفه وزْنا؛ كمفاعل وفواعل وفياعل وأفاعل، أي إنّ المفرد الّذي زاد على ثلاثة يطّرد جمعه على (مفاعل) سواء أكان مختوماً بالهاء كمهلكة ومهالك، ومفازة ومفاوز ومشكلة ومشاكل، أم كان مجرّداً منها كمَنْهَل ومناهل ومِزْهَر ومَزَاهر.... ويؤيد ذلك قول أبي طالب عمّ النّبيّ ﷺ في مقاطعة قريش لبني عبد المطّلب:

لعمري لقد كُلّفْتُ وَجْداً بأحمد   وإخوته دَأْبَ المحـبّ المواصِـلِ

فلا زال في الدّنيا جمالاً لأهلهـا   وزَيْنـاً لمـن ولاّه ذَبَّ المشـاكِلِ

من هذا يتّضح أن «مشكلة» تُجمع على «مشكلات»، وعلى «مشاكل جمعاً قياسيّاً مطّرداً...»[1]

وأجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة جمع اسم الفاعل واسم المفعولين المبدوءين بميم زائدة جمع تكسير، نحو: مُشكِل (أو مشكلة) ومشاكِل، ومُعْجَم ومعاجم، ومُعضِل (أو مُعْضِلَة) ومعاضِل. ونصّ قرار المجمع[2]:

«يجوز في الكلمات المبدوءة بالميم الزّائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تُجْمَع على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) وشبههما، حَمْلاً على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام»[3].

(1) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السّعود، ص 23 ـ دار المعارف بمصر -

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأربعين المعقودة من 25 فبراير، حتى 11 من مارس 1974م.

(3) من ذلك ما سُمِعَ من جمع مُفْطِر على مفاطير، وجمع مُوسِر على مياسير، وجمع مُلْقِح (من الْقَحَ الناقة إذا حَبَلَها) على ملاقيح، وجمع مُنْكَر على مناكير وجمع مُحْتاج على محاويج.

(228)

تصحيح قياسيّة النَّعْت بالْمَصْدَر ووقوع المصدر حالاً

1 - ورد النّعت بالمصدر كثيراً في كلام العرب، فقالوا مثلاً: «هذا رجلٌ صِدْق»، و«فلان قاضٍ عَدْل»، و«حلّ فلان مشكلته حلاًّ رِضاً» و«فلان رجلٌ صَوْم» قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيراً فالتزموا الإفراد والتّذكيرا

والنّعت بالمصدر يفيد المبالغة، فقولك: «هذا رجلٌ صِدْق» أقوى وأبلغ من قولك «هذا رجلٌ صادق»، وقولك: «فلان قاضٍ عَدْل» أقوى وأبلغ من قولك: «فلان قاضٍ عادِل»، لأنّك جعلت المنعوت في الجملة الأولى هو الصّدق نفسه، وفي الجملة الثّانية هو العدل نفسه، وفي ذلك من المبالغة ما لا يخفى.

وأكثر النّحاة على أنّ النّعت بالمصدر سماعيّ يُقتصر فيه على المسموع، ولا يُتَوسّع فيه بالقياس. قال الأشمونيّ في شرحه بيت ابن مالك المذكور آنفاً:

«(ونعتوا بمصدر كثيراً): وكان حقّه ألاّ يُنْعَت به لجموده، ولكنّهم فعلوا ذلك قصْداً للمبالغة، أو توسُّعاً بحذف مضاف. (فالتزموا الإفراد والتّذكيرا): تنبيهاً على ذلك فقالوا: رجلٌ عدْلٌ، ورِضاً، وزَوْرٌ، وامرأة عَدْلٌ ورِضاً وزَوْرٌ، ورجلان عدلٌ ورضاً وزَوْر، وكذا في الجمع، أي هو نفس العدل، أو ذو عدل. وهو عند الكوفيّين على التأويل بالمشتقّ، أي عادل ومَرْضِيّ وزائر.

تنبيهان: الأوّل: وقوع المصدر نعتاً - وإن كان كثيراً - لا يطّرد (أي لا ينقاس)، كما لا يطّرد وقوعه حالاً وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً. الثّاني: أَطْلَق المصدر، وهو مُقَيَّد بألاّ يكون في أوّله ميم زائدة كَمَزَار وَمَسير، فإنّه لا يُنْعَت به لا باطّراد ولا بغيره»[1].

(1)«شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك» الجزء الثّاني، ص 397 - دار الكتّاب العربيّ - بيروت.

ولكن جاء في «النّحو الوافي»:

«وقد اختلف رأي النّحاة في وقوع المصدر نعتاً: أقياسيٌّ هو أم مقصورٌ على السّماع؟ وأكثرهم يميل إلى قصره على السّماع، مع اعترافهم بكثرته في الكلام العربيّ الفصيح، وأنّه أبلغ في أداء الغرض من المشتقّ. وهذا الاعتراف يناقض أنّه مقصور على السّماع. والأحسن الأخذ بالرّأي الّذي يجعله قياسيّاً. ولا خوف من اللّبس المعنويّ أو خفاء المراد، لأنّ القرائن والسّياق يُزيلان هذا كلّه، ويبقى للنّعت بالمصدر مزيّتُه الّتي انفرد بها دون المشتقّ.

وفوق هذا قرّر علماء البلاغة أنّ النّعت بالمصدر يكون من باب المبالغة، أو من مجاز الحذف أو المجاز المرسل، وأنّ الثّلاثة قياسيّة، فهل يتناقض علماء لغة واحدة؟ وهل يقول البلاغيّون إنّ النّعت بالمصدر أبلغ من النّعت بالمشتقّ في الوقت الّذي يقول فيه بعض النّحاة إنّ النّعت بالمصدر لا يصحّ؟»[1].

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة النّعت بالمصدر قياساً مطّرداً. وجاء في قرار لجنة الأصول الّذي عرضته على مؤتمر المجمع ما يأتي:

«جاء النّعت بالمصدر كثيراً في مثل: رجل صَوْم وعَدْل ورِضاً، ومع هذا يذهب النّحاة إلى أنّه مقصور على السّماع.

وترى اللّجنة - استناداً إلى ما ذهب إليه بعض المحقّقين أنّ النّعت بالمصدر مقيس قياساً مطّرداً بالشّروط الّتي ضُبِطَ بها ما سُمع، وهي:

1 - أن يكون مفرداً مذكّراً.

2 - أن يكون مصدرَ ثلاثيٍّ أو بِوَزْنه.

3 - ألاّ يكون ميميًّا».

(1) «النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 3 ص 374 - دار المعارف بمصر -.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2- وكما يقع المصدر نعتاً، يقع أيضاً حالاً. قال ابن مالك:

ومصدرٌ مُنَكَّرٌ حالاً يقعْ بكثرة كبغْتَةً زيدٌ طَلَعْ

وقد اختلف النّحاة في مجيء المصدر حالاً: أهو قياسيّ مطّرد، أم هو مقصور على السّماع؟

قال الأشمونيّ:

«وجاء زيد رَكْضاً، وقَتَلَه صَبْراً، وهو عند سيبويه على التّأويل بالوصف، أي: راكِضاً ومصبوراً أي محبوساً. وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنّ نحو ذلك منصوب على المصدريّة، والعامل فيه محذوف، والتّقدير: طَلَعَ زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً، وجاء يرْكُض رَكْضاً، وقَتَلَه يَصْبِرُ صَبْراً، فالحال عندهما الجملة لا المصدر. وذهب الكوفيّون إلى أنّه منصوب على المصدريّة كما ذهبا إليه، لكنّ النّاصب عندهم الفعل المذكور لتأوّله بفعل من لفظ المصدر؛ (فطَلَع زيدٌ بغتةً) عندهم في تأويل: (بَغَتَ زيدٌ بغْتَةً)، و(جاء رَكْضاً) في تأويل: (ركَضَ رَكْضاً)، و(قَتَلَه صبراً) في تأويل: (صَبَرْتُه صَبْراً).

وقيل: هي مصادر على حذف مصادر، والتّقدير: طلعَ زيدٌ طُلوعَ بغتة، وجاء مجيءَ ركْضٍ، وقَتَلَه قَتْلَ صَبْر. تنبيهان: الأوّل: مع كون المصدر المنكّر يقع حالاً بكثرة هو عندهم مقصورٌ على السّماع. وقاسه المبرّد، فقيل: مطلقاً، وقيل: هو نوع من عامله، نحو: جاء زيد سُرْعَةً، وهو المشهور عنه...»[2].

ولكن جاء في «النّحو الوافي»:

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة من 19 ذي الحجّة 1390 هـ، الموافق 10 من فبراير، حتى 4 من المحرم 1391 هـ الموافق 2 من مارس 1971م.

(2) شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ج 1 ص 245 - دار الكتاب العربي، بيروت.

«وقد ورد بكثرة في الكلام الفصيح وقوع المصدر الصّريح المنكّر حالاً، ولكثرته كان القياس عليه مباحاً في رأي بعض المحقّقين، وهو رأي - فوق صحّته - فيه تيسير وتوسعة وشمول لأنواع من المصادر أجازها فريق ومنعها فريق. ولا معنى لتأويل المصادر الكثيرة المسموعة تأويلاً يبعدها عن المصدر، كما يفعل بعض النّحاة من ابتكار عدة أنواع من التّأويل بلا داع، إذ لم يراعوا للكثرة حقّها الّذي يبيح القياس.

غريب - كما يقول بعض النّحاة - أن يكثر ورودُ الحال مصدراً منكّراً في فصيح الكلام المأثور، بل في أفصحه وهو القرآن، ثمّ نسمع من يقول: إنّه بالرغم من تلك الكثرة مقصور على السّماع. فمما جاء في القرآن: ﴿ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً ﴾[1]، وقوله: ﴿ وأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِراً وعَلانِيَةً﴾[2]، وقوله: ﴿ إنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً ﴾[3]، وقوله: ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفاً وطَمَعاً ﴾ [4]. هذا بعض ما جاء في الكتاب العزيز، وما أكثر ما جاء في غيره!، فما الذي يقاس عليه إن لم تكن هذه الشّواهد كلها داعية للقياس عليها؟...»[5].

وقد أجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قياسيّة وقوع المصدر حالاً. وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«ورد عن العرب جملة من التّراكيب وقع المصدر المنكّر فيها حالاً، من مثل قولهم: قَتَلْتُه صبراً، ولَقِيتُه بغتةً، وفجأةً، وكلّمتُه مُشافَهَة... الخ.

وقد أجاز النّحاة أن يكون المصدر في هذه المُثُل ونحوها حالاً، ولكنّهم

(1) سورة البقرة:260.

(2) سورة الرعد: 22.

(3) سورة نوح:8.

(4) سورة السجدة:16.

(5) «النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 2 ص 293 وهامشها - دار المعارف بمصر-.

اختلفوا في جواز القياس على ذلك:

فبعضهم أجاز مطلقاً، وبعضهم منع مطلقاً، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعاً من عامله[1]، وبعضهم حصره في مواضع محدّدة ورد السّماع بها[2].

وترى اللّجنة جواز وقوع المصدر حالاً، وجواز القياس على ما سُمِعَ منه مطلقاً، اتّباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[3].

---

(1) تقدّم مثاله: «جاء زيد سرعة» أي سريعاً.

(2) وهي ثلاثة: أ- المصدر الدّال على الكمال وبلوغ النّهاية نحو«أنت الرّجلُ عِلْماً» ب- المصدر يسبقه مبتدأ وخبر، والمبتدأ مُشَبَّهٌ بالخبر، نحو: «زَيدٌ زهيرٌ شِعْراً»، و«فلان عُمَرُ عَدْلاً». ج - المصدر بعد (أمّا). نحو: «أمّا عِلْماً فعالم» و«أمّا بلاغة فبليغ»..

(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّابعة والثّلاثين المعقودة في تاريخها المذكور قبل قليل.

(229)

تصحيح تعدية الفعل الثّلاثيّ اللاّزم عند الحاجة

الفعل اللاّزم هو الّذي يكتفي بفاعله ولا يطلب مفعولاً به. والفعل المتعدّي هو الّذي يطلب مفعولاً به. فالأفعال: جلس، ذهب، ضعُف، مات، فَرِحَ، سَلِمَ، أفعال لازمة لأنّها لا تتطلّب مفعولا، فتقول: ذهب الرّجل، جلس الطّالب، ضعُف الجسم، مات المريض، فرِح النّاجح، سَلِم الجنديّ. والأفعال: قَرَأَ، أكَلَ، كَتَبَ، فتَحَ، رَأَى، أفعال متعدّية لأنّها تتطلّب مفعولاً، فنقول: قرأت الكتابَ، أكلْتُ لحماً، كتبتُ بحثاً، فتحتُ الباب، رأيتُ القمرَ...

واللاّزم عادة لا يكون متعدّياً بصيغته نفسها، وإذا أردنا تعديته أدخلنا عليه تعديلاً بهمزة التّعدية أو التّضعيف مثلاً.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز تعدية الفعل الثّلاثيّ اللاّزم بصيغته نفسها بلا تعديل إلى المفعول به، كما أجاز تعدية الفعل الثّلاثيّ المتعدّي بنفسه إلى متعدّ بحرف الجرّ، وذلك عندما تدعو الحاجة العلميّة إلى ذلك.

ونثبت فيما يأتي قرار لجنة الأصول بالمجمع بشأن هذا الموضوع:

«درست اللّجنة لزوم الفعل الثّلاثيّ وتعدّيه، وأخذت برأي النّحاة القائلين بأنّ الفعل المتعدّي قسمان: متعدٍّ مباشرة، ومتعدٍّ بحرف الجرّ، ونظرت فيما لاحظه ابن جنّيّ من كثرة تحويل الفعل اللاّزم في العربيّة إلى فعل متعدّ بنفس صيغته، واستشهاده على ذلك بسبعة وعشرين فعلاً. وفي المعاجم كثرة مستفيضة من هذا الفعل، ممّا يؤذن بجوازه إذا تطلّبته حاجة علميّة أو بلاغيّة.

ولاحظت اللّجنة أنّ من ظواهر العربيّة تحويل فعل متعدٍّ بنفسه إلى متعدٍّ بحرف من حروف الجرّ، كما تشهد لذلك أمثلة من القرآن الكريم والنّثر والشّعر،

ممّا يؤذن بجواز هذا إذا دعت إليه حاجة علميّة أو بلاغيّة.

وأيضاً لاحظت اللّجنة أنّ من ظواهر العربيّة تحويل فعل متعدٍّ بحرف الجرّ إلى فعل متعدٍّ مباشرة، ممّا تشهد له أمثلة كثيرة في الذّكر الحكيم والشّعر، ما يؤذن بجواز ذلك إذا استلزمته حاجةٌ علميّة أو بلاغيّة.

وتجمل اللّجنة ذلك فيما يلي:

1 - يجوز أن يتعدّى الفعل الثّلاثيّ اللاّزم بنفس صيغته إلى مفعول منصوب إذا تطلّبت ذلك حاجة علميّة أو بلاغيّة.

2 - يجوز تحويل الفعل الثّلاثيّ المتعدّي بنفسه إلى فعل متعدّ بحروف من حروف الجرّ إذا دعت إلى ذلك حاجة علميّة أو بلاغيَّة.

3 - يجوز تحويل الفعل الثّلاثيّ المتعدّي بحرف من حروف الجرّ إلى فعل متعدّ مباشرة إذا تطلّبت ذلك حاجة علميّة أو بلاغيّة.

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

وبهذه المناسبة نذكر أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قياسيّة تعدية الفعل اللاّزم بالهمزة. ونصّ قراره:

«يرى المجمع أنّ تعدية الفعل الثّلاثيّ اللاّزم بالهمزة قياسيّة»[2].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسّين المعقودة من 24 من جمادي الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هـ الموافق 9 من مارس 1987 م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأولى، بالجلسة الخامسّة والعشّرين.

(230)

تصحيح السّماع من الْمُحْدَثين والتّوسُّع في القياس بشروطه

اتّفق أئمّة اللّغة على أنّ الشّعر الجاهليّ يُحتجّ به ويصلُح أن يُسْتشهد به في تقرير قواعد اللّغة واستنباط أصولها وضوابطها، وهو عندهم أعلى طبقة في الصّحّة والفصاحة والصّفاء، ويسمّون أصحابه كامرئ القيس وزهير والأعشى وعنترة وغيرهم أصحاب الطّبقة الأولى.

يلي هؤلاء في نقاء اللّغة وصحّة الاحتجاج أصحابُ الطّبقة الثّانية، وهم المخضرمون الّذين أدركوا عهد الجاهليّة والإسلام، ككعب بن زهير وحسّان، والخنساء، والحطيئة وغيرهم.

ويأتي بعد الطّبقة الثّانية أصحاب الطّبقة الثّالثة وهم الإسلاميّون، كعمر بن أبي ربيعة، وجرير والفرزدق والأخطل وغيرهم، والأكثرون على صحّة الاحتجاج بأشعار هذه الطّبقة.

ثمّ يأتي أصحاب الطّبقة الرّابعة وهم المولّدون والمحدَثون، كأبي نواس، وبشّار بن برد، وأبي تمّام، والأكثرون على أنّ هؤلاء لا يُحتجّ بشعرهم، إذْ وُجِدوا في عصر اختلطت فيه العربيّة بالْعُجْمَة، وداخلَ العربيّة كثيرٌ من الدّخيل والأغيار.

ويرى بعضهم أنّ آخر من يصحّ الاحتجاج بشعره هو بشّار بن برد، لأنّ سيبويه والأخفش استشهدا بشعره واحتجَّا به. لكن طعن بعضهم في ذلك وقال: إنّما استشهد سيبويه والأخفش بشعر بشّار خوفاً من حدّة لسانه واتّقاءً لهجوه. ولا نعتقد أنّ هذين الإمامين العملاقين يخونان الأمانة العلميّة بسبب خوف من إنسان، ويقرّران حكماً أو رأياً لغويّاً بالاعتماد على من لا يريانه أهلاً للثّقة بشعره وجديراً بالاحتجاج بكلامه.

ثمّ جاء أئمّة وعلماء رأوا أنّ سابقيهم قد ضيّقوا دائرة من يُحْتَجُّ بكلامهم، وحدّوا بذلك من انطلاق اللّغة في دروب النّموّ والتّطوّر، فنادي الزّمخشريّ جار الله بالاحتجاج بكلام من يوثق بعربيّته مطلقاً، وقال: اجعل ما يقوله أبو تمّام بمنزلة ما يرويه. ودعا الرّضيّ الاسترابادي الدّعوة نفسها، وانضمّ إليهما أحمد شهاب الدّين الخفاجيّ الّذي قال: اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه. وقال ابن جنّيّ: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

وفي هذا العصر نادي كثيرون بالتوسّع في القياس والأخذ من المولّدين المحدثين، حتى تتطوّر اللّغة العربيّة وتواكب النّهضة الحديثة وتستجيب لمتطلّبات التّقدّم. من هؤلاء الأستاذ الكبير أحمد حسن الزّيّات صاحب مجلة الرّسالة المعروفة وعضو مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، الّذي تقدّم باقتراح إلى المجمع يدعو فيه إلى إجازة ما يأتي:

1 - فتح باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة: الارتجال والاشتقاق والتّجوّز.

2 - ردّ الاعتبار إلى المولّد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

3 - إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، فإنّ توقّف القياس على السّماع يبطل معناه.

4 - إطلاق السّماع من قيود الزّمان والمكان ليشمل ما يُسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدّادين والنّجّارين والبنّائين وغيرهم من كلّ ذي حرفة[1].

وقد اتَّخَذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة بشأن هذا الموضوع عدة قرارات نذكر منها ما يأتي:

---

(1) مجلة اللّغة العربيّة، ج 8 ص 116.

1 - تُدْرَس كل كلمة من الكلمات الشّائعة على ألسنة النّاس، على أن يُراعَى في هذه الدّراسة أن تكون الكلمة مستساغة، ولم يُعرف لها مرادف عربيّ سابق صالح للاستعمال[1].

2 - يرى المجمع قبول السّماع من المحدَثين بشرط أن تُدرس كلّ كلمة على حدتها قبل إقرارها[2].

3- قرّر المجمع تتبّع الألفاظ والأساليب الشائعة، إنْ في الصّحف والمجلاّت، أو المسرح والإذاعة، أو الرّسائل والكتب، واتّخاذ قرارات فيها تُنْشَر على الجمهور طبقاً لقانون المجمع، فتسدّ حاجة، وتحقّق قسطاً مِنَ التّهذيب والإصلاح[3].

4- يُؤخذ بمبدأ القياس في اللّغة على نحو ما أقرّه المجمع سلفاً من قواعد، ويجوز الاجتهاد فيها متى توفّرت شروطه[4].

5 - ليس من الخير الموافقة جملة على قياسيّة الصّيغ، والمجمع يقرّ منها ما تقتضيه الحاجة للتوسّع وتيسير الاشتقاق[5].

6 - يُجيز المجمع أن يُسْتَعْمَل بعض الألفاظ الأعجميّة - عند الضّرورة -على طريقة العرب في تعريبهم[6].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة عشّرة المعقودة من 18 ذي الحجة 1368 هـ، الموافق 10 من أكتوبر 1949 م إلى 12 من شعبان 1369 هـ الموافق 29 من مايو1950م.
(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة عشّرة المعقودة من 18 ذي الحجة 1368 هـ، الموافق 10 من أكتوبر 1949 م إلى 12 من شعبان 1369 هـ الموافق 29 من مايو1950م.
(3) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة عشرة، الجلسّة الحادية عشرة.
(4) مؤتمر المجمع في دورته الـخامسّة عشرة، الجلسّة الرابعة عشرة.
(5) مؤتمر المجمع في دورته الثّلاثين المعقودة في سنة 1968 م.
(6) مؤتمر المجمع في دورته الأولى.

7 - يُفَضَّل اللّفظُ العربيّ على المعرَّب القديم، إلّا إذا اشتهر المعرّب[7]

8- يُنْطَقُ بالاسم المعرّب على الصّورة الّتي نَطَقَتْ بها العرب[1].

9 - المولَّد هو اللّفظ الّذي استعمله المولّدون على غير استعمال العرب. وهو قسمان:

1- قسم جروا فيه على أقيسة العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما، كاصطلاحات العلوم والصّناعات وغير ذلك، وحكمه أنّه عربيّ سائغ.

2 - وقسم خرجوا فيه عن أقيسة كلام العرب، إمّا باستعمال لفظ أعجميّ لم تعرّبه العرب، وقد أصدر المجمع في شأن هذا النّوع قراره، وإمّا بتحريف في اللّفظ أو في الدّلالة لا يمكن معه التّخريج على وجه صحيح، وإمّا بوضع اللّفظ ارتجالاً. والمجمع لا يجيز النّوعيْن الأخيرَيْن في فصيح الكلام[2].

(7) مؤتمر المجمع في دورته الأولى.

(1) مؤتمر المجمع في دورته الأولى.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الأولى والجلسة الرّابعة والعشرين.

(231)

تصحيح إعراب الاسم المرفوع بعد «إذا» و«إنْ» و«لَوْ» والشّرطيّات مبتدأً

أصحاب مدرسة البصرة النّحوية يشترطون في «إذا» و«إنْ» و«لَو» الشَّرطيّات، أن يدخلن على جملة فعليّة، ويمنعون دخولهنّ على جملة اسميّة.

وإذا جاء بعد «إذا» أو «إِنْ» أو «لَو«الشّرطيّات اسمٌ مرفوع، فهذا الاسم عندهم ليس مبتدأً خبره الجملة الفعليّة بعده، وإنّما هو فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع إذا كان ذلك الفعل المذكور مبنيًّا للمعلوم، أو هو نائب للفاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور إذا كان ذلك الفعل المذكور بعد الاسم المرفوع مبنيًّا للمجهول.

ففي قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ﴾[1]، يعربون الاسم المرفوع «السّماء» الواقع بعد «إذا» الشّرطيّة فاعلاً لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور «انفطرت»، والتّقدير: «إذا انفطرت السّماءُ انفطرت».

وفي قوله تعالى: ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[2]، يعربون الاسم المرفوع بعد «إذا» الشّرطيّة وهو «الشّمس» نائب فاعل لفعل محذوف مبنيّ للمجهول يفسّره الفعل المبنيّ للمجهول المذكور: «كُوِّرَت»، والتّقدير: «إذا كُوِّرَتِ السّماءُ كُوِّرَت».

وفي قوله تعالى: ﴿ وإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ﴾[3]، يعربون الاسم المرفوع «أحد» الواقع بعد «إن» الشّرطيّة، فاعلاً لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور: «استجار»، والتّقدير: «إِنِ اسْتَجارَك أحدٌ

(1) سورة الانفطار:1.

(2) سورة التكوير:1.

(3) سورة التوبة :6.

اسْتَجارَك...».

وفي قولك: «لو فقيرٌ طلَبَ منّي المساعدة لَساعدتُه»، يُعربون الاسم الواقع بعد «لو»الشّرطيّة: «فقير»، فاعلاً لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور: «طَلَب» والتّقدير: لو طَلَبَ فقيرٌ طَلَبَ...».

وبهذا الإعراب للاسم المرفوع بعد «إذا» «لَو»و«إن» الشّرطيّات، بتمسّك البصريّون برأيهم في دخول المذكورات على الجملة الفعليّة لفظاً أو تقديراً.

أمّا الكوفيّون وبعض البصريّين فلا يتكلّفون هذا التكلُّف، ولا يرون مانعاً من دخول «إذا» «إنْ» و«لَو»الشّرطيّات على الجملة الاسميّة. وبناءً على هذا الرّأي يعربون الاسم المرفوع بعد الأدوات الثّلاث مبتدأً خبره الجملة الفعليّة بعده.

ولمّا كان هذا الرّأي أقرب إلى التّيسير، أخذ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة وأقرّه على النّحو الآتي:

1- دخول «إذا» الشّرطيّة على الجملة الاسميّة.

جاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«يجري كثيراً في الاستعمال دخول «إذا» الشّرطيّة على الجملة الاسميّة في مثل قولهم: (إذا المطر انقطع فاخرج).

وللنّحاة في تخريج مثل هذا رأي بصريّ شائع، وهو أنّ الاسم بعدها فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور.

وهناك رأي يقول: إنّه مبتدأ، ويُنْسَب إلى الأخفش والفرّاء وغيرهما من نحاة الكوفة، ويُعْزَى إلى سيبويه فيما ذكره السّيرافيّ أيضاً

ولمّا كانت أمثلة القرآن الكريم من ذلك على العشرين، ومن الشّعر تزيد على ستّ مئة، وظاهرها دخول «إذا» على جملة اسميّة خبرها ماض لفظاً أو معنى، فإنّ اللّجنة ترى أنّ إعراب الاسم فاعلاً – وإن كان أقيس في الصّناعة النّحوية ،

فإنّ الرّأي الّذي يجعله مبتدأً، فيه أَخْذٌ بالظّاهر وتيسيرٌ في الإعراب وبُعْدٌ عن افتراض فعل محذوف».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

2 - إعراب الاسم المرفوع بعد «إن» الشّرْطيّة.

قرار لجنة الأصول:

«يجيء الاسم مرفوعاً بعد «إن» الشّرطيّة أحياناً في نصوص كثيرة في القرآن الكريم والشّعر.

وللنّحاة في إعرابه رأيان:

أ - رأي البصريّين، وهو أنّ الاسم فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور.

ب - رأي الأخفش والكوفيّين أنّه مبتدأ.

واللّجنة تُؤْثِر الأخذ بالرّأي الثّاني، لأنّ فيه أخذاً بالظّاهر، واستغناءً عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وتيسيراً على المتعلّمين، وتنظيراً بين «إنْ» و«إذا» الشّرطيّتَيْن في مثل هذا الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

3 - إعراب الاسم المرفوع بعد «لو«الشّرطيّة.

قرار لجنة الأصول:

«يقع بعد «لو«الشّرطيّة الاسم الصّريح مرفوعاً بفعل، وذلك كثير في القرآن الكريم والشّعر القديم.

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الواحدة والخمسّين المعقودة من 5 من جمادى الآخرة الموافق 25 من فبراير، حتى 19 من جمادى الآخرة 1405 هـ، الموافق 11 من مارس 1985م.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادي الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ الموافق 17 من مارس 1986م.

أ- وكثير من النّحاة يرون هذا الاسم فاعلاً لفعل محذوف يفسّره المذكور.

ب - وآخرون - ومنهم سيبويه وغيره - يرون إعرابه مبتدأً.

واللّجنة تُؤْثِر الرّأي الأخير، لأنَّ فيه استغناءً عن تقدير ما لا يحتاج إليه الكلام، وأخْذاً بالظّاهر، وتيسيراً على المتعلّمين، وتنظيراً ل «لَو»ب «إنْ» و«إذا» في هذا الاستعمال».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

ونسأل الآن:

ما الفرق - من النّاحية البلاغيّة - بين قولك: «إذا المطر انقطع فاخرج»، بدخول «إذا» الشّرطيّة على الاسم المرفوع، وقولك: «إذا انقطع المطر فاخرج»، بدخول «إذا» على الفعل مباشرة؟

الجواب:

في قولك: «إذا المطر انقطع فاخرج»، قُدِّم المسْنَدُ إليه: «المطر» على الْمُسْنَد الفعليّ: «انقطع». وتقديم المسند إليه هنا يفيد تقوّي الحكم زيادةً على ما تقتضيه «إذا» من القطع بحصول شرطها وتحقّقه.

أمّا قولك: «إذا انقطع المطر فاخرج»، فقد قُدِّم فيه الْمُسْنَد الفعليّ: «انقطع» على المسنَد إليه: «المطر». وتقديم المسند الفعليّ هنا يفيد قَصْدَ الجزم بوقوع الشّرط وتحقّقه فقط، وليس فيه زيادة تقوية الحكم كما في الجملة الأولى.

وبذلك نفهم السّرّ البلاغيّ في تقديم المسند إليه على المسند الفعليّ في قوله تعالى: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انفَطَرَتْ ﴿1﴾ وإِذَا الكَوَاكِبُ انتَثَرَتْ ﴿2﴾ وإِذَا البِحَارُ فُجِّرَتْ ﴿3﴾ وإِذَا القُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴿4﴾ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وأَخَّرَتْ ﴾، وأشباه ذلك.

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين السابقة.

(232)

تصحيح: «فلان قَرَابَتِي»

يخطّئ الحريريّ في «درّة الغوّاص» أن يقال: «فلان قرابتي»، والصّواب عنده أن يقال: «فلان ذو قرابتي»، مستشهداً بقول الشّاعر:

يبكي الغريبُ عليه ليس يعرفه وذو قرابته في الحيّ مسرورُ»[1].

وفي «مختار الصّحاح»:

«وهو قريبي وذو قرابتي، وهم أقربائي وأقارِبِي، والعامّة تقول: هو قرابتي وهم قراباتي»[2].

ولكن صحّح لغويّون: «فلان قرابتي». جاء في التّاج:

«وتقول: هو قريبي وذو قرابتي ولا تقل: قرابتي، ونسبه الجوهريّ إلى العامّة ووافقه الأكثرون، ومثله في درة الغوّاص للحريريّ. قال شيخنا: وهذا الّذي أنكره جوّزه الزّمخشريّ على أنّه مجاز أي على حذف مضاف، ومثله جارٍ كثير مسموع. وصرّح غيره بأنّه صحيح فصيح نظماً ونثراً، ووقع في كلام النّبوّة: هل بقي أحد من قرابتها؟ قال في النّهاية: أي أقاربها، سُمُّوا بالمصدر وهو مطّرد. وصرّح في التّسهيل بأنّه اسم جمع لقريب كما قيل في الصّحابة: إنّه جمع لصاحب»[3].

وفي اللّسان:

«وقوله تعالى: ﴿ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾[4]: أي إلا

---

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريريّ، ص 72 - دار نهضة مصر للطبع والنشر-.

(2)«مختار الصّحاح» للرازي، ص 527 ـ المطبعة الأميرية.

(3)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيدي، ج 1 ص 422 - منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت -.

(4) سورة الشّورى:23.

أن تَوَدُّوني في قرابتي أي في قرابتي منكم. ويقال: فلان ذو قرابتي، وذو قرابة منّي، وذو مَقْرَبَة، وذو قُرْبَى مني، قال الله تعالى: ﴿ يَتِيماً ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[1]. ومنهم من يُجيز: فلان قرابتي، والاوّل أكثر. وفي حديث عمر رضي الله عنه: «إلاّ حَامَى على قرابته» أي أقاربه، سُمّوا بالمصدر كالصّحابة»[2].

وقول ابن منظور: «والأوّل أكثر» لا يعني أنّ الآخر ممنوع غير جائز، فالوجهان جائزان، فلك أنّ تقول: «فلان ذو قرابتي»، أو «فلان قرابتي»، ولك أنّ تختار الأوّل لكثرته على الثّاني.

---

(1) سورة البلد:15.

(2) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الثّالث، ص 45 - دار لسان العرب -.

(233)

تصحيح: «رُبَّ مالٍ كثير أَنْفَقْتُه»

يخطّئ بعضهم أن يقال مثلاً: «ربّ مال كثير أنفقته»، بدعوى أنّ «رُبَّ» تفيد التّقليل، وهي هنا تفيد التّكثير.

وهذه دعوى غير صحيحة، فالحرف «رُبّ» يفيد التّقليل والتّكثير، والمقام هو الّذي يحدّد المراد من أحدهما.

قال صاحب النّحو الوافي:

«معنى -رُبّ - قد يكون التّكثير، وقد يكون التّقليل، وكلاهما لا بدّ فيه من القرينة الّتي توجّه الذّهن إليه... فمثال دلالتها على الكثرة: رُبَّ محسود على جاهه احتمل البلاء بسببه.. ربّ أمل في صفاء الزّمان قد خاب.. ومثال القلّة: رُبّ مَنِيَّةٍ في أُمْنِيَّة تحقّقت .. رُبَّ غُصَّة في انتهاز فرصة تهيَّأتْ..»[1].

وقال ابن هشّام في «المغني»:

«وليس معناها (أي رُبَّ) التّقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التّكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتّكثير كثيراً وللتّقليل قليلاً.

فمن الأوّل: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[2]، وفي الحديث: «يا ربّ كاسية في الدّنيا عارية يوم القيامة». وسُمِع أعرابيّ بعد انقضاء رمضان: «يا ربّ صائِمه لن يصومه، ويا ربّ قائِمه لن يقومه)...

وقال الشّاعر:

فيا ربّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ ... بآنِسَةٍ كأنّها خطّ تمثال

(1) «النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 2 ص 399 - دار المعارف بمصر-.

(2) سورة الحجر:2.

وقال آخر:

رُبّمـــا أَوْفَيْـــتُ في عَلَـــمٍ   تَـــرْفَعَنْ ثـــوبي شَـــمالاتُ

ووجه الدّليل أنّ الآية والحديث والمثال مسوقة للتّخويف، والبيتين مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحداً منهما التقليل»[1].

وفي «المعجم في النّحو والصّرْف»:

«رُبّ: حرف جرّ، ولا تكون إلاّ حرفاً. تكون للتّقليل والتّكثير، والقرينة هي الّتي تعيّن المراد»[2]

(1) «مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاريّ، ج 1 ص 134 - دار الكتاب العربي، بيروت -.

(2)«المعجم في النّحو والصّرف» لزين العابدين التّونسيّ، ص 115 - الطبعة الثّانية، المطبعة التّعاونية، بدمشق -.

(234)

تصحيح: «أَوْقَفْتُ السَّيّارة» و«أَوْقَفْتُ الدّار»

يخطّئ بعضهم أنّ يقال: «أوقفتُ الدّابّة أو السّيّارة»، و«أوقفتُ فلاناً في الطّريق» و«أوقف شرطيّ المرور المخالفين للقانون» و«أوقفتُ الدّار». والصّواب أن يقال: «وقفتُ الدّابّة أو السّيّارة، و«وقفت فلاناً في الطّريق»، و«وَقَفَ شرطيّ المرور المخالفين للقانون» و«وقفْتُ الدّار». ذلك أنَّ الأصمعيّ أنكر استعمال «أوْقَف»، ووصَفَ أصحابُ بعض المعجمات الفعلَ «أوقف» بأنّه لغة رديئة، ولماذا يختار الكاتب أو المتحدّث الرّديء من الكلمات ويترك الجيّد الفصيح؟

قال الله تعالى: ﴿وقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾[1]. وقِفوهم: أمْرٌ من «وَقَفَ». وقال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[2] موقوفون: على زنة «مفعول» ولا يجيء إلاّ من الثّلاثيّ.

ولكن: جاء في اللّسان:

«قال ابن بريّ: وممّا جاء شاهداً على (أَوْقَفْتُ الدّابة) قول الشّاعر:

وقولها والرَّكابُ مُوقَفَةٌ: أقِمْ علينا أخي، فلم أقِمِ»[3]

وقال الفيّوميّ في «المصباح المنّير»:

«وأوْقَفْتُ الدّار والدّابّة بالألف لغة تميم، وأنكرها الأصمعيّ وقال: الكلام (وَقَفْتُ) بغير ألف... وحكى بعضهم: ما يُمْسَك باليد يقال فيه: (أَوْقَفْتُه) بالألف، وما لا يُمْسَك باليد يقال: (وَقَفْتُه) بغير ألف، والفصيح (وَقَفْتُ) بغير ألف في جميع الباب»[4].

---

(1) سورة الصافات:24.

(2) سورة سبأ:31.

(3) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الثّالث، ص 969 - دار لسّان العرب -

(4) «المصباح المنّير» للفيّوميّ، ص 669 - المكتبة العلمية، بيروت.

قال: (والفصيح وقفت)، ولا يعني ذلك أنّ ما دونه فصاحةً غيرُ جائز.

وفي «المعجم الوسيط»:

«أوقف الإنسان وغيره: وَقَفَه»[1].

وفي «أقرب الموارد»:

«أوقف الدّارَ والدّابّة إيقافاً: بمعنى (وقفَ)، وهي لغة تميم...»[2].

يتبيّن ممّا سبق أنّ «أوْقف» لغة تميميّة صحيحة، ولا بأس باستعمالها، ولكن الفصيح المشهور هو «وَقَفَه»، فنقول: وقفتُ الدّار ووقفت الدّابّة.

(1) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج 2 ص 1063 - المكتبة العلميّة، طهران.

(2) «أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد» للشّرتونيّ، ج 2 ص 1478.

(235)

تصحيح: «كُلْوَة» - بالواو -

يخطّئ ابن مكّي في «تثقيف اللّسان» من يقول: «كُلْوَة» بالواو، ويقول: إنّ الصّواب «كُلْيَة» باليّاء[1] -. ومثله الزّبيديّ في «لحن العوامّ» الّذي قال:

«ويقولون لواحد الكُلَى: كُلْوَة. قال محمّد: والصّواب «كُلْيَة»، تقول: كَلَيْتُه إذا أصَبْتَ كُلْيَتَه، فهو مَكْلِيّ. قال العجّاج:

لهنّ من شتاته صِئِيٌّ إذا اكْتَلَى واقْتُحِمَ المَكْلِيُّ

(الصّئيّ: الصّوت). وزعم بعد اللّغوييّن أنّ أهل اليمن يقولون: كُلْوَة بالضّمّ، وذلك مردود»[2].

ولكن:

ذكر محقّق كتاب «تثقيف اللّسان وتنقيح الجنان» لابن مكيّ الدّكتور عبد العزيز مطر، أنّ ابن هشام اللّخميّ ردّ في كتابه «المدخل» على الزّبيديّ في قوله: «وزعم بعض اللّغوييّن أنّ أهل اليمن... الخ» بقوله: «حكى أبو زيد وغيره أنّ الكلوة لغة في الكلية»[3].

وفي «لسّان العرب»:

والكُلْوَة: لغة في الكُلْيَة لأهل اليمن. قال ابن السّكّيت: ولا تقل (كِلْوَة) بكسر الكاف»[4].

---

(1)«تثقيف اللّسان وتنقيح الجنّان» لابن مكيّ الصقليّ، ص 97 ـ المجلس الأعلى للشّؤون الإسلامية بمصر -.

(2)«لحن العوام» لأبي بكر الزبيديّ، ص 67 ـ الطبعة الأولى، مكتبة دار العروبية -.

(3)«تثقيف اللّسان . . .»، تحقيق الدّكتور عبد العزيز مطر، هامش ص 97 - .

(4)«لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الثّالث ص 292 - دار لسان العرب -

فتصحيح ابن السّكّيت للفظ «كُلْوَة» - بضمّ الكاف - يفيد موافقته عليها.

وفي «المصباح المنير»:

«والكُلْيَة من الأحشاء معروفة، (الكُلْوَة) بالواو لغة لأهل اليمن، وهما بضمّ الأوّل، قالوا: ولا يُكْسَر»[1].

وفي «المعجم الوسيط»:

«والكُلْوَة لغة فيها (أي في الكُلْيَة)، والجمع: كُلّى»[2].

(1) «المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 540 - المكتبة العلمية، بيروت -

(2) «المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، ج 2 من 803 - المكتبة العلمية، طهران.

(236)

تصحيح: «الأُنموذج» و«الْمِرْسال»

1 - خطّأ الفيروزاباذيّ في «القاموس المحيط» أن يقال: «الأُنْمُوذَج» قال: «النّموذَج بفتح النّون: مثال الشّيء، مُعَرّب. والأُنموذج: لحن»[1].

والحقّ أنّ «الأنموذج» صحيح كالنّموذج، قال صاحب «المغرب»: «والنّموذج بالفتح والأُنموذج بالضّمّ تعريب: نَمُوذه»[2].

وفي «المصباح المنير»:

«الأُنموذج: بضمّ الهمزة ما يدلّ على صفة الشّيء وهو معرّب، وفي لغةٍ (نموذَج) بفتح النّون والذّال معجمة مفتوحة مطلقاً»[3].

وفي «أقرب الموارد»:

«النّموذج مثال الشّيء، معرّب (نموذَه) بالفارسيّة، ويقال: الأُنْمُوذَج أيضاً، وقيل: هو لحن ولا يُعْتَدّ به (أي بهذا القول)، والجمع: نَمُوذَجات، وأُنموذجات»[4].

ويشيع في لغة المعاصرين جمع «نموذج» على «نماذِج»، ولم يذكر هذا الجمع إلّا المعجم الوسيط، ولم يشر إلى أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّ هذا الجمع.

فقل: نموذج، أو أُنموذج، فاللّفظان صحيحان.

2 - ويخطّئ بعضهم لفظ «مِرْسال»، بحجّة أنّها كلمة عامّيّة. والصّحيح أنّها عربيّة فصيحة.

جاء في «اللّسان»:

(1)«ترتيب القاموس المحيط» للطّاهر الزّاري، ج 4 ص 441 ـ الدّار العربية للكتاب -

(2)«المغرب في ترتيب المعرب» لأبي الفتح المطّرزيّ، ص 467 - دار الكتاب العربيّ، بيروت -.

(3)«المصباح المنير» للفيّوميّ، ص 625 - المكتبة العلميّة، بيروت -.

(4)«أقرب الموارد في فصح العربيّة والشّوارد» للشّرتوني، ج 2 ص 1349.

«وناقة مِرْسال: رَسْلَة القوائم كثيرة الشَّعَر في ساقيها طويلة، والمِرْسال: النّاقة السّهْلة السّير، وإبل مراسيل. وفي قصيدة كعب بن زهير:

أضحت سعاد بأرض لا يُبَلّغُها   إلاّ العِتاق النّجيبات المراسيلُ

المراسيل: جمع مِرْسال، وهي السّريعة السّير»[1].

وفي «المعجم الوسيط»:

«المِرْسال: الرّسول، والنّاقة السّهلة السَّيْر السَّرِيعَتُه، والجمع: مراسيل»[2].

(1)«لسان العرب» لابن منظور، المجلد الأوّل، ص 1166 ـ دار لسان العرب –

(2)«المعجم الوسيط» إصدار مجمع اللّغة العربيّة القاهري، ج 1 ص 345- المكتبة العلمية، طهران.

(237)

تصحيح نقط الياء المتطرِّفَة

يخطّئ بعضهم نقط الياء المتطرّفة في نحو: الهادي ويأتي والرّاوي والمعتدي والمُرْضِي، ويرى أنّ الصّواب تعريتها من النّقط، بحجّة أنّها جاءت مُهْمَلَة في خطوط أئمّة اللّغة، أمّا إعجامها فيقول: إنّه واردٌ على قلّة قديماً وحديثاً.

ويردّ على من يعجمون الياء المتطرّفة بحجّة أنّ إهمالها يوجب اللّبس فيقول: إنّ الكلام العربيّ لا يخلو من قرائن حاليّة أو مقاليّة، وإنّ من يجهل كلّ تلك القرائن ولا يستطيع تمييز المقصود، فذلك هو الجاهل السّاذَج، ومن أجله لا يصحّ الخروج عن رأي وعمل السّلف المتقدّم من أئمّة اللغة[1].

والواقع أنّ إعجام الياء المتطرّفة (أي نقطها بنقطتين) ليس وارداً على قلّة، فأهل الشّام جميعاً في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن ينقطون الياء المتطرّفة في كتاباتهم وجميع مطبوعاتهم. ورأيت أهل تونس وأهل المغرب ينقطون الياء المتطرّفة في وسائل إعلامهم كالإذاعة المرئيّة، فليس إعجام الياء المتطرّفة إذن وارداً على قلّة.

وإذا كان الأقدمون لم يروا حاجة إلى إعجام الياء المتطرّفة، فلأَنّ معرفتهم الصّحيحة باللّغة العربيّة، وسليقتهم الأصيلة، كانت تعينهم على تمييز الياء المتطرّفة من الألف المقصورة، وكان الكاتبون يهملون إعجام الياء المتطرّفة ثقة منهم بفهم القارئ في عصورهم. أمّا في الوقت الحاضر فنحن نتكلّف تعلّم العربيّة تكلُّفاً، ونعاني من ضعف شديد فيها، ونقاوم طغيان اللّهجات العاميّة على الفصحى، ونحارب الجهل بقواعد اللّغة الّذي استشرى داؤه وعمّ بلاؤه، فوجب لذلك أن نيسّر للنّاس سبل نطق الكلمات نطقاً صحيحاً، ونساعدهم بشتّى

(1)«مناقشّات مع الدّكتور مصطفى جواد» لرؤوف جمال الدّين، ص 23- مطبعة النجف-.

الوسائل الممكنة على إتقان لغتهم إتقاناً يجنّبهم وقوع والخطأ فيها، ونطوّر الرّسم والنّحو والصّرف بما لا يخرج عن أصول اللّغة، ويحافظ على خصائصها وقواعدها الثّابتة.

إنّ نقط الياء المتطرّفة يزيل ما يمكن أن يحدث من لبس بين الياء والألف المقصورة، ويسهّل على القارئ النّطق السّليم للكلمة وفهم المعنى المراد، فيقرأ – مثلاً-: «المتوفَّى» بفتح الفاء لعدم الإعجام، وهو الشّخص، ويقرأ «المتوفِّي» بكسر الفاء لإعجام الياء وهو الله تعالى، ويميز بسرعة «المعافَى»- بفتح الفاء- من «المعافي» بكسرها، و«رَوَى» و«روِيَ»، و«الْهُدَى» و«الْهَدْي»، ويفرّق بين «هَوَى» و«هَوِي» و«رَوَى» و«رَوِي»، و«المتّقَى» و«المتّقِي»، و«المجتبى» و«المجتبي» و«رَمَى» الفعل و«رَمْي» المصدر، و«المَجْرَى» و«المُجْرِي»، و«النُّهَى» و«النَّهْي»... وهكذا ييسّر إعجام الياء المتطرّفة النّطق الصّحيح لكثير من الكلمات، ويمنع من الوقوع في اللّبس بين الألف المقصورة والياء.

وإعجام الياء المتطرّفة لا يخرج عن أصول الرّسم العربيّ، ولا يقدح في قاعدة من قواعد اللّغة الثّابتة أو يغيّر شيئاً من خصائصها، بل هو جارٍ على قاعدة نقط الياء في أوّل الكلمة ووسطها، ومؤدٍّ إلى تيسير الرّسم العربيّ، فنحن مثلاً ننقط القاف في أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، وننقط النّون أيضاً في المواضع الثّلاثة، مع أنّ القاف والنّون المتطرّفتيْن لا تَشْتبِهان بغيرهما من الحروف، فكيف لا ننقط الياء في آخر الكلمة كما ننقطها في أوّلها ووسطها وهي في آخر الكلمة مشتبهة بالألف المقصورة إنْ جرّدناها من النَّقْط؟

إنّ ملايين العرب يعجمون الياء المتطرّفة منذ زمن طويل، ونحن ندعو بقية العرب إلى أن يحذوا حذوهم ويرسموا الياء المتطرّفة بنقطتين تحتها تعميماً لفائدة هذه الطّريقة.

وها هو ذا مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: المؤسسة العلميّة اللّغويّة الكبيرة السّاهرة على المحافظة على اللّغة العربيّة، والعاملة على تطويرها وتنميتها وتيسير تعلّمها، يقرّر إعجام الياء المتطرّفة فَرْقاً بينها وبين الألف المقصورة.

وجاء في قرار لجنة الأصول بالمجمع ما يأتي:

«تُرْسَم الألف اللّيِّنة بصورة الياء (غير منقوطة)، أمّا الياء فتنقط لِلْفَرْق».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته السّادسة والأربعين المعقودة من 30 من ربيع الآخر الموافق 17 من مارس، حتى 14 من جمادى الأولى 1400 هـ، الموافق 31 من مارس 1980م.

(238)

تصحيح كتابة «مئة» بلا ألف بعد الميم

تنصّ كتب الرّسم (المسمّاة كتب الإملاء) المتداوَلة في الوطن العربيّ- ومنها الكتب المؤلّفة في بلادنا – على أنّ لفظ «مائة» يُرسم هكذا بألف زائدة بعد الميم المكسورة، بحيث لا تُنْطَق هذه الألف مَدًّا كما هي وظيفتها. وهم في ذلك يتّبعون العلماء القدامى الّذين نصّوا في كتبهم على وجوب زيادة لألف بعد ميم «مائة».

ويعلّل القدامى زيادة الألف في «مائة» بتعليلات متكلَّفَة وتأويلات بعيدة وحجج واهية.

قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب»:

«ومائة زادوا فيها ألفاً ليفصلوا بينه وبين (مِنْه)، ألا ترى أنّك تقول: أخذتُ مائة وأخذت منه؟ فلو لم تكن الألف لالتبس على القارئ»[1].

وقال السّيوطيّ في «همع الهوامع»:

«وزيدت الألف أيضاً في (مائة). قال أبو حيّان: وذلك للفرق بينها وبين (منه)، وكانت الزّيادة من حروف العلّة لأنّها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً لأنّها تشبه الهمزة، ولأنّ الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياءً لأنّه كان يجتمع حرفان مثلان، ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو.

وجُعِل الفرق في (مائة) دون (مِنْه)، إمّا لأنّ (مائة) اسم، و(منه) حرف، والاسم أجمل للزّيادة من الحرف، وإمّا لأنّ (المائة) محذوفة اللّام، يدلّ على ذلك: (أَمْأَيْتُ الدّراهم)، فجُعِل الفرق في (مائة) بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال، ولذا لم يفصلوا (فئة وفِيه) لعدم كثرة الاستعمال»[2].

---

(1)«أدب الكاتب» لابن قتيبة، ص 201 – المكتبة التجارية الكبرى بمصر -.

(2)«همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدّين السّيوطيّ، ج 6 من 325 – دار البحوث العلميّة.

وواجهت قاعدة الألف الزّائدة الّتي تُكتب في (مائة) ولا تُنْطَق، معارضةً فريق من علماء اللّغة الّذين دعوا إلى إلغاء هذه الألف الزّائدة وكتابة «مئة» بلا ألف كما تُكتب فِئَة ورِئَة.

واحتجّ الّذين صحّحوا كتابة «مئة» بلا ألف زائدة بعد الميم بما يأتي:

1 - تعليل زيادة الألف في (مائة) باشتباه (مئة) - بلا ألف - ب (مِنْه)، تعليل ضعيف جدّاً، ف (مئة) كلمة واحدة، و(منه) كلمتان: حرف الجرّ «من»، والضّمير، والنّبرة في «مئة» فوقها همزة وفي «منه» فوقها نقطة، والحرف الثّالث في «مئة» تاء مربوطة بنقطتين فوقها، والحرف الثّالث في «منه» هاء الضّمير بلا نقط. فأين الاشتباه بين اللّفظين؟

وإذا افترضنا أنّ هناك اشتباهاً بين اللّفظين فهو اشتباه يمكن أن يكون مقبولاً قبل ابتكار نقط الحروف وشكلها بالحركات، أمّا بعد إحداث النّقط والشّكل فلا مجال للاشتباه، ولا حجّة في زيادة الألف في «مائة» إنْ كان هناك حجّة أصلاً.

2 - إذا افترضنا قبول التّعليل باشتباه «مئة» قبل النّقط ب «منه»، فلماذا لم يزيدوا ألفاً في «فئة»؟ ألا تشتبه ب «فيه» على رأيهم؟

3 - تعليل أبي حيّان زيادة الألف في «مائة» دون «منه» واضح التّعسّف والتّكلّف، ولا يقبله ذو عقل. وقد ضعّفه الكوفيّون وردّوه كما أشار إلى ذلك السّيوطيّ[1].

4 - ليس في العربيّة ألف بعد حرف صحيح مكسور، لأنّ الكسرة تناسبها الياء، والفتحة تناسبها الألف، فكيف تشذّ كلمة واحدة من بين ألوف الكلمات؟

(1) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدّين السّيوطيّ، ج 6 من 326 - دار البحوث العلميّة.

5 - اتّفق القدامى على كتابة «مئين» و«مئات» بلا ألف بعد الميم، فلماذا يزيدون الألف في «مائة» المفردة ولا يزيدونها في الجمع؟ وإذا حذفوا الألف بعد الميم في «مئين» و«مئات» فما المانع من حذفها أيضاً من (مائة)؟

6 - كتابة (مائة) بالألف بعد الميم تُوقِع كثيرين في خطأ نطقها فيقرأونها: «مَاءَة» - بفتح الميم الممدودة بالألف - والّذي دفعهم إلى هذا الخطأ انتصاب الألف بارزةً بعد الميم، وهم تعلّموا أنّ الألف لا تكون مدًّا إلّا لحرف مفتوح، ولو تخلَّصْنا من هذه الألف العجيبة وكتبنا «مِئَة» كما تُنْطَق بلا ألف، لَسَهَّلْنا على كلّ شخص قراءتها صحيحة بلا خطأ ولا لبس، وليسّرنا بذلك على متعلّمي الرّسم العربيّ قاعدة كتابة الهمزة المتوسطة المكسور ما قبلها على النّبرة (السّنّ الصّغيرة) بلا استثناء ولا شذوذ، مثل: فِئة ورِئة وبِئر وذِئاب ووِئام...

7 - وكما توقع (مائة) بالألف بعد الميم في الخطأ واللّبس في نطقها، توقع في الخطأ واللبس أيضاً في معناها، وذلك لاشتباهها بكلمة «مَاءَة» الّتي تعني الغدير ومتجمّع الماء، فيقال: ماءة بني فلان أي غديرهم.

8 - لم يتّفق الأقدمون على كتابة «مائة» بالألف بعد الميم، فهذا أبو حيّان الّذي استشهد السّيوطيّ بكلامه يقول:

«وقد رأيت بخطّ بعض النّحاة (مأة) على هذه الصّورة، بألف عليها نبرة الهمزة دون ياء. قال: وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) كما تُكتب (فِئَة). قال: وحكى صاحب البديع أنّ منهم من يحذف الألف من (مائة) في الخطّ»[1].

فالدّعوة إلى التّخلّص من الألف الزّائدة الشّاذّة في (مائة) ليست جديدة، ها هو ذا أبو حيّان يصرّح بأنّه يكتب «مئة» بلا ألف، وينقل عن صاحب البديع

(1) المصدر السّابق ص 327.

أنّ من العلماء من يكتبها «مئة» بحذف الألف، فليس بدعاً أن ندعو اليوم إلى التّخلّص من هذه الألف في «مائة» ونخرجها من الغُرْبة المفروضة عليها.

9- ويؤيّد هذه الدّعوة أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أقرّ حذف ألف(مائة)، بحيث تكتب (مئة) بلا ألف كما تكتب فِئة ورئة[1].

وأنا أكتب «مئة» بلا ألف بعد الميم، وأحثّ على كتابتها بهذه الصّورة، لكنّي لا أخطّئ من يكتبها بألف بعد الميم «مائة»، لأنّها معروفة ومنتشرة ومقرّرة في كتب الرّسم العربيّ القديمة والحديثة. وقد يأتي يوم تحلّ فيه «مئة» بلا ألف محلّ «مائة» بالألف.

وأقترح على مؤلّفي كتب الرّسم العربيّ أن يلغوا في كتبهم تخصيص «مائة» بحكم زيادة الألف الّتي تُكْتَب ولا تُنْطق، ويجعلوا كتابة «مئة» ضمن القاعدة العامّة لكتابة الهمزة المتوسّطة على النّبرة إذا كان الحرف الّذي قبلها مكسوراً، بحيث تكون «مئة» من جملة الأمثلة على هذه القاعدة المطّردة، نحو: فِئة ورِئة ومِئذنة، واسْتِئذان وذئاب...

ونحن هنا نتكلّم على الرّسم المألوف والمعتاد في كتابتنا، أمّا الرّسم القرآنيّ فله شأن خاصّ، وهو سنّة متّبعة لا يجوز تغييرها في أيّ لفظ.

(1) ستأتي الإشارة إلى اتّخاذ المجمع هذا القرار قريباً.

(239)

تصحيح كتابة «ثلاث مئة»، «أربع مئة».... إلى «تسع مئة»، بفصل العدد من «ثلاث» إلى «تسع» عن «مئة»

تنصّ كتب الرّسم العربيّ القديم منها والحديث على وصل الأعداد: ثلاث، أربع، خمس، ستّ... إلى: تسع، بكلمة «مائة» الّتي يصرّون على كتابتها بالألف الزّائدة بعد الميم، فيكتبون: ثلاثمائة، أربعمائة، خمسمائة، ستّمائة... إلى: تسعمائة.

قال الحريريّ:

«وممّا يجب أن يُكتب موصوليْن: ثلثمائة وستّمائة. والعلّة في ذلك أنّ «ثلثمائة» حُذِفت ألفها فجُعِل الوصل فيها عِوَضاً من الحذف، وأنّ «ستّمائة» كان أصلها سِدْساً فقُلِبت السّين تاء، وجُعِل الوصل عِوَضاً عن الإدغام»[1].

ولا يخفى ما في تعليل الحريريّ من ضعف وتكلُّف وتصيُّد السّبب بأيّ طريقة.

ونسأل: لماذا هذا الوضع الغريب في كتابة الكلمتين متّصلتيْن كأنّهما كلمة واحدة؟

إنّ تركيب: ثلاث، أربع، خمس ... مع «مائة» ليس من قبيل التّركيب المزجيّ الّذي تُعتَبَر فيه الكلمتان في الأصل كلمة واحدة بعد التّركيب، فتتّصِل الكلمتان رسماً وتُعاملان في الإعراب معاملة الكلمة الواحدة كما في «سيبويه» و«معديكرب»، وإنّما هو تركيب إضافيّ، تستقلّ فيه كلّ كلمة من الكلمتين بمعناها وتستقلّ بإعرابها، فثلاث، أو أربع، أو خمس... تُعرب على حسب موقعها

(1) «درّة الغوّاص في أوهام الخواص» للحريري، ص 282 - دار نهضة مصر للطبع والنشر.

في الجملة رفعاً أو نصباً أو جرّاً، و«مئة» تُعرب مضافاً إليه مجروراً، وهي من إضافة العدد المفرد إلى معدودة. فلماذا تتّصل الكلمتان في الرسم وهما مستقلّتان معنًى وإعراباً؟

وقد وضع مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة حدّاً لهذا الشّذوذ في وصل: ثلاث، أربع، خمس... إلى: تسع، ب «مائة» - كما يكتبونها هكذا بالألف -. ونصّ قراره:

«نظراً إلى أنّ المجمع أقرَّ حذف ألف (مائة)[1]، والتزام ذلك مع وصل كلمة (مئة) بثلاث ونحوها يزيد صورتها غموضاً، فالفصل أقرب إلى الهداية.

ونظراً إلى أنّ الفصل مكتوب به بعض النّصوص القديمة كما في الطّبَريّ.

ونظراً إلى أنّ الإعراب يقع على ثلاث ونحوها، فيجب الفصل لبيان الحركة على آخر الكلمة.

ونظراً إلى أنّ الفصل فيه تيسير على النّاشئين:

يوافق المجمع على أن تُفصل الأعداد من ثلاث إلى تسع عن (مئةْ) فتُكْتَب هكذا: ثلاث مئة، أربع مئة ... إلى تسع مئة»[2].

وأنا منذ اطّلاعي على هذا القرار المجمعيّ، أكتب: ثلاث مئة، أربع مئة، خمس مئة... إلى: تسع مئة، بالفصل. لكنّي لا أخطّئ من يكتبها بالوصل: ثلاثمائة، أربعمائة، خمسمائة ... لأنّ هذه هي الصّورة التّقليديّة المتّبعة في رسم الكلمتين، وهي الّتي تُقَرَّر في كتب الرّسم العربيّ وتُدَرَّس في المدارس وتُطَبَّق على نطاق واسع. وتحتاج الطّريقة الجديدة بالفصل - وهي المنطقيّة - إلى وقت حتّى تنتشر وتحلّ محلّ الطّريقة التّقليديّة الأولى.

---

(1) لم أعثر على نصّ قرار المجمع في كتّابة«مئة» بلا ألف، لكن هذه الفقرة واضحة الإشارة إلى أنّ المجمع أقرّ حذف ألف«مائة» وكتابتها«مئة» بلا ألف.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته التّاسعة والعشّرين، الجلسة الثّامنة المعقودة في 23 من يناير 1963م.

(240)

تصحيح «يكاد الوقت أن ينتهي»

يخطّئ صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة» أن يقال: يكاد أن ينتهي الوقت»، والصّواب عنده أن يقال: «يكاد ينتهي الوقت»، واستشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾[2]، وبقول عمر الشّمريّ: «كان عمرو بن عبيد[3] لا يتكلم، فإذا تكلم لم يكد يطيل»، وبقول ذي الرّمة:

وأسقيه حتى كاد مما أبثّه   تجاوبني أحجاره وملاعبه

وذكر صاحب «الكتابة الصّحيحة ملاحظة قال فيها:

«وردت (كاد) في بعض الشعر مع (أنْ)، وذلك خطأ. من ذلك قول شاعر:

كادت النّفس أن تفيض عليه   مُذْ ثَوَى حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ

وقول رُؤْبة:

رَبْعٌ عفاه الدّهْرُ طولاً فامَّحى   قد كاد من طول البُكا أن يمصحا

أي كاد يدرس. ويقول المبرّد: إنّ الشّاعر اضْطُرّ إلى إدخال (أنّ) بعد (كاد) حتى يستقيم الوزن»[4].

وليس صحّيحاً ما ذهب إليه صاحب كتاب «الكتّابة الصحّيحة» من أنّ

---

(1) سورة النور: 35.

(2) سورة طه: 15.

(3) هو عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري، عالم كبير مشهور بالزّهد، قال فيه المنصور: «كلكم طالب صَيْد غير عمرو بن عُبَيْد» كان شيخ المعتزلة وفقيهم. له رسائل وخطب وكتب يراه بعضهم مبتدعاً، ويراه بعضهم من الدّهريّة. توفي سنة 144هـ

(4)«الكتابة الصّحيحة» لزهدي جار الله، ص 259، 260 – الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب –

دخول (أنْ) على المضارع الواقع في خبر «كاد» خطأٌ لا يجوز، بل هو جائز، وإنّ كان تجرُّدُ المضارع الواقع في خبرها من (أنْ) وهو الأفصح الوارد في القرآن الكريم.

قال ابن هشّام في «شذور الذهب»:

«القسم الثّالث: ما يترجّح تجرّد خبره من (أنْ)، وهو فعلان: كاد وكَرَب. مثال التجرّد منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[1]، وقول الشّاعر:

كَرَب القلب من جواه يـذوب حين قال الوُشاةُ: هنْدٌ غَضـوبُ

ومثال الاقتران بها قول الشاعر:

كادت النفـس أن تفـيض[2] عليـه مذْ ثَوَى حشـو رَيْطَـة[3] وبُـرود[4]

فقول ابن هشام: «ما يترجّح تجرّد خبره من (أنْ)» يفيد أنّ الوجه الآخر المرجوح ليس خطأً ولكنّه أقل فصاحة أو أقلّ وروداً.

وفي «النّحو الوافي»:

«لا بدّ أن يشتمل الخبر في أفعال المقاربة على:

1 - فعل مضارع ومرفوعه ضمير في الغالب.

2 - وأنّ يكون هذا المضارع مسبوقاً بأن المصدريّة مع الفعل (أوْشك)، وغير مسبوق بها مع الفعل (كاد) أو (كرَب)، نحو: أوشك المطر أنّ ينقطع، وكاد الجوّ يعتدل، وكَرَب الهواء يطيب. ويجوز قليلاً العكس، فيتجرّد خبر (أوشك) من (أنْ)، ويقترب بها خبر (كاد) و(كرب)..»[5].

فالوجهان إذن جائزان: تجرّد خبر «كاد» من «أنْ»، وعدم تجرّده منها، لكن

(1) سورة البقرة:71.

(2) وفي رواية: «تفيظ» بالظاء من قولهم: فاضت نفس فلان أو فاظت.

(3) الريطة: الملاءة قطعة واحدة، والبرود الأثواب والمراد بها هنا الأكفان.

(4)«شّذور الذهب في معرفة كلام العرب» لابن هشّام الأنصاري، شرح: محمد محيي الدين عبد الحميد دار الثّقافة، القاهرة، ص 272 - 273.

(5)«النّحو الوافي» لعبّاس حسن، ج 1 ص 558 - دار المعارف بمصر-.

الأفصح والأكثر والاحسن تجرّد خبرها من (أنّ)، وهو ما ورد في كلّ القرآن الكريم كما في قوله تعالى: ﴿يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آياتنا﴾[3].

(1) سورة البقرة:20.

(2) سورة النّور: 43.

(3) سورة الحج:72.

(241)

تصحيح: «المال بين زيد وبين عمرو»

يخطّئ الحريريّ[1] أنّ يقال: «المال بين زيد وبين عمرو»، بتكرير لفظة «بَيْن»، ويقول إنّ الصّواب: «المال بين زيد وعمرو»، بلا تكرير «بين»، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ مِن بَيْنِ فَرْثٍ ودَمٍ ﴾[2].

ويقول بالتّخطئة نفسها صاحب كتاب «الكتابة الصّحيحة»، فقد خطّأ أن يقال: «حدث خلاف بين هذا وبين ذلك وذكر أنّ الصّواب: «حدث خلاف بين هذا وذلك»[3].

وسبب هذه التّخطئة أنّ «بين» لا يجوز تكريرها إذا أضيفت إلى اسم ظاهر كما في المثالين السّابقين، فإذا أضيفت إلى ضمير وجب تكريرها، كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وبَدَا بَيْنَنَا وبَيْنَكُمُ العَدَاوَةُ والْبَغْضَاءُ أَبَداً ﴾[6].

لكن الأستاذ عبّاس أبو السّعود يصحّح تكرار لفظ «بين» إذا أضيف إلى اسم ظاهر. قال:

«وينكر كثير من المتأدّبين تكرارها (أي بين) مع الظّاهر، والحقّ أنّه يجوز أن تُكرّر معه للتّوكيد، وذلك كثير في كلام العرب. قال ﷺ في خطبة له: «إنّ المؤمن

(1) «درّة الغوّاص» للحريريّ، ص 79 - دار نهضة مصر للطبع والنشر -.
(2) سورة النحل:66.
(3) الكتابة الصحيحة، لزهدي جار الله، ص 40 - الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب -.
(4) سورة الكهف :78.
(5) سورة فصلت:5.
(6) سورة الممتحنة :4.

بين مخافتين: بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع به، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه». وقال عليّ كرّم الله وجهه في رسالة له: «وهذه أخرى قد فعلتموها، إذ حلتم بين النّاس وبين الماء»، وقال الشّاعر في وصف الحرب:

وهي عقـــيم تـــرى بَنِيهـــا   مــن بــين مُــرْدٍ وبــين شِــيبِ

... وجاء في حاشية ياسين على التّصريح ما نصّه: «قال الّدنوشريّ: يجوز أن يقال: بين زيد وبين عمرو، بزيادة بين الثّانية للتّوكيد، كما قاله ابن برّي وغيره، وكما قال ذو الرّمّة:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجـل   وبين النّقا آأنت أمْ أُمُّ ســالم[1]

وقال ابن الرّوميّ يصف صانع الرقاق:

ما بــين رؤيتهــا في كفّــه كــرة   وبين رؤيتها قــوراء[2] كالقمــر

ممّا سقنا من النّصوص وآراء اللّغويّين يتّضح أنّه يجوز لك أنّ تقول: لي صديق يجلس بين محمّد وبين محمود».

وتقسم تركة الميت بين زوجته وبين أولاده»[3]

---

(1) الوعساء: مؤنّث الأعوس، وهي الأرض الليّنة ذات الرّمل تنبت البقول الجيّدة. والنّقا: الكثيب من الرّمل. (من المعجم الوسيط)، وجلاجل: اسم موضع.

(2) القوراء: الواسعة.

(3) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» العبّاس أبو السّعود، ص 123- 124 - دار المعارف بمصر -.

(242)

تصحيح: «تسعدني رؤياك»

يخطّئ بعض اللّغويّين أن يقال: «تسعدني رؤياك»، و«الرّؤيا في الطّريق صعبة لشدّة الضّباب»، و«مدى الرّؤيا ثلاثة أميال»، والصّواب عندهم أن يقال: «تسعدني رؤيتك»، و«الرّؤية في الطّريق صعبة لشدّة الضباب»، و«مدى الرّؤية ثلاثة أميال»، و«اللّيلة رؤية الهلال»، لأنّ «الرّؤيا» بالألف هي ما يراه النّائم في نومه من أحلام، و«الرّؤية» بالتّاء هي المشاهدة. قال الله تعالى ﴿ وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِن قَبْلُ ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا المَلأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[2]. وقال ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته »[3].

لكن صاحب «معجم الأخطاء الشّائعة» ينقل عن الألوسيّ في «كشف الطرّة» أنّ من العلماء من يقول: إنّ «الرّؤية» و«الرّؤيا» بمعنى واحد، فيكونان يقظة ومناماً. ويورد قول المتنبيّ:

مضى اللّيل والفضل الّذي لك لا يمضي ورؤياك أحلى في العيون من الْغُمْضِ

كما يورد قول ابن برّي: الرّؤيا -وإن كانت في المنام - فالعرب استعملتْها في اليقظة كثيراً، فهو مجاز مشهور، كقول الرّاعي:

ومستنبه تهْوي مساقِطُ رأسِه ... على الرَّحْلِ في طَخْياء[4] طُلْسٍ نجومُها

رفعتُ بها شتوية عصفَتْ لها ... صَباً تزْدَهيها مرّةً وتَغِيمُها

فكبَّر للرّؤيا وهشّ فؤادُه ... وبشّر نفساً كان قبلُ يلومُها[5]

---

(1) سورة يوسف :100.

(2) سورة يوسف:43.

(3) رواه الترمذيّ وغيره.

(4) طخياء: ليلة مظلمة.

(5)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمّد العدناني، ص 99 ـ الطبعة الثانية، مكتبة لبنان -.

قال القرطبيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ ومَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَتِي أَرَيْنَاكَ إلاَّ فِتْنَةً لِّلنَّاسِ ﴾[1].

«وفي البخاريّ والتّرمذيّ عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءيَا اَلَتِي أَرَيْنَكَ إِلّا فِتَنْةً لِلّنَّاسِ ﴾، قال: هي رؤيا عَيْن أُرِيها النّبيّ ﷺ ليلة أُسْرِي به إلى بيت المقدس... وقيل: كانت رؤيا نوم، وهذه الآية تقضي بفساده، وذلك أنّ رؤيا النّوم لا فتنة فيها، وما كان أحد لينكرها»[2].

وقال الشّيخ محمّد الطّاهر بن عاشور:

«والرّؤيا أشهر استعمالها في رؤيا النّوم، وتُستعمل في رؤية العين..»[3]

(1) سورة الإسراء:60.

(2) «تفسير القرطبيّ: الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبدالله محمّد القرطبيّ، المجلد السادس، ج 41 ص 3898 - كتاب الشّعب، دار الشّعب بمصر -.

(3)«تفسير التحرير والتنوير» للإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، ج 15 ص 146 - الدار التونسيّة للنشر - والدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

(243)

تصحيح: «اندحر جيش العدوّ في المعركة»

يخطّئ بعضهم أن يقال: «اندحر جيش العدوّ في المعركة»، والصّواب: «دُحِرَ جيش العدوّ في المعركة»، لأنّ الفعل المطاوع «اندحر» لم يرد في معجمات اللّغة ولم يُسمع من العرب.

جاء في «القاموس المحيط»:

«الدَّحْـر: الطّـرد والإبعـادُ والدَّفْـع كالدُّحـور، فِعْلُهـنَّ كَجَعَـلَ، وهـو داحِـر ودَحور»[1]

وفي «لسان العرب»:

«دَحَرَه يَدْحَرُه دَحْراً ودُحوراً: دَفَعَه وأبْعَدَه.. وفي التّنزيل العزيز ﴿ ويُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝8 دُحُوراً ﴾[2].

... وفي الدّعاء: «اللّهمّ ادْحَرْ عنّا الشّيطان» أي ادْفَعْه واطرده ونحِّه. والدُّحور الطّرْد والإبعاد. قال الله عزّ وجلّ ﴿ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُوماً مَّدْحُوراً ﴾[3] أي مُقْصًى، وقيل: مطروداً»[4].

ولكن جاء في «المعجم الوسيط»:

«دَحَرَه يَدْحَرُه دَحْراً ودُحوراً: دفعه وأبعده وطرده. وفي القرآن الكريم: ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ۝8 دُحُوراً وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾. اندحر: مطاوع دَحَرَه»[5].

---

(1) «ترتيب القاموس المحيط» للطاهر الزاوي، ج 2 ص 154 - الدار العربيّة للكتاب-.

(2) سورة الصافات:8 - 9.

(3) سورة الأعراف:18.

(4) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الأوّل، ص 951 - دار لسان العرب -.

(5) «المعجم الوسيط»: لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج 1 ص 272 - المكتبة العلمية، طهران.

ولم يشر «المعجم الوسيط» إلى «اندحر» بأنّه مولّد أو محدث، ممّا يدلّ على أنّه جارٍ على القياس في المطاوعة. يؤيّد هذا أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أقرّ قياسيّة «انْفَعَل» مطاوعاً لكل فعل ثلاثيّ متعدّد دالّ على معالجة حسّيّة ما لم تكن فاء الفعل أحد حروف «ولنمر»[1]. كما أقرّ المجمع المذكور أنّ كلمة «الانفعال» مصدر قياسيّ ل «انْفَعَل»، وهو مطاوع «فَعَلَه» لاستيفائه شروط المطاوعة»[2].

وبناءً عليه يصحّ «اندحر» مطاوِعاً لـ"دَحَرَه».

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسّين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1436 هـ الموافق 17 من مارس 1986م

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والأربعين المعقودة من 23 من صفر الموافق 23 من فبراير، حتى 7 من ربيع الأوّل 1396 هـ الموافق 8 من مارس 1976م.

(244)

تصحيح: «جاء القومُ إلاَّكَ»، و«ما قصدْتُ إلاَّهُ»

يخطّئ جمهور النّحاة من يقول: «جاء القوم إلّاك»، و«ما قصدتُ إلّاه»، والصّواب أن يقال: «جاء القوم إلّا إيّاك»، و«ما قصدت إلّا إيّاه»، بذكر الضّمير المنفصل بعد «إلّا» لا الضّمير المتّصل مستشهدين بقوله تعالى:﴿ وقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ إِنِ الحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ وإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي البَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾[3].

قال ابن مالك في ألفيّته:

وذو اتّصال منـه مـا لا يُبْتَـدا   ولا يـلي إلاّ اختيـاراً أبـداً

قال شارحه ابن عقيل:

«المضمر البارز ينقسم إلى متّصل ومنفصل، فالمتّصل هو الّذي لا يُبْتَدأ به كالكاف من أكرمك ونحوه، ولا يقع بعد إلاّ في الاختيار، فلا تقول: ما أكرمت إلاّك»[4].

أمّا ما جاء في الشّعر من ذكر الضّمير المتّصل بعد «إلاّ» فيعدّه جمهور النّحاة نادراً يُحفَظ ولا يُقاس عليه.

من ذلك قول المتنبيّ:

لـيس إلاَّكَ يـا عـليُّ هُمـامٌ   سـيفُه دونَ عرْضـه مسـلولُ

---

(1) سورة الإسراء:23.

(2) سورة يوسف:40.

(3) سورة الإسراء:67.

(4) «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفيّة ابن مالك»، ج 1 ص 54 - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر-.

وقول الشّاعر:

فما نُبالي إذا ما كنتِ جارتَنا ألّا يجاورنا إلاّكِ ديّارُ

وقول شاعر آخر:

أعوذ بربّ العرش من فئة بَغَتْ عليَّ فما لي عوْضُ إلاّه ناصِرُ

ولكن:

قال السّيوطيّ في «الهمع»:

«وأجاز جماعة وقوعه (أي الضّمير المتّصل) بعد إلاّ في الاختيار، منهم ابن الأنباريّ»[1].

وقال الأستاذ محمد العدناني:

«جاء في شرح التّسهيل أنّ ابن الأنباريّ قال: إنّ وقوع المتّصل بعد إلاّ مسموع مقيس عليه، فيقال عنده قياساً: إلاّك وحتّاك»[2].

فالوجهان إذن جاهزان: فلك أن تقول: زارني الطّلبة إلّا إيّاك، أو: زارني الطّلبة إلآك، إلاّ أنّ الأوّل هو الأكثر والأفصح والوارد في القرآن الكريم.

(1)«همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السّيوطيّ، ج 1 ص 196 – مؤسسة الرسالة-.

(2)«معجم الأخطاء الشّائعة» لمحمّد العدنانيّ، الطبعة الثّانية، ص 27 – مكتبة لبنان-.

(245)

تصحيح: «الحماس»

يشيع في لغة العصر لفظ «الحماس»، فيقال مثلاً: «اشتدّ حماس الجمهور في مباراة كرة القدم»، و«لم يُبْدِ فلان حماساً للفكرة»، و«الحماس في العمل من أسباب نجاحه».

ويخطّئ بعض اللّغويّين لفظ «الحماس»، بحجّة أنّ الوارد في اللّغة هو «الحماسة» بالتّاء لا «الحماس» بلا تاء، فيقال: «شعر الحماسة»، «الحماسة» لأبي تمّام، و«اشتدّت حماسة الجمهور في مباراة كرة القدم»، و«لم يبد فلان حماسةً للفكرة»، و«الحماسة في العمل من أسباب نجاحه».

قال في «مختار الصّحاح»:

«والحماسة بالفتح الشّجاعة. والأحمس أيضاً الشّجاع»[1].

ومثله في «القاموس المحيط» و«لسان العرب».

ولكن: جاء في مستدرك «التّاج»:

«والحماس كسحاب: الشّدّة والمنع والمحاربة»[2].

وفي «المعجم الوسيط»:

«الحَماس والحماسة: الشّدّة والشّجاعة، والمنع، والمحاربة»[3].

وأجاز مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة لفظ «الحماس» - بلا تاء - بمعنى الحماسة[4].

لذا قل: «لم يبد فلان حماسة للفكرة»، أو: «لم يبد فلان حماساً للفكرة».

---

(1)«مختار الصّحاح» للرازي، ص 154 - المطبعة الأميرية-.

(2)«تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمد مرتضى الزبيديّ، المجلد 4 ص 133 - منشورات مكتبة الحياة، بيروت-.

(3) «المعجم الوسيط»، ج 1 ص 196 - المكتبة العلمية، طهران-.

(4)«مجلة الرسالة المصريّة»، العدد 933 السنة 19 بتاريخ 21 من مايو 1951م، ص 595.

(246)

تصحيح: «أعدم الجلاّدُ المجرمَ السّفاح»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «أَعْدَمَ الجلاّدُ المجرمَ السّفّاح»، و«حكمت المحكمةُ بأن يُعْدَمَ القاتل شنقاً»، يريدون بكلمة «أعدم»: «أزهق الرّوح وسلب الحياة»، ومصدره: «الإعدام».

ويخطّئ بعضهم استعمال «أعدم» بهذا المعنى المشاع حديثاً، لأنّه لم يرد بذلك في معجمات اللّغة. والوارد في معجمات اللّغة هو «أَعْدَمَ» اللاّزم، و«أَعْدَمَ» المتعدّي، لغير المعنى المذكور.

ف «أَعْدَمَ» اللاّزم معناه: افْتَقَر، يقال: أَعْدَمَ الرَّجلُ، أي افتقر فهو مُعْدِم وعديم وهم عُدَماء ومُعْدِمون. أمّا «أعْدَم» المتعدّي فله معان:

1 - بمعنى «مَنَع»، يقال: أَعْدَمَ فلاناً: مَنَعَه.

2 - بمعنى «لم يجد»، يقال: أعدم الشّيءُ فلاناً: لم يجده.

3 - بمعنى «أَفْقَدَ»، يقال: أعْدَمَ المرضُ فلاناً قُوَّتَه: أفقده إيّاها. ويقال: لا أَعْدَمَني الله فَضْلَك.

وأورد «المعجم الوسيط»: (أعْدَمَ الجلاّدُ المجرم)، أي نفّذ فيه حكم الإعدام، وأشار إلى أنّه مولّد، ولم يذكر أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أجازه.

لكنّي قرأت في مجلّة الرسالة المصرية أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّ «أَعْدَم» بالمعنى المستعمل حديثاً، وهو: أزهق الرّوح قصاصاً[1]. لذا يجوز استعماله وما اشْتُقّ منه بلا حرج.

(1) مجلة الرسالة المصرية، العدد 932 السنة 19 ص 562.

(247)

تصحيح: «المظاهرة» بمعنى التّجمّع

يكثر في اللّغة المعاصرة استعمال لفظ «المظاهرة» في مثل قولهم: «قام العمّال بمظاهرة كبيرة للمطالبة بزيادة الأجور»، و«عمّت المظاهرات أوربّا احتجاجاً على انتشار البطالة»، ويعنون بلفظ «المظاهرة» التّجمّع البشريّ للتّعبير عن رأي أو تأييد أو استنكار أو احتجاج، أو المطالبة بشيء، أو الإعلان – عن موقف، وما شابه ذلك.

ويخطّئ بعضهم أن تُطْلَق «المظاهرة» على هذا المعنى الشّائع حديثاً، لأنّها لم ترد به في معجمات اللّغة. والّذي جاء في معجمات اللّغة أنّ الفعل «ظاهر» معناه: عاوَنَ وساعد، ومصدره: «مظاهرة». يقال: «ظاهرتُ فلاناً قضيّته» أي ساعدته وأعنته. ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ الكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (3) إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدتُّم مِّنَ المُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئاً ولَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ﴾[3].

والفعل «ظاهر» يجيء أيضاً بمعنى: قال لامرأته أنتِ عليّ كظهر أمّي»، وهو المسمّى في الاصطلاح الشّرعيّ «الظّهار». ومنه قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾[4].

---

(1) سورة الممتحنة:9.

(2) سورة الأحزاب:26.

(3) سورة التوبة:3- 4.

(4) سورة المجادلة:2.

مما تقدّم يتبيّن أنّه ليس من معاني «المظاهرة» التجمّع البشّريّ كما تستعمل حديثاً.

ولكن:

جاء في «المعجم الوسيط»:

«المُظَاهرة: إعلانُ رأي أو إظهار عاطفة في صورة جماعيّة» (مج)[1].

و«مج»: رمز إلى أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أجاز الكلمة بمعناها المستعمل حديثاً. كما جاء في مجلة الرسالة المصرية أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّ كلمة «المظاهرة»، بمعناها الشّائع في لغة العصر[2].

(1)«المعجم الوسيط»، ج 2 ص 584 - المكتبة العلميّة، طهران -.

(2) مجلّة الرّسالة المصريّة، العدد 932 السنة 19 – 560.

(248)

تصحيح: «التّأميم» و«التّدويل» بمعناهما المستعمَل حديثاً

1 - يشيع في لغة العصر الفعل «أمّم» ومصدره «التّأميم»، فيقال مثلاً: «أمّمت الدّولة الصّناعات الكبيرة»، أي جعلتها مِلْكاً للأمّة، و«من سياسة بعض الحكومات تأميم المرافق العامّة».

وقد يتردّد بعضهم في قبول «أَمَّمَ» و«التّأميم» بالمعنى المعاصر، لأنّ هذه المادّة لم ترد في معجمات اللّغة بالمعنى المستعمل حديثاً. والذي ورد في المعجمات أنّ «أمَّم الشّيء وتأمّمه: قَصَدَه وتعمّده».

وجاء في «المعجم الوسيط» -وهو معجم حديث - أنّ «أمَّم المرّفق والشّركة: جعلها مِلْكاً للأمَّة»[1]، وذكر أنّها محدثة، ولم يشر إلى أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّها وأجازها بالمعنى الّذي تُستعمل فيه حديثاً.

ولكن رأيت في مجلّة الرّسالة المصريّة أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّ «أمَّم» و«التّأميم» بالمعنى المشاع في لغة العصر، أي جَعْل الشّيء مِلْكاً للأمّة[2].

2 كما يشّيع في لغة العصر كلمة «التّدويل» بمعنى جَعْل الشّيء ذا صفة دُوَلِيّة، أو ملكاً للدّولة، فيقولون مثلاً: «تسعى بعض الدّول إلى تدويل قضيَّة كذا»، و«سياسة التّدويل قد تكون وسيلةً للتّدخّل».

ولم يرد في اللّغة: «دَوَّل تدويلاً»، وإنّما هو استعمال حديث.

وقد أقرّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة: «دَوَّلَ تدويلاً» بالمعنى المشاع في الوقت الحاضر، حيث جاء في «المعجم الوسيط» الّذي أصدره المجمع المذكور:

(1) «المعجم الوسيط»، ج 1 ص 26 - المكتبة العلميّة، طهران -.

(2) مجلّة الرّسالة المصريّة، العدد 932، السنة 19، ص562

دَوَّل المدينة والأمر: جعل الأمرَ فيها للدُّوَل جمعاء. (مج). ودَوَّلَ الأرض والمرفق: جعلها مِلْكاً للدّولة، كتدويل السّكك الحديديّة ونحوها.(مج)[1].

وجاء في مجلّة الرّسالة المصريّة أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أقرّ:

«دَوَّل المكان وغيره: جعله دوليّاً»[2]، وذلك في جلسة المجمع المعقودة في الثّاني من مايو 1951م.

(1) «المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ج 1 ص 304 - المكتبة العلميّة، طهران-.

(2) مجلّة الرّسالة المصريّة، العدد 932، السنة 19، ص: 562 .

(249)

تصحيح: «فَشِلَ» بمعنى «أخْفَقَ»

يشيع في لغة العصر استعمال «فشِل» بمعنى أخفق ولم ينجح، فيقولون مثلاً: «فشل فلان في دراسته»، و«حاول فلان أن يقنع الحاضرين بمشروعة ففَشِل»، و«على العاقل ألاّ يثنيه الفَشَل عن تكرار المحاولة».

ويخطّئ بعضهم استعمال «فَشِل» بمعنى: أخْفَق ولم ينجح، لأنّ هذا الفعل لم يرد في معجمات اللّغة بهذا المعنى. والّذي ورد فيها أنّ «فَشِل» معناه: ضَعُف وجَبُنَ وتراخَى وكسِل، وهو من باب «طَرِبَ». قال الله تعالى: ﴿ ولا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وعَصَيْتُم مِّنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ ولَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً لَّفَشِلْتُمْ ولَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ ﴾[3] تعالى: ﴿ إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلا واللهُ ولِيُّهُمَا﴾[4]

ولكن:

جاء في «المعجم الوسيط»:

«وفشِل في عمله: أخْفَق. (مج). فهو فشِلٌ وفَشْلٌ، (ج) أفشال)[5].

والرّمز «مج» إشارة إلى إقرار مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة هذا الاستعمال.

وجاء في مجلّة الرّسالة المصريّة أنّ مجمع اللّغة العربيّة أجاز كلمة «فشِل» بمعنى أخْفق وخاب، كأنه من إطلاق السّبب وإرادة المسبّب، فهو من قبيل المجاز المرسل[6].

---

(1) سورة الأنفال:46.

(2) سورة آل عمران:152.

(3) سورة الأنفال:43.

(4) سورة آل عمران:122.

(5)«المعجم الوسيط»، ج 2 ص 697 - المكتبة العلميّة، طهران-.

(6) مجلّة الرّسالة المصريّة، العدد 932 السنة 19 ص 561 - 562 .

(250)

تصحيح: «عَزَفَ فلانٌ لحْناً» و«عَزَفَ على العُود»

يخطّئ بعضهم من يقول: «عَزَفَ الفنّانُ قطعةً موسيقية»، و«عَزَفَ فلانٌ على العود»، بحجة أنّ الفعل «عَزَفَ» بمعنى «صَوَّت» لم يرد في اللغة إلا لازماً، ولم يرد متعدّياً بنفسه إلى المفعول به، ولا بحرف الجرّ «عَلَى»، فيقال: «عَزفَت الريح» أي صَوَّتَتْ، و«عَزَفت الجنّ» .

كما لا يقال: «هذه معزوفة موسيقية»، لأنّ اسم المفعول لا يُصاغ إلاّ من الفعل المتعدّي.

لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز استعمال الفعل «عَزَفَ» متعدّياً بنفسه إلى المفعول به، ومتعدّياً بحرف الجرّ «على»، فيصحّ لذلك أن نقول: «عزف الموسيقيّ لحناً جميلاً»، و«عزف فلان على الكمان». وقد جاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التابعة للمجمع ما يأتي:

«يستعمل الكتّاب المعاصرون مثل قولهم: «عَزَفَ لحناً»، و«هذه معزوفة من معزوفاته»، و«عَزَفَ على العود»، على حين أنّ الفعل «عَزَفَ» بمعنى «صَوَّت» لازم في اللغة.

واللجنة تجيز الاستعمالات العصريّة إمّا على أنّ الفعل «عَزَفَ» المتعدّي مأخوذ من «المِعْزَفِ» اسماً للآلة، وإمّا على إعراب «لَحْناً» في قولهم: «عَزَفَ لحناً» مفعولاً مطلقاً، وإمّا على أنّ «عَزَفَ» مضمَّن معنى «أدَّى».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرّابعة والأربعين المعقودة من 13 من مارس، حتى 27 منه 1978

(251)

تصحيح: «كلَّفْتُ البناءَ كذا»

يخطّئ بعضهم من يقول: «كلّفتُ بناءَ هذا المنزل أربعين ألف دينار»، أي دفعتُ في بنائه أربعين ألف دينار، والصّواب أن يقال: «كلّفني بناء هذا المنزل أربعين ألف دينار»، لأنّ التّكليف بالإنفاق لا يكون من صاحب البناء، وإنّما يكون من البناء لصاحبه.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «كلّفتُ البناءَ كذا». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة قولهم: (كلَّفْتُ البناء كذا)، ويريدون به الإنفاق على البناء.

وقد يُعْتَرض على هذا التّعبير بأنّ الصّواب أن يقال: (البناء كلّفني)، بدلاً من (كلَّفْتُه)، لأنّ حقيقة الأمر تقتضي أنّ التّكليف يكون من البناء لصاحبه.

وترى اللّجنة أنّ التّعبير العصريّ جائز، على أنّه من قبيل القلب المعنويّ الّذي يتحوّل فيه الإسناد من الشّخص إلى الشّيء. ومن أمثلته الشّائعة: نهاره صائم، وليله قائم».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 من فبراير، حتى 12 من مارس 1979 م.

(252)

تصحيح «تَغَيَّا الشّيءَ»

يشيع في اللّغة المعاصرة مثل قولهم: «تغيّا فلان من مشروعه الكسب المادّيّ»، «تغيّت الخُطّة الخماسيّة الاكتفاء الذّاتيّ»، يعنون من قولهم: «تغيّا الشّيء»: اتّخاذه غاية وهدفاً.

ويتردّد بعضهم في قبول الفعل: «تغيّا» لأنّه لم يرد في معجمات اللّغة. والّذي ورد فيها هو الفعل: «غيّا»، فيقال: «غيّا الرّاية»، أي نَصَبَها وأقامها. و«غيّا فلاناً»: جَعَل له غاية، و«غيّا الشّيء»: جَعَل له نهاية، فهو مُغَيًّا»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «تَغَيّا الشّيء» بمعنى «اتّخذه غاية». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في الكتابات المعاصرة كلمة «تغيّا» بمعنى «اتّخذه غاية له وجَدَّ فيه». والفعل لا يوجد في المعاجم، وإنّما الموجود فيها «غَيَّا».

وترى اللّجنة أنّ مجيء الثّلاثيّ المضعّف متعدّياً يؤذن بجواز زيادة تاء «تَفَعَّلَ» ليصبح الفعل «تَغَيَّا». وبذلك تكون صيغة «تَغَيَّا» عربيّة سائغة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1)«المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة القاهريّ، ج 2 ص 676 ـ المكتبة العلمية، طهران -.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّالثة والخمسين المعقودة من 24 من جمادى الآخرة الموافق 23 من فبراير، حتى 9 من رجب 1407 هـ، الموافق 9 من مارس 1987 م.

(253)

تصحيح: «تسعى الدّول إلى استتباب الأمن والأمان»

يشيع في لغة العصر مثل قولهم: «تسعى الدّول إلى استتباب الأمن والأمان»، و«لا تقدّم ولا استقرار بغير الأمن والأمان».

ويتردّد بعضهم في قبول هذا التّعبير لأنّ فيه الجمع بين لفظي «الأمن» و«الأمان» وهما بمعنى واحد، وفي ذكرهما معاً حشو، حيث تستغني الجملة بأحدهما.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز استعمال اللّفظين: «الأمن» «الأمان» في تعبير واحد. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يجري في الاستعمال الحديث قولهم: (الأمن والأمان) متوالِيَيْن في مقام واحد.

ولمّا كان (الأمن) و(الأمان) في اللّغة بمعنى، فإن الشّبهة تعرض في استعمالهما الحديث، ولكن الشّبهة تنجاب إذا لوحظ أنّ مقام استعمال كلمة (الأمن) وحدها هو مهمة الهيآت المحليّة أو الدّوليّة الّتي نتولى درء الجرائم أو الحروب عن المجتمع المحلّي أو الدّولي. أمّا استخدام (الأمان) وحده فهو بثّ الطّمأنينة وبسط الاستقرار ونفي الخوف والقلق عن النّفوس.

ومن ثَمَّ يجوز اقتران كلمتي (الأمن) و(الأمان)، فتفيدان معاً كلا المعنيَيْن».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادى الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هـ، الموافق 17 من مارس 1986 م.

(254)

تصحيح «شربتُ اللَّبنَ من الطّاسَة»

يخطّئ بعضهم من يقول: «شربت اللّبن من الطاسة»، و«أنظّف الطّاسة قبل استعمالها»، بالتّاء في «الطّاسة»، والصّواب أن يقال: اشربت اللّبن من الطاس»، و«أنظّف الطّاس قبل الاستعمال»، بلا تاء، لأنّ الوارد عن العرب «طاس» وليس «طاسة».

جاء في «المعجم الوسيط»:

«الطّاس: إناء من نحاس ونحوه يُشْرَب فيه. والعامّة يقولون: طاسة»[1].

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز كلمة «طاسة» بالتّاء. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب التّابعة له ما يأتي:

«من أشيع الكلمات في لغتنا المعاصرة هذه الكلمات: (اللّوحة، النّجمة، الوجهة، الفرخة، الطّاسة).

ويُعترض على هذه الكلمات بأنّها غير مسموعة، وأنّها أسماء دخلَتْ عليها التّاء الّتي لا تدخل إلاّ على الصّفات.

وترى اللّجنة قبولها، على أنّ التّاء فيها للدّلالة على الوحدة أو التّأكيد.

وفي مسموع اللّغة كثير من الأسماء ذوات التّاء. وقد سبق للمجمع أن أقرّ دخول تاء الوحدة على المصادر بلفظها بإطلاق».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار[2].

---

(1)«المعجم الوسيط» لمجمع اللّغة العربيّة القاهري، ج 2 من 576 ـ المكتبة العلمية، طهران-

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّانية والخمسين المعقودة من 22 من جمادي الآخرة الموافق 3 من مارس، حتى 6 من رجب 1406 هالموافق 17 من مارس 1986 م.

(255)

تصحيح: «صارحتُه بالرّأي»

يخطّئ بعضهم من يقول: «صارحتُه بالرّأي»، بحجّة أن الفعل «صارَح» لم يرد في معجمات اللّغة إلاّ لازماً غير متعدٍّ بنفسه إلى المفعول به. يقال: «صرح بما في نفسه، وصارح بما في نفسه».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز: «صارحتُ فلاناً بالرأي». وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب فيه ما يأتي:

«يتردّد على أقلام الكاتبين قولهم: (صارحه بكذا). وقد توجّه النّقد على هذا بمقولة أنّ (صارِح) لازم فيما سجّلَتْ معجمات اللّغة.

وترى اللّجنة إجازة ذلك التّعبير بتخريج حرفيّ وهو أنّ ألف الزّيادة في (صارَح) ترشّح الفعل للتّعدّي، وبالاستشهاد على الصّحّة من الشّعر الجاهليّ بقول أبي طالب:

وقد صارحونا بالعداوة والأذى ... وقد طاوعوا أمر العدوّ المزايِلِ[1]

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة على هذا القرار بالأكثريّة[2]

---

(1) من قصيدة لأبي طالب يتودّد فيها أشراف قريش، ويعلن نصرته لرسول الله ﷺ وحمايته والدّفاع عنه. وقبل هذا البيت:

ولمّـا رأيـتُ القـوم لا وُدّ فيهمُـو ... وقد قطعوا كلّ الْعرَى والوسائلِ

وبعده:

وقـد حـالفوا قومـاً علينـا أَظِنَّـةً ... يَعَضّون غيْظاً خَلْفَنا بالأنامل

صبرتُ لهـم نفسي بِسَـمْراءَ سَـمْحَةٍ ... وأبْيَضَ عَضْبٍ من تُراث المقاوِلِ

والقصيدة طويلة مذكورة في سيرة ابن هشام.

(2) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 من ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1402 هـ، الموافق 8 من مارس 1982م.

(256)

تصحيح «الْعَظَمَة» بمعنى عُلُوّ المكانة

يشيع في الاستعمال الحديث مثل قولهم: «إن تاريخ عمر بن الخطّاب يدلّ على عظمة شخصيّته»، و«عظمة الرّجل تكون بأخلاقه العالية وخدماته الإنسانيّة»، ويعنون بكلمة «عظمة» علوّ المكانة وعِظم النّفس والشّخصيّة وسموّ السّيرة.

ويخطّئ بعضهم استعمال كلمة «عظمة» في المعنى المذكور، بحجّة أنّ معجمات اللّغة أوردت أنّ معنى «العظمة» الكبرياء والتّجبّر، فهي لذلك صفة ذمّ للإنسان، ولا تقال إلاّ في حقّ الله عزّ وجلّ، مثل: «العظمة الله وحده»، وعجائب الكون دليل على عظمة الخالق سبحانه».

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز إطلاق كلمة «عظمة» بمعنى عِظَم المكانة وسموّ النّفس. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع ما يأتي:

«يجري في استعمال الكاتبين مثل قولهم: (عظمة فلان)، بمعنى عِظَم مكانته.

والأصل في استعمال (العظمة) أنّها بمعنى الكبر والتّجبّر، وهي على هذا من ذميم الصّفات، إلاّ في حقّ الله تعالى.

واللّجنة تجيز استعمال (العظمة) بمعنى (الْعِظم)، اعتماداً على ما جاء في (لسان العرب) عند تسجيله ما يأتي:

(لفلان عَظَمَة عند النّاس)، أي حُرْمَة يُعَظَّم لها، و(له معاظم وحُرَم) و(إنّه لعظيم المعاظم) أي عظيم الحُرْمَة والحقوق المُسْتَعْظَمَة».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار[1].

---

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الثّامنة والأربعين المعقودة من 28 ربيع الآخر الموافق 22 من فبراير، حتى 12 من جمادى الأولى 1432 الموافق 8 من مارس 1982 م.

(257)

تصحيح «سواء كذا أو كذا» و«لا خلاف بين هذا أو ذاك»

يخطّئ بعضهم من يقول: «سواء كذا أو كذا»، و«لا خلاف بين هذا أو ذاك»، والصّواب أن يقال: «سواء كذا وكذا»، و«لا خلاف بين هذا وذلك»، باستعمال أداة العطف الواو لا «أو»، لأنّ العطف بأو يقيد التّخيير أو التنويع أو التّشكّك، وليس شيء من ذلك مراداً في الجملتين المذكورتين، وإنما المراد الجمع وهو ما يقتضيه العطف بالواو.

لكن مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة أجاز قولهم: «سواء كذا أو كذا»، و«لا خلاف بين هذا أو ذاك» باستعمال أداة العطف «أو»بدلاً من الواو. وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع ما يأتي:

«يشيع في اللّغة المعاصرة قولهم: (سواء كذا أو كذا)، وقولهم: (سيّان كذا أو كذا)، وقولهم: (لا خلاف بين هذا أو ذاك).

وقد يرى بعض النّقّاد أنّ استعمال (أو) في هذه العبارات على غير صواب، إذ الصّواب أن تستعمل (الواو) هنا مكان (أَوْ)، فالمقام مقام جمع يستدعي العطف بأداته وهو الواو.

وقد درست اللّجنة هذه الاستعمالات العصريّة، وانتهت إلى إجازتها، استناداً إلى أنّ جمهرة كبيرة من النّحاة ينصّون على أنّ من معاني (أو) مطلق الجمع، يُضاف إلى ذلك المرويّ من الشّواهد الدّالة على ذلك شعراً ونثراً».

وقد وافق مجمع اللّغة العربيّة على هذا القرار بالأكثريّة[1].

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الخامسة والأربعين المعقودة من 21 فبراير حتى 12 من مارس 1979 م.

(258)

تصحيح «عضوة»

يخطّئ بعضهم من يقول: «فلانة عضوة في الجمعيّة»، والصّواب أن يقال: «فلانة عضو في الجمعية»، بلا تاء في «عضو»، إذ لم يسمع من العرب «عضوة»، وهو اسم جامد لا تدخله التّاء الفارقة، مثل: جسم، جسد، جزء، فكما لا يقال: «المرأة جسمة» أو «جَسَدَة»، لا يقال: «عضوة». لكن الدّكتور مصطفى جواد صحّح عضوة - بالتّاء - قال:

«قل: فلانة عضوة، ولا تقل: فلانة عضو، والسّبب في ذلك أنّ (العضو) نُقِل من الاسمية إلى الوصفيّة، كما قيل في (الشِّلْو) وهو العضوة: (شِلْوة)، وفي (الثّبج) وهو الوسط: (ثبجة). قال النبي ﷺ لأبيّ بن كعب وقد أعطاه الطّفيل بن عمرو الدّوسيّ قوساً جزاءً على إقرائه القرآن: (تقلّده شِلْوةً من جهنم). قال الشّريف الرضّيّ في المجازات النبويّة: (وإنّما قال: شِلْوَة ولم يقل: شِلْواً، لأنّه حُمِلَ على معنى القوس وهي مؤنّثة، والشِّلْو: عضو). وجاء في كتاب النّبيّ ﷺ لوائل بن حجر الحضرميّ: (وأنطوا الثّبجة). قال مجد الدّين بن الأثير في النّهاية: «أي أعطوا الوسط في الصّدقة لا من خيار المال ولا من رذالته، وألحقها ها التّأنيث لانتقالها من الاسمية إلى الوصفيّة).

ثمّ إنّ العرب يتساهلون في التّأنيث. قال الجوهريّ في الصّحاح: (الكوكب: النّجم، يقال: كوكب وكوكبة، كما قالوا: بياض وبياضة، وعجوز وعجوزة»[1].

وجاء في «المعجم الوسيط» أنّ مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة قد أجاز «هي عضوة» بالتّاء[2]

(1)«قل ولا تقل» للدّكتور مصطفى جواد، ج 1 ص 83 - مطبعة أسعده بغداد -

(2)«المعجم الوسيط» ج 2 ص 613 - المكتبة العلمية، طهران -. وفي الصفحة نفسها أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز كلمة«العضويّة» صفة العضو في جماعة.

كما أصدر المجمع المذكور قراراً يقضي بعدم جواز وصف المرأة بدون علامة التّأنيث في ألقاب المناصب والأعمال. ونصّ القرار:

«لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال - اسماً كان أو صفة أن يوصف المؤنّث بالتّذكير، فلا يقال: فلانة أستاذ، أو عضو، أو رئيس، أو مدير»[1]

(1) مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة في دورته الرابعة والأربعين، الجلسة السّابعة المعقودة في 21 من مارس 1978م.

(259)

تصحيح «عجوزة»

يخطّئ لغويّون أن يقال: «عجوزة»، والصّواب: «عجوز» بلا تاء، إذ لم يرد عن العرب «عجوزة»، وإنّما العامّة يقولون ذلك، قال الله تعالى على لسان زوج إبراهيم عليه السلام: ﴿ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[1] وقال تعالى : ﴿ فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ أَجْمَعِينَ (170) إِلاَّ عَجُوزاً فِي الغَابِرِينَ (171) ﴾[2].

ولكن:

جاء في «المصباح المنير»:

«والعجوز: المرأة المُسِنّة. قال ابن السّكّيت: ولا يؤنّث بالهاء. وقال ابن الانباريّ: ويُقال أيضاً: عجوزة بالهاء لتحقيق التّأنيث. ورُوِي عن يونس أنّه قال: سمعتُ العرب تقول (عجوزة) بالهاء»[3].

وفي «تاج العروس»:

«وقد صرّح السُّهيليّ في الرّوض في أثناء بدر أنّ عجائز إنّما هو جمع عجوزة كركوبة، وأيّده بوجوه»[4].

وفي «لسان العرب»:

«والعجوز والعجوزة من النّساء: الشيخة الْهَرِمَة، الأخيرة قليلة»[5]. وكونها

---

(1) سورة هود:72.

(2) سورة الشعراء:170-171.

(3) «المصباح المنّير» للفيّوميّ ص 394 - المكتبة العلمية، بيروت -.

(4) «تاج العروس من جواهر القاموس» لمحمّد مرتضىّ الزبيديّ، المجلد الرّابع، عن 50 - منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت -.

(5) «لسّان العرب» لابن منظور، المجلد الثّاني، ص 692 - دار لسان العرب -

قليلة لا يعني أنّها غير جائزة.

وقال الدّكتور مصطفى جواد:

«ومن المعلوم أنّ (فَعولا) بمعنى (فاعل) للمؤنّث، يشارك (فعولاً) للمذكّر في الجمع على وزن (فُعُل)، كعروس وعُرُس، وعجوز وعُجُز، ويستقلّ دونه بالجمع على (فعائل) كعرائس وعجائز، وهما في الحقيقة جمع عروسة وعجوزة على تقدير تاء التّأنيث، وقد قالت العامّة قبل القرن الرّابع (عجوزة) بتحقيق التّأنيث للمرأة. قال الجوهريّ في الصّحاح في مادّة – عجز–: (العجوز المرأة الكبيرة، ولا تقل: عجوزة، والعامّة تقوله)، ولكنّه نسي رحمه الله أنّه قال في مادّة – كوكب –: (يقال: كوكب وكوكبة، كما قالوا بياض وبياضة، وعجوز وعجوزة). وقد ناقض نفسه، ولم يحكّم العقل في النّقل، وقد أجازت العربيّة تأنيث أسماء الذّات البعيدة عن التّأنيث فكيف لا تؤنّث المشتقّ؟»[1].

(1)«دراسات في فلسفة النّحو والصرف واللّغة والرسم» للدّكتور مصطفى جواد، ص184– مطبعة أسعد، بغداد–.

(260)

تصحيح «فنّان» بالمعنى الشائع حديثاً

تشيع في لغة العصر كلمة «فنّان» بمعنى صاحب الفنّ، أو البارع في فنّ من الفنون كالموسيقى والرّسم والتّمثيل وغير ذلك، فيقال مثلاً: «للفنّان دور كبير في خدمة المجتمع»، و«هذا فنّان له حسّ مرهف».

ويخطّئ بعضهم استعمال كلمة «فنّان» بالمعنى الشّائع حديثاً، لأنّها لم ترد بهذا المعنى في معجمات اللّغة، والصّواب هو كلمة «مِفَنّ» - بكسر الميم وفتح الفاء وتشديد النّون - لأداء المعنى المراد.

قال ابن منظور في «لسان العرب»:

والرّجل يفنّن الكلام، أي يشتقّ في فنّ بعد فنّ، والتّفنّن فعلك. ورجل مِفنّ: يأتي بالعجائب، وامرأة مِفنّة... والفنّان في شعر الأعشى: الحمار. قال: الوحشيّ الّذي يأتي بفنون من الْعَدْو. قال ابن برّي: وبيت الأعشى الّذي أشار إليه هو قوله:

وإن يك تقريبٌ من الشّدّ غالَها　　　بِمَيْعَةِ فنّـانِ الأجـارِيّ مُجْـذِمِ

والأجاريّ: ضُروب من جريه، واحدها إجْرِيّا»[1].

وجاء في القاموس المحيط:

«ورجل مفِنّ كَمِسَنّ: يأتي بالعجائب، وهي مِفَنَّة... وكشدّاد (أي فنّان) : الحمار الوحشيّ له فنون من الْعَدْو»[2].

ولكن:

---

(1)«لسان العرب» لابن منظور، المجلد الثّاني، ص 1137 - دار لسان العرب -

(2)«ترتيب القاموس المحيط» للطّاهر الزاوي، ج 3 ص 529 - الدار العربيّة للكتاب-.

صحّح الأستاذ عبّاس أبو السّعود كلمة «فنّان» بمعناها الشّائع حديثاً. قال:

«والحقّ أنّ كلمة (فنّان) تؤدّي المعنى الّذي تؤدّيه كلمة (مِفَنّ)، لأنّ (الفنّان) له أساليب كثيرة في فنّه، كالحمار الوحشيّ له طرق في جريه، كما أنّ فنّاناً أسهل نطقاً وأكثر شيوعاً.

وقد أقرّ المجمع اللّغويّ أن يُصاغ (فعّال) للدّلالة على الاحتراف[1]، أو ملازمة الشيء، ففنّان محترف للفنّ وملازم له.

هذا إلى أنّ صيغة (فَعَّال) تدلّ على النّسب بغير ياء. قال ابن مالك:

ومع فاعل[2] وفَعّـال[3] فَعِـلْ[4] ... في نَسَبٍ أَغْنَى عن الْيا فَقُبِـلْ[5]

***

(1) مثل: نَجّار وحَدَّاد وخَبَّاز وعَطَّار.

(2) مثل: تامِر ولابن وآهل، أي صاحب تمر ولبن وأهل.

(3) مثل: بَقَّال وبَزَّار، ومنه قوله تعالى: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾ أي بذي ظلم.

(4) مثل: طعِم ولبِس، أي صاحب طعام ولباس، ومثل نهِر، أي صاحب عمل بالنهار.

(5) «أزاهير الفصحى في دقائق العربيّة» لعبّاس أبو السّعود، ص 45 - 46 - دار المعارف بمصر.

المراجع

1- القرآن الكريم.

2- صحيح البخاريّ.

3- صحيح مسلم.

4- صحيح الترمذيّ.

5- سنن أبي داوود.

6- «الفتح الكبير في ضمّ الزيادة إلى الجامع الصغير»، للإمام جلال الدّين السّيوطيّ ترتيب الشيخ: يوسف النبهاني-مطبعة دار الكتب العربية الكبرى.

7- «التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول»، للشيخ: منصور علي ناصف، دار إحياء الكتب العربية: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

8- «الموسوعة القرآنية»، تصنيف الأستاذين: إبراهيم الأبياري، وعبد الصبور مرزوق – مطابع سجل العرب- 1388هـ-1969م.

9- «حجّة القراءات» للأمام أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، محقّق الكتاب ومعلّق حواسيه الأستاذ سعيد الأفغانيّ، منشورات جامعة بنغازي- الطبعة الأولى 1394هـ- 1974م.

10- «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر»، للشيخ أحمد الدمياطيّ الشافعيّ الشهير بالبنّا، رواه وصححه وعلق عليه الشيخ: علي محمد الضباع-ملتزم النشر: عبد الحميد أحمد حنفي.

11- مناهل العرفان في علوم القرآن»، للشيخ عبد العظيم الزّرقاني – الطبعة الثانية: 1373هـ- 1954م، ملتزم الطبع والنشر: دار إحياء الكتب العربية: عيسى

البابي الحلبي وشركاه.

12 - «إعراب القرآن الكريم وبيانه»، للأستاذ محيي الدين الدرويش – 1408 هـ 1988م، دار الإرشاد للشؤون الجامعية: حمص، سورية- دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق، بيروت – اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع: دمشق.

13 - «الجداول في إعراب القرآن وصرفه»، تصنيف الأستاذ: محمود صافي، ومراجعة الأستاذة: لينة الحمصي، الطبعة الثانية: 1409 هـ- 1988م- دار الرشيد: دمشق بيروت.

14 - «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»، للأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث: القاهرة.

15 - «إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن»، للشيخ أبي البقاء عبدالله العكبريّ، دار الكتب العلمية: بيروت – لبنان.

16 - «التفسير الكبير المسمّى بالبحر المحيط»، للإمام أثير الدين عبدالله بن يوسف بن حيّان الأندلسيّ الغرناطي، الناشر: مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض: المملكة العربية السعودية.

17 - «تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»، للإمام جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ، الطبعة الأولى سنة 1343هـ- المطبعة البهيّة المصرية: التزام عبدالرحمن أفندي محمد.

18 - «حاشية الشهاب المسمّاة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي»، للإمام: أحمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي – دار صادر: بيروت.

19 - «الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفيّة» للشيخ

سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.

20 - «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني»، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسيّ البغداديّ – دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

21 - «صفوة التفاسير»، للأستاذ محمد علي الصابوني – دار القرآن الكريم: بيروت.

22 - «تفسير التحرير والتنوير»، للإمام الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر – الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

23 - «مجمع البيان في تفسير القرآن»، للشيخ أبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسيّ، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت، لبنان.

24 - «التفسير والمفسّرين»، للشيخ محمد حسين الذّهبيّ 1381هـ- 1961م، ملتزم الطبع والنشر: دار الكتب الحديثة – القاهرة.

25 - «المفردات في غريب القرآن»، للشيخ الرّاغب الأصفهانيّ- توزيع : دار الباز للنشر والتوزيع : مكّة المكرّمة.

26 - «حياة سيّد العرب، وتاريخ النهضة الإسلامية مع العلم والمدنيّة»، للشيخ عبدالله باسلامة، 1388هـ- 1968م – الطبعة الثانية.

27 - «الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية» لإسماعيل الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار–مطابع دار الكتاب العربي بمصر.

28 - «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهريّ، تحقيق مجموعة من العلماء – سلسلة «تراثنا»، المؤسسة المصريّة العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والنشر.

29 - «ترتيب القاموس المحيط، على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة»،

للطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثالثة 1980م – الدار العربية للكتاب.

30 - «لسان العرب المحيط» لابن منظور، إعداد وتصنيف: يوسف خيّاط، دار لسان العرب، بيروت.

31 - «تاج العروس من جواهر القاموس»، لمحمد مرتضى الزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

32 - «المصباح المنير» للفيوميّ، المكتبة العلمية، بيروت.

33- «مختار الصّحاح» للزاري، عُني بترتيبه: محمود خاطر بك، المطبعة الأميريّة – القاهرة 1343هـ- 1925م.

34- «معجم مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون – مركز النشر، مكتب الإعلام الإسلامي.

35- «أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» لسعيد الخوري الشرتوني- من غير ذكر اسم الناشر

36 - «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، المكتبة العلمية- طهران.

37 - «أساس البلاغة» لمحمود الزمخشري-سلسلة «كتاب الشعب» 1961م.

38 - «الكتاب» لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون- عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.

39 - «شرح التصريح على التوضيح» للشيخ خالد الأزهريّ – دار إحياء الكتب العربية.

40 - «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لابن مالك، حقّقه وقدّم له: محمد كامل بركات – دار الكاتب العربيّ للطباعة والنشر 1387هـ/ 1967م.

41 - «مغني اللبيب عن الكتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد- دار الكتاب العربي، بيروت.

42 - «قطر الندى وبلّ الصدى» لابن هشام الأنصاريّ، بحاشية: أحمد السجاعي- مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1358 هـ/ 1939م.

43- «شراح شذور الذهب في معرفة كلام العرب» لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب «منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب «لمحمد محيي الدين عبدالحميد – دار الثقافة، القاهرة.

44- «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك «لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب: «عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك» لمحمد محيي الدين عبدالحميد – الطبعة الخامسة 1399 هـ/ 1979م، دار الجيل، بيروت.

45- «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» لجلال الدين السّيوطيّ، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرّم – الطبعة الثانية 1407هـ/ 1987م، مؤسسة الرسالة.

46- «شرح الرضيّ على الكافية» لرضيّ الدين الأستراباذي، عمل: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة بنغازي.

47- «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمّى: منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك»، حقّقه: محمد محيي الدين عبدالحميد – الطبعة الأولى 1375هـ / 1955م، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

48- «حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ» لمحمد علي الصّبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الجلبي وشركاه.

49- «شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك»، ومعه كتاب: «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل» لمحمد محيي الدين عبدالحميد – بدون ذكر الناشر.

50- «حاشية الخضري على شرح ابن عقيل»، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1359 هـ/1940م.

51- «ضياء السالك إلى أوضح المسالك» لمحمد عبدالعزيز النجار، الطبعة الأولى 1390هـ/ 1970م – مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.

52- «شرح المفصّل لابن يعيش» – عالم الكتب، بيروت.

53- «جامع الدروس العربية» لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية.

54- «النحو الوافي» لعباس حسن، الطبعة الثالثة 1966م، دار المعارف بمصر.

55- «مفتاح الإعراب» لمحمد أحمد مرجان، الطبعة الرابعة 1383هـ/1963م- مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.

56- «المعجم في النحو والصّرف» لزين العابدين التونسي، الطبعة الثانية – المطبعة التعاونية بدمشق.

57- «القواعد الأساسية في النحو والصّرف والتدريب عليها» تأليف لجنة من أساتذة اللغة العربية، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت.

58- «شذا العرف في فنّ الصّرف» لأحمد المحلاويّ- الطبعة السادسة عشرة 1384هـ1965م، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

59- «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين» لكمال الدين الأنباريّ، ومعه كتاب: «الانتصاب من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد، القاهرة.

60- «الخصائص» لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجّار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.

61- «المخصّص» لابن سيده.

62- «الكلّيات» لأبي البقاء أيوب الحسيني الكفويّ، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دمشق 1982م.

63- «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» لجلال الدين السّيوطيّ، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد النجار، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

64- «الفروق في اللغة» لأبي هلال العسكري، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، الدار العربية للكتاب.

65- «أدب الكاتب» لمسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة 1382هـ/1963م، مطبعة السعادة بمصر.

66- «رسائل في النحو واللغة» وهي ثلاث رسائل: 1-"كتاب تمام فصيح الكلام» لابن فارس. 2- كتاب الحدود في النّحو للرمّاني. 3- كتاب منازل الحروف للرمّاني أيضاً، تحقيق: د. مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، سلسلة كتب التراث 11- المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد 1388هـ/ 1969م.

67- «فقه اللغة وأسرار العربية» لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، الطبعة الثانية 1373هـ/1954م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.

68- «لحن العوام» لأبي بكر محمد الزبيدي، تحقيق: د. رمضان عبدالتواب، الطبعة الأولى 1964م، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

69- «درّة الغوّاص في أوهام الخواص»، للقاسم بن عليّ الحريريّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

70- «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان» لابن مكّي الصقلّي، تحقيق: د. عبدالعزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب العاشر، القاهرة 1386هـ/1966م.

71- «خير الكلام في التقصّي عن أغلاط العوام» لعليّ بن بالي القسطنطيني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ،الطبعة الثانية 1403هـ/1983م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

72- «سهم الألحاظ في وهم الألفاظ» لابن الحنبلي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الطبعة الثانية 1405هـ/1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

73- «لغة الجرائد» لإبراهيم اليازجيّ، مطبعة التقدّم بمصر، الطبعة الأولى.

74- «قل ولا تقل» الجزء الأول، للدكتور مصطفى جواد، الطبعة الثانية، مطبعة أسعد، بغداد 1970م.

75- «الأخطاء السائرة في اللغة العربية» لخالد قوطرس وعبداللطيف الأرناؤوطي، مطابع ابن زيدون، دمشق 1386هـ/1966م.

76- «الكتابة الصحيحة» لزهدي جار الله، مطبعة دار الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1968م.

77- «أزاهير الفصحى في دقائق العربية» لعباس أبو السعود، دار المعارف بمصر.

78- «معجم الأخطاء الشائعة» لمحمد العدناني، الطبعة الثانية 1989م، مكتبة لبنان، بيروت.

79- «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» لمحمد العدناني، الطبعة الثانية 1989م، مكتبة لبنان، بيروت.

80- «لغتنا الجميلة» لفاروق شوشة، مكتبة مدبولي، القاهرة.

81- «دراسات في فلسفة النحو والصّرف واللغة والرسم، وردّ على رؤوف جمال الدين»، للدكتور مصطفى جواد، مطبعة أسعد، بغداد 1968م.

82- «مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد» لرؤوف جمال الدين، الطبعة الأولى 1385هـ/1966م، مطبعة النجف، النجف الأشرف.

83- «المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية، دمشق 1956م»، إصدار الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، مطابع جريدة الصباح بمصر.

84- «معجم الحضارة» لمحمود تيمور، الطبعة الأولى 1380هـ/ 1961م، ملتزم الطبع والنشر: مكتبة الآداب ومطبعتها، القاهرة.

85- «أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة»، للدكتور محمد رشاد الحمزاوي، الطبعة الأولى 1988م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

86- «في أصول اللغة» الجزء الثالث، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1981م.

87- «مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً 1934م – 1984م، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 1983م.

88- «معجم الأدباء» لياقوت الحموى، دار إحياء التراث العربي.

89- «الأعلام، قاموس تراجم» لخير الدين الزركلي، الطبعة الثانية، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه 1373هـ/ 1954م.

90- «الوسيط في الأدب العربي وتاريخه» لأحمد الأسكندري ومصطفى عناني، الطبعة الثانية 1339هـ/1921م، مطبعة المعارف بمصر.

91- «التاريخ الأدب العربي» لأحمد حسن الزّيات، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

92- مجموعة من مجلة اللغة العربية، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

93- مجموعة من مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق.

94- مجموعة من مجلة مجمع اللغة العربية الأردني.

95- بعض أعداد مجلة «اللسان العربي»، إصدار: المكتب الدائم لتنسيق التعريب في العالم العربي (جامعة الدول العربية)، الرباط.

96- بعض أعداد مجلة «لغة العرب» العراقية.

97- بعض أعداد مجلة «المقتطف» المصرية.

98- بعض أعداد مجلة «الرسالة» المصرية.

***

الفهرس

***